جرجيس فتح الله

نظرات في القومية العربية حتى العام ١٩٧٠



الجزء الخامس

أشخاص ذوو أدوار في الدراما.
وثائق. مراسلات.
بيانات وتصريحات ذات طابع عمومي

منشورات الجمل

دار آراس للطباعة والنشر

جرجيس فتح الله

نظرات في القومية العربية حتى العام ١٩٧٠

الجزء الخامس

أشخاص ذوو أدوار في الدراما.
وثائق. مراسلات.
بيانات وتصريحات ذات طابع عمومي

دار آراس للطباعة والنشر

منشورات الجمل

جرجيس فتح الله: نظرات في القومية العربية حتى العام ١٩٧٠
الجزء الخامس: أشخاص ذوو أدوار في الدراما. وثائق،
مراسلات. بيانات وتصريحات ذات طابع عمومي

دار آراس للطباعة والنشر و منشورات الجمل
الطبعة الأولى ٢٠١٢

دار آراس للطباعة والنشر
شارع جولان - أربيل
إقليم كردستان العراق
الهاتف: 35 49 224 66 (0) 00964
البريد الإلكتروني: aras@araspress.com
الموقع على الإنترنت: www.araspublishers.com

منشورات الجمل، بيروت - بغداد
تلفون وفاكس: ٣٥٢٣٠٤ ١ ٠٠٩٦١
ص.ب: ١١٣/٥٤٣٨ - بيروت - لبنان
WebSite: www.al-kamel.de
E-Mail: alkamel.verlag@gmail.com
Al-Kamel Verlag
Postfach 1127 . 71687 Freiberg a. N. - Germany

الجزء الخامس

أشخاص ذوو أدوار في الدراما.
وثائق. مراسلات.
بيانات وتصريحات ذات طابع عمومي

تمهيد

يتضمن هذا الجزء سيراً ومواقف لساسة وعسكريين ومدنيين عراقيين وردت أسماؤهم في هذا الكتاب وبمقدار قل أو كثر من الإسهام في المأساة، وما من ريب في أن القارئ سيصاب ببعض دهشة لأن ما سيطالعه عنهم هنا يختلف كثيراً عما ألفوا قراءته في أسفار تاريخية أخرى متداولة. بعض هؤلاء امتد به العمر بعد الأزمة طويلاً وبعضهم وأقصد الساسة العراقيين لقي مصيراً محزناً بعد قليل من الزمن. وقد دانت السلطة لمعظمهم وتمتعوا بالجاه والمكانة وتركوا آثارهم في تاريخ العراق الحديث وليس فيها ما يمدحون عليه أو يشكرون. ولقد كان لهم بقوة سلطتهم أكثر من خيار وسبيل لمعالجة الأزمة الآشورية بشكل آخر يختلف عما اعتمدوه فعلاً. فاختاروا أسوأ الحلول، وسلكوا بقدم ثابتة أوعر السبل أو أكثرها خطورة دون مبالاة بالمضاعفات على الزمنين الطويل والقصير، ولا بما سيصيب سمعاتهم من أذى ربما لمعرفتهم بأن معشر البشر سريع النسيان. لكنهم وضعوا البلاد على طريق العنف، فصارت طريقتهم في معالجة الأزمة الآشورية مثلاً يحتذيه خلفاؤهم كابراً عن كابر في معالجة أزمات مثلها لاسيما في معالجة المسألة الكردية. كم أفسدوا الجو السياسي العراقي بأساليبهم هذه وبإطلاقهم غول العنف ينهش في أحشاء المجتمع الذي كان يراد به أن يصير شعباً فتراكمت الأخطاء واستمر تدفق الدم وزاد الشقاق والتباعد.

إن المتأمل في الصور التي سترسمها هذه السير له ما أظنه بقادر على حبس هذا السؤال: كيف ستكون أوضاع هذا البلد لو كان له في هذه الأزمة ومثلها رجال غير هؤلاء؟ رجال تحلوا ببعض الصبر واللين مع قليلٍ من إنعام النظر الخليق برجل السياسة. أفكان سيحصل ما حصل؟ أوَما كان تاريخ العراق الحديث سيتخذ مسلكاً غير المسلك الدموي الذي سلكه؟

ولقد كان بالإمكان رغم هذا تفادي مصائب كثيرة وكوارث سياسية لا تدعو لها

ضرورة لو سميت الأشياء بأسمائها الصحيحة وكان بالإمكان تلافي أخطاء كثيرة لو نهض المفكرون والمؤرخون وحملة القلم بواجبهم ورجعوا إلى ضمائرهم قبل أن يكتبوا ما كتبوا بتحريفٍ وتشويه للوقائع، وبتمجيد زائف لأبطال المآسي وبمحاولاتٍ مقصودة لتغطية الإساءات التي اجترحها أبطالهم هؤلاء بحق البلاد والمواطنين، بل بتبرير الجرائم المشهودة باعتبارها من الضرورات التي يقتضيها الصالح العام.

في الشرق عندنا نحن بالأخص طباع تدفعنا إلى إخفاء العيب واجتناب القول في كل ما يشين بالنسبة للذات والآخرين.

ومن مظاهر هذه العقدة النفسية التي يعزو إليها علماء النفس ازدواجية الشخصية ظاهرة الخوف من ذكر الموتى بسوءٍ وقد صار مبدأ وجرى به القول المأثور «أذكروا موتاكم بالخير». نحن نقول: ليس هناك من ضررٍ يعادل ضرر تطبيق هذا القول في تسجيل الوقائع التاريخية أو تناول أعمال الشخصيات التي أسهمت فيها. فكثير من الموتى قادر على إحداث أذى يفوق ما فعله وهو حيّ. بمجرد الإغضاء عما ارتكبه إنقاذاً لسمعته.

وعندما يرتفع الوهم والإبهام وتوضع الحقائق في نصابها بانكشاف الغامض وما حوفظ عليه سراً، وعندما تقضي الأمانة والذمة من المؤرخ والكاتب إعادة النظر على ضوء ما أزيح الستار عنه في هذه الواقعة أو تلك. تجدهم يتهيبون ويحجمون، ولا يجرؤون على خرق حجاب الخوف بإقدامهم على تعديل ما صدر منهم أو من غيرهم من أحكام خاطئة أو مبتسرة أو ما ظل يجري عند الأغلبية مجرى المسلمات المقدسة التي لا يأتيها ريب. والمسألة لا تحتاج إلى كثير من الحيرة «وإذا كانت الأغلبية سرّاقاً فإن الأمانة سيعاقب عليها باعتبارها جريمة».

من الأقلية التي لا تعتبر سرّاقاً أذكر على سبيل المثال الكاتب الاجتماعي والمؤرخ (الدكتور علي الوردي) فقد عوقب وعوقب مراراً لأنه خرق حجاب الخوف ولست أنسى الأذى الذي أصابه في الستينات عندما وضع بعض الوقائع التاريخية في نصابها الحقيقي واتهم بكل ما يخطر بالبال، وقذف بما لم يقذف به كاتب حتى أنه عيّر بضعف أسلوبه الكتابي وعيب عليه ما وقع فيه من أغلاطٍ نحوية وصرفية!

ويتأخر الزمن ببعض الواقفين على حقائق الأمور بفضل المراكز التي كانوا يحتلونها والفرص المتاحة لهم، ويخفون الحقائق على الناس فلا يكشفونها إلا بعد أن يتم

تشويهها وتحويرها لتبدو من قبيل المسلمات. وأول من يلوح لي هنا شخص (توفيق السويدي) وقد نوهنا به في موضع سابق. كان هذا الوزير الخطير مثلاً على معرفة تامة بحالة الملك غازي العقلية. لكنه آثر السكوت عنها أيام كانت هذه الحالة المَرَضية مفيدة له ولأقرانه من رجال الحكم فترك أسطورة البطل القومي المعزوة لهذا العاهل تتنفخ كالبالون دون أن يتصدى لها هو أو يكشفها غيره فكتمها ولم ينفخ في الصافرة إلا بعد موته، وبمذكرات أخفاها ولم يقدم على نشرها في حال حياته. وهاهنا أذكر حادثاً صغيراً بالمناسبة:

في الرابع من نيسان ١٩٣٩ وأنا في السنة الأخيرة من الدراسة في ثانوية الموصل وفي سن تزيد أسابيع عن السابعة عشرة بدا في جو المدرسة اليومي بعض تغيير، فقد نكس العلم العراقي فجأة وهب التلاميذ من مقاعدهم إلى الصحن ليحفوا بطالب يافع في الثالث المتوسط يدعى هشام الدباغ عرف بافتتانه بشخصية (هتلر) ومحاولته تقليده في خطبه. وكان في ذلك اليوم يهتف ويصرخ قائلاً بأن الملك الشاب اغتاله الإنكليز. أما كيف علم بذلك ومن جاءه بالنبأ؟ فما كان الوقت مناسباً لسؤاله وما كان أحد يجرؤ على ذلك إذ يبدو الأمر منطقياً. فقد قُدّم هذا العاهل للناس بوصفه خصماً للإنكليز منذ أن جاء الموصل قبل خمسة أعوام وهو ولي للعهد لتصدر الحفلات والمهرجانات المقامة بمناسبة النصر الذي أحرزه الجيش على الآشوريين، لذلك لم يكن بالعسير على هذا الصبي الغر أن يقود تظاهرة إلى بناية القنصلية البريطانية وأكاد أقطع أنه ما كان هو يعرف هدفها. تسلل زملاؤه الطلاب من المسيرة واحداً بعد آخر وتخلوا عنه وتركوه مع الغوغاء والجمهور المتحمس. وكان الضحية القنصل البريطاني (مونك) وهو من علماء الجيولوجيا وكان قد دعي قبل يومين لإلقاء محاضرة في مدرستنا. خرج هذا الرجل لاستقبال التظاهرة وتقديم التعازي على ما يبدو فهاجمه أحد المتظاهرين وعاجله بضربة من فأسه فلقت رأسه نصفين.

خيل لي وكنت في حينه أعالج نظم الشعر بأن الواجب يحتم علي المشاركة في المناحة العظمى التي اجتاحت البلاد طولاً وعرضاً فنشرت قصيدة رثاء في إحدى الجرائد المحلية الصغيرة ومع ثقتي التامة بأني لن أعثر قط على نسخة لها ولن يعثر أحد كذلك ليعاتبني عليها ويعيرني بها، فإن رعدة الخجل ظلت تشيع في أطرافي كما يتصبب من جبيني عرق الندم كلما عثرت على دليلٍ أو وثيقة تؤيد بأن هذا العاهل كان مصاباً في عقله وأنه مات نتيجة ذلك.

مع هذا كله فما زال الباحثون والأكاديميون العراقيون يحاولون الإبقاء على أسطورة الملك الضال بإحاطة ميته بالشبهات.

في شهر تشرين الأول من ستتنا الماضية (١٩٩١) نشر المؤرخ البريطاني المعروف (ديفيد ايرفنگ David Irving) كتابه الموسوم «حرب هتلر Hitler War» وفيه نفى أن يكون لهذا الدكتاتور علم بما ارتكبه أعوانه من ملايين القتول الجماعية في معسكرات الاعتقال والبلاد التي احتلتها جيوشه. وبعد شهرين فحسب من ظهور كتابه هذا تم العثور في مدينة (بيونس أيرس) على مذكرات «أدولف إيخمان» أحد أعاظم جلادي تلك الفترة. وكان الإسرائيليون قد نجحوا في اختطافه من تلك المدينة في العام ١٩٦٤ ونقلوه إلى موطنهم وحاكموه وأعدموه.

بعد أن تأكد المؤرخ (ايرفنگ) من صحة المذكرات وأصالتها وثبت لديه من قراءتها أن هذه المجازر الهائلة إنما جرت بمقتضى أمرٍ صريح صدر من (هتلر) بالذات لم يتردد في الإعلان لوسائل الإعلام العالمية عن خطأه بقوله: «إنه يأسف كثيراً لغلطته التي أورثته كثيراً من الغم والألم».

وسيمر وقت طويل بحملة القلم العراقيين وبعض العرب، لاسيما الذين يعالجون وقائع تاريخ الماضي القريب من حياة الدولة العراقية، ليجدوا في أنفسهم مثل هذه الشجاعة وليتحرروا أيضاً من عقدة الخوف فيصححوا ما ألفه الناس من أخطاء في الأحكام. وكل ما أراه فيهم اليوم أنهم لا يريدون أن يخلقوا لأنفسهم متاعب وخصوماً وأعداء ولا أن يصابوا في ارزاقهم أو تنكب حياتهم الرتيبة بهزة ولا أن يقفوا وقفة تحدٍ لسطان الفكرة الثابتة Idée fixe.

قيل إنه طلب من (ڤولتير) وهو على فراش موته أن يتبرأ من الشيطان ويلعنه فأجاب: «الوقت ليس مناسباً لكسب أعداء جددا!».

وفي دنيانا هذه، هناك أناس ليس من الأدب في شيء أن تبدو أمامهم بصفات لا يملكونها، وهؤلاء هم الذين عناهم أبو الطيب المتنبي ببيتيه هذين:

ومن عرف الأيام معرفتي بها ... وبالناس روّى رمحه غير راحم
فليس بمرحومٍ إذا ظفروا به ... ولا في الردى الجاري عليهم بآثم

لمحات من سيرة
رشيد عالي الكيلاني

(رئيس الحكومة العراقية أثناء الأزمة الآشورية ١٨٩٢-١٩٦٥)

يقع المؤرخ في حيرة عندما يتطلب منه ردّ الأصل العرقي لمن يتناوله من ساسة العراق أو نسبته إلى قومية معينة. فقد اختلطت الأنساب وامتزجت الدماء بالدماء في هذه البقعة من العالم في عملية تمثيل طوال أحقاب سحيقة من التاريخ بحركة وفادة الشعوب والأقوام الدائبة بالهجرة أو جراء الغزوات العديدة ونزوح الأقوام من غربها وشرقها وشمالها وجنوبها. وقد تفاعلت ولاسيما في البلدات والمدن وغيرها من المجتمعات الحضرية حتى لم يسلم عنصر واحد من تلك. وكان على المؤرخ أن يقنع بالتسليم في بعض الأحيان بما ينتسب صاحب السيرة إليه في أحيان كثيرة إلى أن تقوم دلائل وشواهد تخالف دعوى انتسابه.

وعلينا هنا الإقرار مبدئياً بما ارتضاه (الگيلاني) لنفسه من نسب. من جهة أخرى لا أرى حرجاً في تمسكه في عين الوقت بهذا اللقب ووصوله الثابت بشجرة نسبه إلى منشئ الطريقة الشهيرة في عالم التصوف المعروفة (بالطريقة القادرية أو الگيلانية) نسبةً إلى عميدها ومؤسسها (قطب الغوث الشيخ عبدالقادر الجيلي أو الگيلاني) فالشيخ هو فارسي كما اتفق عليه معظم المؤرخين وكردي على زعم بعضهم وبلده ومسقط رأسه مدينة (گيلان)[1] الحالية. ولا أجد تناقضاً بين الأصل الفارسي العريق والانتساب القومي المتأخر. فالمعروف أن الشيخ العميد أنجب أكثر من أحد عشر ولداً ذكراً. ومع أنه استقر وعلّم في بغداد إلا أن أولاده وذريتهم انتشروا في العالم الإسلامي وتناسلوا وتكاثروا وانك لواجدهم في رقعة من الأرض تمتد من الهند وما وراءها حتى ساحل الأطلنطي شمال أفريقيا. وهم يتمسكون بلقب الگيلاني وكلهم يذهب إلى أنهم من

---

(١) تقع في إقليم مازندران. شمال غرب طهران بمسافة تزيد عن ٣٨٠ كيلومتراً. تثبت الكتب المعتمدة اسم الشيخ عبدالقادر (١٠٧٧-١١٦٦م) هكذا: «محي الدين أبو محمد ابن أبي صالح زنگي دوست».

السادة كما ذهب بعض المؤرخين إلى أن الشيخ هو من السادة فعلاً ومنهم عرب الإدعاء ومنهم فرس ومنهم ترك ومنهم كرد ومنهم هنود الخ

و(رشيد عالي) وهو اسم تركي رغم لفظه العربي[٢]: ابن عبدالوهاب الگيلاني مدرّس الدين في مدرسة جامع مدينة (بعقوبه) وهو من أقرباء السيد عبدالرحمن النقيب، نقيب أشراف بغداد وإمام الحضرة الگيلانية فيها ومتولي أوقافها في العراق وأوّل رئيس حكومة عراقي أثناء الاحتلال البريطاني.

كان السيد عبدالوهاب قد تزوج من أختٍ غير شقيقة (لعبدالرحمن) هذا. وبقيت عاقراً ولم تنجب، فاتخذ له زوجاً أخرى هي بنت سرگال كردي من عشيرة البيات في بعقوبه[٣] خلافاً لرغبة قريبه (عبدالرحمن) فولدت له (رشيد عالي) إلى جانب إخوة له، وذلك في العام ١٨٩٢[٤] وهو التاريخ الرسمي الذي نعرفه لميلاده.

يظهر أن غضب عميد الأسرة على هذه الزيجة كان شديداً فبادر بوصفه متولي الوقف الگيلاني إلى حرمان صهره من سهم كان يتقاضاه من إيرادات الوقف الذري بلا وجه حقٍ أو مبرر فوضع الأسرة في عسرٍ مالي شديدٍ دائم وكان تأثيرها شديداً على (رشيد عالي) الصبي والحدث كما بدا من ردود فعل لها في حياته العامة. إذ ما كانت المضاضة وضيق ذات اليد ليتفقا مع النسب الرفيع وشرف المحتد وجانبه قريب له يأبى

---

(٢) سجل اسمه (رشيد) في ولادته ولا يعلم من أضاف إليها كلمة (عالي). التسمية تركية الطابع وأذكر أن صدراً أعظم (رئيس وزراء) عثماني في القرن التاسع عشر كان له عين هذا الاسم المزجي. هو أمين عالي باشا وربما كانت (عالي) تصحيفاً لكلمة (علي) فمن عادة الأتراك أن يشبعوا الحركات ليقلبوها إلى أحرف علة مناسبة للحركة. وما من شك أن اسم (بكر صدقي) هو اختصار مشوه (لأبي بكر الصديق). ومما جرى في هذا المجرى أن أحدهم سألني يوماً كيف يكتب أسماء مثل (حكمت وصفوة ونجدت الخ) أبالتاء المدورة أم الطويلة وأيهما أصح؟ فأجبت على قدر معلوماتي القليلة بفنون كتابة اللغة العربية. من الأفضل أن يكتبها بالطويلة ليحافظ على تركيّتها. وإلا فأن يخالف ما جرى عليه العرب من التسميات. (فنجدة) ستكون مصدراً مثلاً والعرب عادةً لا تستخدم الحالة المصدرية للتسمية.

(٣) تدعي هذه العشيرة أنها كردية آناً وتركية آناً وفقاً لمجرى الحياة السياسية وهي في الواقع كردية اختلطت بالترك نسباً وكان ثم تزاوج بينهما.

(٤) من أشقائه (محمد نجيب) الذي توفي في الموصل كما سيأتي بيانه. و(كامل) وهو دبلوماسي رافق شقيقه في حقبة من حياته السياسية. وقيل إن له أكثر من أخت شقيقة. أثبتنا هنا تاريخ ميلاده الرسمي وربما سنجد أنه لا يستقيم والتواريخ التي سجلها بعض الكتاب للمناصب التي أشغلها وقد لا يزيد التفاوت عن سنتين أو ثلاث.

مشاركة أقربائه نعماه وسعةَ عيشه، وأرجّح أن هذا كان من عوامل ما ظهر فيه من حدة خلق وحب انتقام واندفاع عاطفي لا يجد له مبرراً منطقياً في أغلب الأحيان يتراوح بين أعلى درجة من التعالي والكبرياء إلى أدنى درجة من الذلة والاتضاع. وسنورد له شواهد كثيرة.

وعلى أية حال يمكن أن يدخل (رشيد عالي) في صنف تلك الفئة الحضرية من حكام العراق الذين نشأوا نشأة عصامية ولم يربوا في أحضان الترف والغنى. وقد امتاز بذكاءٍ وذاكرة حادة وحب للدراسة، ولم يختر مسلك أبيه الديني في الحياة وارتحل إلى بغداد وتلقى المزيد من التحصيل في (الاعدادي) وسكن حي (باب الشيخ) القريب من مرقد جده الأعلى. ولم يكن - كما قيل - يخشى منافساً على الأولوية ثم دخل كلية الحقوق في ١٩١٠[٥] وتخرج في ١٩١٤. وقد اضطر إلى العمل بوظيفة (كاتب أول) في دائرة أوقاف الولاية أثناء الدراسة. ولا يعلم فيما إذا كان للسيد عبدالرحمن النقيب يد في الفوز بهذه الوظيفة أو أن الغضب على الوالد شمل الابن أيضاً.

في العام ١٩١٤ وبعد نيله شهادة الحقوق عيّن معاوناً لرئيس كتّاب إدارة الولاية في بغداد لتمكنه من اللغتين العربية والتركية أو ربما بتأثير انتسابه إلى «حزب الاتحاد والترقي» وهو حزب قومي تركي كان يحكم البلاد العثمانية إذ ذاك. وما مر عليه عام وبعض عام حتى نقل ترفيعاً إلى وظيفة رئيس كتاب مديرية الأوقاف. وبعدها بسنةٍ واحدة وثلاثة أشهر تسلم رئاسة المديرية وكالةً وكانت حرب العراق قد قطعت شوطاً من سنتها الثالثة.

نأى (رشيد عالي) بنفسه عن العمل الوطني السري الذي كان يتمثل في حينه بالجمعيات السياسية العربية السرية وبقي موظفاً مخلصاً لحزبه - الاتحاد والترقي - ولسلطانه العثماني وواليه في بغداد، حتى أنه لم يتردد في ترك بغداد أسوة بالوالي وموظفيه عندما راح الجيش البريطاني يطرق أبواب المدينة. وقد رافقه شقيقه (محمد نجيب). يذكر الدكتور عدنان الباچچي نقلاً عن والده (مزاحم) ما نصه: «يقول والدي: كان من أبرز مؤيدي الأتراك في ذلك الوقت (١٩١٤-١٩١٨) مراد سليمان أخو حكمت ورشيد عالي ونصرت الفارسي وأخوه عزت.

---

(٥) تأسست مدرسة الحقوق في العام ١٩٠٤ ببغداد. وكانت تشغل غرفة أو غرفتين في بناية المحاكم. وقد صدر أمر تأسيسها بمسعى من آل السويدي وبارادة السلطان عبدالحميد الثاني.

إن قصة خروجه من بغداد وما تخللها من ملابسات ومغامرات وما تلاها من انقلاب وتحول في ولائه لا يصح إغفالها هنا. وقد رواها نقلاً عنه صديقه الكاتب اللبناني (محمد عبدالله اليافي)[٦] أثناء ما كان صاحب السيرة مبعداً في بيروت إثر انقلاب (بكر صدقي). وهذه هي:

«لما أشرفت الجيوش الإنكليزية على احتلال العاصمة بغداد ما كان منه (أي رشيد عالي) إلا أن هرب بما في صندوق المديرية من الوثائق والسجلات وأموال تقدر بثلاثين ألف ليرة عثمانية، وتوجه إلى سامراء عاصمة (المعتصم) العباسي حيث التحق بالوالي مع بقية المأمورين. وكان الجيش الإنكليزي لا يزال مواصلاً زحفه إلى المناطق الشمالية. فخشي الوالي أن يظل النصر حليف هذا الجيش فيستولي الإنكليز على الثروة التي هرّبها السيد الگيلاني، فأصدر أمره إلى هذا الأخير بوجوب حرق الوثائق وتوزيع المال على المأمورين.
لكن السيد الگيلاني أبى النزول عند هذا الأمر الأخير وهرب مع شقيقه المرحوم (محمد نجيب) من سامراء إلى الموصل ومعهما الأموال. وقد مضى عليهما عشرون يوماً وهما يسيران على الأقدام حتى وصلا الموصل. وقد ذاقا في الطريق كل أنواع العذاب من تعب وجوع وعطش.
وفي الحال أرسل (السيد الگيلاني) برقيةً إلى استنبول يُعلم فيها وزارة الأوقاف بكل ما جرى ويستشيرها فيما بقي عليه أن يفعله فورده جواب كله ثناء على ما قام به من تضحيات. وبعد ستة أشهر عين مديراً للأوقاف في الموصل دلالة على أن حكومة استنبول قدرت له عمله المجيد الذي كان سبب حفظ عشرات الألوف من الليرات الذهبية. كما صدر أمر آخر يقضي بتسليمه كافة أوقاف السيد الجيلاني في ولاية الموصل وهي عبارة عن عدة قرى». آه.

في هذه الحكاية ثغرات كبيرة، وقبولها على علاتها ضرب من ضروب السذاجة لا يرتضيه المؤرخ لنفسه. أما وأنها كانت قد حازت رضا (رشيد عالي) وأن نشرها بهذا الشكل كان بموافقته التامة فدليلنا عليه أنه الوحيد الذي كان على علم بمثل هذه التفاصيل (وقد توفي أخوه في الموصل حينذاك) ومن المتعذر أن يكون (اليافي) قد سمعها من غيره أو أنه نشرها قبل إطلاع (رشيد عالي) عليها. ولو افترضنا ضد هذا

---

(٦) «العراق بين انقلابين» منشورات دار المكشوف ١٩٣٨: الص ٩٣-٩٨ (ط: بيروت)

المستحيل بقولنا إن رشيداً لم يكن يدري بها إلا بعد نشرها، فسكوته عنها وهو إذ ذاك يتقلد أرفع وظيفة في الدولة دليل على الرضا بها والمصادقة على محتواها.

لا شك في أن هروب (رشيد عالي) بالوثائق والأموال العائدة إلى الوقف هو دليل حرصٍ وأمانة قبل أن يكون دليلاً على أي شيء آخر.

ولكن ما الذي جعله يصدع بأمر الوالي القاضي بإحراق الوثائق والسجلات في حين عصيه في تسلم الأمانات المالية؟

لا شك في أن إحراق هذه الوثائق وهي ليست من أسرار الدولة ولا مما يخشى وقوعه في يد العدو هو جناية كبيرة بحق أصحاب الوقفيات. فالمعروف أن ما في دوائر الأوقاف هو عبارة عن صكوك وحجج تولية ووصايا وسجلات بأسماء المستحقين والمسقفات والمستغلات الموقوفة وما إلى ذلك مما يهم الواقفين والمستحقين وكل هذا قد يحرص المحتل البريطاني على سلامته أكثر مما يحرص عليه والي بغداد.

خلال سنوات الحرب الأربع في العراق لم يؤثر عن جيش الاحتلال البريطاني سابقة عبث في الوثائق والسجلات العراقية. بل كان حريصاً وبصورة خاصة على ما يتعلق منها بأمور الدين. أفما كان هذا تسرعاً من (رشيد عالي) أوما كان الأجدر به أن يبقيها في محلها حفظاً لحقوق الواقفين والمستحقين؟ إن كان أحرقها فعلاً؟

لايمكنني بعين المنطق أن أعلل جراءة (رشيد عالي) على تحدي أمر الوالي ورفض تسليم الأموال إليه في حين أطاعه في حرق الوثائق والسجلات، ومع الوالي جنوده وقوته الإجرائية وموظفوه وكلهم بحاجة إلى المال وبإمكانه أن ينتزعه جبراً وبأسهل ما يمكن. فعلينا هنا أن نفترض أحد امرين: إما أن الوالي عدل عن استخدام الضغط وسيلةً وإما أن الرواية مختلقة أساساً. ولكن كيف نتصور عدول الوالي عن ملاحقة (رشيد عالي) بالطلب في حين يؤكد راوي الحكاية أنه هرب ليلاً إلى الموصل مع شقيقه؟.

وبخصوص حكاية الهروب هناك أسئلة كثيرة:

إذا كانت الأموال ذهباً، وهو ليس بالذي خف حمله، فلا شك أن نقل ١٥٠ كيلو منه بحساب خمسة غرامات لليرة الواحدة هو حمل ثقيل جداً على اثنين من الهاربين يقطعان به مسافة تزيد عن ثلاثمائة كيلومتر ليصلا به سالماً في ظروف حرب وفوضى وفي طريق قوافل غير مأمونة في الأوقات الاعتيادية حيث للإدارة كلمتها وسطوتها، وهي تقطع عادة بقوافل محروسة بالجندرمة والدرك؟ أغفلت حكاية (اليافي) ذكر

المصير الذي آلت إليه الأموال بعد الوصول بها إلى الموصل سالمةً.

على أية حال ليس في سجلات مديرية أوقاف الموصل ما يشير إلى أن مبلغاً ما دفعه الأخَوان الگيلانيان ذمةً أو أمانة. كما لا يشار أيضاً إلى أي جهة أخرى سلمت لها تلك المبالغ. ولعل من المفيد القول إن الأموال والنقد المتكون من إيرادات وعوائد الموقوفات والمستغلات الوقفية التي تدر ريعاً إنما تودع صندوق مديرية الأوقاف على سبيل الأمانة إما لتوزيعها على المستحقين من ذرية الواقف أو للصرف منها على تعمير وإصلاح الموقوفات أو توزيع جانب منها على المستحقين طبقاً لوصية الواقف وشروط الوقفية فهي والحالة هذه ليست من أموال الدولة ولا علاقة لها بالخزينة العامة.

بعد دخول الجيش البريطاني (بغداد) وعودة الإدارات إلى أعمالها، لم يثر أحد من موظفي دائرة الأوقاف فيها مشكلة ضياع أو إتلاف سجلات ووثائق أو أموال مفقودة أفكان كل ذلك مجرد خيال؟

كان بإمكان (الگيلاني) أن ينفي الحكاية كلاً أو جزءاً بعد زوال حكم (بكر صدقي) فلم يفعل.

يستطرد (اليافي) ليقول:

«عندما أعلنت الهدنة ودخل الجيش الإنگليزي الموصل، أراد السيد الگيلاني أن يعود إلى بغداد، لكن الحاكم الإنگليزي المستر (لچمن) أبى عليه العودة وكلفه البقاء في منصبه نظراً لما رأى منه الإخلاص والأمانة والتضحية. إلا أن يد المنون عاجلت شقيقه السيد (محمد نجيب) فاستحصل إجازةً ثم استقال».

ويجب أن نذكر هنا أنّ هذه السيرة والحكاية نشرت مع سير أخرى في وقت كان أعلام السياسة العراقيون الذين طردهم انقلاب (بكر صدقي) من البلاد بحاجة إلى الردّ على الاتهام والتشنيع الذي تناولتهم به صحف بغداد ضمن حملة التشهير المعروفة في ١٩٣٦[٧].

ولنعد إلى حكاية (اليافي):

«فعل الگيلاني ما كان على أي سليم العقل أن يفعله فلم يخرج مع والي

---

(٧) تناول كتاب (اليافي) سير كثير من الساسة العراقيين الذين طاردهم ذلك العهد ومن بينهم: نوري السعيد ورستم حيدر وياسين الهاشمي وجميل المدفعي وناجي السويدي ومولود مخلص وطه الهاشمي واكثر من عشرين آخرين.

الموصل (علي إحسان پاشا) بعد إعلان هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨[٨] لا كما فعل بتركه بغداد إثر مغادرة واليها (جاويد بگ) ويبقى في الموصل لتجربة حظوظه مع الفاتح الجديد».

وأرجو أن يكون واضحاً هنا بأن غرضي ليس الانتقاص من قدرٍ (للگيلاني) يستحقه ولا إثارة أي شبهة حول أمانته وإخلاصه وتضحيته فقد بدا هذا منه كما يظهر في خدمته الوظيفية للجهتين، وبدليل أنه لم يلق صعوبة في إيجاد وظيفة لنفسه تتفق ونباهته عند عودته إلى بغداد. وما جئت بهذه القصة وهو مصدرها إلا لأنها قد تكون الوحيدة أو الواحدة بين القلائل التي ظفرنا بها عن حياته الأولى. فقد انشغل كل من كتب عنه بحياته السياسية التالية وجهاده القومي[٩].

بعد وصوله بغداد عرض نفسه للتدريس في مدرسة الحقوق. ودرّس قانون العقوبات الجديد الذي سنه المحتل وعرف بقانون العقوبات البغدادي وبقي محتفظاً لنفسه بكرسي الأستاذية عندما أصبح المعهد (كلية) وارتفعت سنوات الدراسة فيها إلى أربع وان لم يكن منقطعاً لها بسبب تبوئه المناصب السياسية الخطيرة. وفي خلال هذه الفترة وضع ثلاثة مؤلفات تدريسية جيدة في ميدان اختصاصه. وبقي أحدها وعنوانه «مسالك قانون العقوبات البغدادي» الكتاب المعوّل عليه في تدريس هذه المادة زمناً طويلاً.

في العام ١٩٢١ عيّن (الگيلاني) عضواً في محكمة الاستيناف وكانت في حينه أعلى محكمة في البلاد كما أثبت في الوقت عينه عضواً في لجنة تعريب القوانين التركية.

ما لبث أن تبين (الگيلاني) بأن منصبه القضائي لا يتيح له التقدم الذي يطمح إليه في الحياة العامة فاستقال وزج نفسه في خضم المعترك السياسي وقد بدا ذلك منه خطوة جريئة واندفاعاً غير مضمون النتائج. فهو يفتقر إلى ميزاتٍ كان معظم ساسة ذلك الزمن يعتمدون عليها في ولوج هذا الباب.

---

(٨) بين تركيا وبريطانيا نيابة عن الحلفاء في ميناء مودروس الواقع في جزيرة (لمنوس) اليونانية.

(٩) أكان ذلك قصوراً أم تعمداً؟ فليس في كتاب (نجم الدين السهروردي) المطبوع في ١٩٨٨ ولا في كتاب الدكتور وليد الأعظمي [بالإنكليزية] الموسوم: رشيد عالي الگيلاني والحركة القومية في ١٩٤١، المطبوع قبله بسنةٍ واحدة ما يتطرق إلى ذلك الجزء من حياة الگيلاني. وسيكون لنا حديث عن هذين المؤلفين فيما بعد.

لم يكن من طبقة العسكريين العثمانيين، ولا ممن أعلن الخروج على الدولة العثمانية وانضم إلى الشريف (الحسين بن علي) في ثورته العربية. كما لا يمكنه أن يفخر كما بيّنا بانتماء إلى حزب أو جمعية سرية عربية من تلك الأحزاب التي تألفت قبل الحرب للدفاع عن حقوق العرب السياسية. حتى أنه لم يدع إلى الخدمة العسكرية بعد إعلان النفير العام ١٩١٤ (وهو ما زال أمراً يحف به الغموض إذ كان كثير من الشباب في حينه يلجأون إلى طرق شتى للتخلص من هذه الخدمة البغيضة).

واهتدى إلى النجم الصاعد بشخص (ياسين الهاشمي) الذي كان يشاركه طموحه فاتبع قيادته وبرز في نشاط حزبه «المقبل»[١٠] فضمه هذا إلى أول وزارة كلف برآستها في العام ١٩٢٤. وكان أصغر وزير بين كل من تولى مثل هذا المنصب في سائر العهد الملكي فقد كان وهو في الثانية والثلاثين، شخصاً لا يملك تجارب سياسية ولكنه يملك اندفاعاً عاطفياً وطموحاً. ولهذا وجد نفسه أشبه بالغريق في أوّل مناورة بل دسيسة سياسية كان فيها ألعوبةً بيد وليه وراعيه (ياسين). وهذه قصتها باختصار:

فوجئ الرأي العام في الخامس من آذار ١٩٢٥ باستقالة الگيلاني من الوزارة تضامناً مع الشيخ (محمد رضا الشبيبي)، واحتجاجاً على موقف الحكومة وهما من أعضائها «للتفريط بحقوق البلاد بمنحها امتياز النفط بشروط مجحفة». وكان كتاب الاستقالة مسهباً ومطولاً بشكل غير معهود في الاستقالات ويقصد منه الدعاية بالدرجة الأولى. ولكن لم يمض زمن طويل حتى تبيّن أن السبب الحقيقي للاستقالة لا يمتّ لامتياز النفط بصلة. وأنها قدمت بإيعاز من رئيس الحكومة (ياسين) كجزءٍ من مناورة سياسية فيها من الدجل والشعوذة أكثر ما فيها من براعةٍ.

كان الهاشمي (وقد أثبتنا سيرته) يريد في أول رئاسة لحكومة تقديم برهان للبريطانيين على أنه سائر في ركابهم مستعد لدفع العوض لقاء رضاهم عنه بعد جفوة ١٩١٩ في سورية والسماح له بالعودة إلى العراق وفي عين الوقت كان حريصاً على الاحتفاظ بصورة المعارض الضنين بمصلحة الوطن والمناوئ للسياسة البريطانية. فرأى أنْ يظهر بمظهر المرغم الذي لا حيلة له. وقد صادفت المبادرة هوىً في نفس (الگيلاني) على ما يظهر فتطوع ليكون لها، فمن فوائدها الظاهرة أنها ستعمل له رصيداً

---

(١٠) أجيز الحزب باسم حزب الشعب في تشرين الثاني من العام ١٩٢٥ وكان حزب المعارضة أثناء وزارة عبدالمحسن السعدون.

شعبياً وتبني شهرته السياسية. كما كان يدري فضلاً عن ذلك أن عمر حكومته بات قصيراً وسترغم على الاستقالة بعد أسابيع وأن (ياسين) سيكلف بتشكيلها ثانية وأن ولاءه له وإطاعته أمره سيكفل له فيها أهم وزارة.

أهمية الوزارات تتفاوت في مختلف أنظمة الدول. فما يكون وزارة رئيسة في دولة قد يكون ثانوياً في دولة أخرى. في إنكلترا مثلاً ظلت وزارة المالية أهم وزارة. وفي الولايات المتحدة وزارة الخارجية هي المهمة. أما في العراق فوزارة الداخلية هي أهم الوزارات طراً. لأنها تسيطر على الأمن الداخلي بقوات الشرطة التابعة لها. وتشرف على التنظيم الإداري وتسيطر عن مقدرات الموظفين الإداريين وتتولى أمور العشائر. وأهم من ذلك كله صلاحيات الوزير التي يمارسها أثناء الانتخابات النيابية بموجب القانون الخاص بها مما يتيح له التحكم فيمن يفوز بالنيابة ومن لا يفوز.

وكان لا بد لمثل (الگيلاني) من الوقوع في غرام هذه الوزارة بعد أن واصلها لأول مرة وبلّ شفتيه برضابها فظلت مطمحه الأوحد في كل وزارة يدعى للمشاركة فيها. فإن كان هو الذي يؤلفها ووجد فرصةً للاحتفاظ بها علاوة على رئاسته، فعل بإصرار ودون تردد. وإذا كان قد أصاب في تقدير قصر عمر وزارة (ياسين) فرضي بالاستقالة منها فإنه أخطأ في تقديره بأن (ياسين) سيعود إلى تأليفها. لكن ما إن علم بنية الملك في توجيه الوزارة إلى (عبدالمحسن السعدون) حتى سارع مسلحاً برصيد الاستقالة الشعبي إلى قطع علاقته بحزب الشعب الذي يتزعمه (ياسين) ويتبوّأ هو فيه المقام الثاني، وأعلن انضمامه إلى حزب التقدم الذي يرئسه (السعدون) وعندما ضمه هذا إلى حكومته وأسند إليه وزارة الداخلية، كان قد عرّفه مسبقاً وبوضوح بالذي يُنْتَظَرُ من حكومته. وتسلم (الگيلاني) مهام الوزارة في أواخر حزيران ١٩٢٥ وذهل العارفون لما عرفوا أنها ما جاءت إلاّ للتصديق على امتياز النفط!!

وسئل (الگيلاني) من قبل إحدى الصحف: كيف رضي بالمصادقة على الامتياز في حين كانت معارضته له سبب استقالته، فلم يجد جواباً غير قوله: «كان لا بد لي من الإذعان للأمر الواقع».

هذا الأمر الواقع، وهو تهالكه على وزارة الداخلية، سر البريطانيين بصورة خاصة إذ كانوا يرغبون في أن يبدو المعارض الرئيس للامتياز على استعداد للنزول عند إرادتهم.

سنيى فيما بعد أن هذه الوزارة جرّت عليه من المتاعب والمشاكل ولطخت سمعته بما لا يوازي ما حصل عليه منها من مغانم.

لم يلبث (السعدون) أن اكتشف غلطته في إسناد المنصب (للكيلاني) وندم على ذلك بسبب تصرفات لا يقرّها. ومنها محاباة لشيوخ عشائر في الجنوب لم يكونوا على وئام مع آل السعدون، لاسيما خصومتهم مع إخوته وتدخله في الخصومة إلى جانبهم فاعتزم التخلص منه في أول فرصة. وتسنى له ذلك عند التئام أول مجلس نيابي في تاريخ العراق فقد أوعز لأنصار حزبه (التقدم) ولمشايعي وزارته من النواب بانتخاب (رشيد عالي) رئيساً له. فتم ذلك وفق النمط الذي أصبح بعدها تقليداً من تقاليد المجالس النيابية العراقية بأن يتم الاتفاق على شخص رئيس المجلس ونائبيه خارج القاعة وقبل عقد الجلسة الخاصة بذلك.

ولم يطل الأمر (برشيد) ليدرك أن هذا المنصب الجديد هو منصب تشريفاتي صرف خلافاً لوزارة الداخلية حيث يهيمن وزيرها على مقدارت البلاد كلها. ونشأ بينه وبين (عبدالمحسن) نوع من الحقد والنفرة داما حتى آخر ساعة من حياة هذا الأخير. وسكت (الكيلاني) برهة وهو على مضض ثم قرر التخلص من مأزقه السياسي بعملية مشابهة للمناورة الأولى.

عُرف الملك (فيصل) بأنه من ذلك الصنف من رؤساء الدول الدستوريين الذين لا يقنعون بأن يملكوا، بل أن يحكموا. ولم يكن سراً بان معظم التآليف الوزارية كانت تتم بإرادته وموافقته، كما أنه كان قادراً على حل التآليف وإسقاط الوزارة في الوقت الذي يشاء وما كان يطيق صبراً على من يتحداه من رؤساء الوزارات أو يتخطى الحدود المرسومة له. فإذا واجهه أحد بعناد وتصلب أو خالفه في الرأي لم يتحرج من اللجوء إلى واحدةٍ من تلك المؤامرات الصغيرة مستخدماً فيها الخصوم. وعندما أراد التخلص من حكومة (عبدالمحسن) وجد ضالته (برشيد عالي). في ذلك الحين كان فيصل بحاجة إلى شخص من خصوم السعدون.

ووجد الكيلاني التقرب من فيصل ضمانة أقوى لمستقبله السياسي من ربط مصيره بالساسة الكبار. فما إن تأكد من نوايا الملك حتى بدأ يسعى للتقرب منه. وقد تم ذلك بتوسط من (صفوة العوّا) صديق الملك ومعتمده وناظر خزينته الخاصة المؤتمن الذي قدمه إلى الملك وتفاهما. فأسند إلى (الكيلاني) مهمة تمزيق حزب (التقدم) الذي يرئسه (السعدون) وكانت له الأغلبية في مجلس النواب، فاستحدث في بُنية الحزب

جناحاً أو تكتلاً يميل إلى التعاون مع حزب الشعب، حزب ياسين، وكان يمثل المعارضة في المجلس. ووفق المؤتمرون بوزارة (السعدون) إلى إسقاطها بحجب الثقة عنها.

ولم يكن بالعسير على (الگيلاني) التخلص من الكرسي التشريفاتي الذي وضعه فيه السعدون، تمهيداً للحصول على ما وعده به الملك. فافتعل مشادةً تافهة بينه وبين الوزير والنائب (صبيح نشأت) في جلسة من جلسات المجلس ليستقيل على أثرها من الرئاسة والعضوية بصخبٍ وضجة[11] ثم دخل الانتخابات الفرعية التي نجمت عن فراغ مقعده. وتغلب بوصفه مرشحاً من الملك شخصياً على مرشح السعدون. وتم له الفوز

---

(١١) من الحسني (تاريخ الوزارات: ج ٣ ص ٥٨) نصاً عن محاضر الجلسات:

وزير المالية (صبيح نشأت يتكلم مع مقرر اللجنة المالية). فناداه الرئيس.

الرئيس: أدعوك إلى النظام يا وزير المالية.

الوزير: إني أتكلم مع مقرر اللجنة بخصوص الفصل المذكور.

الرئيس: يجوز لك ذلك بأن تمضي إليه أو يأتي إليك لأنّ تكلمك مع المقرر أثناء قراءة الفصل يجعلني لا أفهم ما قرأه الكاتب. لذلك أدعوك إلى المحافظة على النظام يا وزير المالية.

الوزير: أولاً كلامك لا أتلقاه كإخطار، لأني محافظ على النظام وقد طلبت الكلام.

الرئيس: أنت تسبب إخلالاً بالمذاكرة. أدعوك إلى النظام يا وزير المالية.

الوزير: أنا أريد تسريعها وأنا محافظ على النظام فأرجو يا فخامة الرئيس أن تحافظ أنت أيضاً على النظام.

الرئيس: سادتي رئيس المجلس يهان من وزير المالية. أنا لا يسعني البقاء هنا ولهذا أترك المجلس.

[وأسرع خارجاً ودوّن في مكتبه الخاص الاستقالة التالية]

حضرة نائب الرئيس الأول للمجلس النيابي:

يؤسفني جداً أن وزير المالية الذي يجب أن يكون أنموذجاً للنظام يخل بالنظام ولم يصغ إلى تنبيهات الرئيس المطابقة للنظام عندما أخل به الوزير بالمكالمة مع أحد رفقائه الذي يبعد عنه بمسافةٍ بحيث لم يدعني أسمع ما يتلوه الكاتب من الفصول وقد اضطررت أن أستقيل من رئاسة المجلس التي أهانها وزير المالية بمعاملته الآنفة الذكر وأقدم احترامي.

رشيد عالي الگيلاني

يجزم كل من عرف صبيح نشأت (نائب أربيل) باأه مثال للرجل المهذب الرقيق الشمائل وبسمو أدبٍ وكياسة عرف بها. خرج مع نواب كثيرين إلى الگيلاني وقدم اعتذاره قائلاً إنه مستعد للاعتذار علناً أمام المجلس. إلا أن (الگيلاني) أصر على الاستقالة وانسحب ولم يدر (صبيح نشأت) إلا بعد زمن بأن المشادة كانت مفتعلة وحجة. وتظاهر الملك وكأنه ليس طرفاً في الموضوع بالسعي للصلح وحمل (الگيلاني) على سحب الاستقالة.

رغم قوة خصمه بقيام (الملك فيصل) بعملية توفيقٍ بين أنصار (الگيلاني) القليلين في المجلس وبعض أعضاء حزب التقدم بالتصويت إلى جانب المعارضة فأسقط الحكومة واضطر السعدون إلى تقديم استقالته.

حصل (الگيلاني) على ما أراده وعاد إلى وزارة الداخلية في وزارة (جعفر العسكري) التي تألفت في ٢١ من تشرين الثاني ١٩٢٦ وكانت باكورة أعماله الانتقام من السعدون بعمل ذي طابع جنائي. إذ دفع بعض السراكيل إلى تقديم عدة شكاوٍ ضد (عبدالكريم) أخ (عبدالمحسن) وسهل وصولها إلى الملك وفيها ادّعوا أن (عبدالكريم) بمساعدة قائمقام (الحي) يواصل اعتداءاته عليهم وكذلك يفعل أخوة (عبدالمحسن) وكان الملك أذكى من أن يتدخل. فدبر (الگيلاني) اشعال النار في مزروعات أخوة (السعدون) في قرية (محرجة) مستغلاً غياب الأخير في تركيا. وقد ذكرت (عايدة) ابنة (عبدالمحسن) في السبعينات لمؤلف كتاب تناول سيرة أبيها أنه ظل يؤمن إيماناً راسخاً بأن (الگيلاني) «هو الرأس المدبر لحرق المزروعات وتسببه في ضائقة مالية للأخوة طوال سنة كاملةٍ وأنه كان يردد حتى وفاته بأنه كان هو المقصود وغرض الگيلاني هو إيذاؤه».

ثم عاد لنسف الحكومة التي هو فيها، بالتعاون مع (الهاشمي) الذي كان كذلك وزيراً معه، منتهزاً فرصة الاستنكار العام الذي عم البلاد إثر توقيع معاهدة ١٩٢٧ مع بريطانيا وانقلب مع الهاشمي إلى صف المعارضة فقدما كتاب استقالة واحداً.

في وزارة (السعدون) التالية، كان (الگيلاني) نائباً. وفي المجلس وقف يشجب بعنفٍ وشدة «سياسة إصدار المراسيم» متهماً الحكومة «بالاعتداء على حرمة القانون الأساسي في خطابين ألقاهما أثناء اجتماعي ٢٦ أيار و٧ تموز ١٩٢٨، معلقاً على قيام الحكومة بإصدار مراسيم شديدة الوطأة بحق المتظاهرين ضد زيارة (ألفريد موند)[١٢]. وفي خطابه الثاني طالب «بسوق الوزراء إلى التحقيق والاستجواب أمام المجلس».

---

(١٢) بمناسبة زيارة هذه الشخصية البريطانية التي عرفت بعطفها على اليهود وتحبيذ إنشاء وطن قومي لهم قامت مظاهرات في بغداد شارك فيها الطلاب مشاركة فعالة. فقامت وزارة السعدون بمعالجة الأمر عن طريق إصدار مرسومين عقابيين يقضيان بإيقاع عقوبة الجلد على من شارك من الطلاب ممن تقل سنه عن الثامنة عشرة ووضع غيرهم تحت مراقبة الشرطة لمدة لا تزيد عن السنتين: أثارا ضجةً واستنكاراً حتى اضطر مجلس الوزراء إلى إلغائهما في ١٧ من أيار في عين السنة وإزالة آثارهما ولم يطل العمر بهما أكثر من ثلاثة أشهر.

لم يكن في المرسومين المرقمين ١٣ و١٤ للسنة ١٩٢٨ من القسوة والخروج على أحكام القانون الأساسي قدر ما كان في مرسوم الإدارة العرفية ومرسوم إسقاط الجنسية، وكلاهما من هندسة وعمل (الگيلاني).

أصدر اولهما يوم كان يحتفظ بحقيبتي الوزارتين المسؤولتيْن عنه وهما الداخلية والعدلية في ١٩٣٤، وأصدر ثانيهما عندما كان رئيساً للوزراء. وإنصافاً لنوري السعيد الذي وصفه المؤرخون التقدميون بالعدو الأكبر للديمقراطية والحريات العامة فدوره في هذا يتضاءل أمام دور رشيد عالي، ولو اقتصر ضرره على هذه الناحية لهان.

أستُبْعِد (رشيد عالي) من ست حكومات متوالية زهاء خمس سنين متعاقبة لأسباب كثيرة منها إصراره عندما يُدعى على الاستئثار بوزارة الداخلية ومعظمه يتعلق بطبعه الحاد وعدم الاطمئنان والثقة بثبات ولائه. على أنه عاد إلى أحضان (الهاشمي) خلال ذلك. ومهما كانت أسباب الوفاق الجديد فإنهما قاما معاً بتأسيس حزب الإخاء[١٣] ربما بتحريض وإيعاز من الملك (فيصل) الذي كان من عادته إبقاء علاقاته مع طرفي المعادلة السياسية بتقريب شخصيتين اثنتين بارزتين فيهما والتظاهر بمنح ثقته لهما. ولذلك بقي محتفظاً (بالگيلاني) رغم وجوده في حزب الإخاء المعارض. وبادر فعرض عليه منصب (رئيس الديوان الملكي) فأشغله في أواخر حزيران ١٩٣٢. ثم بلغ أقصى ما تمناه بما أظهره من الطاعة والولاء إذ كلفه الملك في شهر آذار (مارس) ١٩٣٣ بتأليف وزارة ائتلافية وفرض عليه إدخال شخصيات معينة مثل (نوري السعيد) و(رستم حيدر).

ألّفها بالتعاون مع (الهاشمي) وقد شبهتها الصحف في حينه «بطاقم ملاحة متنافر في سفينة «قومية» وجهت دفتها ومالت أشرعتها إلى مجرى ريح الشارع وبكل ما تخلل سيرها من مساومات». في عهد هذه الوزارة بدأت لفظة «القومية» تزحف إلى الصحافة لتحتل مكان لفظة «الوطنية». وقد اختارت لوزارة لنفسها بتشجيع (الگيلاني) ومبادرته هذا المصطلح عندما قررت «القضاء على تمرد الآثوريين وتأديبهم». ولم يكن الأهلون

---

(١٣) أجيز في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠. والهدف من تأسيسه تنظيم معارضة لحكومة (السعيد) التي صادقت على معاهدة (١٩٣٠) ومن أبرز مؤسسيه حكمت سليمان وناجي السويدي وعلي جودت الأيوبي وكامل الچادرچي وعبدالإله حافظ ومحمد زكي. وهو بمثابة جواب على قيام (السعيد) بتأسيس حزب (العهد). أوقف حزب الإخاء نشاطه بعد أيلولته إلى الانحلال في نيسان (أبريل) ١٩٣٥.

الذين شرفوها بهذا اللقب يعرفون أن معظم أعضائها، وكانوا من حزب الإخاء، قد تعهدوا في منهاجهم للشعب العراقي بوثيقة وقعها زعماؤه مع الحزب الوطني بالعمل على تعديل معاهدة ١٩٣٠ «الجائرة الفاسدة» و«أن أي وزارة مقبلة يجب أن تعمل على هذا الأساس» وأن (فيصلاً) اشترط على هذا الطاقم قبل أن يعهد للگيلاني بالوزارة بأن لا يتعرض للمعاهدة فقبل ونكث بالعهد. وقد علق (الحسني) على هذا وهو بصدد وصف الانطباع الرائج عنها في الأوساط السياسية بالعبارة ذات الدلالة الواضحة: « الأمر الذي أدى إلى استخفاف عام بالأحزاب واحتقار شعبي للوزارة». ونسي صديقنا الحسني أنه أثبت رأياً مناقضاً تماماً لهذا. عندما أشاد بها في معرض الحديث عن الأزمة الآشورية ومدح أسلوبها في معالجتها!

وانتهز فرصته عندما شرّع في وزارته الأولى هذه قانون حقوق وواجبات الزراع القبيح الذي يعيد العراق إلى عهد القنانة. بجعل الفلاح الأجير المدين أسير مالك الأرض لا يستطيع الخلاص من عبوديته له، ويمنعه تحت طائلة العقاب من الانتقال إلى مالك أرض آخر، إلا بموافقة سيده الأول. شرعه في هذا الوقت عندما بدأ هو وياسين الهاشمي بالاستيلاء على الأراضي الزراعية الأميرية في سامراء وديالى والكوت ليصبحا من كبار الملاكين اغتصاباً ومن دون وجه شرعي.

عندما كلف (الگيلاني) بإعادة تشكيل الوزارة في ٩ أيلول ١٩٣٣ إثر انتقال العرش إلى (غازي) قال في خطاب له أثناء مراسيم الاستيزار:

«إني واثق كل الوثوق من السياسة التي سارت عليها البلاد تحت قيادة سيد البلاد الراحل والتي من أهم أركانها الاعتماد على الصداقة المتكونة بين المملكتين الحليفتين العراق وبريطانيا العظمى (أي معاهدة ١٩٣٠) والتي صادق عليها مجلس الأمة فسوف لا يطرأ عليها أي تغيير».

يؤكد المطلعون أن السفارة البريطانية كانت تعارض معارضةً شديدة في إسناد تأليف الوزارة إلى (الگيلاني) في الوقت الذي كانت حكومة لندن تحاول إزالة الآثار السيئة التي خلفتها هذه حكومته في الرأي العام الإنگليزي والعالمي ولم تبرد بعد جثث ضحاياها، فضلاً عن ارتيابها في نيات (الگيلاني) بصدد العلاقات التالية معها. ولكن تمت تسوية ذلك الخلاف بعد أن أكدّ (الگيلاني) للسفير بأنه لن يتعرض للمعاهدة وأنه سيقدم دليله بشكل رسمي وهو كلمته التي أوردناها. وقد أثار تطرقه إلى العلاقات والمعاهدة بصورة خاصة دهشة عند أولئك الذين اعتبروا إجراءاته ضد الآشوريين بمثابة

تحدٍ للحكومة البريطانية وارتفعت الحواجب فوق الأعين ذهولاً(١٤).

وانتهزت المعارضة فرصتها واستخدمت صحافتها للقدح فيه ووصفت ما جاء في خطبته تلك بأنه «نكسة وطنية في سياسة الدولة وقضاء على الأمل المعقود في تعديل معاهدة ١٩٣٠». وكان أشد الهجوم قد انصب عليه من الحزب الوطني الذي يرئسه (جعفر أبو التمن). ولما عبرت المحافل السياسية البريطانية عن ارتياحها من التصريح زاد النقد والتجريح عنفاً.

كانت وزارة (الگيلاني) هذه امتداداً للأولى كما قلنا، لأنّ القانون الأساسي يقضي بتقديم استقالة الحكومة عند انتقال رئاسة الدولة بسبب الوفاة. إلاّ أنها لم تدم كثيراً وإن تألفت من أعضائها السابقين. واضطر (الگيلاني) إلى تقديم استقالته بعملية تآمرية صغيرة داخل قاعة مجلس النواب لا بضغطٍ من الرأي العام ولا بسبب ضجة الاستنكار المثارة حول مجازر الآشوريين.

كان تحكم الملك (فيصل) بمثابة كابح (بريك) في سيارة السياسة العراقية. وبغيابه تنفس أفراد الطبقة الحاكمة الصعداء. وانطلقوا في جو جديد هو مزيج من حرية في الحركة وبلبلة وحيرة التلميذ الذي عوّده معلمه على تلقي الأوامر وإطاعتها ولو على مضض. كان (فيصل) من جيلهم وقد خبرهم وعرف دخائلهم بدءاً من كوامن قوتهم وانتهاءً بنقاط ضعفهم وإلى قصارى ما تمتد إليه طاقاتهم وما تقصر عنه طموحاتهم. وليس ببعيد عنه أنه كان يملك عليهم ما يصلح أن يستخدم ضدهم من ماضيهم ما أمّن له في كثير من الأحيان كبح جماحهم وما استطاع به أن يتحكم فيهم. وقد ارتخت قبضته كما رأينا عندما هدّه المرض وأيقن بالنهاية العاجلة. وأول من فطن إلى جو الحرية الرحب هو (الگيلاني) وكان موقفه المعاند وهو رئيس للحكومة للملك المريض فاتحة للبلايا التالية التي انصبت على رؤوس العراقيين. وأنا أتفق إلى حد كبير مع كل أولئك الذين قالوا معقبين على وفاته بأنه خلف فراغاً حقيقياً في الجو السياسي لم يملأ قط، مع كلّ ما عزي إليه من نقائص ونقائض وأنانية ومخاتلة وبعضه حقيقي. ولست أشك قط في أنه ما مضى للقاء ربه إلا وهو يلعن ذلك الذي أوقعه في محنةٍ اضطره

---

(١٤) في ١٩٥٥ أو ١٩٥٤ أذكر من ضمن أحاديث لي في بغداد مع الصحفي المعروف والوزير (رفائيل بطي) قوله عن هذه النقطة بالذات: إن السفارة البريطانية أخذت من الگيلاني ومن الملك عهداً بألاّ تقوم حكومة الأول منهما بالتعرض للمعاهدة في حالة إسناد رئاستها له.

معها إلى الكذب على نفسه في ذلك الحديث الذي أدلى به لمراسل جريدة (الديلي ميل) قبل يومين فحسب من وفاته مدعماً مزاعم رئيس حكومته بوصفه رئيس دولة - في إنكاره إنكاراً باتاً وقوع أي مجازر آشورية.

وما عم البلاد بعد ذلك من فوضى سياسية وعمليات قمع دموية في مختلف أنحائها وما تلا ذلك من انقلاب عسكري على انقلاب، إنما كان في معظمه يعزى لغياب ذلك الكابح، وللفراغ الذي عجز عن ملئه خلفه الضعيف العقل. ولا أستطيع هنا - وأنا لا أملك الوثائق الضرورية - أن أقطع بتأثير غياب هذا الكابح على ظهور عامل شخصية (غازي). وأقصد دخول عنصرين هامين في حلبة الصراع السياسي على الحكم. يتمثلان في ارتكان رجال الحكم أثناء اقتتالهم عليه إلى رؤساء عشائر الجنوب. وفي استمداد العون السياسي من ضباط الجيش الكبار وكانت غالبيتهم ممن أدرك العهد العثماني ضباطاً صغاراً وقادةً. هؤلاء ظلوا يرقبون بعين الحسد والحقد ما آل إليه حال زملائهم الذين تركوا الخدمة العسكرية إلى النشاط السياسي فأصبحوا نواباً ووزراء وموظفين كباراً ينتظرون دورهم للصعود إلى مرتبة الحكام وبكل ما جمعوه من ثروات وأراضٍ بالحرام وبالحلال، في حين بقوا هم يتقاضون مرتباتهم وينتظرون ترقياتهم بين عمل رتيب مملّ أو حملات تأديبية لا تكسب من ينجو منها حياً مجداً أو فخراً وبجيش صغير سيّئ العدة والتدريب[١٥]. وجد هؤلاء ومن نشأ على يدهم وتشرب خلقهم وأساليبهم في ذلك غبناً عظيماً وحالة من الظلم الاجتماعي لا يمكن الصبر عليه، فوزعوا نقمتهم بالتساوي على الساسة زملاء الأمس وعلى النفوذ البريطاني الذي خص هؤلاء الزملاء بالخطوة ومهد لهم سبيل الحكم.

أما رؤساء العشائر الذين أتاح لهم العراق المستقل ما لم يتحه لهم العثمانيون من سلطان وجاه بإيصال فريق منهم إلى بغداد نواباً وأعياناً من خلال ممارسة لعبة الانتخابات والمزايدة على الأصوات في مجلس النواب وما يرافق ذلك من وعود ومنح وتعهدات بتبادل المنافع والامتيازات، فقد استيقظوا فجأة ليجدوا أنفسهم موضع اهتمام ورعاية المتناحرين على الحكم في العاصمة، يخطبون ودهم ويزيدون في شراء ولائهم بقوانين تمليك الأراضي الأميرية وإطلاق أيديهم في مقدرات فلاحيهم واختيار

---

(١٥) كانت قوة الجيش العراقي مابين ١٩٣٢ و١٩٣٧ تتألف من ١٤٢٦ ضباطاً و١٩٥٠٠ جندي وضابط صف حسب المصادر البريطانية.

الموظفين الإداريين الذين يروقون لهم وعزلهم أو نقلهم إذا غضبوا عليهم. وكثيراً ما نقلت آلاف الدونمات من تصرف العشيرة القديم إلى ملكية شيوخها.

وإن لم تكن هذه العوامل المستجدة ذات تأثير جوهري على شكل العلاج الذي اختارته حكومة ١٩٣٣ لحل المسألة الآشورية، إلا أن الأسلوب الدموي الذي طبق قدّر له أن يكون الخط العام للتعامل الحكومي مع الانتفاضات والقلاقل وبداية مرحلة جديدة طابعها العنف وعدم الاكتراث بالأرواح البشرية. كانت حكومة (الكيلاني) كمن أطلق الغول من سجنه وقيّده فخرج يجول في سماء البلاد طولاً وعرضاً على سجادة مرسوم الإدارة العرفية وبخدمة الجيش الذي «عُمّد بالدم» في اشتباك الحدود حتى بدأ ضباطه النهمون التوقة إلى السلطة يغيرون نظرتهم فيه ويستبدلون موقف الاستخفاف به بموقف أكثر جدية باستخدامه فعلاً لغاياتهم ولم يعد ذلك الجيش الذي مني بإخفاق تلو إخفاق قبل سنتين أمام شراذم من عشيرة شبه وحشية في بارزان مسلحة ببندقيات أثرية وخناجر. على أني أستبق الأحداث وأكاد أخرج من الموضوع.

قلت أرغم (الكيلاني) بمؤامرة صغيرة برلمانية على الاستقالة خلاصتها أن معارضي حكمه من النواب اتفقوا على حجب الثقة عنه أوّل اجتماع للمجلس ولما شعر بما يدبر له هرع إلى الملك وبيده مشروع إرادة ملكية تقضي بحل المجلس وإجراء انتخابات جديدة. لكن العاهل الجديد كان إذ ذاك واقعاً تحت تأثير خصم من خصوم (الكيلاني) هو رئيس ديوانه (علي جودت الأيوبي) الذي حرص على تلبية كل رغبات الملك الخاصة وتغطية تصرفاته الشاذة، فقد نصحه بأن يرفض التوقيع فعاد (الكيلاني) ليعدّ كتاب استقالته.

وقيل في حينه إن سبب الخصومة هو أن (الكيلاني) نكل عن وعدٍ قطعه لـ(علي جودت) بضمه إلى وزارته الثانية.

وأزيحت وزارة الإخاء الوطني الكيلانية مخلية الكراسي لوزارة (المدفعي) وراح (المدفعي) مدفوعاً برغبته ورغبة من كان له الفضل في ترشيحه لأول رآسة وزارة - يسعى إلى إزالة نفوذ الكيلاني بإجراء تنقلات إدارية واسعة جداً وإزاحة جميع الموظفين الإجرائيين الذين يدينون بالولاء لرئيس الحكومة السابق.

وكما ذكرت قبل قليل كان رجال الحكم كل كتلة بدورها وفي أثناء ممارستها السلطة تحاول أن تضم إلى جانبها أكبر شيوخ الجنوب نفوذاً وأكثر عدداً منهم عن طريق الهبات والوعود والنيابة. ويشير الخط البياني بعد غياب (فيصل) إلى ارتفاع حادٍ فجائي

في المجهودات المبذولة لكسب تلك الولاءات. ويعترف (الگيلاني) نفسه بوثيقة بخط يده أنه بدأ يتصل بشيوخ الجنوب بعد نجاح المؤامرة البرلمانية عليه وعلى زميله (ياسين الهاشمي) قطبي حزب الإخاء.

ولم يكتف بهذا.

كادت الفتنة الطائفية التي أثارها كتاب (عبدالرزاق الحصان) في عهد وزارته «القومية» تطوح بحكومته وتزج البلاد في أتون حرب مذهبية. ما أنقذه منها إلا تدخل عالم ديني كبير كما تقدم، وقيام «الخطر الآشوري» المحدق بالبلاد مما أتاح له السبيل إلى تحويل الانتباه العام عن «الخط الشيعي».

وبدأت تتردد في أوساط بغداد أقوال عن حرمان الشيعة من الحقوق المدنية والمساواة بينهم وبين سائر العراقيين. ووزعت خطابات سرية مكتوبة على آلات كاتبة حكومية مذيلة بتوقيع «الجمعية الشيعية السرية» مطالبة بإصلاح الغبن الذي يلحق بالشيعة. وأراد (المدفعي) بعملية استعراض للقوى خرقاء، مقاومة هذا النشاط فاقتاد الملك ومعه (علي جودت) إلى الجنوب في زيارة رسمية اجتمع خلالها مع من اعتبرهم من بطانة مثلث (الگيلاني - ياسين - حكمت) وبهذه الزيارة تم وضع خط فاصل بين الموالين وغير الموالين.

وكان هناك تنافر داخلي بين أعضاء وزارتي (المدفعي) القصيرتي العمر[١٦] كما أن معدة هذا الرجل الرقيقة ما كانت تستطيع هضم وجبات ثقيلة من مؤامرات ومؤامرات معاكسة ولا هي تستقيم مع طبعه إذ عرف بأنه أقل الساسة العراقيين جرأة وأزهدهم في دخول مغامرات السباق على السلطة. ولم يكن يستند إلى قاعدة پرلمانية واسعة. فأخلى الكرسي لزميله (علي جودت).

مهّد (علي جودت) لمجيئه بوعدٍ قطعه (للگيلاني) بأن يسند إليه وزارة الداخلية واستيزار شخص أو اثنين من أعضاء حزبه، فنكل عن وعده واحتفظ بالداخلية لنفسه. وكان ميزان القوى في عهد وزارتي (المدفعي) قد تحول في البرلمان إلى مصلحة ثلاثي (الگيلاني - ياسين - حكمت) فرأى (علي جودت) وجوب حله وتأمين مجلس موالٍ. (وهو ولا ننسى عين المجلس الذي نصح الملك بعدم حله!) فتم ذلك.

---

(١٦) في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ ألّف المدفعي وزارته الأولى وفي ٢١ شباط ١٩٣٤ ألف وزارته الثانية التي تنحّت عن الحكم في ٢٧ من آب ١٩٣٤.

وتكررت مهزلة الانتخابات العامة، بشكل فاق ما سبقها وما لحقها من مهازل. ففي هذه الدفعة زود الموظفون الإداريون بتعليمات واضحة مشفوعة بالتهديد بالعقاب الانضباطي - ترمي إلى الحيلولة دور نجاح أي مرشح لا ينال ثقة الحكومة ورضاها. وأرسل لكل متصرف قائمة بأسماء المرشحين الذين «يجب» أن يفوزوا. وقابل زعماء حزب الإخاء الثلاثة ذلك بتنظيم اجتماع شعبي كبير في بغداد أشرف على إعداده (رشيد عالي). إلا أن الحكومة استخدمت قوات الشرطة لإجهاضه وتعرض (الكيلاني) وغيره من رجال الحزب البارزين إلى الإهانة عندما حاولوا المشاركة فيه وقيل إن (الكيلاني) أعيد إلى منزله شبه مقبوض عليه.

عندها رفع ثلاثي الإخاء الغطاء عن القدر الفائر في الجنوب وعقدت اجتماعات سياسية في النجف وقامت تظاهرات مسلحة بين العشائر ووزعت مناشير سرية مطبوعة في مطابع جريدة الإخاء. وعندما باتت الحال تنذر بخطر استنجدت حكومة (علي جودت) بمن والاها من الشيوخ واحتقبت عشائر الطرفين أسلحتها. ونَدَّت أعمال عصيان على السلطة وخرق لحدود القانون ككسر بعض السداد المائية وإتلاف عدد من الجسور، وكطرد الموظفين الإداريين من مراكز وظائفهم وساد نوع من الاعتصاب المدني في عدد من القصبات والمدن.

وفي العاصمة كان منزلا (الكيلاني) و(حكمت سليمان) مركزين لاجتماعات تهدف إلى اسقاط وزارة (الأيوبي).

يذكر توفيق السويدي[١٧] «أن هذه الوزارة (أي وزارة الأيوبي) جابهت مقاومة عنيفة في مجلس الأعيان، تزعمها رشيد عالي الكيلاني» إلاّ أن السويدي لم يزد على هذا وكعهده دوماً لا يفصل في الأمور ويترك جمله وأحاديثه مبتورة ناقصة[١٨].

---

(١٧) مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية: ص ٢٥٨- دار الكاتب العربي ١٩٦٩، بيروت.

(١٨) والتفصيل في هذا. إن (الكيلاني) وهو عضو في مجلس الأعيان انتهز فرصة المناقشة على إعداد جواب على خطاب العرش بمناسبة افتتاح المجلس الجديد فهاجم الحكومة هجوماً عنيفاً في خطاب له «لمخالفتها الأحكام الدستورية وأحكام القوانين، ومن أمور تهتك حريات البلاد وتعبث بحقوقهم الدستورية المصرح بها في القوانين الأخرى، لا، مع الأسف الأمور سائرة في طريق أردأ، سائرة إلى ما يتذمر منه الشعب ويستاء. إذ للبلاد حرياتها المصونة في الدستور ولها حقوقها المعلومة ومن جملتها الحقوق الانتخابية. أنا لا أعلم - ونتائج الانتخابات أمامنا - =

بالأخير نجح الثلاثي في مسعاه. فقد بات الجنوب وكأنه على أهبة انتفاضة مسلحة، بينما راح هؤلاء يدفعون الوفود إلى منزل الملك (علي) عم (غازي) يطلبون منه التدخل لإقامة الحكومة. وأزعجوا غازي وحالوا بينه وبين ممارسة هواياته بإلحاحهم على مقابلات متواصلة. وفي ٢٣ من شباط ١٩٣٥ عرض (الأيوبي) استقالته وكُلّف (ياسين الهاشمي) بتأليف الوزارة.

إلا أن (الهاشمي) عجز عن تأليف الحكومة. وكان السبب الرئيس في إخفاقه هو شريكه وعضيده الگيلاني - بإصراره على تولي وزارة الداخلية! وفي رسالة كتبها (الگيلاني) لمؤلف تاريخ الوزارات العراقية (ج ٤: ص ١٥٤) كشف بها عن دوره في إسقاط حكومة الأيوبي والأزمة التي خلقها لياسين فأدت إلى إخفاقه في تأليف الوزارة[١٩]:

«لما كلف الملك ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة قال له إن كلاً من علي جودت والمدفعي رجياه بأن لا يدخلني (بالأصل يدخله) في وزارته ولاسيما كوزير داخلية لأنهما كانا يعتقداني (يعتقد أنه) بأني (بأنه) كنت (كان) من أقوى العوامل التي أدت إلى سقوط وزارتيهما ولاتصالي (لاتصاله) الوثيق برؤساء القبائل من جهة وخشية أن أبعد (يبعد) أعوانهما من الوظائف من جهة أخرى. ولما فاتحني (فاتحه) الهاشمي برغبة الملك هذه كلفني (كلفه) بأن أدخل (يدخل) وزارته كوزير للمالية. وكانت نيته متجهة إلى إدخال حكمت سليمان في وزارته كوزير للداخلية. فاعتذرت (فاعتذر) عن قبول هذا المنصب لعدم إلمامي (إلمامه) بالشؤون المالية واقترحت (اقترح) عليه أن أبقى (يبقى) خارج الوزارة متفرغاً لأمور حزبي (حزبه) فوافق الهاشمي على ذلك مع اعتقاده

= كيف يجرؤ المسؤولون على القول لا تحرم من حقوقها الانتخابية وها قد أتى بأناس في هذه الانتخابات بعيدين عن الأحكام القانونية» (انظر تاريخ الوزارات العراقية)

(١٩) ذكر الحسني (ربما متعمداً) بأن الرسالة هي بخط الگيلاني. ولكنه لم يحاول تعليل الأسباب التي حملت صاحبها على استخدام ضمير المفرد الغائب بدل استخدام ضمير المفرد المتكلم والحديث هو حوله. حتى بدا وكأنه يتكلم فيها عن شخص آخر! وقد عَمَدتُ كما يرى القارئ إلى استبدال الضمير الغائب بالضمير المتكلم لتسهيل فهم محتوى الرسالة إلا أني أبقيت أصلها بين قوسين. يصعب جداً على أمثالي تقديم تحليل دقيق لهذه الشخصية المعقدة من مثل هذه التصرفات الغريبة. ويحار المرء في تفسير الدوافع إلى صياغتها بهذا الشكل وهي أولاً وآخراً بخط يده وتوقيعه!

بضرورة وجودي (وجوده) في وزارته... ولهذا اعتذر عن تأليف الوزارة».

إذن كان إصرار (الگيلاني) على الاستئثار بوزارة الداخلية سبباً في فشل رئيس حزبه بتشكيل الوزارة. إلا أن منازعة الطرف الآخر من الثلاثي فيها كانت مما يستوقف النظر، ويدعو إلى التساؤل.

أقرب التفسير أن (الگيلاني) أدرك في حينه كم كان صاحبه (الهاشمي) محرجاً حتى أنه اعتذر بسبب ذلك عن تأليف الوزارة مفضلاً عدم المخاطرة بعلاقته مع (الگيلاني) لذلك لم تصب علاقتهما بسوءٍ. إلا أن الأمر كان مختلفاً جداً بالنسبة إلى العضو الآخر في ذلك «الثلاثي» المتآمر أعني «حكمت» فقد أمضه وملأه حنقاً فيما يبدو منافسته له في «عشيقته» وزارة الداخلية. ويخيل لي انه ما كان يستطيع احتمال وجود غيره حتى (حكمت) في وزارة هو فيها وقد اقتضى أن يعمل لأجلها الكثير، ومن هذا الكثير الدور الرئيس في إسقاط ثلاث حكومات متتابعة.

يمكن تعيين مبدأ العداء بينه وبين (حكمت) بهذا التأريخ، ذلك العداء الذي استفحل ليتمخض بانقلاب (بكر صدقي). إن إصرار (الگيلاني) على عدم المشاركة في وزارة يرأسها الهاشمي إذا أسند الداخلية (لحكمت)، أدى إلى حرمان (حكمت) من الوزارة وهو ما لم يغتفره (الگيلاني) رغم أواصر المصاهرة التي تربط بينهما[٢٠].

بعد فشل (الهاشمي) كلف (المدفعي) بتأليف وزارة ثالثة وكان المتوقع أن يدعو هذا كلاً من (الهاشمي والگيلاني) للمشاركة فيها إلا أنه لم يفعل عندما ألفها في آذار ١٩٣٥.

وعادت التمثيلية المأساوية تمثل ثانيةً في الجنوب وألقي بالنار تحت المرجل وانطلقت المجموعات المسلحة من عقالها لتطرد الشرطة وقوات الأمن من المخافر وتحتلها برجالها في أنحاء كثيرة من لواء الديوانية. وراحت عصابات أخرى تعمل هدماً وتخريباً في القناطر والجسور المقامة فوق السواقي والقنوات بين الفيصلية وأبي صخير والشامية لتعرقل حركة القوات الحكومية وقد حاولت الحكومة سوقها إلا أن شقيق (ياسين)، الفريق (طه الهاشمي) الذي كان رئيساً لأركان الجيش ثبط عزم الحكومة وقتل الفكرة، مشيراً بكتاب رسمي بعدم استخدام الجيش لأنه عاجز عن قمع العصيان، ولا

---

(٢٠) تزوج رشيد عالي بـ(لمعي) ابنة أخ حكمت. كما تزوج شقيقه (كامل) بأخت لمعي الأخرى وكلاهما ابنتا مراد سليمان. ثم تزوجت لمعي بعد وفاة الگيلاني بسائق سيارتها.

شك في أن ذلك جرى بالاتفاق مع أخيه!

وبتأزم الوضع، ومعرفة من يقف وراءه سعى وزير الداخلية (عبدالعزيز القصاب) لمقابلة كل من (الگيلاني) و(حكمت). قال الگيلاني:

«قلت للوزير ليس بصوابٍ الإجراءات المؤدية إلى ضرب القبائل لأنهم لم يعملوا مايخل بالأمن ولم يقوموا بحركات تمس دستور البلاد ولا قوانينها ولم يطلبوا شيئاً يهدد كيان الدولة».

إلاّ أنه أقدم بعد شهرين على عين ما نهى عنه هنا!

ولما طلب (القصاب) أن يصدر (الگيلاني) بياناً بتوقيعه يدعو فيه القبائل إلى التزام السكينة رفض ذلك بالتعليل القانوني قائلاً:

«إني لا أرى لنفسي هذا الحق ولست بزعيم ولا بالمسيطر عليهم ولا برئيس حزب يضمهم. فضلاً عن أن هذا التدخل يعتبر مخلاً بسمعة الحكومة ومضعفاً لمركزها!».

وأرغمت التظاهرة المسلحة (المدفعي) على الاستقالة وأفسحت السبيل (لياسين) لتأليف حكومة دون شروط مسبقة ونال (الگيلاني) هديته التي يصبو إليها فكان فيها وزيراً االداخلية لكن على حساب خسارة (حكمت) نهائياً وعداوة لا مراء فيها فقد رفض (حكمت) المشاركة في الوزارة مطلقاً واعتمد التآمر مع بكر صدقي على نحو ما سيرد في الحديث عنه.

قلت قبلاً: باعتماد (الگيلاني) أسلوب إثارة القبائل لإسقاط الحكومات كان وكأنه أيقظ مارداً عاتياً في الجنوب بعد الاعتقاد بأن هذا الأسلوب قد مات بموت السيطرة العثمانية. ولم يطل الأمر (بالگيلاني) ليدرك بأن هذا السلاح ليس احتكاراً له ولا وقفاً عليه. فلم يستقر به كرسيه إلا وبدأ يسقى من عين الكأس التي جرّعها لسلفه الذي لم يضيع وقتاً. ففي خلال حياة حكومته اجتاحت العراق موجات من الانتفاضات والاضطرابات العشائرية المسلحة في الشمال وفي الجنوب، عالجها (الگيلاني) باندفاع عاطفي جنوني سداه ولحمته الدم والعبث بالدستور، مجرداً إياه من حصافة أو حنكة سياسية أو شعور إنساني.

بعض هذه الانتفاضات كان بتحريض من (المدفعي) وخصوم الوزارة الآخرين وبعضها بسبب تراكم أخطاء الإدارة في معالجة المشاكل العامة. من هذه، أربع ثورات في الجنوب على الأقل عرفت في الحوليات العراقية بـ(ثورة الرميثة الأولى، وثورة

الرميثة الثانية، وثورة سوق الشيوخ وثورة الدغارة الخ). وفي الشمال كان ثمّ ما أطلق عليه (ثورة يزيدية سنجار) و(ثورة بارزان) وقد تم قمع جميعها بقسوة متناهية غير معهودة في إجراءات الحكومات السابقة في أحداث مماثلة باستثناء المجازر الآشورية. مهّد لها الگيلاني بانتداب ضابطه (بكر صدقي) وسلّحه هذه المرة بمرسوم الإدارة العرفية ليضفي على جرائمه الثوب القانوني الذي كان يعوزه في أحداث آب.

ما جرى خلال معالجة هذه الانتفاضات أصبح فيما بعد قاعدة للحكومات التالية أكانت (بالگيلاني) أو بغيره. يتعذر عليّ أن أغتفر لأي مؤرخ أو كاتب عن تلك الفترة بالغ ما بلغ من حسن القصد إعطاء أي نوعٍ من التبرير أو التعليل بغرض إنقاذ سمعة هذه الحكومة مما ارتقى إلى مرتبة جنايات القَتل الجماعي والقتل القضائي الذي أقدم عليه قادتها العسكريون وموظفوها الإداريون. فقد تجاهلوا القوانين واستباحوا الأرواح واستخدموا أدعى الإجراءات إلى السخرية والسخف وأكثرها شذوذاً[٢١]. ولا أظن هنا

(٢١) من ذلك أن الگيلاني وضع شروطاً لاستسلام بارزان في العام (١٩٣٥) ومنها شرط يقضي بـ«تحريم لبس العمامة الحمراء ووضع العمامة الزرقاء على الرأس!» [وردت هذه العبارة بالنص في البيان الرسمي]. وفي خلال العمليات العسكرية في الجنوب زجت المجالس العرفية التي أمر الگيلاني بتشكيلها بما يزيد عن ٥٠٠ محكوم في السجون. وعلق عشرات على أعواد المشانق وأطلقت يد (بكر صدقي) الذي اختاره لقيادة حملات التأديب، لتنهب وتحرق وتصادر. وراح أبرياء كثيرون ضحايا محاكمات صورية زيفت فيها الوقائع والأدلة تزييفاً عمدياً. مثلاً أمر (بكر صدقي) نفسه بقتل اثنين بعد خروجهما بريئين من المحكمة العرفية رأساً. ومن ذلك أيضاً ما حصل في أعقاب إخضاع يزيدية جبل سنجار في العام (١٩٣٥) إذ أصدر مجلسه العرفي العسكري أحكاماً بالإعدام والسجن في حوالي ٤٠٠ وهو عدد يزيد عن عدد الثوار المشاركين فعلاً على خط المواجهة مع الجيش وهم معتصمون بالجبل! ونفذ حكم الإعدام بتسعة منهم. بينهم اثنان من وجهاء المسيحيين الكلدان الموصليين اللذين جيء بهما وحوكما عرفياً دون أن يكون لهما أية علاقة بالحركة ويقصد إثبات صلتها بما وراء الحدود. أحدهما واحد من مشاهير رجال القانون العراقيين، عضو محكمة استيناف ولاية الموصل في العهد العثماني. والثاني واحد من الملاكين الكبار. ثارت الخواطر استنكاراً بعد صدور الحكم عليهما، وتدخلت السفارة البريطانية، واضطر (الگيلاني) إلى جلب القضية لتدقيق القرار شخصياً وكان قد صدر بالأكثرية. فلم يجد ما يدعوه إلى التدخل وأبرق بتنفيذ الحكم بهما بحقدٍ شخصي ظهر جلياً برد الفعل العنيف الذي شمل أعضاء الوزارة. مما حملهم على إصدارٍ مرسوم آخر يقضي بنزع صلاحية تنفيذ حكم الإعدام من يد قائد القوات ووزير الداخلية وإناطته بالملك.

وفي سوق الشيوخ قام الجيش بأمر قائد القوات بقطع رؤوس أكثر من ١٠٠٠٠ نخلة في =

من يجرؤ على محاولة إنقاذ سمعة وزير داخلية فترة ١٩٣٥-١٩٣٦ من مسؤولية الدماء المراقة والاعدامات الاعتباطية.

لا عجب أن وجدنا كل من عالج سيرة هذا السياسي يتجاوز عامداً التصدي بالحديث حول تلك الفترة المظلمة فلا يخصها بذكرٍ حتى لكأنها ليست جزءاً من الحياة العامة ولا جزءاً من تاريخ هذه الأرض.

ومن يجابه من أنصار السمعة الگيلانية بهذه الوقائع أو يعجزه دحضها يسرع إلى الاحتماء بالعذر العام المعروف: «إنه مافعل أكثر مما أقدم عليه غيره ممن كان في منصبه». غير مدرك بهذا أنه يدينه تماماً، مثلما فعل الوزير (جلال بابان) في مجلس الأعيان(٢٢).

في هذه الفترة وجدنا (الگيلاني) عظيم الاهتمام بتحسين أوضاعه المالية. الظروف تواتيه للانتصاف لنفسه ولأسرته من (عبدالرحمن النقيب) بشخص ورثته لحرمانهم من نصيبهم من الوقف. فانتهز فرصة إسناد وكالة وزارة العدلية إليه في أوائل العام ١٩٣٦ لينتزع بشكل ابتزازي وبالتهديد إيجارات وإيرادات من مستأجري مسقفات الأوقاف القادرية على مرقد الإمام ومساجده. «وقد بات عمله هذا حديث المجالس البغدادية ودوائرها السياسية والدينية» كما وصفه الحسني في تاريخه. لم يقف بالأمر عند هذا الحد فقد قام بإصدار قرار تولية جديد لتلك الأوقاف يقضي بتجزئة التولية بينه وبين المتولي الأصيل وهو عمل مخالف للأصول الشرعية لا سابقة له في تاريخ الوقف

= البساتين المحيطة بالقصبة تأديباً وعقاباً تحت زعم الحيلولة دون اتخاذها مكامن قناصة قد تعرقل تقدم الجيش. وقد تبين فيما بعد أن هذا تم بأمر صريح صادر من (الگيلاني) له وللمتصرف بتاريخ ٤ حزيران ١٩٣٥ ورقم ١٧٥٠. ومن أمثلة الإغراء التي اعتمدها الگيلاني لاجتذاب شيوخ العشائر إلى صفه أنه عمل على منح (حبيب الخيزران) شيخ (العزه) حوالي ٤٠٠٠٠ دونم من الأراضي المطرية على طول نهر الخالص ثمناً لتعاونه على إسقاط حكومة (الأيوبي).

(٢٢) ردّ هذا العين (وكان وزيراً للعدلية) على الهجوم الذي شنّه الگيلاني ضد حكومة (الأيوبي) حول تزييف الانتخابات والعبث بأحكام الدستور والقوانين - وذلك في أثناء المناقشة بمناسبة إعداد جواب على خطاب العرش - قال:

«الأسلوب الذي اتبعته الحكومة الحاضرة في الانتخابات كان عين الأساليب التي اتبعتها الحكومات السابقة. فإذا كان هذا الأسلوب غير صحيح وغير قانوني فجميع الأساليب التي اتبعت في المجالس السابقة يجب أن تعتبر غير قانونية»

ولم يخف على أحدٍ أنه كان يعرض (بالگيلاني) الذي سكت ولم يفُه بعدها بحرفٍ.

وممارسة حقوق التولية، غير عابئ بالفضيحة الداوية التي خلفها عمله هذا ومضى سادراً يجني الأرباح من مستغلات هذا الوقف الغنية حتى سقطت وزارته وخرج من العراق. واستخدمت حكومة انقلاب (بكر صدقي) هذه الفضيحة خير استغلال وشهرت به، وأسرع (حكمت سليمان) بإلغاء قرار التولية بالمناصفة فور ممارسته السلطة(٢٣). وأخرج رشيد عالي.

---

(٢٣) سلمان التكريتي [الوصي عبدالاله ابن علي يبحث عن عرش: ص ١٥]. كذلك انظر [مير بصري: أعلام السياسة في العراق الحديث ص ١٥٠] ينقل عن حديث لعبدالرزاق الشيخلي سكرتير وزارة العدلية والنائب فيما بعد: حدثني قال «كنا نحن الشباب مغرورين (برشيد عالي) فالتففنا حوله وسرنا في ركابه حتى ظهر لنا بعد ذلك بوجهه الصحيح. إذ وجدناه رجلاً أنانياً طامعاً يستسيغ كل عمل في سبيل تحقيق مراميه الشخصية. وكان استيلاؤه على الأراضي الزراعية وقبضه على تولية الأوقاف القادرية من السيد (عاصم) نقيب الأشراف. واشتراكه مع (جورج عابدين) اللبناني في محاولته السيطرة على التجارة العراقية مع اليابان، من مقدمة أسباب معارضة [حكمت سليمان ومحمد جعفر أبو التمن] وحدوث انقلاب (بكر صدقي) ولم يتعلم درساً من منفاه خارج العراق بل عاد إلى مناوراته السياسية واتفق مع عقداء الجيش بعد إعلان الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ لكي يستأثر بالحكم. لكنه أصبح أسيراً في قبضتهم يسيّرونه بالوعيد والتهديد حسب أهوائهم ويفرضون عليه إرادة المفتي (الحاج أمين الحسيني) آه.

أقول تعقيباً: إن شريك (الكيلاني) التجاري الذي ذكره صاحب الحديث هو (جبرائيل جورج عبديني). كانت له تجارة واسعة في الاستيراد والتصدير ومركز عمله بغداد وقد بقيت علاقته التجارية (بالكيلاني) حتى حركة مايس ١٩٤١ وكانت الشائعات تدور في بغداد بأن المساعدات المالية الألمانية والإيطالية للفئات القومية والضباط القوميين تأتي من اليابان عن طريقه ولذلك استطاع كل من ساهم في تلك الحركة نفي أي علاقة مالية لهم بدول المحور. وقد هرب مع من هرب إلى ايران قبل فشل الحركة بأسبوعين ومن هناك عاد إلى لبنان واختفت آثاره ولم يعد يسمع به أحد.

وفي وثائق وزارة الخارجية البريطانية تنويهات عدة بأعمال (الكيلاني) كمحاولته الاستيلاء على إيرادات الأوقاف الكيلانية عن طريق نصب نفسه متولياً وهذه طائفة منها:

* تقرير من السفير البريطاني إلى وزارة الخارجية (سري ٥٦) برقم٢٠٠١٠-٣٧١ «إن انطباعي عن (ياسين) أنه مخلص النية. إلاّ أن ما عوّقه عن وضع نواياه موضع تنفيذ هو وزير داخليته (رشيد عالي). رجل غير محبوب وغير لائق. كانت له أحقاد شخصية ما لبث أن أرخى لها العنان هنا وهناك وسمح لها بأن تغير من سير العدالة.

٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٦

* ومن تقرير عن الشائعات حول (الكيلاني) بعث به بيثمان السفير بالوكالة إلى أنطوني إيدن وزير الخارجية بتاريخ ٢٩ تموز (يوليو) (سري ٣٩٢). بخصوص وفاة السيد محمود نقيب الأشراف ومتولي الأوقاف القادرية: =

في صباح يوم انقلاب ١٩٣٦ كان الگيلاني في مكتبه بوزارة الداخلية عندما وردته أنباء زحف الجيش على بغداد. وتشير وثائق الخارجية البريطانية أنه ظل يحث (ياسين) على البقاء ورفض تقديم الاستقالة. ويذكر (أدموندز) مستشار الداخلية وكان معه أنه كان مشغولاً في التأكد من مواقف متصرفي الألوية كافة وذكر للمستشار أن العشائر مستعدة لمساندة الحكومة وهو ينوي استخدامها بمشاركة قطعات الجيش الموالية لمواجهة الوحدات الزاحفة والتصدي للملك معاً وقال إن الملك كان على علم سابق بالحركة وهو ضالع فيها وراح يشتمه ويلعنه.

إلاّ أن (ياسين) استقال وأعلمت السفارة البريطانية كلاً من (ياسين والگيلاني) بأن (بكر صدقي) ينوي إلحاقهما بـ(نوري) وجعفر العسكري وكان قد فتك به صبيحة الانقلاب. كان الخطر عليهما حقيقياً رغم تعهد حكمت سليمان بحمايتهما لكنه أصرّ على وجوب إخراجهما من العراق لأنهما لن يكفّا عن التآمر عليه.

وخرج الگيلاني إلى دمشق إلاّ أنه لم يطل الإقامة بها ورحل إلى بيروت ثم إلى استنبول(٢٤).

= ٥١٧١ E ٢٠٠٣- ٣٧١:

«الجانب الذي يثير أكثر التعليق حول صدور الإرادة الملكية بتعيين السيد (عاصم الگيلاني) نقيباً لأشراف بغداد ونصب (رشيد عالي الگيلاني) متولياً للأوقاف القادرية ومسجد الگيلاني هو فصل وظيفة نقيب الأشراف عن وظيفة المتولي. وهو ما لم يحصل من قبل. إن شرعية هذا العمل أمر مشكوك فيه. في العام ١٩٢٧ وعلى أثر وفاة (عبدالرحمن النقيب) حاول جماعة من الأسرة الگيلانية يتزعمهم (رشيد عالي) عزل خلفه عن التولية لكنه اخفق بتدخل من السفير (هنري دوبس) الذي شعر بخطورة الأمر وما سيخلفه ذلك من انطباعات سيئة في الدول الإسلامية وخاصة في الهند، إذ حال دون ذلك والآن فإنّ كثيراً من الناس سيحسدون (رشيد عالي) للمورد المالي الجديد. [اقترح في نهاية تقريره عدم تدخل حكومته وإهمال أي احتجاج حول مسألة الفصل يقدم لها!].

* وفي ٩ من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٦. بعث السفير البريطاني تقريراً عن مقابلة جرت له مع (حكمت سليمان) الذي ذكر له أن (رشيد عالي) استولى على مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة، باستغلاله نفوذه في جهاز تسوية حقوق الأراضي. كما استغل إلى حد كبير منصبه كوزير عدلية بالوكالة فضلاً عن وزارة الداخلية، لابتزاز المال من مستأجري الأملاك الموقوفة القادرية بوصفه متولياً.

(٢٤) برقية بالجفرة من السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية ٢٠٠٠١٣-٣٧١-٨٧٩٧ E - ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦: «جاء نوري إلى السفارة في حوالي التاسعة والدقيقة الثلاثين وقال إن معلوماته الأكيدة تفيد بأن (بكر صدقي) ينوي قتله وقتل رشيد عالي وياسين المختبئ =

وزارة الخارجية البريطانية عرضت على (رشيد عالي) الإقامة في إنكلترا فاعتذر إلا أنه جوبه برد قاطع عندما طلب الإذن له بالرحيل إلى فلسطين. كانت نية البريطانيين استخدام قابلياته على التآمر ضد الانقلابيين.

ما إن باتت حكومة الانقلاب في ذمة التاريخ حتى عاد وكله أمل في مشاركة بالوزارة التالية. وكان قد فقد النصير بموت (ياسين). فعقد حلفاً مع (نوري) وقد جمعت بينهما المصيبة. إلاّ أن الضباط الذين أودوا (ببكر صدقي) وانقلابه اختاروا غريمه (المدفعي) لتأليف الوزارة.

كان بوسع (المدفعي) أن ينسى ويغفر لكل من أساء إليه باستثناء (الگيلاني) فماذا كان يعدّ للگيلاني؟

وقبل هذا كيف وقع الاختيار على المدفعي؟

كان كل من (اللواء يوسف العزاوي والزعيم نظيف الشاوي والعقداء صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب وسعيد يحيى) على رأس جمعية سرية عسكرية مدنية وضعت هدفاً لها اغتيال (بكر صدقي) وإزاحة حكومة (حكمت سليمان) بدعوى أنهما «استغلا الجيش والساسة تحقيقاً لأطماعهما الخاصة». ولما حققت هذه العصبة مبتغاها خرجت للعلن مختالة مزهوةً بما أنجزته تتمتع بإعجاب السياسيين الذين طاردتهم الحكومة السابقة. وبالتشجيع الذي لقيته مالبثت أن بدت سيدة الميدان تتحكم فيمن يكون وزيراً ومن لا يكون. وقد اتفقت كلمة هولاء على أن (المدفعي) وقد عرفوه بضعف الإرادة ولين الجانب هو خير من يندب لتأليف الوزارة في ذلك الظرف. ويذكر صاحب تاريخ الوزارات العراقية أن العقيد (الصباغ) واللواء(العزاوي) اقتادا المدفعي ما أن وطأت أرض العراق قدماه، وأخذاه من المطار إلى معسكر الوشاش وأمليا شروطاً معينة وافق عليها. ولم يصدقه أحدٌ عندما ظل يدعي بأنه هو الذي أملى عليهم شروطه وهي وجوب العودة إلى ثكناتهم والتفرغ لشؤون واجباتهم العسكرية وعدم التدخل في سياسة البلد.

= الآن في محل ما من المدينة». ومن تقرير مسهب للسفير إلى وزارة الخارجية في عين اليوم «. . . كانت نية فريق من هؤلاء الضباط قتل ياسين ونوري ورشيد في تلك الليلة لذلك وجد أن أفضل طريقة هي إخراجهم من البلاد بأسرع ما يمكن ووافق (حكمت) وكان على اتصال برشيد وياسين اللذين وافقا على السفر في ذات اليوم ووصلا دمشق مع جميل المدفعي.

قال حكمت فيما بعد أنه ندم على ذلك وأنه ارتكب غلطةً كبيرة.

ولم يطل به الحال حتى ضاق بطلباتهم ذرعاً وراحوا يتآمرون على إزاحته وانتهز (الگيلاني) فرصته فزاد التصاقاً (بنوري السعيد) وعن طريقه أخذ يتقرب من الكتلة العسكرية. وانتبه (المدفعي) إلى ما يبيّت له بالحملات التي كانت الصحف توجهها ضده والإشاعات المتناثرة حوله فسارع إلى اصدار مرسوم منع الدعايات المضرة[٢٥] وتم بموجبه فرض الإقامة الجبرية تحت مراقبة الشرطة على عددٍ من السياسيين. وكان (الگيلاني) في مقدمتهم فقد اقتحم منزله ليلاً ووضع في واحدة من سيارات قوة الشرطة السيارة المكشوفة (پيكاب) لتقله بشكل مهين إلى منفاه في (عانه). في تلك الأثناء آثر اللواء (العزاوي) والعميد (نظيف الشاوي) وجماعة ينتمون إليهما من الضباط «القوميين» الانسحاب من الميدان وجاهروا بمساندتهم للوزارة. فالتجأ العقداء الخمسة إلى (نوري السعيد) الذي كان حانقاً على المدفعي لأنه أبى تحقيق رغبته في محاكمة قتلة (جعفر) عديله[٢٦].

وتوالت اجتماعاتهم في منزلي (نوري السعيد وطه الهاشمي) وقضى على ترددهم تهديد (صبيح نجيب) وزير الدفاع بتطبيق مرسوم منع الدعايات المضرة بحقهم. فأعدت خطة انقلاب في مكتب العقيد (الصباغ) بوزارة الدفاع وكان مديراً للحركات.

بعد أن أتموا السيطرة على الأماكن الحساسة بوحدات عسكرية، أرسلوا زميلاً لهم هو العقيد (عبدالعزيزياملكي) إلى (المدفعي) لينبئه «برغبة الجيش في تخليه عن الحكم». وكانوا قد قرروا تكليف (نوري).

فبعث (المدفعي) بصديقه (مولود مخلص) عضو مجلس الأعيان إلى العقداء يتشفع له ويعدهم عن لسانه بكل شيء مناشداً إياهم الإبقاء على وزارته فطردوه شر طردة. ثم أوعزوا للفريق (حسين فوزي) رئيس أركان الجيش بالذهاب إلى الملك وإبلاغه برغبة الجيش في إقالة (المدفعي).

كان الملك غازي في تلك الساعة ثملاً. وقد بقي إلى آخر لحظة وهو في حالة السكر الشديد يحسب أنّ حركة شيوعية قائمة في معسكر الرشيد، ولما صحح له وهمه

---

(٢٥) رقم ٤٤ للسنة ١٩٣٧.

(٢٦) إلى نهاية العام ١٩٤٠ كان العقيد (الصباغ) يرى في (نوري السعيد) «مثالاً حياً للوطنية وخير من تجسدت فيه الأماني القومية العربية» [راجع هذا وأكثر منه في «فرسان العروبة»، وهو مذكرات كتبها الصباغ].

وجيء إليه بالخبر اليقين قبل استقالة المدفعي».

وأثبت العقداء (نوري السعيد) في رآسة الحكومة. فسارع إلى إلغاء مرسوم (المدفعي) وأطلق سراح الگيلاني الذي عاد من منفاه في (عانه) وكله يقين بأن حلفه الجديد مع (نوري) سيضمن له وزارة في حكومته وعلى الأرجح أنها ستكون وزارة الداخلية. لكن ظنه خاب لأن (غازي) اشترط أن لا يدخل (الگيلاني) في الوزارة.

لم يرده وزيراً، ولكنه قبله بعد بضعة أشهر رئيساً لديوانه! فقد انتهز ناجي شوكت غياب (نوري) ووكالته لرئاسة الوزارة وأقنع الملك بقبوله نزولاً عند المصلحة العامة[٢٧].

تحوّل الولاءات، والمتغيرات السياسية السريعة بكل غرابتها ومفاجآتها، كانت كما نرى تتمّ بمعزلٍ تام عن الرأي العام والجمهور، إلاّ ما ندر من تلك التي يرى أبطالها وجوب التمهيد لها بإثارة مشاعر الرأي العام وإهاجة العواطف. وتعوّد الناس ذلك. وكانوا يأخذون الأمور التي تجري بفلسفة الأمر الواقع fait accompli. وقلما اهتم الحكام بالانطباع العام المتخلف عن نشاطهم.

وجزءٌ من تفسير ذلك يجد جوابه في أن حكام العراق يعاملون الجمهور العراقي مثلما كانت الطبقة الحاكمة في الإمبراطورية الرومانية القديمة تعامل طبقة العبيد وما جرى مجراها من الشعوب المقهورة. فكلاهما اعتمدا تلك السايكولوجية الاجتماعية التي تحرر الأفراد من المسؤولية، وتصدهم بضيقٍ وقنوط عن دراسة أعمال الحكام بنوع من الاستسلام وعدم اكتراث، أو بالتلهي في درامية التغيير، وما يتخلل صراع الحكام بعضهم مع بعض من طرافةٍ ولا ينقص منها ما قد ينجم عنها من مآس في بعض الأحيان.

---

(٢٧) لشرط الملك هذا تفسيره، ولكننا لا نجد تفسيراً منطقياً لقبوله رئيس ديوان له غير حالة الملك العقلية غير المستقرة. فالگيلاني بوصفه وزير داخلية في وزارة (ياسين) كان المسؤول عن تطبيق قرار الحجر الذي فرضه الهاشمي على الملك. وقد تضمن تقييد تصرفاته ومنع أشخاص معينين عن لقائه وحرمانه من متعٍ كثيرة ثم لا ريب وأن بعضهم نقل له ما كان يتحدث به الگيلاني عنه، وربما نقلت إليه شتائمُ يوم الانقلاب. وليس ببعيد أيضاً أن الدكتور ناجي الأصيل وزير الخارجية في حكومة الانقلاب قد أسرّ إليه بما قاله للسفير البريطاني ذات يومٍ، قال له «إن الگيلاني نوه لبكر صدقي أثناء ما كان وزيراً للداخلية بأن وزارتهم قد تبقى في الحكم عشر سنوات». فأجاب (بكر صدقي): هذا منوط برأي الملك ولعله لا يرى ذلك. فكان ردّ الگيلاني: إذا عارض غازي فإنّ الطريق إلى خارج العراق مفتوحة أمامه!

وبات واضحاً أن العقداء الذين صاروا أربعة بعد أن أبعد (سعيد يحيى) نفسه عنهم فكانوا المرجع الأعلى في اختيار الحكومة ونصبها وعزلها. وراح فريق من الساسة الجدد والقدماء يلتفون حولهم ويخطبون ودّهم ولم يكن بالعسير على (الگيلاني) الاستنتاج بأن الوقت قد أزف لتحويل اهتمامه بشيوخ العشائر إلى ضباط الجيش السياسيين. في مبدأ الأمر غازل ما بدا له زعيم كتلة الضباط تلك وتقرب من اللواء (العزاوي) والعميد (الشاوي) ولما ظهر أن هذين وكتلتهما بقيت موالية للمدفعي وعندما أدرك أن القوة الحقيقية هي العقداء الأربعة، يمم وجهه شطرهم. لكن ذلك لم يكن سهلاً، فهولاء ما زالوا مرتبطين (بنوري السعيد)[٢٨] وهم يرون «وطنيته فوق الشبهات» وهو مجرد تعبير بديل فخم معناه أنهم يثقون به. وبين (الگيلاني) وبين (نوري السعيد) الحقد الدفين الذي نجم عن إبعاده عن الوزارة، تأججت ناره عندما غدر وكيله (ناجي شوكت) به متنهزاً فرصة غيابه ليعين (الگيلاني) رئيساً للديوان.

لم تكن هذه المؤامرة الصغيرة لتتفق ومزاج (نوري) بل كان يتطير منها لأنها جعلت فم خصمه قريبة من أذن ملك سهل القياد لكل من يظهر له الودّ ويتحبب إليه بتشجيعه على هواياته وتسهيل تمتعه بها. ولا بدّ وأنه نسي ما نقل له من أقوال معزوة (للگيلاني) بما أحاطه وهو رئيس للديوان بالرعاية والمداهنة والملق وتلبية الرغبات الخاصة.

وفي عين الوقت كانت الحالة تتطلب إنشاء علاقة وطيدة للعقداء بالبلاط لأن العلاقة المباشرة تغنيهم عن الوسيط وتم ذلك. وليس ببعيد أن ساهم (الگيلاني) لأنها الوسيلة الفضلى لتوطيد علاقته أيضاً بهم. وإن كان ثم آخر سيرد ذكره يدّعي بالسهم الأوفر في إنشائها. وأياً كانت الواسطة، فمما لا مراء فيه أن رئيس الديوان بحكم منصبه وصلاحياته كان على علم تام بالزيارات المستمرة الليلية التي يقوم بها هؤلاء العقداء للبلاط واجتماعاتهم الطويلة «اللهو والسمر» مع الملك وعدد من البطانة، لاسيما (صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان) ففي ذلك الحين شاعت بين الناس أسطورة

---

(٢٨) فرسان العروبة، ص ١٣١ (الصباغ): «لكم حرضنا (نوري السعيد) على إسقاط وزارة المدفعي ليكون هو رئيساً للوزارة فيطبق ما في جعبته من مشاريع وأعمال جبارة تدعم استقلال العراق وتخدم بلاد العرب وتحقق وحدتها وهو متآزر مع زعماء البلاد العربية. وأنه وطه (الهاشمي) سيسدان الفراغ الذي تركته وفاة المغفور له الملك فيصل ونحن ما زلنا إلى جانبهما ونمنحهما تأييدنا...».

«الملك القومي» عدو الإنكليز، والعقداء يعتبرون أنفسهم من القوميين ولهم أتباعهم في الجيش وخارج الجيش.

إلاّ أن الملك أسلم الروح، بحادث الاصطدام، وتسلم الحكم بعده شخص يختلف تماماً. لذلك اقتضى (للكيلاني) وقت طويل ليشفي غلّه من (نوري السعيد)[٢٩] وربما كان التوفيق سيخطئه لو لم تقرع طبول الحرب ويعلن البريطانيون بأن الوقت قد حان لإيفاء العراق بتعهداته وتطبيق مواد معاهدة ١٩٣٠.

لم يكن من طبيعة (الكيلاني) تنظيم خطط للمدى الطويل وكانت خططه القصيرة الأمد تتميز بالارتجال والاندفاع. إلا أن ألمعيّته تتجلى عادةً في انتهاز كل فرصة تعن له فيها ربح لشخصه فحسب. وما عرف عنه قط أنه كان يعبأ بمصائر الآخرين الذين وثقوا به وآمنوا، فتعاونوا معه. ولو كان ممكناً الأخذ بشهادة (توفيق السعدون) عنه لكان فيها خير وصف لخلق (الكيلاني) فهي مما لا يصح اعتباره قانونياً لصدورها من خصم. على أن ما سيرد عن صاحب السيرة بعد هذا قد يرفع هذه الشهادة إلى مرتبة القرينة القوية[٣٠].

عندما كلفه الوصي (عبدالاله) بتشكيل حكومته الثالثة في الثلاثين من آذار العام ١٩٤٠، لم يرشح أحداً لتولي منصب وزارة الداخلية واحتفظ بها لنفسه! لكنه أرغم على قبول خصمه (نوري السعيد) وزيراً للخارجية. كما أرغم (نوري) نفسه على المشاركة، فالموقف جدي والوضع دقيق. هناك حرب عالمية لم تر البشرية مثلها من

---

(٢٩) الموقف المتسم بالهياج العاطفي الذي شاهده (طه الهاشمي) من (الكيلاني) أصابه بالذهول وقتما كان يشكو له غدر (نوري) به. فقد جاء في مذكرات (طه) أنه قصد زيارته في داره بالبتاويين بعد عودته من منفاه في (عانه) «كان متأثراً جداً وناقماً لأنه لم يدخل في الوزارة وعاتبني عتاباً مراً حتى أنه بكي من شدة التأثر فاستغربت ذلك منه كثيراً وأخذت أهدئ روعه وأخفف عنه قائلاً: عليه أن لا يستعجل الأمور وأنها ستكون بما يحب ويشتهي فحلف بالطلاق بأنه لا يدخل الوزارة.» وذكر طه حادثاً مشابها آخر وقع هذه المرة في بيته إذ خرج الكيلاني من داره وهو يبكي ويلطم وجهه فلحق به مخففاً ومهدئاً.

(٣٠) توفيق السعدون هو ابن أخ لعبدالمحسن السعدون. ذكر لأحد موظفي السفارة البريطانية أيام انقلاب بكر صدقي في معرض حديث له عن (رشيد عالي) بأنه لا يرى وصفاً يليق به إلا الكلمة الفرنسية imbicile وتعني الأحمق أو البهيمة لأنه لا يجد لفظاً آخر أنسب من هذا يصف به طمعه الذي كاد يكون هوساً فيه، وأنانيته التي تعميه تماماً عن رؤية مصلحة أخرى غير ما يتعلق بمصلحته.

قبل كانت فيها بريطانيا وإمبراطوريتها الهدف الأكبر وليس هناك من يرضى به البريطانيون غير (نوري) في ذلك الحين، وهم بعد لم ينسوا الورطة الآشورية التي أوقعهم فيها (الگيلاني) تلك القضية المحلية الصغيرة التي دوّلتها سياسة حكومته القومية ووضعت السمعة البريطانية بمواجهة الرأي العام العالمي وأرغمتها على التغطية والكذب والانتصار للعراق في الوقت الذي استطالت مخالب الدكتاتوريات في أوروبا وكشرت عن نيوبها؛ وقد مر عليها سبع سنين وقعت خلالها تغييرات جسيمة بالغة الخطورة في العراق إذ امتدت مجسات أخطبوط الفاشية والنازية لتحتضن المجتمع العراقي وتغزو قوميه وبسطاء الناس فكرياً مهددةً أنصار التعاون مع الحليفة تهديداً حقيقياً ومزعزعة مركزها في أخطر فترةٍ من تاريخ تلك الإمبراطورية.

وكان على (نوري السعيد) أن يقبل كارهاً التعاون مع خصمه هذا ليقوم بدور الكابح.

ظل (نوري) ينقم على (الگيلاني) لأسباب كثيرة ليس أقلها شأناً الأسلوب القمعي الذي عالج به الأزمة الآشورية مستغلاً بعده وبعد «العقلانيين» من أعضاء الوزارة عن أرض الوطن (هو ورستم حيدر وياسين) والأول كان بنوع خاص يرى وجوب الحل السياسي للأزمة وعدم اللجوء إلى القوة واستخدامها بروح انتقامية خشية ردود الفعل في الرأي العام العالمي (الأوروبي) وفي بريطانيا على الخصوص. ولم يبارحه حنقه على (الگيلاني) بعد أن أرغم وبوصفه عضواً في وزارته ومندوباً لعصبة الأمم في ما بعد على الكذب وتحمله المسؤولية عن الأعمال الوحشية بنفيه حصول تجاوزات وقتول، والدفاع عن موقف الحكومة الگيلانية.

في الباب الأول من هذا الكتاب عالجت بتفصيل مسألة غلبة الأفكار النازية والنظرية العنصرية على دعوة القومية العربية ودعاتها وكيفية وقوعها ضحيةً لذلك الإعجاب بالنظامين الفاشيين بسبب البهرجة التي زينتا بها إنجازاتهما في الداخل وما لقيت مبادراتهما العسكرية من نجاح في ميدان السياسة العالمية. وما عقب ذلك من الرابطة الوثيقة التي حققها النظامان الدكتاتوريان بعدد كبير من القوميين العرب.

فكيف دخل (الگيلاني) في الصورة؟

من تأمل وقائع حياة هذا السياسي وأنعم النظر في أسلوب تعامله إزاء قضايا الوطن ومواقفه من رجال الحكم ومن القوى الخارجية، ولاسيما بريطانيا صاحبة النفوذ الأكبر، فلا شك أنه سيستنتج بأن هذا الرجل ما كان يقيم لفكرة القومية العربية وزناً إلا بقدر ما

تخدم مصالحه الخاصة وطموحه الشخصي. إنه لا يمكن أن يوضع في عداد مفكريها لأنه لم يسطر كلمة واحدة عنها ولم يعبر عن مشاعر وأفكار خاصة: كما أنه لا يمكن أن ينخرط في صفوف المدافعين عنها الصامدين إلى آخر لحظة (كالسبعاوي) مثلاً. ولم يتعقّب في حياته خارج الحكم أو داخله هدفاً قومياً سياسياً. وكل ما تظاهر به وفي أوقات معينة من تحمس لها إنما كان بمثابة وسيلة للتقرب من دعاتها وحملة رايتها ليتخذ منهم مراقي وأدواتٍ إما لوصوله إلى الحكم وإما لضمان بقائه فيه. وإن كان هو نفسه وأولئك الذين كتبوا عنه ومجّدوه قد برروا الأسلوب الوحشي الذي اعتمده «لتأديب الآشوريين واليزيدية والكرد» بأنه دفاع عن الكيان القومي من خطر محدق، فكيف يمكن تبرير ذلك الأسلوب الذي استخدم بالضبط ضد العرب الشيعة في جنوب العراق؟

أهؤلاء أيضاً كانوا يهددون القومية العربية؟

يصعب جداً إثبات زمن معين لصلات (الگيلاني) بدول المحور. فقد مرت بمعظم رجال الحكم وقادة الجيش العراقيين فترة من الزمن وقعوا خلالها أسرى لما عدوه في ألمانيا وإيطاليا معجزةً سياسية، وافتتنوا افتتاناً بما حققته الدكتاتورية الحزبية في ميدان السياسة الخارجية من انتصارات عسكرية وغير عسكرية، وبما أنجزته من نهضة اقتصادية وعمرانية كستها دعايتها ببهرجةٍ عميت معها الأبصار والبصائر. واسرعوا يتبارون في التقرب من ممثليهما الدبلوماسيين في بغداد، وكان بينهم عدد ليس بقليل ممن عرف بولائه للبريطانيين والسياسة البريطانية. ونشط الوزير المفوض الألماني العضو في الحزب النازي الدكتور (فرتز گروبا)[٣١] وزوجه وخبير الآثار الألماني

---

(٣١) تعرف الدكتور گروبا إلى عدد من الضباط العرب أيام كان هو نفسه ضابطاً صغيراً ملحقاً بالبعثة العسكرية الألمانية في استنبول أثناء الحرب العظمى الأولى بقيادة المارشال فون در غولگه. يقوم بواجب الترجمة لوقوفه على اللغة التركية والفارسية. وقد صحبه في ١٩١٧ إلى سورية عندما أنيطت به القيادة هناك وتعرف إلى المزيد من الضباط العرب والعراقيين الذين كانوا سيحتلون مناصب مدنية وعسكرية كبيرة في العراق الجديد. عين قائماً بالأعمال في بغداد العام ١٩٣٢ ثم وزيراً مفوضاً في ١٩٣٣ حتى ١٩٣٩ حيث غادرها بعد قطع العلاقات الدبوماسية. لكنه عاد بعد تأليف (الگيلاني) حكومة الدفاع الوطني في ١٩٤١ وبقى حتى انهيار حركة مايس وكان ينسق المعونات العسكرية الألمانية مع الجنرال فيلمي المسؤول العسكري عن حركة مايس. وآخر منصب تقلده في ألمانيا العام ١٩٤٤ هو منصب المدعي العام في مدينة (مانتگن). وقع في قبضة الجيش الأحمر وأحيل إلى محاكم تصفية النازية ومجرمي الحرب =

الدكتور (يوردان) ولم يعد سراً ذلك النفوذ الواسع الذي تمتعت به المفوضية الألمانية بصورة خاصة وكذلك المفوضية الإيطالية خلال الأعوام السبعة التي سبقت حركة أيار (مايس) ١٩٤١. والمتأمل في الوثائق البريطانية حول هذه الفترة يجد أن البريطانيين ما كانوا يهتمون بمثل هذه الرابطة بوجهها السياسي أو يحسبون لها حساباً، وإن ما كان يورثهم القلق والهم هو التغلغل الاقتصادي ونمو العلاقات التجارية بين هذين البلدين وبين العراق بكل التسهيلات المصرفية والأسعار التي لا تقبل مزاحمة والسفرات المجانية واعتماد صفقات السلاح. بل لاح وكأن الديمقراطية البريطانية كانت مرتاحة جداً للميل العراقي إلى دول المحور في تلك الفترة لأن السياسة البريطانية كانت مستوحاة من اعتبار الأفكار الشيوعية والخطر السوفياتي العدو الرئيس الذي ينبغي التصدي له ومحاربته في البلاد التي تقع ضمن دائرة نفوذها. لقد تمكنت الدعاية النازية من ترسيخ الاعتقاد بأن ألمانيا الهتلرية ستقف سداً بوجه الطغيان الشيوعي واستمرت الحال على هذا المنوال حتى بدت غيوم الحرب العظمى تتجمع في سماء أوروبا.

على أية حال فإن الوثائق البريطانية وسجلات التاريخ العراقي تشير إلى أن بدء الانعطاف الگيلاني إلى المانيا كان عندما أصر وهو وزير داخلية في وزارة (ياسين) الأخيرة - وبصورة خاصة على إجراء مفاوضات سرية مع ألمانيا عن طريق (فرتز گروبا Fritz Grobba) في بغداد العام ١٩٣٥- لشراء وعقد صفقات أسلحة وصدر قرار بإرسال (العميد طه الهاشمي) رئيس الأركان إلى ألمانيا لإتمام الصفقة إلا أن سقوط الوزارة بالانقلاب العسكري قضى على تلك الفترة.

كما رأينا كانت السنوات الثلاث التي سبقت دعوة (الگيلاني) لتشكيل وزارته الثالثة سنوات فوضى سياسية لا مثيل لها. (ياسين) الرجل القوي قضى نحبه في بلاد الغربة كمداً. و(حكمت سليمان) سجين والملك الغر منهمك في هواياته وألعابه. لم يعد في الميدان غير العقداء الأربعة يقيمون الحكومات ويقيلوها بهوىً خاص أو بتحريض من

= وحكم عليه بالسجن لمدة عشرة أعوام. ومما يذكر أن العلاقات الصميمة التي نشأت بينه وبين (الگيلاني) حملته على زيارته في بغداد بعد الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، وأعاد الكرة فزار بغداد في أيلول ١٩٦٣ والتقى زعماء الانقلاب البعثي و(بالگيلاني) ثانية. وفي ١٩٦٧ أصدر في فرانكفورت كتابه الموسوم Manner und Machte im Orient : رجال وقوى في الشرق. ورغم المعلومات الطريفة التي تناولها فيه فإنه يشك في صحة كثير منها. ولاسيما تلك الإشاعات التي كان يدونها بوصفها حقائق.

(نوري السعيد) الذي كان يملك زمامهم لفترة معينة انتهت أو كادت عند ظهور شخصية جديدة على المرسح السياسي العراقي. وأقصد بها شخصية (الحاج محمد أمين الحسيني) مفتي فلسطين.

مرت المشاعر القومية في العراق بمرحلة حماسية ملتهبة على أثر اندلاع ما عرف في العام ١٩٣٩ بالثورة الفلسطينية ضدّ الانتداب الإنكليزي، والاحتجاج العربي العام على تدفق اليهود إلى فلسطين من أوروبا الغربية. وقذفت إلى لبنان ثم الشام ثم إلى العراق بحوالي مائتين من أبرز المجاهدين الفلسطينيين وعلى رأسهم (الحسيني) الذي أراد تحرير فلسطين من مركزه الجديد العراق.

في ١٦ من تشرين الأول ١٩٣٩ نزل هؤلاء ضيوفاً على الدولة العراقية. وأسرع العقداء الأربعة القوميون وعلى رأسهم (الصباغ) يرحبون بالزعيم القومي الفلسطيني، وخرجوا عن كل معقول. ولا غرو فقد كان للمفتي صداقة مع (الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد) أيام كانوا جميعاً رفاق سلاح في الجيش العثماني.

مالبث مفتي فلسطين أن بدا وكأنه القطب الذي يدور حوله النشاط التآمري على الحكم وتضاءل نفوذ (نوري السعيد) على العقداء في الوقت عينه لأسباب لا يعنينا شرحها هنا. وكان على (الگيلاني) أن يملأ الفراغ ففعل وبمعونة المفتي.

صارت الدار التي أُسكِن فيها المفتي مركزاً يتم فيه بدلاً من البلاط الملكي تأليف الوزارات وتقرير من يتولى المناصب فيها. ولم يعد ذلك سراً وتجمع أقطاب القوميين العراقيين حول المفتي بتشجيع من العقداء الأربعة. ووجد الوصي (عبدالإله) المعيّن حديثاً بعد موت (غازي) نفسه كمية مهملة بعدما أمسك المفتي بخيوط السياسة الداخلية والخارجية. كان (نوري السعيد) عند أول علاقته بالعقداء الأربعة «رمز الوطنية والإخلاص» على حدّ وصف (صلاح الدين الصباغ) له في كتابه (فرسان العروبة) إلاّ أنه انقلب في اعينهم فجأة ليغدو «رمز الخيانة والعمالة» عندما أصر على قطع العلاقات مع دول المحور. ولما شعر أنّ سياسته هذه لا تروق للأربعة، اقترح أن يتنحى عن الحكم ببعد نظر منه بعد أن قدم أحد وزرائه (صالح جبر) استقالته وقد ضاق ذرعاً بما أطلق عليه مصطلح «العبودية العسكرية» بمذكرة وصف فيها ما يجري بـ«الإجرام السياسي» وبعد اغتيال (رستم حيدر) وزير ماليته وبذكاء وحيلةٍ منه قُدم (الگيلاني) للعقداء بوصفه أصلح خلف له.

في مقال نشرته مجلة المصور القاهرية للسيد (كمال الدين جلال) ورد وصف

مفصل دقيق لدور المفتي الحاسم في نصب الوزارات العراقية وإسقاطها وكذلك دوره الحاسم في حركة أيار (مايس) ١٩٤١.

وقد أسرع المفتي وهو مايزال في قيد الحياة للرد على المقال في عدد تال من الجريدة، نافياً تدخله «في شؤون العراق الداخلية»؛ وقال معقباً حول أحداث ١٩٤٠-١٩٤١ ما يأتي نصاً:

«عندما احتدم النزاع بين كبار الساسة العراقيين ذهبت أنا و[أمين التميمي] (فلسطيني آخر) لزيارة (نوري السعيد) في منزله، فبسط لنا التفاصيل حول تأزم الوضع في الجيش مساء ١٨ شباط (فبراير) وقيام آمريه بالتحصن كل مع سلاحه في معسكري الوشاش والرشيد، وعتب علينا لأننا لم نعمل على حسم الخلاف. ولما أجبته بأن خطتنا أن لا نتدخل في الشؤون الحربية والمحلية، قال: هذا من صميم القضية العربية. وانتهى بنا الحديث إلى لزوم السعي لجمع كلمة زعماء الأحزاب ويختار الوصي (عبدالإله) رئيساً للوزارة. وعلى الأثر زرنا رؤساء الوزارات السابقين وزعماء الأحزاب وحدثناهم في أمر هذه المقترحات. ثم إني قابلت رئيس الديوان الملكي (رشيد عالي) ثم الوصي، فأبدى ارتياحه للمقترحات وشجع على العمل بها. فاجتمع الرؤساء في بيتي وهم السادة (رشيد عالي وناجي السويدي ونوري السعيد وعلي جودت وجميل المدفعي وتوفيق السويدي وناجي شوكت والسيد محمد الصدر رئيس مجلس الأعيان) ووقعوا فيما بينهم وثيقة اتفاقية فأخذتها وسلمتها للوصي فقبلها شاكراً وعلى أثر ذلك صفا الجو في العراق».

لست أدري كيف يكون شكل التدخل إن لم يكن هذا تدخلاً!

إلا أن (الگيلاني) يكذّب المفتي ويدّعي بأنه هو وحده صاحب فكرة الاتفاقية وأنه هو الذي حمل رؤساء الحكومات السابقين «على توقيع الوثيقة أو الاتفاقية كما نعتها سابقاً وقد «أعطيت بناءً على طلبي لأني كنت مرشحاً لرئاسة الوزارة. وذلك كوسيلة لصد احتمال ألاعيبهم وكيدهم بعد تأليفها»[٣٢].

وأسندت الوزارة إلى (رشيد عالي) مرشح العقداء والمفتي بعد أن اشترط عليه أن

---

(٣٢) من نص رسالة كتبها الگيلاني لمؤلف كتاب (الوزارات العراقية: ص ١٢٢ ج ٥ الطبعة الثالثة. وكالعادة كتب (الگيلاني) الرسالة مستخدماً ضمير الغائب المفرد!

يكون قوامها طبقاً للوثيقة التي وقعها رؤساء الوزراء السابقين في دار المفتي كما زعم[٣٣].

من أولى أعمال (الگيلاني) بعد تشكيله الوزارة في ٣١ من آذار (مارس) ١٩٤٠ أنه أصدر مرسوماً مماثلاً لمرسوم (المدفعي) السيّئ الصيت باسم [مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة] وامتاز عنه بأنه أباح مما أباح «القبض على المشتبه بهم بإقلاق أو تشويش الرأي العام وحجزهم في أماكن تعينها الحكومة بقرار يصدر من متصرف اللواء وقائد الفرقة. ومنح هؤلاء الموظفين والعسكرين سلطة تعطيل الصحف ومصادرة المطبوعات ومراقبة المراسلات والاتصالات السلكية واللاسلكية»[٣٤].

ما الذي يجعل رجل القانون هذا في مقدمة رجال الحكم المستهينين بالقانون والمتجاوزين عليه ويمثل هذه الغلاظة وبرودة الدم والاحتقار؟ سبب واحدٌ يفسره علماء النفس ولا يتعذر على القارئ استخلاصه والوصول إليه من الأحداث التي اصطنعها هذا السياسي ومر بها؛ ما سبق منها وما لحق.

على أن مأزق (الگيلاني) لم ينته بوصوله إلى رآسة الحكومة، بل كانت هذه البداية. فهو الآن يواجه طلب الحكومة البريطانية تطبيق معاهدة ١٩٣٠ التي رفضها باستقالته، ثم حرص بعدها على التصريح باحترامه لها في عدة مناسبات تالية وطالب بتطبيق بنودها مرةً واحدة ولم يطالب بذلك أحد لا قبله ولا بعده. إن بريطانيا تطلب من حليفها العراق السماح للقوات البريطانية بالنزول في أرضه.

وكان في وزارته وبسبق تفاهم مع البريطانيين أعضاءٌ لا شائبة في انحيازهم السياسي إلى بريطانيا. إلا أنه من جهة أخرى مدين للعقداء الأربعة وللمفتي باختياره

(٣٣) تجد نص الوثيقة في الص ١٢١-١٢٢ من المرجع السالف. ووجه الغرابة فيها أنه نص في الفقرة الأولى منها على أن تكون الوزارة «قومية مؤتلفة» حتى لكأن الوزارات التي سبقتها لم تكن تمتاز بالقومية أو الائتلاف!

(٣٤) لأول مرة في تاريخ المراسيم الشاذة (ويعد سحب حق الأمر بتنفيذ أحكام الإعدام من القائد العسكري في مرسوم الإدارة العرفية) تعطى مثل هذه الصلاحيات إلى عسكريين. ويزول العجب عندما نعلم أن العقداء الأربعة كانوا يملكون مثل هذه القيادة ولعلهم تدخلوا في صياغة المرسوم أو ربما كان ذلك بمبادرة خاصة من الگيلاني، كوسيلة لتقرب أكثر من العقداء. الفكاهة المرة في هذا المرسوم النافذ المفعول ست سنوات اكتوى بناره القوميون وأنصار (الگيلاني) من وزراء ونواب وعسكريين ظاهروا حركته وحكومته المعروفة (بحكومة الدفاع الوطني) إذ استخدم لاعتقالهم وحجزهم بعد الهزيمة - طوال مدة الحرب.

لرآسة الحكومة وبمكنتهم إزاحته مثلما نصبوه. لا شك في أن الانتصارات الحربية الساحقة التي حققها الجيش الألماني باعتماده أسلوباً جديداً في الحرب لا عهد لتاريخ الحروب بمثله من قبل، وبإخراجه أكبر الحليفين ضده من الحرب في غضون أربعة أيام واستسلامه بعد كارثة دنكرك(٣٥)، كانت ذات أثرٍ حاسم في سياسة (الگيلاني) إزاء الحليفة الجديدة.

في تلك الفترة الخطيرة من تاريخ البشرية لم يكن الموقف الصارم الذي اختاره (الگيلاني) إزاء معاهدة ١٩٣٠ ما يمكن لومه عليه من الناحية السياسية البحتة على الأقل، وكما بدا الوضع في الظاهر لكل ذي عينين. فكل المستقبل بدا وكأنه لدول المحور، والإمبراطورية البريطانية منذ شهور عدة تقف وحدها بمواجهة أعظم وأحدث آلة حربية عرفها البشر، والجزر البريطانية معقل تلك الإمبراطورية تدق دقاً عنيفاً من الجو والبحر وغزوها كان متوقعاً بين يوم وآخر حتى ليبدو لمن كان يصغي لإذاعة برلين العربية، وكأن العمر لن يطول بها أياماً بل هي في ساعات النزع الأخير. والمنطق البسيط يقضي أن تكون مع الغالب. لأنك «إنْ وضعت نفسك إلى جانب الخاسر، فأنت خاسر بدايةً». لكن من هو الغالب هنا ومن هو المغلوب؟

لم تكن العجلة ضرورية وقتذاك، وفي الوقت متسع لإبداء بعض الأخلاقية السياسية لحليف واقع في محنة، وبضعة آلاف من الجنود في بلادٍ حليفة، ما كان ليغير من النتيجة شيئاً أمام خصم ما عرفت قواته غير الانتصارات الساحقة.

كانت معاهدة ١٩٣٠ جائرة حقاً أملاها سيد على مسودٍ. كانت جائرة بحق المواطنين العراقيين جميعاً بدون استثناء. إلاّ أنها كانت بركة ومصدر خيرٍ عظيم لكتلة صغيرة معينة تتألف من عدد من الموظفين العثمانيين السابقين والضباط الصغار الذين انتشلتهم تلك المعاهدة من أنياب البطالة وزوايا الخمول ورفعتهم إلى كراسي الحكم في بلد مستقل لتمعتهم بكل ابهة السلطان. جعلت منهم وزراء وقادة عسكريين كباراً ومكنتهم من خيرات البلاد ليثروا ويُترِبوا.

(الگيلاني) موظف الأوقاف الصغير وعضو جمعية الاتحاد والترقي العثماني قلباً وقالباً كان من أوائل المنتفعين بما آل إليه العراق بسبب هذه المعاهدة التي وضعت تلك

---

(٣٥) مدينة فرنسية على ساحل بحر المانش. طوق فيها وحواليها حوالي نصف مليون جندي بريطاني وفرنسي. وأنجز حوالي ألف سفينة وقارب إخلاء (٣٣٦٠٠٠) منهم ونقلهم إلى بريطانيا.

البلاد المحتلة على أوّل درجة من درجات الكيان السياسي وأدخلتها محافل المجتمع الدولي. فلولا معارضته ولولا رضوخه لها ما كان ليجد نفسه في موقف المتحدي في العام ١٩٤٠ بوصفه قومياً عربياً.

لكنه كان متسرعاً كشأنه دوماً منساقاً بحدة طبع فيه ولجاجة. وكان أيضاً شبه أسير في يد العقداء الذين صاروا يتلقون الإرشاد من (المفتي) الفلسطيني.

قطع علاقات العراق بألمانيا. إلا أنه أصر على إبقائها مع إيطاليا وكان إذ ذاك على صلة بوزيرها المفوض (لويجي كابريللي) وأبقى على صلة بالسفير الألماني (فون بابن) بأنقرة عن طريق (ناجي شوكت) وشقيقه الدبلوماسي (كامل الگيلاني). وبموافقته ومعرفته بعث (المفتي) برسالة (لأدولف هتلر)[٣٦]. وراح يماطل ويتعلل بغموض المعاهدة وتفسيره لنصوصها ويزداد تعنتاً أمام نفاد صبر (الوصي) على العرش ونوري السعيد وزير الخارجية[٣٧] بتعاقب انتصارات دول المحور[٣٨].

كان نص المعاهدة الذي يقضي بالسماح بدخول القوات العسكرية البريطانية العراق صريحاً ومدوّناً بعبارات لا تقبل تأويلاً بنصيها العربي والإنگليزي[٣٩] إلا أن التعاون

---

(٣٦) في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤١، حملها إلى برلين سكرتير المفتي الخاص عثمان كمال حداد.

(٣٧) كان عبدالإله من طينة تختلف عن طينة ابن عمه غازي، وقد بدت استقلاليته في الرأي بوقتٍ مبكر وماكان هناك مفر من الاصطدام مع العقداء والگيلاني وقد حاولا التعامل معه بالشكل الذي كانوا يتعاملون مع غازي. وكل هذا تقرأ تفاصيله في الجزء الخامس من كتاب تاريخ الوزارات العراقية.

(٣٨) احتلال إقليم السار في ١٩٣٦، ضم السوديت من جيكوسلوفاكيا في ١٩٣٧، القضاء على استقلال النمسا في ١٩٣٨، القضاء على استقلال جيكوسلوفاكيا وتجزيئها في ١٩٣٩، غزو إيطاليا الحبشة وضمها إلى مستعمراتها في ١٩٣٥، التدخل في الحرب الأهلية الإسپانية واقامة الدكتاتورية فيها ١٩٣٦-١٩٣٩، القضاء على استقلال پولندا وتجزئتها ١٩٣٩، احتلال يوغوسلافيا وتدمير عاصمتها في ١٩٤٠، احتلال بلجيكا وهولندا واللكسمبورغ في ١٩٤٠، استسلام فرنسا في ١٩٤٠، احتلال النرويج ١٩٤٠ الخ.

(٣٩) النص الإنگليزي للجزء الأخير من المادة الرابعة:

... In the event of an imminent menece of war, the high contracting parties will immediately concert togther the necessary measures of defence. The aid of H. M the king of Iraq in the event of war will consist to furnishing to his Britannic Majesty on Iraq territory all facilities and assistance in his power including the use of railways, rivers, ports, aerdromes and means of communications.

وهذا هو النص العربي:

«إن معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حربٍ أو خطر محدق تنحصر في أن يقدم إلى =

الحكومي مع دول المحور قطع شوطاً بعيداً ما كان يمكن معه الرجوع عنه إلا بذهاب حكومة الگيلاني وقيام حكومة جديدة. لذلك لجأ (الگيلاني) والعقداء من ورائه إلى التسويف والمماطلة وإصدار التصريحات بالتمسك بتعهدات العراق للحليفة. ثم آل الأمر إلى رفض العمل ببندها الرابع.

ولجأ (الوصي ونوري) إلى حيلة الاستقالة الجماعية لعدد من الوزراء لإرغام (الگيلاني) على تقديم استقالته فحاول الترقيع كما فعل حكمت سليمان قبله عندما جوبه باستقالة الوزراء الأربعة[٤٠] وفعل. لكن رفض الوصي مزاولة مهماته الدستورية ورفضه التوقيع على القوانين والإرادات الملكية ثم فراره إلى الديوانية تخلصاً من ضغط العقداء أرغم الگيلاني على تقديم استقالته لكن على أمل العودة.

في الأول من شباط (فبراير) ١٩٤١ نفذ العقداء آخر انقلاب لهم.

وضعوا قطعاتهم في الإنذار واحتلوا بها دوائر الاتصالات ودار البث الإذاعي وسيطروا على مفارق الطرق وطوقوا بعض البنايات الحكومية ثم استاق أحدهم رئيس أركان الجيش أمامه إلى منزل رئيس الحكومة طه الهاشمي ليبلغه أن «الجيش» يريد (الگيلاني) رئيساً للوزارة وعليه أن يفسح له المجال بتقديم استقالته. فكتبها طه فوراً وسلمها لهما.

في تلك الساعة كان عبدالإله قد انتبه للحركة العسكرية فأسرع بالفرار وعندما وصل الضابطان بكتاب الاستقالة ومسودة تكليف (الگيلاني) بتأليف الوزارة [قيل إنه كتبها بخطه] كان الوصي في مأمن منهم. ولا أحد يقبل استقالة (طه) ويوقع الإرادة الملكية بتعيين الگيلاني.

= صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ومن ذلك استخدام السكك الحديد والأنهر والمواني والمطارات ووسائل المواصلات».

وفق هذه المعاهدة (المادة الخامسة) كان يوجد في العراق وقتئذ قواعد عسكرية أقامت فيها قوات غير محددة عددياً إقامة ثابتة. كما يلاحظ أن التسهيلات المنصوص عليها في المادة السالفة لم تحدد بحجم أو مكان وإنما جاءت مطلقة.

(٤٠) يفهم من المادة ٦٤ من الدستور أن استقالة نصف أعضاء الوزارة يجعل الوزارة في حكم المستقيلة لأن مسؤولية الوزراء هي مسؤولية تضامنية بالأصل ويلاحظ أن (حكمت سليمان) واجه عين الإحراج الدستوري في العام ١٩٣٧ عندما استقال أربعة من أعضاء وزارته دفعةً واحدةً إلا أنه عمد إلى الترقيع. وسنعرض لهذا عند الكلام عن حكمت سليمان.

لكن ذلك لم يقف عقبة في سبيله.

امتاز (الگيلاني) عن معظم رجال الحكم العراقيين بثقافة قانونية وانفرد عنهم بممارسة القانون أستاذاً له ومحامياً وقاضياً ومشترعاً. وتخرج على يده أفواج من القانونيين خلال السنوات العشر التي كان يدرس مبادئ وأحكام قانون العقوبات وأصول المرافعات والقانون الدولي. وكيف يجب تطبيق القانون، وإن شابه اعتساف ولماذا يجب احترام العهود والاتفاقات وإن ظن فيها عدم كافؤ. لكنه ظل طول حياته السياسية لا يعبأ بهذه المبادئ كلما وقفت عقبة في سبيله ولا يحترم القانون كلما حال بينه وبين أطماعه السياسية والشخصية فلا يتوانى عن خرقه.

هو الآن يرفض تطبيق معاهدة ١٩٣٠. إلاّ أنه تمسك بموادها قبل سبع سنين عندما طلب بموجبها من الحكومة البريطانية تزويد القوة الجوية العراقية بالعتاد لضرب الآشوريين «أصدقاء الإنكليز» ووجد البريطانيون من المتعذر رفض الطلب حرصاً على تطبيق أحكام المعاهدة.

لم يقلقه غياب رئيس الدولة. وأعلن نصب نفسه رئيساً «لحكومة الدفاع الوطني» في الثاني من شباط وأصدر أمراً تنفيذياً تولى بموجبه كل السلطات[٤١].

يقول أولئك الذين يحاولون تلمس العذر له بأنه كان في ذلك الوقت ألعوبةً في يد العقداء الأربعة، يسيرونه كما يشاؤون. وإني لأتساءل أما كان بإمكانه الاستفادة من الحالة الدستورية التي وضعه فيها غياب رئيس الدولة والاعتذار عن المضي في اللعبة إلى نهايتها؟ كل ما حصل بعد ذلك يشير إلى يد (الگيلاني) القانونية وهي إجراءات لا يعرف عنها العقداء شيئاً.

وقع الأمر الدكتاتوري بوصفه رئيس حكومة في حين لم يكن هناك حكومة غيره وبعض المدنيين الذين ضمهم إلى العقداء. ثم أسرع فجمع أعضاء المجلس النيابي ومجلس الأعيان وحملهم وسط الحماسة والتصفيق على خلع الوصي ونصب آخر، فقام هذا بتكليفه بتأليف وزارة. فأعلن عن تشكيل وزارة قومية أخرى.

---

(٤١) نص الأمر: إلى المدراء العامين في الوزارات كافةً:

على المدراء العامين في الوزارات والدوائر المربوطة أن يوقعوا ويصادقوا على المعاملات التي تتطلب توقيع الوزير المختص أو مصادقته ماعدا المسائل الهامة التي تتطلب الدخول في مناقصة فإنها يجب أن تعرض على سكرتير مجلس الوزراء لأخذ موافقتنا التحريرية. رشيد عالي - رئيس حكومة الدفاع الوطني.

ثم تعاقبت الأحداث بسرعة وسط الحماسة الشعبية. واطرح (الگيلاني) جانب الحذر والتفكير بالعواقب. كاتب انتصارات دول المحور تتوالى فقد تم اجتياح اليونان وألبانيا، والبريطانيون يتأهبون للدفاع عن (كريت) الجزيرة الهامة ستراتيجياً في البحر المتوسط. وقوات الماريشال (رومل) تهدد مدينة الإسكندرية بمصر تهديداً حقيقياً. لم يعد ثم ما يخشى منه (الگيلاني) فالأسد البريطاني يبدو مثخناً بالجراح والمستقبل كله لمن وضع يده بيد المنتصر.

انتشرت الأدبيات النازية في العراق فجأة وبينها ترجمة لكتاب (كفاحي) واستدعي الوزير المفوض الألماني السابق (فرتز گروبا) على عجل إلا أنه لم يصل إلا متأخراً في ١١ من أيار. واستقبله (الگيلاني) وأنزله ضيفاً في منزله الخاص حيث بقي فيه يزاول منه عمله الدبلوماسي[٤٢] وكان منصبّاً بدرجة رئيسة في تنسيق عسكري يتضمن طلب المساعدات من دول المحور لأن العقداء والحكومة قرروا مقاومة المطالب البريطانية عسكرياً وربط مستقبل العراق السياسي بنصر دول المحور النهائي.

---

(٤٢) يعلق الأستاذ (نجدت فتحي صفوت) في كتابه (العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، ص ١٦ ط٢، بغداد) على مايراه ظاهرة فريدة في تاريخ الدبلوماسية: «عاد گروبا إلى العراق لفتح المفوضية الألمانية مع عدد من الموظفين والخبراء وقد رافقت عودته ملابسات خاصة تعد نادرة في تاريخ التعامل الدبلوماسي. فهو لم يحمل معه عند قدومه أوراق اعتماده ولكنه عومل مع ذلك معاملة الدبلوماسيين المعتمدين. والأغرب من هذا أنه نزل في دار المرحوم (رشيد عالي الگيلاني) رئيس الوزراء وزعيم (الثورة) وهذه سابقة تاريخية. إذ لم يسجل التاريخ الدبلوماسي فيما أعلم أن اتخذ سفير دولة أجنبية إقامته ولو مؤقتاً في دار رئيس وزراء البلد الذي يمثل بلاده فيه. ففي ذلك ملابسات عديدة تتعلق بالقانون الدولي العام ومبادئ التعامل الدبلوماسي وحقوقه. منها اعتبار محل إقامة رئيس البعثة الدبلوماسية جزءاً من إقليم بلاده ومنها حقه وأحياناً واجبه في رفع علم بلاده على محل إقامته ووضع شعار دولته على باب مقره». أه.

نقول إن تعليق الأستاذ (صفوت) جاء في محله ولا ينقص من واقعيته ودقته أن الدكتور فرتز گروبا الذي وصل بغداد في ١١ من أيار كان قد قدم بصورة سرية بناءً على تعليمات واضحة من حكومته، منتحلاً إسم (فرانك گيركه). إلا أن قدومه بات على كل شفة ولسان بعد وصوله منزل الگيلاني بساعات. وقد لفت نظري بهذه المناسبة تعليق في هامش الصحيفة ٤٨ من كتاب «التاريخ لم يبدأ غداً» (وهو عنوان غريب تعمد فيه مؤلفه السيد نجم الذين السهروردي عن سيرة حميه (رشيد عالي) الخطأ اللغوي كما يبدو لقصدٍ عجزتُ عن تعليله) فقد قال (أنقله هنا نصاً):

«عمل السيد رشيد عالي الگيلاني في مطلع حياته أستاذاً للقانون في كلية الحقوق ولذلك لم يكن من السهل إقناعه بارتكاب أي تجاوز للقانون أو الدستور!» أه.

هناك وثيقة من محفوظات وزارة الخارجية البريطانية مؤرخة في ٢٥ من نيسان (أبريل) ١٩٤١، تتضمن نصوص معاهدة (أو مسودة معاهدة) تمت بين الگيلاني بوصفه رئيساً للحكومة العراقية وبين رئيس البعثة الدبلوماسية الإيطالية نيابةً عن دولتي المحور. إن قارئها لا يملك نفسه من التساؤل في أمرين إما الشك في سلامة عقل (الگيلاني) إن كان قد أبرمها فعلاً، وإما بأنها وثيقة مزورة فنصوصها تجعل من العراق مجرد محميةٍ تابعة لدولتي إيطاليا وألمانيا ولا وجه للمضاهاة بينها وبين معاهدة ١٩٣٠ التي زعم الگيلاني وصحبه أنه ثار على بنودها الثقيلة[٤٣] وأبى التقيد بها.

---

(٤٣) نوه عدد قليل من الكتاب الوقائعيين بهذه المعاهدة تنويهاً عابراً. وفصل في أمرها الدكتور (وليد الأعظمي) في أطروحته التي نشرها في لندن ١٩٨٧ بعنوان [Rashid Ali Al-Gailani: The National Movement in Iraq رشيد عالي الگيلاني: الحركة القومية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٠] ونفى صحتها بحماسة الحريص على سمعة (الگيلاني). إلا أنه لم يدل هو ولا من جاء إلى ذكرها بأي سبب منطقي قد يحمل البريطانيين على اختراع هذه الوثيقة. وقد زعموا أنها وقعت بيدهم صدفة في أواخر أيام الحرب فلم يعد فيها جدوى دعائية والحالة هذه بعد انكشاف أمر الفظائع التي أقدمت عليها النازية وشخص المتعاونون معها والمنتصرون لها وبات النصر النهائي في قبضة الحلفاء. ان ما بدر من (الگيلاني) أثناء وجوده في دول المحور خلال فترة الحرب من تمجيد بالنازية وإشادة بزعيمها لا يبقي مجال شك في تضحيته باستقلال العراق ثمناً لبقائه عند مادحيه أو متقديه.

والوثيقة والرسائل المتبادلة حولها تحمل رقم (٢٧٠٧٩-٣٧١) في ملفات وزارة الخارجية، وهي بالنص الفرنسي مذيلة بتوقيع (الگيلاني) رئيس حكومة الدفاع الوطني عن العراق، والوزير المفوض الإيطالي (گبريللي) مندوباً عن دولتي المحور ومؤرخة في ٢٥ من نيسان (أبريل) ١٩٤١. وهذا هو أهم بنودها باختصار:

(أ) تعترف ألمانيا وإيطاليا بحكومة الگيلاني اعترافاً رسمياً.

(ب) تساند ألمانيا وإيطاليا العراق في مجهوداته لإلغاء معاهدة ١٩٣٠ وإن أدت تلك المجهودات إلى قيام حالة حرب بين العراق وبريطانيا فإنهما تخفان إلى نجدته عسكرياً وبكل الوسائل الممكنة.

(ج) مبدئياً تقدم الدولتان للعراق مبلغاً قدره عشرة آلاف مليون (لير) إيطالي بمثابة منحة لا تسترد. كما تفتح له اعتمادات مالية طويلة الأجل لغرض تجهيزه بالسلاح والمعدات والطائرات والدبابات التي تعينه على مواصلة الحرب مع بريطانيا.

(د) تساند الدولتان مساعي العراق في إقامة اندماج بينه وبين سورية تحت العرش الهاشمي وتكوين دولة واحدة وتبادران فوراً إلى الاعتراف بها حال قيامها.

(هـ) يرهن العراق مستخرجه من النفط لدى الدولتين لمدة أربعين عاماً. ويقبل بمستشارين ماليين ألمان لإعادة تنظيم أمور وزارة المالية والإشراف على أوجه الصرف وما إلى ذلك. =

بذل الكثير من المجهودات لإخفاء الحقائق والآثار والندوب العميقة التي أحدثتها حركة مايس والحرب التي نجمت عنها. وتعمد معظم الكتاب والمنشئين بل كلهم فيما أذكر تحاشي الخوض في جانبها المأساوي وأغرقوا قرّاءهم بالشعارات القومية الحماسية وسموّ المقاصد ونبل القائمين بالحركة آسفين على النهايات الأليمة التي انتهوا إليها. لكنهم لم يجدوا كلمة أسف واحدة على من راح ضحية نزقهم وطيشهم القومي. ولم يوجهوا لذكراهم كلمة لوم أو عتاب(٤٤).

= (و) يقوم العراق فور المصادقة على المعاهدة بإلغاء امتيازات النفط الممنوحة ويؤمم صناعته النفطية ويشكل مجلس إدارة خاص باستغلال النفط ويؤمن للدولتين الألمانية والإيطالية ٧٥٪ من كمية النفط المستخرج ويكون لهما حق المشاركة بمندوبين في مجلس الإدارة - ويتم ذلك تفضيلاً بعقد معاهدةٍ لاحقة فور تأميم الصناعة النفطية.

(ز) يمنح العراق دولتي المحور امتيازاً بمد خط أنابيب جديدة إلى الساحل السوري. وأن يقوم بإجارة الخط لتينك الدولتين.

(س)بعد توحيد القطرين العراقي والسوري تؤجر المملكة الجديدة ما لا يقلّ عن ثلاثة موانئ واقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط لدولتي المحور ولمدة لا تقلّ عن أربعين سنة. ويتم تعيين تلك الموانئ بحساب مسافة ٢٥ كيلومتر بين كل ميناء وآخر. ولدولتي المحور الحق في استخدام هذه المواني بمثابة قواعد عسكرية وبحرية وجوية.

(ع) سيكون لإيطاليا امتياز إضفاء حمايتها الدينية على جميع المسيحيين في المملكة الاندماجية المقبلة.

وأشارت المعاهدة بأنها سرية في الوقت الحاضر. وسيحل محلها معاهدة جديدة على نفس الخطوط بعد قيام الوحدة.

من جهة أخرى يبدو من كتاب (هانز تلمان) برلين: ١٩٦٥ الموسوم (ألمانيا والسياسة العربية في الحرب العالمية الثانية) أن هناك معاهدة لم يفصّل فيها المؤلف تشير بأن دولتي المحور ستستأثران بخمسين بالمائة من نفط العراق عند نجاح الثورة العراقية على الإنكليز.

(٤٤) من نتائج انقلاب مايس: تفرقت وحدات الجيش أيدي سبأ. تفرقت هذه المؤسسة التي كان دافع الضريبة العراقي ينفق عليها أكثر مما ينفق على أية مؤسسة أخرى بتخصيص ربع ميزانيته العامة. ذكر لي ضابط كبير شارك عملياً في القتال أيام كنت أباشر الادعاء العام العسكري في الموصل ١٩٤٧ أن خسائر الجيش هي أكثر بكثير مما أثبته الإحصاءات الرسمية [٣٣ ضابطاً و٤٦٤ من سائر المراتب من القتلى]. فقد الجيش من المهمات والأعتدة والأسلحة ما كان يكفي لتجهيز فرقة كاملة (قوام الفرقة ١٢٠٠٠ جندي وضابط) ودمرت القوة الجوية تدميراً كاملاً (٨٠ طائرة) وراح ضحية القصف الجوي أكثر من مائتي مدني وهرب آلاف من الجنود وضباط الصف. [بقي كاتب هذه السطور يعالج مئات من قضايا الهروب حتى ١٩٤٧ أيام كان ضابط احتياط]. وتشاء المقادير أن تبتلى سمعة (الكيلاني) بمذبحة أخرى شبيهة بمذبحة ١٩٣٣ =

= في سميل ومذابح الجنوب في ١٩٣٥. وأقصد بها المذبحة التي استهدفت يهود بغداد العراقيين. في هذه المرة شارك الرعاع والأوباش الجنود والشرطة الذين انطلقوا بلا ضابط في شوارع بغداد وأحيائها ينهبون ويقتلون ويحرقون ويهتكون الاعراض. جريمة من بعض أسبابها الدعاية النازية - لا يجد المؤرخون والكتاب سبيلاً للاعتذار عنها بغير توجيه اللوم إلى ضحاياها، كما فعلوا في آب ١٩٣٣ عند اعتذارهم لحكومة الگيلاني عن مذبحة سميل، فقالوا عن هذه المذبحة بأنها نتيجة الاستفزاز الذي تعرض له البغداديون ووحدات الجيش جراء إظهار اليهود فرحتهم بالقوات البريطانية وبخروج بعضهم لاستقبال الوصي والساسة العائدين» اه. كان هؤلاء كإخوانهم في (سميل) عزلاً لا يمتلكون سلاحاً يدافعون به عن أنفسهم، وجزروا جزراً بسلاح كان قميناً بحَمَلَته أن يدافعوا به عن بغداد ويحولوا دون دخول الوصي على رؤوس الحراب البريطانية.

استمرت المذابح وأعمال النهب والحرق وهتك الأعراض طوال أول يومين من شهر حزيران. وقدرت لجنة التحقيق الرسمية التي تم تشكيلها فيما بعد أن عدد القتلى بلغ مائة وعشرة فيهم ثمان وعشرون امرأة وفتاة. وقدرت عدد الجرحى بمائتين وأربعة استناداً إلى سجلات المستشفيات. وهذا لا يمثل أكثر من النصف استناداً إلى الإحصاءات اليهودية. ولم يرد في التقرير الرسمي إحصاء للدور والدكاكين والمخازن المنهوبة. إلاّ أن رئيس الطائفة اليهودية قدم بها قائمة قال فيها إنّ ٥٨٦ حانوتاً ومتجراً ومخزناً و٩١١ داراً قد تعرضت للنهب يقطنها ٣٣٩٥ نفساً، وقال إن حوالي ١٢٣٠٠ نفساً باتوا دون مأوى لتركهم منازلهم خوفاً. وطلب تشكيل لجان تحقيق فرعية لتقدير الأضرار [لم يجب إلى طلبه] كما عين التقرير الرسمي بالأسماء بعض المسؤولين والموظفين الكبار ممن قصر في واجبه [لم يتخذ بحقهم إجراء عقابي] وقد خرجت من المأساة مهزلة لا أراني قادراً على إغفالها. قام المجلس العرفي العسكري الذي شكل على أثر ذلك بمحاكمة عدد صغير من الجنود وضباط الصف فضلاً عن ضابط واحد برتبة ملازم تشاء (الصدف) وحدها أن يكون مسيحياً! وأصدرت عليهم أحكاماً بالسجن ولم يعوض متضرر واحد وراح دم الضحايا هدراً.

المشاعر المعادية لليهود العراقيين ما كانت بنت ساعتها. ولا كانت عودة الوصي السبب في المذبحة. (خرج اليهود في وقتها للاحتفال بعيدٍ ديني لهم) فقد عملت الدعاية النازية على تغذيتها بجد ودأب طوال السنين السبع الماضية. ويذكر توفيق السويدي مثلاً [ص ٣٧٣ من مذكراته] وهو في طريقه إلى الحدود في ١٨ من أيار مع أسرته: «عندما ركبنا السيارات ومررنا بهذه العاصمة الطويلة العريضة لم نجد أحداً في الشوارع وكأنها بلد ميت ليس فيه ديّار ولا نافخ نارٍ وكان الوجوم عاماً والقلق مستحوذاً خصوصاً وقد بدر في الأيام الأخيرة من الأوباش والرعاع ما يقدر بالشر المسيطر من التصدي (الاعتداء) على اليهود سواء أكانوا متجولين في الازقة أم قابعين في بيوتهم حتى صار أولئك الرعاع يسائلون من يلاقونه أهو يهودي أو غير يهودي؟ مما زاد في الذعر كثيراً وبما أنه لم يكن هناك شعور حقيقي بالعنصرية فقد التجأ خلال تلك الفورة التي دبرها الألمان وعملاؤهم كثير من اليهود إلى بيوت أصدقائهم من مواطنيهم المسلمين والمسيحيين حيث لاقوا فيها الحماية والضيافة طوال مدة الأزمة».

كل الوثائق وكل ما كتب وبضمن ذلك أقوال (الگيلاني) نفسه تشير إلى أنه كان أول من تزعزت ثقته بالنجاح وأول من داخله الشك في صحة المسلك الصعب الذي اندفع إليه دون تروّ أمام عزم البريطانيين الثابت على إعادة الوصي الذي بلغ بر الأمان مع رجال الطبقة الحاكمة واتخذ مقره على ظهر دارعة بريطانية في فم الخليج. ما لبث أن تأكد بأن مساندة دول المحور لن تكون جدية. فحاول استخلاص نفسه وتشبث كثيراً لكن البريطانيين لم يكونوا على استعداد بالرضى بشيء أقل من إزاحته. وحاول أنْ ينقلب على العقداء والمفتي وحاول الاتصال بالبريطانين مراراً ووعدهم بكل ما ضن به عليهم وأكثر - عندما كان يخيل له أنه السيد الذي لا يعصى له أمر وأنه يملك زمام العقداء الذين جاء بفضلهم فإذا به أسيرهم تحركه أهواؤهم تحت التهديد بالمسدس. ومن طرق بابه للتوسط (توفيق السويدي) الذي يذكر أن الگيلاني زاره متخفياً بظلام الليل وطلب منه التدخل قائلاً: «هل بإمكانك أن تواجه السفير وتبين له أني مستعد للتفاهم معهم؟ فإذا وافقوا على الاعتراف بشرعية حكومتي فأنا مستعد لأن أقوم بواجباتي حسب المعاهدة وأترك لهم حرية مرور الجيوش وإبقائها في العراق حسب ما تقتضيه الظروف الحربية ولو كان عددها مليون جندي». فأكدت له أن علة العلل في عدم التفاهم معه هو شخصيته، إذ أصبح البريطانيون لا يأمنون جانبه ولا يثقون به» ورفض السويدي القيام بالوساطة.

وكان المبعوث الألماني ضيفه في تلك الساعة!

وهرب هو وجميع القائمين بالحركة فضلاً عن المفتي في ٢٩ من أيار. فتكون حكومته هذه قد عمرت شهراً واحداً وثلاثة أسابيع.

لم يجد هو ولا واحدٌ من الآخرين في أعمق ضمائرهم حافزاً وجدانياً لمشاركة المواطنين العراقيين معاناتهم بسبب الكارثة التي أنزلها بهم حمقهم وأنانيتهم، واستبق أحدهم الآخر إلى اجتياز الحدود الإيرانية خلا مدنياً واحداً من أعضاء وزارته فقد أراد البقاء لكنه أرغم على ترك البلاد.

بقي رجال حكومة الدفاع الوطني والعقداء وأنصارهم من عسكريين ومدنيين حتى ٢٤ من آب ١٩٤١. وتمتع (الگيلاني) ورهطه بحرية كبيرة خلال الأسابيع القلائل التي بقيت من عمر حكم الشاه (رضا پهلوي) الموالي للمحور. ووافق (الگيلاني) على محاولة الاتصال بالحكومة السوڤياتية لغرض الاعتراف بحكومة له في

المنفى[٤٥] إلا أن إعلان ألمانيا الحرب على السوفيات وما عقبه من احتلال إيران المشترك وإرغام الشاه على التنازل قضى على المحاولة. وقبض البريطانيون على معظم رجال الحركة وأرسلوهم إلى أفريقيا باستثناء (الگيلاني) و(المفتي). إذ سبق لأولهما السفر إلى تركيا في ٢٢ من تموز (يوليو) للانضمام إلى أسرته التي كان قد احتاط لسلامتها فأرسلها إلى تركيا في أواسط أيار (مايس).

إلا أن (الگيلاني) لم يتمتع في تركيا بمثل الحرية التي لقيها في إيران فقد ضرب الأمن التركي نطاقاً من الرقابة الشديدة على تنقلاته.

كانت الخطة التي رسمتها القيادة العليا الألمانية لاحتلال الشرق الأوسط تقضي بمزامنة اندفاع الجحفل الأفريقي الذي يقوده (رومل) عبر ليبيا ومصر إلى القنال ثم اجتيازها إلى فلسطين وسورية - باندفاع آخر عبر أوكرانيا والقفقاس وآذربيجان وإيران ليلتقي طرفا الكماشة في العراق. (فالگيلاني) والحالة هذه شخص مهمّ ومن الضروري إنقاذه والاحتفاظ به وادخاره للمناسبة وعلى هذا الأساس قام الأميرال (كاناريس) رئيس المخابرات العسكرية الألمانية بوضع خطة تمتاز بالبراعة وسعة الخيال لتهريبه إلى ألمانيا. نفذها الكولونيل (ولڤركون) معاون مدير المخابرات العسكرية الألمانية في الشرق الأوسط وتمت العملية بنجاح تام لكن ارتئي أن يبقى وصول الگيلاني ألمانيا سراً إلى حين أوائل النصف الثاني من العام ١٩٤٢ ببلوغ الانتصارات الألمانية ذروتها وحينذاك أخرج (الگيلاني) للعلن[٤٦]. وفي متنصف شهر تموز (يوليو) «تحققت أمنية

---

(٤٥) اتصلوا بالسفارة السوفياتية في طهران بوساطة (قاسم حسن) فأشير عليهم بالشخوص إلى موسكو للمفاوضة وفيم كان (يونس السبعاوي وصلاح الدين الصباغ) في طريقهما إلى الحدود وقد وصلا إلى (زنجان) وهي مدينة إيرانية تبعد بحوالي ٣٠٠ كيلومتر شمال العاصمة - فوجئا بالهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي فعادا أدراجهما.

(٤٦) كشف السهروردي (المرجع السالف) تفاصيل العملية اعتماداً على ذاكرته بوصفه شاهد عيان وعلى الأوراق التي تركها حميّه (الگيلاني) وهي باختصار: «رتب أن يزور تركيا وفد صحفي ألماني واختير من أعضائه الصحافي (ڤاكر نيگل) بصورة خاصة لمطابقة تكوينه الجسماني وطوله تكوين (الگيلاني) وطوله. ثم رتب أن يصاب وجه هذا الصحافي أثناء الزيارة إصابة مفتعلة بحادث سيارة. وأبقي مخفياً لا يبرح القنصلية الألمانية بحجة معالجته فلم يشارك في جولات الوفد وزياراته. وفي اليوم الذي سبق عودة الوفد إلى ألمانيا خرج الگيلاني بسيارة يقودها (نعيم) سائقه الخاص وبلغ منطقة (سركشي) حيث كانت سيارة أخرى أقلته إلى القنصلية الألمانية. وهناك بوشر بإخفاء رأسه ووجهه باللفائف الطبية باستثناء منخريه وفمه وعينيه وبعد أن تأكد الألمان القائمون بالعملية أن المخابرات التركية لم تفطن إلى ما جرى ولم تشعر بوجوده في =

الگيلاني» كما يقول بمقابلة (الفوهرر) إذ أُخِذ إلى مقر قيادته في الجبهة الشرقية. ويذكر صهره أن حماه هذا دوّن بخط يده محضراً لما دار في الاجتماع يتضمن أقواله وردود فعل الدكتاتور الألماني بدأه بهذه الخطبة القصيرة:

«إني أشكر الفوهرر على مقابلته رغم أشغاله الخطيرة. وأنتهز الفرصة لأعرب أولاً عن تهانئي القلبية باسم الشعب العربي على ما أحرزه الجيش الألماني تحت قيادته الحاذقة من انتصارات باهرة في مختلف ميادين الحرب ضد أعدائنا المشتركين الإنكليز وحليفتيها (كذا وردت) أمريكا وروسيا الشيوعية واليهودية العالمية التي تلعب وراءهم وأرجو من (الفوهرر) أن يثق بأن الشعب العربي عامة والعراقي خاصة لم يكن موقفه إزاء ذلك بالموقف المقدر والمعجب ببطولاتكم وعبقريتكم وبوطنية الشعب الجرماني وتضحية جيشه الباسل فحسب وإنما يشارككم ويشارك شعبكم النبيل في الشعور والعمل والهدف السامي الذي من أجله تحاربون. إن الشعب العربي بأسره مستعد لأن يقوم بما يترتب عليه من واجب التعاون معكم في هذه الحرب بكل ما يستطيع، حتى النصر النهائي لأنه يعتبر نصركم نصراً له».

[يضيف الگيلاني هنا تعليقاً واصفاً (هتلر) وهو يصغي إليه بقوله إن علائم التأثر كانت تبدو على محياه] ثم يستطرد:

«إننا مصممون أن نطبق النظم التي تطبقونها ضدهم [الضمير هنا لا شك يعود إلى اليهودية العالمية والشيوعية والديمقراطيات الغربية] وأستطيع أن أوكد للفوهرر بأن الأمة العربية بما فيها العراق ناظرة إليكم وترقب نصركم وتشجع كل ظفر تحرزونه وهي قطعت كل آمالها في إنكلترا وحلفائها وتوجهت إليكم

= القنصلية أركب سيارة نقلته إلى المطار ووضع في الطائرة في محل البديل الصحفي. في عين الوقت أقيمت في القنصلية حفلة ساهرة على شرف الوفد الصحفي المغادر دعي إليها كل الزملاء الأتراك الذين تعرف بهم أعضاء الوفد. وشُجّعوا على احتساء الكثير من الخمر حتى ثملوا وما عادوا قادرين على مرافقة الوفد إلى المطار. في الواقع لم يقم بواجب التوديع غير اثنين إلى جانب عددٍ من رجال المخابرات التركية والبريطانية. ولم يسترع الصحفي المعصوب الرأس انتباههم فحلقت الطائرة به وهبطت في مطار (شوينفلد) بتاريخ ٢١ من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤١. وبالدقة المأثورة عن الألمان لم ينسوا أن يلتقطوا (للگيلاني) صورة فوتوغرافية وهو مخفي الوجه باللفائف ثم صورة أخرى في حالة نزعها، وهذه الأخيرة هي من جملة الصور الفوتوغرافية التي يزخر بها كتاب السهروردي.

بجميع قلوبها منتظرة قرب وصول جيشكم إلى بلادها لتقوم بما هو واجب عليها من تعاون فعليّ لتحريرها من الإنكليز وتخليصها من اليهودية العالمية وعدم تسرب الشيوعية إليها».

كان في الخطبة مما يطرب له الدكتاتور الألماني ويسرّ به.

لكن كم ترى من رجال القومية العربية يتفق مع (الگيلاني) في وجهة نظره هذه، ليس الآن بل في تلك الساعة والظروف سيما تأكيده (للفوهرر) بأن قلوب الأمة العربية معه وهي تنتظر وصول الجيوش الألمانية لتحريرها؟

إنه عين الرجل الذي كان يطرق باب (السويدي) وغيره من الساسة العراقيين بعد أن بدت بوادر الهزيمة في مايس ١٩٤١، طالباً التوسط له عند الإنكليز متعهداً بالسماح لهم بإدخال «مليون جندي» إلى العراق شريطة بقائه في دست الحكم.

عاش الگيلاني وأسرته مرفهين بقياس الوضع الاقتصادي والمعاشي إذ ذاك. وانشغل بانتزاع تصريحات من زعماء النازية والفاشية حول حسن نواياهم بمستقبل الأمة العربية، وبنزاعه المرير الحاقد مع مفتي فلسطين حول من له الصدارة والحق الأول في النطق باسم الأمة العربية وأدى احترابهما إلى قطيعة وجفوة لازمتهما إلى آخر العمر وقد تخللتها مواقف صبيانية مخجلة في الواقع[٤٧]. انكشف النزاع على تلك الزعامة بمحاولة كلٍ من جانبه السيطرة على إذاعة برلين العربية وكانت بإدارة الشخصية الغوغائية العجيبة (يونس بحري)[٤٨] الذي كان يلقب نفسه بالسائح العراقي. كان

---

(٤٧) يصف (كمال عثمان حداد) في كتابه (حركة رشيد عالي. ط صيدا ١٩٥٠) (الگيلاني) بعبارات مهينة قاسية نترفع عن إثباتها هنا. كما يتحدث عن جبن العقداء الأربعة وغرورهم وفرط إعجابهم بأنفسهم، لاسيما الانهيار العصبي الذي أصيب به (صلاح الدين الصباغ) والشتائم التي صبها على رأس (الگيلاني) بعد أن لاحت بوادر الهزيمة في مايس. والمؤلف هو سكرتير المفتي ومرافقه طوال تلك الفترة.

(٤٨) قل من البشر مَنْ قدر له خالقه أن يكون مثل (يونس بحري)، حتى لكأن الرجل ما جيء به إلى هذه الدنيا إلا ليجعل من حياته فكاهة متصلة الحلقات يتسلى الناس بأحداثها ووقائعها ويتناقلون أنباءها بكل ما فيها من حقيقة وخيال وتهريج وواقع. وليس من المبالغة القول إن هذه الشخصية كان لها دور في أحداث العراق فعلاً وفي الجانب الجدي منه. رحل في أواخر أيام الحرب العظمى الأولى من الموصل إلى استنبول ودخل المدرسة الحربية وهناك تعرف كما زعم بالدكتور (فرتز گروبا) وبعض الضباط العثمانيين العراقيين كالصباغ ومحمود سلمان. ويظهر أنه لم يتخرج ضابطاً أو يشارك في الحرب. وقد وجدناه بعد الحرب معلماً «وطنياً» يقود كشافته =

= وبعض الجمهور في تظاهرات بمناسبة قدوم لجنة العصبة للبت في عائدية ولاية الموصل. وانتقل إلى بغداد ثم خرج سائحاً وحط به الرحال في ألمانيا وفيها بدأت أسطورته الشبيهة بأسطورة شخصية (البارون منشبنهاوزن) الألمانية الخرافية بوقائعها التي تفوق الخيال وأكاذيبها. زعم أنه ارتبط بنوع من الصداقة مع (هتلر) أيام كان مغموراً، وانه كان يدعوه لمجالسته في حانة البيرة الشهيرة في مونيخ وذكر في كتيب له بأنه هو الذي حرض (الفوهرر) على إهداء جهاز إذاعة قصر الزهور للملك غازي وأنه هو الذي رافق شحن الجهاز إلى بغداد وأشرف على البث فيها [هذا الجزء الأخير حقيقي] وفي العام ١٩٣٦ أصدر جريدته «العقاب» بمحتواها القومي ودفاعها عن قضايا العرب. وفسر اختياره هذا العنوان للمعنى المزدوج الذي يتضمنه فهو الطائر الجارح بضم حرف العين، وهو العقوبة بكسره. ونفى أنه كان يتلقى معونات مالية من المفوضية الألمانية وكان هذا الشائع المقول عنه وظل يفخر حتى الستينات (أسرار حركة مايس ١٩٦٤) بأنه هو الذي جدد صلة العقداء الأربعة بالوزير المفوض الألماني، وهو الذي قربهم من الملك غازي فصاروا يقضون معه السهرات، كما ادعى. وإنه هو الذي عرف (بكر صدقي) بالمغنية النمساوية التي تزوجها في ما بعد. ولأمرٍ ما لا يكشف عنه - ربما بعد ارتباط العقداء بنوري السعيد - عطلت جريدته وطورد فشد الرِجال إلى ألمانيا وظهر في برلين رئيساً لقسم الإذاعة العربية يرتل صاخباً ويشيد بأمجاد النازية مختلطة بالشعارات القومية العربية الغوغائية مثلما كان المذيع (أحمد سعيد) يرسل شتائمه من إذاعة صوت العرب القاهرية أثناء حكم قاسم. ويذكر الأحياء أمثالي نكتته الكبرى التي اخترعها أثناء حركة مايس لإيهام المستمعين وإغفالهم. إذ كان يختم إذاعته بترديد أرقام كثيرة لتبدو للمستمعين وكأنها رسالة جفرية موجهة إلى القيادة العسكرية العراقية من القيادة العليا الألمانية فتشيع في القلوب البهجة والاعتزاز.
اعتقل بعد الحرب حيناً من الزمن ولم توجه إليه تهمة ثم أطلق الحلفاء سراحه واختفى وعفي على آثاره ثم ظهر فجأة بصورة درامية غير متوقعة وفي بغداد!
عندما احتدمت المعركة الإذاعية بين جمال عبدالناصر و(نوري السعيد) أخذ هذا الأخير يبحث عن صنوٍ (لأحمد سعيد) مذيع صوت العرب السيّئ الصيت فلم يجد خيراً من البارون منشنهاوزن العراقي (يونس بحري) لاستخدامه ضد رسول القومية العروبية الجديد. لا يهم قصتنا كيف عثر عليه واستقدمه إلا أن سوء حظ الاثنين حكم بأن لا يلتقيا. إذ لم يمر يوم واحدٌ على وصوله بغداد حتى وقع انقلاب الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وقبض على (يونس بحري) وزج في الموقف العام مع رجال العهد الملكي. وفي كتاب أصدره بعيد انقلاب ٨ شباط بعنوان (ثورة ١٤ رمضان المبارك) وصف عملية الابتزاز الوقحة التي كان يزاولها مع الموقوفين آناً، أو يعمد إلى تسليتهم لقاء أجر قال (ص ٥٥): كنت أقلد الزعيم عبدالكريم أمام مدير المعتقل النقيب أنور الحديثي وعبدالستار سبع (المسؤول عن مقتل الأسرة المالكة) فأبلغا الزعيم بأني أجيد تقليده فأرسل صديقه (رشيد مطلگ) إلى السجن ليسمعني ونجحت في الامتحان وكان (عادل عوني) صديقي (موقوف هو الآخر وهو صحفي) يشجعني على تقليد الزعماء والقادة الأمر الذي ساعدني على قتل الوقت والترفيه عن المعتقلين في حفلات ليلية ونهارية أقوم بها بأسعار لا تضاهى كعلبة سيگاير أو جرائد ومجلات أو وجبة طعام أو فنجان قهوة أو ما تيسر من فاكهة» اه. =

(يونس) يذيع بنفسه منها مبتدئاً بعبارة «حي العرب» وقد لقيت رواجاً عظيماً واجتذبت مئات الألوف من المستمعين أيام الحرب. ضنّ (يونس) بالإذاعة على غيره واستقل بها حيناً، ثم طرد منها وسلّمت إلى ما عرف في حينه بـ«المكتب العربي» أو «مكتب الشؤون العربية» وهي مؤسسة سيطر على إدارتها المفتي وأعوانه بعد طرد جماعة الگيلاني. ومن أسباب الخصام أيضاً المنافسة على قيادة ما عرف بـ«الفيلق العربي» وقد ذكر عنه (السهروردي) بأنه كان «يضم عشرين ألف مقاتل جمع أغلبه من أسرى حرب شمال أفريقيا إلى جانب متطوعين من بلدان الشرق الأدنى» وأضاف «إن هذا الفيلق أبيد عن بكرة ابيه في معارك الاتحاد السوڤياتي ولم ينج منه غير ثلاثة».

بعد أن حسمت معركة (ستالينغراد) وفقد الألمان بمعركة (العلمين) كل أملٍ باحتلال مصر والاندفاع شرقاً، وبارتداد الجيش الألماني مدحوراً في الكوبان والقفقاس بات شبح الهزيمة الكبرى ماثلاً فاختفى اسم (الگيلاني) نهائياً بين أوساط الجالية العربية القاطنة في ألمانيا والبلاد المحتلة، وبدا من سلوك السلطات الألمانية وكأنها فقدت كل اهتمام به بل أدرك هو ومن يحيط به بأنهم صاروا عبئاً ثقيلاً، ومسؤولية لا مقابل لها. فنقل من برلين هو وأسرته إلى منطقة جبلية في أواسط ألمانيا وأسكنوا قرية قريبة من مدينة (درسدن).

ثم بدأ الإطباق على ألمانيا من جهة الشرق والغرب واشتد القصف الجوي

= ثم جيء به إلى محكمة المهداوي وكانت جلسات هازلة ممتعة التقى فيها ندان يتقنان صنعة التهريج. لم تنته محاكمته فقد أمر (قاسم) بإطلاق سراحه والمجيء به إليه قبل إخلاء سبيله وكانت مقابلة فكهة والعهدة عليه فهو الذي رواها لم يتورع خلالها عن طلب شيء من المال. ونفحه (قاسم) «بمبلغ ٣٠٥ دنانير عداً ونقداً لقاء تقليده في خطبة أمامه!» وتنوسي أمره حتى ظهر ثانية بعد انقلاب شباط مادحاً الانقلابيين مشيداً بقوميتهم قادحاً (قاسماً) ذامّاً شعوبيته. وأذكر أنه وقع بيدي مقابلة صحفية عملتها له جريدة كويتية وعلق بذهني فيها أنه سئل هل هو متزوج وهل لديه ذرية فأجاب أنه يتخذ عادة زوجة في كل مدينة يحل بها ويتركها لغيرها ولذلك فهو لا يدري كم لديه من أولاد!
في العام ١٩٦٨ أو ما بعده وجدته مديراً لفندق (الرطبة) السياحي لا شغل ولا عمل لديه كما قال لي إزاء قلة النزلاء إلا تهيئة الطعام واحتساء الخمر أو الانفراد بزائر ليقص عليه مغامراته ووقائع حياته في شتى أنحاء العالم وأظنه توفي في السبعينات وقد عبر الثمانين.
ذلك نموذج أشغل الناس بحكاياته ومبالغاته وكان له دور لا ينكر في وقائع التاريخ العراقي الصاخبة الدرامية. استطاع بتهريجه إدارة عقول الكثيرين بشعارات القومية والوطنية.

والمدفعي على (درسدن) وأنحائها. يقول (السهروردي) إن ضابط الاتصال أبلغ (الگيلاني) بوجوب مغادرة المنطقة وكان الجيش الروسي يتقدم لاحتلال (درسدن). ثم وعلى أثر توقف الهجوم رحلت الأسرة كلها معه إلى منطقة (التيرول) في النمسا. ولما بدا الاستسلام الألماني التام مسألة أيام سلم موظف ألماني (الگيلاني) كتاباً رسمياً موجهاً إلى الحكومة السويسرية يرجو فيها قبوله في أراضيها إلا أن السويسريين رفضوا دخوله فعاد إلى الفندق الذي كان فيه ليجد آخرين قد أشغلوا مكانه فعاد أدراجه خوف الوقوع في يد القوات الأمريكية المتقدمة إلى باڤاريا ودخل العمق الألماني وحده تاركاً وراءه أسرته يهيم على وجهه على غير هدى، وفشلت محاولة أخيرة له لإقناع آمر مطار عسكري بحمله إلى سويسرا. وتوجه إلى البلاد التي احتلها السوڤيات ونجح في الوصول إلى (براغ) قبل أن يدخلها السوڤيات. فكيف قطع هذه المسافة الطويلة؟ وأي مشقة عاناها؟ كل ما دوّنه هو وصهره لا يلقي ضوءاً. لكن كانت معاناةً عظيمة بدون شك لرجل مثله تعود أن يأمر وينهى فيطاع وكان لفترة ما يتحدى أعظم دولةٍ في العالم، ليجد نفسه فجأة طريداً يحيا لساعته حياة الأفاقين المتشردين. يحدثنا التاريخ العام عن كثير من الساسة ورجال الحكم والقادة أنهوا حياتهم بأنفسهم قبل أن ينحدر بهم القدر إلى هذا الدرك.

إن المرء لا يسعه إلاّ الإعجاب بحصانة الگيلاني من الشعور بالذلة ومرارة الهزيمة، تلك الحصانة التي يعبر عنها تشبثه بالحياة وتمسكه بآخر خيوطها.

إن ما أحدثته حركته في ١٩٤١ من خراب ودمار في العراق لا يقاس بطبيعة الحال بالدمار العظيم الذي خلفه «الفوهرر» ونظامه بتراث شعوب من أكثر شعوب العالم حضارةً ومدينة. وضحايا اليهود في بغداد لا يمكن قياسهم بضحايا أفران الغاز ومعسكرات الاعتقال. إلا أن الحافز يكاد يكون مشابهاً. (فأدولف هتلر) ونظامه ما ارتكبا الذي ارتُكِب إلا باسم تفوق الشعب الألماني العنصري وحقه في فسحة من الحياة الكريمة. و(الگيلاني) وزملاؤه ما أقدموا على الذي أقدموا عليه إلا إعلاءً لشأن الأمة العربية ومحافظة على حريتها وحقها العادل في حياة كريمة. ولا شك في أن الأمتين لو استشيرتا لرفضتا هذه الوسيلة الدامية.

وقياساً على هذا فما أظن الگيلاني وهو في وضعه القاسي شعر بتأنيب ضمير ولا خطر بباله أن يعزو ما يحل به إلى ما اعتاد المذنبون بقية من إحساس التعبير عنه بعبارة «الانتقام الإلهي».

إلاّ أن القدر ادّخره لمعاناة أخرى.

بدأ السوفيات بحملة تعقيب واعتقال بعد دخولهم (پراغ). ووقع بيدهم (نعيم) سائق (الگيلاني) مع مرافقه الضابط العراقي (جواد) والضابط الألماني. ويظهر أنه علموا منهم أو من أحدهم بوجود (الگيلاني) هناك. وكان قد لجأ متخفياً في غرفة يشغلها طالب عراقي موصلي اسمه (حمدي الخياط) كان يتلقى علومه في ألمانيا فاستضافه مدةً تقارب الشهر ثم شعر بان بقاءه في پراغ لم يعد مأموناً. وقد يكون بينه وبين الاعتقال ساعات ففر في هيئته ومظهره. وساعده الطالب في تزوير وثائق هوية لطالب تركي. وترك براغ قبل يومين فقط من وصول البوليس الحربي إلى (حمدي الخياط). فاعتقله وأبقاه زهاء شهرين وظل (الخياط)[٤٩] إلى الأخير ينكر معرفته (بالگيلاني).

واستعان الگيلاني بشابين سوريين من القوميين هما (ممدوح الميداني) و(جميل الجابي). فقاما بإغراء عجوز چيكية بالمال وأقنعاها بإخفائه عندها في قرية قريبة من (پراغ) فمكث هناك زهاء شهرين.

وبعد فترة من الزمن أعلنت قيادة الحلفاء المشتركة في العاصمة الچيكوسلفاكية عن سماحها بمغادرة الأجانب كل إلى بلاده. فتقدم الگيلاني بوصفه مواطناً تركياً بطلب العودة إلى الوطن وكذلك فعل زميلاه السوريان فسمح لهم بالتوجه إلى (بروكسل)

---

(٤٩) قدم لنا (السهروردي) وشكراً له وصفاً لتنكر الگيلاني امتاز بدقة وطرافة قال: «إنه أزال شاربيه، واستغنى عن نظارته الطبية، وارتدى ثياباً مهلهلة» وبذلك زالت تماماً شخصية بطل حركة مايس لتحل محلها «شخصية طالب تركي كان يتلقى علومه في جيكوسلوڤاكيا». كم فات التنكر على من يعرف (الگيلاني) وقد جاوز السابعة والأربعين من العمر وهي سن لا تتفق والصفة التي اتخذها لنفسه؟

تثبتُّ من هذه الواقعة عندما ذكرني صديقي القاضي جمال أيوب صبري الخياط وأنا أتأهب لتلبية دعوة الحكومة الألمانية لزيارة ألمانيا في ١٩٧٠ بلزوم اللقاء بقريبه (حمدي الخياط) الساكن في كولن. وقد تحقق رجائي وزرته وكان يقيم في ألمانيا منذ نهاية الحرب ويعمل في القسم العربي من الإذاعة هناك، كذلك كان يصدر نشرة دورية تجارية. وقد نقلته أثناء الزيارة إلى ذكرياته عن الحرب العالمية الثانية وذكرت له عرضاً موضوع إقامته في المانيا أثناء الحرب، فذكر أنه قاسى مرارة السجن السوڤياتي مدة من الزمن بسبب إيوائه (رشيد عالي) وفصل لي في الأمر بعد أن أثار اهتمامي وعقب يقول إنه فعل ما فعل بدافع المواطنة لا غير وبعاطفة أداء خدمة لإنسانٍ في محنة. لأنه ليس من أشياعه أو محبيه ولا علاقة تربطه به. كل ما ذكره لي كان مطابقاً قدر ما أذكر لما جاء في كتاب (السهروردي).

ومنها استقلوا قطاراً إلى پاريس. وفي العاصمة الفرنسية راجع (الجابي) وكان محامياً معروفاً سفارة بلاده وبمسعى منه عند (عدنان الأتاسي) السفير أصدر جواز سفرٍ (للكيلاني) باسمٍ مستعار.

ولبث الثلاثة في مخيم للاجئين بمرسيليا ردحاً من الزمن انتظاراً لباخرةٍ تقلهم إلى مواطنهم. وكان يتعذر إصعاد (الكيلاني) إلى السفينة بسبب تدقيق السلطات الفرنسية في هويات المسافرين فلم يكن من حيلة غير رشوة رئيس فرقة العتالين بمبلغ كبير من المال وأقنع بذلك على استخدامه عتالاً (حمال) وألبسه الزي الخاص بهم وتم بهذا الشكل إخفاؤه داخل السفينة المقلعة إلى (بيروت). ثم واجهتْ الصديقين مشكلةُ إنزاله في ميناء بيروت إذ كان مفروضاً على المسافرين أن يملأوا قسائم مفصلة تتضمن مما تتضمن المعلومات الواردة كل بجواز سفره قبل ترك الباخرة. ذللت هذه المشكلة أيضاً بقيام (الكيلاني) بسرقة جواز سفر أحد المسافرين ونزل به البر منتحلاً شخصية ذلك الراكب. وأسرع قبل أن ينكشف أمره وبناء على نصيحة رفيقيه إلى استئجار سيارة أخذته إلى دمشق وقصد شقيقاً (للجابي) في عيادته إذ كان طبيب أسنان فصارحه بهويته فأخذه هذا إلى منزله وأخفاه.

كانت قد وصلت برقية للسلطات العسكرية البريطانية القائمة على حراسة ميناء بيروت مؤكدة وجود شخصٍ مطلوب، وبأنه على ظهر الباخرة فجرى تحقيق في هويات من لم يغادر الباخرة واحتجزوا حيناً.

تؤكد وثائق مديرية الأمن اللبنانية أن البحث كان يجري عن (رشيد عالي الكيلاني) بالذات.

وقرر (الكيلاني) أن بقاءه في سورية متعذر. واختار اللجوء إلى السعودية لأسباب لا تخفى، وشريت له ذمة ضابط شرطة سوري قام بتزوير هوية سورية له لتاجر أغنام من أهالي (البوكمال) وهي بلدة قريبة من الحدود العراقية يتكلم أهلها اللهجة العراقية.

بعد هذا وتنفيذاً لمحاولة لجوئه إلى السعودية عاد (الكيلاني) للتنكر بزي آخر مناسب فأطلق لحيةً مدببة واعتمر بالكوفية والعقال وتجلبب واشتمل بعباءة. وزوده صديقاه (الجابي والميداني) برسالةٍ تفيد بأنه تاجر أغنام فقد منه قطيع وهو منطلق في (الجزيرة) للبحث عنه واستقل ثلاثتهم سيارة يريدون بها الحدود السعودية إلا أنهم تاهوا ودخلوا الحدود العراقية والتقوا بدورية عسكرية عراقية استضافتهم وهدتهم إلى السبيل الصحيحة!

وصلوا السعودية وأبلغوا أول (عامل)[٥٠] من عمال المملكة بأنهم وفد يريد مواجهة الملك (عبدالعزيز) في مهمة خاصة لا يستطيعون الإفصاح عنها. وانتظروا قليلاً حتى وردت الموافقة فسمح لهم بمواصلة الرحلة وبقي (الگيلاني) منتحلاً اسم (قاسم محمد سعيد) طوال الرحلة ولم يكشف عن هويته.

يذكر (الگيلاني) في بعض ذكريات له نشرت في مجلة (آخر ساعة)[٥١] أن (عبدالعزيز آل سعود) توجه إليه وطلب منه الجلوس ففعل وقال:

- يا طويل العمر أنا (رشيد عالي الگيلاني) وأنت تعرف من هو (رشيد عالي). [فبحلق الملك وأطال النظر فيه غير مصدق وسأله:]

- أأنت رشيد عالي الگيلاني؟ [لما أكد له ذلك. أغمض الملك عينيه ولاذ بالصمت ملياً ومرت فترة حرجة بعدها نطق العاهل السعودي بعبارة الأمان «سلمت يا رشيد»[٥٢]].

---

(٥٠) العامل هو رئيس الوحدة الإدارية في العربية السعودية ويقابل اصطلاح المحافظ أو المتصرف.

(٥١) «مذكرات رشيد عالي» ١٩٥٧: «من ٢٠ شباط (فبراير) حتى ١٣ آذار مارس».

(٥٢) السهروردي ينقل من أوراق حميه أنه لم يكن متوقعاً أن يحتفظ له الملك بشعور ودي. فقد أغفل العمل بنصحه عندما كان رئيساً لحكومة الدفاع الوطني ضمن رسالة بعث بها إليه يطلب فيها التريث وعدم التعجيل بمواجهة الإنكليز. كما أن (الگيلاني) رفض للملك السعودي في العام ١٩٣٣ طلباً له بتسليم زعماء آل الرشيد وعدد من السعوديين اللاجئين إلى العراق.
نقول: كان (الگيلاني) قد بعث في الثامن من أيار (مايس) ١٩٤١ (بناجي السويدي) وزير ماليته إلى الملك السعودي طالباً منه مساعدته على وقف «العدوان» البريطاني وبموجب معاهدة الصداقة المعقودة بين البلدين في نيسان (أبريل) ١٩٣١. وطلب منه أيضاً إرسال قوات سعودية إلى حدود الأردن لتهديدها كيما تمتنع عن إرسال قوات لها إلى العراق أو تسمح بحركة قوات بريطانية منها ضد العراق. فنصح الملك السعودي الگيلاني بالتعقل واللجوء إلى المفاوضة للوصول إلى تسوية وتفاهم مع بريطانيا ورفض طلب الوافد إليه. وفي رسالة جوابية توجه بها (وهذا من الغرابة بمكان) إلى الشعب العراقي لا إلى رئيس الحكومة قال الملك:
«إن شئتم أن نقوم بالوساطة بينكم وبين حكومة جلالة ملك بريطانيا فنحن مستعدون للعمل في هذا السبيل جهد الإمكان. لكن لا تتصوروا أبداً بأننا قد نقدم على أي خطوة تؤدي إلى قطع علاقاتنا مع بريطانيا. إن اعتقادنا الجازم الثابت باقٍ كما هو. أعني أن مصلحة كل العرب تكون في التعاون المخلص مع البريطانيين».
ولا يذكر توفيق السويدي أي تعليق على عودة شقيقه فاشلاً من السعودية لكنه يذكر بأنه عاتبه عتاباً مراً لأنه لم ينتهز الفرصة «كما وعد» للبقاء في السعودية.

وذكر أن الملك طلب منه رواية وقائع هروبه بالتفصيل وقد اقتضى منه ذلك أربع ليالٍ!

بعد عشرة أيام من شموله بالدخالة استدعى الملك السفير البريطاني وأنبأه بوجوده وقال بأنه لن يسلمه فأبلغ السفير حكومته بذلك فلم تحتج لكنها اشترطت لسكوتها أن لا يسمح له بنشاط سياسي.

لكن موضوعه أثير في ١٧ من أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ بمجلس العموم البريطاني إذ سأل أحد النواب عن كيفية إفلات واحد من مجرمي الحرب الكبار من الطوق المضروب فتلا وزير الخارجية (بيڤن) بياناً سرد فيه تفاصيل هروبه معدداً أسماء المدن التي مر بها وشتى الأزياء التي لبسها والهويات التي انتحلها. معتذراً عن الإهمال بقوله إنه لم يجد اسم (الگيلاني) في قائمة أسماء مجرمي الحرب رغم أن حكماً بالموت قد صدر عليه من محكمة عراقية.

أفكان ارتخاء قبضة البريطانيين عن طريدتهم وقد سجلوا كل خطوة قطعتها للنجاة هفوةً أم عملاً مقصوداً؟

مع أن التفسير الذي قدمه (إرنست بيڤن) ظاهر التهافت. إلا أنه يصعب الجزم بأحد الأمرين وربما كان للصدف وحدها دور ابتدائي ناشئ عن الاضطراب العام وفقدان التنسيق بين الحلفاء بسبب الانهيار والاستسلام الفجائي الألماني وما رافقه من نشوة النصر. ولما صفت الأمور كان (الگيلاني) في حمى الملك السعودي فاجتمعت حالتان سياسيتان للإغضاء عن وجود الگيلاني. أولها الخط السياسي العام الذي دأبت بريطانيا على اتباعه في التعامل مع رجال الطبقة الحاكمة العراقية أثناء نزاعهم الداخلي على السلطة. وقد أتيت إلى شرحه في الفصل الخاص بسيرة (حكمت سليمان) فليراجع[٥٣].

---

(٥٣) ما تذكره الوثائق البريطانية حول الموقف البريطاني يمكن تلخيصه هنا. بالآتي:
عندما شارفت الحرب على النهاية استدعت وزارة الخارجية البريطانية سفراءها من دول الشرق الأوسط للاجتماع في مؤتمر خاص لبحث الوضع الاقتصادي العسير الذي كانت بريطانيا تعانيه بسبب نفقات الحرب الباهظة. وقبل انتهاء المؤتمر تلقى الوزير المفوض البريطاني (گرافتي سمث) برقيةً تطلب منه فيها مقابلة الملك السعودي فوراً وهو ينتظره في منطقة الدوامي الصحراوية، فطار إلى جدة ثم إلى حيث ينتظره الملك يقول (گرافتي سمث): «مادخلت خيمة الملك حتى خرج كل من كان فيها. وأذهلني ما حدثني به الملك. قال إنه قبل عشرة أيام استفسر موظفو الحدود الغربية بشأن السماح لثلاثة من الصحفيين السوريين بالتوجه إليه فوافق =

من ناحية أخرى كانت بريطانيا تجدّ في إقامة صرح الجامعة العربية. فهي من جهة لم تكن مستعدة للتضحية بمساندة القوميين العرب الذين كانوا قد وجدوا في موقف (الگيلاني) أصالةً قومية - ولا بالضغط على السعودية إلى أقصى حدٍ ولا لإطفاء جذوة الانتقام المتقدة في قلب الوصي (عبدالإله) على حساب سمعتها أو ربما لتجعله يشعر بأن لطلباته ورغباته حدوداً. وبهذه المناسبة فقد ضاعت أصداء صرخاته في صحراء الجزيرة وفشلت مساعيه الدبلوماسية ورسائله الشخصية لزحزحة الملك السعودي عن موقفه وتلك هي الحالة الثانية.

كان موقف الملك (عبدالعزيز) صائباً من الناحيتين القانونية والعرفية. فمعاهدة تسليم المجرمين المعقودة بين السعودية والعراق تستثني المجرمين السياسيين وتهمة (الگيلاني) التي حوكم بموجبها ذات طابع سياسي واضح. ثم إن خرق تقاليد الإجارة العربية قد يسيء إلى سمعة الملك السعودي كثيراً. وهناك سبب آخر لا يمكنني إغفاله: وهو العداء الشديد الذي لم تخب ناره قط بين البيت الهاشمي وبين الأسرة السعودية الحاكمة منذ أن أزيلت دولة الهاشميين بسيوف آل سعود في ١٩٢٤.

وعاش (الگيلاني) في كنف عبدالعزيز في الرياض وجعله واحداً من مستشاريه يتمتع بمكانة وحظوة على نحو ما كان معروفاً في حينه حتى وفاته. إلا أن خلفه الملك (سعود) لم يكن يحبوه بعطفٍ كبير على ما يبدو وبتمادي الزمن راح أحدهما يضيق ذرعاً بالآخر. لم يكن الملك الجديد يرتاح إلى ما اعتبره صلافة من (الگيلاني) واستعلاءً لا مبرر له وهو مجرد لاجئ. ولم يكن (الگيلاني) يطيق الصبر على الاهمال المتعمد وكان يجتاحه الغضب ويخرج عن طوره إلى الحد الذي يتعدى به حدود اللياقة كلما استمزجه الملك في رأي ثم أهمل الأخذ به. حتى بلغ الأمر إلى أن طلب منه ترك المملكة إلى بلدٍ آخر.

= ولما وصلوا ودخلوا عليه انسحب اثنان منهم بعد السلام أما الثالث فقد كشف عن لثامه وفاجأه بقوله «أنا (رشيد عالي الگيلاني)» فهتف الملك «لا حول ولا قوة الا بالله». ثم صارحني الملك بما فهمت أنه لم يكن راغباً في استغلال الورقة التي وقعت بيده فما وسعني إلا أن أنزل إلى رغبته واقترحت معاملة (الگيلاني) معاملة كريمة واستضافته مدة الضيافة التقليدية لدى البدو ثم إخراجه من البلاد في إحدى نقاط الحدود. ولم أفكر في تسليمه للعراق أو لنا - لكني كنت آمل أن يتمكن الملك من اقناعه بمغادرة بلاده إلى أرض عربية كالكويت مثلاً. وإذ ذاك نتمكن من القبض عليه إن عاجلاً أو آجلاً. على أني لم أنجح في إقناع الملك باقتراحي فقد ذكر لي أنه ليس في الإمكان رفض دخالة الگيلاني وأن تسليمه أو إخراجه سيكون عاراً» آه.

وكان الموقف السياسي في سورية مواتياً والخصام على أشده بين النظامين العراقي والسوري. وهذا ما أتاح (للگيلاني) فرصة اللجوء في العام ١٩٥٣ وعاش في دمشق مع أسرته حتى انتقل منها إلى مصر بعد أن منحه الرئيس (عبدالناصر) اللجوء السياسي مدخراً إياه لمعركة مع النظام العراقي أو ربما لأمر أعظم خطراً.

في الرابع عشر من أيلول (سپتمبر) ١٩٥٨ أصدرت حكومة (عبدالكريم قاسم) مادعى بـ(قانون العفو عن القائمين بحركة مايس) المرقم ٣٣ وفيه أدرج انقلاب نيسان (أپريل) ١٩٤١ الذي قام به (الگيلاني) والعقداء الأربعة بأنه «عمل من أعمال النضال الوطني الذي يستحق تقدير الوطن» وبهذا ألغي حكم الموت الصادر عليه في ٦ من كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢ وأبطل تبعاً له قرار مصادرة أملاكه. لكن بطل حركة مايس كان قد وصل بغداد قبل صدور القانون. عندما خرج من الطائرة رآه مستقبلوه في مطار بغداد وبيده صورة لصلاح الدين الصباغ وأسرع يرفعها ويلوح لهم بها!!

وعقب مقابلة صحافية أجرتها له صحيفة الأهرام القاهرية «عبر فيها عن تأييده الحار للوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة متحدثاً باسم الشعب العراقي «كالعادة» ومعبراً «عن رغبتهم» ولم تتح له الفرصة بعد لاستطلاع تلك الرغبة وقد فصلته عنه سبعة عشر عاماً طويلة وهذا ما قاله نصاً:

«إن العراقيين يشعرون بوجوب إقامة وحدة كاملة مع الجمهورية العربية المتحدة. وهذه بدورها ستكون نواة للوحدة العربية الشاملة. وأملي كبير أن تكون بغداد اليوم مثلما كانت دمشق قبل أربعة شهر».

لكن أمله ما عتم أن خاب.

كان قد تحدث عن موضوع الوحدة في مقابلة وداع له مع (جمال عبدالناصر) وقد سبق لبعض أنصاره المتحمسين من القوميين العراقيين اللاجئين أن أدخلوا في روعه بأن الضباط الذين قاموا بثورة ١٤ من تموز قد قرروا إسناد رئاسة الجمهورية إليه ولا ندري مقدار تصديقه لهذا إلا ان تصرفاته التالية قد تشير إلى أن الفكرة استهوته فإذا به يأخذها مأخذاً جدياً[٥٤]. قد يكون مصدر ذلك مبالغة في أوهام عقل مكدود وتقدير مبالغ فيه لسمعته ونفوذه في العراق تمثلت في أفضل الأحوال بتلك الزيارات والاتصالات الفردية

---

(٥٤) عن (يحيى ثنيان) الذي رافقه في طريق العودة. انظر (خليل إبرهيم حسين) في موسوعة ١٤ تموز ج ٥ ص ١٨- بغداد ١٩٨٩.

لبعض المدنيين والعسكريين المتقاعدين الذين كانوا يقصدون مصر للاجتماع به وببعض أعداء النظام الملكي، بتشجيع من عبدالناصر - اعتباراً من العام ١٩٥٥ حتى عودته، وبلغ الأمر ببعضهم إلى اعتباره المفجر الحقيقي للثورة والمرشد الروحي لرجال الرابع عشر من تموز(٥٥) ولست أدري كيف أقنع (الگيلاني) نفسه بهذا؟

ومهما يكن من أمر فقد بدا مغلق الفكر بعيداً عما يجري حوله لفرط إيمان منه بشعبيته وبنفسه بحيث لم يدرك إلا بعد زمن بألاً قبل له بمنافسة بطل قومي من طرز جديد هو ضابط، حق له أن يفخر (إن كان في ذلك ما يستحق الفخر) بقضائه على الأسرة الهاشمية وعرشها في العراق حين قصرت يده هو عن ذلك، ضابط مغمور غمره القوميون بالأضواء الساطعة وسلموه قيادهم إلى الوحدة المنشودة.

أصيبت كرامته أو ربما أوهامه بضربةٍ إذ ما كان يتوقع قط أن يتلقى رجال العهد الجديد مقدمه ببرود أقرب إلى الإهمال فالبطل القومي الجديد (عبدالسلام) الشديد الحساسية بخصوص مركزه والضنين بأصغر جزءٍ من المجد الذي غُمر به عارضَ في رجوعه معارضةً شديدة(٥٦) وإن جامله بعدها بزيارة خاطفة حرص فيها على تذكيره بأن من الخير له أن يخلد إلى الراحة، على أن لقاءه القصير باللواء (قاسم) كان أكثر حرارة.

ما عتم أن وجد نفسه كمية مهملة في عالم السياسة المحلية. لكن لم يخيب ظن (عبدالناصر) به كما سنرى. وأحنقه وأمضه تجاهل الحكام العسكريين الجدد. وباندفاعاته المأثورة وتحولاته المفاجئة من الضد إلى الضد فقد إيمانه بالضباط العراقيين

---

(٥٥) نسب له (السهروردي) (المرجع السالف) الفضل في الإعداد لثورة الرابع عشر من تموز ونجاحها، جاداً لا هازلاً. وخصص لذلك فصلاً كبيراً محاولاً إثبات صلات وتعبئة وتاكتيك قام هو بها شخصياً بناء على توجيهات حميه الگيلاني وباسمه مع ضباط أحرار وغير أحرار قبل الثورة بسنوات. ثم يصف بعبارات ملؤها المرارة والخيبة كيف أنكر هؤلاء الجهود والمساعي فاقتسموا فيما بينهم غنائم الثورة وحرموه وحرموا حماه ملهمها ومفجرها الحقيقي من أي نصيب بل أغلقوا أبوابهم في وجهه. وخص بأكثر اللوم الضابطين (عبدالسلام محمد عارف) و(أحمد حسن البكر).

(٥٦) مثلاً يذكر الزبيدي (ثورة ١٤ تموز ص ٤٢٧) نقلاً عن محمد صديق شنشل مدير الدعاية العام في حركة مايس ووزير الإعلام في أول وزارة بعد ١٤ تموز - إن (عبدالسلام عارف) كان من المعارضين في عودة الگيلاني والسبب هو أنه أراد الاستئثار بالسلطة.

(وان كان بعضهم قد أصعده إلى قمة السلطة يوماً ما). فنقل عنه أنه كان يشكو منهم لزواره بقوله:

«هؤلاء رجال الجيش عندنا ماذا يعرفون؟ لا مقدرة لديهم على الإفادة من أبسط قواعد الدبلوماسية. البلاد ليست ملكاً لهم خاصاً ولا حق لهم في أن ينفردوا بالسلطة».

تلك الشهوة الجامحة للسلطة والتزعم لم تكبحها فيه سنه المتقدمة. فها هو قد بلغ السابعة والستين وهي سن يعاف المرء فيها كثيراً من متاع الحياة الدنيا عادة ويطلب أموراً أخرى أسمى منها وهي سن تقاعدٍ لأغلب البشر.

خيل له بأن من عُدّ في حينه خصماً للقومية العربية، وما روج عن الخطر الشيوعي الذي يهدد مستقبل البلاد، هو ستراتيجية جيدة للدعوة لنفسه والائتمار بالحكم الجديد. فما لبثت أن آضت داره مركزاً لندوات واجتماعات ضمت ممن ضمت أصدقاء قدامى إقطاعيين نقموا على العهد الجديد الذي أفقدهم الإصلاح الزراعي امتيازاتهم. وخيل له أن المناورات السياسية الدموية للأعوام ١٩٣٥ و١٩٣٩ و١٩٤١ التي كانت تفوز له إما برئاسة الحكومة أو بوزارة الداخلية ما زالت صالحة. فرسم خطة بمعاونة الأصدقاء والناقمين على تلك الأسس عينها. أعني بإثارة قبائل الجنوب ولاسيما أنصاره من آل فتله ومن والاهم وتبعهم، وتنظيم اجتماعات وتظاهرات معادية وقيام أعوان له من الضباط والمدنيين بالاستيلاء على المراكز الحساسة وارغام (قاسم) على التنحي. إلا أن محاولته باءت بالفشل وهي في أولى مراحلها وما لبث أن وجد نفسه في قفص الاتهام أمام قاضٍ لا عهد له بمثله من قبل[٥٧].

---

(٥٧) يرى مسجلو تاريخ هذه الحقبة من القوميين (أمثال السهروردي، الزبيدي، العبد، خليل إبراهيم حسين الخ...) أن التهمة كانت مؤامرة حكومية مدبرة للإيقاع (بالگيلاني) وينفون أن يكون ثم محاولة للإطاحة بحكم (قاسم) تزعمها الگيلاني. ويبقى نفيهم هذا مجرد ادعاء وإنكار فحسب، ولا يدعمون رأيهم بدليلٍ أو تعليل خلا رفضهم الأسلوب الذي استخدم لاستدراج الضالعين في المحاولة. وهو اندساس عناصر رسمية وأمنية في الحركة بغية الحصول على دلائل ثبوتية صالحة قضائياً. في الواقع إن هذا أسلوب يقره القضاء الحديث وعلى أرفع المستويات وعند تلك الدول التي تعتز بجهاز قضاءٍ مستقل محكم. ففي خلال العقود الأخيرة من قرننا هذا تم في إيطاليا والولايات المتحدة مثلاً تحطيم كثير من معاقل المافيا وعصابات المتاجرين بالمخدرات بطريقة اندساس رجال السلطة في تنظيماتهم أو إقناع بعضهم بالشهادة على الآخرين أو باستخدام آلات التسجيل الحديثة لاستراق أحاديثهم. وقد تمت الاستفادة من كل هذا في =

وأُحيل (رشيد عالي) وابن أخيه (مبدر كامل الگيلاني) و(عبدالرحيم الراوي)[٥٨] إلى المحكمة المهداوية (المحكمة العسكرية العليا الخاصة) واستخدم بقية المشاركين في المحاولة شهود إثبات بعد عرض العفو عنهم وفقاً لأصول المرافعات الجزائية العراقي. وبدأت المحاكمة في ٩ من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩ ووجهت التهمة للثلاثة وفقاً للمادة (٨٠) من قانون العقوبات وتقضي بالحكم بالموت على كل من ترأس فريقاً واستخدم السلاح لقلب نظام الحكم. وهي بالنص:

«التآمر على الجمهورية ومحاولة قلب نظام الحكم بالتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة».

لم تطل المحاكمة أكثر من يومين وبرّئ (الگيلاني) لعدم كفاية الأدلة وأوصت المحكمة بنفيه خارج العراق لمدة خمس سنوات. وحكمت بالموت على زميليه.

الظاهر أن هذه النتيجة أزعجت (قاسماً). كان قرار المحكمة التي اشتهرت بتهريجها وصلافة رئيسها صحيحاً لأن الأدلة لم ترق إلى ربط (الگيلاني) بالمؤامرة مباشرةً. لكن (قاسماً) كان يخشى أن يغدو الگيلاني بؤرة تجمع اعلامي - تآمري ضده إذا ما أبعد خارج العراق. وبعد أن تجمعت غيوم طخياء فوق العلاقات بين النظامين المصري والعراقي مؤذنةً بشر مستطير لجأ (قاسم) إلى واحدةٍ من حيله بمعاونة قانونيين ومقايضة المحكومين الاثنين بالموت على حياتيهما بالشهادة ضد (الگيلاني) في محاكمة ثانية. ولكثرة ما يزخر به قانون العقوبات وتعديلاته من المواد التي تعاقب على القيام المسلح والتآمر ضد نظام الحكم لم يجد القانونيون الذين استعان بهم (قاسم) صعوبةً ما في تكييف تهمة أخرى للگيلاني وكانت هذه المرة وفقاً للمادة الثانية من الباب الثاني عشر منه. فحوكم بها وصدر عليه الحكم بالموت شنقاً.

إلاّ أن (قاسماً) لم يكن وراء دم (الگيلاني). كان يريد فحسب أن يستريح منه بإبقائه وراء أسوار السجن. لم تكن للگيلاني سمعة يخشى منها كما يعرف الدكتاتور.

= قضية (الگيلاني) وخير دليل يمكن تقديمه على أن القضية لم تكن مفتعلة قط هو أن سلطات التحقيق والمندسين الرسميين لم يحاولوا أن يعبثوا بالأدلة ليجعلوها كافيةً للحكم على (الگيلاني) أول مرةٍ.

(٥٨) كان (عبد الرحيم الراوي) زميل دراسة في كلية الحقوق وكلية ضباط الاحتياط كما كان (عبدالأمير العكيلي) المدعي العام الذي استعان به (قاسم) لصياغة تهمة قانونية ثانية - زميلاً لنا أيضاً!

ثلاثون عاماً مرت على نشر وقائع هاتين المحاكمتين وليس هناك من يطعن في سلامة نصوص محاضرها من العبث، وكاتب هذه السطور ما زال يقف عاجزاً حائراً في المفاضلة بين موقف وسلوك اثنين في تلك المحاكمة، وأيهما كان أدعى إلى القرف والاشمئزاز!

أإستخذاء المهتم، وتخاذله وإبداؤه كل مظاهر الذلة والمصانعة كأي متهم عادي عريق في الإجرام يحاول استجلاب عطف حاكم غطريس نصف متعلم جاهل بالقانون أم موقف محاميه المنتدب المخزي الذي لم يجد من دفاعٍ يقدمه عن موكله غير قوله «إن المتهم محامٍ ورجل قانون معروف وهو يعرف القانونَ جيداً» أيها الطبيب اشف نفسك!!

رغم كل صلافةٍ وبذاءة لرئيس المحكمة عرف بها في تعامله مع المتهمين، لم ينل (الگيلاني) من لسانه شيئاً. لم يوجه إليه أية إهانة أو يهزأ به كما فعل بالآخرين والتزم جانب الأدب قدر ما عرفه عن الأدب. مع هذا كله بدت أجوبة (الگيلاني) متسمة بخنوع واتضاع وتذلل قد يأنف منه أي مجرمٍ عادي.

قرأت وقائع المحاكمة سطراً سطراً وأحصيت ٩٤ كلمة «سيدي» و«ياسيدي» و«سيادتكم» وأمثالها كان (الگيلاني) يستخدمها في محلها أو غير محلها أثناء إدلائه بإفادته[٥٩]. في أحيان كثيرة كان يتعمدها متحاشياً طوال الوقت إغضاب (المهداوي)

---

(٥٩) مثال ذلك (وقائع المحكمة العسكرية العليا الخاصة ج ٥)

(ص ١٧٨): إجابة عن سؤال (للمهداوي) حول زيارة بعض الضباط له: «والله سيدي، أظن عرضت لسيادتكم في التحقيق وفي المحاكمة الأولى أنه عند مجيئي زاروني وذكرت أسماءهم لسيادتكم»

(ص ١٨٣): إجابته عن سؤال حول زيارة رؤساء العشائر: «والله أنا عرضت لكم سيدي»

كان (الگيلاني) قد عرف عنه استيلاؤه على مزارع القطن الشهيرة في الصويرة بلواء الكوت، وأخفى ملكيته لها بتسجيلها في الباطن بأسماء أقاربه درءاً للشبهات. وقد استدرج بسؤاله عما يملك (ص ١٧٨): «سيدي أنا ليس إقطاعي ولا أملك والحمد لله حتى ولا ذرة من تراب بلدي».

بعدها مباشرةً اعترف بأنه إقطاعي كبير ويملك أكثر من ذرة من تراب بلده عند إجابته عن سؤال يتعلق بكيفية استيلائه على أراضي (الشاذي) في لواء الكوت إذ قال: «أراضي الشاذي هي أراضٍ أميرية (أعطيتُ) وأعطوا مقابلها إلى الملك علي. أنا عندي مزرعة صغيرة هنا وراجعني الفلاّحون من (شمّر طوگه) وقالوا لو تأتي أنت هنا فتنصب مكائن في أراضينا». وأبى كثير من القوميين ولاسيما أولئك الشباب الذين حوكموا بتهمة محاولة اغتيال (قاسم) أن يخفضوا رأسهم =

بضروب من المجاملة حتى على حساب مصلحته ودفاعه، في حين تَرَفَّع عن هذا الموقف متهمون آخرون لا يمكن وضع أسمائهم في قوائم رجال القومية العربية من أمثال السيد (سعيد قزاز) و(فاضل الجمالي) و(غازي الداغستاني). وبخصوص موقفه هذا ولهجته الذليلة أشير على القارئ بمراجعة نصوص الردود البرقية ذات اللهجة الغطريسة المتعالية التي كان يكتبها لملكه أثناء احتدام الأزمة الآشورية وقد أثبتناها في الجزء الأخير من هذا الكتاب.

لا مجال للإنكار بأن إرادة (قاسم) لا إرادة القانون هي التي قضت بإجراء محاكمة ثانية. ولولا البيّنة التي وفرها مكر (قاسم) إضافةً إلى القرائن التي تضافرت في المحاكمة الأولى لما كان له من سبيل إليه قضائياً. وكرجل قانون تهمه قوة الأدلة أكثر مما تهمه التطبيقات القضائية والأصول القانونية التي اتبعت في التحقيق والمحاكمة لا أجد مبرراً للشك في وجود مؤامرة علم الگيلاني بها وعمل لإنجاحها ورضي بتزعمها انتقلت من طور التفكير إلى طور الإعداد للتنفيذ. وقد جرى التقليد القانوني ان لم يكن بنص صريح فيه أن يصار إلى التخفيف لا الحكم بأقصى العقوبة. وأرى أن للعناية الإلهية كما يقال يداً في أن يقف (الگيلاني) عين الموقف الذي سببه حكمه لكثير من الأبرياء ويعاني بعض ما عانوا.

بقي قرار الحكم في درج (قاسم) دون أن يفصل في أمر تنفيذه زهاء سنتين وكان يكفي لصعود (الگيلاني) درج المشنقة توقيع صغير. ثم أصدر عنه وعن زميليه عفواً وأطلق سراحه لينزوي في عقر داره منسياً. القوميون الذين اطاحوا بحكم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣، كانوا من طراز آخر يختلف عن طراز (الگيلاني) القومي. وهو في

= كما فعل هو. وكان الوحيد بين أمثاله من المتهمين الذين حوكموا الذي أشار إلى (قاسم) باللقب الذي عرف به أي (سيادة الزعيم الأوحد) في معرض ذكره. وتعدت مجاملته الى حد التشفي والطعن بابن أخيه ونصيره الآخر (الراوي) بعد الحكم عليهما وتبرئته وقد حرصا إلى الأخير على كتمان دوره بشهامة وإنكار ذات. يروي مؤلف كتاب (موسوعة ١٤ تموز: ج ٥ ص ٩٢) نقلاً عن (عبدالرحيم الراوي) هذه الحادثة: قال: «تلاقينا (والكلام لعبدالرحيم) ثلاثتنا في الممر المؤدي إلى خارج المحكمة وجهاً لوجه مع (المهداوي) فالتفت الأستاذ (رشيد عالي) علي وعلى (مبدر) وقال للمهداوي: «أعطيتهم نصف حقهم والله لو أن ولدي ووحيدي (فيصل) عمل نصف ما عملوا لاقتطعت يده قبل أن أسلمه للقضاء ليقتص منه»، وكان يتحدث بصوت عالٍ جهوري. ثم عاد لصوت أخفض وقال: «أترجاك ياسيادة العقيد نحن رايحين عند الزعيم. أرجوك خلصوا معاملتي هذه الليلة حتى أسافر خارج العراق»!

نظرهم لا أكثر من سياسي مخضرم من ساسة عهدٍ بغيض قضت عليه ثورة الرابع عشر من تموز. كانت عيونهم محصنة من هالة المجد الذي زين به قوميو الأربعينات العراقيون هامة (الگيلاني). وآلم كثير منهم وأخجلهم تخاذله وتذلله أمام قضاته كما استنكروا موقفاً له مع (قاسم) عشية إطلاق سراحه تناقلت المجالس أمره في حينه.

روى لي شاهد عيان لا أشك في صحة أقواله كان حاضراً مساء الرابع عشر من تموز ١٩٦١ عندما جيء (بالگيلاني) من السجن لمقابلة (قاسم) في وزارة الدفاع ليسمع نبأ الإفراج عنه مع عددٍ من رجال العهد الملكي الذين شملهم العفو، فقد وقف دونهم يشكر الدكتاتور ويعدد مناقبه ويشيد بعبقريته مسرفاً إلى حد الإسفاف في تعداد فضائله[٦٠] حتى ارتسمت على وجه الحضور من محكومين وحاضرين ابتسامات الاستخفاف والاحتقار.

وأهملته سلطات الجمهورية العربية المتحدة بعد أن خيب آمال رجلها القوي فيه. ولم تفده شيئاً البرقية الحماسية التي بعث بها لانقلابيي الثامن عشر من تشرين ١٩٦٣ يبارك لهم فيها انقلابهم ولازم بيته أشهراً ثم رحل إلى بيروت وفيها توفي.

حرم من نهايةٍ مشرفة كتلك التي انتهت بها حياة زملاء له من رجال حركة مايس. لاسيما أولئك الجنود المجهولون الذين دفعوا حياتهم ثمناً لقضية خاسرة في قتالٍ غير متكافئ فاستحقوا رغم كل شيء أن يلقبوا بالشهداء.

إن السنوات التي بقيت من حياته وسلم من يد الجلاد والمنتقمين سنوات استجداها بهدر الكرامة والمصانعة. كشفت عن جوانب كثيرة من شخصيته ونفسيته.

رجل نال من العلم والنباهة شيئاً غير قليلٍ فما عرف طريقة لاستخدامها إلا لمنفعته الخاصة واطلاب المجد والتهافت على السلطة والاحتراب الشهواني عليها. لم يترفع قط عن اللاأخلاقية السياسية وإن كانت وسيلة رجال الحكم العراقيين عامة، لكنه بزّهم فيها وأوغل، وبدا مثلاً لسرعة التقلب وعدم الاستقرار على نهج سياسي واحدٍ إلا

---

(٦٠) ورد في مذكرات (توفيق السويدي) وهو من رؤساء الوزارات السابقين عن هذا الموقف ما يلي: «ذهبنا إلى وزارة الدفاع ونحن متفاهمون على أن لا نتكلم كثيراً وأن لا نفسح مجالاً للغو هذا الزعيم الذي اشتهر بالثرثرة الباطلة حتى إذا انتهى من ذلك قلت له إننا نشكره على تقصير مدة محكومياتنا ونأمل له النجاح وسكتُّ. إلا أن (رشيد عالي الگيلاني الذي شمله العفو معنا أطنب في مدحه وأسفّ في ذكر محاسنه بخلاف ما تم بيننا الاتفاق من اختصار الحديث» (مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية: دار الكاتب العربي ١٩٦٩- ص ٦١٣).

ليستبدله بآخر كلما لاح له أن ذلك يؤمن له السلطة. ولم يتعفف بل عمد إلى الإفادة مالياً من تلك السلطة فأثرى بطرق لا تحمد. في عين الوقت كان كثير من أقرانه مقيماً على خط سياسي واحدٍ مترفعاً عن استخدام السلطة للكسب غير المشروع.

وكان بإمكانه وهو في قمة السلطة تجنيب العراقيين كوارث ثلاثاً: مذبحة الآشوريين، مذابح شيعة الجنوب، حركة مايس، لو خطر بباله تجربة الحل السلمي لها. إلا أنه فضل استخدام القوة الباطشة والتنكيل المتعمد.

ولا يسعني هنا إلا أن أقارن (الگيلاني) بمعاصره (پيير لافال) رئيس الوزراء الفرنسي الذي نفذ فيه حكم الموت جراء تعاونه مع الألمان بعد هزيمة بلاده في ١٩٤٠. كانت محاكمته من حيث الإجراءات والنتيجة شبيهة بمحاكمة (الگيلاني) وبدت حياتهما السياسية للفترة عينها متشابهة تقريباً. فكلاهما كان يلجأ إلى المناورات والتآمر. وكلاهما كان محباً للذات في نشاطه السياسي. ولا شك في أن (الگيلاني) كان يفكر عين تفكير (لاڤال) لنفسه وقد أجمله في شهادته أثناء محاكمة رئيسه (المارشال بيتان) في العام ١٩٤٥ إذ قال متسائلاً:

«أتعتقدون بأن أي رجل سليم العقل يمكن في العام ١٩٤١ أن يتوقع أي شيء غير انتصار ألمانيا؟».

كذلك بقي (الگيلاني) لا يستطيع إدراك نتيجة الحرب حتى العام ١٩٤٤.

أفضل ما يمكن الحكم على (الگيلاني) افتراضنا أنه كان يتصرف بحسن نية وبدافع الإخلاص لما يعتقده ويؤمن به في فترة معينة من الزمن إلا أن حسن النية والإخلاص لا يكفيان مطلقاً لاغتفار الزلات السياسية الخطيرة لاسيما إذا تكررت ولم يستفد منها صاحبها درساً. لا يسعنا والحالة هذه تبرئته لا من عناده وإصراره ولا من رؤيته المحدودة التي جعلته يؤمن بأن مصلحة بلاده هي في انحيازها إلى معسكر المنتصر مهما كانت نوايا هذا المنتصر ومهما كانت طبيعته. و(الگيلاني) على أية حال رجل لا يؤمن بالديمقراطية ولا يحترم مبادئها.

كان مثل (لاڤال) يأمل بـ«امتيازات» و«تنازلات» من النازيين بعد تحقيق الانتصار النهائي. ومع طول إقامته لاجئاً في ألمانيا (ثلاث سنين) لم تفسح له مكابرته مجالاً للتأمل في الشرور التي نشرتها النازية والخراب الذي أحدثته حروبها في العالم المتمدن فيعلن بشكل ما عن تراجعٍ أو ندمٍ أو يعترف بخطأه. وها هنا يفترق الرجلان. ففي العام ١٩٤٤ تبين لصنوه الفرنسي بأن أمله في «تنازلات وامتيازات» من النازيين لا

أساس له. ولم يعد يثقله ما أثقل (الگيلاني) من إيمان غير محدود بصحة سياسته. فكتب (لهتلر) إثر قيام الدكتاتور باعتقال (أدورد هريو) الشخصية الوطنية ورئيس مجلس النواب محتجاً بشدةٍ. وختم احتجاجه قائلاً: «أرجو أن تعتبرني سجينك لنفس الأسباب التي دعتك إلى اعتقال مسيو (هريو)».

وحقق (هتلر) سؤله واعتقله.

وك(لاڤال) لم يشعر (الگيلاني) بأي خوف على بلاده ومواطنيه من أن يلقيا عين المصير الذي لقيته شعوب وبلاد أخرى، واثقاً إلى النهاية بكلمة شرف للدكتاتور، ما اهتم لحظةً واحدة بالمحافظة عليها. ولم يقف في وجهه أي رادع خلقي.

لم يتأس (الگيلاني) مثلاً بعمل رئيس حكومة هنغاريا الذي أطلق النار على رأسه أثناء دخول الجيش الألماني بلاده في ١٩٣٩[٦١]. وأبى إلا أن يعلل نفسه بالوهم بأن هتلر كان سيفرد العرب والعراق بمعاملة خاصة تختلف عن معاملته للشعوب الأوروبية. وتتضمن «امتيازات وتنازلات» عندما ألقى خطبته بين يدي نائب العريف الباڤاري وقد عد لقاءه به شرفاً له وفخراً لبلاده.

واختلف مصيره عن (لاڤال) ولم يتردد الجنرال (فرانكو) الإسپاني في تسليمه للفرنسيين. في حين أبى الملك عبدالعزيز السعودي تسليم (الگيلاني) للعراقيين.

حاولت كثيراً العثور على عمل إيجابي أو خدمة قدمها هذا الرجل خلال فترات مسؤوليته فما وجدت، ولعل من حرصٍ على الكتابة عنه وضناً بسمعته أن تتناولها أقلام القدح - يستطيع أن يدلنا السهروردي الذي نكن له بأعمق الشكر على تزويدنا بهذه المعلومات الثمينة عن حميه في ألمانيا.

إلا إذا جارينا أولئك الذين ما زالوا يعتبرون (حركة مايس) انتفاضة وطنية وأدخلناها في سجل المآثر القومية الخالدة.

قرأت في الكتاب الذي ألّفه الكاتب العراقي المجيد [عبدالمجيد حسيب القيسي (التاريخ يكتب غداً: هوامش على تاريخ العراق الحديث)] وهو بجملته ردّ على كتاب (الدكتور السهروردي) وصفاً طريفاً للگيلاني رأيت أن لا أحرم القارئ منه وهذا هو:

«إذا تحدث أو حيّا، شبك يديه على صدره وأحنى رأسه إحناءة خفيفة على

---

(٦١) هو (الكونت تيلكي) وكان على رأس اللجنة التي ارسلتها عصبة الأمم إلى العراق في ١٩٢٤ لاستطلاع آراء اهالي ولاية الموصل والفصل في مسألة ضمها إلى العراق.

طريقة العصمنلي (العثمانلي). وإذا تحدث تحدث بأدب بالغ وتدفق سريع ومنطق بليغ، ولا يتأخر عن مناداة المخاطب بيا سيدي وهو يوجه إليه طعنة نافذة. ولكن إذا ما عارضه أحد في قول أو عمل غلب طبعه على تطبعه وفقد أعصابه وثار ثائره وأرغى وأزبد وعلا صوته (في هذه الحالة كما يقول طه الهاشمي) قد يلطم رأسه وتتحدر دموع القهر من عينيه ويبكي. والرجل مستغرق لا في هموم الناس ومشاكلهم وإنما في نفسه ومع مطامعه ومطامحه منصرف اليهما لا يعبأ بالدنيا والناس ولا يعرفهما إلا من خلالها. ومن أجلها قد جعله استغراقه هذا حزمةً من أعصاب مشدودة شدّ الوتر الذي ترمى منه النبال. فهو مشدود متحفز متوتر دوماً لا يعرف الراحة أو الاسترخاء وهو عابس متجهم دوماً لا يعرف الفكاهة، ولا يرضى بالنكتة منه أو عليه فإن أريحية النكتة وسماع الفكاهة أمران كثيران على طاقته الروحية والفكرية والنفسية ولهذا فلم تكن الابتسامة بله الضحك ليجدا سبيلاً إلى وجهه».

وذكر المهندس الصديق رفعت كامل الچادرچي في كتابه عن والده (صورة أب، ص ٥٠) أنه استأذن أباه لحضور حفلة قران أخيه في مصر في ١٩٥٣ بواحدة من بنات رشيد عالي الگيلاني في دمشق. يقول الأستاذ رفعت: «كان الجادرچي ممتعضاً من قيام ابنه بمصاهرة الگيلاني وقال إن الابتعاد عن رشيد أسلم عاقبة. وأوصى ابنه أن لا يحمل من الگيلاني أي رسالة أو كلمة لأي كان. لأن الرجل لا يتورع من أن يورط أقرب الناس إليه وحتى بناته في سبيل مآربه الشخصية».

بكر صدقي شوقي العسكري
١٨٩٠-١٩٣٧

هذه ليست سيرة حياة متصلة الحلقات. بل مجرد وقفات روعي فيها ما أمكن التسلسل الزمني. رغم ما تخللها من فجوات تعذر علينا ملؤها بسبب الغموض الكبير الذي يحفّ بالقسم الأوّل من حياة الرجل، وهو ما لم يحاول أي مِمّن كتب عنه ولوجه وتسليط الضوء عليه، بعد أن قذفت به مذابح آب ١٩٣٣ في دهوك، وأعمال القمع الوحشية في الفرات الأوسط ١٩٣٥ إلى السطح وصار اسمه يتردد في المحافل الدولية والصحافة بسببٍ من ذلك - فما عرف عن حياته قبلها كان أقلّ من القليل. ويدركني العجب من إغفال هذه الناحية أثناء الكتابة عنه. وأقرب المصادر متناولاً هو ملفّ خدمته الشخصيّة الذي لم يحظ باهتمام من أولئك الذين تناولوا بالبحث عصره وتفاصيل انقلابه الخطير(*). وقد كاد الجميع يطبق على الأثر السياسيّ الكبير الذي أحدثه انقلابه لا في تاريخ العراق الحديث وحده بل في مسار تاريخ البلاد الناطقة بالعربيّة خلال القرن العشرين فقد اختط به تلك السُنّة الكريهة لتغيير الأنظمة السياسية في كثير من البلاد الناطقة بالعربيّة لتحيد بها عن المسار الديمقراطي. وليستخدمها القوميون العسكريون والمدنيون منهم بصورة خاصةً وسيلة للوصول إلى الحكم والعبث فيه، بالسير على خطوط عقائد النازية والفاشية التي غزت المفاهيم القومية العروبيّة وشابتها إلى الأخير وبآثارها التي ما زالت قائمة حتى يومنا هذا، بدرايةٍ منهم أو بغير دراية. ومن القليل الذي اجتمع لي عن حياته الأولى - وهو ما أهتمُّ به شخصياً عند الكتابة عن الشخصيات السياسيّة - أن مسقط رأسه هو قريةُ (عسكر) الكردية القريبة من مدينة كركوك ومنها اتخذ لقبه كزميله (جعفر العسكري) وربما فضّله الاثنان لاتفاقه الصدفي مع صفة المهنة التي احترفاها ولأنها تضفي على صاحبها صفة متميزة.

(*) مرة واحدة أشارت فيها إلى إضبارته بخصوص المجلس التحقيقي حول اغتياله (ص١٨٧) صاحبة كتاب (تأسيس الجيش العراقي) د. رجاء حسين خطاب.

ووالده «شوقي» لم يكن ضابطاً عثمانياً. بل كان موظفاً صغيراً في دائرة البريد ببغداد، وقد انتقلت إليها أسرته في زمن لا يعرف ولأسباب غير معروفة وقد عرفنا له أخاً ثانياً يدعى «محمد برقي»[1]. وأنا ببعدي عن بغداد لا أستطيع إلاّ الترجيح بأنّ ميلاده كان في بغداد. وأنه بلغ رتبة نقيب (يوزباشي) في ختام الحرب العالمية الأولى[2] منسباً إلى مرتبات الجيش الرابع العثماني المرابط في سورية. لم يلتحق (بكر) بشريف مكّة عند إعلانه ثورته. إلاّ أنه أسوةً بمعظم الضباط العراقيين المتواجدين في الجيش الرابع التحق عند انحلاله بالجيش العربي الذي تمّ تشكيله بعد إعلان فيصل نفسه ملكاً على سورية. والظاهر أنه لم يشارك في النشاط السياسي بشكل يلفت إليه أنظار الجهات العسكرية البريطانية التي كانت تحتلّ سورية وقتذاك. فلم يكن اسمه في القائمة الطويلة لأسماء الضباط العراقيين النشطين سياسياً التي

---

(١) هو الشقيق الأصغر، وكان ضابطاً عثمانياً أيضاً التحق بالجيش العراقي عند تشكيله. وفي العام ١٩٣١ كان برتبة نقيب آمراً لقوةٍ زحفت على بارزان وأصيبت بهزيمة كبيرة ولم ينج منها غير القليل. ينوه صاحب تاريخ الوزارات العراقيّة بالحادث تفصيلاً (ج٣ - ص١٨٩ - الطبعة الخامسة) فيذكره آناً بوصفه آمراً للمنطقة الشمالية وبرتبة عقيد مستنداً في الظاهر إلى تخليط ناجي شوكت أحد رؤساء الوزارات العراقية في مذكراته (سيرة وذكريات) [دار اليقظة العربيّة - بغداد ص٢٠٠]. وأظنه توهم به شقيقه بكر صدقي الذي كان يتولى هذا المنصب. إلا أن صاحب تاريخ الوزارات العراقية عاد بعد قليل (ص٢٠١) فذكر رتبة «برقي» الحقيقية دون اهتمامٍ بتصحيح غلطته.

إن الوقعة التي ينوه بها الحسني مستقاة من المصادر الرسميّة. وخلاصتها أن القوة التي كان يقودها «برقي» لاحتلال بارزان وقعت في كمين في ليلة ٩ من كانون الثاني ١٩٣١ فسقط معظم أفرادها قتلى أو جرحى وعادت فلول لها إلى أربيل. كان من نتيجة ذلك أن اكتفى بإحالته إلى التقاعد بديلاً عن اتهامه بالعجز والجبن وإحالته إلى مجلس عسكري. فاتخذ الموصل مسكناً له حتى وفاته في مطلع الخمسينات. وله ابن وحيد عرفته طالباً في كلية الحقوق في العام ١٨٤٧ أو نحوها ثم مدير ناحية بعد تخرجه على ما اذكر كما عرفتُ له ابنةً واحدة لقيتها صدفة في حفل وتعرفت بها بصحبة زوجها الكاتب الفلسطيني - العراقي المعروف جبرا إبراهيم جبرا.

(٢) قبل قيام الحرب العالمية الأولى، كانت ثم مدرستان تدعيان بالرشدية العسكرية واحدةٌ في بغداد، والأخرى في السليمانية. يقبل فيهما خريجو المدارس الابتدائية الذين اختاروا السلك العسكري فيقضون فيها أربع سنوات ثم يُعدّون للدخول في (الإعدادي العسكري) وهي المدرسة الوحيدة من نوعها وفي بغداد. ومدتها ثلاث سنين يرسل بعدها الخريجون إلى الكلية الحربية في استنبول ليتخرجوا ضباطاً بعد سنتين. لا نعرف متى دخل بكر المدرسة الرشدية ثم الإعدادية ومن كان زميلاً له وقتذاك.

نظمها الحاكم السياسي البريطاني العام في دمشق[٣] ولا القائمة التي نظمتها القيادة العسكرية البريطانية في القاهرة للضباط العراقيين الأعضاء في جمعية العهد السرّية[٤]. ولا نعلم عنه شيئاً خلال الفترة التي قضاها في الجيش العربي وما أظنّها بالطويلة عندما انتهت بخروج فيصل من سورية وانحلال جيشه. لكن يبدو أنه قضى فترة تعطل قصيرة جرب نفسه خلالها سياسياً إذا سلمنا بصحة الرواية التي أثبتها الدكتور علي الوردي، وهذه هي:

«بعد أن ترك علي جودت الأيوبي دير الزور في أواخر ١٩٢١ شعر الضباط العراقيون بأن عليهم أن يغادروها أيضاً إذ لم يعد لهم مستقبل. وعاد بعضهم إلى تركيا، وبعضهم إلى العراق. وبعضهم عرّج على (الرّقة) وكانت قد تشكلت فيها حكومة صغيرة برئاسة الشيخ [حاچم بن مهيد] بتأييد من الأتراك، عمل فيها بعض الضباط العراقين العثمانيين من أمثال تحسين علي وبكر صدقي ويوسف العزاوي. ما لبث الشيخ حاچم ان ضاق بهم ذرعاً فطردهم قائلاً «روحوا لأهلكم حصّلوا استقلالكم ببلادكم وخلّونا بحالنا»[٥].

---

(٣) تراجع الوثيقة المؤرخة في ٦ من أيلول ١٩١٩ الموجهة إلى وزارة الهند .F.O. 371-4150 Hind. 06351.

(٤) الوثيقة المؤرخة في ٣ من كانون الثاني ١٩١٩. إلى وزارة الهند .F.O. 371-4186. X.M. 0640 يذكر له مجيد خدوري نشاطاً في الحركة الوطنيّة السريّة العربية قبل الحرب العالمية الأولى (العراق المستقل. ط واشنطن في ١٩٦٠ ص ١٠٧ Majid Khaduri: Independant Iraq ولا يذكر مرجعه. وينقل حنا بطاطو (المرجع السالف ص٣٦٩) ذلك عنه. إلا أنه يشير بأنه لم يكن من ضباط الشريف حسين.

(٥) علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. بغداد ١٩٧٩. ج ٥ القسم ٢، ص١٥٩. [يذكر أنه استند في نقل الخبر إلى مصدر موثوق (لم يعينه) إلاّ أننا عثرنا على ما يؤيد هذا القول في «مذكرات تحسين العسكري» مطبعة العزي النجف ١٩٣٨ ج ٢ ص١٦٧. فهو يذكر عن حكومة الرقة التي تمّ تأليفها في أواخر آب ١٩٢٠ برئاسة الشيخ حاچم مايلي: «وعاد إلى الرقة كلّ من تحسين علي وبكر صدقي العسكري وحاچم ابن مهيد وعقدوا مؤتمراً مع رؤساء العشائر وقرروا تأليف حكومة شورى يرأسها الشيخ حاچم پاشا. وتأليف مجلس شورى من رؤساء العشائر وانتخب تحسين علي رئيساً للمجلس، وبكر صدقي العسكري للأمور الخارجية، ويوسف العزاوي للدفاع، وعبدالهادي خليل قائداً للدرك. وكانت منطقة هذه الحكومة المؤقتة تمتد من [مسكنة إلى جوار أورفه وديرالزور والجزيرة إلى حدود سنجار] وأرسل مصطفى كمال پاشا وساماً عثمانياً من الدرجة الأولى للشيخ حاچم.

ويُستفاد من وثيقتين بريطانيتين[٦] أنه وجد بعد عودته عملاً مدنياً له عند القيادة البريطانية العسكرية في العراق، باستخدامه وكيل مخابرات لها على الحدود بين ١٩١٩ و١٩٢٠. ولهذا زُكّي منهم وقُبل في الجيش العراقي المؤلَّف بعدها بسنةٍ واحدة[٧]

---

(٦) الوثيقة الأولى: رسالة من جورج راندل أحد كبار موظفي وزارة الخارجية إلى كير السفير البريطاني في العراق: ٣١ كانون الثاني ١٩٣٦ ورقمها F.O. 371-20015. E 1195 وهذا نصها: «يسعدنا أن نزودكم بالمزيد من التفاصيل عن بكر صدقي. نتيجة تحقيقاتك. وبهذه المناسبة أنبأتنا شعبة الاستخبارت في وزارة الطيران قبل أيام بأنها اكتشفت بأن بكر صدقي استخدم في حدود ١٩١٩-١٩٢٠ وكيل مخابرات للقوات البريطانية في المنطقة المحايدة المستحدثة بين العراق وتركيا...

(التوقيع: راندل)

فأكّد السفير البريطاني هذا برسالة جوابية مؤرخة في ١٩ من كانون الثاني ١٩٣٧ (F.O. 371-20015-2067) قال فيها: إن معلوماتكم هذه أكدتها لنا القاعدة الجوية هنا (في بغداد). وإن شعبة المخابرات فيها أعلمتني فضلاً عن ذلك أن بكر صدقي منحت له رتبة في الجيش العراقي بناءً على توصية خاصّة من هيئة الأركان العامة للقوة الجوية الملكية R.A.F في كانون الثاني ١٩٢١.

[التوقيع كلارك كير]

نقل البرقيتين د. فاضل البراك: «دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١» ط. بغداد. ١٩٧٩. ص ١٥٥. مع صورة للوثيقتين وقال إن الباحث نجدة فتحي صفوت هو الذي زوّده بهما. إلاّ أنه رغم استحالة التزوير أبدى شكاً غريباً في صحة معلوماتهما. وهذا من أعجب العُجاب. كيف يمكن أن يتبادل دبلوماسيون كبار من دولة واحدة معلومات يزوّرها أحدهم على الآخر ويصطنعونها لغاية التضليل! ثمّ إن خدمة بكر صدقي للبريطانيين في هذه الفترة لم تكن سرّاً وقد أشار إليها طه الهاشمي (مذكراته ج١: ١٩١٩-١٩٤٣. دار الطليعة بيروت ١٩٦٧. ص ١٥٢) بقوله «وقد اشتغل بالتجسس للإنكليز ضدّ الأتراك وضد الإيرانيين».

(٧) ليس في هاتين الوثيقتين ما يشير إلى الرتبة التي منحت له والمعروف أن وزارة الدفاع العراقية عند قبول الضباط العثمانيين في الجيش المستحدث لم تكن تتقيد بالرتب التي كانوا يحملونها في الجيش. وبصورة عامة وبسبب كثرتهم وعجز الجيش الصغير عن استيعابهم، كان المقبول منهم يرضى برتبةٍ أقلّ باستثناء من جاء بحقّه توصية بريطانية. والظاهر هو أن بكر صدقي بناءً على التوصية البريطانية انضمّ إلى الجيش برتبته التي بلغها في الجيش العثماني (يوزباشي = نقيب). إلاّ أن الدكتورة رجاء حسين خطاب التي أوردت نصّ الوثيقتين البريطانيتين وبلغتهما الأصلية في كتابها الكبير الموسوم (تأسيس الجيش العراقي وتطوره السياسي من ١٩٢١-١٩٤١. ط بغداد ١٩٧٩. حاشية ص ١٦٩) نوهت في متن الصحيفة بقولها: إن بكر صدقي مُنح رتبة ملازم في الجيش العراقي بناءً على توصية من هيئة الأركان البريطانية. فمن أين جاءت =

والذي يظهر من التقارير التي كان يكتبها رؤساء البعثات العسكرية البريطانية كالجنرال روي روبنسن والجنرال هاي أن بكراً كان موضع رضى وتقدير لكفاءة عسكرية فيه فرشحوه إلى دورات عسكرية في الهند وإنكلترا[٨]. وليس لدينا شيء كثير عن حياته الخاصة أو الزوجيّة. وقد علمت أنه في وقت ما قبل ١٩٣٣ وهي سنة سطوع نجمه «بالقضاء على التمرد الآشوري» كان قد عقد زيجة على واحدة من أسرة آل الزهاوي في بغداد. إلاّ أنها لم تدم وانتهت بطلاق أو فراق وذكر لي من غاب اسمه عليّ أنه أنجب منها ابنة. ولا أدري إن كان اسم «بلقيس» هو اسم لزوجته أم لابنتها. وعلى أية حال أظنّ أن هذه الابنة فضلاً عن الزوجة لم تكن بين الأحياء في العام ١٩٥٨[٩] عندما أصدر (قاسم) مرسومه الذي جعل من (بكر) بطلاً وواحداً من شهداء الوطن الذين يستحقون التكريم الأدبي والماديّ.

يقول (برتراند رسل): أحياناً تتعقد البديهيات في خلد المرء حتى تبدو أمامه معضلة لا تقتحم. وهكذا فمن خلال كلّ ما نقل لنا وكتبه مؤرخونا حوله، لاسيمّا من حاول الاعتذار له عن ثلاث كبائر على الأقل ارتكبها هذا الرجل في سرى تاريخ العراق، أنه كان أوّل من اختط سُنّة الانقلابات العسكرية ودكتاتوريتها في البلاد الناطقة بالعربيّة. ولا تجد من يقوم عمله السياسي بوصفه أوّل ضربة عظمى تنزل بالقوى الديمقراطية ومُثلها ومؤسساتها في هذه البلاد التي تنطق بلغة الضاد، وأول مثل سيّئ

= بهذا وهي لا تعزو قولها إلى مراجع وأقربها ملفه الشخصي في وزارة الدفاع ولم تراجعه. بل لم تجد حاجة إلى مراجعة له إلاّ مرة واحدة حول المجلس التحقيقي الذي شكل في قضية اغتياله. في حين أنها راجعت ملفات ما يزيد عن عشرين ضابطاً أصغر منه شأناً وأقل أثراً في تاريخ العراق. بل في تاريخها الذي ألّفته. ولا نعتقد أن ذلك يعود إلى قصور لها في الإنكليزية بترجمة كلمة Commission بـ(ملازم) وهي تعني بالأصل (رتبة عسكرية) فقط. من الواضح أنّ بكر صدقي لا يمكن أن يقفز من ملازم إلى عقيد خلال اثنتي عشرة سنة وبموجب نظام الترقيات المعمول به آنذاك.

(٨) أنظر الجزء الثاني من كتابنا «الجريمة: مأساة الآشوريين».

(٩) ذكر صلاح الدين الصبّاغ «فرسان العروبة في العراق. دمشق ١٩٥٦ ص ٨٩) أنه تزوج وطلّق مرتين. وقال إن إرساله زوجته النمساوية الثالثة (هرمين) إلى مسقط رأسها إنما كان بنية فسخ زواجه منها بغية طلبه يد إحدى أميرات الأسرة المالكة. وهو ادعاء خصم تآمر على قتله، لا يدعمه مصدر آخر. وإنما ينفيه إصرار كثير من خصومه على أنه كان ينوي إزاحة الأسرة المالكة وإعلان نفسه سيداً للبلاد لو طال به الأجل. [راجع السيد محسن أبو طبيخ: المبادئ والرجال. ط. دمشق ١٩٣٨. الص ١٠٥-١٢٢].

على التغيير السياسي بطريق العنف.

وبخلاف هذا الجرم العظيم فقد أُلصقت به تهم جانبيّة. وعُزيت إليه أيادٍ بيضاء ثانوية وموهومة. واعتُذر له عن إيقاعه بالآشوريين وقبائل الفرات الأوسط المذابح الجماعيّة. ورآها بعضهم دليلاً على كفاءة الرجل العسكرية وعبقريته وهو ما لا يمكن أن يقوم شاهداً ودليلاً قطّ. فبكر الضابط العراقي القائد لم يدخل قطّ معركة ضدّ جيشٍ نظاميّ ليسجل نصراً أو مأثرة أو براعة في القيادة. وإنما واجه مجموعات قبائلية بدوية آلتها الفؤوس والفالات والرماح والبواريد القديمة بمدفعية وطائرات حربيّة وآليات حديثة[١٠]. إلاّ أن ما بدر منه بعد ذلك دَلّ على سعة حيلةٍ وذكاءٍ تميز به عن رفاقه وبمقدرة عالية على ضبط النفس. وإنه لم يكن من فئة الضباط المتزمتين الذين يحرصون على إخفاء ما يعدّه الآخرون نقيصة وعيباً. فلم يحاول في أي وقتٍ تغطية إدمانه الخمر أو التحرج من تعاطيه علانية بحفلات لضباط أصفياء في داره أو في النوادي. ولم يؤثر عنه قطّ أنه بلغ حدّ الإفراط ليفقده زمام عقله ووقاره رغم المقدار الكبير الذي كان يتحمله منه[١١]. وهذه الرواية التي أقصّها الآن قد تكون دليلاً على

---

(١٠) في تقدير كفاءته تتخذ كفاءة زملائه المرشحين لرئاسة أركان الجيش مقياساً. جاء في مذكرات طه الهاشمي: قال (المرجع السالف): كنت كلما أفكر في اعتزال الخدمة (كان رئيساً لأركان الجيش في حينه) أنظر إلى الأشخاص الذين يحلون محلّي وهم خليل (أمير لواء خليل زكي) وعبداللطيف (نوري) وبكر وبكل من هؤلاء نقص. فخليل أكثرهم خبرةً وله معلومات جيدة همّه لعب الورق مع الضباط والكسب منهم. أما عبداللطيف نوري فعاطل بكل معنى الكلمة معلوماته قليلة وليس له خبرة عسكرية سابقة. يتظاهر بالجدّ ويحبّ البقاء في بغداد وكثيراً ما يتمارض. أمّا بكر فهو ذو معلومات جيدة وخبرة عسكرية كافية غير أنه سيّئ الأخلاق ولا يحمل شعوراً جيداً نحو البلاد. كنت أقارن بين الثلاثة وأرجح بكراً عليهم لذلك كنت أميل للاحتفاظ به ولا أشجع الضباط على الوشاية به ولما طلب بكر إحالته على التقاعد قبل حركات الديوانية الأخيرة أصررت عليه بأن يسحبها. أظهر بكر خبث طينته وسيرته وقيامه بإسقاط الحكومة بالقوة فلاح لي أنه كان للإنكليز حق في طلب محاكمته عندما خالف الأوامر في حركات الآشوريين؛ ١٥٢-١٥٣.

(١١) جيرالد دي گوري: ثلاثة ملوك في بغداد Three Kings in Bagdad. وقع عليه (يقصد بكر) لأول مرة ولفترة لا تتجاوز بضع دقائق. قال: كنت في أوتيل مود الجديد الصغير القريب من الجسر ذات مساء أنتظر ضابطاً في استخبارات القوة الجوية .R.A.F حانت منيّ التفاتة فاستدرت لتقع عيني وأنا مستشرف النهر، والشمس ما تزال في الأفق، على غرفة صغيرة في الطابق الأرضي وفيها ضابط عراقي متوسط العمر وحيداً يشرب الويسكي؛ غليظ الرقبة مسطح القذال =

دهاءٍ وأناة ودقة في التخطيط وقد رواها لي شاهد عيان.

بحكم آمريته المنطقة العسكرية الشمالية وجب عليه الاجتماع كثيراً بقائد منطقة الحدود السورية الفرنسي لبحث قضايا تنقل العشائر ومشاكل الحدود والتجاوزات، بصحبة مترجم مدنيّ. فيحار هذا المترجم في إصرار (بكر) عليه بأن يترجم له أقوال نظيره الفرنسي إلى العربية، في حين كان يعرف عنه إلمامه الجيد باللغة الفرنسية ولا يصعب عليه قط فهم الضابط الفرنسي. كما يصر على نقل ردوده مترجمة من العربيّة في حين كان يسهل عليه الإجابة عن معظمها رأساً دون حاجة إلى ترجمة.

لم يستطع المترجم مقاومة فضوله، فسأله: «ما الذي يجعلك تستعين بمترجم وأنت ملمّ بالفرنسية لا يصعب عليك فهم ما يقوله الجانب الآخر؟

كان جواب (بكر) هذا: «الوقت الذي تستغرقه الترجمة يتيح لي فسحة زائدة من الوقت للتفكير في إجابة سديدة!

هذا السلوك بحدّ ذاته يفسّر الكثير من طبائع (بكر). مقدرته على التخطيط والكتمان والتظاهر بما ليس فيه عند الحاجة واختيار الوقت المناسب لإيقاع ضربته وتنفيذ ما اعتزمه منذ زمن بعيد ليبدو وكأنه من وحي الساعة أو لضرورة آنية لا يمكن دفعها. وعلى هذا الضوء يمكن تفسير تخطيط القضاء على حياة جعفر العسكري وتنفيذ مذابح آب بحرصه على أن يكون بعيداً عن محّل الحادث. وبدا مخادعاً لا يشق له غبار. وليس هناك قلم يجيد وصف ذلك أفضل من قلم أحذق المخادعين رشيد عالي وهو يصف حالته بعد سماعه أن اسمه مُدْرَج في قائمة الساسة التي أعدّها بكر للتصفية أي للقتل (هذه المرة بضمير المتكلم المفرد):

«كنت ساعدتُ بكر صدقي منذ أبرز كفاءته المشهودة في حركة تأديب التياريين عام ١٩٣٣. وكان هو يخلص لي إخلاصاً مطلقاً ويتظاهر بالتفاني في محبته

= بشفتين تنطقان بحساسية شديدة وبوجه ذي ملامح في غاية الصرامة. وجه مجرم بالطبيعة. خلّف منظره في نفسي انطباعاً عميقاً. حتى أني لم أتمالك من السؤال عنه من صديقي القادم فأجاب أنه لا يعرف عنه إلاّ كونه من ضباط الجيش العراقي ويدعى بكر صدقي وهو من مقربي الملك غازي» (ترجمناها عن الأصل). أقول: علينا أن نأخذ هذه الفقرة بكثير من التحفظ سيما بخصوص الأوصاف التي خلعها المؤلف على شخص لا تكفي نظرة بعيدة لبضعة دقائق لتكوين فكرة طبيعة الإجرام في وجهه. وليعلم أن دي گوري كتب مؤلفه هذا بعد مرور حوالي عقدين من السنوات على انقلاب بكر صدقي.

لي. حتى أنه كثيراً ما كان يفتح باب سيارتي لأنزل منها، أو يمسك بمعطفي لألبسه، وكنت لا أرد له رجاءً. ولا يردّ لي أمراً. فلم يكن والحالة هذه ما يستلزم إساءة الظن فيه. على أني كنتُ أحرص على أن لا تتسّرب أخبار الجيش إلى الخارج. ولهذا منعتُ دوائر الاستخبارات من مراقبة سلوك الضباط والقادة بصورة مطلقة ولاسيما وأنّ للجيش دوائر استخبارات مستقلّة واسعة والجيش بقادته ورجاله وأفراده مخلص تمام الإخلاص للوزارة القائمة[١٢]».

وشبيه بها طلب إحالته على التقاعد فجأة قبل إناطة مهمة قمع حركات العشائر في الفرات الأوسط بفترة وجيزة. في الظاهر احتجاجاً على نقل بعض الضباط الذين يلتزمهم أو هم من خاصته إلى مناطق أخرى وفي الحقيقة إنها استقالة صوريّة، كان يعلم حق العلم أن كبار رجال الحكم لن يفرّطوا به قطّ. وقد قصد منها تقوية مركزه ليس غير. وأثبت لهم بأنه العسكري الذي لا يستغنى عنه في الوقت العصيب[١٣]. وليعلم أيضاً أن هذه الاستقالة قدمت في أواخر شهر تموز ١٩٣٦ وليس بينها وبين انقلابه غير ثلاثة أشهر وبضعة أيام.

في رأيي واستناداً إلى مصدر عسكريّ موثوق أدركته وهو من أنصاره أنها لم تكن قط من قبيل المجازفة بكل شيء أو لا شيء، وإنما خطوة مدروسة. كان التخطيط لانقلابه امتيازاً له وحده. وليس ثمّة من يستطيع الادعاء بشراكة له في هذا معه. أي مثلما كان الأمر في انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨، وانقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مثلاً. فالتخطيط والتوقيت كان من تدبيره وحده وهو لم يخبر قائد الفرقة الأولى الفريق

---

(١٢) الحسني «تاريخ الوزارات العراقية» ج٤ ص ٢٥٩ الطبعة الخامسة ١٩٧٨. من رسالة إلى المؤلف مؤرخة في ٢ كانون الثاني ١٩٣٧.

(١٣) رفع إلى رتبة زعيم (عميد) بعد آب ١٩٣٣. وكان برتبة أمير لواء عندما أنيط به إخماد حركات الفرات الأوسط. وفي ١٩٣٧ عندما دخل بغداد فاتحاً كان برتبة فريق، قائداً لواحدة من الفرقتين الكاملتين في الجيش العراقي. يذكر طه الهاشمي (المرجع السالف ص ١٥٣) «إنني أصررت على بكر صدقي بسحب طلب إحالته إلى التقاعد» إلاّ أن الدكتور مجيد خدوري (المرجع السالف ص ١٠٧) يؤكد أن طه الهاشمي الذي كان رئيساً لأركان الجيش: «رأى أن يقبل طلبه التقاعد لئلا يبلغ الدلال والغرور بهذا الضابط درجة الخطر». وإني أرجّح هذا القول ولا أرى الهاشمي يقول الحقيقة فقد عده بكر صدقي من خصومه. وطرده من الجيش بحجة العجز وعدم الكفاءة.

عبداللطيف نوري شريكه إلاّ في ٢٣ تشرين الأول أي قبل التنفيذ بستة أيام. ولم يعلم به حكمت سليمان رئيس وزرائه إلا قبل أربعة أيام. ولم يعلم جماعة الأهالي بنية القيام بانقلاب إلاّ قبل ثلاثة أيام فحسب[١٤].

وهؤلاء استبشروا بالانقلاب واعتبروه فاتحةً لحريّة واسعة في النشاط الشعبي والتغلغل بشعاراتهم الإصلاحية بين الجماهير. كانوا على ثقةٍ - لا أدري من أين جاءت - بأنّ الجيش بعد تخلصه من الفئة الحاكمة التقليدية سيضع شؤون البلاد بأيديهم. وكان حكمت سليمان يظنّ ذلك أيضاً. هذه الجهات الثلاث ظنت أن دور بكر صدقي سينتهي بالتخلص من عصابة النظام السياسيّ وبأنه سيقنع بمنصب القيادة العليا للجيش ويقصر جهوده عليه. والخداع كان مزدوجاً، كتب النجاح فيه أخيراً لزعيم الانقلاب وانكشف الوهم بعد أيام معدودات. فظهر أن الجيش لن يقف عند حدّ تغيير الحكومة فقد احتفظ (بكر) برئاسة أركان الجيش ولم ينزل إلى مستوى المشاركة في الوزارة. وأصرّ على أن يعهد لزميله عبداللطيف بوزارة الدفاع. وكان هو الذي فرض على الملك (رئيس الدولة) اختياره بنصب حكمت سليمان رئيساً للحكومة. كل ذلك إشارة لا تخطئها العين بأنه عدّ نفسه أرفع من الحكومة[١٥].

لم يكن بكر يؤمن بالحلول النصفية قطّ. وبدا ذلك في معالجته قضية الآشوريين. فألقى عليهم الدرس الذي ما كان في تصور حكمت أن يبلغ هذا الحَدّ من الشراسة وتخطى به الحدود التي رسمتها الوزارة القومية (وزارة رشيد عالي). وقد رأينا أنه وفي الوقت الذي كانت المنشورات الرسمية تلقى على الآشوريين العائدين من سورية مستأمنة ومتعهدة بحفظ أرواحهم عند استسلامهم، كانت الدوريات العسكرية التي أطلقها بكر في شعاب جبل بيخير تتصيدهم وتقضي عليهم. وقد طبّق هذه السياسة في

(١٤) لم يكن لجماعة الأهالي وجمعية الإصلاح الشعبي تلك الجماهيرية التي حاول بعض الكتاب المتأخرين أن يعزوها لهم. كانت خليطاً من الشباب المثقف لا يجمعهم جامع عقائدي موحد يستقطب حول جريدة الأهالي التي يقرأها المثقفون. إلاّ أن النشاط الشيوعي الذي كان أحياناً يتخفى تحتها بدا الخصم الحقيقي الذي وجب على الدكتاتورية أن تحسب حسابه.

(١٥) بعد عشرة أيام من الانقلاب تلقى رئيس الحكومة «أمراً» من وزير الدفاع يطلب فيه إصدار تعليمات لأعضاء وزارته بوجوب تنبيه مرؤوسيهم إلى ضرورة معاملة المراجعين من الأهالي باللطف والكياسة. بدأ هذا بشكل توجيه من الجهة العسكرية إلى رئيس الحكومة لتظهر بوضوح من هو الموجّه الحقيقي للأمور في البلاد.

العامين ١٩٣٥ و١٩٣٦ عندما أُطلِقَت يدُه في إخماد ثورات الجنوب. إننا وخلافاً لما عرفناه من تفاصيل حول أحداث ١٩٣٣، لا نعرف ولو على وجه التقريب كم سفكت قوات (بكر) من الدماء وكم أحرقت ودمّرت من القرى هناك إذ لم تتح لها أقلام أجنبيّة للكتابة فيها والتحري عنها كما أتيح للآشوريين. ومصدرنا وهو تاريخ الحسني كاد يكون الوحيد الذي أورد نماذج وتقديرات عن الفظائع التي ارتكبتها قوات بكر هناك في أيار ١٩٣٥ ونيسان ١٩٣٦ بأوامر صريحة منه أو بإغضاء[١٦]. واتخذ من جماعة الأهالي

---

(١٦) ورد في حاشية ص ١٣٠ (تاريخ الوزارات. المرجع السالف) حول إخماد حركة سوق الشيوخ في أيار ١٩٣٥. [لا يوجد إحصاء رسمي بعدد القتلى والجرحى من الأهلين كما أننا لا نعلم شيئاً عن عدد خسائر الجيش. وقد أكدّ لنا عليمٌ بأن عدد القتلى من الأهلين والجيش والشرطة قد بلغ زهاء ستمائة]. إن كاتب هذه السطور شاهد مشانق علّق عليها أربعة من أصل عدد آخر في مدينة الناصرية. كما أتيحت له زيارة لسوق الشيوخ بعد نهاية الحركات، ليشهد منظراً واحداً من الإجراءات التأديبية. كانت البلدة قد عريت تماماً عن غابات النخيل المحيطة بها التي تحجبها عن أعين القادمين إليها. فقد نفذ آمر القوات بكر توصية رشيد عالي الكتابيّة بأمانةٍ وجرّد أكثر من عشرة آلاف نخلة من أغصانها وفروعها ولم يبق منها إلاّ أجذاع قائمة. وهذا ما رأته عيني. ومن المصدر عينه جاء في ص ١٩٣ حول إخماد حركة الرميثة الثانية: «شاع في الأوساط يومئذ أن قيادة القوات التأديبية في لواء الديوانية والقائد الفريق بكر صدقي أصدر الأوامر بوجوب قتل الأسرى والأطفال من الثوار الذين يقعون بيد الجيش. فشخص وزير الدفاع جعفر العسكري إلى الديوانية بنفسه للتحقيق في صحة هذه الشائعات لكنّ تقريره بقي مكتوماً. فلما دالت أيام الوزارتين الهاشمية الثانية والسليمانية سمعت من رئيس الديوان الملكي رستم حيدر يقول إنه آسف لتكذيبه هذه الشائعات في حينه بينما تحققت صحتها بعدئذ. وكان السيد رشيد عالي حاضراً هذا الحديث».
وهناك شهادة أخرى للواء الركن ابراهيم حمدي الراوي، فقد كتب في ص ١٦٥ من مؤلفه «من الثورة العربيّة الكبرى إلى العراق الحديث»: « فإنه (أي بكر) كان قد أصدر أمراً عسكريّاً صارماً بأن لا تستخدم أية شفقة أو رحمة مع الثائرين. وعلى العكس أن تحرق مزارعهم وهي المعوّل عليها في معاشهم وأن يقتل أي أسير أو جريح وتهدم بيوتهم ومفاتيلهم». ويعود الحسني ليقول (المرجع عينه) [أخبرني مدير الشرطة العام هاشم العلوي بأنّ الجيش قبض على ثلاثين ثائراً فاعتبرهم أسرى حرب وأمر بكر صدقي برميهم بالرصاص فوراً. وتولت بلدية الديوانية دفنهم في حفرةٍ واحدة].
ومن الحسني أيضاً: جاء في كتاب «محكوميتي» للأستاذ سلمان الصفواني « وهكذا عومل الثوار بأشدّ ما عرف من القسوة. وهكذا امتدّ الشرّ واتسع الخرق على الراقع. إذ لم يقتصر الضرّ على المحاربين وحدهم بل أصاب غير المحاربين أيضاً وقتل كثيرون صبراً رمياً بالرصاص دون محاكمة (أتى الصفواني إلى ذكر أسماء اثني عشر من هؤلاء المساكين). =

واجهةً اعتباراً من الساعات الأولى لبدء عملية الانقلاب ووسيلة للدعاية. وانتشر المتحمسون للإصلاح بعد إسقاط منشوراته من الجوّ والزحف على بغداد يوزعون منشوراته بين العامة، بتوقيع «قائد القوة الإصلاحية. الفريق بكر صدقي». واستخدمهم بعض الوقت لإدارة شؤون الدولة. لكنه لم يكن مستعداً للنزول عن أي قدر من سلطته لهم أو السماح بمشاركتهم في الحكم أو تنفيذ برامجهم الإصلاحية، فخرجوا من الحكومة دون أن يحدثوا أثراً في بنية الحكم التي خلقها. وهو ما سيأتي الحديث عنه.

كان ينوي التخلص من معظم رجال الحكم السابقين بتصفيتهم جَسَدياً. وبدأ بجعفر العسكريّ. وادّعى حكمت سليمان بأنه نجح بعد الجهد الجهيد في إنقاذ ياسين الهاشمي ورشيد عالي الگيلاني ورستم حيدر. إلاّ أنه لم يَسْعَ أو بالأحرى لم يستطع إنقاذ نوري السعيد الذي تمكن بسرعة خاطفة من اللجوء إلى المفوضية المصرية ثم إلى السفارة البريطانية التي أمّنت له الطيران إلى مصر[١٧].

ذهب أكثرية من كتب حول مصرع جعفر العسكري إلى أن بكراً كان يخشى من تأثير القتيل على ضباط الجيش ليفسد عليه انقلابه بسبب يمتّ إلى شعبيته ومدى محبة الضباط واحترامهم له[١٨] وهذا التحليل في نظري بعيد جداً عن الواقع بوزن منطقي للدلائل والحقائق.

= وقال جمس موزّي في كتابه «الملوك الهاشميون» (ص ١٧٤): «تم إخماد هذه الثورات (في الفرات الأوسط) بالعنف ومن دون رحمة أو هوادة. وكان بطلها بكر صدقي الذي قضى على الآشوريين في ١٩٣٣. كانت قواته تزحف على مناطق الثورة فوراً فتبطش وتضرب وتقتل وتذبح. ثم تعتقل المئات وتشنق العشرات من دون محاكمة أو بعد محاكمات عسكرية صورية.
وروى الحسني (ص ٢٠٢) نقلاً عن القاضي عبدالرحمن خضر العضو المدني في المجلس العرفي العسكري الذي أمر (بكر) بتشكيله في الديوانية أنه أمر المجلس العرفي بأن يحكم بالاعدام كل من (شلال، وعبدالجليل) باعتبارهما جاسوسين إنگليزيين. لم يجد المجلس دليلاً يدينهما فبرأهما. إلاّ أن بكراً أرسل من يقتلهما غيلة بين سراي الديوانية ومحطة القطار يوم براءتهما.

(١٧) بعد سنوات عديدة. سألت إسماعيل عباوي عَمّا كانوا سيفعلون بنوري السعيد لو ظفروا به. فأجاب بصريح العبارة. كان لدينا أمر صريح من الپاشا (يقصد بكراً) أن نفتك به حالاً. وقد لحقنا به فعلاً لكنه كان أسبق منا بدخوله المفوضية المصرية.

(١٨) لم يدرك كاتب هذه السطور جعفراً ولم يلقه مرةً واحدة لكنه سمع عنه من أصدقائه ومعارفه الكثير ومنهم الأستاذ عبدالمسيح وزير صاحب معجم المصطلحات العسكرية. والكل دون استثناء يجمع على سموّ خلق فيه ودماثة وبساطة وخفة الروح وحبه الفكاهة والاستئناس بها وإن =

كان جعفر في الواقع يريد أن يلتقي بكراً ليثنيه عما اقترفه لا غير ولم يكن ينوي، بل ما كان بوسعه، أن يجتمع بضباط الفرقة. فقد خرج وليس معه غير مرافق وسائق فاعترضه القتلة في أرض براح وسلم لهم سلاحه الصغير طواعية. فكان رجلاً لا يملك نفعاً ولا ضراً، ولا يقدم أو يؤخر في ما انتواه رجل الانقلاب. ولم تكن هناك ضرورة لقتله. وكان من السهل احتجازه حتى يتم الانقلاب. إلاّ أنّ بكراً وجدها فرصة لتصفية حساب قديم، بسبب ذلك التقرير السريّ الذي كتبه جعفر حول الفظائع والقتول الجماعية وعمليات الإبادة في الفرات الأوسط(١٩)

كان جعفر لا يمثل أي خطر على الانقلاب. وكان بكر بوسعه أن يبقي على حياته

= كانت تقصده، قالوا إنه كان يبحث عن الفكاهة بحثاً فإن لم يجدها اخترعها لنفسه. رجل لا يعرف الحقد لنفسه سبيلاً. لم يوجه إليه ما يشينه بعد مقتله إلاّ بعض كسل وقلة اهتمام بالأمور طمس إلى حَدّ ما نشاطه الفكري وذكاءه وتوقه إلى التتبع والمعرفة. شهدت له الآنسة گيرترود بتفوقه اللغوي. فقالت إنه يتحدث بطلاقة بسبع لغات هي التركية والإنگليزية والالمانية والفرنسية والعربية والفارسية فضلاً عن لغة الأمّ الكردية. وقالت إنها عجزت عن مجاراته في معظمهما. ما زالت الألسن تتناقل نوادره وحكايات عن ظرفه. وأذكر منها واحدة أنه انتظم أيام كان وزير دفاع للوزارة النقيبية في ١٩٢٢ في مدرسة الحقوق المسائية. وفي درس للقانون الدستوري أراد الأستاذ المحاضر (نسيت اسمه) مداعبته فقال له: «جعفر پاشا، هيّا عدّد لنا واجبات وزير الدفاع! ردّ عليه جعفر على الفور: «هذا سؤال في غير محله، كيف غاب عنك أني جئت إلى هنا لأتعلمها!؟»

(١٩) لم يكن جعفر وحده ضحيّة التقرير السرّي. فقد قُتل بسببه أيضاً ضياء يونس سكرتير مجلس الوزراء وهو نائب سابق. قال سليمان فيضي: [المذكرات الطبعة ٣. الص ٤١٢-٤١٣] جاءني ضياء (يونس) بعد الانقلاب بايام قلائل وهو بادي القلق والارتباك وقال لي إن بعض الضباط دخلوا مكتبه وطلبوا منه إحضار إضبارة تتعلق بالتهم التي نسبت إلى بكر صدقي في عهد الوزارة السابقة والتحقيق الذي جرى بشأنها بقصد إتلافها. فلما أخبرتهم «بأنه لا يعلم من أمر تلك الإضبارة شيئاً توعدوه بالقتل إن هو لم يحضرها ثم خرجوا» فنصحته بالإقامة في داري هو وأطفاله ريثما ينجلي الموقف. كان يخشى أن يصيبني ضرّ بسببه فصمم على الخروج رغم معارضتي الشديدة فأرسل أهله إلى الموصل وعاد إلى داره ومرت أيام دون أن يحدث حادث مكدر. وفي ذات مساء تربص له أربعة رجال في سيارة بالقرب من داره في السعدون (حيّ من أحياء بغداد) فلما خرج ماشياً انهال عليه الرصاص من كل جانب وتقدم أحد القتلة وألقى بالجثة في الساقية المحاذية للشارع». انتهى دور ضياء وجاء دوري وبالبريد وصلتني رسالة تهديد بالقتل من الجمعية السرّية ولم تكن هذه الجمعية في الحقيقة إلا زمرة من أعوان الدكتاتورية. أمهلتني الجمعية الموهومة في رسالتها ثلاثة أيام تكفي لحمل حقائبي ومغادرة بغداد وفي حالة رفضي فإني سألقى حتفي كما لقي (ضياء) حتفه».

ويعث به إلى الخارج كما فعل بالآخرين. إلا أن القسوة وعامل الانتقام الشخصي كان الدافع الأول والأخير. ولدينا عن كيفية مقتله روايتان. أولاها نقرأها في كتاب اليافي[٢٠] وهو أسبق الرواة، وثانيتهما وهي رواية وثّقت بالشهادات العيانية لمن بقي حياً من لاعبيها[٢١]. وتتفق كلتاهما على أن أمراً صريحاً من (بكر) صدر للضباط الأربعة أو الخمسة بقتله. ومن خلال اجتماع لضباط الفرقة أمر به، قام هو بانتقاء الضباط المكلفين بالمهمّة وعينهم بالأسماء[٢٢] وبعث بهم. ولا تختلف الروايتان إلاّ

(٢٠) عبدالفتاح أبو النصر اليافي: «العراق بين انقلابين، ط. بيروت ١٩٣٨ الص ٢٤-٢٨».

(٢١) مجلة آفاق عربية بغداد، العدد ١٢ في آب ١٩٨٠.

(٢٢) سأثبت ما جاء في الروايتين جوهرياً. بعد حذف العبارات الوصفية، يقول اليافي: قال بكر صدقي لضباطه المجتمعين «إن جعفراً قادم برسالة من الملك فمن يقتله؟» فطأطأ الجميع رؤوسهم وكان أول المجيبين المقدم راستم سردست (ينوه به جعفر العسكري في مذكراته، المرجع السالف، ص١٣٠، وهو من الملتحقين بثورة الشريف) الذي رفع رأسه وقال لبكر «لاتصبغ مطلع عهدك بدم العسكري يا پاشا». فألقى عليه (بكر) نظرة ازدراء، ثم تقدم منه فأمسك بكتفه وهزّه هزّاً عنيفاً وتناوله بضربة قوية أوقعته على الأرض ثم عاد يتمشى وهو يصرخ «لاتتدخل فيما لا يعنيك». وراح يوجه إلى كلّ الضباط هذا السؤال «هل تقتله أنت؟» فكان يجيب كلٌ منهم «نعم» فترتب عليه أن ينتقي ونظر إلى إسماعيل عباوي وقال له «أنت» ثم إلى الضابط لازار وقال «وأنت أيضاً» ثم إلى جمال جميل «وأنت» ثم إلى الضابط السائق جواد حسين «وأنت» فركب هؤلاء وانطلقوا لأداء المهمة. حين رأوا سيارته قادمةً أومأوا إليها بالوقوف وأخذوه معهم حتى وصلت بهم إلى خيمة منصوبة فأدخلوه فيها وفي أقل من لمح البصر وقع جثة هامدة. أبى (بكر) إلاّ أن يتحقق من قتله فأرسل سبعة من الضباط للتأكد.

إلاّ أن «آفاق عربية» تثبت شهادة الضابط الرابع الذي اختير للتنفيذ وهو الملازم جواد حسين (الضابط السائق في رواية اليافي). قال: «كنا مجتمعين حوالي ثلاثين ضابطاً في مقرّ بكر پاشا. وإذا بجندي (ربما نائب العريف خليل إسماعيل) جاء إليه وهمس في أذنه فظهرت عليه أمارات التأثر والهياج الشديد، ولم يتمالك نفسه. فبيّن لنا أن جعفراً قادم إلينا فمن يقتله؟ فلم يجبه أحد، ثم كرر القول فلم يجبه أحدٌ أيضاً. التفتُ يمنة ويسرة فرأيت المقدم جميل فتاح واقفاً إلى جانبي فقلت له بصوت خافت «ماكو هناك غير القتل؟ إنفيه، أحجزه» فردد المقدم جميل فتاح كلامي هذا بصوت مسموع «أي صدگ پاشا، ماكو غير القتل؟ إنفيه، احجزه» فأجابه بكر صدقي غاضباً «العد شنسوّيله جنابك؟» ودون أن يعطيه فرصةً قال له «تفضل أنت»، وأشار إلى جواد (حسين) وألحق بهما جمال جميل والرئيس الأول لازار وطلب الينا الذهاب حالاً لقتل جعفر پاشا. فركبت أنا والمقدم جميل في سيارة وتبعنا السيارة الأولى التي كانت تقلّ الملازم جمال جميل والرئيس لازار حيث لم نكن نعلم الجهة التي نقصدها بالضبط. وبعد مسيرةٍ رأينا الملازم إسماعيل توحله (عباوي) متأبطاً (ذراع) المرحوم جعفر پاشا وهما يتمشيان فنزل الملازم جمال جميل وتبعه الرئيس الأول لازار وأنا والمقدم جميل واستدرت حول السيارة لأعيق سيري =

بالقليل من التفاصيل. وجرت محاولات اغتيالات عدة ضد لفيف من الشخصيات السياسية نجح بعضها مما حمل الكثيرين على التسلل خارج البلاد. وادّعى حكمت سليمان فيما بعد أن بكراً عرض عليه قائمة تتألف من ستين اسماً أراد التخلص منهم بتصفية جسدية عامة فادعى حكمت أنه بذل جهداً لحمله على العدول مهدداً بالاستقالة[٢٣]. لا أدري كم كان (بكر) يدرك بأن ضباط الجيش هم الخطر الحقيقي عليه وعلى نظامه، وليس المدنيين.

واصطفى لنفسه فئة من صغار الضباط أناط بهم المسؤولية المزدوجة: حمايته

= كي لا أشترك في الجريمة المرتقبة وكذلك فعل المقدم جميل فتاح وإذا بجمال جميل يصوب فوهة مسدسه نحو جعفر وأطلق عياراً نارياً فالتفت جعفر حالاً وصاح «لا لا» وخرّ صريعاً مضرجاً بدمائه. وحيث كنا نخشى ملامة بكر صدقي لعدم اشتراكنا فأطلق كلّ منا طلقة بجانب القتيل تنفيذاً للأمر».

(التقرير العدلي الذي نظم على أثر تشريح جثة جعفر أثبت أنه أصيب بخمس عيارات نارية) أنظر خلاصة لتقرير المحقق العدلي الذي أشار صراحة بأن المتهمين الخمسة (ضمنهم إسماعيل عباوي) قد اعترفوا بارتكاب الجريمة بأمر صادر من رئيس أركان الجيش بكر صدقي. وطلبوا غلق القضية بحقهم استناداً إلى قانون العفو العام الذي أصدرته حكومة حكمت سليمان. فأطلق سراحهم. بالمناسبة أرى أن أنقل تعليلاً عجيباً للسبب الذي حدا بجعفر إلى الخروج وحده أورده توفيق السويدي [وجوه عراقية عبر التاريخ. لندن ١٩٨٧ - ص ٤٤٧] بدا فيه جعفر وكأنه لقي جزاءه العادل لقاء طموحه. قال «كان من مفهوم جعفر (بعد توجه الجيش إلى العاصمة) أنّ الأمر سيتمّ وفق رغبته بالتخلص من رشيد (عالي) وياسين (الهاشمي) فسعى لدى الملك ومجلس الوزراء إلى أن يحمل كتاباً خاصاً من الملك إلى الجيش الزاحف لوقفه قبل دخوله العاصمة وهذا ما كان يظهره شكلاً وقولاً. لكنه كان ينوي في الحقيقة أن يلتحق بالجيش لتقلد قيادته ويدخل معه العاصمة وقد خاب ظنّه. إذ فاته أن يعلم أن بكر صدقي القائد كان قد استحوذ على برقية أصدرها جعفر بصفته وزيراً للدفاع يطلب بها من المناطق العسكرية التابعة له اتخاذ كل الإجراءات لمناهضة الحركة التي يقوم بها بكر صدقي. فكانت لعبته ذات الوجهين قد قربت من أجله. (البرقيات التي ينوه بها المؤلف تراجع في الحسني ج٤ الص ٢٤٥-٢٤٦).
آراء كهذه مبعثها عداء شخصيّ أو غرض معين تزهدني كثيراً في الركون إلى مذكرات ساسة العراق، وقد رأيت أن لا أفرط بوقتٍ في مناقشتها وإظهار زيفها الواضح إزاء ما حصل فعلاً.

(٢٣) لم تنجح محاولة قتل مولود مخلص (عضو مجلس الأعيان ورئيس مجلس نواب سابق) فقد بادل القتلة إطلاق النار وأرغمهم على الفرار إلاّ أنه ترك العراق خلسة خشية التكرار. وأجهز القتلة على شقيق جعفر، نائب بغداد علي رضا العسكري، عندما نمي إلى بكر بأنه هدد بالثأر لشقيقه القتيل. اغتيل في داره رمياً بالرصاص حين أذاعت الحكومة أنه انتحر، وفشلت محاولة اغتيال (جميل روحي) مرافق ياسين الهاشمي ونجا بطعنة سكين غير قاتلة.

وأدوات تنفيذ عمليات الفتك بالخصوم ومنهم أولئك الذين غمس أيديهم بدماء مذابح آب والفرات الأوسط وجعفر العسكري ليغدوا قتلةً محترفين. أباحوا لأنفسهم في بغداد من الكبائر ما صار حديث الشارع[٢٤].

كيف استقبلت المحافل البريطانية الانقلاب وقيام دكتاتورية عسكرية جديدة لا عهد لهم بمثلها في البلاد الناطقة بالعربيّة؟

كان بكر قد خصّ بكثير من الاهتمام عند البريطانيين واحتل منزلة خاصّة منذ أن استخدم عميلاً لهم وبتوصيتهم دخل الجيش العراقي واختير لدورات عسكرية للضباط الأقدمين في كلّ من الهند وبريطانيا. إلا أن مكانته هبطت فجأة بعد مذابح آب. وتحت ضغط الرّأي العام البريطاني طالبت الحكومة البريطانية بمحاكمته مع الضباط الأعوان الذين شاركوا في تلك المذابح. إلاّ أنّ (بكراً) كان أذكى وأبعد نظراً من أن يربط حصانه وهو معصوب العينين بالبريطانيين بعد تجاوز الأزمة في ١٩٣٣، مفضلاً ربط مصيره برجال الحكم العراقيين الذين دافعوا عنه بحمية وجنبوه صولة الرّأي العام الدولي والبريطاني خاصةً بل أغرقوه بالترقيات والامتيازات والمنح.

وكان من سياسة بريطانيا في العراق بعد دخوله عصبة الأمم وإنهاء الانتداب

---

(٢٤) أطلق هؤلاء الضباط العنان لغرائزهم دون حدود وكتب عنها بعد زوال عهد بكر. ولم يكن هناك من سبيل لتغطية بعضها حتى في أيامه. ومنها حادثة المغنية المصرية التي كانت تؤدي دورها في أحد «الملاهي» البغدادية. عندما امتنعت عنهم، تعقبها ذات ليلة كل من لازار بردروس وإسماعيل عباوي، وعلي غالب الأعرجي وجمال جميل إلى الفندق الذي كانت تنزل فيه مع والدتها. واقتحموا عليها الغرفة وراحوا يواقعونها غصباً واحداً إثر الآخر أمام عيني أمها. لم يكن بالإمكان التستر على الجناية بعد أن قصدتنا المفوضية المصرية التي وجهت احتجاجاً شديد اللهجة وهددت بفضح القضية في الصحافة المصرية. ثم تم ترضية المغنية بمبلغ ألف دينار (وهو مبلغ ضخم جداً أيامذاك) وسفرتا فوراً إلى مصر. (يغلب على ظني أن الحكاية وردت في أحد كتابين. أحدهما لطالب مشتاق «للذكرى والعبرة أيام النكبة ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ ط. بيروت ١٩٣٦». أو كتاب يوسف إبراهيم يزبك (المحررون. ط. بيروت ١٩٣٨). ومن أوراقي أبيات أربعة من قصيدة للشاعر النجفي الشهير عبدالحسين الأزري يصف فيها أحوال ذلك العهد ورجاله.

أضحكتنا ورُبّ ضحك بكاءُ	فـتـرةٌ مـن زمـانـنـا رعـنـاءُ
فترة ضاعت المقاييس بين الـ	نـاس فـيـهـا وسـادت الأهـواء
لمة من بني الشوارع عاشـت	حيث عاش الأعيار واللقطاء
حشرات طلعن من لقطات الـ	أرض لـمـا استتبت الظلماء

والتعويض عنه بمعاهدة أن تسحب نفسها تدريجاً من التدخل في شؤون البلاد الداخليّة، والنأي ما أمكن عن الصراعات والمؤمرات الداخلية بين الشخصيات والكتل السياسية طالما كانت المعاهدة في مأمن، وطالما يبقى الفائز يصرّح فور تشكيله الحكومة بحرصه على علاقته مع الحليفة وتطبيق المعاهدة نصاً وروحاً.

هكذا فعلت الوزارة التي أمر الدكتاتور الجديد بها. بل بدا حقاً ينوي السير على خطوط السياسة البريطانية، مع التعاون الوثيق ولاسيما في المسألة التي كانت تقلق بال البريطانيين كثيراً أعني الخطر الشيوعي وانتشار المعتقدات الشيوعية في البلاد. وتحتفظ دار الوثائق البريطانيّة برسالة كتبها السفير البريطاني ببغداد إلى وزير الخارجية مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني أي بعد شهرٍ واحدٍ من وقوع الانقلاب. أورد فيها تصريحاً لبكر في مقابلة له مع مراسل جريدة النيويورك تايمس:

«سياستنا إزاء الإنكليز سياسةٌ وديّة. علاقتنا بهم ترجع إلى عشرين سنة. وقد عرفونا ونحن بدورنا نعرفهم والصديق الذي تعرفه خير من الذي تجهله ولو تخلوا عنّا فسوف نلاحقهم ونحاول إعادة علاقتنا بهم».

لم يفعل البريطانيون شيئاً لزعزعة النظام الجديد وتابعوا بعين الرضى والارتياح الإجراءات الصارمة التي اتخذها بكر شخصياً ضدّ اليسار الناشط في النقابات، وحملة الأفكار التقدمية عموماً عندما تحدّثه بالإضراب العام.

وفي ١٧ من آذار ١٩٣٧ استدعى بكر روفائيل بطي صاحب جريدة البلاد ليدلي بتصريحه الخطير ضد العناصر الديمقراطية والتقدمية واليسارية وغيرها التي تمثلها جماعة الأهالي تحت ستار مهاجمته الشيوعية والشيوعيين. كان سهماً موجهاً إلى قلب جماعة الأهالي من غير شك. وقد تبيّن مساعيهم المحمومة للحيلولة دون قيام حكم فردي أو دكتاتورية شبيهة بدكتاتوريات أواسط أوروپا وأمريكا اللاتينية، مستندة إلى قوة الجيش. وهو خطر ماثل فعلاً بشخص بكر صدقي رئيس الانقلاب. يذكر حسين جميل:

«فسر هذا الحديث على أن المقصود به جماعة الأهالي لأنهم هم الذين عرفوا بالنشاط اليساري والتقدمي والديمقراطي. أما الشيوعيون الذين كان قد تألف لهم حزب في العام ١٩٣٤ فلم يكونوا ظاهرين للرأي العام. ولم يكن الكثيرون يعرفون عنهم شيئاً[٢٥]».

---

(٢٥) الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦ موقف جماعة الأهالي منها بغداد ١٩٨٣ ص ٣٣٥. =

وبطبيعة الحال لم يكن هناك اعتراض على الحظوة الخاصة التي تمتع بها دبلوماسيو ألمانيا وإيطاليا من لدن زعيم البلاد الجديد. ففي تلك الفترة كانت سياسة بريطانيا الثابتة إزاء ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية جزءاً من سياسة تقوية الحزام الأمني ضد الطغيان الشيوعي المحتمل. بل تابعت السفارة البريطانية لا بعين الإغضاء بل ربما بعين الرضا تلك الصداقة الوثيقة التي ربطت بين (بكر) وبين الدكتور فريتز گروبه الوزير المفوض الألماني والعضو المتقدم في الحزب النازي. ولم تثر أيّ اعتراض في مسألة كانت إلى حينه تعتبرها حكراً عليها عندما واصل بكر موضوع شراء أسلحة حديثة للجيش من ألمانيا. كما أرسل مبعوثه الخاصّ لعقد صفقة أسلحة مع إيطاليا. بالمناسبة كتبت صحيفة الهيرالد تريبيون اللندنية في ٢ تشرين الثاني (نوڤمبر) مقالاً افتتاحياً بعنوان: ألمانيا وراء الانقلاب العراقي.

وبخطوة حاذقة منه راح يتقرب من القوميين العروبيين كثيراً واشتدت أواصر الصداقة القديمة التي كانت قد نشأت قبل سنين بينه وبين المفكر القومي ساطع الحصري وكثيراً ما زاره في داره وبقي الحصري معجباً به. وسعى كثيراً للتقرب إلى

أنظر نص الحديث في آخر هذا البحث. نشر في العدد ٨٢١ من جريدة البلاد في ١٨ من آذار. يشير بكر فيه بصراحة إلى أنه حاكم البلاد الفعلي المطلق بتأكيده على الوصف الذي اتخذه لنفسه عند شروعه بالانقلاب لا بوصفه رئيساً لأركان الجيش. وهو حديث سياسيّ صرفٍ لا يجوز دستورياً لرئيس أركان الجيش. وسيلاحظ من النصّ أنه لا يرى ثمة تناقضاً بين هذه الصفة التي أصرّ عليها وبين تأكيده في آخر الحديث على صيانة العرش والملكية في العراق. فدكتاتورية موسوليني القائمة آنذاك بقيت محتفظة بالنظام الملكي مظهراً إلى الأخير. ومن الصعوبة بمكان استخلاص موقفٍ معين للملك غازي من الانقلاب عموماً بسبب حالته العقلية المعروفة. بل من تحديد موقف لبكر صدقي إزاء النظام الملكي لو امتد به الأجل. يدّعي محسن أبو طبيخ في «المبادئ والرجال ط. دمشق ١٩٣٨ الص ١٠٥-١٢٢» أن بكر صدقي طلب منه العون لتنفيذ خططه في إقصاء الملك واغتيال بعض القيادات السياسية. ويورد «الحسني» ما يفيد بأنّ الملك كان على معرفة مسبقة بالانقلاب ولم يفاجأ به وعلّته هي أن الملك أراد بشكل ما أن يتخلص من القيود التي فرضها ياسين الهاشمي على تصرفاته الصبيانية، ومنع عشراء السوء والأوشاب من الناس من اللقاء به. في حين كتب السفير كلارك كير لوزير خارجيته في رسالة مؤرخة في ٢٥ من كانون الثاني ١٩٣٧ (بعد مقتل بكر) خلاصة لحديث له مع الملك الذي قال له: «من بين الأوراق التي عثر عليها عند (بكر) مشروع لإقامة دكتاتورية والتخلص من الملكية والقضاء عليه F.O. 371-218 (172-45-93) 40 E.

=

أعضاء نادي المثنى القومي[٢٦]. كان الوزيران المفوّضان الألماني والإيطالي لا يدعان فرصة إلاّ انتهزاها ليظهرا معه ويحضرا حفلاته. وبدا واضحاً رغم قصر أجله ما صوره لنفسه في المستقبل. متخذاً من الشاه رضا بهلوي ومصطفى كمال أتاتورك وأدولف هتلر وبنيتو موسوليني نماذج له حيةً ناجحة[٢٧].

---

(٢٦) تأسس في ١٩٣٥. ورئيسه الدكتور صائب شوكت (وهو أخ لناجي وسامي) ونائبه محمد مهدي كبّه (رئيس حزب الاستقلال في ١٩٤٦، وعضو مجلس السيادة بعد ١٤ تموز) وعضوية الدكتور متي عقراوي وخالد الهاشمي ودرويش المقدادي والمقدم محمد فهمي سعيد (من ضباط حركة أيار ١٩٤١ الأربعة). والدكتور صبري رشيد، وعبدالرحمن البزاز (رئيس وزارة في ١٩٦٦) يقول هذا الأخير (كتابه: العراق من الاحتلال حتى الاستقلال. ط بغداد ١٩٦٧ ص٢٣٨): «رأى هذا الفريق القومي الذي أنشأ النادي أن طريق الخلاص لا يتأتى باصطناع الاشتراكية والمبادئ اليسارية المستوردة قدر ما يتأتى من بعثٍ قومي شامل». ويعلل محمد مهدي كبه سبب تأسيسه (كتابه: مذكراتي في صميم الأحداث، دار الطليعة. بيروت ١٩٦٥ ص٥٤): «راحت بعض الفئات (اليسارية) تنحو بهذه المبادئ منحى عالمياً محضاً من شأنه أن يصرف النشء الجديد عن تاريخ أمته ومقومات قوميته ووطنيته. فرأى فريق من الشباب العربي المثقف ضرورة مواجهة هذا الخطر الوافد الذي يهدد قوميته وتراثه وعلى هذا الأساس ولتحقيق هذه الأهداف انبرى هذا الفريق لتأسيس نادي المثنى ابن حارثة الشيباني». من أهداف النادي المعلنة نشر الثقافة وإحياء التقاليد العربية وايقاظ شعور المواطنة العربية. ومما كان يطالب النادي به احتثاث أمانة العاصمة على إبدال أسماء الفنادق والمحلات العامة بأسماء عربية.

(٢٧) من [ثورة رمضان المبارك] للصحافي الملقب بالسائح العراقي يونس بحري. دار الأندلس. ١٩٦٣. ص٢٥: «كنتُ في بغداد أصدر جريدتي (العُقاب) المسائية اليومية. وكان مكتبي يعجّ مساء كلّ يوم بالأصدقاء من عراقيين ومن لاجئين عرب من مختلف الأقطار. ومن جملة الأصدقاء الخلّص الذين كانوا يزورونني الفريق بكر صدقي الذي نال شهرة فائقة بقمعه ثورة الآشوريين في ١٩٣٣. وكنت قد تعرفت عليه في الموصل وعملتُ بقيادته عندما كنت رئيساً لكتائب الشباب المتطوعين لمؤازرة الجيش العراقي. وكان المقدم محمد علي جواد قائد السلاح الجوّي العراقي من زملائي في الدراسة ببغداد. كانت علاقتي منذ سنة ١٩٣٠ متينة بالدكتور گوبلز وزعيمه هتلر وكنتُ أذهب إلى برلين وميونيخ في صيف كل عام للترويح عن النفس. وفي ١٩٣٥ذهبتُ إلى برلين برفقة الفريق بكر صدقي وعرّفته على بعض قادة الجيش الألماني الذين أعجبوا به كقائد عربيّ مُلّم إلماماً واسعاً بالتعبئة وسوق الجيش وهناك أقنعت المرحوم بكر صدقي بلزوم تدخل الجيش لتغيير الأوضاع في العراق». (وجاء في ص ٢٨ من المرجع بالذات) «إني أنا الذي أوحيت له بفكرة الانقلاب عندما كنا في برلين يوم أن عرفته على بعض قادة الرأي والجيش الألماني (الكاتب معروف بالفخر والمغالاة بإنجازه وأفكاره وقد تقدم ذكر ذلك عنه). وأنا الذي زوجتهُ من فتاة ألمانية من ڤيينا. وعندما كان يقود الجيش العراقي لسحق ثورة الآشوريين أظهر لي بأنه تشبع بالروح العربية ولكن ما أن صار الحاكم بأمره في =

لم يخلّف بكر صدقي أية أوراق أو وثائق شخصية لا حول نياته بالعرش الهاشمي كما ادعى الملك ولا حول أيّ خطوة انتهجها أو انتواها خلافاً لمدعيات طائفة من الكتاب تناولت حياته أو وقائع منها. وربما كان يونس بحري أقرب الناس إلى الحقيقة عندما ادعى بأن الحقيبة التي كان يحملها وهو في طريقه لزيارة رسمية لألمانيا حوت مسودات اتفاقات صفقات السلاح. وهذه الحقيبة هي التي طال الجدال حولها وحول اختفائها بشكلٍ محير[٢٨].

لم يخلّف بكر أية وثائق شخصية. وقد أيدت الوقائع أنه كان رجل السر البارع في إخفاء نواياه وما يضمره، الناجح أبعد حدود النجاح في فنّ المخادعة ورجل السر الذي لا يشق له غبار، القليل الكلام، البارع في إخفاء نواياه حتى على أعرف الناس به وأقربهم إليه. وفي شهادة (رشيد عالي) الكفاية وقد أثبتناها.

وجدناه يُمهد لمذبحة آب بإبعاد الضباط البريطانيين المراقبين عن وحداته، ويلازم مقرّ منطقته أثناء المذابح، ويجتنب القلم ويصدر أوامره شفاهاً. وقد كشفت مذكرات طه الهاشمي مدى إجادة بكر في حيازة ثقته وآية ذلك إسناد وكالة رئاسة أركان الجيش إليه أثناء غيابه. وإثبات زهده في الخدمة بتقديم استقالته.

ونجح أيما نجاح عندما استطاع خلال فترة قصيرة من الزمن. وكما يتبين من دراسة التقارير التي ترفعها السفارة البريطانية لوزارة الخارجية المحفوظة في دار الوثائق البريطانية إن الوايت هول لم يتوجس خيفة قط من الانقلاب واعتبره جانباً من جوانب التناحر الداخلي مع السلطة لا يمسّ مصالحهم بل يحميها فحرصوا على حياته. وحذّره السفير البريطاني من مؤامرة لاغتياله أكثر من مرّة[٢٩] قبل سفره إلى الموصل.

لم يكن من الحمق والسذاجة قطّ ليُفضي بنواياه المستمرّة لأحد. ولذلك بدا سليماً

= بغداد حتى أصبح عدواً لدوداً للقومية العربية» (وجاء في ص ٣٠) «أن بكر صدقي كان يحمل معه مسودات الاتفاقات مع ألمانيا لتسليح الجيش العراقي لتوقيعها في برلين عندما قتل في الموصل».

(٢٨) آفاق عربية. المرجع السالف.

(٢٩) الحسني ج ٤ ص ٣٦٦ (المرجع السالف). لم يقدم البريطانيون على عملٍ يشير إلى قلقٍ من النظام الجديد وتركوا كل شيء يسير في مساره الطبيعي حتى أنهم تخلّوا تماماً عن صديقهم القديم نوري السعيد ورفضوا التعاون معه للإطاحة ببكر صدقي. راجع الوثيقة F.O. 371-20015 .P 235. PRO.

وتحت ضغط الدلائل أن نعلن رفضنا القاطع لما أشاعه عنه الضباط القوميون من تقريبه الضباط الكرد وإبعاده الضباط العرب. وكذلك رفضنا القاطع لما ادعاه الدكتور گروبه الوزير المفوض الألماني في مذكراته حول نيّة (بكر) في العمل على إقامة دولة كردية مستقلّة.

حول الإشاعة الأولى، حاولنا عبثاً أن نجد أحد المتقدمين بهذا الادعاء يدعم زعمه بدلائل أو بإيراد مثلٍ واحدٍ يؤيد الزعم في حين أننا وجدنا من الدلائل خلاف ذلك. فقد كان جميع الضباط المقربين منه عرباً ليس بينهم كرديّ واحد(٣٠).

ومن أدانه «بالكرديّة» من العرب خصومٌ شارك بعضهم في قتله. قال طه الهاشمي «إنه يحمل فكرة كرديّة» وقال صلاح الدين الصبّاغ «لايعترف بعروبة العراق ومن دعاة القضية الكردية والمتعصبين لها».

ومن مفارقات الدهر أن هذه الكذبة انطلت على عددٍ من الوطنين الكرد فآمنوا بها وأنزلوا (بكراً) في القضية الكردية منزلة لا يستحقها مطلقاً!!

كان الرجل يعمل لحسابه ووجد في الانحياز إلى العروبة والتقرب من القوميين

---

(٣٠) وجدت بعد التحقيق المضني أن كل من لصق ببكر من الضباط ومحضوه ودّهم واعتبروا من كتلته هم عرب. وأولئك هم من وردت أسماؤم في كل ما كتب عن الفترة، أثبتهم هنا بالأسماء: المقدم شاكر الوادي، المقدم اسماعيل صفوت. المقدم محمد علي جواد، الرئيس علي غالب الأعرجي، المقدم يوسف العزاوي، الرائد خليل مخلص، النقيب سعدي يوسف، الرئيس الطيار موسى علي. الضباط الخمسة المرافقون الذي أمروا بقتل جعفر العسكري وتنفيذ الاغتيالات. الضباط المشايعون الذين وردت اسماؤهم في آفاق عربية (العدد ٢، في تشرين الاول ١٩٧٧) وهم العقيد أحمد حمدي زينل. المقدم أحمد فخري عبدالله، الرائد محمود جلال. المقدم أحمد الحاج أيوب، الملازم حسين فوزي الخيال. الملازمون الطيارون رشاد الياور، وأحمد عزيز وفؤاد علي ومحمود الحاج أيوب. الزعيم إسماعيل حقي الأغا، اللواء الحاج رمضان، هؤلاء كلهم ضباط عرب. لم تشمل معظمهم عملية التطهير لأنصار بكر بعد مقتله. ولم أجد بين من وقفت عليه من الضباط الكرد أثناء بحثي هنا غير أسماء ثلاثة لم يُذكر أي منهم بعلاقة خاصّة أو بامتياز خص به منه وهم المقدم بهاءالدين نوري، والمقدم نورالدين محمود والرائد رفيق عارف. والأول منهم ذكر عرضاً في مهمة عسكرية صرفة. والاثنان الأخيران نوه بهما لأنهما كانا من ضمن الوفد العسكري المرافق لبكر بمناسبة زيارته الرسميّة لتركيا وألمانيا. مما يؤكد أن هؤلاء الثلاثة لم يكونوا من حاشية بكر أو المتحمسين له أن عملية التطهير لم تشملهم بعد زوال عهده. هم ضباط مسلكيون ربما كان انتقاؤهم للوثوق بأنهم غير منحازين إلى جهات تأتمر به. وبقي أولهم يمثل منصباً رفيعاً حتى ١٤ تموز ١٩٥٨. في حين أصبح نورالدين فريقاً ورئيس وزارة ١٩٥٢. وكان رفيق عارف رئيساً لأركان الجيش يوم ١٤ تموز.

مصلحة له فأقدم على ذلك كما رأينا، وراح يوثق صلته بدعاة القوميّة المعروفين وقتذاك. وأدخل اثنين من كبار الشخصيات القومية في التعديل الوزاري (بعد استقالة صالح جبر والچادرچي وأبي التمن ويوسف عزّالدين) هما علي محمود الشيخ علي ومحمد علي محمود. وجمعت من قبل السلطة الجديدة من الأسواق فور صدورها كراسة تتحدث عن حقوق الأكراد ونضالهم في سبيل حريتهم ووجوب تمتعهم بالمواطنة العراقية على حدّ سواء مع إخوانهم العرب[٣١].

على أن الإشارة التي باتت الأكثر إثارة للجدل وردت في مذكرات الدكتور فريتز گروبه[٣٢] أبي النازية في العراق والوزير المفوض الألماني الذي التفّ حوله القوميون العرب طوال مدة خدمته المديدة في العراق. نقل الأستاذ نجدة فتحي صفوت الجزء الذي ورد فيه عن العراق ومنه هذه الفقرة العظيمة الدلالة:

«كان بكر صدقي يزورني يوميّاً تقريباً لبحث موضوع شراء الأسلحة وفي أحد الأيام قال إنه يودّ أن يستقدم ضابطاً ألمانياً من ضباط الأركان يعهد إليه مهمة وضع خطة للدفاع عن كردستان. وعلى أثر ذلك حضر إلى بغداد (س. هاينتز) وهو ضباط كبير متقاعد منتحلاً صفة جيولوجي... فطلب إليه بكر صدقي أن يقدّم له اقتراحات للدفاع عن كردستان على نطاق واسع وعن مقاومة أي هجوم محتمل من الجانب الإيراني. وتنفيذاً لرغبة بكر صدقي سافر (هاينتز) إلى حدود إيران للاطلاع على وضع الحدود وتكوين فكرة عن العدوّ المحتمل. كما ذهب إلى كردستان مرتين وتحادث هناك مع شيوخها وأغواتها في موضوع الدفاع واختيار مواقع ستراتيجية. وتباحث مع بكر صدقي في كيفية تأسيس جيش كردي والاستعدادات اللازمة لتسليحه وتموينه...

---

(٣١) ظهرت في بغداد العام ١٩٣٧ بتوقيع غُفُل ومؤلفها الحقيقي هو الأستاذ إبراهيم أحمد. مما ذكره لي أنه وأصحابه من الشباب القومي الكردي استبشروا بوجود شخصية كردية على رأس الانقلاب فخاب فألهم عندما أخذ رجال الأمن يجمعون الكراسة وأطلق بكر بهذا تحذيراً بحظر أي نشاط قومي كردي.

(٣٢) «د. فريتز گروبه الرجال والسلطة في الشرق Dr. Fritz Grobba: Mannes und Macht im Orient فرانكفورت. ص ١٧٣. [قام فاروق الحريري في ١٩٧٩ بترجمة الكتاب كاملاً. بمساعدة وزارة الثقافة في بغداد].

. . . وعندما كان يتصل بي ويحادثني عن خططه في الدفاع عن كردستان أخبرني أيضاً وبصورة (سرية) أنه كردي وأنه يهدف إلى خلق دولة كردية تضمّ السكان الأكراد في العراق وتركيا وايران وأن هذه الدولة يجب أن تكون قادرة على صيانة استقلالها من اعتداءات جيرانها. وأنّ هذه القضية مهمة لديه لأنها في قلبه. ويبدو أن بكر صدقي قد صرح بهذه الفكرة ليس لي فقط وإنما صرح بها للآخرين. أمّا تصريحه بأنها يجب أن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها ضد بغداد في حالة احتلال الإنكليز اياها فكان من قبيل التغطية فقط. . . وهذا يفسر عداء القوميين العرب له كما يفسر اغتياله».

ثم يعود ليؤكد في فقرة أخرى ما ذكره:

«وكما سبق فبينت كان بكر صدقي يرمي إلى هدف آخر وهو خلق كردستان مستقلة ولهذا كان يعمل على تأليف جيش يحتوي على عناصر كردية».

هذا الضرب من التصريحات لا يمكن أن يصدر من شخص مثل بكر صدقي أطبق كل من كتب عنه ومن عرفه على حيازته قابلية فذة في كتمان ما يضمره وتناجحت خطواته الوئيدة السديدة بكل دهاءٍ وحيلة وقدرة على الكتمان والتغطية لتحقق انقلاباً عسكرياً فريداً من نوعه. ومهما بلغت درجة إلمام القارئ بتاريخ العالم في ذلك الزمان وإرهاصاته السياسية، بل مهما كان قليل الإحساس بالمتناقض من الأمور، وبما لا ينسجم مع المنطق السليم، يتعذر عليه أن يتصور كلاماً كهذا يُفضي به سيّدٌ مطلق على شؤون بلاده لدبلوماسي وعميل نازي معروف. وهو سِرّ من أخطر الأسرار في عالم حافل بالدسائس السياسيّة والتكتلات الدولية عالم ١٩٣٧ . وكيف يتصور أن تبلغ ثقة هذا الدكتاتور الحذر على نظامه وحياته بصديقه، أو الغفلة به، ليضمن أن لا يقوم صديقه هذا بكتابة تقرير لحكومته بما سمع. وهو من صميم واجباته الدبلوماسيّة. قد لا يقامر بمركزه وحده بل بمستقبله وحياته لو كتم ما سمع أو تأخر لحظة واحدة عن إعلام مرجعه بوزارة الخارجية، إكراماً لثقة أودعها فيه صديقه الدكتاتور. ثم كيف يمكن أن يتصور (بكر) بأنّ صديقه هذا سيحفظ «السر». أو يتصور بأن الحكومة الألمانية في حالة وقوفها عليه ستعمل على إبقائه سِرّاً. ولا تستخدمه ورقة رابحة في مجال علاقاتها الوثيقة أيامذاك بالنظامين التركي والإيراني؟ نوايا بالغة الخطورة على كيانهما السياسيّ في محاولة عراقية أو كردية لفصل جزءٍ كبير من بلديهما ليكون جزءاً من دولة كردية جديدة؟

قال «گروبه» أن ما أفضى به بكر حول خلق دولة كردية هو «سِرّ»، ثم نسي بعد قليل ليقول إن آخرين كانوا أيضاً مطلعين على هذا «السِرّ». وأنه لم يكن الوحيد الذي خصّ بهذا الامتياز. الدبلوماسي الألماني لم ينوه باسمٍ واحدٍ من هؤلاء الآخرين، ولم يدّع أحدٌ لا قبل گروبه ولا بعده وقوفه على مثل هذه النية من (بكر). وتحدث عن الخبير العسكري الجنرال المتقاعد (هاينتز)[٣٣] لغرض الاستعانة به على استحداث «جيش كردي». والإجراءات اللازمة «لتسليحه وتموينه». وزعم أن هذا الجنرال قام بجولات في كردستان وأعد خطة دفاعية لهجوم إيراني على كردستان وأن هذا الجنرال تحدث كثيراً مع شيوخ المنطقة في هذا الموضوع وقال إنه «حاول مراراً التأثير على بكر ليثنيه عن موقفه العدائي ضد بريطانيا وخططه ضدّها».

وكلّ هذا خلط وهلوسة. فقد رأيناه يعمل ما في وسعه لإظهار ولائه للبريطانيين وحرصه على السير في نطاق سياستهم الخارجيّة في مهادنة النازية والفاشية وفي ضرب اليسار. باذلاً كلّ جهده لإزالة آثار بقيت في ذهن الحكومة البريطانية عما أقدمت عليه يداه في العام ١٩٣٣. حتى بدأ وكأنه لم يعد في ذهن الوايت هول شيء مما فعله هناك. والرّأي العام عادة ضعيف الذاكرة.

وأظن گروبه الذي طال أمد محكوميته، اختلطت عليه الأمور في موضوع دخول البريطانيين بغداد في العام ١٩٤١ ليخيل له أنها كانت ستقع عندما يقوم (بكر) بتنظيم جيشه الكردي (طبعاً بسرية تامة!) ويُهيّئه لفتح بقية أجزاء كردستان (بعيداً عن أنظار تركيا وإيران والعالم طبعاً) وتحقيق وحدة كردستان بدولة مستقلة ثم توجيه هذا الجيش الكردي لمقاومة الجيش الإنكليزي والحيلولة دونه ودون بغداد!!

في تلك الأيام التي سرد گروبه أحلام (بكر) فيها كما أراد أن يقدمها، كان بكر مشغولاً في المحافظة على حياته من المؤامرات المتكررة التي ينظمها ضباط الجيش الناقمون عليه والحاسدون. وهم خليط من العرب والكرد ولكلّ عملٍ سببٌ. ما الذي جعل (گروبه) يختار هذا الوقت بالذات ليطلق كذبته عن (بكر)؟ باختصار القول إنه كان يريد به تحذير أصدقائه القوميين العرب من خطر الثورة الكردية التي يقودها ملا مصطفى البارزاني في ذلك الحين مردداً مزاعم القوميين وكتّابهم حول النيات السيئة التي تضمرها

---

(٣٣) استقدم Generalstabs Oberst A.D.R. Heins فعلاً تحت غطاء خبير جيولوجي. [ليس في هذه الرتبة الرقيقة في القيادة الألمانية مقابل في الجيوش الأخرى].

الثورة للوطن العربي. وقد سمتها الأقلام العربية بالمقالات والكتب المشهرة بها بالخنجر المسدد إلى ظهر الوطن العربي بمقابل الخنجر الإسرائيلي المسدد إلى صدره(٣٤).

وينحو هذا المنحى بطبيعة الحال تعليل گروبه لإصرار بكر صدقي على استخدام الخبير العسكري الألماني. إلا أن استخدامه لم يكن (سِرّاً) يفضي به إليه بكر ويستأمنه عليه فقد جاء فعلاً وقام في وضح النهار بزيارات عدة لمنطقة الحدود. كما أنه استطلع الحدود أيضاً من الجهة الأخرى بإجازة إيرانية للخبير الجيولوجي.

السبب الحقيقي لعملية الاستطلاع هذه واضح لا يحتاج إلى كثير من الحدس والتخمين، وهو خلاف ما قدمه گروبه من تعليل.

تحدثت في الباب الأول من هذا الكتاب عن طبيعة تكوين هيئة الضباط في الجيش العراقي. ومما نوهت به بصورة خاصة أن تجمعات وتكتلات عدد محدود من الضباط كانت وبقيت أساساً وعلى الدوام تنتظم على قاعدة الولاءات الشخصية التي تستقطب حول قائدٍ أو ضابط عالي الرتبة. أمّا ما شاء كتاب جيلنا القوميين العرب أن يُدخلوا في الروع من وجود كتل ومجموعات عقائدية منذ قيام الجيش تعمل وفق برامج معينة في عامي ١٩٣٦ و١٩٣٧ فأظنه محض خيال في رؤوس القوميين. وكان الاستقطاب حول

---

(٣٤) قضى گروبه في السجن عشر سنوات بحكم صدر عليه من محاكم تصفية النازية Dinazification Courts بوصفه واحداً من أخطر أعضائها المرتبطين رأساً بالدكتور گوبلز وزير الدعاية النازي. كانت صلاته ونشاطه أثناء وجوده في العراق قاصرة على القوميين. وأسهم بدور مركزيّ في حركة رشيد عالي. أعيد رأساً إلى العراق منسقاً وكان المسؤول المباشر عن كلّ الهاربين إلى ألمانيا بعد فشل الحركة ووسيلة اتصالهم بالسلطة. وعلى صلة ثابتة بالضباط العراقيين وزعماء الحركة والقوميين السوريين وغيرهم. بعد انتهاء محكوميته أسرع بتجديد علاقاته بأصدقائه القدماء فزار رشيد عالي في بغداد (١٩٥٨) واللواء إبراهيم الراوي وغيرهما من رجال حركة مايس. كما زار فوزي القاوقجي وزار مصر. وفي حينه كانت زعامة عبدالناصر وجهاده في سبيل القومية والوحدة العربية مطلب الساعة. وفي العام ١٩٦٦ جاءت المؤامرة العسكرية التي أطاحت بعبدالرحمن البزاز صاحب بيان ٢٩ حزيران. وترأس الحكومة العراقية ضابط مشهور بولائه لعبدالناصر فتنكرت للبيان وهوجمت الثورة الكردية وشنّ عليها هجومٌ إعلاميّ عنيف من الكتاب العرب وحذر من مراميها ومما اتهمت به في حينه نية الانفصال وتكوين دولة مستقلة. إذن فليس هناك من خدمة يقدمها هذا الدبلوماسي العتيق لأصدقائه القوميين أفضل من تنبيههم إلى قدميّة الخطر وبالتلميح على هذه الشاكلة بأن نية إقامة الدولة الكردية ليست حديثة بل هي قديمة. وأن بكر صدقي قبلها كان أوّل من دعا وخطط لها.

شخصيات ضباط. لم تكن هناك كتلة ضباط قومية ولا كتلة ضباط كردية[٣٥]. وسنرى أن رئيس مجموعة الضباط التي نفذت عملية اغتيال بكر صدقي في الموصل ومساعده كانا كرديين.

فالواقع حول هذا الخبير هو بعكس ما زعمه گروبه. والتعليل الوحيد الذي يمكن القبول به منطقياً هو أنّ هذا الخبير العسكري ما جيء به إلاّ لرسم خطة عسكرية تتضمن إقامة تحصينات ومراكز عسكرية على الحدود تأميناً لضبط الأمن داخل كردستان العراقية والحيلولة دون انتفاضات مسلّحة كتلك التي سبقت، وضمان عدم اتصالٍ بين كرد العراق وكرد إيران وتركيا. وفقاً لمعاهدة سعد آباد التي تمّ توقيعهما تمّ تمديد العمل بمعاهدة العام ١٩٢٦ التركية العراقية. ففي ذلك الحين نشبت الثورة الكردية المعروفة بثورة (درسيم) في تركيا وسرت إشاعة لا ندري كم كان نصيبها من الصحة أن بعض الرؤساء الكرد في العراق إلى جانب منظمات سرية كانت تمدّ الثوار بالأرزاق والسلاح

(٣٥) أكدّ لي المقدم أحمد الحاج أيوب وهو من أنصار بكر صدقي والمحسوبين عليه وقد ورد اسمه بهذا الصفة في (آفاق عربية المرجع السالف) أنه لا صحة مطلقاً للزعم بأن بكراً كان يبعد الضباط العرب ويقرب الضباط الأكراد. وقال إن معظم الضباط الذين شايعوه إن لم نقل كلهم كانوا عرباً. ولم يكن هناك شيء يسمى تكتل عربي أو آخر يسمى كردي. وقد بقيت تقاليد الانتساب والمحسوبية التركية في الجيش العراقي قائمة إلى حَدّ ما، يلجأ إليها الضباط الأدنى رتبة بعلم من القادة أو بدون علمهم ويتحزبون لهم، ويتظاهر واحدهم بذلك بالادعاء صدقاً أو كذباً بأنه من جماعة فلان. لغرض واضح على الأغلب إمّا تأميناً للحصول على تقارير تضمن له الترقية في أجلها المحدد وتزيل كلّ الموانع لها. أو تفادياً للنقل إلى وحدات بعيدة غير مريحة أو طمعاً في الانتقاء إلى دورات عسكرية مريحة أو بعثات إلى الخارج وغير ذلك من الامتيازات الصغيرة. ويجب القول إن الانتساب في أحيان كثيرة قد يكون بدافع الإعجاب الصرف بهذا القائد أو ذاك لخصال معينة محببة فيه. كما يجب القول أيضاً إن معظم ضباط الجيش كانوا بعيدين عن هذا السلوك وهناك ما يعزز هذا أيضاً في وقائع أخرى تؤيد صحة ذلك. ففي حركة رشيد عالي كانت هناك فئة عددها محدود أيدت الضباط الأربعة الذين سيطروا على الجيش مقابل أكثرية ساحقة مسلكية بادرت فوراً إلى إعلان ولائها للحكومة الجديدة بعد انهيار الحركة. وفي ثورة ١٩٤٥ الكردية لم يلتحق بها أكثر من ثمانية ضباط كرد من أصل أكثر من سبعمائة ضابط كردي في الجيش العراقي. وفي ثورة أيلول الكردية ١٩٦١ لم يكن ثم أكثر من اثني عشر ملتحق حتى انقلاب شباط ١٩٦٣. زاد عددهم بعد ذلك إلى حوالي الستين من أصل أكثر من ألف ضابط كردي في الجيش العراقي العامل. (بينهم عدد كبير اضطر إلى ذلك لأسباب سياسية أخرى.) ومن أصل أكثر من أربعة آلاف ضابط لم يستطع أي كاتب أو مؤرخ لثورة ١٤ تموز أن يخص أكثر من مائتين وبضعة عشر ضابطاً انتظمتهم أربع أو خمس خلايا أو تكتلات.

وتسهل لجوء الهاربين من مطاردة الجيش التركي. فشخص (بكر) إلى السليمانية برفقة مدير الشرطة العام حسن فهمي المدفعي. ومن الإجراءات التي اعتمدها إلقاء القبض على عدد من الوطنيين الأكراد من ناشطي حزب هيوا بينهم أربعة شيوخ من جماعة الشيخ محمود[٣٦]. وشدد الحراسة على الحدود الشمالية.

هناك دلائل كثيرة أخرى غير هذا الذي أوردناه، تؤكدّ سلامة (بكر) من «مرض القومية الكردية» وتؤيد في عين الوقت وقوفه ضدّ المصالح الوطنية الكردية أو رعاية لحقوقهم بأدنى مستوى[٣٧] منكراً في عين الوقت انتماءه القومي ومؤكداً أصله العربي فأوعز بنشر مقال في جريدة البلاد لسان حاله بتوقيع [أحد المشتغلين بالقضية العربية] جاء فيه هذا:

«مع هذا نرى أولئك الوصوليين يذيعون عن الفريق بكر صدقي العسكري أنه كرديّ لا يعطف على العرب. أمّا إذا وضعنا عروبته وعروبة زعماء العرب الآخرين في الميزان رأينا في دم بكر صدقي العسكري من العروبة أكثر مما في

---

(٣٦) جاء في كتاب اليافي (المرجع السالف الص ٢٤٥) حول هذا: «في هذه الأثناء ظهرت الثورة الكردية في الولايات الشرقية من تركيا. فجردت الحكومة الكمالية حملة قوية استطاعت أن تحاصر العصاة وتشتت شملهم في الجبال. إلاّ أن الصحف أخذت تنشر يومئذ أنباء مختلفة المصادر يستفاد منها أن يداً غريبة تمدّ الثوار بالسلاح لغايات خفيّة. فأيّ يد كانت تلك اليد الغريبة؟ يستفاد من البرقيات التي أذيعت في ذلك التاريخ أن بكر صدقي ذهب بنفسه إلى السليمانية وكان يصحبه مدير البوليس، فألقى القبض على أربعة شيوخ من جماعة الشيخ محمد (محمود) الكردي. وهو الثائر الذي حجزت عليه الحكومات السابقة في بغداد اتقاء شرّه وخوفاً من أن يثور مرّة أخرى».

نقول: لم نجد طوال بحثٍ دؤوب ما يشير إلى وجود أيّ صلة بين ثوار (درسيم) وكردستان العراقية أؤكد صحة الإشاعة. إلاّ أن شخوص (بكر) إلى السليمانية في حينه أيدته الأنباء الصحفية في بغداد. ولم تذكر له سبباً معيّناً وضاعت مجهوداتي في معرفة أسماء أولئك الذين ألقي القبض عليهم. في حالة ما لو كان النبأ الذي نقله الحسني أيضاً عن اليافي (ج ٤ ص ٣٢٣) صحيحاً. فكتاب (اليافي) هو واحدٌ من كتب أخرى ألّفت في الخارج خصيصاً لفضح الأعمال الإجرامية وتعدد مثالب الانقلاب لا تسلم من أخبار مدسوسة أو عنصر مبالغة. (يراجع كتاب إبراهيم يوسف يزبك «المحررون: بيروت ١٩٣٨». وطالب مشتاق: أيام النكبة (١٩٣٨) وغيرهما.

(٣٧) ذكرنا: قال عنه طه الهاشمي (المذكرات): إنه يحمل فكرة كردية. وقال عنه صلاح الدين الصباغ (فرسان العروبة) إنه من دعاة القضية الكردية والمتعصبين لها. لا يورد هذان وغيرهما دليلاً على هذا الزعم وهما يعتبرانه كما ترى مثلبة ومادة اتهام على أية حال!

دم الزعيم المغفور له إبراهيم هنانو والدكتور عبدالرحمن الشهبندر وغيرهما من زعماء العرب. ولو أراد بطل الانقلاب التبجح بأرومته العربيّة لكان في استطاعته، فإنه ينحدر من تتبع نسبه إلى أسرة عربيّة مكية عريقة نزحت إلى العراق مع من نزح من عرب الحجاز في عهد الفتوح العربية. هذا فضلاً عن نشأته العربية وثقافته العربيّة وجهاده من أجل العرب والعروبة»[٣٨].

وما أظنّ أولئك القوميين الكرد الذين انطلت عليهم أكذوبة (گرويه) وآمنوا بها، سيسرون لو ذكّرناهم (بميثاق سعد اباد) المشؤوم وقد قصد به تعاون الدول الثلاث التي تقسم كردستان على وأد وسحق أية ثورة كردية أو نشاط سياسي قومي[٣٩].

وبطبيعة الحال لا يمكن هؤلاء أن يتخذوا دليلاً على اهتمامه. وربما نبه للقضية الكردية إبقاء الشيخ محمود الحفيد والشيخ أحمد البارزاني وسائر شيوخ بارزان مبعدين في حين كان بكر يستطيع بجرة قلم أن ينهي معاناتهم ويعيدهم إلى موطنهم تماماً مثلما فعل عندما فك إسار الشيوخ العرب المبعدين في ثورات الفرات الأوسط.

ولست أدري إن كان هؤلاء قد أغفلوا ملاحظة خروج الانقلاب عن التقليد الذي ظلّ متبعاً منذ تشكيل أول حكومة عراقية وهو ضمّ وزير كردي واحد على الأقل إلى كلّ حكومةٍ يتم تشكيلها - رغم شكلية هذا التقليد. لا يمكن أن يعزى هذا إلى غيره فهو الذي اختار الحكومة وأعضاءها وهو الذي فرض التعديل فيها[٤٠].

---

(٣٨) جريدة البلاد العدد ٨٧٥ المؤرخ في ٩ آب ١٩٣٧ (أي قبل مقتله بيومين) من الملاحظ أيضاً أن جعفر العسكري هو الآخر سبقه إلى الادعاء بالأصل العربي. [أنظر مذكراته. لندن. ومير بصري في «أعلام السياسة في العراق الحديث. ص ٨٥»].

(٣٩) نصت المادة السابعة من هذا الميثاق الذي عقد في طهران (١٩٣٧) بين العراق وتركيا وإيران وأفغانستان: «يتعهد كل الفرقاء السامين المتعاقدين كل داخل حدوده بعدم إعطاء المجال إلى تأليف العصابات المسلحة والجمعيات. أو كل حركة غايتها قلب المؤسسات القائمة أو قيامها بأعمال لغرض الإخلال بالنظام والأمن العام في أي قسم من بلاد الفريق الآخر سواء في منطقة الحدود أو غيرها أو الإخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر.

(٤٠) أدرك رئيس الحكومة (حكمة سليمان) من هو سيد البلاد المطلق في ٢٨ حزيران ١٩٣٧ عندما سلب منه (بكر) وزارة الداخلية التي كان يشغلها وكالة. ليودعها مصطفى العمري. ووزارة الداخلية كانت كما هو معروف السبب الذي حمل حكمت على التعاون مع بكر وتشجيعه على قيامه بالانقلاب. فحرمان الهاشمي له من توليها هو الذي جعله يرتمي في أحضان بكر. وقد احتفظ بها منذ وقوع الانقلاب حتى نزعها منه بكر.

لم أجد بين من كتب عن انقلاب بكر صدقي من نفى أكذوبة گرويه إلاّ واحداً من أعلام مؤرخينا العراقيين المغتربين الدكتور مجيد خدوري، وهو ممن عاصر فترة بكر صدقي مربياً وأستاذاً جامعياً ومؤلفاً فقد نفى في كتابه [العراق المستقل] أن يكون لبكر صدقي أية طموحات كردية»[٤١].

والى الآن ورغم هذا لا يفطن أولئك القوميون الكرد السذّج بأن هذه الأكذوبة التي عمل الكتاب ورجال السياسة العرب في العراق على ترويجها لم تكن في الواقع إلاّ تبريراً للتآمر على حياته - لا لأنه دكتاتور عدوّ للديمقراطية مضر بالمسيرة الدستوريّة بل لأنه عدوّ لكل ما مثل الطبقة الحاكمة العراقية.

ويتجلى هذا في قوام تشكيلة عناصر تنفيذ المؤامرة الرؤساء. فبين كتلة المؤامرة السباعية، كان هناك ثلاثة ضباط كرد منهم رئيس المؤامرة المنفذة لعملية اغتياله[٤٢] ومعاونه.

---

(٤١) Dr. Majid Khadduri: The Independant Iraq واشنطن. الطبعة ٢ ص ١٠٧.

(٤٢) هو المقدم عبدالعزيز ياملكي. وهذه أسماء الضباط الستة الآخرين: العرب المقدمون صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وكامل شبيب وفهمي سعيد العربي الأب والتركي الأم واللواء حسين فوزي وهو كردي الأب والزعيم محمد أمين العمري. وعزيز ياملكي هو سليل أسرة كردية سليمانية معروفة بمساهمتها في الحقل القومي. ووالده الفريق مصطفى پاشا كان رئيساً للمحكمة العسكرية العثمانية التي صدرت حكماً غيابياً بإعدام مصطفى كمال أتاتورك في العام ١٩٢١. كما كان واحداً من الوزراء في حكومة الشيخ محمود الحفيد. ذكر العميد المتقاعد عبدالرحمن التكريتي في (آفاق عربية المرجع السالف) «ترأس زمر اغتيال في الموصل المقدم عبدالعزيز ياملكي معاون آمر كتيبة الخيالة الثالثة. يعاونه الضابط الكردي النقيب محمد خورشيد وهو من عشيرة (دَلُو) أحد آمري سرايا الخيالة الذي «تبرع» بالقاتل وسلّحه. والضابط محمود هندي الذي نقل القاتل بسيارته إلى المطار حيث (بكر) وسهل له الوصول إلى الضحيّة. وذكر [لونگريك: المرجع السالف ص ٢٧٧] مؤيداً بأن «عبدالعزيز ياملكي كان المتآمر الرئيس في عملية اغتيال بكر صدقي. وقد ظلّ على ارتباطه بكتلة السبعة. حتى العام ١٩٣٨ ثم تضاءل نفوذه فيها خلال ١٩٣٩، وفي ١٩٤٠ قطع ارتباطه بها وزاد ارتباطاً بنوري السعيد. وجدناه في العام ١٩٣٩ رئيساً للمحكمة العرفية العسكرية التي أدانت حكمت سليمان ورفاقه بتهمة التآمر على إحداث انقلاب وقتل الوصي. عرفنا عنه أنه نقل إلى السلك الدبلوماسي. وكان في طهران في العام ١٩٤٦ حين أصدر كتاباً بالتركية حول القضية الكردية عنوانه «كردستان وكرد اختلاللري (انتفاضات الكرد وكردستان)». وقفنا منذ زمن وبمحض صدفة على مقال له في جريدة المواطن البغدادية بتاريخ ١٥ آذار ١٩٥٣ حول دوره البارز في عملية اغتيال بكر صدقي نافياً أي علاقة للإنگليز بمقتله. ويشير العميد عبدالرحمن التكريتي في (آفاق عربية المرجع السالف) إلى أن =

على ضوء الوقائع التي أثبتناها قد يسهل الحكم على بكر صدقي بأنه وفي أفضل الأحوال لم يكن مهتماً قطّ بالقضية الكردية عموماً لا في العراق ولا خارجه. بل بدا دوماً محاولاً النأي بنفسه عن هذه «الشبهة» التي اتخذها أعداؤه والمؤتمرون به تعلّة للطعن فيه ومبرراً للقضاء عليه وأعني بهم ذلك الاتحاد الذي تمّ عقده بالتأكيد بين ضباط ناقمين تستروا برداء الدفاع عن القومية العربية وبين أقطاب الطبقة الحاكمة التقليدية الذين طاردهم بكر وحاول قتلهم. وقد بقيت تفاصيل الصلة والاتفاق سِرّاً مغلقاً على المؤرخين العراقيين بمدى علمي. مع حرص الساسة ورجال الحكم العراقيين على إخفاء أدوارهم في التآمر على حياة الدكتاتور في مذكراتهم المطبوعة وأحاديثهم المنشورة. ومؤامرة «ياملكي» التي نجحت كانت واحدة من أكثر من عشرٍ دبرت للقضاء عليه.

ووجه المفارقة المضحكة أن أكذوبة «كردايتي» بكر التي انطلق منها الضباط القوميون ورجال الحكم المبعدون والناقمون لتبرير تآمرهم على حياته، مدعمةً بما كتبه گروبه، انطلت على طائفة من الوطنيين الكرد وآمنوا بها لتؤدي بهم بالنتيجة إلى وضع بكر صدقي في قائمة الشخصيات الوطنية الكردية العاملة في سبيل تحرر الكرد.

على أثر صدور كتابي «رجال ووقائع في الميزان» وتناولي في فصل من فصوله مسألة كردية بكر صدقي أنكر أحد الأصدقاء المثقفين الديمقراطيين والعاملين في القضية الكردية والثورة أن يكون (بكر) كما وصفتُه. وقال مما قال في سبيل الدفاع عنه إنه ككردي وطنيّ يفضل فعلاً أن يتم تحرير الكرد وتوحيدهم وتحريرهم من تسلط الأجنبي على يد دكتاتور. ولم أعقب على هذا الرأي لفرط عجبي من إمكان قيام حركة تحرر من التبعيّة والاستعمار بسعي وزعامة دكتاتور أو طاغية مستبد. أي من الخضوع فوراً لعبودية جديدة تحت غطاء الاستقلال. وطافت مخيلتي صور بشعة شنعاء لأعمال الإبادة الجماعية في البلدان الأفريقية التي نالت استقلالها وتحررت من الاستعمار والإمپريالية لتقع شعوبها فريسة للصراع الوحشي الدموي بين الطغاة والزعماء المحتربين على السلطة بهلاك مئات الألوف بل الملايين من الأنفس في غمار ذلك الصراع الشرس وما أراني هنا أستطيع حرمان قارئي من هذا التعليق العظيم الدلالة معتذراً لخروجي عن السياق:

= مذكرات ياملكي غير المطبوعة كانت واحدة من مصادره الرئيسة في مقاله (كيفية اغتيال الفريق بكر صدقي).

نشرت مجلة النيوزويك بعددها المؤرخ في ١ آب ١٩٩٧ هذا التعليق بالعنوان الساخر المثير:

«أيتها الكولونيالية تعالي أنقذينا»

«الاستقلال يبدو جيداً حتى تجربه»

«في العام ١٩٧٥ نالت الكومورس Comoros جزر القمر استقلالها. وهي مجموعة من الجزر تقع على مسافة من ساحل أفريقيا الشرقي، بينه وبين جزيرة مدغشقر. هذه الجزر تحررت واستقلّت بعد حكم فرنسي مباشر دام قرناً ونصف قرن.

في الأسبوع الماضي خرجت مظاهرة عفوية في الجزيرة الكبرى منها تألفت مما يزيد عن سبعة الآف. رفع متظاهروها الأعلام الفرنسية وصور الرئيس الفرنسي جاك شيراك يهتفون ويناشدون الفرنسيين والحكومة الفرنسية بشعار أعيدوا إلينا استعماركم.

هؤلاء ضاقوا ذرعاً بالدكتاتورية الحاكمة التي أبقتهم في حالة من الفقر المدقع والإرهاب الدائم. وقارنوا كما قالوا أحوالهم تلك بسكان جزيرة (المايوت) المجاورة لهم التي ما زال يحكمها الفرنسيون وقد بدت لهم مثل جنّة الفردوس! أترى سيأتي الاستعمار الفرنسي لإنقاذهم؟ سبق لهذا الاستعمار أن قال: لا. إلاّ أنّ الطلب ما زال ملحفاً وما زال أملاً يرجوه الشعب».

* * *

ليس من أغراض هذا المبحث التطرق إلى تفاصيل الفتك ببكر وآمر قوته الجوية المقدم محمد علي جواد. فقد رويت في أكثر من مرجع واتفقت كلها في الجوهريات إلاّ أنها اختلفت في بعض التفاصيل الصغيرة والقليلة جداً[٤٣].

(٤٣) كانت هذه آخر محاولات ثلاث في الموصل. لم يخطط لها ويظهر أنها بنتُ ساعتها عندما ارتأى (بكر) أن يفضل الاستراحة في حديقة صغيرة تتوسط غرف الضباط في المطار. وأسرع ياملكي ومحمود هندي باستدعاء محمد خورشيد الذي جاء ومعه نائب العريف محمد عبدالله وهو تركماني من بلدة تلعفر معروف بدقة الإصابة وسلمه مسدساً من نوع براونگ عيار ٤٥. فأخذه (محمود هندي) بسيارته من قاعدة الغزلاني العسكرية إلى المطار حيث يسكن وأدخله غرفة سكناه ومنها دله على (بكر) فخرج من الباب المفضي إلى الحديقة ودنا من الضحية حتى صار على بعد متر واحد تقريباً وأطلق على جمجمته رصاصتين وعندها تقدم المقدم محمد =

الفصل الأخير لهذه الدراما، وهو مصير القاتل وشريكه تسكت عنه المصادر كلها سكوتاً مطبقاً. لم أجد في كلّ ما كتب من حاول متابعة الخاتمة وتدوينها. وكلّ ما جاء هو أنّ محمد أمين العمري حال بين لجنة التحقيق العسكرية التي جاءت من بغداد وبين إلقاء القبض على عدد من الضباط الضالعين. وأعلن انفصاله (انفصال الموصل عن العراق) حيناً من الزمن ليرغم حكمت سليمان على الاستقالة.

= علي جواد صائحاً «ولك شتسوي؟» فصاح به الجندي «سيدي لست المقصود» إلاّ أن المقدم واصل التقدم نحوه فعاجله برصاصتين أخريين ودار على عقبيه محاولاً الهرب إلاّ أن الضباط الطيارين القريبين تكاثروا عليه وكادوا يفتكون به إلاّ أن الملازم الطيار محمود الحاج ايوب أقنعهم بالإبقاء عليه حيّاً بغية الكشف عن الجناة. وهرب محمود هندي واختفى حيناً من الزمن.

[راجع الحسني ج ٤ ص ٣٦٦، وآفاق عربيّة (المرجع السالف تشرين الأول ١٩٧٧) اعتماداً على مخطوطة ياملكي]. رواية عبدالفتاح اليافي ليست أهلاً للاعتماد (الص ٥٨-٥٩) فمعظمها من نسج الخيال. وهو يخطئ في إيراد اسم القاتل فيسميه محمد صالح. كتاب محمود شبيب [الموسوم بكر صدقي وانقلابه العاصف] ط بغداد ١٩٩٢ لا يتضمن شيئاً عن الحادث على أن هناك رواية قصّها علي المقدم أحمد الحاج أيوب نقلاً عن شقيقه الملازم محمود الحاج أيوب الذي عقب القاتل لا تختلف إلاّ بالقول إن القاتل تقدم من بكر وكان يخفي مسدسه تحت صينية فوقها أقداح مشروبات ومرطبات. وبهذا تمكن من الاقتراب دون أن يثير شكاً.
مما آثرت ذكره هنا هو أن المقدم محمد علي جواد كان ابن عمة عبدالكريم قاسم وهو إذ ذاك برتبة ملازم أول، وقد شملته حملة تشتيت شمل الضباط القلائل الذين دانوا بالولاء للانقلاب فنقل إلى الجنوب. وبعد ثورة تموز واستتباب الأمر له أمر بتأليف مجلس تحقيقي من الضباط عبدالرحمن شرف وعلي غالب الأعرجي وموسى علي وكلهم متقاعد ومن أنصار بكر القدماء للتحقيق في «قضية مقتل الضابطين بكر صدقي ومحمد علي جواد.» فأصدرا قراراً بأن القتل كان أثناء القيام بواجب الخدمة. وبناءً عليه قرر مجلس الوزراء في ١٣ من كانون الثاني ١٩٦٠ منح ورثة المرحوم الفريق بكر صدقي العسكري الذي اغتيل غدراً فاستشهد (كذا!) بتاريخ ١٢ من آب ١٩٣٧ مبلغ خمسة آلاف دينار تدفع إلى ورثته من وزارة المالية. ومنح ورثة المرحوم الطيار المقدم محمد علي جواد الذي اغتيل فاستشهد بتاريخ ١٢ من آب ١٩٣٧ مبلغ خمسة آلاف دينار تدفع لورثته من وزارة المالية. ويكتب للتقاعد بضم العجز للدرجة الأولى إلى رواتب تقاعدهما اعتباراً من تاريخ وفاتهما».
من الجدير بالذكر أنّ قراراً مماثلاً صدر بحق أربعة ضباط من كتلة السبعة التي تآمرت لقتله وهم صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد وكامل شبيب ومحمود سلمان وقد اعتبر حكم الإعدام الذي صدر بحقهم ونفذ استشهاداً أيضاً [يظهر أن بكراً لم يخلف عقباً من أي زيجة له. فقد سألتُ ابنة أخيه برقي هل تسلمت هي وأخوها الإكرامية فأجابت بالإيجاب (أنظر ما سبق).

وبقي السؤال حائراً، كيف استطاعت حكومة جميل المدفعي اسدال الستار عن جريمة مروعة مشهودة ذهب ضحيتها اثنان من كبار ضباط الجيش، وتم فيها إلقاء القبض على القاتل، بعشرات من الأعين التي شاهدت عملية القتل؟

لا أذكر العام بالضبط. ربما كان في يوم ما من ١٩٥٠ أو ١٩٥٣ ولا أدري كيف انجرّ الحديث إلى بكر صدقي ونحن في غرفة جلوس المحامين بمحاكم الموصل. وهذا ما رواه الزميل محمد صدقي سليمان (أصبح فيما بعد عضواً في محكمة تمييز العراق). قال جرت محاكمة المتهمين محمد عبدالله ومحمود هندي أمام محكمة عسكرية في الموصل وكنا وكلاء الدفاع عنهما. وأنكرا ضلوعهما ووجودهما وقت الحادث. ولم ترد شهادة عيانية واحدة. وختمت المرافعة وجلسنا بانتظار القرار. وبعد برهة جاء عريف وقال إن هيئة المجلس العسكري تطلب حضوركم في غرفة المداولة، فقمنا وتوجهنا إلى الغرفة. واعترتنا الدهشة لأغرب طلب من محكمة تتقدم به إلى محامي المتهم. قال الرئيس: «دعوناكم لتعاونونا على صياغة قرار قانوني بالحكم ببراءة المتهمين»، ففعلنا. وعدنا إلى مجلسنا وبعد قليل خرجت هيئة المحكمة لتتلو علينا قرار البراءة الذي شاركناها في صياغته.

لاأذكر المناسبة التي دعت زميلنا هذا إلى الحديث في هذا الموضوع ولم أكن حينذاك مهتماً بالمسألة، ولم يكن هناك مبرر لاستيضاح وإلقاء أسئلة على الراوي تبدو الآن على غاية من الأهمية. هوية المحامين الآخرين؟ أي جهة أوكلتهم؟ مَنْ دفع أجورهم؟ من قام بالتحقيق الابتدائي؟ هل سمح لهم بالاطلاع على محتويات المجلس التحقيقي (يقابل التحقيق القضائي في المحاكم المدينة).

ومرّت سنواتٌ عشر أو أكثر. وأنا والمرحوم المقدم أحمد الحاج أيوب[٤٤] موقوفان بأمر من الحاكم العسكري العام في سجن الموقف ببغداد، سألته مرةً ونحن نتجاذب أطراف الحديث عما إذا كان له علم بما حصل للقاتل بعد مقتل (بكر) وإلى ما آل إليه مصيره وبدا وكأنه لا يملك معلومات عن إجراءات قضائية ومحاكمة. وقال جازماً بأنّ شقيقه (محمود) وهو أحد الذين امسكوا بالقاتل وحالوا دون هروبه، لم يدع إلى شهادة. وأن كل ما علم حول مصير العريف القاتل أنه نقل إلى بغداد وعين خفراً أو

(٤٤) هو الأخ الشقيق للقاص العراقي «ذوالنون الحاج أيوب» أحيل إلى التقاعد بعد سنة ونيف قبل بلوغه سنّ التقاعد وبرتبة مقدم. وكان من شيعة بكر صدقي.

بستانياً في مقرّ وزارة الدفاع. ثم ارتئي ترحيله بعد منحه إكراميّة وعينت بلدة (الشطرة) في لواء المنتفك محل إقامة دائمي له لا يبرحه. وأنه تزوج هناك وتوفي هناك.

* * *

قُتل الفريق بكر صدقي العسكري قائد القوة الإصلاحية التي دخلت بغداد فاتحةً وهو على رأسها. قتل سيد البلاد المطاع مدة عشرة أشهر بيد جندي مغمور خامل الذكر، حتى ولا بيد ضابط. وقضت المقادير بعد بضعة وعشرين عاماً أن يجترئ الجنود ثانيةً على ضباطهم فيقتلون فيهم تقتيلاً باسم العقيدة والمبدأ.

حديث بكر صدقي العسكري

نشر في عدد من صحيفة البلاد بتاريخ ١٨ آذار ١٩٣٧ بعنوان [حديث بطل الانقلاب سعادة الفريق بكر صدقي العسكري مع رئيس تحرير جريدة البلاد].

استغرق الحديث الصحيفة الأولى من الجريدة وفي وسطه صورة لصاحب الحديث وهو ممتطٍ جواداً. واستهله رئيس التحرير «روفائيل بطي» بهذه الكلمة:

روج المصطادون في الماء العكر إشاعات خبيثة ابتغاء تسويد صفحة العراق البيضاء في الخارج. من ذلك انهم دسّوا بين الناس أن النزعة الشيوعية متغلغلة في النفوس. وعلى أثر هذه الإشاعات الكاذبة التي ما أنزل الله بها من سلطان، قصد رئيس تحرير هذه الجريدة إلى سعادة بطل الانقلاب وحبيب الشعب الفريق بكر صدقي العسكري للوقوف على رأيه في هذه الإشاعات والوزن الذي يصح أن يقام لها.

دخلتُ مكتب القائد العظيم فقابلني بمعهود بشاشته ولطفه وأجلسني إلى جانبه. فجلست إليه جلسة الصديق دون أن أشعر بتكلف في الحديث الذي جرى لنا. ولما استقرّ بنا المقام وجهت السؤال التالي إلى سعادته:

- لا ريب في أن سعادتكم عالمون بأمر الإشاعات التي يبثها المفسدون الذين يضمرون الشرّ للبلاد ولحكومتها حول الشيوعية وتسرّبها إلى نفوس العراقيين. فما قول سيادتكم الفصل في هذه الإشاعات المنكرة وأنتم الذين لكم اليد البيضاء على العراق سابقاً ولاحقاً. وأنتم الذين لم تحجموا ولن تحجموا عن التضحية بالنفس والنفيس لخلاص وطنكم من كلّ ورطةٍ وأزمة؟

فلما سمع سيف العراق البتّار هذا السؤال، فاضت على وجهه ابتسامة عريضة تدفقت من ملامحه الجذابة وامتزجت ببريق عينيه اللامعتين اللتين يشع منهما نور الذكاء والفطنة فقال:

- يضحكني وأيم الله أن أرى الأحابيل الواهية التي ينصبها للعراق العزيز أولئك المفسدون الذين ذكرتهم. فلو عمدوا إلى غير هذه الدسيسة، لربما كان في افتئاتهم

بعض المنطق، أو بالأحرى سفسطة مقبولة في القياس المنطقي. ولكن لحسن حظ العراق سلكوا طريقاً وعرة إذ وقع اختيارهم على موضوع الشيوعية. وهذا وحده كافٍ ليكشف عن كذبهم ودسيستهم للناس.

أفي العراق شيوعية؟ أيكون العراق شيوعيّاً؟ كلاّ ثم كلاّ ليس العراق تربة صالحة للشيوعيّة، قل لي بربك أين معاملنا وعمالنا؟ أين مشروعاتنا الاقتصادية الصناعية ورؤوس أموالنا وأرباب رؤوس الأموال عندنا حتى يستثمروا أموالهم بإرهاق الناس فينشأ بين ظهرانينا طبقة عمال خاصّة تؤلف أكثرية كبيرة ويسرح الألوف أو الملايين من عمالنا بلا شغل ولا عمل حتى تؤثر فينا الدعوة إلى الشيوعية وتتغلغل مبادئها في نفوسنا؟ كل من أوتي مثقال ذرة من العقل يضحك من سخف أولئك الذين يقولون بأن في البلاد استعداد (كذا) للشيوعية. نحن لا نزال في الدور الابتدائي من أدوار الحضارة الصناعية. وبلادنا زراعية أكثر بكثير منها صناعية، ولا بدّ من انقضاء زمن طويل قبل أن نصل إلى بعض ما وصلت إليه الأقطار الأوروبية الصناعية تلك التي على بلوغها القدح المعلى في الصناعة نراها أرضاً قاحلة جدباء لمبادئ السوفيات، تلك المبادئ التي ما عتمت أن وصلت إليها حتى رأينا عليها ردّ فعل شديد قضى على الشيوعية القضاء المبرم. كلاّ تربة العراق غير صالحة للشيوعية والذي يحاول بث المبادئ الشيوعية في العراق كمن يحاول زرع نخيل البصرة في جبال النرويج. لأن كما كان للنباتات الخاصة تربتها الخاصّة كذلك للمبادئ بيئاتها الخاصة. وليطمئن العالم أن لا خوف على العراق من البلشفة.

وفضلاً عمّا تقدم أن ليس من مصلحة العراق الأخذ بالمبادئ المتطرفة وهو في دور التكوين واستجماع القوى. مبادئ تحسبها الدول القوية العريقة في مدنيّتها ومؤسساتها والرصينة في اقتصادياتها واجتماعياتها مبادئ متطرفة. ثم إن الذين يحبذون المبادئ الشيوعية فريقان: فريق ساذج قليل المعرفة يأخذ ما تصل إليه يده من الغرب دون أن يفرق بين غثه وسمينه فيجاهر به. وهذا فريق سرعان ما ينبذ المبادئ الشيوعية متى اكتسب قليلاً من الخبرة ووقف على حقائق الأمور فيها. أما الفريق الآخر فهو أولئك الذين يريدون شرّاً بالبلاد فيتخذون الشيوعية وسيلة لتسويد صفحة العراق وحكومته ليتمكنوا من الاصطياد في الماء العكر ولا شك في أن وراء هؤلاء يد الأجانب ودسائس أجنبية. فالعوذ بالله من شيطانهم الرجيم. ولكن العراقيين لا تنطلي عليهم الحيلة وهم واقفون لكل دساس بالمرصاد فلا تخف وأزيدك أن العراقيين ثلاثة

أقسام في تلقيهم هذه الإشاعات الكاذبة، فسوادهم الأعظم وأكثريتهم الساحقة لا تهتم بهذه الاشاعات ولا تعنى بها اوتعرها (كذا) اهتماماً، لأن الناس منصرفون إلى أعمالهم في غير هذه النواحي. وهناك قسم آخر يسمع بهذه الإشاعات وقد يصدقها فيتألم - وحقه أن يتألم - لتسرّب هذه المبادئ إلى وطنه العزيز الأمين. أما الفريق الثالث وهو أقلية ضئيلة جداً، لا بل دون الأقلية بكثير فهو أولئك الذين يسرّهم أن تروج هذه الإشاعات وذلك ليس لأنهم يدينون بالشيوعية أو يقبلون مبادئها بل لأنهم ناقمون على العهد الإصلاحي الحاضر وعلى حكومته لأنهم لا يستطيعون ترويج مصالحهم الدنيئة ولا جرّ مغانم السحت. فيدفعهم حسدهم القتّال إلى النقمة على الوطن ولا يهمهم إذا فني العراق كله في عشيّة وضحاها.

وأخيراً أقول لكم إن العراق لا يزال متديناً في ثقافته ولم يبلغ المستوى الذي يمكنه من تلقي الأفكار المتطرفة وإقامة وزن لها. لذلك لا يمكن أن يقبل بهذه المبادئ.

ثم إن الشيوعية لا تتمشى مع الحكومة الملكية. وليس في العراق فرد واحد يريد غير الحكومة الملكية. وإني بصفة كوني قائد القوة الإصلاحية أذكّركم بالمنشور الذي نشرته ووزعته على الأمة يوم الانقلاب وذلك أن الجيش إنما قام على الحكومة البائدة لإحداث الانقلاب، دفاعاً عن عرش جلالة ملكنا المفدّى ونسله من بعده. فلا يخفى عليكم أن الجيش لن يرضى عن ذرة من شأنها أن تخلّ بمبدأ الاخلاص للعرش. فبصفة كوني أكبر ضابط في الجيش رتبةً بعد مولاي الملك المعظم جلالة قائدنا الأكبر أصرح لكم بأن الجيش مستعد أن يقاوم حتى النفس الأخير كل حركة لها أقل مساس مضر بعرش جلالة قائدنا المعظم ويقضي على تلك الحركة القضاء المبرم سواء أكانت الحركة شيوعية أو غيرها.

هذا رأيي ورأي جميع العراقيين. فأعلنها على رؤوس الأشهاد.

حكمت سليمان
١٨٨٦ (١٨٨٥) - ١٩٦٦

دور (حكمت) في حلبة السياسية العراقية والصراع على الحكم كان قصيراً نسبياً قد لا يتجاوز السنوات الخمس جمعاً. لكنه دورٌ فاصل عظيم الخطورة لأنه يمثل في مرحلته الأخيرة نقطة تحول في تاريخ العراق الدستوريّ باستخدام الجيش لأول مرة استخداماً ميدانياً لحسم المواقف، وليضع البلاد بعدها على خطّ انقلابات عسكرية وشبه عسكرية بلغ عددها ثمانية عشر سجلّها التاريخ الحديث، فضلاً عن عدد غير معلوم من محاولات انقلابيّة دفنت في مهدها.

لم يكتب عن (حكمت) سيرة كاملة، ولا أفاض المؤرخون في حياته السياسية كغيره، وإنما ذكر فيها ذكراً عابراً من خلال حدثٍ سياسيّ معين، وكل ما وقع في أيدينا لم نجد فيه محاولة للنفوذ عميقاً في وقائع حياته وتناول شخصيته ومكوّناتها بالتحليل ودراسة نشاطه السياسي من خلال ذلك.

وأغفلوا عن عمد أو بغير قصدٍ الجانب المظلم من تلك الشخصية واقتضب بعض من تطرق إليه بل وعَدّ بعضهم أعمالاً منه غير مشرفة من الحسنات وبعض الهفوات والأخطاء من قبيل الحزم السياسي وإصابة الرّأي.

من المفترض أن تكون الوثائق الدبلوماسية البريطانية مادة جيدّة تعين على تفهّم هذه الشخصية بعيداً عن النوازع والأغراض الخاصّة. إلا أن أقوال الدبلوماسيين البريطانيين عنه بدت متضاربة متناقضة نابعة من درجة تعاونه معهم أو ازوراره عنهم، ومن المدى الذي يبلغه في تأمين المصالح البريطانية. لاسيما في الفترة التي جاء به انقلاب بكر صدقي رئيساً للحكومة. فهو آناً رجل «يتمتع بنفوذ كبير في الأوساط السياسية. وفيها يحظى ذكاؤه بتقدير كبير»[1]. وهو آناً مجرد ستار «أو ألعوبة بيد بكر

---

(١) من تقرير عن الشخصيات البارزة في العراق. رفعه السفير البريطاني سر أرشيبالد كلارك كير إلى وزير الخارجية (ايدن) في ١ من كانون الثاني ١٩٣٦.

صدقي» لا حول له ولا طول. ويبدون ارتياحهم منه ورضاهم عنه عندما يؤكد لهم في مقابلةٍ بأنه حريص على علاقات العراق مع بريطانيا. ويزدرون به ويبدون شكوكاً واستياءً من مواقف أخرى ككثرة تردده على المفوضية الألمانية واجتماعاته بوزيرها المفوض النازيّ الموغل في نازيته. ويمطرونه بإعجابهم وثنائهم عندما يسددّ ضربته إلى رفاق الأمس (جماعة الأهالي) فيغلق جمعيتهم وينفي زعماءهم. ويبدون امتعاضهم ويتهمونه بالميل إلى النازية عندما تبادر حكومته إلى عقد صفقات الأسلحة وإبرام اتفاقات تجارية مع ألمانيا وإيطاليا الفاشيتين.

وعندما يبلغ استياؤهم منه شأوه الأقصى يعودون ليذكّروا رؤساهم في لندن بدوره في معالجة القضية الآشورية بالنار والحديد، ثم تستّره على القائمين بالمذابح في الرميثة، وسوق الشيوخ وسميل وغيرها.

ويندرج في هذا الباب رأي المقدم (ستافورد) فيه الذي دوّنه في كتابه، فقد منحه دون تردد صكّ براءة من مجرزة سميل وجبل بيخير ودهوك، رغم علمه بالتقرير الأكذوبة البالغ السخف الذي كتبه هذا الوزير لحكومته إثر زيارته لموقع المجزرة فور ارتكابها وفيه برّأ الجيش العراقي واتهم العشائر العربيّة والكردية بها.

وهذا (توفيق السويدي) أحد أبرز رؤساء الوزارات السابقين يخشى أن يقول ما يعرفه عن (حكمت) في مذكراته المطبوعة. إلاّ أنه يدوّن ما بذات نفسه منه في أوراق خاصة لتكتشف فيما بعد وتطبع عقب وفاته. ومع هذا ففي تعرّضه لسيرته بثلاث صفحات صغيرة من الكتاب الذي نشره فيما بعد [وجوه عراقية عبر التاريخ] لم يشر ولو بعبارة واحدة عن دوره في وقائع آب ١٩٣٣ أو غيرها.

وبكثير من الاطمئنان نقول مبدئياً أن شخصيّة حكمت لا تخلو من الازدواجيّة كمعظم الساسة العراقيين المعاصرين له، وربما فاقهم فيها كما سنرى فيما بعد، على أنه لم يملك من سعة الحيلة والدهاء قدر ما ملك غيره لتساعده على تغطيتها تغطية متقنة بإقدامه على أي عملٍ جيدٍ أو خدمةٍ عامة أو بمحاولاته الضعيفة للظهور بمظهر الوطني المتجرد المتحرر الذي يعمل للمصلحة العامة في كلّ المناصب السياسية التي تولاّها. إذ سرعان ما يكتشف زملاؤه والمقربون قصوره وخيلاءه وإعجابه بنفسه وإدلاله بأصله فينأون عنه أو يضعون بينهم وبينه حاجزاً من الشك والحذر. وقليلاً ما انطلت على الآخرين مناوراته السياسيّة إذ ما تلبث أن تفضحها السذاجة التي كانت تحبك بهاد محاولاته الخائبة في سترها. وهو ليس (برشيد عالي) الأريب الذي كان ينجح في إزالة

الآثار المدمرة أو السيئة التي تتخلف جراء تحولاته السياسية الفجائية بمنعطفاتها الحادة ومنزلقاتها الخطرة. ولم يبلغ كذلك شيئاً من حذق نوري السعيد وجلده وعناده وصراحته في متابعة النهج السياسيّ الذي قرّ رأيه عليه ذلك الخطّ الذي لم يسع غالبية منتقدي سياساته وأساليبه القمعية الغليظة وتجاهله الرأي العام، وألاعيبه المنفرة إلاّ النظر إليه بنوع من الاحترام والتهيب واستخلاصه كشخصيّة فريدة من شخصيّات تاريخ العراق السياسي الحديث وما أقلّها.

وبعكسه كان حكمت شخصيّة مائعة، جشعة، متهالكة لا توحي بكثير من المهابة وقد أعطاه البريطانيون في لندن وفي لحظة انزعاج منه صفة «حصان الدريئة» لبكر صدقي[٢].

كما سنرى عند استعراض حياته العامة أنه لم يكن لديه رأي سياسيّ معين ولا نهج فكري واضح ولا هدف سام أو مثل أعلى يعمل لتحقيقه وأنه واصل طوال فترة وجوده في حلبة السياسة تسيّره عواطفه الشخصية ومصالحه الخاصّة وأنانية واضحة. اللهم إلا إعجابه المتناهي بمصطفى كمال أتاتورك وإنجازه.

* * *

ينتمي (حكمت) إلى أسرة جيورجيّة مسيحيّة اعتنق مكوّنها وعميدها الإسلام أو وجد نفسه بالأحرى مسلماً لأنه ربي ونشأ في بيت مسلم ووسط مسلم ولم يعرف ديناً غيره فعميد الأسرة هذا كان مملوكاً خطف طفلاً وبيع في سوق النخاسة باستنبول وجيء به إلى بغداد فابتاعه سليمان باشا الكبير والي بغداد (١٧٨٠-١٨١٢) وسمّاه «بطالب». وعندما بلغ أشدّه ضمه إلى خاصته من قوات الإنكشارية ونشأ صحبة شاب مملوك آخر اسمه (داود) الذي بلغ منصب «الكهية» لسليمان باشا المذكور، ثم خلّفه في ولاية بغداد باسم داود باشا (١٨١٧-١٨٣١) وهو آخر المماليك الولاة في بغداد[٣].

---

(٢) التعبير الذي استخدم هو Stalking Horse، ومعناه شاخص جامد على هيئة حصان يقيمه الصيادون لخداع الطريدة.

(٣) كل ضابط في مؤسسة الإنكشارية العسكرية التركية مهما علا شأنه يطلق عليه لقب (أغا). والمقصود بالمملوك والإنكشارية يقتضي مني بعض إيضاح. أقول إن المملوك يختلف حكمه عن العبد أو الرقيق. وإن كان الشراء الأصل في اقتناء الصنفين. فأوّلهما يجب أن يكون من العنصر الآري أو القفقاسي ذي البشرة البيضاء. في حين لا يشترط هذا في العبد. ويستخدم المملوك في أعمال المنزل لا كخادم بل بوصفه عضواً من أعضاء أسرة صاحبه. ولا يُخصى =

ولقي الصبي والشاب (طالب) رعاية خاصّة من هذين الحاكمين وربما عادت الحظوة التي نالها إلى كونهما مثله من أصل جيورجي (أو گرجي) أو (كوله مندي) أو چركسي وهي تعابير درج البغداديون على إطلاقها على المماليك وذريتهم.

ولقب «الأغا» الذي لا يُعرف جد حكمت بغيره، يدلّ أنه كان على الأقل ضابطاً أو قائداً في اليني چري (الإنكشارية) وهي القوة العسكرية التي كانت تحت تصرف پاشا بغداد.

= وليس لسيده أن يبيعه بل عليه أن يعلّمه ويدربه على فنون الحرب والقتال ويلقنه ما تيسر من العلوم والمعارف، فيغدو مقاتلاً في معيّة سيده ينفذ أوامره ويمحضه إخلاصاً وسيّده هو الآخر مملوك بدء حياته كما بدأها هو. ويقتنى المملوك عادة وهو صبيّ أو حدث غير مميز، في حين يقتنى العبد بكل سنّ ومن الجنسين. والمملوك عادةً يعتق. وكثيراً ما يتزوج هؤلاء من بنات أسيادهم ليكونوا هم سادة فيما بعد. حكم المماليك مصر والشام زهاء ثلاثة قرون ابتداء من العام ١٢٥٣ ولقبوا بالسلاطين. وقضى السلطان سليم ياوز العثماني على سلطتهم في معركة [مرج دابق] في العام ١٥١٧ بفلسطين وضم مصر وسورية إلى الإمبراطورية.

وحكم المماليك الجيورجيّون ولاية بغداد والموصل والبصرة (العراق الحالي تقريباً) زهاء قرن واحدٍ (١٧٤٩-١٨٣١) حكماً فعلياً باسم السلطان العثماني دون أن يكون له يد في تعيينهم على أن (الباب العالي) كان يصدر الفرمان بتثبيتهم في حين أنهم يكونون قد مارسوا السلطة الفعلية دون انتظار الفرمان. لأن اختيارهم للمنصب يتمّ موقعياً عن طريق التغلّب والاستظهار بدعم قوات الإنكشارية.

هذه المؤسسة العسكرية الفريدة في تاريخ الجيوش ظلّت تزود الجيوش العثمانية بنخبة مقاتليها طوال خمسة قرون وأفرادها يجندون من السبي وأسرى الحرب الأحداث أو أبناء المسيحيين المخطوفين المباعين في أسواق النخاسة [روس، بلغار، روم، نمساويون، ألبان، جيورجيون، صربيون، پولنديون، الخ] فيلقنون مبادئ الدين الإسلامي متشرباً بروح التعصب والحماسة والغيرة. وفي الفترات المتأخرة لعمر هذه المؤسسة شجع أفرادها على الانتماء إلى الطرق الصوفيّة وأهمها (البكتاشية) لينتظموا وقت السلم في حلقات ذكر. وفي أواخر القرن السادس عشر بدأ الأتراك أنفسهم يتسللون إلى صفوف هذه المؤسسة التي كانت وهي تحت رعاية السلطان واهتمامه ذات امتيازات وكلمة مسموعة فقويت شوكتها فيما راح التفسّخ والتحلّل يدب فيها وفقد سلاطين آل عثمان بالتدريج سيطرتهم عليها، وصارت في أحيان عديدة تتحكم في عزلهم ونصبهم وتشارك في التصفية الجسدية لأفراد أسرة السلطان المتنافسين. وكثيراً ما تمردوا واعتصبوا وتظاهروا عسكرياً طلباً للمزيد من الامتيازات.

في مصر استأصل الخديوي (محمد علي الكبير) في العام ١٨١١ شأفتهم بالمذبحة الكبرى المعروفة بمذبحة القلعة. كما قضى عليهم بمذبحة مماثلة في استانبول العام ١٨٢٦ السلطان (محمود الثاني)، وقضى على حكمهم في بغداد (علي رضا باشا) القائد العثماني في ١٨٣١. حين استعاض السلطان المذكور عنهم بنظام التجنيد الحديث.

في الفترة الأخيرة لحكم داود پاشا، كان (الحاج طالب آغا) بمنصب الكهية أو ما يعادل منصب رئيس الوزراء. وقد هلك بوباء الكوليرا الذي اجتاح بغداد قبيل دخول (علي رضا)[٤] بأسابيع وسقوط دولة المماليك في تموز ١٨٣١.

ووالد حكمت هو المؤرخ (سليمان فائق ١٨١٤-١٨٦٩)[٥] الجركسي الأصل والقائمقام ثم متصرف البصرة، من زوجته الثانية. وله من زوجته الأولى الفريق (محمود شوكت باشا) زعيم الانقلاب المعروف (بحركة آذار) على السلطان (عبدالحميد الثاني)، الذي أصبح صدراً أعظم بعد نجاح الانقلاب[٦] والحاكم الفعلي

---

(٤) زحف وباء الكوليرا على بغداد في أواخر شهر آذار وقدر عدد ضحاياه بمائة ألفٍ أي ثلثي مجموع سكانها في ذلك الحين، فهي والحالة هذه نكبة تفوق المذبحة التي أوقعها هولاكو بسكانها في ١٢٥٨. أتى إلى وصف مراحل فتك الوباء المبشر الإنكليزي (أنتوني. ن. گروڤز) في يومياته المطبوعة في لندن (١٨٣١) بعنوان Journal of Mr Anthony N. Groves, Missionary الذي بقي في المدينة يعنى بالمصابين وفيه هلكت أسرته. قال إن عدد الضحايا إبان استشراء الوباء كان يتراوح بين ١٥٠٠-١٨٠٠ يومياً.

(٥) ألّف كتبه بالتركية، ومنها: تاريخ المماليك الكوله مند في بغداد، وتاريخ نجد، وتاريخ عشائر المنتفق، وحروب الإيرانيين في العراق، وهذه الكتب في مدى علمي ماتزال مخطوطة. إلاّ أن كتابه (تاريخي بغداد) ترجم إلى العربيّة بقلم (موسى كاظم نوري) وطبع ببغداد ١٩٦٢.

(٦) هؤلاء الذين هربوا أو نفوا في عهد (عبدالحميد) وسكنوا پاريس ألفوا فيما بينهم جمعية عرفت باسم الاتحاد والترقي، ومهدوا للثورة بما كانوا يصدرونه من صحف ونشرات تهرّب إلى الداخل. وثورة العام ١٩٠٨ بدأت أولاً في صفوف الجيش الثالث المعسكر في مقدونيا بقيادة الرائد (أحمد نيازي ١٨٨٣-١٩١٢) الذي خشي أن يفتضح دوره أمام لجنة التحقيق العسكرية التي أرسلها الباب العالي فبادر إلى ترك المعسكر على رأس مائتين من الجنود وعدد من المدنيين متوجهاً إلى العاصمة وما أن ذاع نبأ زحفه الجريء هذا، حتى اجتاحت البلاد موجة من الهياج والغليان وذر قرن الثورة على (عبدالحميد)، فبادر إلى الإعلان عن عودة العمل بدستور ١٨٧٦ الذي كان قد عطله. إلاّ أن ذلك لم يفد في تهدئة الحال. إذ قام في نيسان ١٩٠٩ (٣١ من آذار بحسب التقويم الرومي السائد) عصيان عسكريّ كشف من جهةٍ عن ضعف الاتحاد والترقي، كما أتاح لزعمائهم من جهة أخرى الوصول إلى الحكم على أكتاف الجيش وعزي سبب العصيان إلى سوء أحوال الجنود وإهمال أمورهم وعضدت العصيان جمعية إسلامية تسمى (الوحدة المحمدية). عند ذلك انتهز الفريق [محمود شوكت باشا سليمان] فرصته فزحف من مقدونيا على رأس قوة عسكريّة واحتل العاصمة في ٢٤ من نيسان. وحمل إلى (عبدالحميد) فتوى الخلع. ووجه إليه السلطان المنصوب (محمد رشاد) الخامس فرمان الصدارة العظمى. (قال في تصريح له لصحيفة فرنسية: «وصلت استانبول من سلانيك بإذاعتي بياناً على الجنود أن الپادشاه والأمة في خطر. ولو عرف الجنود بأننا نخطط لعزله لانقلبوا علينا وانتهى أمرنا)».

المطلق، وقد أحفظ عليه استقلاله بتصريف الأمور الجناح المتطرف من الاتحاديين فدبروا مؤامرة اغتياله في أحد شوارع العاصمة بأن اعترضوا سبيل مركبته بنعش خالٍ وأوقفوا مسيرتها وأطلقوا النار عليه وهو داخلها فصرعوه.

عاش (حكمت) هذه المأساة وهو شاب يتلقى علومه في العاصمة. وشاهد بأمّ عينه سقوط أخويه [خالد][(٧)] و[مراد] اللذين كانا بفضل أخيهما الأكبر يتمتعان بنفوذٍ وسلطةٍ عظيمتين، ويعتبران من زعماء جمعية الاتحاد والترقي. كان لهذا أثر عظيم في حياته ونهجه السياسيّ كما سيتضح فيما بعد.

* * *

ولد (حكمت) في بغداد العام ١٨٨٥ أو ١٨٨٦[(٨)] لأمٍّ جركسيّة قيل إنها كانت قوية الإرادة متحكمة معاندة. وأعطي اسم [عارف حكمت] المزدوج جرياً على عادة ذلك الزمان. وكانت اللغة السائدة في المنزل هي التركية. إلاّ أن علاقة الأسرة الدائمة بفلاحيهم وملتزمي أراضيهم المزارعين في الريف واختلاط (حكمت) بهم جعله يتكلم العربيّة باللهجة الجلفيّة وبقي حديثه بها وبمساعدة المفردات والتعابير التركية يلازم لسانه إلى آخر حياته.

أكمل دراسته الإعدادية في بغداد. وانطلق إلى استنبول ليدرس الحقوق ولم يتميز بذكاءٍ وكان يعدّ من التلاميذ الخاملين الذين لا يصبرون على الدراسة لذلك لم يبق في مدرسة الحقوق أكثر من سنةٍ واحدة وتركها ودخل المدرسة الشاهانية بإرادة ملكيّة، وهي مدرسة مخصصّة لأبناء الذوات الذين يعتمد عليهم السلطان تشبه مدرسة (هارو) الإنكليزية من بعض الوجوه. فقد دخلها أيضاً قبله (عبدالمحسن) وأخوه (عبدالكريم) آل سعدون. وفي العام ١٩١١ أكمل (حكمت) دورة ضباط الاحتياط وتخرج فيها برتبة ملازم ثانٍ، وبقي في حامية استانبول، ثم أصبح مرافقاً لواليها.

عاد حكمت إلى بغداد ضابطاً مرافقاً للوالي جاويد باشا. وفي شباط ١٩١٤ عيّن

---

(٧) تزوج رشيد عالي الگيلاني من [لمعي] ابنة مراد سليمان. (فحكمت) عمّها والحالة هذه. هذا وقد عاد الأخوان إلى العراق بعد نهاية الحرب العامة الأولى.

(٨) يثبت الأستاذ (مير بصري) في كتابه [أعلام السياسة في العهد الملكي ص١٨١ ولادته بالعام ١٨٨٩. ولم نجد من يزعم هذا في كل ما وقعنا عليه، ورجحنا إقرار (حكمت) نفسه بعمره في العام ١٩٥٨ أمام وفدٍ جاءه بمناسبة التفاوض على صفقة بيع أراضٍ تعود له. فقد ذكر لهم عرضاً بأنه ابن الثالثة والسبعين.

قائمقاماً للمركز وخلع لباسه العسكري. وبعد أيام عين مديراً لمدرسة الحقوق وفي ١٩١٥ نسبّ مديراً لمعارف الولاية. ودعي لخدمة الاحتياط عند نشوب الحرب العامة إلاّ أنه لم يرسل للجبهة والظاهر أنه استطاع التملص منها بتوسط الفيلد مارشال [فون در گولتز] رئيس البعثة العسكرية الألمانية في تركيا والقائد العام للجبهة العراقية، صديق أخيه (محمود شوكت باشا). فترك بغداد بعجلة إلى تركيا ومنها إلى برلين عندما كانت قوات الجيش البريطاني تواصل زحفها السريع نحو بغداد وعندما بدا الوضع العسكري ميؤوساً منه.

بقي في برلين ملحقاً في أحد بعثات التعاون التركي الألماني أو بأيّ زعمٍ آخر حتى إعلان الهدنة واستسلام ألمانيا. وعاد إلى استنبول وبقي فيها زهاء سنتين.

كان (حكمت) عضواً بارزاً في جمعيّة الاتحاد والترقي ومن الناشطين في حياتها كأخويه ولاسيما أثناء وجوده في بغداد قبل الحرب وفي أثنائها. والاتحاديون مجموعة سياسيّة قوميّة متعصبة للتركية من أهدافها محاولة تتريك جميع القوميات التي تتألف منها الإمبراطورية العثمانية. ولم يكن رفعها الشعار المثلث [حرية - عدالة - مساواة] إلاّ غطاءً سترت به هدفها الحقيقي. وقد أخذ عليه هذا الماضي طوال حياته السياسيّة التالية واستخدمه خصومه السياسيون في العراق للنيل منه، لاسيّما وأنه كان يقوي هذا الانطباع بتصريحاته لاسيما تلك التي كانت تتضمن إعجابه بالنهضة التركية وبالزعيم مصطفى كمال (أتاتورك).

في الظاهر أن زواجه من ابنة (محمد فاضل الداغستاني)[٩] الفريق ووكيل الوالي تمّ أثناء وجوده في بغداد. وهي كذلك چركسيّة الأصل ولا يعلم هل كان قد اصطحبها معه عند خروجه.

لم يكن بحاجةٍ إلى كثير من الذكاء وبعد النظر ليدرك بأن الإمبراطورية العثمانية باتت من حكايات التاريخ. فقد قطّعت الهزيمة أوصالها ومزقتها شرّ تمزيق والسلطان

---

(٩) هو شقيق الأميرة (كتسمان) امرأة (الغازي محمد) ابن الثائر الداغستاني الشهير [شاميل ١٧٩٦-١٨٧١] أمير داغستان ورئيسها الروحي (كانت سيرته وكفاحه موضوعاً لقصص الكاتب الروسي تولوستوي). و[فاضل باشا] كان قائد حرس السلطان عندما اتهم ظلماً بمشاركته في محاولة انقلاب. فنفاه عبدالحميد من العاصمة إلى بغداد في أواخر القرن التاسع عشر. وكان ينتدب بين آن وآخر للوكالة عن الوالي عند شغور المنصّب ولحين يعين وال جديد. ومما تجدر الإشارة إليه أنه والد اللواء غازي الداغستاني قائد الفرقة الثالثة عند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

(محمد رشاد الخامس) حبيس قصره. والحكم الفعلي لما تبقى من الإمبراطورية تتولاه سلطة الاحتلال الثلاثية في العاصمة. وفلول الجيش التركي تدافع دفاع المستميت عن قلب الإمبراطورية بوجه الغزاة اليونانيين. ثم إن املاكه وأسرته هي في العراق وهو موطن أبيه وجدّه على كلّ حال.

مع هذا فقد تريّث. وربما كان آخر من عاد بين الساسة. بقي يرقب الأحداث، حتى اطمأن إلى استقرارها بإعلان ولادة الدولة العراقية فعاد بعد تتويج الملك فيصل في ٢٣ آب ١٩٢١ مباشرة[١٠].

عاد وهو رجلٌ في حدود السادسة والثلاثين، فارع الطول نفاذ البصر، ببشرته القفقاسيّة البيضاء، وقيافته التي تبلغ حدّ الأناقة وتفضح عن عناية خاصّة بمظهره وأخذ التأني والتوقف في حديثه مأخذ الوقار والدقة في اختيار التعبير في حين أن مأتاه عيّ وحبسة لسان طبيعية وكان قليل الإلمام بالعربيّة، يتكلم قليلاً من الفرنسية التي أخذ مبادئها أثناء الدراسة، ويلم ببعض الألمانية التي كانت نتيجة إقامته في برلين. في تصرفاته يبدو مهذباً كيساً برقة حاشيةٍ إلاّ أنه يفقدها كلها في لحظات الغضب الشديد فيبدو شكساً معانداً. وقد عرفه خلصاؤه بمقدرة على السخر والتفكّه وهي خصلة لم تفت ملاحظتها على الدبلوماسيين البريطانيين. القليل من العلم الذي ملكه كان من مصادر تركية وعلى مقاعد الدراسة، وأجمع من كتب عنه أنه كان عزوفاً عن المطالعة وكل ما اكتسبه كان من المخالطة والتجربة. وقد صعب عليه قراءة العربيّة والكلام بها بما يقارب الفصيح وإذا تكلمها طرّزها بتعابير تركيّة، لذلك كان يلجأ إلى التركية عادة عند مخاطبته من يحسنها.

عند عودته إلى بغداد عين مديراً للبريد، بعد أكثر من سنة بقي فيها عاطلاً انتدب خلالها لإلقاء محاضرات على طلبة مدرسة الحقوق في علم المالية. إلاّ أنه لم يقضِ كما يبدو فترة طويلة فيها. وعندما أبدل عنوان مديريته إلى مديرية عامة للبريد والبرق ثبت مديراً عاماً لها في ١٩٢٣.

كيف بدأ حكمت حياته السياسيّة؟

بعدت الشقّة بينه وبين الطبقة الحاكمة الجديدة، إذ لم يكن لديه ما يدلّ به عليهم ويفخر، فجلّ هؤلاء من الذين ناصبوا فكرة التتريك الاتحادية العداء وتمسكوا بعروبتهم

---

(١٠) يذكر مير بصري أن عودته كانت في ١٩٢٠. (المرجع السالف).

أو كرديتهم عن طريق تأليف الجمعيات السريّة قبل الحرب العامة. وبينهم كثير ممن التحق بالجيش العربي عندما أعلن الشريف حسين ثورته وحارب الأتراك، في حين كان (حكمت) في المعسكر المعادي إلى آخر رمقٍ ومن الاتحاديين المتعصبين لتركيتهم الذين لم يكن لديهم ما يصفون به أولئك إلا بكلمتي «خونة وخيانة».

هؤلاء هم الآن أرباب السلطة والتقرب إليهم صعبٌ والانضمام إليهم أكثر صعوبة ونحن لا نجد مندوحة من تصديق (توفيق السويدي) رغم بعض تحاملٍ على حكمت - حين ذكر «أنه رجع إلى بغداد وبدأ نشاطاً سياسياً غامض الهدف منتظراً تطور الحوادث بشكل أصرح وأوضح حتى قيل عنه إنه كان مع جماعة آخرين يحاولون تمهيد الطريق للرجوع إلى تركيا الأمّ ولما استقرت الأمور وبان وجه السياسة واضحاً اشترك بالعمل متعاوناً مع عناصر مختلفة جلها ينقم على الوضع الراهن آنئذ لجلب الرّأي العام إلى جانبه كما كانت العادة جارية» وقال أيضاً «كان الرّأي العام لا يستسيغ وجوده في المسؤولية لماضيه الاتحادي ونزعاته التورانية غير أن استمراره في العمل مع (السعدون) جعل منه سياسياً محلياً قطع علاقته بتركيا وصار يحرص على موطنه القديم و لم يتحمل ما كان يتعرض له من تهجمات وانتقادات عطفاً على أعماله السابقة وتشهيراً باتجاهاته التركيّة».

ووجد فرصته لدخول المعترك السياسي في (عبدالمحسن السعدون) فهذا النجم الصاعد في سماء الحياة العامة قبله لا ماضٍ «ثوري» يفخر به ويدلّ. وهو خريج المدرسة الشاهانية مثله من ذوي الحظوة إبان الحكم العثماني[١١] ولم ينتم طوال بقائه في إستانبول إلى جمعيّة سرّية أو يلتحق بجيش الشريف حسين بن علي.

تشيع (للسعدون) وبادر إلى الانضمام عضواً في حزب التقدم الذي كان يرأسه وأصبح من المقربين إليه فلم يكن بغريب أن يختاره وزيراً للمعارف عندما كلّف بتأليف وزارته الثانية في حزيران ١٩٢٥.

لم يكن الملك فيصل يكنُّ وداً لحكمت والمعروف هو أنه عارض في اختيار السعدون إياه وحاول شطب اسمه من قائمة المرشحين لكن السعدون أصرّ.

---

(١١) على أثر تخرج عبدالمحسن وأخيه من مدرسة المشاة برتبة ملازم بادر السلطان عبدالحميد الثاني إلى منحهما رتبة مقدم (بينباشي) استثنائية وضمهما إلى بلاطه مرافقين وبعد خلعه أنزلت رتبتهما إلى الرتبة التي يستحقانها فاستقالا من الجيش وعادا إلى العراق في حينه.

بعد تشكيل الوزارة بشهر واحدٍ، وجدنا (حكمت) يدخل مجلس النواب في أول دورة له نائباً عن لواء ديالى إلاّ أنه كان سبباً أو ربما العلّة في استقالة (عبدالمحسن) فقد أراده رئيساً للمجلس ورشحه إلا أنه أخفق أمام مرشح المعارضة (رشيد عالي) فعدّ (السعدون) ذلك بمثابة حجب ثقة المجلس عن وزارته فاستقال في تشرين الثاني ١٩٢٦. لذلك اشترط حين تكليفه بتشكيل وزارة ثالثة في أواخر ١٩٢٨ أن يكون قبوله مرهوناً بحلّ ذلك المجلس وتمّ له ما أراد وجاء (بحكمت) وزيراً للعدلية وهي أهم من وزارة المعارف التي لم يترك (حكمت) له فيها أثراً أو مأثرة يذكر بها. وفي الواقع كان (بومان وسمرڤيل وسمث) بالتعاقب يشرفون على وضع المناهج ويرسون أسس التعليم والتربية الحديثة وهم من الاختصاصيين. ولم يكن (لحكمت) من التجارب والمؤهلات ما يجرّئه على التدخل في شؤونهم. إلاّ أنه أراد هنا وكوزير للعدل كما يبدو أن يثبت شخصيته ومؤهلاته القانونية كذلك وبوصفه مديراً لمدرسة الحقوق التركيّة سابقاً ومحاضراً فيها أثناء فترة الاحتلال وقد كلّفه ذلك منصبه.

كان مقرراً أن يقوم البريطاني سر (ألفرد موند) بزيارة للعراق، فأشيع قبل مقدمه أنه من الساسة المعروفين بتشيعهم للصهيونية وبدفاعه عن دعوى اليهود بموطن قومي في فلسطين، وأنه سيأتي لاستطلاع رأي رجال الحكم العراقيين في هذا ولإقناعهم بوجهة نظره. فانفجرت تظاهرات بين الطلاب تدخلت فيها الشرطة وأدت إلى اشتباكات ووقوع إصابات كثيرة بين المتظاهرين. وقررت الحكومة وضع حدٍ لها بإصدار مرسومين فرضا عقوبات انضباطيّة وجسدية على الطلاب المتظاهرين تتراوح بين الطرد، والجلد.

عند وضع صيغة القانونين حصل بين (حكمت) ومستشار العدلية خلاف فقهي لا يمتّ إلى المبدأ أو العقوبات المقترحة بصلة. وعندما عرض الأمر على مجلس الوزراء، اعتمدت صياغة (دراور) فعدّ (حكمت) ذلك انتقاصاً لشخصيته ولعلمه وبادر بتقديم استقالته.

بهذه المناسبة قال (حكمت) لمؤلف [تاريخ الوزارات العراقية]:

«إن فكرة إقرار مجلس الوزراء للمرسومين ١٣ و١٤ قد نضجت (يقصد الأخذ بصياغة المستشار كما هو واضح) قبل أن أفاتح في موضوع طرحهما عليه بصفتي وزيراً للعدلية. وإني فوجئت بإحضار مستشار العدلية إلى جلسة المجلس التي عرض فيها المرسومان فاضطررت إلى الاستقالة».

وهو كما ترى هنا يثور لكرامةٍ شعر أنها جرحت ولأنّ زملاءه فضلوا صيغة

المستشار البريطاني على صيغته. فالاعتراض لم يقع على المبدأ ولا على العقوبة ولا حرصاً على قدسيّة القانون الأساسي وصيانته من عبث الحكومات بإصدار المراسيم.

مع هذا فقد استطاب وغذّى الإشاعة التي سرت بأن استقالته إنما كانت احتجاجاً على إصدار المرسومين بالأصل. مع ذلك بقي في الوزارة وسحب استقالته عندما طلب (السعدون) منه إرجاءها حتى إتمام الانتخابات العامة للمجلس الجديد. بل جرّب وزارة الداخلية خلال تلك الفترة عندما عهد إليه بوكالتها، فأصبح منذئذ وهو لا يرضى بغيرها كلمّا فوتح في انضمامه إلى حكومة جديدة.

أخيراً قبلت استقالته في ٣ من حزيران ١٩٢٨ وفي خلال ذلك دأب فيصل على حث (السعدون) والإلحاح عليه بقبول الاستقالة.

جرت الانتخابات وفاز حكمت بمعقده ثانية عن لواء ديالى. إلاّ أنه فشل في دورة المجلس الثالثة (تشرين الأول ١٩٣٠). وفاز بها للمرّة الرابعة (١٩٣٣) نائباً للواء بغداد هذه المرّة.

عندما كُلّف (السعدون) بتأليف وزارته الرابعة في أيلول ١٩٢٩ وعرض على (حكمت) المشاركة أصرّ هذا على إسناد وزارة الداخلية إليه، وهي أهم وزارة في العراق - إلاّ أن (السعدون) كان محرجاً. «فالطبخة» الوزارية كما كانت تنعتُ آنذاك قضت بإسنادها إلى (ناجي السويدي) وهو رئيس وزراء سابق، فاجتاح الغضب (حكمت)، ولم يقبل بغيرها وكان هذا بداية تحوّله السياسي والقطيعة بينه وبين (السعدون) فلم يكتف بخروجه من حزب التقدم بل انضم إلى الأعداء المعارضين الذين كان يمثلهم الحزب الوطني العراقي ثم حزب الإخاء الوطني وكان واحداً من السبعة الكبار[١٢] الذين تحالفوا فيما بينهم ووقعوا ميثاق ٢٣ من تشرين الثاني ١٩٣٠ وعلى

---

(١٢) الآخرون هم ياسين الهاشمي ورشيد عالي الگيلاني، ومحمد جعفر أبو التمن، وتوفيق السويدي، ومولود مخلص ومحمود رامز. وتألف الميثاق من ثلاثة تعهدات هي:

(١) أن معاهدة ١٩٣٠ مع بريطانيا هي معاهدة فاسدة وجائرة ويجب تعديلها

(٢) وجوب حَلّ المجلس النيابي الحالي لأنه لا يمثل العراقيين.

(٣) إن أي وزارة تؤلف في المستقبل يجب أن تهدف إلى تحقيق الشرطين الاولين.

والملاحظ هو أن كلّ من شارك من هؤلاء في وزارة تالية تنصّل من هذا التعهد وابتلع توقيعه. حتى أننا نجد في منهاج وزارة (حكمت سليمان) نفسه هذه العبارة «تعزيز روح التآزر بين العراق وبريطانيا العظمى والعمل المتواصل لتأمين أقصى الفوائد مالياً واقتصادياً وعسكرياً من الحلف العراقي - البريطاني!!».

هذا الميثاق أقيم حزب الإخاء الوطني (في كانون الثاني ١٩٣١) الذي تزعمه ياسين الهاشمي. وبقي يحمل لواء المعارضة حوالي سنتين.

في آذار ١٩٣٣ قضت «طبخة» وزارية أخرى أن يعهد إلى (رشيد عالي) بتشكيل الوزارة، ونال (حكمت) فيها ما صبا إليه. إلاّ أن الثلاثة الذين وقعوا عهد تشرين الثاني فقدوا سمعتهم وبقية احترام عند الرأي العام عندما وجد في منهاج هذه الوزارة الوزارة تعّهداً [باحترام المعاهدات الدوليّة] الأمر الذي ألجأ الحزب الوطني إلى فك ارتباطه بحزب الإخاء وعدّ (حكمت) من أولئك الذين لا يحترمون توقيعهم أو على الأقل ممن لا يعبأ بتغيير رأيه كلما وجد في ذلك مصلحة.

سميت تلك الوزارة بالوزارة القوميّة، لأنها تصدّت لخطر عظيم كاد يلحق الضرر العظيم بالقضية العربيّة والكيان العراقي هو التمرد الآشوري أو ما أطلق عليه مؤلف تاريخ الوزارات العراقية [عصيان التياريين!] بجهلٍ منه أن التياري هم واحدة من خمس عشائر رئيسة.

الغلام الشركسي ينقلب إلى قوميّ عربي

وماذا عن ماضيه؟ وتشيّعه لكل ما هو تركي[١٣]؟ والاعتزاز به؟ القضية والحالة هذه من الوضوح والبساطة بمكان. فهؤلاء الأفاقون الدخلاء هم الذين تمرَّدوا على دولة كان أخوه يوماً ما فيها رئيساً لحكومتها بل حاكمها الفعليّ المطلق، فانضموا إلى أعدائها وكان لهم سهم في إزالتها وتقطيع أوصالها. وها هوذا الفلك يدور دورته العجيبة لتقع تلك الشرذمة الدخيلة المتمردة تحت رحمته بعد ثمانية عشر عاماً فحسب، وبالجيل الذي عمل على تغيير حظوظه لم ينقرض معظمه.

لا شبهة ثمّ فيما سيكون موقفه منها وقد أسهم فيها بوصفه عراقياً عربيّاً لا تركيّاً تورانياً.

مرت (بحكمت) فترة دامت خمس سنوات تقريباً قبل أن يدعوه أحد للمشاركة في الحكم. على أن صديقه آنذاك ونسيبه، ثم عدوّه فيما بعد، ثم صديقه دعاه لوزارة

---

(١٣) هناك عبارة وردت عرضاً في تقرير للسفير البريطاني عن الشخصيات الرئيسة في العام (١٩٣٥) جاء فيه: «قام (حكمت) بزيارة لتركيا في صيف ١٩٣٥ وعاد وهو يلهج بمديح أساليب تركيا العصرية، وبقائدها [مصطفى كمال أتاتورك]».

الداخلية في آذار ١٩٣٣. فحقق بذلك أمنيته لا في الوصول إلى المركز الذي صبا إليه وحده، بل إلى الفرصة الفريدة للغنى الفاحش. ففي تلك السنة بدئ العمل بقانون تسوية حقوق الأراضي.

هذه الفترة تمثل المرحلة الثانية من حياة حكمت السياسية. نقول وبكلّ ما نملك من حذرٍ إن (حكمت) لم يكن له سهم في التخطيط لمذابح الآشوريين ولعله أخذ بها على حين غرّة، إن كان الوصف الذي زوّدنا به [ستافورد] له، إثر معاينته مجزرة سميل من الجوّ هو وصف حقيقيّ وإن كان (حكمت) ليس من أولئك الذين يملكون موهبة في التمثيل والظهور بمظهر مخالف لما يكنّون. لكن ليس هناك أي دليل يثبت بأنه كان يريد أن يبلغ «عقاب» الآشوريين هذا الحدّ من الصرامة والوحشية. إلاّ أن موقفه اللاحق وإجراءاته السابقة التي اعتمدها لمعالجة المشكلة تؤيد لنا على أقلّ التقدير صحّة ما روي عنه من سوء نيّة ترافقها وقلّة علمٍ مع ضيق صدر وعنادٍ اشتهر به الشركس والأتراك وأنه كان حصان (رشيد عالي) مثلما بات حصان (بكر صدقي) بعدها. وعاد فهو شريك في المسؤولية أصليّ بحكم مركزه وبحكم تصرفاته الشخصيّة وبتوقيعه صدر مرسوم إسقاط الجنسيّة المخالف للدستور وهو الذي حاول تلك المحاولة الخرقاء لطمس معالم المذابح عامداً بتقريره الرسمي الذي رفعه إلى الحكومة ليخرج الجيش وبكر صدقي من طائلة المسؤولية ويتهم العشائر الكردية والعراقية بارتكاب مذبحة سميل.

لم يطل الوقت (بحكمت) ليستفيق من تأثير ما رآه. وببرود دم الجاني باشر في عملية التغطية والتزوير وبأسرع مما كانت المجارف والفؤوس تعمل لحفر وإهالة التراب على جثث القتلى في بيادر قرية سميل بذلك التقرير الذي سخر منه كل من كتب حول المأساة، ولا أستثني منهم أولئك الذين لم نجد عندهم ذرة عطف على الضحايا، ومنهم من كان يرى أخذ الآشوريين بمنتهى الحزم والشدّة، ويدافع عن موقف الحكومة وإجراءاتها[١٤].

بدا (حكمت) في تقريره هذا أشبه بالسارق المستجدّ الذي حاول إزالة بصمات أصابعه بذر الرّمل على الخزانة التي افترعها. بل وأقرب تشبيهاً، بذلك السبّاح القليل التجربة الذي أراد انتشال صاحبه فغاص معه إلى الأعماق.

* * *

(١٤) تحاشياً لقطع السياق. آثرنا إثبات نصّ التقرير في آخر الحديث عن السيّرة.

بقي (حكمت) وزيراً للداخلية حتى تشرين الأول من العام ١٩٣٣ عندما اضطر رئيسها إلى الاستقالة نتيجة واحدة من تلك المؤامرات الصغيرة التي يمارسها أفراد الطبقة الحاكمة بعضهم على بعض. فقد وقف منها المجلس النيابي موقف عداء. وعجز (رشيد عالي) عن إقناع الملك بإصدار الإرادة الملكية التي تقضي بحلّه، وعقبت تلك الوزارة أربعٌ أخر (أنظر التفاصيل في سيرة رشيد عالي).

وفي آذار ١٩٣٥ عندما كُلّف (ياسين الهاشمي) بتأليف الوزارة ودّ أن يضمّ إليها (حكمت) في الوقت الذي كان يحرص على ضمّ (رشيد عالي) أيضاً وكلاهما كان يريد وزارة الداخلية لا غيرها. قال (الهاشمي) له إنه مستعد لإسناد أي وزارة له يشاؤها غير الداخليّة لأنه وعد بها (رشيد عالي). فأجاب أنه يريد الداخليّة فحسب، وتعلّل بأنه لا يعرف شيئاً من الأمور المالية ولذلك لا يقبل أن يكون وزيراً للماليّة وهي الحقيبة التي اقترحها (الهاشمي) له.

في تلك الفترة لم يكن بوسع (الهاشمي) التفريط (برشيد عالي) وإبقائه حرّاً طليقاً خارج الوزارة بسبب صلاته الوثيقة برؤساء عشائر الجنوب، وبالنشاط الذي أمّن (للهاشمي) إسناد الحكومة إليه. ثم إنه كان يدري أن بقاءه خارج الحكم سيجعله عرضةً لمؤامراته. في حين لم يكن (لحكمت) مثل تلك الأهمية السياسيّة سوى ارتباطه بالحزب الوطني ثم بخروجه منه ووضع يده في يد جماعة «الأهالي»[١٥] وهم جماعة

(١٥) أصدر هؤلاء في كانون الثاني ١٩٣٢ جريدة يوميّة باسم (الأهالي) تعبّر عن أفكارهم وهي مبادئ إصلاحيّة تبنّوها لأنفسهم وقالوا إنهم يعملون على تحقيقها. من مؤسسيها عبدالفتاح إبراهيم ومحمد حديد (زميلان في جامعة بيروت الأمريكية) وعبدالقادر اسماعيل وحسين جميل المحاميان والثلاثة من مواليد ١٩٠٦ إلاّ (حسيناً) فقد صغرهم بستين. يستفاد من المقالات التي نشرتها جريدتهم آراء اشتراكيّة - دارونية - فابيّة. ويقولون إنهم يضعون مصلحة الشعب فوق كلّ شيء ويقصدون أغلبيته، ويقصدون بالمصلحة العامة رفع مستوى الشعب معاشياً وإقامة نظام سياسيّ اقتصاديّ سليم، واستثمار الطاقات الفكريّة ومصادر الثروة الوطنية إلى أقصى حَدّ. وإن كل هذا يقتضي نبذ الماضي وعدم الالتفات إليه وبناء أسس جديدة لحركة إحياء أصلية ترتكز على الفلسفة الاشتراكية والقوى الروحية. وإن هذا يتطلب قيام ثورتين في آن واحد: ثورة ثقافية، وثورة خلقيّة نفسيّة. وجريدتهم (الأهالي) وهي «اللسان المعبّر عن حركة البعث المنشود ستكون مدرسة للجمهور تعمل ولا تعلن. وإن السبيل الأقوم للوصول إلى الغاية هي نشر التعليم» بعبارة أخرى إنهم يفضلون التغيير سلمياً على الانقلاب والثورة. كلّ هذا كما قلنا أفكار غامضة على أنها ظهرت في العام ١٩٣٥ بمثابة دعوة اشتراكية الصبغة مبنية على أسس ديمقراطية ليبرالية عَبّر الجماعة عنها باصطلاح [الشعبيّة]. =

= معظمهم كان من الموظفين الذين لا يحق لهم قانوناً تأليف حزب سياسيّ أو الانتماء إلى حزب. فأسسوا بدل ذلك في أيلول ١٩٣٣ ما عرف بـ[جمعية مكافحة الأميّة] وتحت هذا الغطاء وسّعوا دائرة نشاطهم فانداحت إلى البصرة والكوفة والناصرية وبعقوبة والحلّة وكان لهم فيها أنصار وأشياع ويعود الفضل في هذا إلى سمعة (جعفر أبو التّمن) الذي منحهم تأييده والانضمام إليهم وقبوله رئاسة الجمعيّة. وقوي جانبهم بانضمام (كامل الجادرجي) إليهم في العام ١٩٣٥. وهو محام جريء غير هيّاب في الإفصاح عن رأيه وكان قبلها من أقطاب الحزب الوطني. أمّا (حكمت) الذي انضم إلى الجماعة بعد يأسه من وزارة الداخلية وكله حقد واضطغان (للهاشمي والگيلاني) فقد تم قبوله بتردد وشكّ واتضح فيما بعد أنه ما انتمى إلاّ وهو في سبيل البحث عن مطيّة تقوده إلى السلطة. كان (للجادرجي ولأبي التمن) الأثر العظيم في تحوّل تام فكريّ للعصبة إلى جمعية ذات أهداف عمليّة. فخلصت إلى حَدّ كبير من التناقضات والبلبلة. (ومنها مساندتها حكومة رشيد عالي القوية في تأديب الآشوريين في حينه ووقوفها موقفاً سلبيّاً بارداً من عمليات القمع التي باشرتها الحكومات في شمال العراق وجنوبه حتى العام ١٩٣٥). وأفلت شمس قادتها الشباب ومنهم (عبدالفتاح إبراهيم) الذي تركها ذاكراً أن السبب الأصلي لخروجه هو دخول (حكمت): «رجل ليس أهلاً للثقة» حسب تعبيره، و«ربط الحركة ببكر صدقي». ولم يكن عبدالفتاح الوحيد في معارضته وتطيّره من صلة الجمعيّة (بحكمت وبكر) وشاركه في الرأي (فيما بعد) كلّ من الچادرچي وجعفر وكلاهما عرفه من خلال وجودهم معاً في الحزب الوطني. مع هذا فقد ترأس الثلاثة اللجنة العليا للجمعية في ١٩٣٦.
من أعضاء الجمعيّة البارزين الأوائل عزيز شريف المحامي (النائب زمن الانقلاب والقاضي، ثم الوزير في عهد البعث الأخير) وحسن الطالباني (الوزير في عهد قاسم) وعبدالكريم الأزري (الوزير في العهد الملكي) وعلى حيدر سليمان (السفير ثم الوزير في العهد الملكي ثم السفير في عهد قاسم). وعيسى طه المحامي ومحمد مكي الجميل وجميل توما، وإبراهيم بيثون وكامل قزانچي وموسى حبيب. وقد وجدت في الوثائق البريطانية رسالة مرقمة ٤٤١ ومؤرخة في ٢٧ من آب ١٩٣٦ كتبها (چارلس بيتمان) القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية جاء منها هذا: «إن الهدوء السياسيّ الذي كان سائداً خلال الأسابيع القلائل الماضية اختل في ١٢ من آب بعودة الجريدة المحلية (الأهالي) إلى الصدور ثم منعها فوراً. هذه الجريدة اتصفت بحدة لهجتها وعنف هجومها على الحكومة وقد أغلقت في أكثر من مناسبة نتيجة تدخل سفارة جلالته. وفي ١٢ من آب خرجت الجريدة عن الصمت الذي فرض عليها قبل سنة واحدة وكان يشرف على تحريرها [حكمت سليمان] و[جعفر أبو التمن] هذان سبق أن أشغلا وزارات ومارسا نفوذاً غير قليل، وهما من أصدقاء رئيس الوزراء (الهاشمي) سابقاً إلاّ أنهما اختلفا معه، وكان خروجهما من غمورهما النسبيّ في شنهما حملةً عليه وعلى وزير الداخلية (رشيد عالي) بسبب دورهما في مفاوضات اتفاقية السكك الحديد إذ زعم هذان أنها قيدت الحكومة العراقية بأغلال البريطانيين ومما يذكر أن حكمت سليمان قد وجّه نقداً مماثلاً في جريدة (البيان) التي كان صاحبها في نيسان الماضي.
ويبدو أن الحكومة تلقت إنذاراً عن محتوى افتتاحية (صوت الأهالي) فقامت الشرطة في ساعة مبكرة من صباح ١٢ آب بمداهمة مكاتب الجريدة وصادرت جميع ما وجدت من نسخ ذلك =

من المثقفين التقدميين الشباب لم يكن لهم في حينه حساب ولا وزن في الطبخات الحكومية والمعادلات السياسيّة التي تقام على أساسها الحكومات وتسقط. إلا أنه كان يصعب عليه الاستغناء عن (حكمت) في ذلك الوقت بالذات. إذ كان يعلم عن طريق أخيه (طه) رئيس أركان الجيش بأن (حكمت) وطيد الصلة بعدد من ضباط الجيش القادة والأعوان فضلاً عن ارتباطه ببعض شيوخ الجنوب والوسط. ولذلك رأى أن يتوقف عن إعلان أسماء وزرائه وأن يعتذر عن تأليف الحكومة حتى يقنع (حكمت) بالمشاركة فيها وزاد من حدة المنافسة وبعد الشّقة بين الصديقين القديمين قيام [المدفعي وعلي جودت] بتحريض (غازي) على رفض وضع توقيعه على الإرادة الملكية بتشكيل وزارةٍ يكون (رشيد عالي) وزيراً فيها. إذ كان كما ذكرنا في سيرة رشيد السبب في إسقاط حكوماتهما.

كان أمام (الهاشمي) من جهة مصير تلك الحكومات التي قوّضها (رشيد). ورشيد يهدد «بترك العاصمة إلى منطقةٍ بعيدة في الجنوب!» إن لم تسند إليه وزارة الداخلية. ولكلمة «الجنوب» المخيفة معناها وهاهنا يتدخل (رستم حيدر) الذكي الأريب

= العدد. لكن قيل لي إن حكمت سليمان احتفظ سرّاً بعدد من النسخ وراح بنفسه يبيعها من الناس في الشوارع. الأمر الذي يدّل على أنها خلصت من المصادرة وبيعت بدرهم (خمسة أضعاف ثمنها) فعطلت الجريدة فوراً لمدة سنة واحدة أخرى. وبعد أيام قليلة ذهب (حكمت وجعفر) إلى الملك معاً واحتجّا لديه احتجاجاً شديداً على تعطيل الجريدة وأصغى الملك لشكواهما بعطف واهتمام إلاّ أنه لم يبد لهما أي تشجيع. وربما كان مردّ ذلك إلى أن (حكمت سليمان) - على الأقل - لم يكن حذراً كما يجب في انتقاده الأسرة الهاشمية أثناء الهياج الذي سببته حكاية الأميرة عَزّة».

ويذكر (فؤاد حسن الوكيل) في «جماعة الأهالي في العراق: الطبعة الثالثة، بغداد، ص١٤٣» أن اتصالات جماعة الأهالي (بحكمت) بدأت في أواخر العام ١٩٣٣ عندما كان خارج الحكم. فاتجهت أنظار الجماعة أو بالأحرى بعضهم إليه للسمعة الحسنة التي كان قد كسبها شخصياً بسبب موقفه من المشكلة الآشورية».

ونحن شخصياً لا نرى في ذلك غرابة ولعلّ القول قريب من الحقيقة ودليل على النجاح العظيم الذي حققته الحكومة في تأليب الرّأي العام وحشده إلى جانبها إلى الحَدّ الذي أوقعت جماعة الأهالي في شراكها. وكانت الجريدة في خلال تلك الفترة من أعلى الأصوات في تأييد إجراءات الحكومة القمعيّة والدفاع عن الجيش ونفي قيامه أو مشاركته في المذابح، كما أنها هاجمت الحكومة لأنها سمحت لمندوبيها في عصبة الأمم بالإقرار بوجود التجاوزات والوعد بإنزال العقاب بالفاعلين. على أن الوقت لم يطل بالأهالي وجماعتها، ليجدوا أنفسهم ضحيّة للذين حمدوا مواقفهما ووثقوا بهما.

المستقيم، أثقف الساسة العراقيين وأنزههم، ويتمكن من حمل الملك على ترك الحرية (للهاشمي) ولم يكن هناك بدّ من التضحية (بحكمت). كان هذا في العام ١٩٣٥، وقد مضى على انضواء (حكمت) إلى جماعة الأهالي عامٌ وأشهر قلائل وفي الوقت الذي كانت علاقته الصميمة (برشيد عالي) معروفة للجميع.

يصف الچادرچي لقاءه الأوّل (بحكمت) عند انضمامه إليهم فيقول «زرت (حكمت) ذات ليلة في داره، وتحدثنا ملياً عن الوضع السيّئ في البلاد يومئذٍ وعن لزوم التصدي له. ومع أنه وافقني كل الموافقة لم أجد أملاً قوياً في نجاح مسعاي. لم يكن يعلم شيئاً عن أعمالنا السرّية وعن اعتزامنا تأليف جمعيّة باسم «الشعبيّة» كما لم يعلم بعلاقتنا (بجعفر أبو التمن) وقد ذكرت له اسم (جعفر) وقلت إنه مستاء جداً من الوضع الراهن ولا يبعد أن يوافق عل العمل إذا وجد سبيلاً إلى ذلك. فتغيرت أسارير (حكمت) وظهرت عليه بوارق أملٍ وقال «هل يرضى (جعفر) أن يشتغل معي؟ لا أظنه يثق بي كثيراً». وقد كان سؤالاً ذا خطورة وحكماً غريباً مما جعلني أفكر لبرهةٍ في جواب مناسب كان يجب عليّ أن أكون على حذر منه لعلمي بعلاقته القوية (برشيد عالي الگيلاني) الذي لم يوافق أحدٌ منا على الاشتغال معه أو الاتصال به بأي طريقة أكانت مباشرة أم غير مباشرة، وفي أي ظرفٍ من الظروف. وكان (جعفر) أيضاً من أنصار هذا الرأي فقد سبق أن بيّن أن من محاذير العمل مع (حكمت) صلته (برشيد عالي).

بعد القطيعة مع (الهاشمي) أصدر (حكمت) صحيفة (البيان) ولما كان عاجزاً عن الكتابة فقد استأجر لها اثنين من المحررين ذوي الشهرة المعينة، إذ كانا قبلاً من هيئة تحرير صحيفة (حبزبوز) الانتقادية الفكاهية، هذا إلى جانب معاونة فعّالة من كُتّاب الأهالي. إلاّ أن عمرها لم يمتد إلى أكثر من عددين أو ثلاثة فقد أصدر (رشيد عالي) أمراً بتعطيلها لمدة سنةٍ واحدة.

وانفجر (حكمت) غيظاً وحنقاً على (رشيد والهاشمي) وراح يوّجه تعليقاته ونكاته الساخرة إليهما في المجالس التي يغشاها.

قال (حكمت) لجماعة الأهالي إن إصراره على تولي وزارة الداخليّة هو من أجلهم ومن أجل جمعية مكافحة الأميّة. فمن ذلك المنصب سيكون بوسعه إزالة العراقيل أمام عملهم ونشاط الجمعيّة وحمايتها بالشكل الذي يضمن توسيع دائرة أنصارها وأعضائها.

من جهة أخرى ذكر (السيد عبدالمحسن أبو طبيخ) العَين وأحد الساسة البارزين من الجنوب - بهذا الصدد أن (حكمت) اجتمع في داره بكل من (الهاشمي ورشيد عالي) قبل تأليف الوزارة وأبلغهم - وكان هو رابعهم - بأنّ الجمعية أي جماعة الأهالي قررت مشاركته في الوزارة «على أن أتولّى وزارة الداخليّة، وكلّ وزارة غيرها لا يمكنني قبولها»!!

بعد تأليف الوزارة، وبمحاولةٍ منه إيهام جميع الاطراف بثقله السياسيّ، أقدم على عمل أثار تساؤلات وتكهّناتٍ وتفسيرات عديدة لغرابته. فقد أقام مأدبة عشاء في داره لشيوخ العشائر والشخصيات البارزة التي وفدت لتهنئة (الهاشمي) بتشكيل الوزارة[١٦].

بعد تعطيل الجريدة أطلق (حكمت) للسانه العنان في نبش أعمال مشينة عزيت إلى خصميه الجديدين وتحدث عن سرقات (رشيد) وإساءة استخدامه لمناصبه الوزارية واتخاذها وسيلة للغنى[١٧] والاستيلاء على الأراضي الأميريّة.

واستغلّ زلّة لسان (للهاشمي) أثناء إلقائه خطاباً بمناسبة افتتاح دار الحكومة في البصرة عند قوله «إنه يأمل في البقاء في الحكم لمدة عشر سنوات أخرى ليكرسها لخدمة البلاد». فراح (حكمت) يشيع بأن (الهاشمي) ينوي إعلان نفسه رئيساً للجمهورية ويزيل النظام الملكي وراحت عنه فكاهة لقيت لها مكاناً في رسائل السفارة البريطانيّة إلى مرجعها في لندن[١٨].

* * *

---

(١٦) من المدعوين الشيخ محمود البرزنجي الذي كان مبعداً في بغداد! آنذاك.

(١٧) ذكر (حكمت) للسفير البريطاني في ١٩ من تشرين الثاني ١٩٣٦ أن (رشيداً) حصل على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة باستغلاله جهاز تسوية حقوق الأراضي. وابتزازه النقود من مستأجري الاملاك القادرية (وقف الگيلاني) عندما كان وزيراً للداخلية ووزيراً للعدل.

(١٨) الوثائق: من القائم بالأعمال إلى إيدن في ١٧ أيلول ١٩٣٦: «سُمع حكمت سليمان وهو يعلق تعليقاً لاذعاً على خطاب الهاشمي إذ قال: إنه يتوقع أن يتغير الشعار بالنظر إلى رئيس الوزراء فبدلاً من الهتاف يحيا الملك Vive Le Roi سيكون الشعار «يحيا أنا Vive Le Moi».

ويلاحظ هنا الجناس بين كلمة Roi وMoi الفرنسيتين وهو لبّ الفكاهة. على أيّ حال، لا يستطيع (حكمت) أن يفخر بأن الفكاهة هي من إبداعه الخاصّ. فهي من المأثورات الفرنسية التي جرت على ألسن العامة تاريخياً منذ عهد لويس الرابع عشر الذي حكم فرنسا حكماً مطلقاً.

ويظهر أن هجمات (حكمت) على الهاشمي بمثل هذه التعليقات كانت مؤثرة إلى الحدّ الذي اضطر هذا إلى تبديدها بالنصّ في منهاج وزارته على المحافظة على أحكام الدستور ومبادئه.

ومما يؤكد خشية (الهاشمي) أيضاً أنه أبقى باب الأمل بضم (حكمت) إلى الوزارة مفتوحاً، =

المرحلة الثالثة من حياة (حكمت) السياسية هي صعوده إلى قمة السلطة بأسنّة حراب الجيش العراقي ثم سقوطه السريع وخروجه نهائياً من حلبة الصراع السياسي والحياة العامة. وبكل ما جرّته عليه من متاعب وشقاء ومهانة.

ليس من أغراض الكتاب التطرق إلى تفاصيل الانقلاب وكيفية الإعداد له وتكفينا منه الإشارة إلى أنه كان مفاجئاً لكلّ من الحكومة والعراقيين جميعاً وللملك نفسه، رغم ادّعائه فيما بعد مفتخراً بأنه كان على علم مسبق(١٩) - إلاّ أنه لم يكن مفاجأة لأولئك الوطنيين التقدميين الذين وضعوا مصائر حركتهم ومبادئهم ومُثُلهم بين أيدي انتهازيَيْن أحدهما مدنيّ والآخر عسكريّ طوّح الحقد والتهافت على السلطة ببقية من شعور لهما بالمصلحة العامّة وبثقل التبعات الخلقية.

حمل (حكمت) كتاب قائد الانقلاب مخاطاً في بطانة سترته وكان قد أعدّ سلفاً. وأسرع به إلى (غازي)، وفيه طلبٌ من الجيش بإقالة (الهاشمي) فوراً وإسناد الحكومة إلى (حكمت) عينه وليس غيره. وأسرع (الهاشمي) برفع استقالته وسرى رعبٌ في

= بتركه منصب وزارة المالية شاغراً لمدة أسبوعين قضاها في محاولات عقيمة. ومن تلك المحاولات قيام (طه الهاشمي) بدعوة (حكمت) إلى داره بتوسط (بكر) صدقي وكان على علم بعلاقتهما - فرفض (حكمت) الدعوة.

(١٩) في برقية السفير كلارك كير السرية المؤرخة في ٢٩ من تشرين الثاني (عشية الانقلاب) رأى من المحتمل أن يكون غازي قد أحيط علماً بالانقلاب إلاّ أن الحسني (تاريخ الوزارات، ج٤ ص١٩٩) يؤكد نقلاً عن (رستم حيدر) رئيس الديوان الملكي آنذاك - بأن (غازي) كان يرتعد فرقاً واضطراباً وبقي لا يأكل ولا يشرب حتى كلمه (بكر صدقي) تلفونياً من مخفر شرطة المغيسيل مؤكداً له ولاء الجيش للعرش. وأكد (حكمت) جهل غازي التام بالأمر لعين الجهة. ويقصّ (طه الهاشمي) في مذكراته نقلاً عن ناظر الخزينة صفوت العوّا (أحد اللصيقين بالأسرة المالكة) هذه الواقعة: قال إنه دخل على غازي في ٢٩ من تشرين الثاني فوجده منشرحاً منبسطاً يتبجح قائلاً إنه دبر الانقلاب ومؤامرة الجيش فقال له (صفوت العوا) أنت لا تعلم عن الأمر شيئاً فلِمَ تلقي نفسك في ورطة، وواجبك البقاء على الحياد؟!
هذا بطبيعة الحال وجه من أوجه صبيانيات غازي ولا شك في أن تظاهره وقع بعد المكالمة التلفونية. وهو بالأحرى تعبيرٌ عن غبطته لزوال إجراءات الحَجر الذي ضربه عليه (الهاشمي) ويؤكد ذلك أيضاً تلك المقابلة التي جرت بين غازي والسفير البريطاني بمحضر من الهاشمي ونوري السعيد صباح الخميس ٢٩ تشرين الثاني. فجفل غازي عندما أبلغه (الهاشمي) عن مكالمة تلفونية له مع بكر صدقي قبل زحفه على بغداد، زعم فيها أن الانقلاب إنما يقع بمعرفة الملك وتأييده وبادر إلى إنكار صحة هذا الزعم بإصرارٍ لا تعمّل فيه.

نفوس الطبقة الحاكمة بعد مقتل وزير الدفاع. كان قائد الانقلاب وراء دم صديقه وحاميه والمتستر عليه (رشيد عالي) ووراء دم (نوري السعيد) بصورة خاصة الذي استنكر علناً الأعمال القمعية الوحشية التي أوقعتها بالآشوريين وزارة كان عضواً فيها وبغيابه هذا إلى جانب دخول وثأرات شخصيّة أخرى. مع هذا كُلّه فالدلائل تجمع تقريباً على أن (حكمت) لم يفكر في القضاء على خصومه الكبار قط بل كان يعمل على إنقاذهم من بكر صدقي وضباطه القتلة، ضاماً جهوده إلى جهود السفارة البريطانيّة في هذا السبيل وهي كما يبدو جهود صادقة. على أني لا أرتاب في أنه كان يهجس بنية قائد الانقلاب في تعقيبهم والفتك بهم بعد مصرع (جعفر العسكري).

في الواقع أنه كان يأمل بانقلابٍ شبيه بذلك الذي حققه أخوه قبل سبعة وعشرين عاماً ولم ترق فيه قطرة دم. إلاّ أن الفرق بيّن وواضح بين الاثنين فهنا لم يكن (حكمت) بطل الانقلاب الحقيقي وإن كان الانقلاب من بنات أفكاره بالأصل، وفي تركيا حقق (شوكت باشا) انقلاباً فوق انقلاب كان قد تمّ قبله بسنةٍ واحدة.

وقائد الانقلاب الفعلي الآن هو عسكري دمويّ مستقل الرّأي كتوم لا يُعرف سرّه ولا يدرك ما هو في سبيله. وقد اتضح (لحكمت) بعد فترة قليلة بأنه ليس غير مطيّة (لبكر صدقي) الذي يحكم فعلاً من ورائه وبمنصبه المحدد نسبيّاً.

ما الذي كان يجول برأس (حكمت) عندما واجه (غازي) بالرسالة التي فرضته رئيساً للحكومة؟ كانت الصورة تختلف عن تلك التي رسمها أخوه. الظاهر أنه لم يكن مهيّأ لاستعادة منظر أخيه قتيل الاتحاديين وهو جثة هامدة داخل مركبته، فجماعة (الإصلاح الشعبي) الذين استخدمهم وجاء باسمهم ثم انقلب عليهم وشتت شملهم، ليسوا بحملة مسدسات كالاتحاديين.

نال جماعة الأهالي نصف المقاعد الوزارية. وأمكنهم ممارسة نشاط جمعيتهم علناً. على أنهم ما لبثوا أن وجدوا أنهم لا يملكون من حرية التصرف إلاّ بالقدر الذي يرضي قائد الانقلاب الممسك بزمام (حكمت) بدوره. وأفزعتهم تلك الجرائم الخلقية التي لا عهد للعراق بمثلها من قبل ومرسحها بغداد ومرتكبوها مرافقو القائد وخلصاؤه. فقدموا استقالة جماعية «احتجاجاً على تدخل رئيس أركان الجيش في شؤون الحكم».

كان الانقلاب العسكري ومجيء وزارة بالقوة المجردة إلى الحكم ظاهرة جديدة في تاريخ البلاد. فالعادة جرت أن تتم تنحية وزارة واستبدالها بأخرى بمؤامرة صغيرة ضيقة النطاق تتمّ في المنازل أو في أبهاء المجلس النيابي أو في قصر الملك مع

المحافظة على جميع المظاهر الدستورية. ولذلك لجأ الوزراء الأربعة إلى الحيلة الدستورية أي إحراج (حكمت) باستقالاتهم وإرغامه على التنحي عن الحكم بحكم المادة (٦٤) من القانون الأساسي. إلاّ أنه لم يعبأ وعمد إلى ترقيع وزارته ونشر بياناً اتهم فيه المستقيلين بأنهم من ذوي الأفكار الهدّامة[٢٠].

وأمّا عن موقف بريطانيا من الانقلاب، فهو مستوحى من سياسة حكوماتها طوال العقد الرابع من هذا القرن، ومن سياسة الديمقراطيات الغربيّة بصورة عامة إزاء الدكتاتوريات في ألمانيا وإيطاليا ثم إسبانيا فيما بعد. عُرفت هذه السياسة عند المؤرخين الغربيين باصطلاح: المصانعة والمهادنة plocation and appeasement policies، وآيتها الاستكانة والخنوع وغض الطرف عن كلّ ما تقدم عليه تلك الدكتاتوريات من اعتداءات خارجية وخرق للعهود والمواثيق الدوليّة، إذ كانت تعتبر الاتحاد السوڤياتي والشيوعية الدوليّة الخطر الحقيقي على نفوذها ومصالحها الاستعمارية في آسيا وأفريقيا، وبإيمان لا يداخله شك في أن ألمانيا وإيطاليا تقفان سَدّاً منيعاً ضد الطغيان الشيوعي مؤمنة إيماناً لا حدّ له بأن الصراع القادم سيكون بين هذه الدكتاتوريات وبين المعسكر الشيوعيّ. لذلك لم يكن بالعسير تفهم الحرية التي استمتعت بهما دبلوماسيّتا ألمانيا

---

(٢٠) الوزراء المنسحبون هم كامل الچادرچي (الاقتصاد)، ويوسف عزّالدين إبراهيم (المعارف) وصالح جبر (العدلية) ومحمد جعفر أبو التمن (المالية) وهذا هو نص كتاب الاستقالة:

«لما كانت أماني البلاد التي طالما ضحينا في سبيل تحقيقها حرصاً على سعادة أبناء البلاد ورفاههم واطمئنانهم وتأمين العدل بين الجميع، قد حيل دون تحقيقها والتدابير الحكيمة والسلمية التي قررناها في سبيل استقرار البلاد والتي أجمع الرأي العام على تحبيذها، وتوخى الجميع حسن نتائجها قد شاءت الأقدار إلاّ أن تنعكس الآية، فتهرق دماء ابناء البلاد ضحية لتصرفات بقيت مكتومة عّنا لولا شياع استهجانها في كثير من الأوساط ولأنّ التمادي في اتباع السياسة المحسوسة (؟) والاندفاع إليها لا يتفق مع السياسة الرشيدة الواجب على المخلصين اتباعها. فلم يبق لنا أي أملٍ في الاشتراك في المسؤولية. لذلك قدمنا استقالاتنا مع الاحترام.

(٢٩ حزيران ١٩٣٧) [التواقيع]

هذا وقد شرع في مطاردة أعضاء الجمعيّة البارزين إثر ذلك وصدر قرار في ٢ آب بإسقاط الجنسية عن عضوين بارزين فيها وإبعادهما خارج العراق وفقاً لعين المرسوم الذي أصدره (حكمت) و(رشيد) في ١٩٣٣. وألغيت إجازة الجمعيّة في ١٣ من تموز. وجاء في قرار الإلغاء «ثبت للحكومة أنّ مقاصد هذه الجمعيّة مضرة بكيان المملكة وسلامة المجموع، واستهدافها فكرة مسمومة كالشيوعية. وقد ظهرت آثارها في المواقف المخلّة بالأمن العام ولذلك تقرر إغلاقها...».

وإيطاليا في العراق لنشر الافكار الشوفينية وإنماء روح التعصب القوميّ الذي وجد له أرضاً خصبة ومرتعاً في بلاد الرافدين، فقد ارتأت السياسة البريطانية أن تصاعد المدّ القومي باتجاهه النازي هنا هو خير عاصمٍ من تسرّب الأفكار الاشتراكية والشيوعية وانتشارها.

ولذلك كان البريطانيون مستعدين لقبول أي تبرير تقدمه حكومة (حكمت) الانقلابية طالما يتضمّن تأكيداً على ضمان مركز بريطانيا الممتاز في العراق وتعهداً بالمحافظة على مصالحها وقواعدها العسكرية وتطبيق معاهدة ١٩٣٠. وهذا ما كان (حكمت) على استعداد لتأكيده قوليّاً. وما كانت السفارة البريطانية ومن ورائها الوايت هول مستعدّين للرضا به، رغم أن صلات (حكمت) بالمفوضية الألمانية وميول قائد الانقلاب إليها كانت معروفة للدبلوماسيين، ولاسيما اللقاءات اليومية المستمرة بين (حكمت) والدكتور (فريتز گروبا) الوزير المفوض الألماني. وتقريباً لهذه الصورة لا أرى مندوحة من اقتباس الفقرة التالية من التقرير السرّي المرقم (٥٤٦) الذي أرسله السفير البريطاني بعد مقابلةٍ شخصية له (بحكمت):

«. . . ذهبت إليه صباحاً واستغرقت زيارتي ساعتين وأقرّ بأني كنت متحيزاً ضدّه. إلا أني وجدته وببعض خيبةٍ في حدسي مرغماً على تصحيح سوء ظنّي فيه عندما تبيّنت فيه اتخاذ موقف وديّ وفي جديته ولهجته المخلصة بطلب تأييدي. إن التأكيدات التي عرضها لي حول إيمانه بقيام علاقات وديّة بين حكومة صاحب الجلالة وبين العراق، ورغبته في المساعدة والتوجيه مني كانا فوق ما أملتُ وقد استبقني في التحفظات التي كنت أنوي طرحها حول السبيل الخاطئة التي سلكها للوصول إلى الحكم وحول المخاطر التي تكتنفها قائلاً إنه يعرف ما يجول في خاطري، وأنه ربما كان أوّل من يأسف لما جرى، وربما كان يفوق الآخرين في تقدير المخاطر الناجمة عن دور الجيش في الانقلاب. إلاّ أنه يستطيع أن يقطع عهداً بأنْ يعيد الجيش إلى موقعه الأصلي وأنه لن يبقى في منصبه يوماً واحداً إن أخفق. ومع ذلك فإن أقواله لم تمنعني عما كنت أريد إبلاغه به: قلتُ إنّ حكومتي لا ترى ما تم في العراق غير دكتاتورية عسكرية. وإني سأرحّب بأي بادرة تصدر منه تبرهن على عكس ذلك. فعاد يؤكد مرة أخرى بأن أمله قوي في نجاحه بإعادة الجيش إلى ثكناته وأنه لن يبقى في منصبه يوماً واحداً إنْ فشل في هذا. . .».

اكتفى السفير البريطاني بهذا، إلاّ أن الجيش بقي وبقي (حكمت) معه إلى الأخير.

حاول التشبث بالحكم محاولة المستميت بعد اغتيال (بكر صدقي) وبدا متظاهراً وكأن موته لا يعنيه في شيء. إلاّ أن إعلان قائد حامية الموصل انفصال اللواء عن الدولة العراقية واعتصاب الضباط القوميين الضالعين في الائتمار بحياة (بكر) أحبطا المحاولة فأرغم على الاستقالة إذ لم يكن له في الأوساط السياسية والشعبيّة ما يكفل له البقاء.

* * *

انفرد عهد (حكمت) بظاهرة تصفية الخصوم جسدّياً ومن بين أعضاء الطبقة الحاكمة. فبعد مقتل (جعفر) جرت محاولات لقتل ثلاثة رؤساء وزراء آخرين ورئيس مجلس نواب سابق، واغتيل اثنان من كبار موظفي الدولة. ومع أنه لا يمكن أن يعزى ذلك إلى (حكمت) شخصيّاً لا بالنية ولا بالفعل، فقد كان من العسير قانونياً ودستورياً أن يخرج من طائلة المسؤوليّة على الأقل باعتماده تغطية تلك الجرائم ومنح الحصانة لمقترفيها بإصداره قانون العفو العام عن القائمين بحركة ٢٩ تشرين الأول. وإباحة الأفعال الجرمية التي ارتكبوها خلال فترة حكمه.

وبقي خائفاً وجلاً لا يبرح منزله إلا لماماً، ولم يكن في الواقع مستهدفاً ومع أن (المدفعي) الذي تلاه في رئاسة الحكومة أكّد له بأنه لن يكون أداة انتقام بيد أحدٍ أصيب من جراء انقلابه وأنه قرر إسدال الستار على الماضي. مع هذا فقد وضع (حكمت) تحت المراقبة ردحاً من الزمن، ويقول من عرفه وكان على صلة به في تلك الفترة، إنه بدا عصبيّاً تنتابه الهواجسُ والأخيلة السوداء يجتنب أصدقاءه ومعارفه. ويبدو شديد التحفظ في كلامه عندما يرغم عليه. وعمد (المدفعي) بإيحاءٍ من السفارة البريطانية وموافقتها إلى محاولة إبعاده عن جوّ بغداد بتعيينه سفيراً للعراق في تركيا، فأسرع بقبول العرض مغتبطاً. إلاّ أن الحكومة التركيّة اعتذرت عن قبول أوراق اعتماده، لأسباب أظنها واضحة. ولا شك في أنها كانت صدمة نفسيّة كبيرة له وحزّ في نفسه أن ترفضه تركيا التي محضها ودّه وإخلاصه واعتبرها وطناً ثانياً له إنْ لم يكن الأوّل، فقد ظلّ أبداً أشبه بداعية لها ولحكامها وفي مقدمتهم (مصطفى كمال) بل كان إعجابه بهتلر وألمانيا النازية والدكتاتوريات ناجماً عن هذا الخطّ.

لم ينج (حكمت) من انتقام (نوري السعيد) الذي أسندت إليه الوزارة بعد (المدفعي) في ١٩٣٨ وبشبه انقلاب دبرّه الضباط الأربعة المشاركون في المؤامرة على

حياة (بكر) وزميله (محمد علي جواد). وفي عهد (نوري) جرت محاكمة (حكمت) أمام مجلس عرفي عسكري وصدر عليه حكم الموت.

ما تزال ملابسات هذه القضية يحيط بها الغموض لاسيما بعد ضياع ملفّ المحاكمة وأوراق التحقيق الابتدائي المربوط بها. وبقيت التساؤلات لا تجد لها جواباً مرضياً: أكان هناك مؤامرة حقيقية؟ هل كان (حكمت) على رأسها؟ أم هي من بنات أفكار (نوري) دبّرها وحاكها انتصافاً من قتلة قريبه (جعفر)، وجزاء لما لحقه من ذلّ ومهانة وتحايلاً على قانون العفو العام الذي حال بينه وبين محاكمة الفاعلين.

ملخص القضية كما عرض وتناوله الكتاب فيما بعد أن المتآمرين فاتحوا (عبدالاله) برغبتهم في توليه العرش بعد التخلص من (غازي)، وأنه تظاهر بالقبول. ورتب أن يعمد (عبدالاله) يوم التنفيذ إلى دعوة عدد من كبار الساسة العراقيين قدروا بخمسين بينهم أعضاء وزارة (نوري) من أجل الفتك بهم جميعاً بأيدي ضباط مخصوصين تتمّ دعوتهم أيضاً إلى قصره بمناسبة تدشينه وانتقاله إليه، وبناء عليه قام عبدالاله بتسليم خرائط قصر الرحاب إلى النقيب البيطار (حلمي عبدالكريم) لمعرفة المداخل والمخارج تسهيلاً لعمل القتلة. والقول هو أن (عبدالاله) كشف الأمر وراح يطلع الحكومة على صفحات المؤامرة أولاً بأوّل.

كان (نوري) قد أرسل من يطمئن (حكمت) بعد تشكيله الوزارة بأن سياسة حكومته هي استمرار لسياسة سلفه بخصوص إسدال الستار على الماضي وأن لا شيء يخشاه منه على حياته وحريته لعلمه بأن مقتل (جعفر) قد حصل ضدّ رغبته. وكان (حكمت) قد حزم حقائبه معتزماً السفر إلى الخارج حال سماعه بنبأ تكليف (نوري). فعدل وبقي. ومرت ستة أشهر ولم يبد من (نوري) ما يدل على أنه قد يأتي بعمل يخالف عهده.

لكن وفي السادس من أيار ١٩٣٩ أعلن فجأة عن اكتشاف المؤامرة. (يؤكد نوري الذي كان خارج البلاد أنه لم يعلم بها إلاّ بعد عودته). ومع الإعلان عنها فرضت الأحكام العرفية في منطقة معسكر الرشيد فقط! أمرٌ من الغرابة بمكان فالمعسكر هو رقعة من الأرض محاطة بسياج من الأسلاك لا تزيد مساحتها عن ١٦ كيلومتراً مربعاً. وأحيل مع (حكمت) عدد من الضباط الذين عرفوا بولائهم لبكر صدقي. وصدر عليه الحكم بالموت إلاّ أنه أبدل فوراً بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين[٢١]. ولم يكمل

---

(٢١) أكدّ (حكمت) للحسني (تاريخ الوزارات، ج ٥ ص٧٠) أن الحكومة البريطانية هي التي حالت =

= دون وضع حبل المشنقة في عنقه. وأضاف أن [لويد] رئيس جمعية التمور العراقية الذي كان يقضي إجازته في لندن تلقّى من المراجع الرسمية البريطانية إيعازاً بإبلاغ (نوري السعيد) بأن أصدقاءه الإنگليز سيستاؤون من إعدام (حكمت). وأما السفير البريطاني (موريس بيترسون) فيذكر في كتابه [كلا الجانب من الستارة Both Sides of the Curtain ص١٤٣] «كان ثم واحدة من تلك المؤمرات الصغيرة أتاحت (لنوري) بعد أسابيع من وصوله إلى الوزارة - فرصة تسديد طعنة (لحكمت سليمان) أحد خصومه القدماء، فأقحمه فيها بأسخف الدلائل وأوهنها وحكم عليه بالموت. لكني وبعد محاولات وجدال مع (نوري) استطعت الحصول على وعدٍ بعدم تنفيذ الحكم». وفي الواقع بذلت مساعٍ محمومة لإطلاق سراحه بعد أشهر قليلة من الحكم عليه باشرها (محمود صبحي الدفتري) وزيرُ العدلية الذي كان بينه وبين آل (سليمان) مصاهرة. حاول أوّلاً استصدار إرادة ملكية بالعفو عنه بحجّة ابتلائه بمرضٍ لا يرجى له شفاء (وهو من الأسباب القانونية لإخلاء سبيل المحكوم) ورتب الأمر مع طبيب البلاط، عميد كلية الطب الدكتور (هاري سندرسن) الذي انتدب لفحصه فقدم في ٩ من تموز ١٩٣٩ تقريراً طبياً يؤيد إصابة حكمت بالتدرن الرئوي في مراحله الأخيرة ونشب خلاف شديد داخل الوزارة ونوقشت صحة التقرير ثم عدل عن الأخذ به. وارتؤي بدل ذلك أن ينقل إلى المستشفى لتلقي العلاج والعناية الطبيّة في الجناح الخاص بذوي اليسار من مستشفى (المجيدية) وهو جناح Nursing Home ثم أرسل في الأشهر الأخيرة إلى السليمانية ليتمتع بجوّ الحريّة الذي ألفه في بغداد أيضاً.

تطالعني في كتاب مذكرات (سندرسن) [A Thousand and One Night عشرة آلاف ليلة وليلة واحدة] رواية له حول معاينته الطبيّة (لحكمت) السجين تختلف تماماً عما هو معروف. فهذا الطبيب الإنگليزي الذي قضى حوالي ثلاثين عاماً في الخدمة، وكان الطبيب المعتمد للأسرة المالكة وبتأثير من رجال الحكم في العراق، خصّ في مذكراته المطبوعة بلندن ١٩٧٠ - قضية فحص (حكمت) في السجن بثلاثين سطراً وبتفاصيل ما كان القارئ أغناه عنها بدا فيها وكأنه يدفع تهمةً ويحاول تبديد شكٍ في أمانته كطبيب. أشار (سندرسن) في كتابه أكثر من مرّة إلى كثرة ما تعرض له من الحسد والغيرة والمنافسة على مركزه الذي كان حريصاً عليه بامتيازاته وما يدره عليه من مكاسب ومقام لولاها لكان واحداً من أكثر من عشرة آلاف طبيب يمارس مهنته في بريطانيا. علمته تجاربه الأولى في العراق كيف يحتاط لنفسه بمحاولة كسب رضا الجميع عنه وبقبول وساطات رجال الحكم والمتنفذين مما أمن البقاء له. وكاتب هذه السطور يعرف أكثر من حادثة واحدة خرق بها (سندرسن) قواعد القبول في كليّة الطبّ بقبوله أناساً لا يستحقون بناءً على توسط أشخاص لا يسعه إغضابهم. والحقيقة المجردة هي أنه كتب فعلاً تقريراً طبيّاً كاذباً حول إصابة (حكمت) بالتدرن الرئوي وإن لم يذكر ذلك في مذكراته كما ترى الآن. قال (باختصار شديد): عومل حكمت في السجن معاملة السجين العادي وانتدبتُ لفحصه بعد شتاء شديد البرد قضاه. ففزعت لسوء حالته الصحية والنفسية. كان قد فقد ١٢ كيلوغراماً من وزنه وبدا على شفا انهيار عصبيّ وأزمة نفسيّة حادة فأوصيت بنقله إلى المستشفى وتم ذلك إلاّ أن حالته لم يطرأ عليها تحسنّ فقد أحدث السجن في نفسه أثر عميقاً وزادت حالته سوءاً فاقترحت نقله تحت الحراسة إلى الشمال أو إلى مصحّ لبناني إن أمكن ووافق (نوري السعيد) =

غير سنتين وبضعة أشهر ليطلق سراحه مع بقية المحكومين في القضية بإرادة ملكية أصدرتها حكومة (رشيد عالي) في نيسان ١٩٤١.

ما إن أطلق سراحه حتى شدّ الرحال إلى إيران هذه المرّة لا تركيا. ثم عاد ولم يلبث فيها إلاّ قليلاً وانصرف إلى معالجة أعماله الزراعية.

بهذا التاريخ غير المشرّف الذي لا يذكر له فيه مأثرة أو حسنة واحدة أو خدمة قدمها لبلاده وبوجود عبدالاله وصياً ثم ولياً للعهد وهو الشخص الوحيد الذي يعرف مبلغ صحة اتهام (حكمت) بوصفه الشاهد الرئيس في تلك المحاكمة - لم يكن هناك ما يغري أي مكلّف بتأليف حكومة أو يجرّئه على عرض حقيبة وزارية له. وغاب تماماً عن الميدان السياسيّ العراقي فانصرف إلى إنماء ثروته واستثمار أراضيه التي استحوذ عليها بعين الأسلوب الذي اتبعه غيره من الساسة.

شاءت الصدف في العام ١٩٥٨ أو ١٩٥٩ أن ألقى (حكمت) وجهاً لوجهٍ وقد أناف على السبعين - في دائرة الكاتب العدل ببغداد وفي بناية المحاكم القديمة. كان يحتلّ كرسيّاً في زاويةٍ وبدا لي كالتمثال جامداً لا يأتي بحركة من أعضائه حتى بعينيه اللتين بدتا متحجرتين تبحلقان في فراغ. إلاّ أنه بطبيعة الحال لم يكن يبدو كأولئك المصابين بالسلّ. ولاسيما بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على التشخيص الطبي الذي قام به سندرسن. مع ذلك فقد بدا لي بوجنات وجهه البارزة وبشرته البيضاء وعينيه المتقاربتين وملامحه القفقاسية الخالصة شبحاً منفراً من أشباح الماضي وراعني منه رقبته اللولبيّة التي كانت تدير رأسه بين فترة وأخرى بحركة بطيئة رتيبة لولبيّة تذكرك بحركة الدمى ولعب الأطفال.

وخطر ببالي وأنا واقف أنتظر دوري في التوقيع على عقدٍ مراجعةٌ في نظرية العالم الجنائي الإيطالي (أمبروزو) حول وجود علاقة وثيقة بين المجرم بالطبع وبين سحنته وتقاطيع وجهه وقياساته الجسميّة وهي نظرية لا تجد لها سنداً من العلم والمنطق. فما رأيت فيه في تلك الساعة إلاّ واحداً من تلك النماذج الذي قد يتوق هذا النظري الجنائي

= بعد لأي على نقله إلى «بنجوين» ليمضي الصيف في مزرعة ملكيّة إلاّ أنها كانت من المناطق الموبوءة بالملاريا. والعيش فيها بدائي [ثمّ يسرد بعدها محاولاته العديدة لتحسين وضع (حكمت) إلى درجة «المخاطرة بعلاقتي مع نوري السعيد»]. ما الذي كان يدفع (سندرسن) إلى تلك المخاطرة ببذل الجهود الخاصّة العظيمة؟ كان هناك كثيرون من رجال الحكم والأسر البارزة التي لا يسعه المخاطرة بمركزه لديها أو إزعاجها.

إلى اتخاذها لإثبات صدق نظريته.

وربطتُ وجوده هناك بعد أيام بقصّة نزاعه مع لجان الإصلاح الزراعي ومع جمعيّة المساكن لمدينة «جميلة» التي شاعت وتناقلتها الألسن في مفتتح العهد الجمهوريّ وأدّت مما أدّت إلى تدخل بطلي ثورة الرابع عشر من تموز الشخصيّ وكيفيّة نجاحه في استثناء أراضيه وحدها من أحكام قانون الإصلاح الزراعي وخروجه بغنيمةٍ بلغت مليون دينار (حوالي ٣ ملايين ونصف مليون دولار تقريباً).

والحكاية أو «فضيحة الثورة» كما أطلق عليها «أعداء الثورة!» في ذلك الحين هي هذه وباختصار[٢٢]:

في قديم الزمان وعندما كان (حكمت) وزيراً للداخليّة تمكّن كغيره من رجال الحكم من وضع يده (قانوناً) على قطعة كبيرة من الأراضي الزراعية القريبة من مدينة بغداد تبلغ مساحتها ١٦٦٧٦ دونماً[٢٣]. ولم يقتضه الأمر غير عريضة وطابع مالي بقيمة ٤٠ فلساً. فوضت له هذه الأراضي بموجب قانون تسوية حقوق الأراضي الصادر في العام ١٩٣٣ ودخلت ضمن خريطة بغداد الكبرى.

إلاّ أن قانون الإصلاح الزراعي الذي أصدرته حكومة الثورة في العام ١٩٥٨ حدد ملكيّة أصحاب الأراضي الزراعية بألفي دونم ومنع في الوقت عينه القيام بأيّ معاملة نقل ملكيّة عن الأراضي الخاضعة للقانون إلى أن تتمّ معاملة فرز تلك الحصّة للمالك وإعادة البقية للدولة.

كان (حكمت) قبل صدور القانون وقبل الثورة قد عقد صفقة بيع لما مساحته ١٢٠٠ دونم مع جمعيّة إنشاء مساكن للمعلمين وضباط الجيش الصغار من ذوي الدخل المحدود، ببدل قدره مليون وربع مليون دينار، وقد قامت الجمعيّة بدفع نصف مليون من الثمن (لحكمت) ثم تأخرت عن دفع الأقساط وجاء قانون الإصلاح الزراعي عقبةً قد تقضي على الصفقة الرابحة وترغم حكمت على إعادة المبلغ الذي تسلّمه، وعندها فكّر في حيلة؛ عرض على الجمعية أن يتنازل لها عن ربع مليون دينار من أصل الثمن على أن تقوم بالوساطات من أجل إتمام صفقة البيع. في تلك الأثناء وبعد أن تأكد

---

(٢٢) تجد تفاصيل هذه الفضيحة في كتاب [موسوعة ١٤ تموز، ج١ الص ٢٠٠-٢٠٥] للعميد خليل إبراهيم حسين نقلاً عن سكرتير الجمعية العميد الركن [أحمد محمود الجنابي].

(٢٣) الدونم يعادل ٢٥٠٠ متر مربع.

(لحكمت) أن تلك الوساطات قد أحدثت اثرها - تأخرت الجمعية عن سداد بعض الأقساط فأنذر الجمعيّة بأن يدفعوا بقية الثمن وإلاّ فسيقيل البيع لأنّ قيمة الأراضي ارتفعت كثيراً بأضعاف البدل المتفق عليه».

على أثر تهديد (حكمت) راجع لفيف من الضباط والمدنيين المشاركين في الجمعيّة السلطة العليا في البلاد بشخصي (عبدالكريم قاسم) و(عبدالسلام محمد عارف) وجرى بين الاثنين نقاش ظريف حوله أرى أن لا أحرم القارئ منه سيمّا وأنه يتضمن أجمل ما يمكن أن يعزى إلى الأخير من قول وأكثره عقلانيّة من بين كل ما عزي إليه من أحاديث. كما أنه يوضح وجهة نظر الاثنين في انقلاب (بكر صدقي وحكمت سليمان). يروي من كان حاضراً:

رأى (عبدالسلام عارف) أن يرغم (حكمت) على ردّ ما استوفاه من المشاركين وإقالة البيع، والانتظار قليلاً لحين استيلاء الحكومة على حصتها من تلك الاراضي أي ١٤٦٧٦ دونماً، ثم تمليكها لأفراد الجمعية مجّاناً أو ببدل رمزي. فالأرض بالأصل هي أميرية وقد استولى عليها (حكمت) بما يشبه السرقة كغيره من رجال الحكم.

قال الراوي: انفجر (قاسم) غاضباً وقال:

- إن (حكمت سليمان) وطنيّ، وقد خدم العراق! فحاربه الإنكليز ونوري السعيد وحكموا عليه بالإعدام. وهذه الأراضي بيعت قبل الثورة وإنّ عدم إكمال إجراءات البيع والشراء الأصولية لا يقتضي فقدان العدالة.

ثم حمل على قانون الإصلاح الزراعي الذي كان يعتبره واحداً من مآثره والذي ذيله بتوقيعه، بقوله يجب أن لا تصدر القوانين قبل استكمال دراستها وتلافي النقصان فيها.

كان قانون الإصلاح مغلوطاً هنا لأنه لم يستثن صفقة (حكمت سليمان) ولأنّ (حكمت سليمان) كان الشخصية الثانية في حكومة كان ابن خالته الشخصية الثالثة فيها[٢٤]!

أجاب (عبدالسلام) مبتدئاً بالمثل البغداديّ المشهور [صيف وشتا فرد سطح ما يصير: أي لا يمكن الجمع بين فصلي الصيف والشتاء بالنوم فوق الأسطح].

---

(٢٤) هو المقدم الطيار (محمد علي جواد) قائد القوة الجوية الذي أسقط قنابل الانقلاب على بغداد. وقد قتل مع بكر صدقي.

- بالأمس فقط وافقت على جميع المقترحات التي نوقشت حول مشكلة الإسكان واليوم تنقضها بسببه (أي حكمت). إن الإنگليز لم يعادوا في يومٍ من الأيام (حكمت) بل هم الذين أنقذوه من تنفيذ حكم الإعدام به وهم الذين سعوا إلى إخراجه من السجن. والعداء بين (نوري) و(حكمت) لا يمتّ إلى الوطنيّة والإخلاص لتربة العراق بصلة فهو مجرد صراع شخصي على السلطة والكراسي من أجل مصالحهما ومآربهما وكلّ يبكي على ليلاه.

إلاّ أن (قاسماً) بقي معانداً. وبلغ الأمر كلّه (حكمت) مع مجمل ما دار بين قائدي الثورة فثارت ثائرته وراح يهدد وفد الجمعيّة الذي جاءه طالباً صرف النظر عن تهديده بإقالة البيع. وخاطب الوفد بعصبيّة:

- أسأتم إلى سمعتي. حيث إن أكبر شخصيّة في البلاد: الزعيم عبدالكريم قاسم قد انتقص من وطنيتي وإخلاصي عندما شرحتم له الموضوع بالشكل الذي تريدونه

قال الراوي إن (حكمت) راح يرتجف ويردد بأنه يبلغ الثالثة والسبعين من العمر «وما تفعلونه يؤثر في صحتي وكياني». وانصرف الوفد من لدنه خائباً.

ووقع (قاسم) في حرج. ورأى أن يدوس على القانون بقدمين لا بواحدة إكراماً (لحكمت) لأنه وطنيّ مخلص وأن يرضي الجمعيّة في آن واحد. فاستدعاه واتفق معه أن ينجز الصفقة باستيفائه نصف مليون أخرى من الجمعية المؤلفة من موظفين صغار لا يملكون غير رواتبهم، في حين كانت الحكومة الثوريّة قادرة وبحكم قانونها على منحهم قطع الأراضي بثمنٍ رمزي أو بدون ثمن!

والظاهر أن هذه المقابلة لم تخلّف عند (قاسم) أثراً طيباً وأن (حكمت) لم ينل عنده حظوة إذ لم تعقبها أخرى حين كان (حكمت) بحاجةٍ إلى عطفٍ ثانٍ. فالأستاذ [مير بصري] يذكر في كتابه[٢٥] أنّ (حكمت) قدم إلى (الشبيبي) زائراً وهو موجود وطلب منه التوسط عند (قاسم) للإفراج عن (رشيد عالي) نظراً لحالته الصحيّة السيئة وما تعانيه أسرته من آلام. يقول الأستاذ (بصري) إن (الشبيبي) أجابه قائلاً إنه يرثي لحال الگيلاني وأسرته ويودّ لو استطاع التوسط إلاّ أنه لا يجد فائدة في مقابلة (قاسم) واستعطافه لعلمه سلفاً بخيبة مسعاه.

وعلى ذكر ما دوّنه هذا الكاتب عن (حكمت) يؤسفني أن هذا الكاتب والأديب

---

(٢٥) «اعلام السياسة في العراق الحديث» لندن ١٩٨٧.

الطيب السمعة الذي كان ذا علاقة بعددٍ كبير من رجال الحكم في العهد الملكي ووقف على ما عجز عن الوقوف عليه كثيرون من دواخلهم - يؤثر لنفسه العافية كما يقولون، وبعد العمر الطويل فيدفع قاربه في عين الماء الذي عامت فوقه قوارب الكتاب الآخرين بتغطية الجوانب المظلمة من حياة هؤلاء الساسة الذين نكبوا البلاد وأهلها وبلغوا بهما إلى ما نجده اليوم فيهما.

يقول الأستاذ بصري عن (حكمت):

«كان رجلاً حازماً نبيلاً طيبّ السريرة ميّالاً إلى التقدم والأخذ بأسباب النهضة الغربيّة معجباً بكمال أتاتورك وخطته. وقد عرف بشدته عندما أصبح وزيراً للداخلية فقام بتأديب الآثوريين في صيف سنة ١٩٣٣، وتأييد القائد (بكر صدقي) الذي نكّل بهم في قراهم. كان عنوان النزاهة والكياسة. حُدثتُ أنه [واورد هنا قصة محاولة رشوة حكمت أثناء ما كان مديراً للمعارف في العهد العثماني بمبلغ كبير وكيفية رفضه]».

فالأستاذ يرى قيام (حكمت) «بتأديب الآثوريين» حزماً وشدة نابعين عن نبل وطيب سريرة. ولو قال هذا أحد غيره لعذرناه. فهو ينتمي أيضاً إلى أقليّة عراقية عريقة كالآشوريين تماماً طالما «أدّبت» وتعرضت للنكبات والويلات منها المذبحة الكبرى التي أوقعها حكم عسكري بأبناء طائفته في بغداد، وآخرها ذلك الجلاء القسري عن أرض الأجداد والوطن الذي فرض عليهم فرضاً في العام ١٩٥٠ وما بعدها وشمل أكثر من مائه وعشرين ألفاً.

انصرف (حكمت) إلى تنمية ثروته الضخمة وإدارة مشروع الألبان الذي يملكه وقيل إنه كان مهتماً بترجمة آثار والده القلمية إلى العربية. وقد ذكر الدكتور سندرسن أن بصره كفّ في آخر سنوات حياته بنزول الماء، وإن كان هناك ما يختم به الحديث عنه فأرى أن أقتبس فقرةً من كلمة الأستاذ (بصري)، وعليه العهدة قال:

«حدثني أحد المتصلين (بحكمت سليمان) في أعوامه الأخيرة، أنه كان يصفق يداً بيد ويقول متلهفاً: أنا الجاني، أنا المسؤول. كنت أوّل من أقحم الجيش في السياسة، فسننت سُنّةً عادت على البلاد بالويل والثبور».

التقرير

الموصل في ٢٢ آب ١٩٣٣

١ جمادى الأولى ١٣٥٢

فخامة رئيس الوزراء - بغداد

تخلّل حادثة عصيان التياريين وتأديبهم بعض الوقائع تعتبر بعض الأوساط اثنين منها على جانب من الأهمية: الأولى حادثة (سميل) والثانية قضية أسر بعض العصاة من قبل الجيش. وفيما يلي نأتي إلى تفصيل هاتين المسألتين على ضوء تحقيقنا والتقارير التي تلقيناها عنهما من المراجع المختصة:

١- إن (سميل) قرية كبيرة يربو عدد بيوتها على المائة. من ضمن ذلك عشرون بيتاً من الأعراب والبقية من التياريين وهي في موقع متوسط ما بين كثير من القرى الصغيرة المأهولة بالآثوريين. وقد اتخذها الآثوريون مركزاً لاجتماعاتهم لتدبير المؤامرات وبث الدعاية وعلى أثر الشرارة الأولى من عصيانهم المسلح، نزح سكان القرى الآثورية المجاورة من رجال ونساء إلى (سميل) للاحتماء بها. وما لبث أن التحق بهذا الحشد الكبير جماعة من العصاة. لكن العشائر التي كانت ترقب هذا الوضع عن كثب وتسمع فظائع أعمالهم وتشاهد تمردهم على الحكومة أخذت تتجمع من مختلف الجهات بحماسٍ وتوجع. فاشتبك الطرفان صباح ١٩٣٣/٨/١١ أي العشائر المحتشدة والكتلة الآثورية المتحصنة بسلاحها في نفس قرية سميل، وحصلت مصادمة عنيفة استمرت نحو ساعتين بلغ فيها عدد القتلى نحو ٣٠٥. وقد تبيّن لدى التحقيق وعند الدفن أن بين القتلى عدداً لا يستهان به من العشائر، كما جرح عدد كبير منهم ايضاً.

أمّا وحدات الجيش فإنها لم تشترك قطعاً بالمعركة. إذ كانت أثناء جريان هذه المصادمة في طريقها من (زاخو) إلى (دهوك). وقد أكد لنا آمر المنطقة الشمالية أنّ قوة «عماد» لم تصرف طلقة واحدة منذ مصادمة (ديره بون) ولم يتكبد الجيش أي خسارة في الأنفس من جراء حادثة (سميل) لعدم اشتراكه فيها.

إن العشائر شرعت عقيب المصادمة بالنهب والسلب لكن سرعان ما وفقت الشرطة إلى إيقاف التجاوزات وصدّ العشائر عن القرية وتملّكت ناصية الحال. ونظراً لوضع قرية (سميل) الذي وصفناه واحتشادها بالآثوريين العصاة وتجمهر العشائر فإن وقوع المصادمة فيما بين هاتين الكتلتين كان نتيجة طبيعية لتلك الظروف. وإنّا لنستغرب

استغلال بعض الجهات هذه الحادثة وتوجيه المسؤولية عنها إلى قوات الحكومة وهي براءٌ مما وقع. ويخال لنا أن هذا التنويه يقصد به الإساءة لسمعة الحكومة لغايات بعيدة المرمى. وإني إظهاراً للحقيقة وخدمة للتاريخ أقدم لكم هذا التقرير مع صورة تقريريْ آمر مخفر (سميل) وآمر قوة «عماد» وكتابي الموجه إلى آمر المنطقة الشمالية وجوابه للاطلاع.

٢- عادت بعض دوريات الجيش الموجهة إلى اتجاهات مختلفة ومن الجملة الملازم [عادل نجم الدين] الذي كان يصحب بعض الآثوريين لاستجوابهم. وبما أن وصولهم إلى المعسكر صادف يوم ١٢ آب، أي خلال مدة الستين ساعة التي أعلنتها الحكومة للعصاة، فإن الجيش لم ير مبرراً للاحتفاظ بهؤلاء العصاة أو إطالة الكلام معهم حذراً من أن يرتابوا في صدق وعد الحكومة، فأطلق سراحهم جميعاً ولم يبق لدى الجيش أيّا كان منهم أمّا فقدانهم إلى اليوم فليس بالدليل على كونهم قد قتلوا من قبل الجيش كما يقال.

حكمت سليمان

[وزير الداخلية]

* * *

ما الذي حدا (بحكمت) إلى تقديم هذا الدليل التاريخي العظيم على مسؤوليته الأدبيّة والجنائية في مذابح آب؟

ما الذي دفعه إلى هذا المسلك الطائش الخالي من الحكمة؟

ضع الحقائق كلها أمام أي محلل نفساني، ولن تجد جواباً منه عن شخصية (حكمت) يختلف كثيراً عن هذا:

إن مسلكه يعود إلى ضعفٍ في النفس وتقلّب خلقيّ وازدراء واضح بآراء الآخرين وبالوقائع. فحينما علم بالمذبحة وشاهد آثارها استفظعها واستهولها وهو ردّ فعل طبيعيّ تلقائي وإننا لا نشك في هذا. إلاّ أنه وإنْ كان يفتقر إلى القدرة على تمثيل الأدوار، فهو قادر على الكذب حتى على نفسه. لا شك في أنه كان يعاني أزمة نفسيّة عندما قابل (ستافورد) لكن سرعان ما تمالك نفسه وغلب عليه حرصه على منصبه وحبّه لنفسه فغيّر من موقفه وراح يدافع عن الجيش وينفي عنه بشكل قاطع سخيف كل ما ارتكب ضباطه وأفراده من جرائم عندما أدرك الخطر الذي يتهدده شخصياً في حالة انتقاده الجيش أو معارضته للأساليب الوحشية التي مارسها، بأي شكلٍ من أشكال المعارضة، أو الظهور

بمظهرٍ غير منسجم مع موقف رئيسه (رشيد عالي) الذي كان يحرص على إرضائه آنذاك، بأي صورة من الصور.

وقد اقترب (ياسين الهاشمي) كثيراً عند تحليله شخصية حكمت لما طلب منه ذلك أحد الدبلوماسيين البريطانيين وهو في المنفى فقال له: «كونت رأيي في (حكمت) منذ عشر سنوات خلت. فهو شديد الحماسة، إلاّ أنه لا يمتلك من الآراء الأصلية إلاّ النزر اليسير، وهو عاجزٌ تماماً عن تنفيذها حال تبلورها في ذهنه. تراه ينطلق بقوةٍ وجدّ لمدة ستة أشهر، ثم يقف ليغدو متشائماً ساخراً. إنه ممتاز جداً في عملية الهدم، لكن لا فائدة منه قطّ في عملية بناءٍ».

أسطورة الملك القومي غازي الأول

١٩١٢-١٩٣٩

لا يمكن أن ينسب لهذا العاهل دور في عملية «تأديب» الآشوريين. كان نائباً لوالده الغائب عندما أريقت دماؤهم في بيخير وسميل ودهوك. والدور الذي أرغمه عليه هذا المنصب في حضور استعراض الجيش المنتصر في الموصل واستقبال القطعات الظافرة عند دخولها بغداد هو دور تشريفاتي صغير جداً لا نملك معه إلا أنْ نخرجه من طائلة المسؤولية التاريخية، ولولا الجهد الذي بذله كثير من الكتاب العراقيين لتجسيم هذا الدور لما تطرقنا إلى سيرة صاحبه وقد بدأ منذ راح القوميون العراقيون، أُصلاؤهم ومدعووهم، ينسجون قصصاً عن اهتمام الملك بالشؤون العربية ودفاعه عن قضاياها المصيرية مستشهدين بما أذاعته في حينه محطة إذاعته الخاصة التي عرفت بإذاعة قصر الزهور من هجوم على النفوذ البريطاني وتنديد بسياسة بريطانيا في فلسطين وأخيراً مطالبته بتوحيد الكويت العربي مع العراق العربي. وملقين تبعة وفاته في حادث اصطدام السيارة على البريطانيين معززين تلك الإشاعة التي لقيت صدى واسعاً جداً بأن الحادث كان عملية اغتيال شارك فيه البريطانيون بعض رجال الحكم والسياسيين المحليين.

وشوهد في العقد المنصرم من هذا القرن نشاط قلمي وإعلامي كبير لتثبيت هذه الصورة في الأذهان فصدرت كتب في بغداد ونشرت مقالات وتحليلات في هذين الموضوعين الرئيسين بذل فيها جهد كبير لإخفاء المرض العقلي الوراثي الذي ابتلي به هذا العاهل وأغفل ذكر تصرفاته الشاذة وحياته الخاصة الداعرة، لأن ذلك ما كان ليستقيم قط مع صورة البطل القومي التي حاولوا رسمها له بطبيعة الحال.

وكان لإحياء هذه الأسطورة، وإلباس الإشاعة التي مر عليها أكثر من نصف قرن في السنوات القلائل السالفة، أسبابه ودواعيه والمناسبة هي الحرب العراقية الإيرانية، فقد كان حاكم بغداد البعثي بحاجة إلى عون الملك الأردني، بعد أن سدت الحرب

منفذ العراق البحري الوحيد ولم يعد من خيار غير استخدام ميناء (العقبة) الأردني فبادر إلى تزييف شجرة نسل له تنسبه إلى الأسرة الهاشمية وراح يضرب على وتر التلاد العائلي ورابطة النسب الجديدة التي جمعت بين الأسرة الهاشمية الملكية وبين الأسرة الهاشمية التكريتية. وأصدر تبعاً لذلك قانوناً يمنع فيه أي تنويه غير مستحب بالأسرة الهاشمية ولاسيما الفرع الذي حكم العراق زمناً وأمر بتجديد الأضرحة في المقبرة الملكية ودعا الملك الأردني لقص شريط (الافتتاح) وأولى عناية خاصة بضريح غازي مقوياً إشاعة مقتله على يد البريطانيين. وحث على إعادة النظر في تاريخ العراق بهذا الاتجاه وكان في هذا اشارة أو أمر لا تخطئه العين لكتاب الجيل البعثي العراقي ومؤرخيه من مؤيدين ومتزلفين، فراحوا يكتبون عن قومية هذا الملك الشاب وشجاعته وعروبته وذكائه[1]، وشطب من كتب الدراسة كل إشارة سوء إلى العهد الملكي. ولكن حاكم بغداد كان في هذا - وفضلاً عما ذكرناه - كغيره من شباب تلك الحقبة يؤمن إيماناً غامضاً بما علق في جو التاريخ العراقي من تلك الإشاعات التي انتشرت حوله وحول موته. فبكثير من الحماسة والتسرع وبذلك الخوف الذي لازم الأستاذ عبدالرزاق الحسني من الطعن في عروبته ذكر أثناء إيراده سيرة هذا الملك قوله: «وقد أبرز مقدرة فائقة في حركة تأديب الآشوريين».

ولم يأت إلى ذكر جانب واحد من تلك المقدرة الفائقة أكثر من وصفه للزيارة الرسمية التي أوعز له بها بعد وصول والده وقد دامت أسبوعاً واحداً قال الحسني:

«فقد أمر (يقصد فيصلاً) أن يجوس ولي عهد مملكته الأمير غازي خلال منطقة الموصل على الرغم من اضطرابها. فأصدر أمره بأن يستعد للسفر مع رئيس الوزراء (رشيد عالي) فسافرا وبعد أن تجولا في المنطقة المضطربة واتصلا مع

---

(١) من بين ما أخرجته المطابع العراقية تيسر لي وأنا في دار الغربة حيازة ثلاثة كتب ألفها في هذا الموضوع عراقيون أكاديميون مجدوا فيها (سيرة) الملك غازي القومية ونفوا قصوره العقلي. أولها للدكتور جعفر فرج (الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي: ١٩٣٣-١٩٣٩ من منشورات دار اليقظة العربية، ط. بغداد ١٩٨٧. وثانيها للدكتور محمد حسين الزبيدي من كلية الآداب بجامعة بغداد (الملك غازي ومرافقوه): ط. بغداد ١٩٨٩. وثالثها للدكتورة رجاء حسين حسني الخطاب الأستاذة المساعدة في كلية الآداب بجامعة بغداد (المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي) منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد ١٩٨٥. إلى جانب عدة أبحاث ومقالات وقفنا على بعضها.

الأهلين شكر سمو الأمير عن والده التياريين الذين لم يشتركوا مع المتمردين وأثنى على شعور الأكراد في حفظ النظام وعدم تعديهم على التياريين (يقصد الآشوريين) الآمنين والقرى المسيحية وقفل راجعاً إلى العاصمة في ٣٠ آب واستقبل استقبالاً منقطع النظير»[٢] [بدأت الزيارة في ٢٢ آب/ أغسطس].

ومن قبيل تلك «المقدرة الفائقة» استقباله بالتظاهرة الشعبية الكبرى التي نظمت لقطعات الجيش المظفرة عند دخولها بغداد وعلى رأسها قائدها بكر صدقي - وظهوره في العربة الملكية وعن يمينه رئيس الوزراء.

وأشاد صلاح الدين الصباغ بعروبة الملك وقوميته بعبارات عديدة منها قوله: «إنه أصبح وكيل أبيه الغائب في أوروبا فتحدى الإنكليز وأبدى لهم عزة نفسه وأنفته أمام ثورة الآشوريين»[٣].

* * *

ظلت حياة هذا العاهل الخاصة وحالته العقلية بعيدة عن أنظار الرأي العام العراقي إذ كان الخوض في خصوصيات حياة الملك والأسرة الملكية التي قد تلقي ظلال شبهة على تصرف معين أو تؤخذ مأخذ انتقاص على تصرف أو تحمل محمل انتقاد قد يعرض صاحب الصحيفة إلى المقاضاة ومواجهة القضاء بدعوى عمومية والتعرض للسجن والغرامة[٤]. لذلك ما كنت تجد كلمة واحدة في الصحف في هذا الصدد أكثر من حقل خاص بعنوان [التشريفات الملكية] خصص للقاءات الرسمية وما شاكل من فعاليات عامة من زيارات ورحلات ومناسبات.

---

(٢) تاريخ الوزارات العراقية ج٣ ص٣١٠ (الطبعة الثالثة). بالمناسبة: أخذه الكيلاني إلى الديوانية في ٢٦ تموز ١٩٣٥ أيضاً لاستعراض عين الجيش الذي قمع ثورات الجنوب كذلك بالقائد عينه.

(٣) فرسان العروبة ص٩٢.

(٤) في قانون العقوبات (البغدادي) المعمول به آنذاك كان ثم فصل خاص بعنوان (العيب في الذات الملكية) يقضي بعقوبة الجنحة (ثلاث سنوات أو غرامة أو كليهما كحد أقصى). ومما أذكره أن حادثة هروب (عزة) شقيقة غازي الكبرى مع خادم الأوتيل (خرالمبيدس) في اليونان لم تذكر عنها الصحف العراقية شيئاً ومنعت المجلات والجرائد الأجنبية التي تناولت الحكاية من دخول العراق. ومما أذكر أن ابن عمّة لي كان سكرتيراً للقنصلية الفرنسية في الموصل جاء إلى دارنا يحمل نسخة من مجلة L'Illustration وترجم لنا التقرير الصحفي الذي كتبه حولها وأذكر أني احتفظت بالمجلة زمناً وفيها صورة الأميرة تتأبط ذراع زوجها وهي سافرة في ميدان سباق خيل.

واتفقت مصلحة رجال الحكم والسياسة العراقيين على إبعاد آذان المواطنين العراقيين عما يجري في داخل جدران القصور الملكية. وكتم حقيقة حال رئيس الدولة العقلية، والتغطية عليها بتشجيع أسطورة الملك القومي. وإذا كان حضور غازي ومشاركته في احتفالات النصر على الآشوريين نقطة البداية في بناء هذه الأسطورة فإن القوميين العرب أنصار استخدام الشدة وإلقاء درس قاس على هذه الأقلية قاموا بمساعدة فعالة من وكلاء الألمان النازيين في العراق على إشادة صرحها وتثبيتها في الأذهان عن طريق الجهاز الإذاعي الذي أهداه له أدولف هتلر ونصبه في دار قريبة من قصره لبثّ ما يزعج الحكومة البريطانية ويقلق سفارتها - من خطب ومقالات مطرزة بالشعارات القومية يعدها ويلقيها أولئك الوكلاء.

استأثر بمعرفة حالة الملك العقلية والحالة هذه رجال الحكم وآل بيته وحاشية صغيرة من الخدم والأتباع الدائميين وبطانة من الخلان والندماء والمقربين تتألف من صغار الضباط والمدنيين يتغير أفرادها بتغيير أهواء الملك ونزعاته وهم بين وصولي، ومتحلل خلقياً وانتهازي وسكير عابث وقوّاد وكل ذي أهلية ومقدرة على تسلية الملك وإشباع رغبته في ممارسة هواياته الغريبة أحياناً وبقي الشعب العراقي في ظلام عموماً.

ربما تطاير بعض إشاعات وتنوقلت حكايات عن شذوذ هذا الملك في مجالس بغداد الخاصة، إلا أن المناحة الكبرى التي أقيمت على صعيد القطر كله عندما قضى نحبه أكدت الجهل العام بواقع أمره.

لم يحصل في مدى علمي أن جرت عملية تغطية في التاريخ المدون لملك مصاب في عقله كتلك التي جرت لغازي الأول.

لم يكن غازي معتوهاً أو مجنوناً أو مخبولاً، فكل ما كتب عن أعراضه المرضية وصلنا عن أولئك الأجانب الذين خدموا في العراق وكتبوا مذكرات ومن وثائق وزارة الخارجية البريطانية التي أفرج عنها وآضت بمتناول المتتبعين. وكذلك عندما انطلقت بقية من رجال الحكم الملكي تدوّن خواطرها وتنشر أوراقاً ما كانت لترى نور النهار لولا القضاء على ذلك النظام.

وربما كنت السباق إلى إزاحة الستار عن هذه الدراما المؤسفة عند نشري أحاديث للعلامة الدكتور داود الجلبي[٥] حول مواقف له من الملكين الأب والابن في صحيفة

(٥) واحد من أجلّ الباحثين والمؤرخين العراقين ولد في الموصل في حدود العام ١٨٨٤ وتوفي في =

الرائد التي كنت أصدرها في الموصل وقد تواصلت حيناً بعد انقلاب الرابع عشر من تموز ١٩٥٨. ففي أواسط شهر آب من تلك السنة كشف هذا الباحث ورجل الدولة الكبير بثقة وبصراحته وصدقه الذي لا يرقى إليه شك عن حالة الملك غازي العقلية وأسلوب حياته.

ويصعب تشخيص العلة على من لا يعاشر صاحبها عشرة دائمة ويكون به لصيقاً وخدناً. ولا يلحظ شذوذاً من كانت صلته عرضية إلا في حالات نادرة. وأذكر من العاجزين صديقنا العميد والوزير فؤاد عارف. عين ضابطاً في لواء الحرس الملكي في ١٩٣٥ وقد جمعتنا ظروف كدنا لا يفترق أحدنا عن الآخر يوماً واحداً فسألته يوماً ونحن نستذكر ماضي الأحداث هل تبيّن شيئاً غريباً في تصرفات غازي؟ فنفى ذلك نفياً قاطعاً ولم أجد عنده غير الثناء عليه، واستشهد بواقعة معينة تدل على شدة (محبته) لزوجته عالية[٦]. إن كان جانب كبير من حياة غازي سراً فهناك جانب واحد على الأقل

= ١٩٦٠ تخرج في كلية الطب العسكرية باستنبول في حدود العام ١٩٠٧ ونشر أيام تلمذته في العاصمة العثمانية أول بحث لغوي قدّر أن يكون حجر الأساس الذي اعتمده (كمال أتاتورك) للإصلاح اللغوي التركي فقد اقترح الدكتور في كراس وزعه على دوائر العلم والثقافة ونظارة المعارف استخدام الأحرف اللاتينية عوضاً عن الأبجدية العربية في كتابة اللغة التركية، مع تعديل طفيف قام بشرحه ووضع قواعد له، فأخذه عنه الزعيم التركي ولم يذكر صاحبه. عين طبيباً في الجيش السادس في العراق وخاض غمار الحرب، وانتخب في العام ١٩٢٤ عضواً للمجلس التأسيسي العراقي الذي وضع الدستور وكان فيه من المبرزين بملاحظاته واعتراضاته على مواد في الدستور وعلى المعاهدة مما جلب عليه سخط الملك فيصل الذي حاول استمالته ففشل فأبعد عن صفقات الحكم ومثل الموصل في مجلس النواب مرتين. وعين مديراً للأمور الطبية في وزارة الدفاع (أي كبير اطباء الجيش). ثم اختير عضواً في مجلس الأعيان العام ١٩٣٨ ونشر وألّف وحقق كتباً علمية. ولم يخلف مذكرات إلا أنه خص كاتب هذا السطور بذكريات نشرها له عن صلاته برجلي الحكم السابقين وبخصوص حادثته مع غازي ذكر أن الاصول كانت تقضي بمقابلة الملك وشكره على تعيينه عضواً في مجلس الأعيان. أجلت المقابلة عدة مرات لأن الملك على ما قيل له منحرف الصحة وفوجئ عند المقابلة بدخول غازي مترنحاً وهو في حالة سكر بيّن مستنداً إلى رجل من الحاشية (وكان الوقت في حدود الحادية عشرة صباحاً) وراح يتمتم بعبارات مفلوجة مفككة لم يفهم منها الدكتور الجلبي حرفاً وفجأة أعلن مدير التشريفات نهاية المقابلة وسحب الملك سحباً. قال الجلبي كانت هناك إشاعات حول حياة الملك الخاصة المتهتكة فلم يصعب عليّ التأكد منها بعد المقابلة.

(٦) قال فؤاد عارف إنه اتفق في إحدى جولاته التفقدية أن مر بغازي وهو متربع على العشب في حديقة القصر يتناول الغداء مع زوجته وولي عهده فيصل فسلم بتحية عسكرية فبادره (غازي) =

لم يعد سرّاً هو إدمان الخمر بتعاطيه إياها حتى في ساعات النهار ليكون تحت تأثيرها الدائم واتخاذه [قصر الملح] موضعاً للدعارة وتعاطي الموبقات ولقاء الخلان.

* * *

في ٢١ آذار ١٩١٢ ولد غازي، وأمه (الشريفة حزيمة) وهي ابنة عم لأبيه وقيل إن الاسم الذي اختير له كان تيمناً بالغزوة التي قادها والده بأمر السلطان العثماني ضد (الإدريسي) إمام عسير الثائر على الحكم التركي.

وهو الذكر الوحيد وقد سبقته شقيقات ثلاث وقيل إن من أسباب ضعفه العقلي التدليل الذي شملته به أمه بوصفه وحيدها فلم يكن يرد له طلب مهما بلغ من الغرابة وكان والده بعيداً عنه أكثر السنين في الاستانة.

بعد أن ثبت عرش العراق لفيصل آثر أن لا يتعجّل في استقدام أسرته إلى بغداد وأبقاها في رعاية الجد (حسين) وبعدها نقلت في ١٩٢٣ إلى عمان وبقيت في كنف شقيقه (عبدالله) سنة واحدة وفي العام ١٩٢٤ جيء بغازي مع بقية الأسرة وأدخل المدرسة المأمونية الابتدائية وبقي فيها بضعة أشهر ولم يحرز بها تقدماً وضاق بها كما ضاقت به.

يذكر الأستاذ ساطع الحصري[٧] أن (فيصلاً) استدعاه بهذه المناسبة ليستشيره فيما يعمل لتثقيف ولده وقال له:

«تعرف يا ساطع بأني أحب أسرتي وأحب ابني غازي وأحب أن أوسس أسرة مالكة لكني أحب أمتي أكثر من أسرتي وأكثر من غازي فإذا كان الأمر حقيقة كذلك وإذا كان غازي لا يتصرف بالذكاء اللازم لولي عهد ولملك فلن أتردد في العمل بما يحتمه عليّ الواجب الوطني، سأجمع مجلس الأمة وسأقول إني أجعل الأمة في حل من ولاية عهد ابني وسأترك لها الحرية التامة في تقرير ما يجب عمله في هذا الشأن».

إذن ففيصل كان يعلم جيداً بحالة ابنه العقلية. وليس هناك أي سبب يدعونا للشك في أمانة (الحصري) بنقل وقائع هذه المقابلة - إلا أن فيصلاً لم يكن صادقاً في أقواله

= بدعوة للجلوس معه ومع زوجته لتناول الطعام المبسوط على الأرض [لم ير الملازم الشاب في ذلك غرابة ! وإنما عد الدعوة كياسة وكرماً ودليلاً على رهافة حس].

(٧) مذكراتي عن العراق ج١ : ص٣٩٦ بيروت.

وظل مصراً على تفضيل أسرته على (الأمة) وأعلن ابنه ولي عهده رغم فشل المحاولات العديدة في تقويم غازي.

سحب غازي من المدرسة وجيء له بمعلمين خصوصيين، وعين العقيد (طه الهاشمي) مراقباً، وجيء له بالمربية الإنكليزية الآنسة فيرلي Miss Fairly لتدريسه الإنگليزية وتعويده على المجتمع الحضري واستمزج رأي اللورد ايمري Amery وزير المستعمرات أثناء زيارته العراق عما يصلح لتعليم غازي فاقترح إرساله إلى إنكلترا للدراسة وعلى هذا الأساس اختيرت له مدرسة (هارو Harrow) فرحل إليها وكان يرافقه (كاظم الدجيلي) مدرس العربية. وهارو مدرسة ثانوية عتيقة يزيد عمرها على ثلاثة قرون وقد باتت في أوائل القرن التاسع عشر معهداً داخلياً مختصاً بأبناء الذوات والأمراء والملوك الأجانب لتهيئتهم وإعدادهم خلقياً واجتماعياً وعلمياً للمركز الذي ينتظرهم وهي والحالة هذه تهتم بالجوانب الرياضية والفعالية الميدانية والسلوك الاجتماعي قدر اهتمامها بالعلوم العقلية. ففي غرف الدراسة يتلقى الطالب النزيل إطرافاً وإلماماً بسيطاً في مختلف العلوم.

لم يمر وقت طويل حتى بدا من تقارير المدرسة التي كان والده يزود بها أنه تلميذ لا نفع فيه ولا استعداد له لتلقي العلم فهو لا يستوعب درساً وأُفهم فيصل بألاّ فائدة من بقائه وطُلب منه أن يسحب ابنه ففعل.

ظل القلق الشديد يلازم (فيصلاً) على مستقبل ولي عهده وحاول يائساً إصلاح حاله إلا أنه كان يرفض بشدة عرضه على طبيب نفساني ويكتفي ببث همه بمن يصطفيهم ويأتمنهم على السر، وقد بث همه يوماً لتوفيق السويدي قال هذا:

«كنت وزيراً للمعارف في ١٩٢٨ وكانت مشغلة فيصل كيف يعد ولده لمستقبل مرض من حيث الثقافة والعلم وقد استقدم له ضابطاً بريطانياً لإعداده وقد مر بي هذا الضابط مبدياً اليأس المطلق من إمكان حصوله على نتيجة سارة من تثقيف غازي مدنياً وعسكرياً وذكر لي انه مريض بضعف الاكتمال العقلي الدائم Immaturite Intellectule وأنه أوصى والده بإدخاله المدرسة العسكرية بصفة طالب لا ينال امتيازاً عن غيره فقضى فيها سنتين ولم يستفد شيئاً».

وفي خلال فترة صيرورته ملكاً يستذكر السويدي:

«كان الملك غازي حملاً ثقيلاً على ظهر البلاد لا لكونه غير مفيد بالمرة بل

لأنه لم يكن ينقطع عن القيام بأعمال تزيد في سوء سمعة الحكومة وتضر بسمعة البلاد. لقد أدخل في روعه بعض الدجالين والطامعين في استغلاله بأنه إذا وضع محطة إذاعة في قصره فإن هذا العمل يكسبه شعبية ومحبة كبيرة ففعل واتخذ أحد المهرجين[8] مذيعاً لها وأسماها محطة إذاعة قصر الزهور وصارت هذه المحطة تذيع ما لا يلائم سياسة الحكومة ومصالحها ولم تستطع الحكومة منعه من هذا العمل مع العلم أنه الملك غير المسؤول. وقد انصبت إذاعة قصر الزهور على موضوعين دقيقين وخطرين وهما المطالبة بالكويت وتحريض الكويتيين على الانتفاض على حكامهم وممالأتهم السياسة البريطانية. أما رد الفعل في الكويت فقد ظهر بقيام الشيخ أحمد الجابر بإجراءات شديدة ضد بعض الشبان والوجهاء فألقاهم في السجون بتهمة الاتصال بالحكومة العراقية لإحداث الشغب والاضطراب في البلد. وكذلك في إنكلترا فقد حصل رد فعل مهم لقاء دعاية قصر الزهور فامتنعت عن إمداد الجيش بما يحتاجه من أسلحة وعتاد وتجهيزات حتى أني أذكر مقابلة لي جرت مع مستر (بتلر) الوكيل الدائم لوزارة الخارجية قال فيها إن الملك غازي يلعب بالنار وأخشى أن يؤدي هذا اللعب إلى حرق أصابع جلالته».

هذه الأقوال حرص السويدي على تدوينها ولم يكن ينوي نشرها وهو في عالم الأحياء خشية إغضاب عميد الأسرة الهاشمية في الأردن على الأرجح. إلا أنها نشرت بعد وفاته وفي ١٩٦٨[9] لكنه عندما أعد مذكراته للنشر مؤملاً أن تخرج للقراء وهو حي لم يذكر سوى هذا:

«أما المرحوم الملك غازي فلم يكن يظهر اهتماماً كبيراً في الاشتغال بأمور

---

(٨) جاء في «أسرار مايس ١٩٤١ والحرب العراقية الإنكليزية» لمؤلفه يونس بحري الذي مرّ ذكره. نشر في بغداد في الستينات بعد الثامن من شباط ١٩٦٣. قال: «إن ننس فلا ننسى كيف توليت بنفسي حث المستشار الألماني (هتلر) رئيس الدولة على تقديم أضخم جهاز إذاعي قوي هدية للملك في ١٩٣٨، وسماها إذاعة قصر الزهور وقد نقلتها بيدي شخصياً من برلين إلى بغداد وكانت الإذاعة بقوة (١٥٠) كيلوواط». «في ١٩ من أيار ١٩٣٥ قدم الوزير المفوض الألماني رسمياً إلى الملك نيابة عن المستشار الألماني (وسام الصليب الأحمر) وفي العام ١٩٣٦ أهدى إليه عين المصدر سيارة مرسيدس أوصي عليها خصيصاً له». [ص٧٩].

(٩) وجوه عراقية عبر التاريخ. ط. لندن ١٩٨٧ رياض الريس للكتب والنشر، ص١٥٥ وما بعدها.

الدولة بل كان منصرفاً عنها. مع أنه رئيس الدولة الأعلى وناظم أمورها فالفراغ الذي كان يحصل من تجنبه هذا التنظيم (؟) كان يضعف الحكومة... وبقيت البلاد (بعد وفاة فيصل) بيد ملك تتقاذفه الأهواء وليس فيها زعامة موفورة الكرامة تكمل ما ينقص هذا الشاب من مواهب[١٠]».

لكن فيصلاً كان مع هذا مصراً على بقاء العرش العراقي في سلالته وبوصفه مؤسساً لها رغم معرفته التامة بواقع حال هذا السليل وأنه إنما يبلو به الشعب العراقي ودولته الحديثة التكوين.

ولطبيب الأسرة المالكة الخاص (هاري سندرسن) في مذكراته التي سيرد الكلام عنها تشخيص حذر مؤدب يكتنفه تحفظ شديد تجنب فيه إعطاء الاسم العلمي لحالة الملك العقلية وأقربها في نظرنا (شيزوفرينيا هيبفيرنيا schizophrenia hebephernia) لكن وصفه يكفي لدعم أقوال السويدي وفيهما مطابقة أيضاً.

يصفه «بالشاب الغرّ الذي تبلغ به السذاجة احياناً حد البلاهة ويبلغ به التهور والطيش حد المقامرة بحياته والاستهانة بحياة غيره. ويصل به الخوف من الموت إلى درجة تصوره أمراضاً فيه لا وجود لها. عنيد في منتهى العناد من جهة، تتقاذفه الأهواء من جهة أخرى حتى يسهل على أي شخص قريب منه التأثير عليه، وبعبارة أخرى لم يكن لديه ذرة من الشعور بخطورة مركزه وتبعاته».

«أسلوب حياة غازي كان مثاراً لقدر كبير من التقولات لسوء الحظ ولم تكن تلك التقولات جوفاء فقد أحاط نفسه بزمرة من الضباط الشبان المتزلفين في الجيش والقوة الجوية وأصبح الإفراط في السكر والدعارة هي التسلية الغالبة وكانت نتائجها تصيبني أحياناً باعتباري طبيبه الخاص».

إن ملكاته العقلية كانت موضع سخرية واستهزاء أقرانه منذ الصغر. لم يلبث أن وجد لخيبته أقراناً يفوقونه حيوية وبصيرة وذكاء وكان هذا مبعث ضيق واضطغان عظيمين يؤديان به إلى وقاحة وإطلاق التهديد وكل ذلك كان واضحاً لرفاقه في المدرسة. وقد أنمى هذا فيه إحساساً بانحطاط الشخصية فراح يحاول التغلب عليها بنيل نوع من التفوق في مجال ما. لم يكن لديه أي

---

(١٠) مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية. دار الكاتب العربي بيروت ١٩٦٩.

اهتمام بشؤون الفكر إلا أنه بقي يحلم بتحقيق شهرة ما، كأن يغدو من هواة سباق السيارات. وقد أثار فيه هذا حماسة فكان لديه في قصر الزهور سرب صغير من السيارات ذات السرعة الفائقة. شخصية متناقضة. من جهة لم يكن يعبأ بالنتائج عندما يقود سيارته بسرعة خارقة. من جهة أخرى كان يخشى موت الفجاءة إلى الحد الذي كان يصر على أن تكون زوجته إلى جانبه عند إجرائه عملية تلقيح. وكان يخشى النظر إلى الآخرين ويخشى أن يبحلق فيه الناس، فإخفاء لهذا النقص النفسي وستراً لخجله لم يكن يشاهد من دون نظارات سوداء في الاجتماعات العامة أو عند استقبال الزوار الرسميين وفي إحدى المناسبات اضطررت إلى تأنيبه لحادثة أقدم عليها مع واحد من عبيده[11] وكان يخشى أن يتوقف قلبه عن الخفقان فجأة لاسيما في ساعات

(١١) النص منقول عن ترجمة (سليم طه التكريتي) مع تقويم بسيط في اللغة لكتاب الدكتور (هاري سندرسن) الموسوم «عشرة آلاف ليلة وليلة واحدة» والحادث الذي يشير إليه المؤلف يقصه الكولونيل جيرالد دكوري في كتابه (ملوك ثلاثة) إلى جانب حكايات أخرى تكاد لا تصدق عن غازي لو كان ناقلها غير هذا الملحق العسكري البريطاني في السفارة البريطانية الذي كان يتمتع بحظوة خاصة جداً لدى الأسرة المالكة العراقية ومن أصدقاء عبدالاله وغازي قال: كان أحد عبيد القصر يرتعد فرقاً من ركوب الطائرة، فأضمرها له غازي وأمره مرة بصعود طائرة كان يقودها (صباح ابن نوري السعيد) فارتد على عقبيه مرتاعاً وراح يتوسل ويستجير لكنه أجبر على دخول الطائرة بالقوة وما إن حلقت في الجو حتى استولى رعب قاتل على العبد وتشبث بمقود الطائرة وترك الطيار لا يدري ما يفعل وهوت الطائرة وقتل العبد وأصيب صباح بكسور خطيرة في الجمجمة وكسرت ساقه وشلت يده وذراعه وأمضى أشهراً عديدة في أحد مستشفيات إنكلترا. وذكر مما ذكر أنه كان ينام واضعاً على رأسه قبعة ملاح جوي فإن سئل عن السبب أجاب أنه يفعل ذلك لمنع الجن من ولوج أذنيه ويضيف قائلاً إنه سبق له لقاء مع الجن في بغداد إذ زخر القصر بهم إلا أن أباه فيصلاً تمكن من طردهم بقراءة آيات من القرآن بصوت جهير. وذكر أيضاً أنه قام ذات يوم بطلاء أحد خدمه بدهان (مما يستخدم لصبغ المنازل والأثاث) فأدى ذلك إلى سلخ جلده وقضاء أيام أليمة تحت الرعاية الطبية وهو ملفوف بالأقمطة. ومن ألاعيبه أنه كان يربط الأواني المنزلية ببطاريات كهربائية فيصاب الزوار والخدم عند لمسها بصعقات كهربائية ويشتد حذرهم عند اكتشاف الأمر فيتحاشون لمسها ويتعاظم سروره عندما يقطع التيار الكهربائي عنها ويطلبها منهم فيتحاشونها ولا يقربونها. وكان شديد القلق على دقات قلبه (وهو سليم في الواقع) بعد ليال من اللهو والعربدة فيستدعي الطبيب ويقول له مشيراً بيده «في هذا الجزء من قلبي أشعر بأنه ضعيف»، وبعد انقطاعه عن مهاجمة الكويت في إذاعته تحول إلى عمه عبدالله وراح يهاجمه ويتطاول عليه بعنف وشدة...».

الليل وكنت أنتزع أحياناً من فراشي ثلاث مرات على الأقل مابين غروب الشمس وشروقها.

كان غازي يتردد كثيراً في السفر داخل مملكته أو خارجها وباستثناء زيارة واحدة قام بها للبصرة وكربلاء والنجف والموصل لم يسافر إلى أبعد من المكان الذي تنقله إليه سيارته بعد الظهر.

بعد هذا الوصف السريري الضافي إلى جانب ما أوردناه سابقاً ما أظن أي طبيب نفساني سيعجز عن إعطاء الاسم العلمي لحالة الملك العقلية، ويلاحظ أن هذا الطبيب نفسه كان أكثر من ربع قرن أكثر تحفظاً واقتضاباً عند مقابلة له مع السر جورج رندال[١٢] في لندن فقد وضع هذا الموظف الخطير مذكرة بما سمعه منه عن حال غازي ووشحها بعبارة (سري للغاية لا يجوز إخراجها من الوزارة). قال:

١٠ تشرين الأول: زارني الدكتور سندرسن بعد ظهر يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ ووصف لي بشكل يدعو إلى غاية الاهتمام ما في القصر الملكي ببغداد. وكانت الصورة التي رسمها للملك الشاب تدعو إلى الأسى والرثاء تماماً. على أني استخلصت بأنه ما زال يتشبث بأمل طروء تغيير ما على سلوكه. وقال وهو ما كنت أجهله إنه فارس مقدام مغرم بركوب الخيل. وأعلمني أيضاً أنه (أي الملك) ماخلا ذلك فهو خامل كسلان قابل للاستهواء والانجراف مع رفاق السوء.

لكن مساعده [مستر وارد J.G. Ward] لا يجد صعوبة في إدراك السرّ في تلطيف الصورة وتهوين المسألة فيعلق في ١٦ تشرين الأول ١٩٣٦:

«واضح أن الدكتور سندرسن يتحاشى الطعن في سمعة الملك أو أخلاقه بشكل جدي، وكان على الدوام - وحين بدأت الفضائح الأولى عنه تنتشر خلال ١٩٣٣-١٩٣٤ ينكرها غاضباً ويبذل أقصى جهده لينشر عن القصر دعاية طيبة. انه على كل حال طبيب القصر. وقد فقد الآن كثيراً من مكانته السابقة وإن منصبه بوصفه الطبيب الرئيس في العراق قد انتقل إلى الأطباء العراقيين وقد كان عليه أن يتحمل كثيراً جراء الحسد. وهو لن يبقى لحظة واحدة إذا فقد عطف غازي».

---

(١٢) مدير الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية (الوثيقة -F.O ٣٧١/ ٩٣-٣٠٨٩-E٦٤٣٠/ ٢٠٠١٧).

قد يعزو علماء الطب النفساني Psychiatrists وعلماء الوراثة Geneticists ظاهرة الخلل العقلي في غازي إلى التناسل المتعاقب الداخلي بين أعضاء الأسرة الواحدة وقد كثر ظهور أثر ذلك في أعراض جنونية وشذوذ في جيل غازي وأسرته(١٣) فابن عمه (الملك طلال بن عبدالله) ملك الأردن ووالد الملك حسين الحالي ظهرت عليه علائم الجنون وانفصام الشخصية بعد تسنمه العرش بسنوات قلائل ولم يكن بالوسع كتم الأمر فأزيل عن العرش وحجز في أحد مستشفيات الأمراض العقلية بتركيا حتى توفي في الستينات.

والأميرة (رفيعة) شقيقة غازي كانت معتوهة منذ الصغر وقد حجر عليها في القصر ببغداد حتى أدركتها الوفاة في ١١ شباط ١٩٤٣ ولم يعرف العراقيون بوجود لها إلا عند إعلان الحداد الوطني عليها بمناسبة وفاتها.

ومأساة شقيقته الكبرى (عزة) التي زيّن لها شذوذها الموروث المتعاظم بواقع الحياة المقيدة التي تفرضها تقاليد الأسرة وحرمانها الجنسي - أن تهرب في ٢٦ من أيار ١٩٣٦ مع خادم الفندق في (رودس) وتحولها إلى النصرانية(١٤) هي قصة مؤلمة خفيت

---

(١٣) كان الزواج بالأقربين الأدنين الصلبيين من الالتزامات المفروضة. وأي زواج آخر لا تعده الأسرة مناسباً لسلالتها النقية وشرفها وعلى هذا الأساس تزوج الشريف حسين (ملك الحجاز فيما بعد) من عابدية ابنة عمه الشريف الكبير (أيام العثمانيين) فأنجبت له ثلاثة ذكور هم علي وعبدالله وفيصل وتوفيت (عابدية) بعد ولادة فيصل بثلاث سنين فبنى (حسين) بابنة صالح بگ التركي. فأنجبت له زيداً وسارة وفاطمة واستبعد (زيد)عن صفقات العروش بسبب ذلك حتى عندما انصرف التفكير إلى إقالة غازي أو نصب مجلس وصاية وكذلك لأنه متزوج من تركية. وشقيقته (سارة) قطعت عن الأسرة تقريباً لأنها تزوجت بالدبلوماسي العراقي (عطا أمين) سكرتير السفارة العراقية في تركيا كما تزوج فيصل بابنة عم له. وفضلاً عن هذا فالنسل ضعيف على العموم فكثير من أعضاء الأسرة توفي بداء القلب (أم غازي وأبوه وعمه) وتوفيت زوجة غازي بمرض السرطان وهي شابة.

(١٤) تم الزواج في كنيسة أرثذكسية قرية من أثينا والزوج يوناني يحمل جنسية إيطالية اسمه أثناسيوس خرالميدس. وهو ندل في فندق بجزيرة (رودس) وقد اعتادت هي وشقيقتها (راجحة) أن تقضيا أشهر الصيف هناك ويظهر أن الاتفاق بينهما كان قد تم في الصيف الماضي إذ حملت (عزة) كل مصوغاتها وحليها معها. كان التعتيم على الحادث يكون شبه كامل إذ منعت الصحف منعاً باتاً من التنويه بأي شيء ووضع حظر ومراقبة دقيقة على جميع المطبوعات الدورية الأجنبية. ومما أذكره أن ابن عمة لي وكان يتولى وظيفة سكرتير القنصلية الفرنسية حمل إلى دارنا وقتها عدداً من مجلة L'Illustration المصور: الفرنسية التي تردهم إلى القنصلية في الحقيبة الدبلوماسية. =

عن الرأي العام العراقي زمناً. ولم يكن ذلك ممكناً في النهاية لأن الصحف العالمية تناولتها بكثير من الضجيج والتعليق. والأميرة جليلة بنت الملك علي وشقيقة عبدالاله شخصت طبياً بأنها مصابة بعدم الاستقرار العاطفي وهو نوع من البارانويا لا يفيد فيه علاج وقد ختمت على حياتها بيدها بأن صبت بنزيناً على جسدها وأشعلت فيه النار في أواخر العام ١٩٥٥.

* * *

كان غازي بحكم القانون ملكاً دستورياً على أية حال وتصرفاته الكيفية التي تخرج عن النطاق الشخصي إلى الواجبات العامة (كمراسيم الافتتاح واستقبال الضيوف الكبار وافتتاح المجلس وقراءة خطاب العرش الذي تعده له الحكومة) تساعد كثيراً على بقاء واقع وضعه العقلي ضمن دائرة محدودة. وكثيراً ما سرّ بعض السياسيين وضعه هذا الذي كان يؤمن إطلاق يدهم في العبث والتصرف وفق رغباتهم الخاصة. وهو ما لم يكن يسمح لهم به (فيصل) وقد عرفهم فرداً فرداً قبل وصوله إلى حكم البلاد وقبل أن تسمو بهم الرتب فحافظ بحيلة ومؤمرات صغيرة على نوع من الموازنة بينهم، لتصبح له الكلمة الأخيرة في إدارة دفة الأمور.

وكان الأمر مختلفاً مع خلفه ذي العقل القاصر فقد انطلق هؤلاء على رسلهم بلا كابح أو ضابط. وأطلقوا العنان لأحقادهم الشخصية، وامتدت أيديهم إلى الجيش لتحقيق مآربهم وانقلاباتهم بعضهم ضد بعض. مستغلين انصراف الملك الجديد إلى هواياته الطفولية. وراحوا يقدمون للرأي العام تفاسير مضادة لبعض تصرفاته التي لم يكن بالوسع إخفاؤها أو سترها وسنأتي إلى تفصيل ذلك وشيكاً.

تذكر الحوليات العراقية مناسبة واحدة حاول فريق من رجال السياسة تنبيه غازي إلى واجباته واسترعاء اهتمامه بشؤون المواطنين وبخطورة إجراءات حكومة معينة هي حكومة (رشيد عالي) فقد قام بزيارته وفد يضم رؤساء وزارة سابقين ووزراء لعرض

= وترجم لنا فيها تقريراً صحفياً ضافياً عن الحادثة مزيناً بصورة للأميرة السافرة وهي تتأبط ذراع زوجها في ميدان سباق وأذكر أن قراءة اسم الأميرة (راجحة) صعب عليه في حينه بالشكل الذي أثبت بالفرنسية ومنه عرفنا لأول مرة أن لملكنا شقيقات. وقد احتفظ كاتب هذه السطور بالمجلة ردحاً من الزمن كما يحتفظ ابن الثالثة عشرة المغرم بالقراءة وجمع الأوراق كل ما يجد فيه طرافة أو غرابة.

نفرتهم واحتجاجهم على القسوة التي استخدمت مع ثوار الجنوب وحول الفظائع التي ارتكبها الجيش هناك وتشير الوثائق البريطانية إلى أن الملك لم يظهر أي اهتمام بالأمر ولم يتركهم يتمادون في شكواهم بل أظهر استياءه من التنديد بالجيش والتعريض بقادته[١٥].

وفي عهد (ياسين الهاشمي) بوزارته الأخيرة بلغت الأمور حداً ألجأته إلى الإقدام على خطوة غير دستورية. إذ بادر إلى اتخاذ تدابير عملية صارمة للحد من تصرفات غازي هي أشبه ما تكون بالحجر القانوني على رئيس دولة مجنون. فأصدر أمراً وزارياً يمنع فيه أشخاصاً معينين من دخول القصر الملكي أو الاتصال بالملك. وأخرج من القصر عدداً من البطانة المعروفين بسوء الخلق وفصل بعض موظفيه وحد من إسرافه إذ وضعت رقابة شديدة على الخزينة الملكية الخاصة وأن تجرى تحقيقات عن كل من يراد استخدامه في القصر والبلاط.

ويذكر السر أرشيبالد كلارك كير[١٦] السفير البريطاني في تقريره السنوي أن (ياسين) أظهر في علاقاته مع الملك صبراً وتحملاً. وأنه كان «يتحدث بمرارة عن نزوات جلالته الصبيانية وافتقاره إلى الرغبة والاهتمام بالشؤون العامة. لكن لا يمكن أن يقال إن (ياسين) لم يفعل كل ما هو ممكن لرفع مكانة العرش وحماية الملك من الانتقاد. لا بد وأن أسباباً للقلق ربما كانت تساور الملك في الربيع عندما أشيع أن رئيس الوزارة يهدف إلى إقامة دكتاتورية. إلا أن (ياسين) كان بارعاً حين قضى على تلك التخرصات بتصريحات أعلن فيها اهتمام الحكومة بالتمسك بأحكام الدستور».

---

(١٥) الوثيقة (F.O.٣٧١-٢٥٥١٥) كان بين الوفد ناجي السويدي وحكمت سليمان وجميل المدفعي ومحمد جعفر أبو التمن ومولود مخلص وآخرون. جاء تفصيل ذلك في رسالة بعث بها السفير البريطاني إلى وزير خارجيته (أنطوني إيدن) في ٢٢ أيار ١٩٣٦.

(١٦) هذا الدبلوماسي يعد من أقدر الدبلوماسيين البريطانيين وأصدقهم وأكثرهم صراحة. وقد وضع بصماته على السياسة الخارجية البريطانية خلال ثلاثة عقود من أوائل هذا القرن. عين سفيراً لبلاده في العراق في أوائل العام ١٩٣٦ وبقي سنتين وبضعة أشهر وكانت تقاريره حول فترة انقلاب بكر صدقي تمتاز بالصراحة والدقة والموضوعية وخير مصدر معتمد لها كانت تقويماته للشخصيات السياسية العراقية في غاية الدقة والصواب. وحقق نجاحه الكبير في إقامة علاقات حميمة مع الأضداد دون إثارة حساسية أو غيرة، ووجه الغرابة هنا أنه حقق نجاحاً باهراً في إنشاء صلة حميمة مع غازي الذي كان كثيراً ما يلجأ إليه عندما تنتابه الهواجس وتختلط عليه الأمور فيعمل على تهدئة روعه عند كل هزة سياسية.

وفي رسالة أخرى بعث بها إلى وزير خارجيته في ١٩ حزيران، ورد في الفقرة الثالثة منها وصف لحالة غازي:

«طائش، انغماسه في هواياته الخاصة صرفه عن الاهتمام بمصالح المواطنين ومشاعرهم وجعله يهمل شؤون الدولة بصورة مشينة بل وأكثر من هذا فإن أسلوب حياته كان منذ مدة طويلة سبباً لفضائح يتهامس بها الناس، حتى عند غير المتشددين ازاء حالات الضعف الإنساني، والمتساهلين الذين لا يقيمون وزناً لها كان (ياسين) مضطرباً عند زيارتي. وأنشأ يتحدث عن اقتراح نوري السعيد بخلع الملك مصرّاً على وجوب تأليف مجلس وصاية على الملك الطفل فيصل ثم عقّب على هذا بقوله إنه بعد حديث مع (رشيد عالي) اتفق بأن مثل هذا العمل سيؤدي إلى الكارثة وأن أي مخطط لإقالة غازي في اعتقاده سيعرض البلاد إلى فوضى شاملة. ففي العراق لا يثق إنسان بآخر، والجار يغار من جاره وسيكون من المستحيل إيجاد رجال يحظون باحترام ونفوذ يمكّنهم من ممارسة الوصاية بدون إثارة الحسد والبغضاء بين عدد من المنافسين الخطيرين. وإذا خلع الملك فسيعقب ذلك حتماً صراع على السلطة وستساق البلاد إلى الدمار. ليس على المرء إلا أن يفكر كيف ستستغل العشائر الشيعية والكردية مثل هذا الحدث ليدرك مدى الكارثة التي سيؤدي إليها هذا العمل الذي يقترحه نوري (السعيد) فأجبته: أراني ملزماً بأن اتفق معه على هذا. وإن وصفه للوضع المحتمل يجعله مصيباً وأنا أشاركه الرأي في فساد اقتراح نوري[١٧]».

وفي فقرة أخرى من رسالته هذه يصف مقابلة له مع غازي:

«لم تكن محادثتي معه مؤلمة بالقدر الذي كنت أتوقعه وأظنني كنت رقيقاً معه. لقد وافق على بعض ما قلته على كل حال، وقال إنه علم الآن فقط أن الأسلوب الذي تجري عليه حياته قد أصبح فضيحة، وأنه لحد هذه الساعة لم يجد عند أحد ذلك الإخلاص والشعور الصادق نحوه الذي يحمله على

(١٧) قدم نوري السعيد هذا الاقتراح لياسين ولبعض الساسة وللسفير في أوائل حزيران ١٩٣٦ وظل مصراً عليه إلى أن استوزر في ١٩٣٩ بمساعدة ضباط كانوا أيضاً من بطانة غازي! فعدل عن الفكرة وما أظن سبب عدوله بخاف على القارئ.

القدوم إليه وتحذيره من سوء أفعاله. لكن يجب أن لا أصدق كل ما يبلغني عنه. فكل ما ينصب الاتهام عليه هو بعض التصرفات السيئة الصادرة ممن هم على صلة به. ولن يكرر ذلك في المستقبل مطلقاً.

قلت له: لو أن جلالته اهتم قليلاً بتحسين صورته لشعبه لما بلغ حكم الآخرين عليه هذه الدرجة من الصرامة. وقدمت له عدة مقترحات حول تحقيق هذا. وأضفت إليها قولي إن استعادة مكانته وإصلاح سمعته إنما يعتمد عليه كلياً. وإن كان لي أن أجرؤ على تقديم شيء من النصح له، ففي رأيي أن يضع نفسه بيد وزرائه ويتبع توجيهاتهم فترة من الزمن لأنهم ينشدون مصلحته ليس إلا. فأكد لي جلالته أنه سيكون من الآن فصاعداً حريصاً على أن لا يجعل حياته الخاصة عرضة للطعن والنقد وأنه سيسترشد بوزرائه وزاد قائلاً إنه وبإلحاح من رئيس الوزراء قام في هذا اليوم بالذات بطرد كل مرافقيه وسائق سياراته وكل خدمه الشخصيين تقريباً» اه.

على أن (چارلز بيتمان) القائم بالأعمال في بغداد يردف رسالة سفيره برسالة أخرى بعد أيام قليلة (٢ تموز) موجهة لوزير الخارجية يقول فيها إن الملك يقاوم إجراءات الحكومة الرامية إلى إصلاحه فقد رفض التخلي عن واحد من بطانته «وعلمت أنه يحاول أن يعيد إلى خدمته سائقاً متفسخ الخلق سيّئ السمعة بحيث إن اسمه وضع في رأس قائمة التطهير».

وفي ١٩٣٧ تؤكد الوثائق البريطانية بأن (غازي) كان على الأقل يعلم بحركة (بكر صدقي) الانقلابية إن لم يكن مشجعاً لها. وتقول ان الموضوع شخصي طبعاً ولا يتعلق بسياسة البلاد. وإنما هو نتيجة القرار الذي أصدره (ياسين) للحد من تصرفاته «والرقابة التي فرضت على عاداته القبيحة في حياته الخاصة أثارت حقده على (ياسين). إن اتصال الملك الوثيق والدائم بالجيش العراقي وخاصة بالعناصر السيئة من مرتباته الشبان كقائد القوة الجوية (محمد علي جواد) ربما حمله على تشجيع الانقلاب بسهولة».

بعد مقتل (بكر صدقي) في آب ١٩٣٧ تعاقب انقلابان عسكريان خلال ما تبقى من حياة غازي. وبين القائمين بهما من كان ضالعاً في مؤامرة اغتيال بكر صدقي وإسقاط حكومة حكمت سليمان وبينهم من كان يختلف إلى مجالس سمره ولهوه.

* * *

نعت الوثائق البريطانية موت غازي في حادث الاصطدام بسلسلة من الرسائل

والبرقيات، وفصّلت في وصف المظاهرات والمناحات الشعبية التي اجتاحت العراق بالمناسبة وأدت واحدة منها في الموصل إلى حادث مفجع وأقصد به الهجوم على القنصلية في الموصل وقتل القنصل (مونك ميسن).

ففي رسالة للسفير الجديد (السر بازل نيوتن) إلى وزير الخارجية (هاليفاكس) جاء الآتي:

الفاجعة العظمى التي ألمّت بالعراق هي وفاة الملك غازي في حادث سيارة بتاريخ ٤ نيسان ١٩٣٩. هذه المأساة التي نجم عنها انتقال العرش لطفل في الرابعة كانت امتحاناً عسيراً للمملكة الفتية العراقية ويبدو المستقبل من خلالها غامضاً بعض الشيء. لا يمكن الإنكار بأنها أراحت البلاد من حاكم ماكان ينتظر منه أن يرفع مستواها. لم يكن غازي ضد البريطانيين، والواقع أن تعاونه مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية وممثليها كان جيداً على العموم، وإن كان عبثه في الأشهر الأخيرة التي سبقت موته قد أدى به إلى تبنّي قضية بعض العناصر العربية المتحررة عن طريق جهازه الإذاعي. إلا أنه لم يكن يملك لا القابليات ولا المؤهلات ولا تلك الشخصية المتزنة لتجعل منه حاكماً مناسباً لشعب معنيّ بالأمور السياسية كعرب العراق...

إنّ موت الملك غازي كان من جهة أخرى حدثاً هاماً. فقد زوّد الدعاية الألمانية المتجردة من المبادئ الخلقية والواسعة الانتشار بمادة ذات أثر قوي. زاد نشاط الدعاية الألمانية في الشرق الأوسط عموماً وفي العراق خصوصاً باطراد تردي العلاقات بين ألمانيا وبريطانيا. وعمل الوزير المفوض الألماني ببذل المال والعدد الكبير من العملاء، وعن طريق إذاعاته باللغة العربية على نشر الأفكار الألمانية إن لم أقل النازية وبثها في الرأي العام العراقي بلا هوادة ولاسيما في الجيش والطلاب والقبائل. ونجحت بطبيعة الحال في استخدام قضية فلسطين خلال مجهوداتها هذه لتشويه السمعة البريطانية في هذه البلاد. وكان النزاع مع الكويت مادة للطاحونة الألمانية وعندما لقي الملك غازي حتفه وهو في أوجه لم يفوت الدعاة الألمان الفرصة للتأليف بين كل هذه الظروف. ففي خلال اثنتي عشرة ساعة من وقوع المصاب انتشرت إشاعات مفادها بأن البريطانيين دبروا موت الملك [في الواقع إن الدكتور گروبا لمح علناً فيما بعد إلى الطرق والأساليب التي يمكن بها تدبير ذلك] وقد اندفعت

جموع غاضبة من الغوغاء نحو القنصلية البريطانية في الموصل وفتكت بقنصل جلالته فيها كانت مأساة الموصل صدمة للرأي العام العراقي. فقد أظهرت المدى الذي بلغه تضليله بالدعاية والإشاعات كما كشفت للحكومة أيضاً مبلغ ما وصل إليه الأمن العام من تسيّب إثر ذلك. ولم يضع الجنرال نوري السعيد وقتاً، فبادر بإقالة وزير الداخلية (ناجي شوكت) القومي المتعصب جداً الذي كان يأبى أن يقدم على إجراءات فعالة للحيلولة دون هذا الغليان ولمنع التظاهرات التي كانت تدفع بها الدعايتان الفلسطينية والألمانية(١٨).

* * *

يبدو مما سبق بيانه أن فكرة قيام البريطانيين بالتآمر على حياة عاهل غير متكامل العقل فكرة غير عملية وغير معقولة، خرجت كغيرها من مطابخ الأكاذيب التي كانت تنسجها الدعاية الألمانية. وهي تستخدم اليوم لأغراض معيّنة وخدمة لمصالح دكتاتور آخر. ما أظن ترويجها بوصفها جزءاً من الأسطورة القومية التي نسجت عن غازي مفيداً للقوميين العرب وللقومية العربية لا في حينها ولا في الوقت الحاضر. القومية العربية في جهادها لإثبات هويتها وبسموّ مقاصدها تستأهل رجالاً وشخصيات أكثر طهراً وأرجح عقلاً وأبعد عن الرذيلة والانحطاط الخلقي من غازي وأمثاله ممن ذاع صيته كالمفتي أمين الحسيني ورشيد عالي وصلاح الدين الصباغ ولا أذهب إلى أبعد من هذا.

نمت أسطورة الملك القومي عندما كانت المعلومات التاريخية المضادة والوقائع المعززة بالوثائق شحيحة. وعندما أزيح الستار عنها وبدت للعيان أعطيت التفاسير المضادة لتصرفات ما كان بالإمكان إخفاؤها أو التغاضي عنها فمثلاً عدّ تهوّره في قيادة سيارات السباق بسرعة جنونية من قبيل الإقدام وثبت الجنان. وطرده الخيل وسباقاته المظفرة أصالة عربية ومهارة. واعتبرت إذاعته الغوغائية التي كان يعد برامجها عملاء نازيون دروساً في القومية وجهاداً مبدئياً ودليلاً على اهتمام هذا العاهل بالمصير العربي. ومصاحبته المشبوهين وسيئي الخلق تواضعاً ودليلاً على شعبيته.

الصورة التي أعطيت لتغطية شخصية غازي الحقيقية كان يجب أن تكمل بكذبة التآمر البريطاني على حياته واغتياله. وهي صورة جيدة للدعاية ضد العدو الإمبريالي

---

(١٨) من تقرير السفارة السنوي مؤرخ في ٥ شباط ١٩٤٠ عن العام ١٩٣٩ (٢٤٥٥٩-٠٥٧٨٩-F.O.٣٧١).

تضاف إلى الجرائم العديدة (الحقيقية) التي اجترحها نفوذه وتسلطه بحق الشعب العربي وغيره من الشعوب إلا أن المصالح البريطانية تتآمر على مصائر الشعوب ولا تتآمر على مصائر أفراد. الأفراد في عرف السياسة البريطانية نوعان، مجرد بضاعة يمكن شراؤها، أو فكرة تتبنى قضية معادية لا يمكن القضاء عليها بجز رأس حاملها. ولو كانوا حمقى بهذه الدرجة لعمدوا على التخلص جسدياً (من غاندي، وأحمد عرابي، وسعد زغلول، ونهرو، والمرشال سماطس) ولا أذكر من المتأخرين (جمال عبدالناصر)، هؤلاء وأمثالهم أقلقوا راحة الإمبراطورية وبعضهم هدد نفوذها تهديداً خطيراً، وجميع هؤلاء كانوا بمتناول يد البريطانيين إلا أنهم لم يتعرضوا إلى حيواتهم، بل نفوهم وسجنوهم وقاتلوهم. ولا أحد يستطيع القول إن (غازي) كان أخطر على المصالح البريطانية والنفوذ البريطاني من أي واحد من هؤلاء.

في عالم الجريمة والمجرمين يبحث قبل كل شيء عن القصد أو الباعث Motive ثم عن الظروف التي أدت إلى ارتكاب الجريمة والفرص التي سهلت للفاعل إقدامه على الفعل. وفي قضية مصرع (غازي) يتعذر أن نجد باعثاً أو مطلباً ملحاً أو مطمحاً لرجال الحكم العراقيين وللبريطانيين في اختيار هذا الأسلوب للتخلص منه.

قد تكون تصرفاته الشاذة مصدر قلق للسفارة البريطانية. إلا أنه قلق لا يؤذي مصالحها هي بل مصلحة النظام القائم برمته.

ففي مطلع العام ١٩٣٦ عندما بدأ رجال الطبقة الحاكمة المسؤولون يفكرون تفكيراً جدياً في استخلاف غازي بشخص آخر ويتداولون فيما بينهم ومع البريطانيين في اختيار البديل الصالح، كانت العلاقات السياسية بين ألمانيا وبريطانيا علاقة ود وصفاء وأبعد ما تكون عن عداء. وقد عرفت عند المؤرخين باسم (سياسة المهادنة والإرضاء (the policy of appeasment) تلك السياسة التي توجت على يد رئيس الوزارة البريطانية (نفيل چمبرلن) باتفاق ميونيخ في أواخر أيلول من العام ١٩٣٨ المعروف باتفاق السلام. وبقيت السياسة الخارجية البريطانية سادرة في هذا الاتجاه إزاء ألمانيا، حتى الأسابيع القلائل الأخيرة التي سبقت الأول من أيلول ١٩٣٩ عندما بدأت الحرب العالمية الثانية بالغزو الألماني لبولندا، أي بعد الحادث الذي لقي فيه غازي مصرعه بخمسة أشهر.

في غضون السنوات الست التي عقبت استيلاء النازي على مقاليد الحكم في ألمانيا، لم تحاول بريطانيا في العراق أو غيره من البلاد التي كانت ترتبط مصالحها بها

أن تضع عقبة في سبيل الدعاية النازية أو تعمل بشكل ما على الحد من نشاط عملائها بين المواطنين العراقيين (فهتلر) كان يوحي للديمقراطيات الغربية بأن هدفه الأخير والوحيد هو تقويض الشيوعية العالمية والقضاء على الاتحاد السوفياتي.

كانت الشيوعية والحد من النشاط الشيوعي منذ قيام النظام الشيوعي في روسيا المحور الرئيس الذي ترتكز عليه سياسة بريطانيا الخارجية ولذلك لم تتدخل مطلقاً في النشاط الذي كان يمارسه النازيون وعملاؤهم في العراق عن طريق المفوضية الألمانية بل كانت تتابعه بإغضاء إن لم يكن بعين الرضى، ولم تضع أي عقبة في سبيل التقرب العراقي الألماني. وكانت الوفود من الشباب والشابات العراقيات تتقاطر لحضور المهرجانات النازية، والدعوات الرسمية وغير الرسمية تعرض بسخاء لزيارة ألمانيا فتقبل بترحاب. ولم تعترض بريطانيا على الاتفاقات التجارية التي عقدتها الحكومات العراقية مع ألمانيا والتسهيلات المصرفية التي كانت تمنحها للتجار العراقيين رغم أن ذلك كان مضراً بالنشاط التجاري الإنكليزي في العراق. وفي العام ١٩٣٧ مر «نظام الفتوة» في مجلس النواب دون اعتراض وشرع في تطبيقه وهو نظام يشبه من أوجه عديدة - بل كاد يكون نسخة من - تنظيم الشبيبة النازية وفصائل الشباب الفاشي ذوي القمصان السود[١٩].

في أواخر العام ١٩٣٨ أصدرت حكومة جميل المدفعي ذيلاً لقانون العقوبات هو المرسوم المرقم (٥١) الذي عرف بقانون مكافحة الآراء الهدامة. وكل من احيل إلى القضاء بموجبه كان من الشيوعيين والپارتيين ولم يقدم متهم واحد بالدعاية للنازية (الاشتراكية الوطنية) رغم نص القانون عليها.

من ناحية أخرى: فالمتأمل في سياسة بريطانيا إزاء القضية الفلسطينية في تلك الحقبة كان يجد تشديداً واضحاً إزاء هجرة اليهود. وهو التشدد الذي أثار سخط الصهيونية العالمية وأحبط إلى حد كبير المشروع الصهيوني - النازي، الذي كان يهدف إلى التخلص من يهود ألمانيا والبلاد التي تسيطر عليها في أوروپا بتسهيل نزوحهم إلى فلسطين [وهو ما تعرضنا له ببعض تفصيل في الجزء الأول من هذا الكتاب] وقد أساء الفلسطينيون والعرب جميعاً فهم جوهر هذه السياسة قدر ما أساؤوا استغلالها لمصلحتهم. لذلك فما كانت إذاعة غازي تبثه من تحريض للفلسطينيين رغم غوغائيته

---

(١٩) راجع الفصل (١٦) من الجزء الأول.

وتفاهته إنما يتفق بالنتيجة مع سياسة بريطانيا. وهو كذلك يفسر موقفها من عبث غازي السياسي هنا وقلة اهتمامها به حتى ببلوغ ذروته في التحريض على ثورة في الكويت.

وفي الكثير من الوثائق البريطانية ومذكرات رجال السياسة العراقيين نجد الدليل القاطع بأن الجهة البريطانية كانت ضد فكرة التعرض لغازي بالخلع أو بإقامة مجلس وصاية، كما رأينا من نماذج قدمناها قبلاً. فمصلحتها النهائية إن كان ثم مصلحة في الواقع نجدها تتفق ووجود ملك ضعيف العقل على رأس البلاد، لا يعبأ قلامة ظفر بشؤون الدولة، ويأخذ بانهماك كلي بأسباب اللهو الترفي الذي يؤمّنه له مركزه ووضعه المالي. لم تكن السياسة أو مهام الحكم وشؤون البلاد واحدة من تسلياته وهواياته كما كان الشأن بوالده المغرم بهذه الهواية التي كانت تسبب في أحيان كثيرة بعض صداع لبريطانيا.

لم يؤثر عن الأجهزة السرية البريطانية العريقة والطويلة الخبرة في شؤون الشرق توريط نفسها بدم خصم، أو مشاركة في عملية اغتيال. وكان النهج في التخلص من أعدائها أن تضرب بعضهم ببعض عند الحاجة القصوى. ونادراً ما كانت تجابه ذلك وفي العراق خصوصاً لأن المتناحرين على السلطة في بلاد الشرق يكفونها مؤونة ذلك وهم ليسوا بحاجة إلى تحريض أو تشجيع. وفي تاريخ النزاع الداخلي بين رجال الطبقة الحاكمة في العراق المخضرمين والمحترفين (وكلهم كاد يكون من خلق بريطانيا) نادراً ما أدى النزاع على الكراسي إلى سفك دماء. فجعفر العسكري لم يفتك به نظير له، بل كان قاتله (بكر صدقي) عسكرياً طارئاً على السياسة. ونوري السعيد أعدم صلاح الدين الصباغ وصحبه وهم عسكريون طارئون. وأعدم (السبعاوي) ولم يكن سياسياً عتيقاً بل طارئاً. وكفت يد (نوري السعيد) عن (حكمت سليمان) بتدخل بريطاني. وعمل (حكت سليمان) على إنقاذ رشيد عالي وجميل المدفعي وياسين الهاشمي من بطش بكر صدقي وأمنت لهم بريطانيا ملجأ. ونجا (رشيد عالي) بإغضاء البريطانيين عنه رغم كل ما سبب لهم من خسائر ومتاعب.

في بريطانيا حكومات تنصبها وتسقطها انتخابات عامة يجرى تغييرها دستورياً وبهدوء تام لا تسبقه أزمة ولا تتم إزاحته بالقوة، وهي بسائر أعضائها تعلم جيداً أنها عرضة للمحاسبة والتقويم في أي وقت، وسواء في ذلك أكانت في الحكم أم خارجه. ما هناك من سبيل في إضاعة معالم إجراءاتها السرية أو العلنية بحرق وإتلاف مراسلات

رسمية أو وثائق تستوجب الإدانة ولولا هذا لما استمتعنا مع غيرنا بالاطلاع على تلك الوثائق واستنساخ بعضها. فالمسؤولية تضامنية ولا عجب.

وبصدد الطريقة التي تم بها مصرع غازي فإن أكثر المجرمين حمقاً وغباء لا يلجأ إلى طريقة معقدة للغاية قابلة للافتضاح في تنفيذ جريمة كهذه الطريقة. المجرم يتخذ الحيطة ويختار أضمن الوسائل لتغطية آثار الجريمة. ويقيناً أن المتآمرين المفترضين هنا كانوا يملكون مائة بديل وبديل أبعد عن الشك والمظنة عن هذه الخطة للقضاء على غازي، فمثلاً كان بوسعهم استخدام أحد السموم التي يصعب الكشف عنها والادعاء فيما بعد بأن الوفاة كانت نتيجة نوبة قلبية وهو ادعاء أقرب إلى التصديق لأن غازي كما عرضنا كان مريض وهم بداء القلب وقد عرف عنه ذلك عدد كبير من خاصته. ولأن أباه وعمه ووالدته قد توفوا بهذا الداء. وإن كان الأطباء الذين كتبوا تقرير الوفاة بعد الكشف عليه قد أرغموا على التزوير كما ادعى الفريق الذي نادى بفكرة قتله. فبالإمكان أيضاً حملهم على كتابة شهادة بالسكتة القلبية، دون أن يتكلف الفاعلون عناء تدبير حادث السيارة الذي يقتضي له مجموعة كبيرة من المتآمرين المنفذين.

كان غازي في مجلس شراب. وقد أصر على عرض فلم سينمائي يحتفظ به في منزل صغير بالحارثية يملكه أبوه ويقع على قيد أمتار من قناة فرعية لدجلة. فخرج مع سائقه إلى طلبته بسيارة رياضية من نوع (بيويك) تسلمها حديثاً وانطلق بها بسرعة هائلة وهو مخمور.

المنحدر الذي يفصل بين قصر الزهور والمنزل وهو الطريق الذي يؤدي إلى بلدة الحديثة ضيق جداً تحف به الأشجار والدغل فضلاً عن أعمدة البرق القائمة على امتداده وبمسافة عن الطريق وتقوم بعد الاستدارة من باب القصر نحو المنحدر قنطرة محدبة صغيرة فوق واحدة من الأقنية العديدة. عندما اعتلت السيارة القنطرة وهي منطلقة بتلك السرعة الجنونية كان لا بد أن تفقد العجلتان الأماميتان تماسهما بالأرض. وبالسرعة الفجائية التي تمت الاستدارة إلى اليسار فقد غازي السيطرة على المقود واندفعت السيارة خارج الطريق فصدمت عمود البرق فاقتلعته وسقط على رأس غازي.

كان ذلك في ما بين الحادية عشرة والثانية عشرة من ليلة ٤ نيسان ونجا السائق الذي هرع وهو جريح يطلب النجدة وتلك هي الحادثة كما صورت رسمياً وعن لسان أهل المجلس الموجودين معه. فلو افترضنا وجود مؤامرة محبوكة لكان على المؤتمرين ومدبري الحادث أن يعرفوا مسبقاً بأن غازي سيدعو أصدقاءه تلك الليلة وأنهم سيشربون

الخمر وأنه سيترك القصر في ساعة معينة وسيمر بهذا الطريق بالضبط وسيرتطم بعمود تم اقتلاعه من قبل ولما كان كل هذا مستحيلاً تدبيره لأنه كان نتيجة مبادرات عفوية فجائية من غازي وليس ثم من يملك مقدرة على قراءة أفكاره الآتية فالأقرب إلى المنطق هو أن يكون قد تم اتفاق مع مجالسيه ومع سائقه مسبق، يعطى بموجبه مخدراً يفقد به الوعي ويحمل إلى السيارة إلى محل الحادث حيث العمود قد اقتلع ثم تُرْطَم السيارة به والملك فيها ليسقط العمود على رأسه بالضبط.

وكل هذا يحتاج إلى عدد كبير من المنفذين دعك من المدبرين. ولماذا كل هذا العناء الكبير في تدبير جريمة غير متقنة ملأى بالثقوب في حين كانت ثم وسائل أخرى أسهل وأسرع وأكثر إتقاناً كما قلنا؟

إلا أن الإشاعة التي خرجت من مطابخ العملاء النازيين كانت أقوى بكثير من أن يتصدى لها المنطق والحقائق والعقل. وقد لقيت صدى في النفوس وانقلب العراق إلى مناحة كبرى وخرجت المظاهرات العديدة وسمعت فيها أصوات تنادي بدم القتيل ضحية الإنكليز. وقاد طالب في الصف الثالث المتوسط بالموصل مفتون بهتلر مظاهرة أدت مما أدت إلى تلك المأساة التي ألمعنا إليها وإلى تشويه غبي وعمدي أحياناً لوقائع تاريخ البلاد[٢٠].

***

أمامي وأنا في سبيلي إلى ختام الكلام، مقالة للدكتور (فاروق صلاح العمر) من مدينة البصرة عنوانه (حادث مقتل الملك غازي في ضوء الوثائق البريطانية) يطيب لي أن أثبت هنا الفقرة الأخيرة منه ليتبين قارئي الصعوبة التي يتكبدها الباحث العراقي المعاصر في محاولة قول الحقيقة التي يتوصل إليها، والجهد العظيم الذي يبذله بعض هؤلاء

---

(٢٠) من الهوسات التي كان ينشدها المتظاهرون أذكر هذه:

الله الله يا عرب   غازي انفگد من داره
واهتزت أركان السما   من صدمته السيارة

ويورد صاحب المقال في حاشية له نموذجاً من المنشورات التي وزعت إثر الحادث أصدرته (جمعية شباب الوحدة العربية) في بغداد. ويبدأ بهذا الشكل (آه غازي مليكنا. إلى الشعب العربي: إنهم قتلوا غازي. إن الإنكليز لا يرغبون في أن يروا الملك غازي يعمل للوحدة العربية [بالختام حرض المنشور على العمل ضد الإنكليز وأتباعهم] فإلى الثورة إلى أخذ الثأر إلى الأمام.

لستر آرائهم واستنتاجاتهم وتغليفها ونشر الضباب عليها عندما لا تستقيم ووجهة نظر الحاكم.

قال عفا الله عنه:

«لا أستطيع أن أقول إن غازي قد قتل وكذلك لا أستطيع أن أقول إنه لم يقتل غير أني مع الاحتمال الأخير. أي إنما لم يقتل وإنما كان لتصرفاته الخاصة أثر في ذلك فالمعروف عن غازي أنه كان مدمناً يكاد لا يفارق الكأس وأنه كان مولعاً بقيادة السيارات. فإذن كل هذه مجتمعة تجعل من موضوع الحادثة شيئاً بديهياً فالسرعة في قيادة السيارة زائداً فقدان الوعي تؤدي حتماً إلى التصادم واحتمال الموت نتيجة ذلك. لكن من الممكن أن نضيف أنه إذا كان هناك تخطيط لإنهاء غازي فإن احتمال التخريب المتعمد بأجهزة السيارة يمكن أن يكمل العملية التي تبدأ بالسرعة مع فقدان الوعي مع وجود تخريب آلي بالسيارة».

هذا التخريج يذكرني بحكاية لبشار بن برد الشاعر الكبير نزيل البصرة الذي عرف بالفكاهة اللاذعة:

قصد بشار خياطاً بالبصرة يدعى (عمرو) وكان أعور وطلب منه أن يخيط له قباء، وقال: إن أرضيتني أجزلت لك وإن أسأت عملك قلت فيك بيتين من الشعر لا تدري أأمدحك بهما أم أهجوك. ويظهر أن عمرو الأعور لم يحسن خياطته القباء فنظم فيه (أبو معاذ) هذين البيتين:

خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء
قلت شعراً ليس يدري أمديح أم هجاء

* * *

للتاريخ نقول إن هذا العاهل لم تكن له يد في أي عمل من الاعمال الوحشية التي ارتكبها الجيش في آب ١٩٣٣ ولسبب بسيط جداً وهو حالته العقلية. وإذا كان بوصفه نائباً لوالده قد زين له رئيس الحكومة وبكر صدقي المشاركة في «مراسم النصر». فمن قبيل الفضول أن نحدس ماذا سيكون موقف فيصل لو وجد في العراق آنذاك؟ أكان سيشارك في تلك الاحتفالات أم سيمتنع؟ والأرجح في رأيي أنه كان سيبقى بعيداً بدليل إرساله غازي بعد المذابح في الزيارة التفقدية التي نوهنا بها في أول حديثنا.

إسماعيل عباوي (توحلة)

١٩٠٩-١٩٦٧

لصق به اسم (توحلة) بفضل زواجه من بنت عميد أسرة توحلة (سعدالله)[1] وهو خاله. وكان هذا الخال ذا شهرة خاصة في أواخر العهد العثماني. فقد عرفته دار الولاية بأنه زعيم مهربي التبغ في الموصل وأنحائها ورئيس عصابة من اللصوص تخصصت بسرقة البيوت ليلاً. وكذلك عرف عنه بأنه كان واحداً ممن رحب بالإنكليز عند دخولهم الموصل وعرض عليهم خدماته فرفضوها بسبب سمعته التي سبقته. إلا أن ذلك لم يمنعه خلال فترة الاحتلال وأوائل العهد الملكي من استيلائه عنوة على أرض أميرية شاسعة شمال بيته الذي كان أشبه بقلعة ويقع في الشمال الشرقي من ظاهر المدينة بالقرب من نهر دجلة. وقد سجلها باسمه، ولم يمر عليها زمن حتى دخلت حدود بلدية المدينة وارتفعت أثمانها ارتفاعاً خيالياً فكان بها مصدر غناه وغنى ورثته من بعده ومنهم زوج إسماعيل. لا ندري أكان سبب طيه صفحة الماضي الأسود الإجراءات الأمنية الصارمة التي اتخذتها الإدارة الجديدة أم لصيرورته مالكا كبيراً من ملاك الأراضي ليغدو هو وآله من الوجهاء أم للسببين معاً.

عن هذه الأسرة عرفت أموراً كثيرة بحكم جيرة أبناء عمة لي «القلعته» التي كانت تسمى «بقصر سعدالله» وكنت أمر بها وأنا صبي في طريقي لزيارتهم فأجد الشيخ بلحيته البيضاء وعباءته السوداء وعقاله المقصب جالساً في شرفة قصره يحف به الوقار وتشع منه المهابة.

دخل إسماعيل الإعدادية المركزية في أوائل العشرينات ثم الكلية العسكرية وتخرج

---

(١) تجد وصفاً ممتعاً لتلكما الصناعتين اللتين زاولهما أيام العثمانيين في كتاب (ويگرام) «The Cradle of Mankind: مهد البشرية» وقد نقلناه إلى العربية وطبع بدار العروبة للنشر في ١٩٧٠ ببغداد (الص ٧٥-٧٧) ويذكر أن التبغ كان في حينه يخضع إلى انحصار الحكومة (ويعرف بالريجي) ويحرم على الأشخاص التعاطي به بيعاً أو شراء بالجملة.

فيها العام ١٩٢٩ برتبة ملازم ثان. وكان برتبة ملازم أول عندما أقدم على تنفيذ مذبحة آب في (سميل).

ولم يكن لي بإسماعيل صلة، لكن نشأ بيننا نوع من علاقة عند مزاولتي المحاماة وبسبب دخولي الحياة العامة في ١٩٤٦ بمناسبة إجازة الأحزاب والنشاط السياسي وتقرّبه منّا وكنت قبل ذاك أجهل كثيراً من تفاصيل المأساة الآشورية وأجهل تماماً دور إسماعيل فيها.

* * *

بعد تنفيذ مجزرة سميل لصق إسماعيل بقائده بكر صدقي واصطفاه هذا ليكون مرافقاً له ولازمه تقريباً طوال السنوات الأربع التالية وقد فصلنا في الكتابة عن بكر صدقي ودوره الرئيس في مقتل جعفر العسكري ومشاركته الفعلية في التنفيذ.

وأرسله بكر صدقي فقتل ضياء يونس سكرتير مجلس الوزراء في ليلة ٢١ من كانون الثاني ١٩٣٧. وحامت الشبهة في أنه كان وراء مقتل عضو مجلس النواب عبدالله باش عالم في ١٦ من شباط بقريته بالموصل لاشتهاره بمعارضة حكم الانقلاب. وكان أحد الذين حاولوا اغتيال مولود مخلص رئيس مجلس النواب السابق في ليلة ١٠ شباط ١٩٣٧ إذ أطلقوا عليه النار في سيارته التي كانت تقله إلى منزله في شارع الرشيد وتبادل إطلاق النار معهم ونجا ثم هرب إلى سورية على أثرها. وبعد مقتل بكر صدقي واستقالة حكمت سليمان عاد مولود مخلص وأقام دعوى جزائية على إسماعيل وزمرته التي تعقبته، بتهمة الشروع في قتل، إلا أنه لم يستطع إثبات دعواه فأفرج عن إسماعيل وصحبه لعدم كفاية الأدلة. ويرجح أنه كان وراء مقتل علي رضا العسكري شقيق جعفر الذي وجد ذبيحاً في داره يوم ٢٢ آذار وقد أشيع في حينه أنه انتحر. كان إسماعيل واحداً من ثلاثة أو أربعة ضباط يتمتعون بحظوة خاصة عند قائد الانقلاب. وبفضل تلك المكانة أطلقوا لغرائزهم العنان. وجدناهم يقتحمون مجالس الأنس العامة (الملاهي كما تدعى) ويعبثون ما شاء لهم العبث ويفرضون أذواقهم على الرواقص والمغنيات ويعربدون ويعتدون على كل من يعترض سبيل أعمالهم ولا أحد يستطيع وقفهم عند حد فهم مسلحون دائماً، حتى «ضجت بغداد من أعمالهم» على حد قول (الحسني) في «تاريخ الوزارات العراقية» وكذلك في كتاب وقع بيدي بعدها لمؤلف مجهول[٢]. ولو

---

(٢) ربما كان عنوان الكتيب «الصحائف السود» أو «أيام النكبة» لمؤلفه المجهول وقد علقت بذهني =

علم إسماعيل وهو على قيد الحياة بمبلغ الاهتمام الذي كانت الأوساط البريطانية والسفارة توليه لشخصه لما وسعته الدنيا فرحاً وفخراً. ففي وثائق وزارة الخارجية ما يدل بوضوح أن السفارة البريطانية في بغداد كانت تجد فيه بصورة خاصة ودون باقي عصابة بكر الباطشة وحشاً كاسراً قميناً بتنفيذ كل ما يأمره به سيده دون اعتراض.

ومن ذلك تعليق لكل من (سكوت فوكس) معاون مدير الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية وتعليق آخر لـ(ج.گ. وارد) المسؤول الأول عن شؤون العراق في تلك الوزارة على محضر ورسالة من السفير البريطاني في بغداد إلى الوكيل الدائم للوزارة:

يقول السفير البريطاني:

«أعلمني (حافظ عامر) القائم بأعمال المفوضية المصرية أن بكر صدقي كان موجوداً في حفلة عرس عبدالإله وقد حضرها (حافظ) لأن العروس مصرية. قال كان يجلس في سيارة بكر صدقي (إسماعيل توحلة) وكان مسلحاً. وفي أثناء الانتظار راح إسماعيل هذا يشكو لسائق القائم بالأعمال من الصحافة المصرية التي دأبت على وصفه بـ«قاتل جعفر» وأن ذلك يعرضه للخطر ويلجئه إلى حمل السلاح دائماً».

يعلق (سكوت فوكس) بهامش: «إن الصحافة المصرية لا تعدو الحقيقة في إسناد جريمة قتل الجنرال جعفر إلى إسماعيل».

ويعلق (وارد): إن التصرفات السيئة المستمرة لهذا الشخص الذي حصل على ترقية بسبب ما ارتكبه في مذبحة سميل - هي تشجيع لعناصر الضعف في الجيش العراقي وتثبيط للعناصر الطيبة. ألا يمكن أن نقترح على السر (كلارك كير) إمكان القيام

= منه هذه المأساة من سائر حكايات أخرى ربما لشدة وقعها على نفسي وأنا شاب يافع وخلاصتها أن إسماعيل واثنين آخرين من ضباط (بكر) ومرافقيه كانوا يراودون مغنية مصرية معروفة تعمل في أحد الملاهي فتصدّهم عنها وتمتنع عليهم. فلحقوا بها ذات ليلة بعد انتهاء عملها وتعقبوها إلى الفندق الذي تسكنه مع والدتها. واقتحموا الباب بطلقة نارية في مزلاجه وواقعوها واحداً بعد الآخر وهم يشهرون مسدساتهم على الأم بالمناوبة. في اليوم التالي قصدت الضحية المفوضية المصرية شاكية نادبة فهددت بإجراءات دبلوماسية وبمراجعة القضاء وتدخلت المقامات العليا العراقية وسويت القضية بدفع ألف دينار (وهو ثروة كبيرة في ذلك الحين) تعويضاً للمغنية من مخصصات وزارة الدفاع السرية ورُحّلت المغنية مع والدتها فوراً.

بمحاولة لإزاحة إسماعيل توحلة من الجيش العراقي بهدوء - عن طريق السفارة والبعثة العسكرية؟».

ويعلق (ستراندل بينيت):

«أما فيما يتعلق بإسماعيل توحلة فمن الواضح أن إزاحته أمر مستحسن. ومن المستحيل أن تكون لنا أية ثقة حقيقية بالحكومة الجديدة ما لم تعالج أمره ولو كان ما سيتخذه هو على مسؤوليته. لكننا مع ذلك قد نستطيع أن نرسل له رسالة نعرب فيها عن عدم ارتياحنا للحصانة الكاملة التي يتمتع بها إسماعيل. ونسأله فيما كان يرى اتخاذ إجراء فعال في هذا الصدد[٣]».

وثم رسالة من وكيل الوزارة الدائم إلى السفير البريطاني:

«هناك مسألة تقلقني بعض الشيء. وهي الحصانة الكاملة التي يبدو أن إسماعيل توحلة يتمتع بها رغم مسؤوليته التي يعترف بها على ما يبدو في قتل جعفر باشا. ويخيل لي أن هذه حالة تنطوي على مخاطر عظيمة للحكومة العراقية وتنعكس عليها بشكل سلبي فإذا ترك رجل كإسماعيل توحلة بماضيه السيء في (سميل) يفلت من العقاب عن جناية مقتل جعفر باشا فهذا يعني أن الحكومة سجلت لنفسها المتاعب. سيشعر بطبيعة الحال أن بإمكانه عمل ما يشاء وهو آمن من العقاب، وقد يطمعه في الإقدام على ما هو أخطر من هذا. إني أقدر صعوبة المداخلة في قضية مثل هذا النوع لكني لا أستطيع أن أمنع نفسي من الظن بأننا قد نستطيع أن نجعل حكمت سليمان يدرك مدى الخطر الكبير الذي يجازف بالتعرض له بتركه أمراً كهذا يمر بدون جزاء، وإقناعه بأن يتخذ إجراء ما بحق هذا الوغد...»[٤].

وكان في طريقه إلى إيطاليا لإتمام صفقة الأسلحة التي عقدت بين العراق والحكومة الإيطالية عندما بلغه نبأ اغتيال بكر صدقي. ويظهر أن مساعي السفارة البريطانية أفلحت جزئياً بإبعاد إسماعيل عن بغداد فتوقف في مصر وقدم طلباً للحصول على لجوء سياسي فرفض طلبه لكنه منح حق الإقامة المؤقتة. ثم اطمأن عندما تأكد بأن

---

(٣) وثائق وزارة الخارجية ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٦. رقم E 7482 ٢٠٠١٤-٣٧١.

(٤) الوثائق. من راندل إلى أرشيبالد كلارك كير ١٤١٩ - E ٧٤٨٥ ٢٠٠١٤ - ٣٧١-٩٣. مؤرخة في ١٧ كانون الأول ١٩٣٦.

وزارة المدفعي ستحترم قانون العفو العام عن القائمين بالانقلاب والأعمال التي رافقتها. فعاد إلى العراق، ليجد أمر إحالته إلى التقاعد بانتظاره. إلا أن تحقيقاً شكلياً جرى معه ومع الآخرين الذين شاركوا في قتل جعفر وأطلق سراحه.

سمعت بأمره لأول مرة في أوائل العام ١٩٣٩، عندما جاءت شقيقة لي دار زوجها ابن عمتها يجاور قصر سعدالله كما أسلفتُ، وأنبأتنا بإلقاء القبض على إسماعيل وشقيقه الأكبر يونس وإرسالهما إلى بغداد مخفورين. ويظهر أنهما علما بالأمر قبل مداهمة الشرطة بيت سعدالله الذي استخدماه كما يظهر مخبأ للسلاح بوقت كاف. فقامت نساء الدار بنقل كميات كبيرة من الأسلحة والأعتدة وخبأنها في منزل زوج شقيقتي المذكور. جرى ذلك اتباعاً للتقاليد الموصلية العريقة من قبيل ما نطلق عليه «حقوق الجيرة».

إلا أن الأسرة التي تحملت تلك المخاطرة وحافظت على تلك «الحقوق» لم تسلم من غدر إسماعيل بعد عشرين سنة كما سيرد بيانه.

التهمة التي وجهت إلى إسماعيل وشقيقه أمام المجلس العرفي هو مشاركتهما في مؤامرة يتزعمها حكمت سليمان ترمي إلى الإطاحة بالملك غازي ونصب عبدالإله ملكاً في محله واغتيال خمسين من السياسيين البارزين ومن جملتهم نوري السعيد رئيس الوزراء.

وقيل وهناك قدر من الحقيقة - إن المؤامرة المزعومة هي من نسج خيال نوري السعيد وواحد من دسائسه الحمقاء، إذا اخترنا تعبير أحد كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية. كان الثأر لصهره ورفيق عمره جعفر ينهش في قلبه[٥] وقد حال بينه وبين حكمت وقتلة جعفر قانون العفو الذي استنته حكومة الانقلاب قبل سقوطها.

والمؤامرة - كما قيل - تم الكشف عنها بقيام أحد الضالعين فيها بكشف سرها إلى عبدالاله الذي أعلم بها نوري السعيد وأطلعوا عليها غازي وكان من السهل استحصال إرادة ملكية منه بعد إيهامه أن حياته كانت هدف المؤتمرين. فأعلنت الأحكام العرفية في منطقة[٦] معسكر الرشيد!! فقط وأحيل حكمت وإسماعيل ويونس وضباط آخرون

---

(٥) كان نوري قد تزوج أخت (جعفر) في حين تزوجت أخت نوري بجعفر.

(٦) ينص مرسوم الإدارة العرفية على إعلانها في منطقة محددة من البلاد. ولذلك كان غريباً أن تشمل الإدارة العرفية مساحة لا تزيد عن أربعة كيلومترات مربعة وهي مساحة معسكر الرشيد.

ومنهم الضابط جواد حسين أحد قتلة جعفر، والرئيس (النقيب) البيطري حلمي عبدالكريم وهو المخبر. وحكم على هؤلاء جميعاً بالإعدام. ثم أبدل الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة.

لم يتيسر لأحد الاطلاع فيما بعد على ملف القضية ووقائع المحاكمة. وفي العادة يحفظ كل قضايا المجالس العرفية العسكرية في خزانة خاصة بدائرة المشاور الحقوقي في وزارة الدفاع. وقد قيل إن نوري السعيد قام في وقت ما أثناء توليه وزارة الدفاع بسحبها وإتلافها.

والواقع أن نوري لم يكن يدري بتفاصيل القضية عندما بدئ بالتحقيق فيها إذ كان خارج البلاد وعند عودته وجد فيها ضالته للانتقام من حكمت وقتله صهره فتبناها وحاول إحكام حبل المشنقة بتلفيق أدلة إضافية بواحدة من «حيله ودسائسه الحمقاء» وبصدفة من الصدف حاول نوري استغلالها(٧).

---

(٧) في مساء الثامن من آذار ١٩٣٩ وقبل بدء المرافعات أمام المجلس العرفي قبض حراس نوري على كل من (محمد مصطفى) وهو شرطي سابق و(جميل عبدالله) وهو قريب له وهما يشربان (العرق) في بستان النخيل المجاور لداره ووجد مع أحدهما مسدس غير مجاز. لم يسفر التحري الذي أمر به حاكم التحقيق للنزل الذي يسكنان فيه عن شيء ذي بال. ويظهر أن فكرة خطرت لنوري ليلتها إذ بادر بشكل ما إلى دس رسالة مزورة عن لسان إسماعيل عباوي موجهة إلى حكمت سليمان، (كما يبدو من محضري التفتيش) ففي ليلة القبض عليهما جرى التحقيق ثم التحري ودوّن القائم بأمر التحري أنه «جرى وفقاً للأصول ولم يعثر على شيء وحيث إن زوجة المظنون حامل وعلى وشك الولادة فقد أجل التحري إلى الغد» في اليوم التالي ٩/٣/ ١٩٣٩ أمر بإجراء تحر ثان فعثرت الشرطة على الرسالة الموجهة إلى حكمت سليمان وعلى أثر ذلك أحيلت القضية إلى المجلس التحقيقي العرفي. وهذا هو نص الرسالة.
بسم الله. فخامة ولي النعم حكمت بگ أيده الله.
بعد تقديم الاحترام وصلنا كتابكم المرسل صحبة الأخ (جواد حسين) وسررنا من ترتيباتكم الناجحة إن شاء الله.
ونخبر حضرتكم بأن ضباط الجيش وكثير من الأهالي مستعدين لتأييدكم في الحركة المباركة عند أول إشارة تصدر منكم إلينا. وأخبرنا الأخ جواد حسين عن كيفية تردد الأمير لما كلف من قبل الإخوان. وتعهد فخامتكم بإقناعه. يرجى من المولى الموفقية وحسب طلبكم كلفنا جماعة معتمدين لقتل نوري وطه باشا وباقي الخونة أعوانهم وجهزناهم بالسلاح وهم سيراجعوكم بواسطة الذي سيسلمكم هذا الكتاب (محمد) الذي أخبرنا الإخوان باعتمادهم عليه ونرجو مساعدتهم جميعاً عند الحاجة وأن تزودوهم بكل أوامركم كما يبتموه بكتابكم وكذلك تزويدهم بالمال والفشك (إطلاقات) كما يبتم. =

بقي إسماعيل وشقيقه يونس في سجن بغداد سنتين اثنتين تقريباً وفي نيسان ١٩٤١ أصدرت حكومة رشيد عالي عفواً عن المحكومين في هذه القضية فأطلق سراح الأخوين وعاد إسماعيل إلى الموصل ولم يبارحها. ثم قدم طلباً لإعادته إلى الجيش بعد إعلان حكومة الدفاع الوطني وهروب الوصي. فأجيب طلبه ونسب تعيينه في رتل اللواء السابع في القرنة آمراً للقوات الوطنية غير النظامية (المتطوعة المنتشرة في (الشرش) حتى (القرنة) وقيل إنها لم تتجاوز المائتين، لكنها تفرقت بعد دخول القوات البريطانية البصرة بهرب إسماعيل سراً في ثياب مدنية، ومن بغداد انتقل إلى الموصل وبقي مختفياً عن الانظار خوفاً من إلقاء القبض عليه حتى نهاية الحرب.

وكان مورد رزقه - وهو محدود - تعاطي الفلاحة على طريقة المزارعة (شكارة) والاتجار بالمحاصيل المحلية وهو العمل الذي كان مدار عيش سائر افراد الأسرة. ولم يصب هو ولا أسرته مردوداً من التعهدات الكبيرة التي أغرق بها الجيش البريطاني الموصليين خلال السنتين الثانية والثالثة من الحرب العالمية الثانية(٨). لا شك وأن اسمه

= نعلمكم أن الأخ يونس ساهر ليل نهار في هذه القضية وبالأخص جمع كثير من الأعوان لهذه الغاية وأول عمل يقوم به عند ورود الإشارة هو قتل كل معارض وترتيب مظاهرات للتأييد إلى هذه الحركة المباركة. نسلم على الأخ (حلمي) ونخبره أننا أخذنا كتابه وسررنا به وأننا نرجو إسراعه بإرسال فشك الذي وعد به أيضاً لأن الذي عندنا لا يكفي عن الحاجة وقد فهمنا أنه تعارك مع أحد الضباط فتوقف للتحقيق ثم أطلق سراحه. ونحن نهيناه ونرجو أن تنصحوه بأن لا يفاتح بمقاصدنا إلا الضباط والأشخاص المعتمد عليهم إجتناباً للمشاكل ولضرورة التكتم الشديد. حضرة الأخ يونس وباقي الأخوان يخصونكم بالسلام وأن كافة آل توحلة والعباوي حاضرين وفدائيين لهذه الحركة.

نسلم على الأخوان (جواد وعلي غالب) ونكرر رجاءنا للاهتمام بالفدائيين الذين سيراجعونكم ومراقبتهم إذا وجدتموهم غير متمكنين من إنجاز القضية. أخبرونا لنرسل بعض أقاربنا للمساعدة لكي نكون مطمئنين من النجاح وفي الختام نرجو قبول فائق الاحترام مولانا. (إسماعيل: توقيع)

لا شك أن المجلس التحقيقي أدرك التلفيق الظاهر في الرسالة. وان لم يكن لديه فكرة عن كيفية قيام نوري بدسها بمساعدة الشرطة أثناء القيام بتحر ثان. بدليل أن المقبوض عليهما لم يقدما أصلاً للمحاكمة مع المتآمرين وأفرج عنهما في هذه القضية. وأغلب الظن أن قيام نوري بإتلاف ملف قضية المؤامرة هو خشيته من أن يفتضح دوره في هذا التلفيق إن لم يكن بسبب آخر.

(٨) في حينه كانت خطة الحلفاء إقامة خط دفاع شمال الموصل الشرقي والغربي خشية اندفاع الجيش الألماني جنوباً من الكوبان في الاتحاد السوفياتي فقام البريطانيون بذلك وقطعوا أشواطاً كما بني مستشفى ميدان تحت الأرض في منطقة مقالع المرمر شمال الموصل وأنفق الجيش =

كان في القائمة البريطانية السوداء. ومما أذكر أنه طلب مني يوماً مرافقتي إلى بلدة سنجار لتفقد زروع له هناك بمناسبة حضوري مرافعة قضائية في محكمتهما وفي الطريق قصّ علي شيئاً حول القائمة التي كان بكر صدقي قد أعدها «لإنقاذ العراق من رجال الحكم الفاسدين». وقال إنهم كانوا يعلمون بالتجاء نوري السعيد إلى المفوضية المصرية ثم انتقاله إلى السفارة البريطانية لكنهم كانوا يريدون القضاء عليه خارج مبناها إلا أن السيارة التي أقلته إلى المطار العسكري أفلتت منهم بعملية تضليل من مسؤولي السفارة ولأنها كانت بحراسة ضباط بريطانيين مستعدين للمقاومة.

زادت علاقتي بإسماعيل عند إجازة حزب الشعب وكنت أحد مؤسسيه ومعتمده في الموصل. فقد اتصل بي في حينه مرات وأبدى هو وأخوه يونس عواطفه الصميمة تجاه الحزب وتحدث لي عن علاقة صداقة ربطت بينه وبين رئيسه الأستاذ عزيز شريف ثم قاما بزيارته عند مجيئه. كان عزيز شريف نائباً وزميلاً ليونس في المجلس النيابي الذي جاء به الانقلاب، إلا أن إسماعيل بقي بعيداً عن المعترك السياسي ولم يشارك أي طائفة حزبية في أي نشاط. لكن بدا منه ميل إلى التقرب من الجهات التي عرفت في حينه بالعناصر التقدمية واليسارية ولوحظت له صداقات ولقاءات وعدّ في حينه صديقاً للمعسكر الديمقراطي ولأولئك الذين كانوا يشك في أنهم أعضاء في الحزب الشيوعي العراقي.

والظاهر أنه استطاع بمهارة ومن التجارب العديدة التي مرّ بها أن يفيد منها بعد قيام انقلاب الرابع عشر من تموز. فقد بقيت العناصر الديمقراطية لا تطمئن إليه أو لا تعده من أعدائها على الأقل إلى حينٍ. وفي خلال فترة صلتي هذه به لم أحاول قط إثارة موضوع دوره في مذبحة سميل وكنت في حينه قد وقفت على تفاصيل كثيرة منها

في الأسابيع الأولى التي تلت أصدر (قاسم) مرسوماً جمهورياً يصف فيه انقلاب (بكر صدقي) بالحركة الوطنية معيداً الاعتبار إلى القائمين بها ورافعاً الحيف عن كل المتضررين بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة التالية بحقهم، وفتح الباب لتعويض من طورد بسببها في حريته ورزقه فأسرع (إسماعيل) وقدم طلباً بإعادته إلى الجيش ومنح رتبة (مقدم) وهو أقصى ما يمكن أن يمنحه المرسوم للضباط المطرودين من الخدمة

= البريطاني مبالغ طائلة في هذا السبيل إلى جانب تعهدات أرزاق ومهمات ونثر المال نثراً فخلق طبقة جديدة في الموصل من أغنياء الحرب.

بالترفيع درجتين فوق الرتبة التي كانوا يحملونها عند إقصائهم.

لا يعرف هل أن (قاسماً) استطلع رأي بعضهم عندما عينه مديراً لشرطة لواء الموصل على ملاك الجيش أم أنه انفرد بالأمر. وقد شاءت الصدف أن يكون موعد مباشرته مهام وظيفته في عين اليوم الذي أعلن العقيد عبدالوهاب الشواف عن محاولته الانقلابية. فانزوى إسماعيل طوال الأيام الثلاثة ولم يقم بمحاولة لتسلم مهام وظيفته حتى تأكد من إتمام تطويق المحاولة والقضاء عليها بعناصر موالية من الجيش ودعم الجمهور الغاضب الذي استفز بالإجراءات القاسية والاشتباكات السابقة للإعلان عن المحاولة وسقوط عدد من القتلى والجرحى أثناء الاصطدامات. ولم يأت بنفسه بل جيء به وكان متخفياً لاعتباره من العناصر القومية آنذاك. وأفسح له السبيل إلى غرفته بعد الاستيلاء على مركز الشرطة العام[٩].

---

(٩) ما زال هذا الملازم الاحتياط حياً. وهو مسيحي من أهالي الموصل. فقد قاد فصيلاً من الجنود واقتحم البناية وأفلح في تجريد الضباط ومعاوني الشرطة المتحصنين فيها من أسلحتهم بجرأة منقطعة النظير ومما يذكر جيداً أن (إسماعيل) جاءه واستأذنه في دخول غرفته وطلب منه أن يسلحه بمسدس ففعل. هذا ما حدثني به ويؤثر أن يبقى اسمه مكتوماً.
لم يكن تعيين (عباوي) مديراً لشرطة الموصل معروفاً عند المتصدين لمحاولة الشواف الانقلابية بل عرف عندهم بأنه من المتعاونين وكان الشيوعيون المقاومون لها يجدّون في البحث عنه.
ذكر لي الدكتور خليل عبدالعزيز في رسالة مؤرخة في الأول من حزيران ١٩٩٩ قال شاءت الأحداث أن أكون بين محتلّي مديرية الشرطة. ومنها صرنا ندير ونوجه المقاومة للحركة الانقلابية بهدف إلقاء القبض على المتآمرين وأنصارهم. وفي اليوم التالي لقمع المؤامرة وهو العاشر من آذار وبحدود نصف الليل رن جرس الهاتف في غرفة مدير الشرطة وكنتُ فيها. فرفعت السماعة وإذا بصوت يقول: «هنا وزارة الدفاع، الزعيم عبدالكريم قاسم يريد التكلم معكم.» وبين الدهشة والمباغتة وقبل أن أنطق بحرف فاجأني (قاسم) بالسؤال: «من أنت؟» أجبت «أنا خليل عبدالعزيز رئيس اتحاد طلبة الموصل» قال «ماذا تفعل في غرفة مدير الشرطة؟» قلت «نحن في عملية القضاء على مقاومة أعداء الجمهورية وأعدائك» قال «تمّ القضاء على العقيد الشوّاف، ومهمتكم انتهت وعليكم تسليم السلطة والأمور للجيش والشرطة وقد عينتُ إسماعيل عباوي مديراً وعليكم البحث عنه فوراً وتسليمه منصبه الجديد» أجبت قائلاً إن (إسماعيل) واحد من المتآمرين! قال بحدّة «اتركوا مديرية الشرطة وسلموا الإدارة فوراً» وقطع المكالمة.
نقلتُ للزملاء الحاضرين نصّ ما سمعتُ. وبعد قليل رنّ جرس الهاتف مجدداً وقال عامل البدالة: «الحاكم العسكري العام أحمد صالح العبدي سيكلمكم» ثم بدأ الحاكم العسكري بالقول «إنّ الزعيم عبدالكريم قاسم قد أصدر أمراً بتعيين إسماعيل عباوي مديراً للشرطة فاذهبوا =

اتخذت المديرية أربعة أيام متوالية مقراً للجان من الحزب الشيوعي الذي قام بدور رئيس في قمع المحاولة. وشرعت هذه اللجان ترسل مسلحيها من رجال المقاومة الشعبية للقبض على المشتبه بتعاونهم مع القائمين بالانقلاب وعمت الفوضى. وكانت تستقبل من يأتي الأشخاص والغوغاء والمقاومة الشعبية بهم بدوافع قد تكون على الأغلب شخصية. كان يكفي أن يصيح أحدهم بين الجمع بأن هذا «متآمر» لتتلاقفه الأيدي قبل أن ينجح آسروه في الولوج به داخل البناية. وقتل عدد بهذا الشكل كما قتل عدد آخر بين الجنود الذين فقدت السيطرة على أعمالهم تماماً وأسكرهم انتصارهم. أطلقت الغوغاء لغرائزها العنان وحصل ما حصل ولم يكن لإسماعيل دخل فقد كان شبه حبيس في غرفته لا يسمح له بمغادرتها. قتل من قتل وأنقذ من أمكن إنقاذه. وسيبقى دور الشيوعيين في تشجيع تلك الغرائز وقمعها أو المشاركة في منطلقاتها والسيطرة عليها موضع نقاش وبحث قد نتصدى له في المستقبل. كان المتحكمون في المديرية بطبيعة الحال يعلمون بأنه إنما اختير مديراً للشرطة لثقة بغداد باتجاهاته، فهو بنظر قاسم وقتذاك صديق يمكن التعاون معه، أو على الأقل ليس من العناصر القومية.

عندما هبت الريح في اتجاه معاكس بعد بضعة أشهر وبدأ (قاسم) يدير للشيوعيين ظهره لم يضع (إسماعيل) وقتاً في التنكر لهم في الموصل وكان يردد كلما وجب التصريح بأنه (قاسمي) لا يدين لأحد غيره بولاء. وقد وجدناه شاهداً رئيساً على هؤلاء في المحاكمات العرفية التي جرت لهم، لم يدخر وسعاً في إرضاء (قاسم). ووضع نفسه تحت تصرف المتضررين من تلك الأحداث وأقرباء الضحايا أنصار الشواف. فكانت

= وأتوا به إلى المديرية وسلموه الإدارة» فأجبتُ: «الجميع يفتش عنه بوصفه واحداً من المتآمرين» قال: «هذا لا يخصكم، عليكم ترك مديرية الشرطة فوراً وتسليمه الإدارة حالاً».

تداولنا فيما بيننا قليلاً ثم قررنا إطاعة أوامر بغداد وأرسلنا جماعة مسلحة للبحث عنه. توجهت الجماعة أولاً إلى داره وشاع الخوف في آل بيته لاعتقادهم بأن الغرض هو اعتقاله. بعد أن أفهموا خلاف ذلك هدأ روعهم. ونتيجة التفتيش عثر عليه مختفياً في منزل أحد أقربائه. فجيء به إلى مديرية الشرطة وعند مدخلها هجم عليه الجمهور المحتشد وبذلت جهود خارقة لرد الاعتداء عنه. وكانت العبارة الأولى التي تفوّه بها عند دخوله علينا قوله: «أنا في ذمامكم يجب أن تدافعوا عني. أنا في خدمتكم.». أبلغناه بأوامر بغداد وبوجوب تسلمه الإدارة فرفض قائلاً «أنا لا أستطيع السيطرة على المدينة بل أنتم». وبالفعل بقي عاطلاً ولم يحاول إصدار أمرٍ أو يشارك في إجراء في حين تركنا غرفته له. وانتقلنا إلى غرفة معاونه. وقد بقي طوال الوقت خائفاً ومرتاعاً».

شهادته نسيجاً من خيال كثير وتلفيق مقصود ببعض الحقائق سببت حشر أبرياء كثيرين لا دخل لهم في كل ما حدث إرضاء لنوازع حاقدة ونفوس مفعمة بحب الانتقام(١٠).

لا شك في أن الإهمال وقلة الاهتمام به من العناصر التي تحكمت في بناية الشرطة، وتجريده فعلاً من صلاحية المباشرة بعمله خلال هذه الأيام الأربعة، كانا عاملين لإنماء حقد على هذه العناصر. وقد بدا ذلك جلياً في مساعيه المحمومة طوال تلك الأيام السوداء في اخراج تلك العناصر من المديرية. فقد ظل على اتصال دائم تارة ببغداد وتارة بقيادة موقع الموصل. مشيراً أولاً إلى خطر وجود أكثر من ألفي مسلح كردي دخلوا المدينة انتصاراً للعناصر الموالية لقاسم، وكانت بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني. وبعد أن تحقق له ذلك قامت شاحنات عسكرية بإعادتهم إلى مناطق سكناهم.

ونجح إسماعيل في مسعاه وأجليت العناصر الشيوعية وأتباعها من رجال المقاومة الشعبية عن المديرية. على أنه بقي يتظاهر بالود لهم حتى أنزل قاسم ضربته بهم، فإذا بإسماعيل خصمهم العنيد وقد ارتفعت أسهم القوميين وبات من الضروري أن يخطب ودهم ويتظاهر بالولاء لهم مجدداً.

وفي شهر تموز من العام ١٩٥٩ حانت لقاسم الفرصة التي كان يريدها للإيقاع بالشيوعيين وأنصارهم والمناسبة هي الحوادث الدامية التي وقعت في مدينة كركوك يوم الاحتفال بالذكرى الثانية لانقلابه، فإلى جانب العناصر الشيوعية التي اتهمت بمأساة كركوك تناولت عملية القمع شيوعيي الموصل ومن ساند حكومته وعاون في القضاء على محاولة الشواف الانقلابية.

وتعاون إسماعيل تعاوناً وثيقاً مع لجنة التحقيق التي أرسلت من بغداد بأوامر القبض. كما تعاون مع العناصر القومية المتضررة، وذوي القتلى فاتسعت دائرة المقبوض عليهم بتلفيق الشهادات وتزويد اللجنة التحقيقية بالمعلومات المزيفة. ونشطت شرطته في اصطياد أصدقاء الأمس نشاطاً لم يعهد فيها من قبل.

وأصبح إسماعيل قومياً متحمساً.

وكوفئ على مجهوداته وعلى الشهادات التي أدلى بها أمام المجلس العرفي العسكري بالترفيع وبما كان بداية لجمع ثروة جعلته في مصاف الأغنياء.

---

(١٠) كاتب هذه السطور كان واحداً ممن تناولته شهاداته الملفقة المكذبة بالوقائع.

وقُيِّض له مصدر ثان للإثراء.

ففي أوائل النصف الثاني من العام ١٩٦١ انطلقت أول رصاصة للفترة المريعة التي عانتها الموصل. وهي ما عرف «بفترة الاغتيالات»، فترة أعطيت فيها الحرية المطلقة للقتلة المحترفين المأجورين ولأرباب السوابق المجرمين لقتل أكثر من مائة وخمسين من الابرياء بوصفهم شيوعيين أو متعاونين مع الشيوعيين ولعب المال لعبته في شراء الضمائر والتستر على القتلة. وكان دور إسماعيل فيها لا يحتاج إلى دليل إثبات.

فخلال تلك الفترة وقفت شرطته ورجال أمنه وكأنما تلقت أوامر صريحة موقف المتفرج الذي لا يعنيه الأمر في شيء. وسالت دماء الضحايا في رائعة النهار. في الشوارع الكبيرة، في المحلات العامة، في الطرق، في أماكن العمل، في أي مكان يتواجد المارة وعابرو السبيل. لأن القتلة كانوا يحرصون على ارتكاب الجريمة بمرأى ومسمع أكبر عدد من الناس ليضربوا بالضحية مثلاً ويشيعوا الرهبة في النفوس. وكثيراً ما كان القاتل باطمئنان تام من حياد الشرطة، يتعمد في أن يكسو جريمته ثوباً دراميا. وبكل متسع له من الوقت، بعد أن يجهز على ضحيته برصاصة في مقتل، يتمهل قليلاً ويسير بتودة متبختراً متشاغلاً بتنظيف سلاحه، تشيعه الأنظار الوجلة الخائفة دون أن يأتي أحدها حراكاً.

إسماعيل في مكتبه يقبض ثمن أتعابه وهو بعيد عن محل الجريمة. مذبحة سميل لن تتكرر هنا. ولا أحد يستطيع أن يقول إن إسماعيل كان منفذاً أو آمراً. مع هذا كله فالقرائن تصرخ بصوت جهير.

لم يقبض على جانٍ واحد ولم يحقق مع مشتبه به واحد ولم تتخذ تعقيبات قانونية بحق أحد.

ولم يحدث بتاريخ هذه المدينة هجرة اختيارية منها كالذي حصل خلال سنتين، فقد نزح عنها أكثر من ألفي أسرة وبضعة آلاف من الأشخاص ولجأوا إلى بغداد وإلى مدن كردستان وشلت الصناعة والتجارة في المدينة بمغادرة طبقة مفلحة نشطة.

وكان عدد الضحايا من المسيحيين أكثر بكثير من عدد الضحايا المسلمين وكذلك النازحون إذا اتخذنا النسبة السكانية مقياساً[١١].

* * *

---

(١١) خصصنا بحثاً مستقلاً لهذا في الجزء الثاني من كتاب «العراق في عهد قاسم» الص ٧٩٣-٨٣٩.

وكما كان لإسماعيل في العام ١٩٣٣ من يحميه ويشجعه ويتستر عليه كان له في عام الاغتيالات الزعيم (العميد) عبداللطيف الدراجي متصرف الموصل الجديد وربما كان تعيينه مقصوداً ولهذه الغاية.

نقل قاسم الدراجي من العمارة. وكان قد عينه هناك بعد أن أطلقه من السجن على أثر اتهامه بضلوعه في حركة ٤ تشرين الأول التي كانت ترمي إلى الإطاحة به وإقامة عبدالسلام عارف في محله. ثم ورد اسمه في قائمة المؤتمرين بحكم قاسم أثناء محاكمة رشيد عالي الگيلاني. وقام فيما بعد بدور فعال في الإطاحة بحكم قاسم.

وكأني بقاسم أراد بتعيينه محافظاً للموصل في تلك الفترة بالذات إدامة فترة الإرهاب بل كان يدخره بوصفه الشخص المناسب في الوقت المناسب والمكان المناسب.

وظهرت على إسماعيل علائم الغنى عند ابتياعه منزلاً فخماً في بغداد. وجاءت الثروة الطائلة تسعى إليه من مصدر ثالث. هو قيام النزاع المسلح في كردستان وتطوره إلى حركة وطنية عرفت فيما بعد بالثورة الكردية.

في مطلع العام ١٩٦١ شن الزيباريون حملة على البارزانيين وحلفائهم الآشوريين ووقفت موقف المتفرج شرطة الموصل بقيادة إسماعيل وقد خفت إلى مواضع الاشتباكات، في حين كان الزيباريون يدخلون القرى الآشورية والبارزانية ويعملون فيها حرقاً ونهباً[١٢].

عندما دخلت الثورة الكردية مرحلة الاشتباكات مع القوات النظامية انطلق إسماعيل كمن به مس من الجنون في تكديس الثروة مستخدماً آل بيته وأقرباءه فضلاً عن مرؤوسيه

= (ستوكهولم ١٩٨٨). وأريد هنا أن أشير إلى فقرة وردت في كتاب «الشرق الأوسط في ثورة The Middle East in Revolution» من تأليف السرّ همفري تريڤيليان السفير البريطاني في بغداد خلال تلك الفترة. وإليك الفقرة نصاً: «وفي الموصل بدأ أعداء الشيوعيين في الثأر لأنفسهم وشرعوا يردون برصاصهم الشيوعيين وأنصارهم في الشوارع بعد حلول الظلام في مبدأ الأمر، ثم خلال ساعات النهار فيما بعد. ولم تتدخل الشرطة قط. ومما نقل في حينه أن المنتقمين وضعوا مرة رؤوس ثلاثة من أنصار الشيوعيين فوق (بونيت) السيارة العائدة للضحايا وأطلقوها لتنحدر بما تحمله إلى قريتهم».

(١٢) عين المرجع (ص٢٠١): «وذكر لي (البارزاني) أن الزيباريين كانوا يهاجمون البارزانيين والآشوريين الذين هم في حمايتهم فيحرقون بيوتهم ويستولون على قطعانهم والشرطة واقفة لا تعمل شيئاً».

واستلب قطعان الغنم والمواشي من الكرد بحجة تعاونهم مع الحركة الكردية المسلحة. وجمع أموالاً طائلة من الرشاوى بالاستيلاء على الدراسات والآلات الزراعية وامتلاكها لقاء مبلغ معين والقبض على أناس من المزارعين والملاكين في المنطقة لا دخل لهم في الحركة وبحجة مشاركتهم فيها ثم إطلاق سراحهم لقاء رشاوى كبيرة.

وأعلنت قيادة الحركة الكردية المسلحة قرار إهدار دمه ووضعت مكافأة مالية لمن يأتي به حياً أو ميتاً أو من يتولى قتله. ولم يعد السكوت عن أعماله ممكناً فأسرعت السلطة في بغداد إلى إحالته على التقاعد. ولم يضع هو وقتاً فترك الموصل بعد أيام إلى بغداد. وأحاط نفسه هناك بحرس مسلح ولم يمتد به الأجل كثيراً ليستمتع بالثروة التي جمعها. فبعد ثلاث أو أربع سنين من استقراره في بغداد وفي أثناء إشرافه على تشييد عمارة ضخمة له مؤلفة من عدة طوابق أصيب بنوبة قلبية وسقط ميتاً. كان ذلك في العام ١٩٦٨.

دور
عبدالحميد الدبوني
قائمقام قضاء زاخو

٢٥٠١

يذكر علي جودة الأيوبي وهو من رؤساء الوزارات العراقية في كتابه «ذكريات»[1] حول الدبوني قوله:

«وصل دير الزور في تلك الأيام (١٩٢٠) رجل موصلي اسمه عبدالحميد الدبوني وهو من الضباط القدماء كان قبل قدومه إلى (الدير) موظفاً لدى الإنكليز في تلعفر برتبة معاون حاكم سياسي. لكنه اختلف معهم فاستقال من الوظيفة والتجأ إلى (الدير) وروى لي أحد المطلعين من أهل تلعفر أن سبب استقالة الدبوني من وظيفة هو أن ليچمان[2] اتهمه بالاختلاس وعاملة بفظاظته المعهودة».

أخذ الدبوني يحرض زملاءه الضباط العراقيين في (الدير) على مهاجمة تلعفر موضحاً لهم سهولة احتلالها لما له من معرفة وثيقة برؤساء البلدة، واصفاً أولئك الرؤساء بالميل العظيم للثورة على الإنكليز. واستطاع إقناع الضباط العراقيين برأيه هذا. وفي أوائل شهر من العام ١٩٢٠ بدئ بإعداد الحملة للهجوم على تلعفر. ويستلي علي جودة ليقول:

«رأينا الجواسيس الإنكليز في دير الزور يسرحون ويمرحون وقد كثر عددهم وهم حريصون على إيصال أخبارنا وحركاتنا إلى ضباط الاستخبارات فاستأجرنا قوارب (شختاتيز) ووضعنا فيها بعض الأرزاق وقلنا لبعض الجنود المتطوعين نحن قريباً نتحرك بالقوة حتى نفاجئ الإنكليز»[3].

---

(١) ط. بيروت ١٩٦٥، الص ٩٦-٩٨.

(٢) يقصد به العقيد ليشمان الذي كان وقتذاك الضابط السياسي لولاية الموصل التي احتلها في تشرين الثاني ١٩١٨.

(٣) باختصار عن كتاب قحطان أحمد عبوش الموسوم (ثورة تلعفر لسنة ١٩٢٠ والحركات الوطنية الأخرى في منطقة الجزيرة) ط. بغداد ١٩٦٩ وما بعدها.

وتقرر أن يتوجه المحرض عبدالحميد برفقه بدويين من موضع (الخنزيرية) شرق جبل سنجار نحو تلعفر. ووصلها في الثاني من حزيران وقصد دار السيد عبدالله آغا رئيس عشيرة السادة. . . فقام هذا بدوره بدعوة الرؤساء الآخرين. وعندها قام السيد عبدالحميد فيهم خطيباً محرضاً لهم على القيام بالثورة ضد الإنكليز قبيل وصول عسكر الشريف (شريف مكة) إليهم إذ سيكون ذلك شرفاً عظيماً لهم «وخير جواب لرؤساء العشائر الذين أوفدوه إليهم» واقترح بعض الحاضرين استشارة الضابط (جميل أفندي محمد خليل) في الأمر. وكان هذا مستخدماً لدى الإدارة البريطانية بوظيفة قائد الدرك تحت إمرة ضابط إنكليزي. وكان موضع ثقة الجالسين وصديقاً حميماً لعبدالحميد الدبوني الذي أخذه إلى جانب بعد حضوره وراح يحاول إقناعه بالانضمام إليهم وشاركة رؤساء تلعفر في الثورة على الإنكليز فاقتنع (جميل خليل) بهذا ووافق تلك رواية (جميل هذا) لصاحب كتاب الوقائع الحقيقية[٤] وفيها: «كنت قائد الدرك لدى القوة الإنكليزية في تلعفر. ولما علمت بمجيء حميد الدبوني بالقرب من قلعة تلعفر خرجت وتواجهت معه وكلمني عن أن الإنكليز قد استولوا على الموصل بغير حق ولا حرب ولا سيما وأنهم دخلوها بعد عقد الهدنة. والأتراك الآن يريدون استردادها لكنهم لم يتمكنوا. وأن السوريين بعد أن استقلوا هيمنوا على جميع وظائف الدولة ونحن بقينا من غير عمل وفكرنا بأننا يجب أن نتحرك ضد الإنكليز»[٥].

لا يمكن الجزم في أن التحريض الذي عمد إليه الدبوني مع قائد الدرك هذا والضباط العراقيين في دير الزور نابعاً عن يقظة ضمير وطنية مفاجئة بعد انفصاله عن الخدمة عند الإنكليز مباشرة وبعد التأنيب الذي لقيه من الكولونيل ليتشمان بسبب اختلاس عزاه إليه. إن مصدراً موثوقاً معاصراً أكد لكاتب هذه السطور في الموصل أن الدبوني لم يستقل من وظيفته بعد التأنيب كما ادعى صاحب كتاب ثورة تلعفر وإنما طرد من وظيفته.

نجح عبدالحميد الدبوني في إقناع صاحبه قائد الدرك، وهاجم الأهالي الحامية الصغيرة. وقتل الضابط السياسي الإنكليزي الرائد (بارلو) كما قتل الملازم ستيورات واثنان أو ثلاثة من نواب العرفاء والعرفاء الإنكليز والهنود مع الجنود الهنود. وبقي

(٤) علي البازركان: الوقائع الحقيقية لثورة العشرين. ط بغداد ١٤٥٤. ص١٨٥.
(٥) المصدر السابق باختصار ص٢٠٩.

الحال كذلك حتى تقدم الحملة التي جردت على البلدة من الموصل. وهرب الدبوني وجميل خليل والملازم محمد علي النعلبند رؤوس الحركة وكانت الرصاصة الأخيرة التي فتكت بالملازم ستيورات.

وأما قوة دير الزور التي تقدمت نحو تلعفر بقيادة جميل المدفعي فقد أسرعت إلى الانسحاب نحو دير الزور، بعد أن بعثت بالدبوني لإنزال العلم العربي الذي رفع فوق سراي تلعفر أثناء الانتفاضة، مع الأمر بإحراق مركز القيادة وإتلاف كل ما فيه وإشعال النار في السيارات المتقدمة الباقية من النجدة الإنگليزية الأولى. فقام بذلك ثم اختفى عن الأنظار وكان عدد من رؤساء تلعفر يطلبونه ليقتلوه بوصفه سبباً لما حل بهم وما انزل الإنگليز بهم من عقاب إثر عودتهم إلى تلعفر.

التجأ الثلاثة الدبوني والنعلبند وجميل خليل إلى تركيا. سافر الأخيران إلى تركيا مباشرة والتحقا بالجيش التركي رأساً. أما الدبوني فلم يقصدها مباشرةً. إن صاحب كتاب (ثورة تلعفر) يروي ما حل به بتفصيل ونحن نؤثر أن ننقل الوقائع مختصرة منه قال[٦]:

توجه الدبوني إلى مضارب شمّر على الحدود التركية ومكث فيها نحو شهر ونصف شهر ثم انضم إلى قافلة متجهة إلى الموصل متنكراً. لكنه لم يستطع البقاء فيها أكثر من يومين للرقابة المضروبة على المدينة فغادرها متجهاً إلى الحدود التركية وزاول وهو في طريقه مهنة راعي غنم أجير تارةً وفلاحاً في إحدى البساتين تارةً أخرى. حتى أفلح في اجتياز الحدود إلى تركيا. فألقي القبض عليه وهو في نصيبين وأرسل مخفوراً إلى ماردين. ومن سورية وتركيا تشفع له عجيمي السعدون وأمين العمري. فأطلق سراحه وأعيد إلى الجيش التركي برتبة لما قبل الحرب (ملازم).

وكان الأتراك قد أعدوا وقتئذ فرقة عسكرية رابطت في جزيرة ابن عمر (الجزيري) لغزو العراق بقيادة (عاكف بك) فانتظم الدبوني في تلك الفرقة. ولم يلبث إلاّ أن وشي به عند القائد بأنه ترك الجيش التركي بعد الهدنة وانضم إلى الإنگليز.

فاعتقل ثانيةً وقدّم لمحكمة عسكرية. وهنا توسط له كل من عجيمي السعدون وأغوات تلعفر فأطلق سراحه وعين بعدها عضواً في وفد سمي «بوفد الإصلاح» مهمته إثارة القبائل الكردية ضد الإنگليز في العراق ومساعدة القوات التركية عند زحفها نحو

---

(٦) قحطان أحمد عبوش المصدر السابق، الص ٤٠٧-٤٠٩.

الموصل. والغريب في الأمر أنه اعتقل للمرة الثالثة مع الأعضاء الآخرين لوفد الإصلاح ووجهت إليه أربع تهم (١) تركه الخدمة في الجيش بعد الهدنة. (٢) إثارة القبائل الكردية ضدّ الأتراك. (٣) اتصاله بالإنكليز. (٤) تهريبه السلاح.

وقدم الدبوني إلى المحكمة العسكرية في دياربكر وكاد يحكم بالإعدام إلا أن الذي أنقذه إبرازه نسخة من جريدة الاستقلال البغدادية وصلت دياربكر أثناء المحاكمة وكان فيها خبر إعلان العفو العام في العراق عن رجال الثورة العربية مع استثناء نفرٍ، منهم جميل خليل المدفعي وهو (أي الدبوني) فقدم عريضة مع نسخة من الجريدة إلى المجلس العسكري الذي قضى بشطب التهم عنه وأعيد إلى الجيش برتبته العسكرية.

وألقي القبض عليه للمرة الرابعة مع كل من إسماعيل صفوت وجميل خليل ومحمد علي النعلبند ومكثوا في السجن قرابة شهرين بتهمة التعامل مع الإنكليز ولكن أفرج عنهم لعدم توفر الأدلة، وأعيدوا إلى الجيش التركي.

وبقي الدبوني في الجيش التركي حتى العام ١٩٢٥ عندما تم الإعلان عن العفو العام غير المقيد أو المستثنى، فاستحصل على إجازة أمدها أربعة أشهر وعاد إلى العراق متنكراً بغية التوسط للحصول على عفو خاصٍ ولم يؤثر البقاء في تركيا كما فعل زميلاه. ووصل بغداد حاملاً رسائل توصية من الشيخ عجيل الياور شيخ مشايخ شمر إلى الملك فيصل وياسين الهاشمي. وتنكر بزي سيد يمتهن مهنة (فتح الفأل) وبنى له كوخاً من قصب في مقبرة الشيخ معروف يلجأ إليه ليلاً ويتجول نهاراً في أزقة الكرخ يفتح الفأل وينبئ بالغيب لمن يطلب منه لقاء أجرة يقبضها. «وكان يشاهد في أثناء تجواله في الأزقة على الجدران إعلانات بمنح جائزة لمن يقبض عليه ويسلمه إلى السلطات العسكرية».

كان الدبوني خلال ذلك يتصل سرّاً بياسين الهاشمي وغيره للتوسط له في نيل عفو خاصٍ فلم يوفق لذلك[7] وضاقت به سبل الحياة في بغداد. وكاد ييأس - فرحل إلى

---

(٧) في ٣٠ من شهر أيار ١٩٢١ أصدر المندوب السامي سر پرسي كوكس بياناً بالعفو العام عن القائمين بثورة ١٩٢٠. واستناداً إلى القرار المتخذ في مؤتمر لوزان المفقد في ١٩٢٦ الذي تقرر فيه العفو عمن استثني من العفو العام الصادر في ٣٠ أيار كما ذكرنا، فقد نصت الفقرة الثانية منه على ما يلي:

ب: يستثنى من العفو كل من جميل بك وحميد أفندي الدبوني المتهمان بالتحريض رأساً على قتل المرحومين الميجر بارلو والملازم ستيورات وغيرهما من الموظفين البريطانيين في تلعفر. =

الموصل وبقي فيها شبه مختف حتى انعقاد مؤتمر لوزان في ١٩٢٦ الذي تقرر منه العفو عن المستثنين من العفو العام فعاد الدبوني إلى بغداد وتمكن بتوسط زملائه الضباط السابقين الذين أصبحوا وزراء ومتصرفين من تعيينه مديراً للثانوية المركزية ببغداد.

ولم يلبث أن سعى بوساطة من جميل المدفعي إلى نقل خدماته إلى وزارة الداخلية. وفي العام ١٩٣٠ عين قائمقاماً في زاخو. وأحيل إلى التقاعد فور بلوغه السن القانونية في ١٩٥٦. ولم يرتق إلى منصب أعلى بسبب مساهمته المشبوهة في مذبحة سميل.

في الخمسينات ضمتني إلى هذه الشخصية مجالس صدفية فقط ولم أعرفه معرفة جيدة. والأرجح أن ابنه (عدنان) كان مصدر المعلومات التي دوّنها صاحب كتاب (ثورة تلعفر) إذ لم يؤثر عن عبدالحميد الدبوني مذكرات مطبوعات أو محظوظة. على أني ارتبطت برباط ودّ وصداقة بأحد أبناء عمومته وزوج ابنة ل. في إحدى المصائف العراقية ربما كان ذلك في العام ١٩٥٥. وهذا القريب هو الشاب المأسوف عليه سميه (حميد الدبوني) الضابط الطيار في القوة الجوية العراقية وزوجته ابنة عبدالحميد (أم فاتن). وتشاء الأقدار أن تتحطم به طائرته فيذهب مأسوفاً عليه.

ابتلي عبدالحميد الدبوني بسرطان القولون. وتوفي بعد معاناة في أوائل الستينيات.

= [المقصود هنا بجميل بك كما أرجح هو جميل المدفعي وليس جميل خليل الذي أصبح رئيس وزراء عدة مرات. وهذا ما يؤكده توفيق السويدي (وجوه عراقية عبر التاريخ (ص ٩٦) لندن. ١٩٨٧ وهو ايضاً.

يقول إن عبدالمحسن السعدون توسط له في ١٩٢٥ وساعده في الرجوع إلى العراق.

وقفات سريعة على
سيرة ياسين الهاشمي
١٨٨٤-١٩٣٦

٢٥٠٩

من النوابغ الذين يقذف بهم في أوقاتٍ نادرة رحم الطبقة الفقيرة أو المعدمة. يرحلون ليخلفوا آثار أقدامهم على وجه مجتمعهم أو ربما أوسع منه لا تزول معالمها بهبوب الرياح والعواصف. ولا يمحوها مد ولا جزر.

لكنه لا يُعدّ من فريق النابغين المتجردين الذين نذروا أنفسهم لغيرهم وجندوا قابلياتهم الخلاقة لخدمة المجموع وما أندر هؤلاء. فهو من ذلك الصنف الذي خص نفسه وطموحه الشخصي بأكبر جزءٍ من اهتمامه ونشاطه. وأوقف معظم جهوده سعياً وراء الجاه والاسم والرفعة بشقيه: الغنى والمنصب. الثاني لم يكن يقتضيه الكثير لنيله. وجدناه أصغر ضابطٍ في جيش الإمبراطورية العثمانية يبلغ رتبة الجنرال (ميرآلاي = عميد) وآخر منصب بلغه قبل تمزيق الإمبراطورية هو قيادة فيلق. وكثير من الولاة العثمانيين كانوا بهذه الرتبة عندما أنيط بهم حكم ولايات الموصل وبغداد البصرة بعد ضم الثلاث معاً. وهناك من العرب كثيرون بلغوا رتبة الوزارة. ومنهم اثنان على الأقل كانوا من رؤساء الوزارات (صدر أعظم). لذلك بقي إلى الأخير يرى وهو يتابع تسارع الأحداث السياسية الروائي المذهل في الشرق الأوسط بأنه أحق من غيره بالقيادة والزعامة، وأحق من غيره في تدبير مساعيه الملتوية إلى مساواة الآخرين في ما ورثوه من ثروات عن آبائهم، أو حازوه بطرق قد لا تستقيم مع القيم الخلقية في حين أن استعلاءه على زملائه ووضع نفسه على رأسهم كان بالنظر إليه أمراً طبيعياً لا جدال فيه. فليس بينهم من يفوقه مباداًة وذكاء وعلماً. بعضهم كانوا في عرفه أقزاماً ودمى رأى من حقه أن يحركها ويوجهها بالشكل الذي يتفق والخط الذي انتهجه.

وكان سبب سقوطه المفاجئ نسيانه أن لهؤلاء الأقزام طموحهم الشخصي أيضاً. وأن الأقزام أحياناً قد ينقلبون إلى عمالقة، والدمى إلى بشر، إلى (روبوط) مدمر. وأن هناك حداً يجب أن يقف عنده كل طموح وإلا أولد نقمة وعداء وحسداً. لكن (ياسين)

تجاوز فيما يبدو هذا الحد وظل شعور التفوق فيه يدفعه إلى استخدام الآخرين حتى وجد نفسه يواجه أنداداً ينازعونه مركزه نفسه وبعضهم كان من صنع يده. وفي استقراء حياته السياسية في مراحلها الأخيرة كان معظم الدلائل يشير إلى أنه بات يشعر بأن صلاح الوطن وتقدمه مرتبط بزعامته ارتباطاً عضوياً. ولذلك نجده عندما كان يزمع على ترك الحكم فيها فيضطر حين لا يجد سبيلاً لوسيلة أخرى إلى اتباع عين السبيل التي أزاحه بها خصومه ويبدأ يكيد ويتآمر.

وكان يحاول ستر تلك الازدواجية التي طبع عليها كل أفراد الطبقة الحاكمة العراقية متوسلاً بملكاته الخاصة ودهائه. فيتظاهر بالبساطة والتواضع ويتعمد الظهور بمظهر المتقشف في لباسه ومأكله تكملة للصورة التي يريد أن يرسمها. لتنطبع في عقول الناس.

مع هذا فقد شهد له من زامله ولصق به بمقدرةٍ فذة على اجتذاب المعجبين من الذين يقلون عنه كثيراً في السلم الاجتماعي بتبسطه معهم وتواضعه الذي كان يبدو فيه طبيعياً غير متعمل وشهدوا بأن نجاحه مع الصحفيين وأرباب القلم في هذا المجال كان مضموناً دائماً. كانت الصحافة العراقية في أغلب الأحيان تقف إلى صفه.

كان أذكى من غيره وأشجع عند مواجهة الحقيقة التي قد يبدو المرء أخرق أو أحمق أمامها عند إنكارها. وهناك أمثلة كثيرة لهذا، فمثلاً كان (ياسين) وزيراً في حكومة رشيد عالي عندما هوى سيف داموكليس على رؤوس الآشوريين. ومن المعلوم أنه كان صاحب فكرة تقليد رشيد عالي ربيبه رئاسة تلك الوزارة وهو الذي اقترح اسمه بدلاً عنه، وبسببه ولوجوده عضواً فيها سميت بالوزارة القومية. إن موقفه من تلك المأساة قبل وقوعها وبعده هو واحد من أمثلة كثيرة ستكون دليلاً على أصالة وصحة تحليلنا هذا لشخصيته.

انتدب رئيساً للوفد الذي شكلته الحكومة للدفاع عن موقفها من القضية الآشورية أمام مجلس عصبة الأمم. فهداه عقله إلى أن إنكار ما حصل بوجه كل الدلائل والبينات المجتمعة لدى العصبة هو من السذاجة والبلاهة بمكان. وأن الحل الوحيد لادّراء الهجوم الشرس، وتجريد الخصوم والإسهاب في التنديد هو الإقرار بوقوع الجريمة والوعد بالاقتصاص من مرتكبيها وامتصاص النقمة العارمة بدفع مسألة العقاب إلى أحضان المستقبل، خلافاً لزملائه الذين آثروا محاولة تغطية قرص الشمس بغربال. وسنعود إلى هذا فيما بعد ببعض تفصيل.

وكان أشجع من غيره عندما تحدى عبث غازي وتصرفاته الشاذة، في حين قصر من سبقه ومن لحقه عن ذاك[1].

كما كان أيضاً شجاعاً عندما أقر فيما بعد بأنه أخطأ كثيراً في موقفه العدائي ومعارضته للمعاهدة البريطانية التي أجمع المؤرخون العراقيون وكل الساسة العراقيين بأنها كانت مجحفة بحق العراق دون أن يدركوا بأن العراق كله بأرضه وبساكنيه كان ملكاً ليمين البريطانيين وأن بوسعهم أن يحكموه بمعاهدة أو بدون معاهدة. كانوا فحسب وراء المعاهدة ليتخلصوا من تبعات الانتداب ونفقاته.

كان يمتاز عن غيره من الساسة العراقيين بأنه يعرف متى يقف واين يقف وكيف يستطيع التنصل من عواقب سياسية في الوقت المعين وعندما نسي هذه القاعدة مرةً واحدةٍ وانساق بتسرعٍ وحدة طبع في وزير داخليته (رشيد عالي) وإصراره سقط. حتى في سقوطه لم تفارقهُ حاسته السياسية المرهفة فاستسلم فوراً أمام الانقلاب العسكري وقدم استقالة حكومته حين طلب منه ذلك دون تردد في حين كان رشيد عالي مصراً على التشبث بالحكم يتصل بزعماء العشائر الموالين للوقوف بوجه الانقلاب ومقاومته.

وكان هو بمعاونة من نوري السعيد ورستم حيدر وراء تشجيع الملك فيصل في لندن على إرسال تلك البرقيات الحارة الملحة التي يناشد الگيلاني فيها بالتعقل وبضرورة إطلاق سراح مار شمعون وتحاشي المواجهة بأي شكل كان. وعلينا أن لا ننسى كذلك بأنه أرسل باسمه برقية شخصية لرشيد يحذره فيها من الاندفاع والتهور منذراً إياه أنه وفي حالة إصراره فسيكلفه فيصل بتقديم استقالته واستقالة حكومته حال عودته، وكان الوقت قد فات ليدرك الهاشمي أن تلميذه لم يعد ذلك التلميذ الطائع، وأنه قرر منذ زمن الخروج عن رقابته ووصايته والاشتغال لحسابه.

من الأمثلة لبعد نظر هذا السياسي وأصالة تفكيره (بمعزب عن طموحه الشخصي) إدراكه منذ العام ١٩٣١ أي عام التوقيع على المعاهدة نية بريطانيا المبيتة في الخروج من تبعات الانتداب عن طريق التمهيد لإدخال العراق في عصبة الأمم كدولة مستقلة والاكتفاء بحكم العراق بطريق غير مباشر. فكان واحداً من ثلاثة من أشهر الساسة العراقيين بعثوا ببرقية مذيلة بتوقيعهم إلى مجلس العصبة يقولون فيها إن الوقت لم يحن

---

(١) مع ذلك كان يأمل أن تكون ابنته (نعمت) زوجة للملك غازي (الذي أبدى اهتماماً خاصاً بها في وقت من الأوقات رغم علمه بضعفه العقلي).

لدخول العراق عصبة الأمم عضواً.

إن موقف ياسين الهاشمي السابق في خطابه أمام عصبة الأمم حول القضية الآشورية هو موقف لا يتسم بأي عطف، بأقل وصف له، وهو موقف عداء صريح بالوصف الذي ورد في مذكرات البطريرك الآشوري، إنه يدعونا إلى التأمل في الرأي الذي أدلى به ستافورد عنه في الخطاب الذي ألقاه في الجمعية الملكية الآسيوية الجغرافية بعد الأحداث، فقد قدر احتمال قيام هذا السياسي بدور إيجابي قد يحول دون المذابح والفظائع لو كان موجوداً في العراق.

عندما تحرّج الموقف العراقي أمام الرأي العالمي راح الساسة العراقيون يتلفتون يمنةً ويسرة لانتداب أصلح رجل يقوم عنهم «بالمهمة القذرة» فلم يجدوا غيره رئيساً للوفد الذي أرسلوه إلى عصبة الأمم لتبرير موقف العراق.

كثير ممن أسف على تلك النهاية الأليمة التي ختمت بها حياته وكثير من أولئك الذين ناصبوه العداء وخاصموه بحنقٍ وحسدٍ، يقرون أنه من خلال الغيوم الخلقية التي شابت تعامله وتصرفاته، كانت تلوح بين آن وآخر ومضة من ومضات العبقرية السياسية إن خفيت عن بعض أقرانه، فإنها لم تخف عن البريطانيين فحسبوا له حساباً لم يخصوا أحداً من الساسة العراقيين بمثله.

* * *

ولد (ياسين) في بغداد أواخر العام ١٨٨٤، وسماه أبوه بـ(ياسين حلمي) وأبوه (سلمان) هو مختار محلة البارودية في بغداد. وقد بقي اسمها هذا بحسب ظني حتى يومنا.

لم تكن وظيفة المختار ذات شأنٍ في العهدين العثماني والوطني. ولا بالتالي تضفي على صاحبها مقاماً ملحوظاً أو تدر مالاً كثيراً. المختار الذي لا يتكسب من مهنة أخرى يعيش عيشة الكفاف. إلا أنه كان فوق ذلك مجازاً بالترافع أمام المحاكم الشرعية في المسائل والنزاعات الشخصية (الزواج والطلاق والإرث الخ).

أما انتساب (ياسين) إلى طبقة السادة في أواخر سني حياته بوضع صفة «سيد» قبل اسمه فربما كان انتحالاً وانسجاماً مع لقب «الهاشمي» وقد انفرد بهذا ولم يجاره فيه شقيقاه (مكي) و(طه).

بل كان الشك يحوم أيضاً حول أصوله العربية، فقد أشيع بأن أسرته هي بالأصل من عشيرة (الكروية) التركية التي جاء بها السلطان العثماني (مراد الرابع) في العام

١٦٣٨ عند احتلاله العراق ودخوله بغداد. وفي كتاب صدر مؤخراً نسب إلى عشيرة كردية[٢].

وشأن ياسين شأن كل أبناء الأسر المعسرة العراقية التي لا تجد فضلة من دخل لتنفق على تعليم الأبناء في المدارس المدنية، وهي المدارس التي تؤهلهم إلى وظائف الدولة الإدارية فانخرط في المدرسة الإعدادية العسكرية ببغداد وأكمل تحصيله في كلية استنبول الحربية وتخرج في ١٩٠٢ برتبة ملازم وباسم (ياسين حلمي سليمان) وعمره في حدود الثامنة عشرة. وصعوده كان مذهلاً. ففي خلال خمسة عشر عاماً رفع خمس مرات وهو أمر نادر في الجيش التركي. سيما على عهد سيطرة القوميين الترك (جون ترك). وأمضى ثلاث سنوات أخرى في كلية الأركان ونال شهادتها بتفوق. وعين ضابط ركن في الفيلق (الأوردي) السادس المرابط في بغداد. ورفع في العام ١٩٠٨ إلى رتبة (صاغ قول أغاسي) أي رائد، وعين رئيساً لأركان الفيلق السابع المرابط في ميدان (اگياستغاس) بمنطقة (ساروز) ببلغاريا في العام ١٩١٠ ونقل في ١٩١٣ رئيساً لأركان الفيلق الثاني عشر في الموصل برتبة مقدم (بينباشي) وكان قد انضوى إلى جمعية العهد السرية. فكان له الفضل (كما ادعى) بتأسيس فرع لها في الموصل.

أرسل مع فيلقه إلى حلب في خريف ١٩١٤ إثر دخول تركيا الحرب. ثم نقل منها إلى رئاسة أركان الفيلق السابع عشر في استنبول. ومن ثم سلم قيادة الفرقة العشرين في جبهة (غاليسيا) وهو برتبة عقيد (قائمقام) وفي العام ١٩١٧ لفت نجاحه الكبير في صمود الجبهة أمام هجمات الروس المتكررة نظر القيصر (ڤلهلم الثاني) أثناء تفقده إياها فأوصى بترقيته إلى رتبة عميد (مير آلاي) ولم يكن مستحقاً ترقيته إذ لم يمرّ أكثر من بضعة أشهر على آخر ترفيع له. ولم ترد القيادة طلب القيصر ومنح الرتبة «استثناء» ثم ثبت فيها رسمياً.

في تلك السنة أرسل على رأس فرقته إلى فلسطين وهناك تسلم قيادة الفيلق الرابع والعشرين. ثم أنيطت به قيادة الفيلق الثامن في الأردن بمواجهة جيوش الحلفاء بقيادة الجنرال (لورد اللنبي) والتحم معها في معركتي «السلط» و«عمان» وأفلح في الانسحاب المنظم ببراعة. ولم يكتم البريطانيون الستراتيجيون إعجابهم به فوصفوه في تقاريرهم بـ«ستراتيجي حاذق يفوق مقدرتنا على احتوائه». وكلف بالدفاع عن نهر الأردن حيناً

(٢) نسبه إلى عشيرة كاكه. (راجع: الفيليون: تأليف نجم سلمان مهدي. ط ستوكهولم ٢٠٠١).

لكنه تحاشى الالتحام في معركة مع عدو يفوقه عدداً وعدة بمراحل. على أن الوثائق البريطانية تشير إلى أنه كان في العام ١٩١٥ ولفترة قصيرة على اتصال سري بهم أثناء احتدام معركة الدردنيل وليس هناك ما يشير إلى طبيعة هذه الصلة.

بختام الحرب وانحلال الجيش التركي في سورية انسحب (ياسين) دون ضجة وانزوى في منزله بدمشق وبقي حتى دخول الجيش العربي بقيادة فيصل دمشق وإعلانه نفسه ملكاً. في خلال السنتين اللتين عقبتا (مودروس) كانت قيادة الجيش البريطاني في سورية تتولى تصريف الأمور وكل السلطات. وقد تركت ضباط الفيلق العثماني المنحل ومراتبه وجنوده أحراراً ولم تضعهم قيد الأسر. وفسحت للجميع السبيل للعودة كل إلى مسقط رأسه. إلا أن القيادة كانت تطلب ضباطاً معينين وتبحث عنهم لاستجوابهم أو اعتقالهم. وكان (ياسين) أحدهم. إلاّ أنّ (فيصلاً) سبقهم إليه فأسبغ عليه حصانةً باستدعائه وإسناد منصب رئاسة أركان الجيش العربي المشكل حديثاً إليه. وكان على معرفة سابقة به وقد سبقته إليه شهرته العسكرية. كما كان يريد أن يجتذب بواسطته ضباط الفيلق المنحل التركي من العرب الذين عملوا معه. كان ذلك في أوائل العام ١٩١٩ وقيل إنه لم يقبل بسهولة وأبدى بعض تمنع. لكن وقبل أن ينقضي عام واحد أشاع عنه مبغضوه (على ما قيل) بأنه يدبر انقلاباً ضد الملك. وكان مصدر الشائعة الضباط الشريفيون الذين جاؤوا مع (فيصل) وهم يعرفون عن الأمير شدة الحساسية في كل ما يتعلق بشخصه. وزعموا أن الذي يدفع (ياسين) إلى التآمر هو عدم رضاه على سياسة المسايرة والمداهنة التي يتبعها العاهل مع السلطات الفرنسية التي أخذت تبسط يدها على سورية. فقام (فيصل) بنقله إلى منصب مجردٍ من كل صلاحية هو رآسة مجلس الشورى الحربي. وقيل أيضاً إن السبب الحقيقي لإقصائه هو اكتشاف الملك فيه طموحاً لا يحدّ وحباً في السيطرة لم يعتده من الآخرين. وأنه ما نقله إلى هذه الوظيفة الفخرية إلا تمهيداً للخلاص منه وتسهيلاً لنية السلطة البريطانية العسكرية في اعتقاله.

وأيما كان السبب، فقد تم إلقاء القبض عليه واعتقاله أثناء حضوره حفلة شاي أقامها البريطانيون في (المزة) وهي ضاحية من ضواحي دمشق.

كان اسم (ياسين) شهيراً. بدليل أن الشاعر (معروف الرصافي) مدحه بقصيدة بمناسبة اعتقاله، فأصعده فيها إلى قمة الوطنية والإخلاص والشعبية (لم يلبث أن هجاه ولعنه بعد خمسة عشر عاماً بأبياتٍ وصفه فيها بالأنانية وحب الذات وبذلك الرجل الطموح الذي لا يعمل لوطنه بل لمصلحته الخاصة).

كان موقفه من الاشتباك مع الجيش الفرنسي في (ميسلون) موقف عسكري ستراتيجي بعيد النظر فقد نصح واشتد في نصحه بعدم الاشتباك مع الفرنسيين بقوله «إن الجيش العربي لا يقوى على الصمود ساعة واحدة» فرمي بالتخاذل وقلة الفطنة وضعف في الوطنية. وكان وزير الدفاع (يوسف العظمة) وهو أول من عارضه وأثار الشك في رأيه هذا أول من سقط قتيلاً في تلك المعركة.

بعد وقعة (ميسلون) في ٢٤ من تموز ١٩٢٠ ودخول الجيش الفرنسي دمشق اعتكف في منزله. وزاول التجارة حيناً فأخفق وعدل عنها.

كان (ياسين) أثناء توليه رئاسة أركان الجيش العربي قد تخلى عن اسمه القديم (ياسين حلمي سليمان) واتخذ اسم (ياسين الهاشمي) بديلاً وهو الذي عرف به حتى آخر سنين من حياته عندما وضع أمامه لقب «السيد».

الاسم الأول هو تسمية عثمانية مركبة درج عليها آباء ذلك الزمان في تسمية أولادهم لتمويه أصولهم القومية. والتبديل الثاني كان بزيادة كلمة (الهاشمي) مع التخلص من الاسمين الثاني والثالث - ربما كان سببه محاولة الانتساب إلى بيت فيصل الهاشمي تقرباً منه أو ربما كان الغرض منه مساواة الأسرة المالكة في العراق في أصالة المحتد. ويعيد هذا إلى ذهني قول الشاعر الشهيد (الشريف الرضي) يخاطب الخليفة العباسي (المقتدر):

مهلاً أمير المؤمنين فإننا ... في دوحة العلياء لا نتفرّق

إلا الخلافة ميّزتك فإنني ... أنا عاطل منها وأنت مطوّق

وربما لقي تفسيره في تلك الإشاعات التي دارت حيناً من الزمن قبيل سقوطه حول نيته في إزاحة الأسرة المالكة وإقامة جمهورية يكون هو على رأسها.

وإذا كان انتسابه لآل البيت حقيقياً فما من شك في أن لإخفائه طوال خدمته في الجيش العثماني ما يبرره، لأن القوميين الأتراك الذين سيطروا على الحكم آنذاك كانوا ينظرون بشك عظيم إلى نوايا آل البيت والأشراف السادة، فيكون انتسابه عقبة أكيدة وواقعية في ترقياته العسكرية.

أرسل (ياسين) مخفوراً إلى (اللد) بفلسطين وبقي معتقلاً ستة أشهر وفي السادس من أيار ١٩٢٠ أطلق سراحه فغادر المعسكر عائداً إلى دمشق واستأنف دوامه في مجلس شورى الحرب ردحاً من الزمن حتى أنهت وقعة (ميسلون) حكم فيصل وطرده ووضع سورية تحت الحكم الفرنسي. إلا أنه بقي في دمشق رغم ذلك حتى نودي

بفيصل ملكاً على العراق. فقر رأيه على العودة إلى ارض الوطن إلا أن مساعيه ومساعي أخويه فشلت في الحصول على موافقة الحكومة والملك والبريطانيين. وهو أمر يدعو إلى التساؤل والعجب بسبب استثنائهم من سائر العسكريين العراقيين الذين خدموا في الجيش العثماني. والتعليل الذي قبل حيناً من الزمن هو أن الضباط العائدين والذين رافقوا فيصلاً من الحجاز حتى بغداد أصبحوا يتقلدون المناصب العالية في الدولة الجديدة السياسية منها والعسكرية وكلهم يعرفون (ياسين) وكلهم مدرك بأنه يفوقهم علماً وثقافة وقدماً عسكرياً وأن مجيئه سيكون عنصر خطر على مراكزهم.

وبذلت محاولات مستميتة لعودته وقدمت أسرته في بغداد التماسات ومذكرات متعاقبة، تارةً (لفيصل) وتارة لرئيس الحكومة (عبدالرحمن النقيب) منها تلك التي رفعتها شقيقته وختمتها بهذه العبارة:

«أنا مريضة جداً. وأرى ضرورة لقاء شقيقي قبل مغادرتي العالم الفاني».

أخيراً أحيل طلب العودة إلى المندوب السامي سر پرسي كوكس فكتب هذا تعليقاً بأن عودته ليس في صالحه ولا في صالح العراق فهو إنسان خطر وقوي في آن واحد. وليس لدى الحكومة استعداد كافٍ لاستخدامه. فيجب أن لا يسمح له بالعودة.

واصل (ياسين) العمل الحر في دمشق إلا أن تجارته بارت وركبته الديون. فعاد يكرر الطلب ولجأ إلى القنصلية البريطانية في دمشق. فكتب هذا بدوره إلى المندوب السامي يحبذ بشدة عودته بعد أخذ تعهد منه بولائه. وبعد بضعة أشهر تمت الموافقة وغادر (ياسين) دمشق إلى حلب في ٢٢ نيسان ١٩٢٢ وكان ينتظره فيها شقيقه طه (الذي أسرع ينحو منحى شقيقه في الانتساب إلى الهاشمية) وتوجها معاً إلى الموصل وبلغاها في ١٥ من أيار ١٩٢٢ . وأقام لهما أصدقاؤهما حفلة تكريم. وفي ١٩ من الشهر عينه وصلا بغداد[٣].

ياسين العراقي الولادة ومن أسرة بغدادية لم يكن من المغمورين فقد سبقته شهرة وتناولت الصحف قبلها قصة منعه من عودته إلى بلاده وكان له أنصار وأشياع في العراق قبل وصوله: كما أن عدداً كبيراً من الضباط كانوا تحت إمرته إلا أن جعفر العسكري ونوري السعيد فضلاً عن آل (السويدي والنقيب) كانوا يتوجسون منه خيفة، ويعتقدون أن عودته ستؤدي حتماً إلى خلل في المعادلة السياسية.

---

(٣) الهاشمي: سامي عبد الحافظ القيسي. ط البصرة ١٩٧٥ ص٢٦.

لم يعرف شيء عن الغرض الذي توخاه البريطانيون من اعتقاله. فقد جرى ذلك بعد سنين من نهاية الحرب. أكانوا يريدون معلومات مخصوصة عن الجيش التركي وقادته الجدد؟ أم أنهم حاولوا تجنيده لأنفسهم. أو ربما لإلقاء درسٍ.

ليس ببعيد أن يكون هناك نوع من تفاهم قبل مغادرة ياسين بغداد، لم يسع الآنسة (گروترود بل) السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي إلا التنويه به في إحدى رسائلها. كما نوهت في رسالة بمقابلة لها معه عند عودته ذكرته فيها بلهجة لا تخلو من تهديد بأيام اعتقاله والوضع البائس الذي كان يعيشه في دمشق[٤].

إلا أن (فيصلاً) ظل يتوجس منه خيفة طوال عمره. كان مثلاً يعلم أنه ظل على اتصال دائم بمصطفى كمال (أتاتورك) وأنه كان يراسله سراً من دمشق. وقد عزت الوثائق البريطانية إلى الزعيم التركي رسالةً وجهها إلى كل من نوري السعيد وجعفر العسكري يوصيهما بأن يكونا أكثر مرونة مع (ياسين) وأن يعدّلا موقفهما منه «لأنه أقدر منكما وأعلى رتبة».

مع هذا كله لم يتردد في استخدامه مع رشيد عالي ضد صديقه عبدالمحسن السعدون للحد من سلطته وإزاحته.

ورد في تقرير للاستخبارات البريطانية حول عودة ياسين:

«إنه استقبل استقبالاً شعبياً من قبل جميع الفئات باستثناء حزب الملك. إن

---

(٤) تعرفت گيرترود بل على ياسين الهاشمي لأول مرة في ٢٩ أيلول ١٩١٩ كما ذكرت. وكانت في القاهرة برفقة الجنرال كلايتن فنوّه لها هذا بثلاثة شخصيات عراقية هم ياسين الهاشمي وجعفر العسكري ونوري السعيد. وقال مما قال: سيكون لهؤلاء شأن وأي شأن في العراق ثم عقب قائلاً إن (ياسين) رجل خطر. المقابلة الثانية لها كانت في ٨ من تشرين الأول - مع اثنين من أعضاء جمعية العهد العراقيين: «هذه العصبة تعمل من أجل الاستقلال التام لسورية والعراق دون مداخلة اجنبية. وروحها المحركة والملهمة ياسين پاشا. وفي أعماقها يستقر كره الفرنسيين. إن جاء الفرنسيون فهم سيقيمون كل العرب ضد الأوروپيين وياسين هو على اتصال بالاتحاد والترقي في استنبول. وبمصطفى كمال پاشا أيضاً. وربما فضل السيادة التركية على السيادة الفرنسية.

عدت إلى مكتبي لأقرأ ملف (جمعية العهد). ثم عرجت على ياسين الذي كان رئيساً لمجلس الحرب الأعلى (في سورية). سألته عن تصوراته لمستقبل بلاد مابين النهرين (ميسوپوتاميا) فأجاب: «ما من شك في أن هذه البلاد لن تكون خلال السنوات العشر المقبلة قادرة على الاستغناء عن المشورة الأجنبية». الظاهر أن ما قاله هنا يناقض رأي (كلايتن) عنه. وقد طلبت منه مراسلتي». [رسائل بل: المرجع السالف ١٩٨]

الرغبة العامة كانت تميل إلى توليه وزارة الدفاع بدلاً من جعفر إلا أن الملك كان يرى خلاف ذلك، تخوفاً من نفوذه غير المستحب».

وبدلاً من استيزاره عين متصرفاً (محافظاً) للواء المنتفق، والقصد هو إبعاده عن المعترك السياسي في العاصمة. إلا أنه انتهز فرصة الإعلان عن بدء انتخابات المجلس التأسيسي في شهر تشرين الأول ١٩٢٢ فعاد إلى بغداد.

وفي خلال فترة التهيئة لانتخاب أعضاء المجلس ووضع منهاج لأعماله بدا ياسين للناس صلباً في استقامته وصراحته. إلاّ أن وجهه المستتر كان فيه ما يطمئن البريطانيين وصعد به وجهه الشعبي غير المساوم إلى الجماهيرية التي عمل لكسبها. وقذف بنفسه في لجة المقاومة الضارية للمعاهدة، لكن سجل عليه في حينه انه قال للمندوب السامي (هنري دوبس) في شهر آب من العام ١٩٢٢ وفي أثناء مقابلة خاصة: «إن الشروط التي تضمنتها المعاهدة فيها من السخاء أكثر بكثير مما كان متوقعاً». وفي شهر أيلول من السنة عينها ذكر كتاب سيرته والمؤرخون أنه كان ضد إلغاء الانتداب إذ قال لفيصل: «ان جلالتك لتخطئ كثيراً في إصرارك على إنهاء الانتداب والحاحك على أن يكون من حق العراق الإشراف على شؤونه الداخلية فحسب».

في عين الوقت تقريباً بعث برسالة إلى (جعفر أبي التمن) من أشهر ساسة ذلك الزمان المعروفين بالنزاهة ونبل القصد يؤكد له فيها على إخلاصه له ولأفكاره قائلاً: «إني انتظر أوامرك. وآمل من صميم قلبي أن يتم طرد البغاء (يقصد البريطانيين) من أرض العراق»!!

وقد افتضح أمر الرسالة وكانت محتوياتها سبباً في عدول الملك وممانعة المندوب السامي في إسناد وزارة الداخلية إليه عندما أصر (عبدالمحسن السعدون) في العام نفسه على ضمه إلى وزارته الأولى. واضطر (السعدون) إلى إسناد وزارة الأشغال العامة له بدل ذلك.

في العام ١٩٢٥ اعتزم (ياسين) تأليف حزبه. فأجيز في الثالث من كانون الأول باسم (حزب الشعب) ولم يفت المهتمين بأمره ملاحظة اختياره عين الاسم الذي اختاره (أتاتورك) لحزبه. والظاهر أن اعجابه بالنهضة التي حققها هذا (العسكري) في تركيا، ونزوعه إلى تقليده لم يزايله عند إعلان الانتداب البريطاني على العراق، ولعل معارضته الشرسة حيناً من الزمن للمعاهدات الثلاث، ولاسيما الأخيرة في ١٩٣٠ التي ربطت العراق الحديث بمحورٍ ما، تركية الطابع. وقد يصح لنا الاستدلال على ذلك من البرقية

التي بعثها هو وزميلاه جعفر أبو التمن وناجي السويدي إلى عصبة الأمم معارضين في دخول العراق العصبة بقولهم: «إن ذلك يزيد في ربط العراق المتطلع إلى الاستقلال التام بعجلة الانتداب البريطاني».

إذن، كان (ياسين) يرى وربما بكثير من الفطنة أن الاستقلال الذي أنهى الانتداب إنما كان استقلالاً صورياً لم يغير شيئاً من الواقع وإنما أزال فحسب التبعات والمسؤوليات عن كاهل بريطانيا في حين أبقى سلطتها التي جعلت الحكم الفعلي في يد الساسة البريطانيين.

وبمناسبة تأليف (ياسين) حزبه ذكر التقرير البريطاني المرفوع لعصبة الأمم في العام ١٩٢٨ «حول الإدارة في العراق» سبباً لتأليفه بقوله: «إن المعارضة كانت تريد أن تقدم شيئاً جديداً، وتكره أن يقوم بالأدوار التمثيلية شخصيات قديمة معروفة. فرأت أن لا «تضع الشراب الجديد في القناني القديمة»».

وأثبت التقرير أيضاً رأيا آخر (بياسين) فقال: «إنه يمارس عين الأساليب الملتوية، ويساوم على مراكز القوى وعلى مصالح البلاد دون أن تطرف له عين أو يعتريه خجل وتبعاً لمقتضى الحال ولا يهمه غير الوصول إلى السلطة بأي ثمن كان».

وأصل الحزب وقوامه هو كتلة المعارضة الجديدة التي انبثقت في مجلس النواب. وهو مجلس جاء به (حزب العهد) الذي رأسه (نوري السعيد) وكان قد سبقه إلى الحياة السياسية (الحزب الوطني العراقي) الذي أسسه وتزعمه (جعفر أبو التمن) في ٢ من شهر آب ١٩٢٢ وقد عطله المندوب السامي بعد أشهر قلائل ولم يعاود نشاطه إلاّ في ٣٠ من حزيران ١٩٢٨.

كتب موظفو دار المندوب السامي الكثير حول انطباعاتهم الشخصية عن الساسة العراقيين إلى جانب معلومات عنهم استقوها من شائعات ومن متطوعين وفي بعضها ما يصيب كبد الحقيقة وفي بعضها ما يبتعد كثيراً عنها. ومنها ما يمتاز بالعمق والتحليل المنطقي، وأكثرها سطحي وفيها عنصر الشائعة والتقول، وبينها المتناقض والعاطفي المتأثر بالانطباع الشخصي وتأثير الظروف الزمانية والمكانية. فيها كل هذا فالمؤرخ لا يخرج منها فارغ اليد خالي الوفاض، وفي الغالب يعود من رحلته مليء الوطاب. وهي من هذه الناحية تكاد تكون مصدرنا الرئيس. لأن المذكرات التي كتبها عدد من السياسيين العراقيين فقيرة جداً بمثل هذه المعلومات إلا ما شذ وندر. وليس الأمر بعجيب أو مستغرب منهم، فما بينهم إلا من يحاول في مذكراته استخلاص نفسه من

المواقف السياسية المخجلة بإلقاء الذنب فيها على الآخرين لذلك لا يمكن الاعتماد عليها إلا إذا تطابقت شهاداتها مع أكثر من شهادة. والدس والإغراض أول ما يجب أن يتحراه المؤرخ فيها.

فهناك مجموعة كبيرة من الآراء البريطانية في شخص (ياسين) لم يحظ سياسي عراقي آخر بمثل مقدارها تصلح لتقديم صورة قريبة من الواقع لهذا الرجل. وليعلم أن المندوبين السامين وموظفيهم المسؤولين الذي احتكوا به وتعاملوا معه وجالسوه ليس بينهم من يمكن وصفه بالقصور العقلي وضعف الفراسة وقلة الذكاء.

يختم سر دوبس (المندوب السامي بين ١٩٢٢ و١٩٢٨) واحداً من تقاريره بالقول عن ياسين:

«إنه رجل أخطر بكثير إذا كان خارج الحكم مما كان داخله، وأعسر قياداً إذا كان داخل الحكومة وبوضع تابع».

ووجد فيه السر فرنسيس همفريز (المندوب السامي بين ١٩٢٢ و١٩٣٢ ثم سفيراً):

«شخصية متزنة مفيدة جداً للعراق، يمكن التفاهم معها بسهولة».

ورآه السرّ أرشيبالد كلارك كير السفير الذي وقع انقلاب بكر صدقي على عهده:

«رجلاً ذكياً حصيفاً، يتعاون مع البريطانيين، إلا أنه لا يخلو من ذلك الداء الذي فصلته (گرترود بل) في رسالة لها إلى أبيها مؤرخة في ٣١ من شهر آب ١٩٢٢ وقد نوهنا بها».

قالت:

«زارني (ياسين باشا) في مكتبي. سألته هل تعلمت دروساً من وظيفتك الجديدة (في المنتفق) فأجاب: في فترة لا تزيد عن أربعين يوماً تعلمت كل ما يسع المرء استيعابه. وأبدى قلقاً على مصير البلاد وعقب يقول: إني قرأت مسودة المعاهدة العراقية - البريطانية، ولا أتوقع أن يجد أي عراقي سخاء كالذي قدمته شروطها. واني لفي عجب شديد من رفض الملك لها.

واستطرد يقول: إن الخطأ هو خطأكم، لأنكم لم تحكموا قبضتكم عليه (يقصد الملك). ما الذي يجعلكم تطلقون له الحرية للأخذ بآراء رجالٍ قد يقودوننا إلى الهاوية (يقصد بهم ساسة معينين عراقيين) أيضاً؟».

ثم تعلق بالأخير بقولها عن ياسين:

«إن لهذا الرجل شأناً عظيماً في مستقبل العراق».

هذه الآراء لا تخلو من قاسم مشترك حتى بمضاهاتها مع أقوال زملائه فيه وكلها يؤدي بنا إلى الإقرار بقوة شخصية الرجل وبراعته الواضحة في الظهور بالقميص المناسب في الوقت المناسب، واللسان المنطقي في الظرف الذي لا يودّ محدثه أن يسمع ما هو أفضل منه.

وكلّ الساسة العراقيين رغم الجوانب القاتمة التي برزوها كانوا يقرون له بالذكاء والألمعية وكثير منهم كان يظهر هذه الحقيقة بحنقٍ وبشكل لا يخلو من ضغن.

بقي (كامل الچادرچي) مثلاً - وهو من أجرأ الساسة في أحكامه القاطعة والصائبة في أحيان كثيرة - يكنّ له احتراماً كبيراً ويشيد بمزاياه رغم اكتشافه في وقت مبتسر عيوبه ونقائضه، ورغم خروجه عليه مشمئزاً من مناوراته السياسية.

في أواخر العام ١٩٢٢ توفي ابنه الوحيد الصغير (يحيى). ويظهر أن تأثير الفاجعة كان كبيراً على نفسه وصفه شقيقه بأنه أشبه بصاعقة انقضت عليه. ولم يعقب ذكراً آخر، غير بنات.

* * *

رحلة (ياسين) السياسية بدأت بعضويته في المجلس التأسيسي.

بدأت جلسات هذا المجلس في شهر شباط من العام ١٩٢٤ لسنّ الدستور (القانون الأساسي) وإبرام المعاهدة. فقاد هو وكل من (ناجي السويدي ورؤوف الچادرچي والدكتور داود الچلبي وسليمان غزالة) المناقشات حول الدستور وكانوا جناح المعارضة الذي صوت ضد المعاهدة. واستخدم مواهبه الفكرية للوصول إلى الصيغ الصائبة عند مناقشة مواد الدستور وبدا وأصحابه القوى الفاعلة في المناقشات وروح المجلس وآلته المنشطة. لاسيما في مسألة تثبيت مبدأ الفصل بين السلطات. والدقة في نصوص القانون حول الحريات الفردية وحقوق الشعب. ظلت هذه المواد تدل وتسمو على كل الدساتير التي سنتها الانقلابات العسكرية ابتداء من ١٩٥٨ فصاعداً.

إلا أن (ياسين) لم يكن صادقاً في دفاعه عن الحريات ولا مع جهوده في تثبيتها فقد امتهنتها حكومتاه أكثر من مرةً وكان وزيراً مسؤولاً مسؤولية تضامنية في عدد من الوزارات التي قضت على تلك الحريات بالمراسيم الشاذة. وانتهى به الأمر أيضاً إلى قبوله بالمعاهدة والإشادة بها بعد أن رفضها، وبعد أن ندد بالثانية في ١٩٢٧ وبالثالثة في ١٩٣٠ وبعد وصفه لها بكل ما يخطر بالبال - ليعلن جهاراً رضاه عنها عندما اتفق

الملك والمندوب السامي على إسكاته بإسناد تأليف أول حكومة له في الثاني من آب ١٩٢٤، بوصفه «زعيماً للمعارضة» فقد كانا يريدان أن تقوم وزارته بتوقيع امتياز النفط بدون ضجةٍ من معارضة وكان هو يريد أن يكون رئيساً للوزراء بأي ثمن.

كان درساً مراً أثر في نشاطه السياسي ولم ينسه قط. وبالنظر إلى بريطانيا كان درساً مفيداً له كما وصفوه في تقاريرهم الدبلوماسية. فبعد أن أتمت حكومته التوقيع على الاتفاق ببضعة أسابيع افتعلت له مؤامرة صغيرة داخل أروقة المجلس النيابي وحرم بالثقة منه، فأرغم على الاستقالة ولم تعمر حكومته غير أحد عشر شهراً.

قلت إن (جعفراً العسكري ونوري السعيد) لم يكونا قط في وئام معه بل كان الجفاء متبادلاً إلا أن أولهما أرغم بإلحاحٍ من الملك على قبوله عضواً في وزارته التي ألفها في ١٩٢٦ وزيراً للمالية لأن الملكَ كان يخشى بقاءه خارج الحكم قدر ما كان يقلق من بقائه داخلها. هذا ما أكده لكاتب هذه النبذة قبل أكثر من أربعين عاماً شخصية كبيرة المقام كانت يوماً ما تحتل منصباً في البلاط الملكي. قال لي:

«إن الملك لم يكن يخشاه في الواقع كما يتصور الكثيرون بل كان يحار من أين يمسك به. وقد سمعته يردد أكثر من مرة وهو نافذ الصبر. إن (ياسين) واحدٌ من مصادر قلقه أكان خارج الحكم أم داخله».

لم يبق في وزارة (جعفر) طويلاً واستقلال منها مع (رشيد عالي) احتجاجاً على إبرام المعاهدة الثانية في ١٩٢٧!

في أيلول من العام ١٩٢٧ ضمه (عبدالمحسن السعدون) إلى حكومته وزيراً للمالية أيضاً. وتولى المنصب عينه في وزارة (ناجي السويدي) الذي كان يضيق به ذرعاً رغم إقراره بقابلياته وذكائه، وربما كان مبعث هذا هو الكره الذي يحصل أحياناً بين الأكفاء ذوي المواهب المتعددة. ظل هذا الشعور يلازم (ناجي السويدي) الذي فاقه ثقافة وعلماً وفاقه نزاهة ولكنه تأخر عنه ببعد النظر وسعة الحيلة. وقد التقيا مرتين وفي مواقف مبدئية حاسمة كما مر بنا واختلفا بعد ذلك وسلك كل سبيله. كان كلاهما يرى أنّ استعجال بريطانيا في إدخال العراق عضواً في عصبة الأمم مع استقلال صوري سيشد العراق أكثر مما يشدها آنذاك ببريطانيا التي كانت تهيمن على العصبة طوال عمرها في الوقت الذي كان هذا سيحلها من التزامات كثيرة مفيدة للعراق وهو ما ذكرناه.

والتقى هذان الباقعتان في تلك العملية الخطيرة التي عادت بأعظم فائدة مالية

واقتصادية على الشعب العراقي. حين أقدم (ياسين) بجراءة منقطعة النظير على عملية إطفاء الدين العراقي الذي ورثه عن الدولة العثمانية والبالغ مع الفوائد المستحقة ١٠٠٠٧٢٦٥ پاوناً ذهبياً سترلينياً. وهو دين ضخم جداً بقياس القوة الشرائية للپاون الإنگليزي في ذلك الحين. وقد يكون مضاعفة هذا المبلغ عشرين مرة على الأقل كافياً لتصور قيمته بقوة الپاون الشرائية الحالية. فبرغم الشكوك العظيمة التي ساورت زملاءه في الحكومة من جدوى الحيلة المالية، أقدم بالاتفاق سراً مع (ناجي السويدي) وبصورة سرية وخلافاً للقانون - على شراء كمية مساوية للدين من سندات القرض التركي التي وصلت قيمتها إلى الحضيض في أسواق البورصة العالمية وبقيمة تعادل واحداً من أربعين من قيمتها الإسمية. وعندما طولب العراق بالوفاء بادرت الحكومة بدفع حصتها من الدين بتلك السندات التي لم تكلف الخزينة أكثر من ٢٣٠٠٠٠ پاون. وتم تسديد الدين كله بدفعة واحدة بدلاً من الأقساط التي اتفق عليها.

تقلد ياسين وزارة المالية خمس مرات. وامتنعت عليه وزارتا الداخلية والدفاع مطلقاً وإلى الأخير. إذ بقيت الشكوك تساور فيصل والآخرين منه، بسبب ما ذكرناه سابقاً، وكذلك لتصريحات غير مدروسة أو مسؤولة أحياناً وتصدر في أغلب الأحيان في مجالسه ما تلبث أن تنقل إلى المهتمين به حول التقدم الذي أحرزته تركيا في ظل النظام الجمهوري. وفي الملف الخاص به في دائرة التحقيقات الجنائية العراقية إشارة إلى أنه صرح في العام ١٩٣٥ (لنصرت الفارسي) أحد الوزراء بأن النظام الجمهوري هو أصلح نظام للعراق.

كذلك بقي يقود جبهة المعارضة لكل حكومةٍ لا يكون هو فيها. ومن أنماط تصريحاته ما نقلت عنه مثلاً صحيفة (العالم العربي) بتاريخ ١٨ من تشرين الأوّل ١٩٣٠ حول المعاهدة البريطانية العراقية الثالثة:

«المعاهدة الجديدة لم تضف شيئاً إلى ما كسبه العراق بل زادت في أغلاله وعزلته عن الأقطار العربية وباعدت ما بين جارتيه الشرقيتين تركيا وإيران وصاغت لنا الاستقلال من مواد الاحتلال. أرجو من أبناء الشعب ألاّ يقبلوا بها».

كانت بياناته وتصريحاته عادة طوال زعامته المعارضة أشبه بتحريضٍ على ثورة. فمن بيان أصدره حزبه وبتوقيعه في ٢٠ من تشرين الثاني من ذلك العام - ضد حكومة (نوري السعيد) احتجاجاً على الأساليب التي اتبعتها وزارته للإتيان بنواب مدجنين إلى

المجلس الذي سيصادق على المعاهدة، تجد هذه الخاتمة:

«يا أبناء العاصمة وملحقاتها الغيارى، هبوا للدفاع عن حقوقكم».

وتألفت جبهة المعارضة من حزبه الجديد حزب (الإخاء) والحزب الوطني الذي كان يرأسه (جعفر أبو التمن). ثم اندغم الحزبان فما بعد تحت اسم «الإخاء الوطني» الذي حمل راية الجهاد ضد المعاهدة.

وفي لحظة من هياج عاطفي قدّر بعضهم أنه كان مفتعلاً أكثر منه حقيقياً أثروا عنه أن مناقشة حامية دارت بين الملك من جهة وبينه وبين (ناجي شوكت ورشيد عالي) من جهة، قال للملك: «إنك لا تقدم خدمة للبلاد بوضع توقيعك على المعاهدة». وهدده ثلاثتهم بالعمل على «إسقاط حكومة نوري السعيد وبإلغاء النظام الملكي عند اللزوم».

وبمناسبة المعاهدة، قادت هذه الجبهة المعارضة بتوجيهه اضراباً عاماً دام أسبوعين هزّ الحكومة ولم يسقطها. وصادق مجلس النواب على المعاهدة. إلا أن (ياسين) وصحبه خرجوا من المعركة بشعبية كبيرة إلى حين.

في العام ١٩٣٢ وهو العام الذي أشرف الانتداب فيه على نهايته وجد (فيصل) أن (ياسين) خير من يعهد إليه بتأليف وزارة. واشترط عليه أن يعلن قبول الحكومة التي سيؤلفها بالمعاهدة. تردد (ياسين) وطال تردده ثم امتنع. عندئذ عمد الملك إلى حيلة من تلك الحيل التي كان يعالج بها عناد افراد الطبقة الحاكمة بين حين وآخر. واستهدفت الحيلة أولاً تمزيق حزب الإخاء الوطني المعارض بإيقاع الشقاق بين زعمائه فاستدعى (رشيد عالي) الذي يلي (ياسين) في قيادة الحزب ولوّح له بمنصب رئاسة الديوان الملكي فلم يتردد (الگيلاني) لعلمه بأن هذا المنصب - وهو الخطوة الأخيرة إلى رئاسة الوزارة - سيعينه على نيل الحظوة عند الملك والتأثير عليه.

بعد هذا عرض الملك قيام وزارة ائتلافية بأن جمع الخصوم في جلسةٍ وهدد الجميع بأنه سيتنازل عن العرش ويعلن أسباب تنازله معيناً فيها المسببين بالأسماء. واعتكف (جعفر أبو التمن) وحلف يميناً غموساً بأن يعتزل السياسة عندما علم بأن (ياسين) كان في ذلك الاجتماع. كذلك استقال كامل الجادرچي. وقبل (ياسين) مبدئياً الدخول في الوزارة الائتلافية المقترحة، بعد أن اجتمع لهذا الغرض بالمعتمد البريطاني (فرنسيس همفريز) اجتماعاً طويلاً وصفه هذا بالسرية في أحد تقاريره وجاءت فيه هذه العبارة:

«إن (ياسين) اندفع تلقائياً ليتعهد لي باستشارتي بنوع خاص إن سارت الأمور سيراً سيئاً»!

إن المسألة التي ما زلت أحاول تعليلها برأي معقول هي إصرار البريطانيين الغريب على تطويع (ياسين) رغم معرفتهم بأن للرجل استقلالية خاصة لا ترمي إلى خدمة أحد، بل اتخاذ الآخرين وسيلة لتحقيق طموح أو هدفٍ معين له، ففي الوقت الذي كان ناشطاً ضد المعاهدة كانت هناك تقارير العقيد (ج. ف. ولكنز) مفتش الشرطة العام (فيما بعد) بغداد، ورئيس المخابرات البريطانية في عين الوقت، تكشف بأن (ياسين) داعب خلال فترة معينة وهو خارج الحكم فكرة الاتصال بالاتحاد السوفياتي في نطاق معارضة المعاهدة ووسيطه كما جاء في التقرير شخص يدعى (سيد محمود بن عبدالحسين) سكرتير وزارة الأشغال العامة في أثناء وجود (عبدالمحسن شلاش) وزيراً لها.

كان (سيد محمود) عضواً مؤسساً لحزب الشعب الذي رأسه (ياسين) منذ تشكيله حتى انحلاله. لكنه خرج عنه في العام ١٩٢٥، ثم عاد إليه في ١٩٢٨. وجاء في تقرير (ولكنز) أن (ياسين) خوّل هذا الشخص صلاحية الاستمرار في مهمته مع روسيا. لم يكن (ولكنز) يعرف شيئاً عن طبيعته هذا الاتصال بدليل تعليقه «لا بد وأن الهاشمي يدبر أمراً». والاتصال المشار إليه تم في إيران عن طريق (محمد مهدي الخالصي).

كان الخالصي المبعد عن العراق يترأس حينذاك ١٩٢٨-١٩٢٩ جمعية عرفها باسم (جمعية ما بين النهرين) معللاً إغفال اسم الدولة الرسمي الجديد بوصفه اختراعاً بريطانياً لا سند تاريخي له. وقد ضمت هذه الجمعية طائفة من علماء الشيعة ومجتهديها وعن أهدافها لا يعرف الشيء الكثير خلا أنها معادية للانتداب البريطاني وأنها تعمل على إخراج البريطانيين من العراق كان. (سيد محمود) هذا رسولها الذي أنيطت به مهمة الاتصال برئيس المخابرات السوفياتي (الأوگپو U.G.P.O) في كرمنشاه (ياكوف خانبيكوف).

جاء في تقرير (ولكنز) أن (ياسين) زوّد (سيد محمود) قبل سفرة أخيرة من سفراته العديدة إلى إيران برسائل شخصية منه موجهة إلى كل من المجتهدين (ميرزا محمد رضا الشيرازي) و(السيد أبي الحسن الكاشاني) و(سليمان ميرزا)، وكذلك (للسيد مهدي الخالصي) وكل هؤلاء من منتسبي (جمعية ما بين النهرين).

والأمر يزداد غموضاً عندما يذكر التقرير استطراداً بأن الرسول (سيد محمود) هو في الواقع ابن أخ (السيد باقر واحد العين) معاون رئيس التشريفات في البلاط ببغداد.

أكان (الملك) على بينةٍ مما يجري؟

بل أو كان ذلك يتم برضاه؟

أكان يريد أن يفهم البريطانيين بما بوسعه أن يعمل بدونهم عن طريق تسهيل تسرب أخبار هذه الاتصالات إليهم وبصورة متعمدة؟

مما يدعم الميل إلى هذا الرأي الأخير أنّ العلاقات بين البلاط ودار المندوب السامي كانت على أسوأ حال. ففي خلال ١٩٢٨-١٩٢٩ كان بين القصرين خلاف حاد سببه إصرار الملك على أن ينفرد العراق بمهمة الدفاع عن نفسه وأن يسنّ قانون الخدمة الإلزامية في الجيش وكان البريطانيون يعارضون في ذلك معارضة شديدة. حتى لوح الملك مراراً بالتنازل عن العرش، وقال لأحد زواره يوماً أثناء الأزمة: إن في العراق ملكين لا ملكاً واحداً (يقصد المندوب السامي).

فإذا كان الأمر هو تقصّد فضح ذلك النشاط وإيصاله إلى البريطانيين بوصفه واحدةً من حيل (فيصل) ومناوراته الصغيرة، فعلينا أن نعلم والحالة هذه بأن (ياسين) كان خلال هذه الفترة النادرة يعمل مع (فيصل) يداً بيدٍ!

ومما بينه (ولكنز) في تقريره: أنّ المطالب التي عرضها (سيد محمود) على رئيس (الأوگبو) هي النظر في قبول عراقيين لتلقي التدريب العسكري والعلوم الحربية في المعاهد العسكرية السوڤياتية، والمساهمة في نشاط وسائل الإعلام السوڤياتية بالكتابة حول مساوئ الاحتلال البريطاني وحول امتداد نفوذه في العراق، ومهاجمة تصرفات المندوب السامي البريطاني في بغداد الخ.

وذكر (ولكنز) إن هذه المطالب «لم تتضمن مساعدة مالية. ولذلك كان اهتمام الروس بها شديداً».

ومهما كان الأمر فستبقى حقيقة وأسباب هذه الاتصالات ونتائجها سراً مغلقاً إلا إذا تمّ العثور على أصولها بين مئات الأطنان من وثائق الأمن والمخابرات السوڤياتية التي رفع عنها الحظر الآن.

مما يقوي الشك في ان (الملك) كان يعمل مع (ياسين) خفية وربما لوقت أطول من هذا أن (فيصلاً) بدأ منذ أواخر ١٩٣١ حتى وفاته بالعمل على تحقيق حلمه بالهلال الخصيب (مشروع وحدة سورية والعراق). ولم يكن سراً أنه انتدب (ياسين) في أوائل العام ١٩٣٣ مبعوثاً خاصاً له لزيارة الدول العربية (القدس، القاهرة، دمشق، بيروت) لشرح الحاجة إلى عقد مؤتمر عربي في بغداد، وقد تحدث (ياسين) أثناء وجوده في

القدس مع مندوب صحيفة (الجمعية الإسلامية) حول الهدف الأساسي والأولي من عقد مثل هذا المؤتمر بأن قال:

«لو نجح المؤتمر العربي المنشود في إيقاظ الأمة العربية وجعلها تدرك نواقصها والأخطار المحدقة بها فإنه سيحقق أول جزء من المهمة».

ولنعد لوصل ما انقطع:

عندما كلف (فيصل) (رشيد عالي) بتأليف الوزارة فإنه وضع صديقيه (حكمت وياسين) في موقف عسير وأرغمهما على اختيار واحدٍ من اثنين: إما أن يتخليا عن (رشيد) كليةً، وإما أن يقبلا بالتعاون والدخول في الوزارة. (كان الملك قد اشترط على رشيد المتلهف أن يجعلها ممثلة لجميع المتخاصمين)، وبدا (فيصل) المنتصر الذي لا يقهر عندما اختار (ياسين) الدخول في الوزارة ومصافحة الخصوم، في حين رفض هو نفسه تأليفها بالصفة التي فرضت عليه كما أسلفنا!

وفي هذه الوزارة التي سميت بالوزارة القومية، وجد ياسين نفسه ملزماً بتحمل جانب من مسؤولية ما ارتكبته. وكان عليه أن يدافع عن تصرفاتها في جنيف أمام عصبة الأمم.

ما أن شيّع (فيصل) إلى قبره حتى بدا (ياسين) أعظم الساسة العراقيين نفوذاً. انزاح ظل هذا الملك القوي عن خلفٍ ضعيف العقل مأفون لا حظّ له في العلم والسياسة ولا اهتمام بهما مهما قل ولم يكن بين الساسة الآخرين من يطاول ياسين ولا من يتمتع بشعبية كشعبيته.

انطلقوا بعد أن انزاح عنهم كابوس الملك يتطاحنون ويتناحرون ويكشر أحدهم في وجه الآخر، ويدبرون المكائد، عصبة ضد عصبة وكتلة ضد كتلة. ودخلت سلطة البلاط في احتضار. وكثيراً ما كانت إقالة الوزارات وتعيينها بمجرد رأي يبديه رئيس ديوان ملكي قوي التأثير، أو بضغوط من ضباط الجيش وقادته.

لم يكن من غير المتوقع أن يدعى (ياسين) في العام ١٩٣٥ لتأليف وزارة. كان اتفاقاً بين الكتل والخصوم في الواقع يرمي إلى تحطيم سمعته من جهةٍ، ونتيجة للاعياء والعجز الذي منيت به الكتل السياسية. فاتفقت على هدنةٍ بينها باختيار خصم الجميع.

ليس هناك ما يمكن وصفه بالثقة ولا أمل باحتمال نجاح يحققه حيث فشلوا هم. الاتفاق كان يرمي إلى إدخاله في زمرة الفاشلين وتحطيم شعبيته. وقد تحقق ذلك فوق

ما قدّروه بدورة عجيبة من دورات التاريخ، بمفاجأة مرحلية سياسية غير متوقعة. لم تختم على حياة (ياسين) السياسية وحدها بل كان فيها نهاية حياته. ولم يكن وحده ضحيتها بل جرّ معه عدداً من خصومه، ووضعت العراق والبلاد العربية على خط الانقلابات العسكرية المدمرة.

في هذه المرحلة تغير طموح (ياسين) فيما يبدو. فلم يعد متحمساً لإقامة نظام جمهوري بل راح يعمل ليكون الرجل القوي في دولة ملكها ضعيف خامل الشأن لا يعبأ بالسياسة.

وربما أدرك من خلال علاقاته الأخيرة الوثيقة مع البريطانيين بأنهم سيحولون دون أية محاولة إقامة نظام جمهوري بدلاً من نظام قرروه هم واختاروا له أسرته الحاكمة ومنحوه شرعية افتقدها عند الجمهور. وكل ما نجده في وثائقهم ومراسلاتهم الدبلوماسية تشير إلى حرصهم عليه إلى حدّ الدفاع عن بقاء (غازي) رئيساً للدولة، ومعارضة كلّ المقترحات التي تقدم بها ساسة العراق إليهم بضرورة استبداله بآخر من الأسرة المالكة.

وأمام هذا الإصرار من (الوايت هاول) رضي ياسين بواقع الحال. وما جاء العام به رئيساً للوزراء حتى بدا وقد تخلى عن فكرة إقامة جمهورية. لكنه أراد أن يبقى الرجل القوي في العراق «لمدة عشر سنين على الأقل» كما أعرب عنه في خطابه الأخير بمدينة البصرة. فأخذها عليه خصومه دليلاً بأنه ما زال مقيماً على هدفه العتيق.

هناك رسالتان بين الوثائق البريطانية تصلحان دليلاً على هذا الانقلاب. كان السفير البريطاني قد بعث بهما إلى وزير خارجيته: قال في الأولى:

«إن ياسين أنبأني بصراحةٍ أنه قرر العدول بصورة نهائية عن معارضته (المعاهدة)، لأنه صار مقتنعاً بأن لا بقاء للعراق من دون حليفته بريطانيا. وإن هذا الحلف قد وضعت أسسه بنودُ المعاهدة العادلة».

وقال في رسالته الثانية معلقاً على مقابلة جرت له مع ياسين:

«قال لي إنه سيجد في ياسين شخصاً جديداً يختلف عن ياسين الذي عرف قبلاً».

ثم أكد ذلك لخلفه (السر أرشيبالد كلاك كير) وقتما أثار زوبعة بسبب تلك الفقرة التي وردت في خطاب البصرة بتاريخ ٧ من أيلول ١٩٣٦ قبل الانقلاب بشهر واحد وأسبوعين - فاستدلالاً بهذه الفقرة:

«إني كفيل بتغيير وجه العراق لو أتيح لي عشر سنوات من الحكم».

وبالإجراءات التي اتخذها رسمياً للحد من صبيانيات الملك، منتهزاً الآثار التي خلفتها فضيحة هروب شقيقته عزة مع ندل فندق واعتناقها المسيحية فقد هزت هذه الحادثة الأسرة المالكة وأدت إلى هبوط مقامها عند الرأي العام واستغل (حكمت) هذا بنطاق واسع أثناء إعداده خطته الانقلابية مع (بكر صدقي). وليس بمستبعد أن يكون قد أوصلها إلى الملك بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة نفرته. هذا على الأقل ما كان يعتقده (ياسين) وهو في منفاه، استنتاجاً من حديث له مع أحد موظفي الهيئة الدبلوماسية البريطانية في بيروت بعد وصوله اليها.

من أهم الأخطاء السياسية التي عُدّت عليه هو اصطفاؤه المتآمر الأكبر (رشيد عالي) ووضع ثقته التامة به من بين سائر من عمل معه فقد رفعه أولاً إلى المنصب الذي يليه في حزبه. وأشركه في الوزارات التي تقلدها وأفرده بوزارة الداخلية وهي أهم وزارة غير ملقٍ بالاً على تحذير أصدقائه من طباع (رشيد) الجائحة وأنانيته وتهافته على السلطة وسرعة تحوّل ولائه، حتى أنه ضحى من أجله بصديقه القديم (حكمت) عندما تنازعا بينهما ففضل (رشيداً). ولم يدرك غلطته تلك حتى عندما آثر هذا الحل العسكري والإجراءات القمعية الوحشية لحل مشاكل العراق في الشمال وفي الجنوب.

كان ياسين منتبها جداً - على ما يبدو - لرد الفعل العنيف الذي أحدثته جرائم (سميل وبيخير) ولتواتر الشهادات عليها بشكل يصبح إنكارها الرسمي فكاهة سياسية غير مستساغة تسد كل باب ومنفذ يؤدي إلى تجريدها من عنصر المبالغة بعد أن ضخمت حجمها الصحافة العالمية وابتعدت بها عن الواقع، فصارت مئات القتلى آلافاً وعشرات القرى المنهوبة والمحروقة مئات. وحوّلت حالات اغتصاب النساء وهتك الأعراض من عشراتٍ إلى مئات. جو أوروبي مشحون بالعداء شبيه بذلك الجو الذي خلقته الحكومة العراقية ضدّ الآشوريين في الداخل ومساوٍ له في أثناء وقوع الأحداث - علينا أن نتذكر بأن ياسين كان مع (فيصل) في لندن وبرفقة نوري السعيد ورستم حيدر وأنهم هم الذين أعدوا برقيات التحذير. وعندما عادوا كان الأمر قد فرط، ولم يعد اللوم والعتاب مجدياً. ولم يبق أمام الحكومة غير الإصرار على نفي المذابح نفياً قاطعاً سواء بردود رسمية على الصحف الأجنبية أو بالرسائل والبرقيات التي كانت تبعث بها إلى مجلس العصبة.

لا ريب أن عقلية (ياسين) المنطقية كانت عاملاً هاماً هداه إلى أن نفي ما حصل

جملةً وتفصيلاً لم يعد مجدياً وأن بعض المندوبين في مجلس العصبة قد تهيأوا له. إن إصرار الحكومة العراقية على النفي قد يغلق باب الاعتذار للجريمة والبحث عن مبررات وظروف مخففة لها. كما كان يعلم مقدماً بالموقف البريطاني الذي سيتبناه (السر جون سيمون) وزير الخارجية البريطاني وهو الانتقاد الصريح لما حصل.

تلا ياسين خطابه الذي تم إعداده باللغة الإنگليزية ولم يكن يجيدها، تلاه بهدوء وتؤدة حسبها عليه بعضهم تردداً وضعفاً وكرر كثيراً من محتويات الكتاب الأزرق الذي أصدرته الحكومة العراقية تبريراً لإجراءاتها في معالجة المشكلة الآشورية وألقي اللوم في المبدأ على سوء تصرف الآشوريين والموقف الاستفزازي الذي مارسوه. لكنه ختم خطابه بهذه العبارة:

«إن الحكومة العراقية تأسف للتجاوزات Excesses التي ارتكبت في شمال العراق. وبدرجة لا تقلّ اخلاصاً وصدق نية عن أسف الحكومات الاعضاء في العصبة.

إن الحكومة العراقية ستقوم بإجراء تحقيق حول تلك الأحداث وستوقع العقاب العادل بمرتكبيها سواء في الأمر أكانوا من رجال الجيش أم غيرهم.

إن الحكومة العراقية اتخذت الخطوات اللازمة لتعويض المتضررين ورعاية العوائل المنكوبة من دون تمييز.

وقد صممت أيضاً على أن لا تدخر جهداً في الحيلولة دون تكرار مثل هذه الحوادث المؤسفة التي خلقت أوضاعاً لا ينفع فيها أي علاج».

فيما يبدو كان هذا الاعتراف سبباً للحيلولة دون إرسال لجنة من العصبة لتقصي الحقائق، إذ عدل المجلس عن ذلك أمام إصرار المندوب العراقي ودعم البريطانيين واكتفى بالموافقة على تشكيل لجنة لدرس قضية هجرة الآشوريين وإرسال مندوب فيها إلى بغداد ليقوم بالتعاون مع الحكومة على درس القضية من جوانبها كافة.

كانت الحكومة العراقية بطبيعة الحال تعتمد على ضعف الذاكرة الذي ابتليت به عصبة الأمم وهو سبب موتها وفشلها في معالجة المشاكل الدولية والأحداث الكبرى في الدول العظمى. فلم تذكّر العراق قط بتنفيذ العهد الذي قطعه مندوبها بعقاب مرتكبي تلك التجاوزات ولا شكلت هيئة تحقيق وتنوسي الأمر كله.

بقي عليّ أن أطرح سؤالاً خامرني منذ زمن وما زلت لا أجد له اليوم جواباً. كان مندوبو الدول الذين حضروا مناقشة القضية الآشورية على مستوى وزراء الخارجية،

(وياسين) لم يكن غير وزير مالية في حين وجد نوري السعيد وزير الخارجية معه عضواً لا رئيساً! فلماذا أسندت إليه رئاسة الوفد ولم تسند لنوري؟

في فصول سالفة أوردنا بتفصيل كافٍ قضية خروجه مطروداً من العراق عليلاً كسير القلب. عاش في بيروت أشهراً قلائل وتوفي في بيروت إثر نوبةٍ قلبية في ٢١ من تشرين الثاني ١٩٣٧.

وبذلت أسرته محاولات كثيرة لحمل (حكمت سليمان) على نقل جثمانه ودفنه في بغداد. فامتنع حكمت متعللاً بالخوف مما قد ينجم عند تشييعه من مضاعفات. كان حكمت في الواقع يخشى أن يستغل خصوم حكومته تلك المناسبة لتظاهرة سياسية فكثيراً ما كان ينقلب تشييع الجنازات في العراق إلى تظاهرات صاخبة. إلا أنه اشترط لموافقته أن يجري دفنه بصورة سرية للغاية، فلم يوافق شقيقه (طه) الذي كان مبعداً مثله. وفضل أن يدفن في دمشق. وهذا ما تم فعلاً.

جرت عادة كتاب الشرق ألاّ يخوضوا في حياة المشاهير الخاصة وأن يجتنبوها عمداً قدر ما استطاعوا. هكذا كان الأمر منذ أن بدأ المؤرخون العرب والإسلام يدونون التاريخ لاسيما كتّاب السير منهم استكباراً أو تأدباً وقد شذت عن ذلك واحدة من السير. وأقصد بها سيرة الرسول العربي محمد بن عبدالله. ربما اجترأ الكتاب عليها لأنه صاحب رسالة ونبوة ولأن المسلمين كانوا بحاجة إلى معرفة كل شيء عنه توضيحاً وتفسيراً لعمق رسالته الإلهية وبعد آثارها على الصعيد العالمي والبشري.

وقد حاول كثير من كتاب هذا القرن كباراً وصغاراً بناء قصص حياة مشاهير العرب والإسلام فأخفقوا بالمستوى الأوروبي إخفاقاً مؤسفاً إذ لم يجدوا بين أيديهم من المادة الهامة إلاّ التافه اليسير. حاولوا مع هذا أن يبنوا منها شيئاً مذكوراً فلم يصادفهم نجاح يذكر.

نحن مثلاً لا نعلم عن صبا ياسين شيئاً كما لا نعلم عن حياة المدرسة والسنوات التي قضاها في استنبول. ولا في ميادين القتال. وكل ما وردنا عنه يعود إلى فترة شبابه الأخيرة أي عندما بلغ الخامسة والثلاثين. وهذا أيضاً لا يكفي، لأن كثيراً من تصرفات المرء وتكامل شخصيته يرجع بالجذور الأولى إلى مراحل الصبا والحداثة والفتوة.

والقليل الذي علمناه من حياة ياسين الشخصية والبيتية كان مظلماً قاتماً. فشقيقه (طه) يذكر أنه لم يكن كما يبدو سعيداً أو مرتاحاً في حياته الزوجية إذ أشار في مذكراته الخاصة إلى غرابة أطوار زوجته واتهمها بأنها هي التي سببت له مرض القلب. كما أنه

وفي الوقت نفسه لم يذكر الأثر الذي أحدثه موت وحيده في العام ١٩٢٢. بل أفاض في صبر (ياسين) وتحمله. إلا أن (توفيق السويدي) - ولم يكن له صديقاً - رأى أن متاعبه البيتية كانت من عمل يده بسبب تقتيره وبخله الشديد على نفسه وعلى آل بيته وحرمان زوجه من أدنى متطلبات الحياة الكريمة. إلا أنه لم يقتصد والحق يقال في إبداء إعجابه بذكائه وقابلياته الذهنية ويورد مثالاً على بخله فيقول:

«كان بخله حديث المجالس. وسدارته كانت مضرب المثل لشكلها الغريب وتفاهة موادها إنها مصنوعة من اللباد والمفهوم أنه لم يدفع ثمنها الضئيل لأن أحد الأكراد قدمها له هدية وكانت معيشته في بيته موضوع التندر والنقد فقد بقي يسكن بيتاً حقيراً في قلب بغداد، لا يستقبل فيه أحداً ويأنف الآخرون من دخوله في زيارة له».

على أن هذا لا يستقيم إلى حدٍ ما مع خبر نشرته جريدة (كفاح الشعب) وهي جريدة الحزب الشيوعي السرية في عددها (تموز- آب ١٩٣٥). (والخطاب موجه إلى القارئ):

«أتعلم أن رئيس الوزراء (ياسين) الذي يدعو إلى الفضيلة نهاراً يقضي لياليه مع عاهرة صغيرة تدعي ماري كزبرخان».

والشهادتان ظاهرتا التناقض، فالبخل لا يستقيم مع العبث الجنسي وصحبة الغواني التي لا يقدم عليها إلاّ من كان مبسوط اليد. فمن الذي يكذب ومن الذي يصدق؟

أفكان (ياسين) من أولئك الذين يسعون وراء السلطة أو النفوذ للتعويض عما افتقدوه في بيوتهم من راحةٍ مثلما يفعل كثير من أصحاب السلطة في أيامنا هذه وفي مختلف الأقطار التي تتعرض بيوت اللهو والعهر فيها لغارات رجال القانون وإجراءاته فترحب بعقد صفقات مجانية تؤمن لها الحماية والتستر على نشاطها وحرية مزاولتها؟

* * *

في تلك الفترة من تاريخ العراق لم يكن للمسؤولين مجال للاغتراف والاغتناء عن طريق اختلاس من أموال الدولة. فالموارد كانت ضئيلة والحساب عنها دقيق صارم والخزينة محكومة بضوابط وقيود في نهاية الدقة وفوقها رقابة شديدة من مديرية الحسابات العامة التي وضع أسسها موظفون ماليون مختصون بريطانيون بحيث بات من المستحيل أن يعبث موظف مالي مسؤول بما هو تحت تصرفه إذ ما يلبث أن يفتضح أمره. ولم يؤثر عن أحدٍ من رجال الدولة أو الموظفين الكبار في العهد الملكي أن اتهم

رسمياً باختلاس أو أشيع عنه شيء من هذا القبيل ولا أقول هذا تنزيهاً، فالمسالة كما ذكرت أنهم لا يستطيعون ولذلك تخفوا بالمثل الإسباني «إنها ذات صون وعفاف لأنها لم تجد من يعشقها». ثم ما قيمة بضعة آلاف من الدنانير تختلس في حين كان هناك وسيلة قانونية أخرى مضمونة وأعظم بما لا يقاس للإثراء الفاحش، تحميها الأنظمة التي تسن لهذا الغرض؟

السبيل السهلة والمضمونة هي استملاك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية المصاقبة للأنهار والجداول أو الأراضي المطرية الخصبة، أو تلك التي سيمتد إليها العمران بحكم مجاورتها للمدن والبلدات المهمة لاسيما تلك المزمع إدخالها أو سيجري عمداً إدخالها ضمن حدود البلديات - بدون مقابل أو بثمن رمزي زهيد.

ورثت الدولة العراقية كل الأملاك التي كانت تعود للسلطان العثماني، إلى جانب تلك التي تعود رقبتها للدولة العثمانية وتدعى بالأراضي الأميرية. هذه الأراضي بكل أصنافها وأوصافها مالبثت أن صارت نهباً مقسماً بين أعضاء الأسرة المالكة الجديدة ورجال الحكم وأعوانهم وأنصارهم من شيوخ وأغوات ورؤساء عشائر. ومعظم هذه الأراضي تمتاز بالخصوبة أو بقربها من العاصمة. وقد شرحنا في الفصل الخاص (بحكمت سليمان) كيف كانت قيمة الأراضي ترتفع فجأة إلى مائة ضعف أو مائتين عندما يدركها العمران فتنقلب الزراعية منها إلى قطع معدة للبناء. وهذا هو الطريق للإثراء الفاحش الذي هبط فجأة على من لم يكن يملك متراً مربعاً واحداً وقد عاد إلى أرض الوطن وليس عليه غير بزته العسكرية القديمة وحقيبة مهماته الشخصية. ولم يكن (ياسين) بوارث أو ابن غنى أو إقطاعياً كأفراد أسرة الچادرچي والسويدي والسعدون. ولا من أولئك الذين تعففوا كأرشد العمري وصالح جبر ومحمد الصدر ونوري السعيد من رؤساء الوزارات. وقد رأينا (ياسين) في العام ١٩٣٤ مديراً لشركة السمنت العراقية براتب لا يتجاوز السبعين ديناراً شهرياً على ما قيل. ولكن ما جاء العام ١٩٣٦ حتى كان له من الأراضي ما قدرت مساحته بأكثر من ٦٠٠٠٠ دونم في الكوت وفي ضواحي بغداد.

شخصية قد تكون موضوع اهتمام ودراسة أي عالم سايكولوجي لفرط ما اجتمع فيها من تناقضات، في ذكاء مازجه دهاء، وفيها جانبها الرائع الأخاذ وزواياها المظلمة التي تدعو إلى الإحراج وربما الخجل.

وفي حفلات التأبين عادة يتجاوز المؤبنون ذكر السيئات ويظهرون الحسنات

والجوانب المشرقة من حياة المؤبن. ولست أرى في هذا الجانب الذي كشفه (رستم حيدر) صديقه الحميم - الذي كان سيلحق به بعد أشهر قتيلاً برصاص رجل عثماني سابق - ما يؤخذ عليه في مبالغة أو تزييف. فما قاله عنه يتفق وآراء كل من عرف (ياسين) عن قرب، قال:

«كان كثير التفكير، قليل الكلام. لكن إذا ما وجد الفرصة سانحة والضرورة قاضية، وخاصة عندما يكون لهذه أو تلك علاقة بمصلحة عامة، أو قضية علمية فنية، وانطلق لسانه كالسيل المنهمر، فلا يترك صغيرة إلا ويوشحها، ولا خفية إلا ويكشفها. فيبهر السامعين بسعة اطلاعه وسديد رأيه ولست مبالغاً إذا قلت إنه أكتم رجال السياسة في العراق سراً وأعفهم لساناً. ومن أوقرهم مجلساً».

ولتلاحظ أنه لم يشفعها بعبارات أخرى تنسجم مع هذه، كأن يقول مثلاً «من أنظفهم يداً، وأنقاهم ذمة».

كيفية القبض على الهاشمي

دعا القائد البريطاني ياسين إلى داره لتناول الشاي في الساعة التاسعة صباح يوم ٢٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٩ فذهب على نية إنهاء مذاكرة. لكن ما إن دخل حتى أحاط به ضابطان وثلة من جنود بريطانيين كانوا حرساً بالباب. تقدّم الجنرال سمث وطلب تسليم ما يحمله من سلاح فأنكر الهاشمي أن يعامله قواد الحلفاء بهذا الأسلوب. أجابه سمث أن الجنرال كونكريف يرغب مقابلتك في (حيفا) لأجل المذاكرة في مسألة الجلاء عن حاصبيا وراشيا والبقاع ثم ينتهي سوء التفاهم. قال الهاشمي:

- هل أخبرت الأمير زيداً بذلك؟

- فأجاب الجنرال: سأخبره.

- قال الهاشمي: هل من العادة أن يدعى رئيس الأركان للذهاب إلى حيفا ولا يخبر القائد الذي هو بإمرته؟

- فأجابه الجنرال: الضرورة تقضي بذهابك إلى حيفا بأسرع وقت.

حينئذ طلب الهاشمي أن يسافر معه مرافقه فأجيب طلبه والتحق به المرافق من (المزة) حيث أقل بسيارة مدرعة تحرسها مدرعتان حتى (حيفا) ثم إلى (بير سالم) بعد يومين ثم إلى (الرملة) بعد سبعة أيام (في أواخر تشرين الثاني).

أسباب الاعتقال مختلفة. منها أن الهاشمي بلغ عن لسان الجنرال بأنه خالف أوامر القيادة العامة بتحشيد قوات في البقاع. وعن لسان العقيد (براتنگك) أنه وجد رسائل مرسلة إلى تركيا من الهاشمي حول وضع خطة مشتركة. وقال غيرهم إنه كان محبذاً للأخذ بالنظرية الماركسية ويعطف على الشيوعية. على أن العراقيين يعتقدون بأن السبب الذي استدعى اعتقاله هو تشجيعه حزب العهد العراقي بالمطالبة بالاستقلال وتنظيم المقاومة ووضع الخطط للثورة على بريطانيا وحملها على تنفيذ مواعيدها للعراقيين.

وفي اليوم التالي - وعندما شاع نبأ اعتقاله - أقفلت أسواق دمشق وقام مركز جمعية العهد بتنظيم احتجاج وقعه المتظاهرون، وصدرت الصحف المحلية وكلها محتج وساخط على الحكومة البريطانية. إلا أن جميع المحاولات الرسمية وغير الرسمية لإرجاعه ذهبت سدى وبقي معتقلاً لما يزيد عن ستة أشهر. ثم استطاع الأمير فيصل أن يقنع السلطات الإنكليزية والفرنسية بوساطة جعفر باشا العسكري لدى القائد العام الجنرال أللنبي في فلسطين بضرورة إطلاق سراحه، فأعيد إلى دمشق في أواسط شهر أيار (مايس) ١٩٢٠.

تحسين العسكري، مذكراتي

ملحق

[نوّهنا بانطباعات گرترود بل عن ياسين] وقد عثرنا في رسائلها التي نشرتها زوجة أبيها السيدة إليزابيت برگوين Elizabeth Burgoyne على هذه الرسالة المؤرخة في ٢٤ أيلول ١٩٢٢ (الص ٢٩٧-٢٩٨) م٢، وهذه هي:

«كان ياسين الهاشمي يأتيني ليمدح الإنگليز ويعتبرهم وحدهم منقذي بلاده. إلاّ أنّي عثرت على رسالةٍ له كان قد بعث بها إلى أحد أصدقائه في عين ذلك الوقت يصف فيها الإنگليز بالطغيان ويطلب من الله العون على طردهم من البلاد.

أبديتُ للملك فيصل عجبي من هذا التناقض فأجابني: هذا السلوك ليس غريباً بل هو مألوفٌ عند معظم الناس هنا، حتى أنا. لأنهم رزحوا تحت وطأة الفاتحين المستعبدين الطغاة أكثر من ستة قرون فاضطروا إلى اتخاذ المخاتلة وأساليب المكر ليعيشوا. ولو أنّهم كانوا قد عاشوا كالأوروپيين في ظل الحرية زمناً كافياً لَتَعلّموا منهم أخلاق الأحرار. وقد استصوبت رأي الملك فعلاً».

آل رسام والقضية الآشورية

هذه أسرة كلداشورية موصلية النجار. عرفت بلقب رسام لامتهان عميدها أو أحد أسلافها حرفة طبع النقوش على الأقمشة المصنوعة محلياً أو المستوردة. بأصباغٍ ثابتة. وينحصر عمل الرسّامين الموصليين حتى انقراض الصنعة في العقد الثاني من القرن العشرين تقريباً في إعداد قوالب خشبية وحفرها بزخارف ونقوش هندسية أو تهاويل ثم نقعها بالصبغة المعدة وإمرارها على القماش بنسق وترتيب. أدركت في صباي آخر من امتهن الصناعة واطلعتُ على نماذج من تلك القوالب كما استخدمت في بيتنا بقية أقمشة عولجت بهذه الوسيلة.

والأعضاء من الأسرة الذين بقوا مستقرين في الموصل حتى العقد السادس من القرن العشرين عرفوا بلقب (آل نمرود) وهو اللقب الذي نازع اللقب القديم عندما عرفت مساهمة الأسرة الكبيرة في اكتشافات موقع نمرود وهو العاصمة الآشورية (كالح) في التوراة (وكلحو) بالآشورية. كان الفرع الموصلي من هذه الأسرة يقطن الحيّ الذي يقع فيه منزل كاتب هذه السطور.

وهرمز رسام (١٨٢٦-١٩١٠) هو عميد الفرع البريطاني للأسرة. والد الكابتن (النقيب) أنطوان رسام الذي ورد ذكره في كتابنا. وهرمز أشهر من نبغ من هذه الأسرة فقد خلدت اسمه وأعماله الكتب والموسوعات العلمية. وأشادت بما أنجزه في عالمي التنقيب والسياسة وهو ليس بالقليل. ويعض الباحثين يضعه في مصاف مشاهير الروّاد البريطانيين من أمثال ريشارد برتن وگرترود بيل ولورنس العرب وغيرهم. وهو الابن الأصغر لأنطون الذي كان أباً لثمانية من الأشقاء والشقيقات ومنهم عيسى (كريستيان) الذي استخدمه العقيد چسني رئيس بعثة الفرات في ١٢ آذار ١٨٣٥ مترجماً لأنه يتكلم العربيّة وقد زكّاه إليه صديق اسمه روز H. J. Rose وكان عمره إذ ذاك سبعة وعشرين عاماً، وأمه (تيريزا) هي حفيدة إسحق الحلبي من أهل حلب. ولا يعرف هل كانت

ولادته في حلب أم في الموصل إلاّ أنه بقي يعتبر نفسه مواطناً موصلياً[1]. وذكر عن أصل أسرته فزعم أن أباه هو من الرعايا الإنكليز قدم إلى الموصل من جزر الهند الشرقية[2] حين روى للعقيد چسني شيئاً آخر: قال إن أبا جدّه هاجر إلى الموصل من ساحل مالابار بالهند.

وفي العام ١٨٣٧ ذكر عيسى (كريستيان) أن أبا جدّه كان واحداً من أغنياء الإسپان. أرسله الپاپا إلى الشرق لهداية النساطرة وتزوج من امرأة حلبية وأنه توفي في حلب. وقال إن جده مع أخوات له انتقلوا إلى الموصل وهناك تزوج من موصلية وكان من ثمار مجهوداته أنه نجح في تحويل خمسة وعشرين من المطارنة النساطرة إلى المذهب الكاثوليكي[3].

وفي العام ١٨٢٧بعث به أبوه إلى روما لدراسة اللاهوت صحبة اثنين من الكهنة. فهاجمهم البدو العرب بالقرب من حلب وقتلوا الكاهنين وسلبوا كريستيان كل ما لديه إلاّ ما ساعده على الوصول إلى القاهرة. حيث آواه ابن عم له يعمل في التجارة وهناك أوجد له عملاً. وفي هذه المدينة تعرّف على البعثة التبشيرية الأمريكية التي كانت قد فتحت لها معهداً قبل فترة وجيزة في جزيرة مالطة لتعليم أبناء الجزيرة، وقد جاءت ومعها مطبعة عربية لطبع كتب الدراسة وكانت البعثة بحاجة إلى مترجم ووقع اختيارهم في ١٨٢٩ على (عيسى البغدادي) كما قدّم لهم نفسه! وسرعان ما حظي بإعجابهم لما تحلّى به من النشاط والدقّة في أداء ما يكلف به وانكب بدون تردد على دراسة العربية والإنگليزية. ووصفوه بذلك الذي لا يكلّ ولا يملّ في متابعاته اللغوية. وعين له مرتب شهري قدره عشرة دولارات إسپانية زيدت بعدها إلى خمسة عشر.

في العام ١٨٣٥ عندما ترك كريستيان مالطة، كان قد ترجم إلى العربية كتاب إسحق واطس Isac Watts الموسوم Historical Catechism: العقيدة التاريخية. قدمّه رئيس البعثة للعقيد چسني قبل رحلته في الفرات مادحاً خصاله وأغدق عليه من الثناء والمديح ما لا مزيد عليه قائلاً إنه لم يلحظ فيه صفة حبّ المال التي عرف بها

---

(١) ت پنجس: [سيرة هرمز رسام] في قاموس (ملحق) بالسير الوطنية. ١٩٠١-١٩١١. الص ١٥٨-١٥٩ T. Pinchus: Biography of Hurmazd Rassam

(٢) جمعية التبشير الكنسية (الأركيف) Church Missionary Society

(٣) ايرل سلبورن راوندل پالمر [ذكريات] نشرته الليدي صوفيا پالمر Roundel Palmer Earl of Selbourne. Memorial. ed. by Lady Sophia M. Palmer المجلد الأول ص ٢٦٢.

العرب فهو قانع وليس حب المال من طبعه. وأعجب به سائر أعضاء البعثة وكان فارع الطول أسمر البشر له ملامح الطفل. ولا بد أن تكون (ماتيلد) بادجر ابنة مدير المعهد المتوفى واحدة من المعجبين فقد تزوجته وعقد قرانهما في عيد رأس السنة ١٨٣٥. وكان (بادجر) الذي عمل في الموصل قد ترك ابنا واحداً يدعى (پرسي) وزوجة التحقت بابنتها في الموصل.

بعد عشرة أسابيع من الزيجة التحق كريستيان ببعثة چسني لارتياد نهر الفرات، تلك البعثة التي خُتمت بنهاية مؤسفة عندما أغرقت عاصفة هوجاء معظم طاقم المسح ونجا كريستيان وچسني واينزورث منها بمعجزة. وفي بغداد تلقى اينزورث أمراً بالعودة إلى إنكلترا عن طريق الموصل وكردستان فكانت فرصة كبيرة لكريستيان الذي رافقه كدليل. وتركا بغداد في أوائل شباط من العام ١٩٣٧ ووصلا الموصل في نهاية ذلك الشهر ولحق كريستيان بأسرته بعد عشر سنين من الفراق. وبعث بطلب زوجته وحماته من مالطة.

كان (كريستيان) يعدّ في مقدمة المثقفين بين أقرانه فعلاوة على إتقانه اللغات العربية والسريانية والإنكليزية كان يلمّ إلماماً جيداً بالفرنسيّة. وبالنظر إلى علاقات الأسرة التجارية الخارجية لاسيما مع تجار حلب والبيوت التجارية الكبرى في مانشستر وليڤرپول بانگلترا، فقد أضحت دار آل رسام مقصد الأوروپيين الذي يؤمّون المدينة وأكثريتهم من الإنكليز. الأمر الذي حدا بالحكومة البريطانية بناءً على اقتراح من المقيم البريطاني في بغداد إلى تعيين كريستيان نائب قنصل فخريّ لها في الموصل.

وتولت السيدة بادجر أرملة الدكتور الراحل تعليم (هرمز) شقيق كريستيان اللغة الإنگليزية. وكانت فرصة امتحانه الأول فيها أنه رافق في العام ١٨٤١ عالماً نمساوياً قام بجولة علمية في جبال كردستان لدراسة نباتها وحيوانها. وشارك شقيقه الأكبر كريستيان أعماله التجارية في الخان التجاري المعروف بخان (الباليوز).

إدّخر القدر لهرمز حياة جديدة ومستقبلاً عجيباً عندما قدم الموصل في العام ١٨٤٤ (هنري أوستن لايارد)[٤] الذي قدر له أن يغدو واحداً من أعظم الآثاريين في العالم ليبدأ

---

(٤) Sir Austen Henry Layard [١٨١٧-١٨٩٤] ولد في پاريس وتولى منصباً قضائياً في لندن. أرسل من قبل المتحف البريطاني للتنقيب في نينوى فعثر على قصر آشوربانيپال ومكتبته الشهيرة في العام ١٨٤٥ وألحق بالسفارة البريطانية في استنبول (١٨٤٩-١٨٥١) ليشرف بنفسه على =

التنقيب في الأطلال المجاورة للمدينة في تل قوينجق (نينوى) وتل (النبي يونس)(٥) بمشاركة كريستيان ومعاونته. حيث سهل له اتصاله مع الموظفين المحليين وأمّن له العمال والحراس.

بعد عمل سنة واحدة وبضعة أشهر أدرك لارياد أنه مقبل على واحدٍ من أعظم المكتشفات الأركيولوجية في العالم وأنه بحاجة إلى مؤازرة ودعم مالي فقفل راجعاً إلى إنگلترا لتدارك النفقات وضمان مواصلة العمل في ١٨٤٥.

وعهد إلى هرمز بالاستمرار في التنقيب إلاّ أنه توسّم في (هرمز) ما حمله على استقدامه إلى إنگلترا والعمل على إدخاله (كلية المجدلية) في جامعة أكسفورد. لكنه لم يكمل دراسته إذ عاد (لايارد) إلى الموصل في ١٩٤٩ وبعث بطلبه فترك أكسفورد بصفة موظفٍ منتدب من قبل المتحف البريطاني وفي خلال السنتين اللتين عمل الاثنان معاً وخلالها توصلا إلى تلك المكتشفات الرائعة التي قلبت مفاهيم التاريخ القديم رأساً على عقب.

في ١٨٥١ ترك (لايارد) التنقيب إلى غير رجعة وعهد المتحف البريطاني لـ(هرمز) بأمور التنقيب لوحده فوسّع نطاق عمله ليشمل مدينة آشور وهي (قلعة شرقاط).

إن أعظم كشفٍ حققه هذا الأركيولوجي المواطن هو إكماله إزاحة التراب عن قصر آشوربانيبال ومكتبته المشهورة التي حوت عشرين ألف لوحٍ آجري بلوحاته المرمرية البارزة النقوش التي تطرز اليوم مئات إثر مئات من الأمتار من جدران المتحف البريطاني وتعدّ من أثمن مقتنياته.

= إكمال التنقيب ومباشرة التنقيب في موقع نمرود. مكشفاته هزت العالم ورفعته إلى مرتبة المشاهير. وكان عضواً في مجلس العموم لدورتين (١٨٥٢-١٨٦٠) ثم وكيلاً دائماً لوزارة الخارجية ثم وزيراً مفوضاً في مدريد وسفيراً لبلاده لدى الباب العالي (١٨٧٧-١٨٨٠) من أهم آثاره الكتابية هو كتابه: مكتشفات في خرائب نينوى وبابل Discoveries in the Ruins of Nineva and Babylon نشره في العام ١٨٥٥ فأحدث ضجة عالمية.

(٥) (قوينجق) كلمة تركية معناها مذبح الغنم. شاع هذا اللقب للتل بعد أن أقدم (كور پاشا) أمير رواندوز في العام ١٨٣٠ على ذبح اليزيدية فوق هذا التل عند التجائهم إليه. ومن مكتشفاته في هذا التل وفي نمرود (كالح) مكتبة آشوربانيپال الشهيرة وقصر الملك الآشوري آشورناصرپال وشلمانصر الثاني وقصر تغلات پيلاصر الرابع في كلحو (نمرود) وقصر أسرحدون وسنحاريب في تل النبي يونس. ويعتبر ما حمله هو إلى المتحف البريطاني من أهم معروضاته في يومنا هذا إن لم يكن أنفسها.

في العام ١٨٥٤ عاد (هرمز) إلى بريطانيا. ولم يلبث أن اكتسب الجنسيّة البريطانية وانضمّ إلى سلك الخدمة البريطانية فيما وراء البحار. وأولّ وظيفة تقلدها هي وظيفة «مترجم سياسيّ» في محمية عدن (اليمن الجنوبي) بقي فيها ثماني سنوات وتولى مهمة القضاء فيها ثم أعطي عنوان «المقيم السياسي» وهو أرفع منصب بريطاني فيها. وكان من ضمن واجباته توثيق الصلة بين بريطانيا وبين القبائل العربيّة وفضّ النزاعات فيما بينها.

في العام ١٨٦١ أرسلته حكومة الهند التي كان تابعاً لها مسلكياً إلى جزيرة (زنجبار) لتمثيل المصالح البريطانية على أثر النزاع الذي نشب بين سلطانها وسلطان مسقط حول السيادة على الجزيرة.

وكان العام ١٨٦٤ فاتحة لتوطيد شهرة (هرمز) السياسيّة عالمياً. فقبل هذا التاريخ بسنتين كان عاهل الحبشة (النجاشي) قد زجّ في قلعة (مجدالا) القنصل البريطاني المقيم وعدداً من الإنكليز اليهود المنتمين إلى «جمعيّة يهود لندن» فأوعزت الحكومة البريطانية لهرمز بتسليم رسالة احتجاج «لطيفة اللهجة» إلى الملك الحبشي. وأرفقت به حكومة الهند ضابطين بريطانيين من مرتبات الجيش الهندي فرحلوا وبلغوا (مِسواح) ولم يأذن الملك لهم بمقابلته إلاّ بعد سنةٍ من الانتظار. في المبدأ قبل (النجاشي تيودور) الوفادة وأمر بإطلاق سراح المعتقلين وتمّ ذلك في ١٢ من آذار ١٨٦٦. ولم يلبث شهراً حتى ندم على ذلك فأمر بإلقاء القبض على الجميع فيما هم يتهيأون للعودة وطالب بفديةٍ عنهم. ثم زجهم مصفدين بالحديد في قلعة (مجدالا).

وبحيلةٍ متقنة تمكن (هرمز) من الاتصال بالحدود وبعث برسالة للسرّ (روبرت نابير) قائد حامية السودان. فبادر هذا إلى تجهيز حملة عسكرية بقيادته وزحف على الحبشة ووجه إنذاراً للملك في الثاني من شهر كانون الثاني ١٨٦٧. ولما لم يكن هناك أحد يعرف اللغة الأمهرية غير (هرمز) فقد طلب منه ترجمة الإنذار واستقدم من محبسه مصفداً وقام بترجمته «ترجمة أمينة» بكل ما فيه من تهديد وشدّة وهو يعلم أنه يضع بهذا حياته وحياة رفاقه في خطر عظيم. على أن الملك خشي سوء العاقبة على ما يبدو فأمر بفك الأغلال عنه وعن رفاقه وأطلق سراحهم وسراح القنصل واليهود.

كانت حملة (نابير) العسكرية إذ ذاك قد بلغت أسوار القلعة التي سجنوا فيها فحوصرت وتمّ الاستيلاء عليها في ١٤ نيسان ١٨٦٨. وفي اليوم التالي أقدم الملك الحبشي على الانتحار.

وعاد (هرمز) إلى عدن وظلّ يعاني آلاماً في جسمه جراء العامين اللذين قضاهما في ذلك السجن[٦].

في العام ١٨٦٩ بنى (هرمز) بابنة ضابط بريطاني برتبة نقيب واستقال من منصبه في عدن وأنجز رحلات عديدة. ثم استقر به المقام في [توكنهام] و[ايلوورث] منصرفاً إلى الكتابة وفي ١٨٧٧ انتزع من حياة الراحة وانتدب للقيام بمهمة سياسيّة أخرى.

كان صديقه ووليّه (السر أوستن هنري لايارد) وهو الآن السفير البريطاني لدى الحكومة العثمانية قد اقترح على (الباب العالي) في إستنبول إرسال «خبير محايد» إلى مناطق الآشوريين للتحقق من هجمات الكرد عليهم والعمل على حمايتهم في [سرت وبدليس وموش] وغيرها من المدن والقصبات. وبحال الموافقة كتب في ٢٤ من تموز ١٨٧٧ لوزير خارجيته مقترحاً انتداب (هرمز) للمهمة. ولا بد أنه كان في ذلك الحين يعمل لمصلحة المخابرات البريطانية لأن الوزارة كلفته بعد إناطة المهمة به أن يكتب تقريراً «جانبيّاً» ثانياً يتعلق بالوضع السياسيّ والعسكري في شرق تركيا وكردستان وأرمينيا فرحل إلى إستنبول ومنها إلى كردستان وأرمينيا. وفي ١٥ من تشرين الأول ١٨٧٧ أنجز تقريره الرسمي في (وان) واعتبر في حينه أنزه وأدق تقرير من نوعه فممّا جاء فيه مثلاً:

«إن عمليات القتل والنهب والتدمير التي وقعت لم تقتصر على المسيحيين من آشوريين وأرمن وغيرهم بل كان الأكراد الفلاحون المسالمون ضحايا لها أيضاً. ومن يقوم بهذه الاعتداءات عصابات معينة طبعت على القتل والسلب والنهب وقد قتلت على الأقل ثلاثة من أعيان الكرد أبناء جلدتهم[٧]».

أما التقرير «الجانبي السرّي» الآخر الذي كتبه لحكومته فلم نطلع عليه ولا نظن شخصاً بمثل هذه الجرأة والشجاعة في قول الحقيقة قد سجل فيه شيئاً يخالف ما في التقرير الرسمي.

---

(٦) دوّن هذه الأحداث في كتاب طبع في العام ١٨٦٩ بمجلدين عنوانه «بعثة إنكليزية إلى ثيودور ملك الحبشة. مع ملاحظات عن البلاد التي ارتيدت من مسواح والسودان وأمهرة ثم إياباً إلى خليج أنسلي من مجدالا: British Mission to Theodore King of Abyssinia with Notices of the Country Troversed from Massowah Through the Soundan and Amhara and Back to Anneslly Bay from Magdala.

(٧) يحتفظ مؤلف الكتاب بنصّ كامل لهذا التقرير.

بعد أن قدم (هرمز رسام) تقريره هذا إلى الحكومة التركية والسفارة البريطانية في استنبول، شدّ الرحال إلى الموصل مسقط رأسه فكان له لقاء بأسرته من إخوان وأخوات بعد غياب زاد عن ربع قرن. وجاءته إعانة وتخويل من المتحف البريطاني للقيام بالتنقيب بصورة مواسم سنويّة امتدت خمس سنين (١٨٧٧-١٨٨٢)[٨].

استطارت شهرة (هرمز رسام) العلميّة بعد نشر كتابيه: عروش وقصور بابل ونينوى The thrones and Palaces of Babylon and Ninevah (١٨٧٦)، وآشور وأرض نمرود Ashur and the Land of Nimrud (نيويورك ١٨٩٧).

وانتخب عضواً في الجمعيّة الجغرافية الملكيّة، وجمعية الأركيولوجيا التوراتية، ومعهد الملكة ڤكتوريا. ونال جائزة الأكاديمية الملكية في [تورين] بإيطاليا[٩].

عاد هرمز بعد إتمام مواسم التنقيب إلى إنكلترا وعاش مع أسرته الكبيرة في (برايتون) يدوّن خلاصة تنقيباته. ولم ينجب من الذكور غير واحدٍ وهو الكابتن رسام الذي سنتكلم عنه - إلى جانب ستّ شقيقات له.

بالعودة إلى بقية الأسرة في الموصل، يبدو أن شقيق هرمز وهو (كريستيان) ظلّ يقوم بمهام نائب القنصل البريطاني الفخري حتى العام ١٨٩٣. لا شك أن بقاءه كان لاستطارة شهرة شقيقه. وقد وجدناه وهو في أواخر سن الكهولة نشطاً مضيافاً ينوه بخدماته وبأياديه المنقب والرحّالة السر واليس بودج[١٠] في كتابه الموسوم [على ضفاف النيل ودجلة By the Nile and the Tigris وهو كتاب رحلات ممتع غنيّ بالمعلومات. كان هذا الآثاري قد خصّ الموصل بزيارة في ١٨٨٨-١٨٨٩. وكتب عنها فصلاً قيماً وحل ضيفاً على (نمرود رسام) ابن كريستيان مدة قصيرة [يعتبره بودج

---

(٨) كان ذلك على أثر نجاح مجهودات السفير (لايارد) في الحصول على (فرمان) سلطاني يسمح بالتنقيب في الأماكن الأثرية في ولايتي الموصل وبغداد على حساب المتحف البريطاني. ولم يقتصر عمل هرمز في (كالح) و(نينوى) بل تعداه إلى مواقع [بلاوات] و[بابل] (تل إبراهيم) و[أبو حبّة] (سيپار). وعثر على آثار في غاية من الأهمية منها تلك الأبواب البرنزية الشهيرة لقصر شلمناصر الثاني الآشوري ورُقم طينية هي تكملة لملحمة گلگامش.

(٩) هي جائزة نقدية قدرها اثنا عشر ألف فرنك سويسري.

(١٠) Sir Wallis E. A. Budge من كبار علماء الآثار المصرية. من كتبه المنشورة الهكسوس (١٩٠٢) على ضفاف النيل ودجلة (١٩٠٢) كتاب الأموات (١٩١٠) المعجم الهيروغليفي (١٩١١) بابل (١٩٢٩) أساطير بابلية عن الخليقة ١٩٣١ إلخ.

ابن أخت له] وذكر أنه كان «يتكلم العربيّة والتركية والسريانية ويتقنها على مستوىً واحد ويكتبها من دون جهدٍ، ويلمّ بالفرنسيّة». وقال إنه عيّنه أثناء تنقيبه ناظراً مشرفاً على العمال براتب يدفع له شهراً بشهرٍ.

كان (نمرود) هذا قد عين بوظيفة نائب قنصل فخري خلفاً (لكريستيان) في العام ١٨٩٣. إلاّ أن الحكومة العثمانية رفضت الاعتراف به لكونه من رعايا الدولة العثمانية. عندها قدم السفير البريطاني طلباً بتعيينه «معتمداً قنصليّاً» فتمّ قبوله بهذه الصفة وبقي يشغل هذا المنصب زهاء أربع عشرة سنة حتى ١٩٠٧ عندما أسست قنصلية ثابتة في الموصل. ولم يستغن عن خدمات (نمرود رسام) مع ذلك، إذ عيّن موظفاً فخريّاً فيها وبقي يزاولها حتى الحرب العامة الأولى.

ولنمرود هذا ابن هو (يوسف) وقد عاصرته وأنابني عنه في دعاوٍ قضائية وإن كنت من جيل ابنه الأكبر الذي زاملني في الدراسة الابتدائية. استخدم يوسف عند الاحتلال البريطاني بوظيفة إدارية وتقاعد أيام الحكم المحليّ وهو بمنصب قائمقام لقضاء الشيخان وكان نائباً في مجلس النواب مرتين[١١]. قتل غيلة في داره عندما عمت الفوضى الدموية الموصل على أثر فشل محاولة الشواف الانقلابية في ١٩٥٩ وسبب قتله لم يكن سياسياً، بل لخصومة قضائية بينه وبين بعض اليزيدية من القرى المجاورة فقد انتهزوا فرصة تلك الفوضى فاقتحموا منزله وقضوا عليه ولم يطالب أحدٌ بدمه ولم يجر تحقيق في مقتله كذلك الذي جرى بحق الآخرين.

ولد الكابتن (أنطوان رسام) لهرمز في ٣١ من كانون الثاني ١٨٨٣ فهو ابن كهولةٍ (ولعله آخر من أنجب) وسماه باسم الجدّ على أصول التقليد المتبع. اختار الحياة العسكرية وكان برتبة كابتن عند تسريحه في العام ١٩١٩ بعد مشاركته في الحرب العالميّة الأولى. وتزوج فتاة بريطانية تنحدر من أسرة أرستقراطية. كان أوّل زيارة له للعراق في كانون الثاني من العام ١٩٣٠ وقد زعم أنه جاء الموصل للتعرف على أقربائه وتجديد الصلة بهم. لكنه كان في الواقع يمثل جمعية اضطلعت بالدفاع عن حقوق الأقليات في العراق. فاتصل برؤساء الطوائف المسيحية، ورفض بعضهم استقباله كالأرمن ورجال الدين الكلدان [كان قد تمذهب بالمذهب الانكلكاني] وحاول الحصول على موافقتهم لتمثيل طوائفهم في المحافل الدولية «دفاعاً عن حقوقها» لاسيّما أمام

---

(١١) من ١٩٥٤ حتى ١٩٥٧، ومن ١٩٥٧ حتى سقوط النظام الملكي.

عصبة الأمم، واتهم بأنه يتوسل بهذا إلى الكسب الماديّ على حساب التبرعات في حين لم تدع الجمعية إلى ذلك قطعاً. واتهمته السلطات العراقية بأنه مبعوث سِرّي للمخابرات البريطانية ولم يكن ذلك صحيحاً.

في حزيران من العام نفسه انضم إليه شخص آخر هو القبطان (العقيد البحري) [ماتيو كوب] لم يكن يعرف عنه شيء في بادئ الأمر وفي غضون أيام قلائل ختما إقامتهما وعادا إلى لندن ثم رحلا إلى جنيف ورفعا بتوقيعهما مذكرةً حول الخوف على مستقبل الأقليات العراقية بعد إبرام معاهدة ١٩٣٠. كما قدما للمنظمة الدولية تقريراً مسهباً في ٢٣ من أيلول من العام نفسه في عين الموضوع.

وعادا إلى العراق وبرفقتهما الأميرال المتقاعد (سيمور هول) ووسعا اتصالاتهما ثم قدم ثلاثتهم في ٩ من كانون الأوّل من السنة عينها مذكرة أخرى إلى لجنة الانتدابات الدائمة في العصبة وألحقوها في أوائل ١٩٣٩ بثالثة. وقد تضمنت هذه المذكرات انتقاداً للسياسة البريطانية إزاء الأقليات. وشجبت أساليب الحكومة العراقية في معالجة القضية الكردية.

كانت السلطات البريطانية تتخوف كثيراً من نشاط هؤلاء ففيه ما يعرقل سياستها وخططها في العراق وكانت تخشى في الوقت عينه إغضاب الرأي العام الإنكليزي الذي كانت تقف وراءه الكنيسة الأنگليكانية بخصوص الأقلية المسيحية والآشوريين بصورة خاصة فلا تستطيع اتخاذ أية إجراءات للتخلص من هذين اللذين استطاعا بشكل ما أن يقنعا لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم بأنهما مخولان حقاً.

وفي لندن أعيدت تسمية الجمعية فصارت تدعى بـ«لجنة إنقاذ الأقليات غير المسلمة في العراق» وراحت تنشر بيانات وإحصاءات لا أساس لمعظمها تشوبها مبالغات وتختلط فيها الحقيقة بالخيال.

إن كان (أنطوان رسام) يعمل بنيّة سليمة، فالقبطان (ماتيو كوپ) لم يكن كذلك ويستفاد من قرائن ودلائل انكشفت عند التحقيق في ماضيه وتصرفاته أنه كان على الأرجح من صيّادي الحظوظ الأفاقين الذين يجدون في أي ماء عكر فرصة في العثور على لؤلؤة. لم يكن له ماض سياسيّ وقد سبق وأعلن إفلاسه في إحدى المستعمرات البريطانية في أفريقيا ففر هارباً من دائنيه كما أنه استلف أموالاً ونقوداً في العراق من بعض الجهات وظلّ مديناً بها بعد طرده من البلاد، تراكمت عليه إثر اتصالاته الجانبية ببعض التجار المحليين وعقد صفقات موهومة على بضائع لا وجود لها نيابة عن

بيوتات مالية وتجارية بريطانية لا علم لها به وقبضه أموالاً بصفة (عربون) منهم وهو عين العمل الذي مارسه في (نيجيريا).

كان (ماتيو كوب) شخصية مشبوهة أفضل ما يوصف به أنه من أمثال أولئك الشطار المغامرين الذي لا يخلو منهم مكان أو زمان. وجد في الكاپتن (رسام) ومهمته ما يضفي على معاملاته المالية نوعاً من الحصانة والمصداقية فانضم إليه على ما يبدو.

مع أن هذه «اللجنة» كانت مقصورة على الاهتمام بشؤون الأقليات المسيحية واليهودية واليزيدية كما زعموا إلا أن هذين الرجلين وسّعا اتصالاتهما وحققا لقاءات معينة مع بعض الوطنيين الأكراد واعتزما تبنّي القضية الكردية.

كان وجودهما مصدر إحراج كبير للسلطات البريطانية في العراق قدر ما كانا مصدر تخوف وانزعاج من السلطات المحلية. لم يكن البريطانيون يستطيعون إخراجهما من البلاد بشكل رسمي خشية ثورة الرأي العام في بريطانيا الذي كان كما قلنا تدعمه الكنيسة الأنگلكانية ومعظم الصحافة، فعمدت دار المندوب السامي إلى حيلةٍ لطيفة للتخلص منهما. إذ بثت إشاعة مؤداها أنهما من جواسيس وزارة الخارجية البريطانية أرسلا خصيصاً لعرقلة المساعي المبذولة لإنهاء الانتداب وتعويق استقلال العراق فتلقفت السلطات العراقية الإشاعة وقامت بإجراءاتٍ قانونية معينة تمهيداً لطردهما من البلاد، وإليك ما فعلته:

في ٥ أيار ١٩٣١ ألقي القبض على تسعة أشخاص في كلّ من بغداد والموصل بتهمة التآمر على سلامة الدولة مالبثوا ساعات أو أياماً قلائل حتى أطلقوا بعد تسفير (رسام وكوب) مباشرة. ومن المقبوض عليهم (توفيق وهبي) متصرف السليمانية، و[معروف چياووك] متصرف كركوك فيما بعد، والوزير والمؤرخ [محمد أمين زكي] فقد قبض عليهم لما زعموا بأنهم اتصلوا (بالكاپتن رسام والقبطان كوب) اللذين طلبا منهم تزويدهما بتخويل للدفاع عن حقوق الكرد أمام عصبة الأمم وغيرها من المحافل الدولية على الأسس الثلاثة:

(١) أن يعتمد (أنطوان رسام) كممثل للدفاع عن حقوق الأكراد السياسية.

(٢) اعتراف الأكراد بما ستقرر عصبة الأمم منحه من الأراضي للآشوريين.

(٣) موافقة الكرد على التعايش مع الآشوريين في المناطق التي يسكنونها من كردستان.

وتستطرد القصة لتقول إن الأكراد الذين اجتمعوا بهما رفضوا التوقيع على تخويل

يتضمن هذه الشروط. وقيل إن (توفيق الوهبي) وكان في حينه على صلة بالشيخ محمود البرزنجي وثورته الأخيرة، رأى وحده ودون غيره أن التعاون مع هذين قد يكون مجدياً في تأمين نوع من الإدارة الذاتية للكرد وورد في تلك التحقيقات أيضاً أنه سافر إلى (حلب) للاجتماع بهما.

كان الأمر كلّه بمثابة ستار لتغطية عملية طرد هذين «المشاغبين» فكلّ ما تمّ على افتراض صحة ما ذكرنا لم يكن يرقى إلى جريمة في ذلك الوقت الذي كانت تبحث فيه قضية الأكراد ومستقبل الأقليات بصراحةٍ لا في العراق وحده بل في أوروپا. وأطلق سراح المعتقلين المسيحيين كما قلنا وأسدل الستار عن القضية وكان هذا آخر العهد (برسام) وزميله.

لم تثمر مساعيه في تثبيت أي شيء يزيد عن الضمانة التي طلبتها عصبة الأمم من الحكومة العراقية ووقعتها في ١٩٣٢[١٢]. ولم يسمع شيء كثير عن مجهودات (رسام) ولا عن جمعيته بعد ذلك لاسيما في احداث آب ١٩٣٣ وأظنّه اعتزل وقيل إنه توفي في ١٩٥٠.

* * *

ما الذي جناه الآشوريون والأقليات الأخرى من تدخل كاپتن رسام؟ بالأحرى ما الذي جناه لنفسه من تقحّمه ميداناً ليس هو فيه طرفٌ ولا صاحب قضية؟

يقيناً أن قضيّة الأقليات العراقية لم تكن في ذلك الحين في حاجة إليه أو إلى أمثاله.

فهو بجنسيته الإنكليزية غير مؤهل لتولي أمر الدفاع رسميّاً عن حقوق سياسية للأقليات العراقية ولا عن مصيرها أمام المحافل الدولية. وليس له والحالة هذه أن يمثلها أو ينطق باسمها أمام عصبة الأمم، ولا أن تقبله عصبة الأمم بهذه الصفة لأنها مقيدة بميثاقها، وميثاقها لا يمنح (رسام) وأمثاله أكثر من حق مخاطبتها كفرد من الأفراد لا صفة نيابية أو رسمية له وأن تقبل مذكراته على هذا الأساس وتستأنس بها لا غير.

وأستبعد أنه كان يجهل هذه الحقيقة.

وإذا كان هؤلاء الذين اجتمع بهم في العراق يجهلون، أفكان في نيته خداعهم؟ لا نعتقد أنه كان يضمر سوءاً لأحدٍ. كان يريد خدمة أبناء جلدته ليس إلاّ. لم يكن (رسام)

(١٢) راجعها في الجزء الرابع من هذا الكتاب.

ولا زميله عميلين لبريطانيا وهيمنتها على مقدرات العراق آنذاك كانت كاملة لا تحتاج إلى من يتسقط لها الأنباء حول ما يحصل فيها فهناك كثير من المتبرعين، ورجال الحكم الذين نصبتهم كانوا يتسابقون في تزويدها بكل كبيرة وصغيرة تحصل في البلاد، إلا أنّ سياستها كانت ستضارّ فعلاً بإثارة هياجٍ واضطراب في الأقليات. ولذلك أسرعت للتخلص منهما بإطلاق إشاعة كونهما جاسوسين وتركت أمر إخراجهما للحكومة العراقية.

في الوقت الذي كان (رسام) ينشط من وراء جمعيته «لإنقاذ الأقليات» لم يكن هناك ما يستدعي عملية الإنقاذ. لم يكن هناك خطر حَالٌ يتهدد أي أقليّة. باستثناء قلقها على مستقبلها بعد زوال الانتداب وهذا القلق يمكن أن ينظر إليه بوجهين.

فمن كان يسكن هذه البلاد سُكنى قرارٍ قروناً سحيقة تخوف من عودةٍ للحكم العثماني بثياب إسلامية عربية بعد أن نعم بحرية وأمن وتحرر من الخوف خلال ثلاثة عشر عاماً من الانتداب البريطاني افتقد لها طوال ثلاثة عشر قرناً. كانوا يتخوفون من فقدان الحرية وبعض كرامةٍ وفّرها لهم المحتل الأوروبي بمجيء حكم شبيه بالحكم العثماني وما سبقه.

أما الآشوريون الذين جاؤوا من حكاري وأورميه في الظروف القاسية التي قيل الكثير عنها فيما سبق فقد كان خوفهم على مصيرهم ومستقبلهم حقيقياً، وفيه كثير من المشروعيّة. استخدمتهم سلطة الانتداب كبضاعة عسكرية رخيصة قليلة التكاليف لقمع الثورات الكرديّة، وبمثابة رمزٍ لسلطتها وعنجهتيها على سائر البلاد العراقية المستحدثة. فنالوا جراء ذلك كرهاً وحقداً من الكرد ونفوراً من سكان البلاد العرب لا يستأهلونهما. مع هذا وفي وضعهم هذا لم يكونوا في حاجة إلى (كابتن رسام) أو أمثاله لترويج قضيتهم، هؤلاء ماكانوا يستطيعون عمل شيءٍ لتغيير الحال إذ كان كل شيء مرهون بالسياسية التي ستستقرّ عليها الحكومة البريطانية إزاء البلاد والأقليّات ولذلك أرى أن تدخل (رسام) كان من قبيل الأعمال العاطفيّة الصرفة وغالباً ما ينجم عن مثل هذا التدخل ضررٌ. وقد حصل ذلك فعلاً إذ زاد تدخل (رسام) من الشك في نوايا الآشوريين. هذا بافتراضنا سلامة النية ونبل القصد إن لم يكن يخفي تحته غرضاً آخر كاطّلاب المجد والشهرة اللذين دانا لأبيه وأخطآه.

وما يقال عن الآشوريين يقال أيضاً عن الكرد الذين حاول (رسام) تبني قضيتهم بضمّ القضيتين معاً. فقد كانت المسألة الكردية واضحةً ولها رجالها وأبواب عصبة الأمم مفتوحة لزعمائها. وأرض كردستان ساحة معركة متواصلة لم تنته فصولها بعد.

ملحق

عثرنا على هذا النص في ص٨٥ من كتاب جون س. گست John S. Guest الموسوم Survival Among The Kurds وقد نقله من كتاب ساوثگيت Southgate الموسوم: حكاية عن زيارة للكنيسة السريانية (اليعقوبية) في ميسوپوتاميا Narrative of a visit to the Syrian (Jacobite) Church of Mesopotamia ط. نيويورك سنة ١٨٤٠، ص١٣٦:

«عندما ارتفع العلم البريطاني لأول مرة فوق بناية قنصلية الموصل، صعد جميع الموصليين إلى سطوح بيوتهم ليشهدوا المنظر، وبقوا معظم ساعات يومهم فيها يحلقون في هذا المنظر العجيب. وقد ملأت المسيحيين الغبطة والإعجاب لمظهر الصليب وهو يخفق ويرفرف في الهواء، في حين ذهب المسلمون المستنكرون الغاضبون إلى الباشا وشكوا بأنّ العلم أعلى من الهلال الذي ينتصب فوق مسجد قريبٍ منه».

مار شمعون (إيشاي) الثالث والعشرون
والأزمة الآشورية
١٩٠٩-١٩٧٥

ولد البطريرك في الثامن والعشرين من شهر شباط في قرية (قدشانس) بحكاري. ونصب بطريركاً في معسكر بعقوبة خلفاً لشقيقه الذي توفي بداء السلّ في العام ١٩٢١ وهو ابن (داود) شقيق مار شمعون بنيامين الحادي والعشرين الذي اغتاله إسماعيل زعيم الشكاك كما سبق بيانه ولم يجر نصبه بهدوء وتزعم الفريق الذي عارض في نصبه (بطرس آغا).

في الواقع كانت المعارضة سياسية الطابع وليست دينية، وهي ظاهرة من ظواهر النزاع على الرئاسة والقيادة بدأت في أورميه منذ أن برز (آغا بطرس) قائداً عسكرياً ينافس بيت آل شمعون في ولاء الآشوريين. وآغا بطرس البازي وهو كاثوليكيّ المذهب لا يحق له من الناحية الدينية الصرفة التدخل في شأن هو من صميم شؤون كنيسة الشرق. فضلاً عن هذا فقد كان إيشاي الصبيّ الوحيد الذي تتوفر فيه شروط البطريركية المحصورة بأسرة آل شمعون وحدها وبحسب التقليد المتبع أرسل (إيشاي) في العام ١٩٢٥ إلى إنكلترا ليتلقى دراسة دينية في كليّة اللاهوت التابعة لرئيس أساقفة كانتربري وعاد بعد ثلاث سنوات ونيف.

كل ما بلغنا عن فترة دراسته تلك أنه بات ملماً إلماماً جيداً بالتحدث بالإنكليزية وذكر أنه ألقى خطاباً بمناسبة حفل التخرج تكلّم فيه عن مذابح العام ١٩١٨ في أورميه وسلماس.

في العام ١٩٢٨ كان والده [داود] قائداً اسمياً لقوات الليڤي بعنوان (راب خيلا). والظاهر أن السلطات البريطانية لم تر مانعاً من تلبية طلب الأب باستقبال ابنه كما يستقبل رؤساء الدول والحكومات، وعندما نزل الشاب ذو التاسعة عشرة من الطائرة التي أقلته وجد في تحيته حرس شرفٍ من الليڤي بقيادة الوالد.

في ذلك الحين كان العراق تحت الانتداب والسلطة الفعلية للبريطانيين الذين لم يجدوا في مظهر احتفاء والد بولده إلاّ نوعاً من المجاملة لشعب نزلت به الكوارث

الجسام ولعلهم لم ينتبهوا إلى التأثير الخطير الذي يحدثه مثل هذا الاستقبال العسكري الرسمي في نفوس الآشوريين البسطاء.

أتخذ البطريرك مدينة الموصل مقرّاً له. وفيها مقرّ البطريرك الكلداني صنوه إلى جانب مقر أسقف للطائفة السريانية الكاثوليكية. ومقر رئيس أساقفة لطائفة السريان اليعاقبة.

سرعان ما وجد البطريرك الشاب نفسه في مركز الأحداث. ولم يكن سرّاً أنه - وهو القليل التجربة والمعرفة بالموطن الجديد - أن عمته [سُرمه] أو [سرمه خانم] كما كانت تدعى هي التي قامت بتربيته والعناية به وتوجيهه. وكانت راهبة متبتلة كثيرة الوقوف على التقاليد القوميّة وعلى قدر كبير من الذكاء وسعة الحيلة. تتكلم التركية بطلاقة وتتحدث باللغتين العربيّة والإنكليزية وتلم بشيء من الفارسية والفرنسيّة. كانت تقف وراءه وتوجهه ويأتي أبوه (داود) بالدرجة الثانية إلى جانب عدد صغير من المتعلمين. ويقول عنه عارفوه في تلك الفترة إنه كان يظهر كثيراً من التردد وعدم الثبات على الرأي عندما يترك وحده ويضطر إلى اتخاذ القرار بفسه.

ولقد قيل الكثير عن هاتين الشخصيتين فيما سبق كما أورد المقدم ستافورد طرفاً عن مساهمة هذين في الأحداث التي وقعت. إلاّ أنه أغفل إثبات نصّ رسالة مار شمعون الجوابية لوزير الداخلية الذي طلب منه فيها توقيع التعهد وجعله شرطاً لرفع القرار باحتجازه وسفره إلى الموصل. وقد نقلناها بترجمتها العربيّة المحفوظة في ملف وزارة الداخلية العراقية دون محاولة إصلاح أخطائها اللغوية:

سيدي الوزير:

أعلمكم باستلامي كتاب معاليكم المرقم س ١١٠٤ والمؤرخ في ٢٨ أيار ١٩٣٣ وإني مع الاحترام اللائق أجيب على نقاطه الضرورية بما يلي:

(١) بخصوص مواجهتي لمعاليكم في الموصل بتاريخ ١٢ نيسان ١٩٣٣ فهل لي أن أذكّر معاليكم بالمحادثة التي جرت بعد ذلك، إذ قال معاليكم بأنكم تستهدفون خطة تعاون جديدة فيما يخصّ مشروع إسكان الآثوريين ويصدر كتاب بذلك إلى المتصرفية يطلب فيه استشارتي في جميع المسائل التي تمس الآثوريين.

(٢) مهما كان قانون الطائفة المذكور في كتاب معاليكم عاملاً مفيداً، فيظهر أنه تدبير قبل أوانه في هذه المرحلة نظراً إلى أن مثل هذا القانون ضروري

تطبيقه على طائفة مستوطنة. وفضلاً عن ذلك فإنه يحتاج إلى الوقت لمراجعة قوانين الكنيسة لوضع هذا القانون.

(٣) أمّا العبارة «السلطة الزمنية» التي لمح إليها معاليكم بقولكم: «لايسع الحكومة الموافقة على تخويلكم أية سلطة زمنية» يسرّني أن أعلم كيفية تفسيركم لهذه العبارة وإن كنت لا أرغب في الإسهاب في هذه النقطة فأخال أن يقتضي لي أن أحاول شرح عبارة «السلطة الروحانيّة والزمنية» المتحدين في هذه القضية الخاصة بالبطريرك الجاثاليق في الشرق إذ يستبان لي أن معاليكم والحكومة قد اتخذاها بنظر خطير.

إنّ سلطة هذه البطريركية تاريخية عظمى واستعمالها موروث عن تقاليد الشعب والكنيسة الآثورية، وانها كانت من أهم العادات الثابتة. إنني لم أدّع بالسلطة الزمنية وإنما أرثها من قرون مضت كتخويل قانوني من الشعب إلى البطريرك وهي لم تكن مباحة فحسب بل كان معترفاً بها رسميّاً فيما مضى من قبل الملوك الساسانيين والخلفاء المسلمين وخانات المغول وسلاطين آل عثمان ولا يمكن العثور على سوء استعمال لهذه السلطة في زمن أي ملك أو حكومة كان الشعب الآثوري من رعاياها فضلاً عن أنها لا تحول بحالٍ من الأحوال دون تطبيق قانون البلاد فقد ثبت أنها أحسن طريقة للنظر في شؤون الشعب الذي يعيش تحت الظروف التي فيها الآثوريون.

فبموجب الظروف المتقدمة إني آسف جداً أن أقول بأنه يستحيل عليّ العمل بأمركم في التوقيع على الوعد التحريري الذي أملاه معاليكم إذ لا يعني مثل هذا العمل سوى أني راغب في سحب نفسي من خدمة شعبي، ذلك الواجب الذي كان كما عرضت عبارة عن تخويل قانوني لي من قبل الشعب وهو وحده له الحق في تجريدي منه.

وبهذه المناسبة أودّ ان أبيّن بأني استغربت كثيراً التدبير الذي كان ينوي معاليكم اتخاذه تحت الظروف الحاليّة بأن يطبق مثل هذا العمل بحق أحد العصاة. وإذا كان الأمر كذلك فهل لي أن أسال معاليكم ماذا كان شرفي وشرف شعبي لم يهن؟

لا أتمكن من العثور على سابقة لعمل معاليكم هذا، ما لم ألق اللوم على نفسي لأني عرضتُ بإخلاص قضيّة الشعب الآثوري بصورة قانونية أمام

السلطة المنتدبة سابقاً وعصبة الأمم وحكومة صاحب الجلالة بغية تأمين حلّ لها. ذلك الحل الذي أعتقد بأنه في صالح كلّ من يهمه الأمر.

(٤) أما بشأن الزعم أني اتخذتُ إلى الآن موقفاً معاكساً بل سلبيّاً تجاه مشروع إسكان الآثوريين فإن هذه النقطة أيضاً كان معاليكم قد رفعها (يعني أثارها) شفويّاً أثناء لمواجهتي معاليكم في الحادي والثلاثين من شهر أيار عندما طلبتُ أكثر من مرّة بيان حقائق هذا الزعم. إن هذا يزيد في إحباط عزيمتي عندما أفكر في مساعيّ المتواصلة لإقناع شعبي الآثوري بالاستقرار وأن يصبح عنصراً مفيداً في هذه البلاد كما كان حتى الآن.

أختم كتابي هذا بتقديم احتراماتي إلى معاليكم وأعتذر عن كتابته بلغة أجنبيّة لأنه ليس لديّ في الوقت الحاضر كاتب لائق باللغة العربية وإذا توجد هناك أية نقاط يودّ معاليكم أن يعلمها فإني أكون ممتناً جداً إلى الإجابة عليها لأني أنوي مغادرة بغداد يوم الاثنين مساءً الموافق ٤ حزيران ١٩٣٣.

[التوقيع]

وعلى أثر وصول هذه الرسالة أصدر الوزير أمره باحتجاز مار شمعون في بغداد ومنعه من مغادرتها حتى يوقع التعهد.

لا يمكنني إغفال التعليق على هذه الرسالة التي تمثل آخر ما تبودل بين مار شمعون ووزير الداخلية من الرسائل.

ترددت عبارة «السلطة الزمنيّة» - وهي حجر الزاوية في الخلاف - مرات عديدة من دون أن يجد وزير الداخلية حاجة لسؤال طالبها عمّا يقصد بها أو يطلب منه تحديدها بشكل ناف للجهالة. وربما كان ذلك غفلةً منه وجهلاً. أو ربما تعمد أن يغفل الطلب ليزيد في المشكلة تعقيداً وليتخذها عذراً لإجراءات عنيفة كانت قد تقررت من قبل الحكومة «لإلقاء درسٍ على الآشوريين». أو تأديبهم. من الجانب المقابل لم ير مار شمعون (بالأحرى مستشاروه وكُتّابه) أن يحدد قصده من العبارة تحديداً نافياً للجهالة، إمّا لأنه لم تكن لديه أي فكرة واضحة عنها، أو لأنه تعمد أن تبقى غامضةً.

كان الشك العظيم في النوايا متبادلاً بين الطرفين من البداية وقد بقي يسود العلاقات والمناقشات إلى الأخير دون أن يحاول أحدٌ من الأطراف إزالته، وعندما يكون الشك غالباً يغدو التعاون على الحلّ مستحيلاً ويتبارى الطرفان في خلق العراقيل والعقبات للوصول إلى طريق مسدود.

ولو كان مار شمعون على معرفةٍ بتاريخ المسيحية وعلاقات السلطات الدينية بالدول التي أشار إليها في مذكرته لتردد كثيراً في إثارة مثل هذه النقطة الشائكة وفي موقف ملتهب. لو عرف نزراً يسيراً مما عرفه كلّ باحث ومؤرخ عن تاريخ علاقات المسيحيين «الحقيقي» بالحكام والملوك والدول المستبدة التي تعاقبت على حكم شعوب الشرق الأوسط، ولو أدرك هو والآخرون أن هذه الأقلية الدينية بقيت أقليّة لا تتمتع إلاّ في فترات قصيرة جداً «بالأمان» وبشيء من الطمأنينة من الاعتداء الفردي أو الحكومي تبعاً لمزاج الحاكم ونزواته. بل سيجد الباحث أن مسيحيّي العراق مثلاً وهم اتباع كنسية الشرق الآشورية قد مروا بما مرّ به اليهود في صدر عهد النازيّة (قبل معسكرات الاعتقال) من تمييز في القيافة واللباس ووضع شارات تدل على انتمائهم الديني[1]. ومن المفيد أن نذكر أن المذهب الذي رسا عليه الآشوريون من المذاهب المسيحيّة والفرق الدينية التي تعددت قبل الإسلام وبعده كان موضع اضطهاد أباطرة البيزنطيين المسيحيين.

السلطة التي عرفتها مذكرات البطريرك «بالزمنيّة» لم تكن في الواقع إلا صدىً لما كان الحبر الآشوري قد أنيط به أيام الحكم العثماني من واجباتٍ. مثلما كان يناط برؤساء العشائر الكردية من مهام، وأهمها بنظر الدولة جباية الضرائب. فقد رأت أن ذلك يوفر لها الجهود العظيمة والمتاعب في جباية الضرائب من الأفراد مع ما يستلزمه

---

(١) يعتزّ الآشوريون (أتباع كنسية الشرق) كثيراً بكتاب زعموا أن الخليفة العباسي الحادي الثلاثون المقتفي لأمر الله [١١٣٦-١١٦٠م] وجهه إلى بطريركهم عبد يشوع والمؤرخون العرب يعدون هذا الخليفة من بين قائمة طويلة لأسماء الخلفاء الضعفاء الفاقدي السلطة الذين كانوا تحت رحمة السلاطين والحكام الأجانب - الوحيد منهم الذي تمتع بسلطة فعلية على جزءٍ كبير من العراق رغم أن نصبه خليفة كان بإرادة السلطان مسعود السلجوقي. وصلنا هذا الكتاب نصاً وهو في الواقع صكّ أمان من جهة، وتأكيد سلطة الخليفة وحقّه في فرض الجزية على المسيحيين وجبايتها لنفسه ووعدٌ بضمان الحرية الدينيّة ووقف أعمال التعدّي التي اشتدت في نصر السلاجقة الأتراك المتشددين.
ويخيل لي أن مار شمعون هنا كان مبالغاً جداً في وصف ما دعاه بـ(السلطة الزمنية) شبه المصانة والمحترمة من قبل الحكام الغابرين. في معظم الأوقات كان البطاركة النساطرة تحت رحمة السلطة العثمانية أينما وجدوا. كانوا عرضة للعزل والاستبدال والتغريم، والحجز والمصادرة وإساءة المعاملة [راجع كتاب الأب ألبير أبونا الموسوم: تاريخ الكنيسة السريانية الشرقية. ط: دار المشرق بيروت ١٩٩٣].

ذلك من موظفين. والجباية بحدّ ذاتها تقضي أن يمنح الموكل بجمعها سلطات معينة يمارسها نيابة عن الحكومة وبواقع كونه وسيطاً بينها وبين أفراد مجتمعه. وقد بقي الحال على هذا المنوال حتى مصرع الإمبراطورية وتجزئتها ولم تكن الدولة في أي وقت من الأوقات قد نجحت في وضع دعائم حكومة عصرية وأخفقت المحاولات كلها خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لجعلها كذلك.

وأرجّح أن البطريرك كان في ١٩٣٣ يفكرّ في مثل هذه الوكالة التي تمهد له السبيل للمحافظة على سيطرته وآل بيته كالسابق. إلاّ أن الزمان قد تغير. وكان هناك جهود جديّة من الحكام الجدد ومن الدولة المنتدبة لخلق إدارة عصرية وحكومة دستورية لا تكون بحاجة إلى وسطاء لفض النزاعات الإقليمية أو الإقرار بوجود المحاكم ودور القضاء ولا تحتاج إلى من يقوم بجباية الضرائب لها. ومن المستبعد أن يجهل مار شمعون ومن هم وراء مذكراته هذه الحقيقة. كان واضحاً منذ البداية أن الطبقة التي خلقها البريطانيون من موظفي وضباط العهد العثماني إنما جاءت لتحكم حكماً فعلياً لا مجال للتفكير في التنازل عن جزءٍ منه لأية جهة كانت. حكومة عصرية بأجهزة دستورية ومظاهر دستورية، تشير الدلائل كلها أنها تحظى بدعم قويّ من أقوى إمبراطورية في العالم. إلاّ أن هناك عاملين جوهريين أدّى الإفراط في التفكير بهما إلى ضياع معالم السبيل الصحيحة للخروج من المأزق.

كانت أسرة مار شمعون تريد أن تؤكد سلطانها وقيمومتها على سائر الآشوريين وقد هُدّدت تهديداً كبيراً بخروج فريق كبير عن الولاء لها ولرئيسها فرأت أن تمتع البطريرك بمكانة خاصّة في الدولة الجديدة مما يكفل لها استعادة تلك القيمومة. العامل الثاني هو وهمٌ تجسد ليبدو للآشوريين حقيقةً بأنهم قوة لا يستغني عنها النفوذ البريطاني في البلاد. لم يكتفوا بإقناع أنفسهم بهذا. بل اتخذوه عامل استفزاز للآخرين يُدِلّون به صراحةً وعلناً في كل مناسبة ومناسبة. واعتبار أنفسهم ضحية غدرٍ عظيم عندما قررت بريطانيا إنهاء الانتداب. الأمر الذي فسروه بأنهم سيتركون تحت رحمة من نظرهم بمنظار الغرباء المتقحمين الصلفين.

والحكومات من جهتها التي كانت تشارك العامة هذا الشعور لم تعمل على إزالته كما كان واجبها يحتّم عليها بل عملت بكلّ أجهزتها على تغذيته بمصل العداء للمحتل البريطاني.

أحكومة تمثل أكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون إنسان تقف عاجزة عن فرض

سلطتها على فردٍ يدّعي تمثيل نسبة من مجموع السكان تساوي واحداً من عشرة آلاف ويطلب لنفسه ما لم يجرؤ على طلبه أي رئيس ديني في النجف أو الموصل أو أي شيخ قبيلة من قبائل الفرات أو من كردستان والجميع مسلح كالآشوريين؟

الخوف والحرص مزيجان تقلبا حيناً من الزمن فوق نار الشك المتبادل. فأعمى البصائر وغمّ على العقل وبدا الطرفان يسدد كل مسدسه إلى صدغ الآخر.

عجز البطريرك عن تحديد مقصوده بالسلطة الزمنيّة. وأبى وزير الداخلية أن يسأله التفصيل والتفسير. وإن التمسنا عذراً لموقف الأول الذي كان إلى حدٍ ما يعكس خوف بني قومه من مستقبل غامض فأنى لنا أن نلتمس العذر لحكومة لا تجهل قطّ المدى الذي تنداح إليه سلطتها ليبلغ بها الإسفاف والعناد حَدّ اللجوء إلى عين الأساليب التركية في أخذ التعهدات والضمانات المكتوبة من الثائرين المتمردين على إدارة العثمانية وهو امرٌ لم يعد له ضرورة في دولة حديثة لها قوانينها ومؤسساتها الإدارية والقضائية والإجرائية. وإذا قصر مار شمعون المنساق بحماسة ذوي الرؤوس الحارة من الناصحين والمشاورين والكتبة القصيري النظر أفيكون هذا سبباً في أن تنسى الحكومة بأن هذه الشخصية الدينية هي على كلّ حال فرد عادي كسائر أبناء البلاد، بحرس شرف يستقبله أو بدون حرس شرف بحلته الحبريّة أو بثيابه المدنية تطبق عليه قوانين البلاد بتعهدٍ أو بغير تعهد.

ثم أما كان رئيس الحكومة وهو قانونيّ كبير يدري بأن أخذ التعهدات الجزائية أو ضمانات حسن السلوك له قواعد مقننة ومحددة في قانوني أصول المرافعات الجزائية وقانون العقوبات.

ألجانب الحكومي لم يحاول حتى أن يسأل عن المقصود بالسلطة الروحيّة بالأحرى. ولو حاول واستقصى واعتمد التفكير الموضوعي لظهر له أنّ العلاقة بين المؤمن ورجل الدين مهما علا في الدين المسيحيّ بكل مذاهبه وطوائفه هي علاقة مبتناة - كما في سائر الأديان - على الخيار الطوعيّ وما من رئيس مذهب أو طائفة استطاع في أي وقت أو مكان إرغام أحد من المنتمين إلى طائفته على البقاء فيها إنْ اختار التحول بولائه عنها. وقد فعل هذا في الواقع قسم كبير من الآشوريين عندما تحولوا إلى المذهب البروتستانتي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. مثلما تحول معظم الآشوريين في انشقاق القرن السادس عشر وما بعده إلى المذهب الكاثوليكي في العراق وتركيا. وخلعوا عنهم ولاءهم لرأس كنيسة الشرق. ولم يكن للجاثاليق هذا حيلة

لمنعهم أو فرض أي سلطان عليهم لإبقائهم تحت مظلته الروحية.

فإذا كانت هذه الحال بالسلطة الروحية وهي السلطة التي سلمت بها الحكومة العراقية للبطريرك تسليماً مطلقاً غير مقيد بشرط فكيف حاله «بالسلطة الزمنية» لو سلّمت له الحكومة بها؟

كان ممكناً مثلاً أن يدعو الوزير مار شمعون إلى جلسةٍ فيقول له: «إن واجبي ومسؤوليتي يحتمان عليّ أن أصغي إليك فهلمّ نجلس نجلس معاً لأسمع منك ما تقصده بالسلطة الزمنية».

لاأظن (حكمت سليمان) كان بمثل هذه الدرجة من الغفلة والغباء ليفوته هذا[٢].

كان المرسح قد أعد لإلقاء درس دمويّ على الآشوريين المتغطرسين بعلة المطالبة «بسلطة زمينة» أو بغير سلطة، وما كان أحد من هؤلاء يدرك هذا.

ولعل البطريرك نفسه أدرك غلطته بعد إسقاط الجنسية عنه ولجوئه إلى الولايات المتحدة واحتكاكه بمجتمعها وأصول الحكم فيها كما أدرك معظم الآشوريين بعد زمن وجيز[٣].

---

(٢) ربما كان (السر كيناهان كورنواليس) مستشار وزارة الداخلية حينذاك قد خطر بباله بأنه قد يحاسب يوماً ما أو يلام على موقفٍ قصّر فيه عن تقديم نصيحة وإرشاد لوزيره في معالجة هذه القضية، لذلك وجدناه يخرق العادة فيلجأ إلى تدوين رأيه للوزير بدلاً من النصح الشفوي. فقد وجه له بتاريخ ٦ حزيران ١٩٣٣ رسالةً ضمنها نتائج محادثاته مع البطريرك قبلها بثلاثة أيام قال فيها: «إنه لفت أنظار مار شمعون إلى «أن بعض العبارات التي وردت في رسالته للوزير قد تؤدي إلى سوء تفاهم وقلت له إني أريد إزالة هذا. وقد بات واضحاً عندي من المقابلة أن غبطته يشعر بأن دعاة السوء والدساسين لم يحسنوا في تقديم فكرة صحيحة عنه وأن التعهدات التي طلبت منه تنطوي على إهانةٍ لشرفه وأمانته لا يمكن القبول بها ولا شك أن هذا الشعور قد غلب عليه عندما كتب الرسالة وعبر لي عن شكره وامتنانه منكم للعطف الذي أبديتموه بخصوص تخصيص أرض له ومصدر دخل أنه يضع حاجات بني قومه فوق حاجته ويرى أن ذلك قد ينظر فيه عندما يجري تطبيق خطة الإسكان للعموم وأما بخصوص مركزه الخاص فهو يقرّ بأن على جميع أفراد الطائفة الآشورية أن يخضعوا لقوانين البلاد وأنظمتها وللإجراءات الإدارية التي تطبق على غيرهم من العراقيين وأن يحترموا القرارات الرسمية. وأشار في الوقت عينه إلى أن بعض الموظفين المحليين في الإدارة لا يطبقون القانون بشكل صحيح وأنه يخشى أن يفلت من يده زمام الآشوريين وسرد بعض الحوادث التي تعرض لها الآشوريون إلى إجراءات غير قانونية...».

(٣) تشير (السيدة سرما دبيت مار شمعون عمة البطريرك في كتابها «تقاليد الكنيسة الآشورية =

وكما مَرّ بنا وأثبتته الوثائق أن التدخل الوحيد الذي سُجل للجانب البريطاني كان تدخلاً تعوزه الحرارة والجدية واللباقة والقوة. فعلى أثر قرار وزير الداخلية باحتجاز مار شمعون واضطراب الحالة في الشمال طلب القائم بالأعمال البريطاني - وكان السفير السر همفريز في إجازة - مقابلة لغازي وهو نائب لوالده فعقد اجتماع في البلاط بحضرة (رشيد عالي) وحذّر القائم بالأعمال نيابةً عن حكومته من عواقب احتجاز البطريرك. فردّ رشيد عالي قائلاً: «إنه سيتخذ الإجراءات القانونية لإحالة مار شمعون إلى المحاكم وليس من حقّ القائم بالأعمال التدخل». ويعلق مؤلف تاريخ الوزارات العراقية على هذا قوله «إن القائم بالأعمال اعتذر وسحب كلامه مرتبكاً».

* * *

بعد إسقاط الجنسية عن مار شمعون ووصوله قبرص (وكانت تحت الحماية البريطانية) طلب الإذن بالسفر إلى أوروبا لمقابلة «بعض المسؤولين» ولم يمنح الإذن إلاّ بعد أن أعطى تعهداً بأن لا يقدم على أي دعاية لقضية بني قومه. إلا أنه مع ذلك واصل مجهوداته وأمطر عصبة الأمم بمذكراته منها المذكرة المؤرخة في ١٦ من آب وفيها يشرح معاناة الآشوريين وما تعرضوا له من المذابح، وقدم مذكرة أخرى في ٣٠ من الشهر نفسه، وأشفعها بثالثة في ١٢ من أيلول. وحاول وهو في جنيف أن يعرض قضية قومه شخصياً.

= «Assyrian Church Customs» مع مقدمة لرئيس أساقفة كانتربري، ط. لندن ١٩٢٠ إلى صلاحيات البطريرك واصولها المذهبية فتقول: «إن قانون كنيستنا أتمّ جمعه وتقنينه العلامة مار عبد يشوع أسقف نصيبين في حدود ١٣٠٠م من قرارات وقوانين المجامع الدينية القديمة ويحتوي إلى جانب المراسم والطقوس الكنسيّة على بعض الأصول القانونية للفصل في المنازعات ويمارسها الرؤساء وأحبار الكنيسة. فالنزاع الصغير يفصل فيه رئيس القرية أو المالك أو شيخ العشيرة إن كان كبيراً. أما المسائل الخطيرة فيفصل فيها البطريرك نفسه أو يحيلها إلى مجلس ديني ينظر فيها بموجب أحكام السينادوست». آه.

أقول: ليس بيدي وبمدى علمي كتاب أو سند آخر غيره يشرح سلطات رأس كنيسة الشرق ويحددها زمنية كانت أم روحية. وليلاحظ أن كلّ هذا يقلّ كثيراً عمّا منحه نظام دعاوى العشائر لشيوخ الجنوب من سلطات إجرائية وتنفيذية. فضلاً عن سلطات قضاء زاولوها وأغمضت الحكومات المتعاقبة أعينها عن الشرطة الخاصّة لبعضهم وقد كشف الستار عنها في أعقاب ١٤ تموز ١٩٥٨، وتم العثور على سجون خاصة لهم وزنزانات لا تخلو من آلات تضييق وتعذيب وواضح أن الرئيس الروحاني الآشوري لم يكن يطمح إلى ما هو شبيه ذلك.

وانتقل إلى إنكلترا لاجئاً سياسيّاً مع آل بيته وكثرت اتصالاته بالمسؤولين هناك وبالصحف وتنوسي أمره بعد زمن فاختار النزوح إلى الولايات المتحدة واستقرّ فيها رغم أن الحكومة العراقية احتجت في حينه على نشاطه ثم إنه اكتسب الجنسيّة الأمريكية إلاّ أنه لم يحاول أن يدعي بالسلطة الزمنية على أتباع كنسيته المنتشرين في الأمريكتين[٤]. وقد بقيت الحكومة البريطانية حتى آخر حياته تدفع له مخصصات اللجوء السياسيّ.

في العام [١٩٧٠] أقدم حكام البعث في العراق، وعلى أثر اتفاقية الحادي عشر من آذار مع قيادة الحركة الكردية الوطنية المسلحة، على خطوة تهدف في الظاهر إلى محو آثار الماضي وإزالة ما علق في نفوس الآشوريين من ذكرى أحداث آب. وبتخطيط سياسيّ يرمي إلى التقرب من الأقلية الآشورية وقطع صلتها بالحركة القومية الكردية. فأصدرت قراراً بإعادة الجنسيّة العراقية إليه وإلى كلّ من أسقطتها عنه حكومة (رشيد عالي) من الأنصار وذوي القربى بتاريخ ٢١ من أيار ١٩٧٠. في عين الوقت وجهت إليه الدعوة لزيارة العراق وحلوله ضيفاً على الحكومة وبعدها أصدرت قراراً سمته بقرار العفو العام عن الآشوريين[٥]. قبل مار شمعون الدعوة. وفي ٢٤ من نيسان ١٩٧٠

---

(٤) يقدر عددهم هناك بحدود (٥٠) ألفاً (وفقاً لمصادر آشورية).

(٥) وهذا هو نص القرار:

«استناداً إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة (٤٢) من الدستور المؤقت، قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥/ ١٢/ ١٩٧٢ ما يلي:

١- يعفى عفواً عاماً عن كافة الجرائم المرتكبة من قبل الآثوريين المرتبطين بالحركة الآثورية سنة ١٩٣٣ وتعاد الجنسية العراقية لمن أسقطت عنه من الآثوريين المشتركين في تلك الحركة.

٢- تتخذ السلطات المختصة كافة الإجراءات المقتضية لتسهيل عودة من يرغب من الآثوريين المشار إليهم في الفقرة (أ) أعلاه بالعودة إلى العراق.

٣- ينفذ هذا المرسوم اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ما زلتُ حتى هذه الساعة أحتار في ايهما أختار لأخصه بأشد العجب والاشمئزاز. أهو سكوت المثقفين الآشوريين عن هذه الإهانة التي تعمدتها حكومة البعث فيه، أم هو الوقاحة والصفاقة التي صيغ بها هذا المرسوم: فما بدا من المادة الأولى كان بمثابة تبرئة كاملة لحكومة رشيد عالي والجيش العراقي الذي قام بمذابح آب في سميل وبيخير ودهوك وإدانة جديدة لضحايا الإجراءات الدموية تلك وأعمال النهب والسلب التي تخللتها، لم يجرء عليها حكام بغداد في ذلك الزمن فالمعروف أنه لم يتهم أحد من الآشوريين الذين شاركوا في اشتباك الديره بون. أو الذين خرجوا إلى سورية. ولم يقدم أحد منهم لمحاكمةٍ بالعكس فقد كان هناك العفو =

استقبلته جماهير غفيرة من الآشوريين وأخرجت الطوائف المسيحية الأخرى من يمثلها للترحيب به[٦]. ولم يكن هناك حرس شرفٍ بين المستقبلين. وزار كركوك والموصل والبصرة وتكريت. وصدر مرسوم إعادة الجنسية إليه قبيل مغادرته العراق ببضعة أيام.

في الثاني من أيلول ١٩٧١ لبى دعوة ثانية لزيارة بغداد. وفي خلال مدة إقامته صدر مرسوم جمهوريّ آخر يقضي «بتعيينه» رئيساً للطائفة الآشورية. وفاتحته حكومة (البكر) في أمر الاستقرار في العراق. ولكنه اعتذر عن البقاء وفسرّ سبب اعتذاره في مقابلة صحيفة بقوله إن الآشوريين منتشرون في جميع أنحاء العالم وسيبقى في أمريكا ليكون على تماسٍ متواصل بجميع من في المهجر من الجاليات. وقفل راجعاً إلى الولايات المتحدة.

* * *

لم يشأ مار شمعون ايشاي الثالث والعشرون وقد بلغ الحادية والستين من العمر أن يودّع الدنيا دون أن يخلف ذكرى أليمة في نفوس الآشوريين. فمما يبدو أنه كان قد تعرف في شهر تموز من العام ١٩٧٣ بفتاة عراقية اسمها «إيمامه دبيت كلّو». وهي معلمة آشورية من أهالي كركوك تركت العراق مهاجرةً إلى كندا في العام ١٩٦٩. فاتفقا على الزواج وكان في نيته اعتزال منصبه الديني قبل الإقدام على هذه الخطوة فقدّم استقالته من رئاسة كنيسة الشرق دون ذكر السبب الحقيقي فرفض السينادوست (المجمع الكنسي) الاستقالة وطلب منه البقاء ستة أشهر أخرى، لكنه أقدم على الزواج في الشهر التالي. وعقد له الكاهن الآشوري المدعو (نينوس ميخائيل). زعم هذا القس فيما بعد أنه ما أقدم على هذا إلاّ بعد تهديد.

بطبيعة الحال صُدم الآشوريون بالزيجة صدمة عنيفة، كما كانت مفاجأة غير متوقعة

= الذي ألقي عليهم بالطائرات (أنظر الباب الثاني). فما هي تلك الجرائم التي قصدها المرسوم؟

(٦) قصدت زيارة البطريرك أثناء وجوده في بغداد باقتراح صديقي المأسوف عليه «صالح اليوسفي» وزير الدولة آنذاك. وجرى الحديث بيننا بالإنكليزية، وبدأ البطريرك عزوفاً عن الخوض في أي حديث سياسيّ أو شبه سياسي. ولم أجد فيه تلك الحماسة التي كانت تبدو في مذكراته ومقابلاته قبل أربعين عاماً. ومما يذكر أن المرّة الأخيرة التي تحدث فيها عن القضية الآشورية كانت أمام منظمة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٦٨ عندما أقدمت الحكومة العراقية على مصادرة أوقاف الكنيسة الآشورية في العراق أسوةً بسائر بيوت العبادة الأخرى وربط الإشراف عليها بوزارة الأوقاف.

قطّ لغيرهم. وثارت الخواطر وتوالت الاستنكارات وندت أصوات ضعيفة تدافع عنه وعن شرعية زواجه[٧]. واضطر مجمع الأساقفة ورؤساء الأساقفة الآشوريين أن يعقدوا اجتماعاً طارئاً ويصدروا على أثره قراراً بخلع الرداء الكهنوتي عنه وتجريده من كل سمات منصبه فاعترض على قرارهم محتجاً بأنه لا يوجد في الشرائع المذهبية التي تتبعها كنيسة الشرق نصّ صريح يمنع رجل الدين من الزواج خلا ما درج عليه التقليد وحكمت به العادة. فاقتنع أعضاء المجمع بهذا التعليل وألغوا قرارهم[٨].

إلاّ أن الخرق اتسع بتذبذب أعضاء المجمع وانقسام الآشوريين إلى معسكرين متضادين.

ولم يكن هذا الانقسام عفوياً أو وليد هذا الحدث. إلاّ أن خطوة البطريرك ساعدت

---

(٧) من ذلك ما نشرته مثلاً مجلة نجمة آشور The Assyrain Star وهي مجلة الاتحاد العالمي الآشوري في عدد آب ١٩٧٥. دافع فيها كاتب المقال (س. ميخائيل) عن الخطوة التي أقدم عليها البطريرك ذاكراً أياديه في خدمة الأمة الآشورية. دفاع اختلط فيه الخيال بالحقيقة. ويظهر أن هناك مؤامرة على حياته كانت في دور التكوين. وقد لفت نظري فيها تعليل بالغ الطرافة هذا هو: «نحن الآن نحرّض على كره مار شمعون لأنه تزوج ألم يكن موسى النبي الذي كان يكلم الله متزوجاً يصحب زوجته معه فتقوم بانتظاره عند سفح الجبل أثناء حديثه مع الله؟ أليس هذا دليلاً على أن الزواج النظيف هو زواج مقدّس؟».

(٨) تذكر [سرما دبيت شمعون] - المرجع السالف، الص ٤١-٤٢ - أنه في كنيسة الشرق يوجد تسع درجات دينية، الثلاث الأول العليا (الجاثاليق، رئيس الأساقفة أو المطران، الأسقف أو أبونا) أصحابها لا يتزوجون قبل رسامتهم وبعدها ولا يأكلون لحماً قبلها أو بعدها، كما يظهر ذلك من الوثائق القديمة التي يعود تاريخها إلى ما قبل العام ٤٢٤م. كان يوجد في فترة ما قانون كنسيّ ينصّ بصراحة على السماح للأساقفة (أي الكهنة) بالزواج على انه لم يكن هناك حالة عملية لهذا بين بطاركتنا في القرن الخامس. إلاّ أن هذا الشذوذ التقليدي بطل العمل به منذ أكثر من ألف عام تبتلاً واقتداءً بمن سما إلى درجة القداسة في تاريخنا».
وسرما بلا جدال أعلم بتراث كنيستها وتاريخها من أي باحث آشوري أو غيره في عصرها وما بعده. كانت طول عمرها «الحاكم الفعلي وراء العرش» كما يقال. وهي المعلم والمربي للبطريرك والمستشار الذي لا يرد له رأي. فبالوصف الذي بسطته هنا لا سبيل لنا إلاّ للحكم بأن ابن أخيها هذا خرق تقليداً له قوة القانون. والتقاليد التي تفرض أحكاماً عامة لا تحتاج إلى نصّ مدون كما ادعى البطريرك. فنظام الحكم في انكلترا مثلاً ما زال معظم أحكامه غير مدوّن وإنما يتبع تقاليد دستورية أثبتتها الممارسة المستمرة والاحترام لها من الحاكم والمحكوم. لذلك لا نجد لاعتراض البطريرك وجهاً صحيحاً. وأرجّح أن قبول أعضاء المجمع به إنما كان علاجاً مؤقتاً للأزمة ليس إلاّ.

في ظهوره إلى العلن وبلورته أيديولوجياً. ففي الوطن الأم ومجتمعات المهجر ولد جيل جديد متشرب بروح العصر ومسلح بعلمه وثقافته، جيلٌ وقف على الأفكار الاجتماعية والعقائد السياسية وأساليب العمل الوطني الحديثة وعَدّ نفسه وارثاً لقضية ومسؤولاً عن مصيره قدر ما هو مسؤول عن المحافظة على هويته ووقايته من الانصهار التدريجي الطبيعي أو القسريّ وهي أخطار تهدد كلّ أمة وشعبٍ مشتتّ، وتحيق حتماً بتراثه القومي من لغة وتقاليد وهوية.

هذا الواجب كان يتولاه رجال الكنيسة الشرقية الروحانيون أصلاً حتى أواخر النصف الأول من قرننا هذا. وبقي كشأنه في السابق ملتصقاً بالدين وبوجود البطريرك رمزاً له وقائداً فعلياً يتولى الدفاع عنه بمنطق ديني وعن طريق ما دعاه في حينه «بالسلطة الروحية والزمنية المتحدة به».

على أن الجيل الجديد الذي وجد أن قضية الحقوق القومية ستبقى ملونة تلويناً غلاباً بالعقيدة المذهبية، ستبقى محصورة في هذه الدائرة الضيقة لا تستطيع الخروج إلى الساحة الواسعة التي تنتظم الكلدان والسريان (وقد سماهم حكام بغداد الحاليون بالطوائف الناطقة بالسريانية) وعلموا بأنها فجوة هشة معرضة دائماً للهجوم الخارجي وعاملاً لتفريق الصفوف وتمزيق حركة الإحياء القومي ببقاء الشقاق المذهبي سيد الميدان(٩).

وفي محاولة الجيل الجديد إطلاق حركة الإحياء القومي من إسارها كان مقدراً لها الاصطدام ببقايا الجيل السابق وبالروحانيين وبدا من الطبيعي أن تنبثق تلك الأحزاب

---

(٩) نوقشت هذه المسألة في أثناء محاكمة قاتل البطريرك بلسان شاهد استدعته المحكمة بطلبٍ من الدفاع اسمه (سام أندروز) عرّف نفسه بوصفه عضواً في اللجنة التنفيذية للاتحاد العالمي الآشوري. وقد نفى هذا الشاهد أن يكون للاتحاد أيّ نيةٍ مبيّتة للتخلص من نفوذ البطريرك الآشوري بتصفيته جسدّياً ومما قاله «إنّ كنيسة الشرق إنما هي واحدة من كنائس كثيرة فلماذا هذا الاهتمام بأمرها؟ صحيح أن لها بعض نفوذ. لكن هناك إلى جانبها الكنيسة الكاثوليكية (الكلدانية) التي ينتمي إليها الآشوريون. وهناك أيضاً الكنيسة البروسبتارية وهناك كنائس أخرى غيرها. ونحن لا نولي الكنيسة الشرقية اهتماماً كبيراً فمهمتنا هي مساعدة شعبنا الآشوريّ». وقد شدد على هذه النقطة أيضاً شهود كثيرون آخرون. ومن هنا يتضح كيف أن هذا التنظيم السياسي لم يعبأ كثيراً بزواج البطريرك. بل حتى أنه فسح في مجلته الرسمية كما رأينا للأقلام تكتب دفاعاً عن عمله.

والمنظمات السياسيّة بأهداف واضحة وبرامج مقننة لا يجد رجال الدين لهم فيها موضعاً.

ووقع على مار شمعون أن يخرج هذا الصراع إلى العلن بإقدامه على عمل لم يسبقه إليه أحد من أسلافه. وجد قلبه فجأة يخفق بحبّ دنيويّ وهو في أولى عتبات الشيخوخة وتلك أخطر مرحلة عاطفية يمرّ بها الرجل الذي هو في مثل عمره، فلم يتردد كثيراً كما يبدو واختار نداء القلب وفضله على نداء الواجب والمنصب والماضي. ولما وقع تصميمه عليه بدا له أن خير ما يفعله أن يترك الميدان الأخير. إن قراره في تقديم استقالته قبل الزواج ثم ندامته وعدوله عنها بعد الزيجة إنما يدل على تذبذبه وطبيعة التردد والاستعجال التي عرفت عنه، بل يدل على كم كانت قيمة السلطة الزمنية التي طالب بها حكومة (رشيد عالي) عنده وكم كانت عزيزة عليه ليضحي بتراثها الكفاحي في سبيل امرأة[١٠].

كان قد تقرر عقد مجمع السينادوست للنظر في أمر إقالته بتاريخ ١٩ من تشرين الثاني ١٩٧٥ في مدينة سياتل بولاية كاليفورنيا وتعيين بديل لرئاسة الكنسية. وبدأ البطريرك يعمل حثيثاً لتأخير انعقاد المجمع وتأجيله حتى شهر كانون الثاني ١٩٧٦، إلاّ أن رصاصات القاتل عاجلته قبل الموعد المقرر بثلاثة عشر يوماً.

* * *

تردد ذكر الاتحاد الآشوري العالمي (A.U.A) أثناء المحاكمة بمحاولة الادعاء العام إعطاء القضية طابعاً تآمرياً وإضافة أسماء أخرى إلى قائمة المتهمين بالبحث عن الباعث على الجريمة Motive لكن القضية بقيت منحصرة بالفاعل إلى الأخير رغم محاولة عدد من الشهود إلقاء ظلال من الشك.

كان ثم ظلال من الشبهات على وجود تحريض ومساعدة للقاتل وتسهيل ارتكابه الفعل واتجهت أصابع الشك إلى بعض الأعضاء المتقدمين في هذه المنظمة كما يستفاد من وقائع المحاكمة.

---

(١٠) أخذ عليه أيضاً خرق تقليد آخر للكنيسة باعتماده التقويم السنوي الغريغوري وهو التقويم الذي جرت عليه كنائس الغرب، بدلاً من التقويم اليوناني القديم الذي تتبعه كنيسته. كما استنكر منه قطع صلة تاريخية لكنيسته برئيس أساقفة كانتربري الرئيس الروحي للكنيسة الأنكلكانية الرسمية في بريطانيا وهي علاقة تعود إلى قرابة قرنين من الزمن.

وموطن العجب مع كلّ هذا هو أن القاتل (داود) كان يعدّ من أقرب المقربين إلى القتيل، وهو فضلاً عن هذا ابن (ياقو) الذي قاد «المسيرة» السيئة الحظ إلى سورية في حزيران ١٩٣٣ . وقد بقي يشارك البطريرك نشاطه حتى أواسط الستينات وعدّ واحداً من أقرب الموالين له ثم نشأ بينهما برود متزامن مع المغازلة التي بدأها حكام البعث العراقيون وهو ما سنأتي إليه عند الخوض في سيرة (ياقو).

من يدري؟ فربما كان هذا سبباً من أسباب الجريمة.

لأأرى هذا الفصل كاملاً دون عرضٍ مركّز لوقائع المحاكمة التي جرت في محكمة الجنايات في مدينة (سان خوزيه) بولاية كاليفورنيا ودامت سبعة عشر يوماً سمعت فيها هيئة المحلفين أكثر من عشرين شاهد دفاعٍ واتهام - محاولاً من جانبي إعادة بناء الوقائع بالترتيب الزمني .

في الثلاثين من شهر تشرين الأول ١٩٧٥ وصل القاتل داود ياقو مالك إسماعيل البالغ من العمر ٤٠ عاماً مطار (سان خوزيه) قادماً من كندا. وكان في استقباله أثناء نزوله من الطائرة السيدة [كتي بنيامين] التي صحبته إلى موتيل (سن ست Sun Set) حيث كانت بناء على اتصال سابق قد احتجزت له فيه الغرفة المرقمة (١) باسم مستعار هو [داود بنيامين]. وفي إفادته التي أدلى بها أثناء التحقيقات الأولية ادّعى أن سبب قدومه هو «التعرف على الطقس» والنظر في مباشرة عمل تجاري هناك. وكشف أنه كان قد تلقى مكالمة تلفونية فور قدومه من شخص مجهول الهوية كان على علم برقم غرفته التي حجزت له إلاّ أنه كان يجهل الاسم الذي انتحله مخاطبه باسمه الأصلي. كما قام القاتل بإجراء مكالمتين تلفونيتين مع «مستر كنّا» رئيس الاتحاد الآشوري العالمي في مدينة (سدني) بأستراليا لا يعلم فحواها. وكان يتلقى خلال إقامته زيارات يومية متتالية من السيدة (كتي) ومن (سام لازار) رئيس الاتحاد في مدينة (سان فرانسسكو) سابقاً. وكذلك من شقيق الأخير (يوئيل لازار) الرئيس الحالي وصاحب فندق في المدينة، قام القاتل بالانتقال إليه بعد وصوله بيومين ومكث فيه حتى قيامه بارتكاب الجريمة.

في الساعة السادسة والدقيقة الثلاثين مساءً، كان مار شمعون مشغولاً في مطبخ منزله في حين كانت زوجته في الطابق الأعلى تعنى بطفلهما (جون). واستجاب القتيل لجرس الباب ففتحه للقاتل الذي عاجله بإطلاقات ثلاث أصابت منه مقتلاً فخرّ صريعاً على عتبة الدار وفرّ القاتل محاولاً التسلل من خلال الدغل القريب. وشاعت الصدف

أن تسمع جارةٌ صوت الإطلاقات النارية ولأول وهلة توهمتها نتيجة عبث صبيان بأوعية القمامة المعدنية فخرجت مسرعة لترى القاتل يعدو، وأسرع زوجها إلى سيارته البيكاب فاستقلها ولحق بالقاتل الذي عثر أثناء هروبه بسلسلةٍ في السياج اعترضته فسقط وأفلت منه مسدسه مع مخزنٍ إضافي تم العثور عليهما بعدئذ.

على أثر الطلقات سمعت زوجة القتيل صوته يناديها «إيمامه إيمامه» فهبطت لتجد زوجها قد فارق الحياة.

لم يكن هناك شبهة في أن (داود) كان يقصد الهرب والتواري عن الأنظار ولا نيّة له في تسليم نفسه للسلطات بعد إقدامه على الفعل وهو ما يحصل عادة في الجرائم العاطفية أو الآنية التي لم يسبقها تصميم وإعداد. إلاّ أن الشرطة بدأت فوراً بتعقيبه. وتذكره سائق سيارة التاكسي الذي أقلّه إلى مطعم للبيتزا، فدّل عليه الشرطة فألقت القبض عليه وهو يتناول عشاءه.

دافع (داود) عن نفسه محاولاً تصوير الجريمة بالشكل الذي نوّهنا به فزعم أنه قصد منزل البطريرك في زيارة عادية، وأفسح له إلى الداخل فقبل يد البطريرك إلاّ أن حديثهما آل إلى مناقشة حادّة أدّت إلى أن يهجم عليه البطريرك بعصا أو بكرسي فما كان منه إلاّ أن سحب مسدسه وأرداه قتيلاً «دفاعاً عن نفسه».

لم يكن في قصته هذا ما يقنع ولا ما يدخص الدلائل الظرفية القوية ومواد الاثبات على توفر القصد وسبق الإصرار والترّصد. مثل قيامه بعملية استطلاع سابقة للمنزل - دواخله ومخارجه وفحص الأرض المحيطة به. إلى جانب محاولته الاختفاء حال ارتكابه الفعل واستمراره في إطلاق النار بدل الاكتفاء بإطلاقةٍ واحدة. تأتي بعد ذلك الوقائع المتعلقة بحصوله على المسدس ومخزنه، فقد زعم أنه ابتاعه بمبلغ عشرين دولاراً من مجهول التقاه في أحد البارات. إلاّ أن المحققين تتبعوا الأيدي التي تقلبت على المسدس من الرقم المحفور عليه ابتداء من الشركة التي تصنعه فتبين بأنها باعته من تاجر أسلحة في (سان خوزيه) وأن مشتريه من التاجر، هو [رون ماير] الذي كان عاملاً أجيراً عند [يوئيل لازار] المار ذكره أيام كان يوئيل يدير محطة ضخ بنزين. وقال (ماير) أن المسدس انتقل إلى ملكية (يوئيل) الذي جعل (ماير) تحويل ملكيته المسدس مرهوناً بموافقة (يوئيل) على بيع محطة ضخ البنزين له. وأنكر (يوئيل) كل ذلك طبعاً وقال إن المسدس لم يقع في حوزته مطلقاً.

في الخامس من نيسان ١٩٧٦ أصدرت هيئة المحلفين قرارها بهذا النص:

«نحن هيئة المحلفين في القضية المرقمة (. . . .) وجدنا المتهم داود مالك إسماعيل مجرماً ومداناً وفق المادة ١٨٧ من قانون عقوبات ولاية كاليفورنيا بجريمة القتل من الدرجة الأولى».

وفي السابع عشر من أيار حكم القاضي (بارنيت) عليه بعقوبة الحبس المؤبد[١١].

* * *

بختام حياة هذا البطريرك قضي على تقليد آخر امتد أكثر من أربعة قرون باختيار رأس الكنيسة الآشورية من بين أفراد أسرة آل شمعون الذكور وعاد الأمر كما كان في السابق أي بقيام مجمع الأساقفة بانتخابه فيما بينهم.

يعزى إلى مار شمعون إيشاي كتيّبان يبحثان عن مشاكل قومه وعن أحوالهم في العراق. وقد صدرا غفلاً عن اسمه. أولهما بعنوان «المأساة الآشورية The Assyrian Tragedy» صدر بالإنگليزية في العام ١٩٣٤ ويقع في ٧٥ صفحة، عزي إليه دون آخرين لأنه كان يتضمن وثائق لا توجد إلاّ في حوزته وقد وقفنا على طبعة ثانية له في العام ١٩٨٨، وليس فيه ما هو بالجديد أو المبتكر أو ما يمكن إضافته إلى المعلومات الموفورة. كما يعتقد أن كتيب «الغدر البريطاني بالآشوريين The British Betreyal of the Assyrian هو أيضاً من تأليفه وله طبعتان حديثتان.

ذيل

مرسوم إسقاط الجنسية رقم ٦٢ للسنة ١٩٣٣

المادة الأولى

لمجلس الوزراء أن يقرر إسقاط الجنسية العراقية عن كل عراقي لم ينتم إلى أسرة ساكنة في العراق قبل الحرب العامة إذا أتى أو حاول أن يأتي عملاً يعد خطراً على أمن الدولة وسلامتها.

---

(١١) في العام ١٩٩٠ أطلق سراح (داود) بتوصية من مكتب عفو الولاية. بعد قضاء ١٥ عاماً تقريباً. وينص القانون المطبق على أن يبقى المعفو عما تبقى من مدة محكومية تحت مراقبة الشرطة. إلى جانب قيودٍ أخرى كحرمانه من غشيان البارات وملازمة منزله في ساعة معينة ومراجعة ضابط العفو يوميّاً الخ. . .

المادة الثانية

لوزير الداخلية أن يأمر بإبعاد من أسقطت عنه الجنسية العراقية بموجب المادة الأولى إلى خارج العراق إذا تراءى له أن إبعاده مما يستدعيه الأمن والراحة العامة.

* * *

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ١٦ آب ١٩٣٣ اتخذ القرار التالي:

«اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الداخلية المرقم ٦٧٨٨ والمؤرخ في ١٦ آب ١٩٣٣ وقرر إسقاط الجنسية العراقية عن كل من:

إيشاي مار شمعون وداود مار شمعون وتيادور مار شمعون وسرمه خاتون نظراً إلى إتيانهم أعمالاً تعد خطراً على أمن الدولة وسلامتها وذلك وفق المادة الأولى من مرسوم إسقاط الجنسية رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٣».

ياقو (يعقوب) ابن مالك إسماعيل
١٩٠٠ أو ١٩٠١-١٩٧٥

هو الابن الثاني من أبناء خمسة لزعيم (تياري العليا) إحدى أقوى وأكبر القبائل الآشورية الرئيسة الخمس. وإخوته الآخرون أولهما دانيال وكان مثله ضابطاً في الليفي وداود وزيا وشليمون. انضم (ياقو) إلى الليفي الآشوري وهو شاب يافع وامتاز فيه بكفاءة وشجاعة وبلغ فيه ما يساوي رتبة نقيب عندما قدم استقالته[1] في بداية آذار ١٩٣٣، وكان إذ ذاك مع أسرته في قرية ديانا المجاورة لبلدة راوندوز وهي قرية أنشأها الآشوريون وسكنوها لقربها من المعسكر البريطاني المستحدث هناك.

يقول ياقو «في بداية هذه السنة (أي ١٩٣٣) أصدرت القيادة البريطانية في العراق قراراً بتقليص حجم قوات الليفي تم بموجبه حل الفوج (B) حلاً كاملاً وقوامه ألف من سائر المرتبات ووضع في محله فوج من الجيش العراقي. وأسند إلى البقية من قوات الليفي مهمة الحراسة في المطارات البريطانية في الهندي ببغداد». ويعلل أسباب استقالته بأسباب ثلاثة: «أولها لأقوم بواجبي حيال أمتنا الآشورية وثانيها لإحباط محاولة السلطات التعامل والحوار مع رؤساء العشائر الآشورية على انفراد، ولحصر الحوار بالبطريرك وحده حرصاً على وحدة الصف واجتناباً للانقسام في الرأي ولتسهيل الأمر على الحكومة العراقية وثالثاً لأدخل في مسلك الشرطة العراقية، على أن يكون دخولي في هذا المسلك بطبيعة الحال مرهوناً باتفاق السلطات مع البطريرك»[2].

---

(١) عنوان الرتبة باللغة السريانية «راب تريمه» أي قائد المائتين وتساوي رتبة النقيب أو الرائد وقد حازها هو وأخوه الأكبر دانيال معاً. وياقو هو شكل من أشكال لفظ اسم يعقوب بتخفيف العين ومدها وحذف الباء.

(٢) النصوص المعزوة إلى ياقو في هذا الفصل مقتبسة من كتاب «الآشوريون في الحربين العالميتين: ١٩١٤-١٩٤٥». ألفه باللغة السريانية، وطبع في طهران ١٩٦٤ في مطبعة الشبان الآشوريين. وسنحصر المقتبسات في الص ٢١٣-٢٣٧.

ويطيب لي أن أورد هنا نص حديث جرى بين المهندس النيوزيلاندي (أي أم. هاملتون)[٣] وبين (ياقو) قبيل استقالة الأخير. فهو يصور بدقة الحالة النفسية التي كان يعيشها هو وأبناء جلدته في تلك الفترة:

«(ياقو أبرع صياد وأوسعهم حيلةً ودهاء وقعتُ عليه. جنديّ ممتاز شجاع حاز إعجاب رؤسائه وتقديرهم وكمثل سائر آشوريي ديانا شاع القلق في نفسه بعد تحرر العراق من الوصاية البريطانية فراح الجميع يفكر بالمستقبل بانشغال بال وهموم. وفي ذات يوم جاءني (الرائد) ياقو برفقة والده (مالك إسماعيل) زعيم تياري العليا وافتتح (ياقو) الحديث بقوله:

- سمعنا إشاعات حول حصول كثير من التغييرات. أتظنّ (فيصلاً) سيسمح للآثوريين بالبقاء في (ديانا) عند انتهاء الانتداب وانسحابكم؟

قلت: هذا ما أرجحه فأنتم الذين بنيتم (ديانا).

قال: بلغتنا شائعات كثيرة في الأشهر القلائل المنصرمة، انفجرت بيننا وسط التفاؤل والاطمئنان اللذين بدءا يسودان قرانا. هل نأمل في حماية قواتكم الجوية في حالة انتهاء الانتداب وفي حالة ما وجب علينا البقاء في العراق؟

أجبته: ان القانون الأساسي العراقي لا يفرق بين المواطنين لا بسبب من قوميتهم ولا بسبب من دينهم. والعرب والكرد واليهود والمسيحيون يتمتعون الآن بحقوق متساوية حرموا منها أيام الحكم العثماني والبريطانيون قدموا تعهداً بهذا لعصبة الأمم.

قال: هذا ما يوحيه القانون لكن الواقع يقول: أصحيح أننا نحن الآشوريين نعتبر جزءاً من العراق؟ ألدنيا أراض كتلك التى كنا نملكها في جبال حكاري، وتركناها قبل ستة عشر عاماً لنقاتل من أجل حريتنا؟ نحن لا نستطيع العودة إلى ديارنا الأولى رغم انتصار الحلفاء الحاسم... والآن وقد انتهى الانتداب فهل ستهتم الحكومة بمعالجة مشكلتنا؟ خسرنا نصف عددنا تقريباً في تلك

---

(٣) هاملتون هو المهندس الذي شق الطريق الشهيرة التى تربط أربيل بشقلاوه وراوندوز وحاجي عمران حتى الحدود الإيرانية بين الأعوام ١٩٢٨-١٩٣٢. وقد قمنا بترجمة كتابه «طريق في كردستان: من منشورات دار التآخي في ١٩٧٣- بغداد وهو كتاب يتضمن تجاربه وانطباعاته عن الأنحاء والمجتمعات التي ارتادها واحتك بها أثناء عمله.

الحرب وجردنا من أراضينا وطردنا من ديارنا ومنذ ذلك الحين خدمنا في الليڤي جنوداً طوال عشر سنين وقاتلنا الكرد بسببكم ولأجلكم، وساستكم يعرفون ذلك فما هذا الذي كسبناه من جزاء؟ ليس لدينا إنج واحد من الأرض ندعيها. وقد جئتك مع الوالد لتسأل (الكابتن بيكر) حول ما يخبئه لنا المستقبل. وقد قيل لنا إننا سنعطى ركناً غير مستغل في زاوية من زوايا الإمبراطورية. وها قد مر علينا عدة قرون قوماً جبليين فقراء... إن الكرد لم يقربوا (حكاري) الجرداء القاحلة منذ تركناها وأقول لك إن أسوأ مكان هو صالح لنا إذا ضمنت سلامتنا وإذا ما تعذرت هجرة الخمسة والعشرين الفاً منا في الوقت الحاضر فنحن نحس بضرورة ضمانة بريطانية لنا في العراق على الأقل. انظر إلى وضعنا الحالي: نحن منقسمون مشتتون مفرقون. هنا وهناك بمجموعات منعزلة متباعدة مواطنون غير مرغوب فينا في بلاد ينظر إلينا أهلها نظرة تنكر وعداء. ونحن نعتقد أن تشتيت أبناء جلدتنا هذا في أرجاء العراق الشمالي ما هو إلا خطة مدبرة وضعها خصومنا الذين خولوا حق اقتراح المناطق التى تنسب لنا.

قلت (مازحاً): ما أشد طمعكم أيها الآشوريون. أنتم مثل الكرد تريدون الكثير خلال وقت قليل. ألا تتمتعون اليوم بالجنسية العراقية؟ أليس لكم حق المشاركة في الحكم؟ ما عليكم إلاّ أن تقنعوا الحكومة بتحقيق مشاريع ري لكم وغير ذلك...

أجاب: أما بخصوص مشاركتنا في الحكم فهذا حديث خرافة... أجل هناك قلة من الموظفين الصغار لكن أنى أن يحتل أحدنا منصباً هاماً كقاضٍ أو ضابط أو محقق وأنا لا أقصد وزيراً أو نائباً وإن كان عددنا كافياً لتمثيلنا في المجلس النيابي. ونحن على كل حال لا اهتمام لدينا بمسألة المشاركة في الحكم. وإنما نريد ضمان سلامتنا فحسب. إن علاقتنا مع الكرد طيبة جداً وليس بيننا أي خصومة. (وإسماعيل بگ الرواندوزي)[٤] مثلاً كان دوماً

(٤) قائمقام رواندوز واحد من أعفّ وأنزه الزعماء القبليين الكرد الوطنيين من المالكين الإقطاعيين الكبار جرى اغتياله في السنة التالية بسبب ثارات قبلية (تجد قصته كاملة في كتاب هاملتن المشار إليه الذي نشرنا ترجمته في ١٩٧٠).

يعاملنا معاملة كريمة لم نحلم بها. هل تعتقد أن العراق يوافق على إبقائنا هنا لحراسة حدوده الشمالية...».

وفي مقابلة أخيرة بمناسبة حل قوات الليڤي والجلاء عن ديانا نجد (ياقو) يحدث صديقه (هاملتون) قبيل مغادرته العراق نهائياً حديثاً مفعماً بالأمل تختلف نغمته عن نغمة اليأس التى شابت حديثه الأول فيقول:

«قال لي (ياقو) من المؤكد أن بعض الإجراءات الهامة تم الاتفاق عليها بين الحكومتين العراقية والبريطانية لضمان انصهارنا وامتزاجنا في حياة العراق المستقل. وأنا سأطلب تعييني في الجيش معتمداً على كفاءتي العسكرية وإن أخفقت فسأطلب وظيفة في سلك الشرطة.

على أن آمال (ياقو) خابت من الناحيتين ولم يظفر بعمل وقد قص عليّ نتائج مقابلاته ومساعيه وراء الوظيفة قائلاً: «إن كبار المسؤولين يقولون لا حاجة لنا بعدد أكثر مما لدينا من المستخدمين الآشوريين في الوظائف الحكومية وفي مَسلكيْ الجيش والشرطة. ولذلك رفضوا طلبي. في الواقع إن كل ذي منصب على جانب من الأهمية يسرّح الآن. وقد رفض طلب اثنين من أبناء عمومتي لدخول الكلية الحربية في بغداد وهما من أبناء قبيلتنا الشديدة البأس، وعلى جانب جيد من العلم والثقافة وأنا لا أفهم هذا. قد يكون من قبيل التحامل ضدنا. وإن أنا تأملت في الدور الذي اضطلعنا به خلال السنين العشر الماضية بأن كنا أداة تنفيذ عمياء في يد سلطات الانتداب فأنا لا أستغرب من كراهة العرب لنا. إن عدد الآشوريين في سلك الشرطة يتناقص باطراد وهو أمر غريب إذا ما فكر فيه المرء على ضوء التصريح الرسمي الذي أذاعته الحكومة البريطانية قبل فترة وجيزة». آه.

لم يكن لي من سبيل إلى إغفال هذا الحوار، لإيماني بصدق ناقله ولأنه يغنيني عن تصوير حالة المترجم له النفسية وما يعتمل في فؤاده من مخاوف حقيقية شاركه فيها الآشوريون في تلك الفترة. أجاد التعبير عنها رجل قدّر له أن يقوم بدور رئيس في النكبة التالية، ليبدو فيها إنساناً متزناً دقيق التعبير عما كان يحس به في تلك الفترة شاعراً أتم الشعور بتبعات الزعامة القبيلية وأعبائها باصطحابه رئيس العشيرة وهو أبوه لمقابلة هاملتون. الصورة المتحصلة لي من هذا الحديث يبدو لي منها (ياقو) إنساناً يختلف تماماً عن ذلك الذي قاد ألفاً وتسعمائة من الآشوريين إلى أمل كاذب ومستقبل غامض.

وهذا ما سيكون مدار محاكمتي في المكان المناسب.

رحل (ياقو) هو وأسرته عن ديانا وسكن قرية سميل بعد إشغال الجيش العراقي لها.

* * *

بين الميثاق القومي وبين تصلب البطريرك وأعوانه وبين تنقلات (ياقو) ورحلاته إلى القرى الآشورية واجتماعاته بتظاهرة مسلحة، إذا وضعنا في الحسبان العقلية التركية الأصيلة الضحلة التي طبع عليها رجال الحكم في معالجة المشاكل والغلّ المتجمع في الأحشاء قيحاً وصديداً ينتظر ساعة أن ينقذف في وجه الليڤي الآشوري وأهله. لا مجال لنا من الخروج إلا بعين النتيجة التى توصلت إليها الزمرة الحاكمة في بغداد معززة بتلك التقارير المحرضة المحمومة التي كان يبعث بها رجال الإدارة المحليون، فإن جولات (ياقو) وانتقالاته السريعة المسلحة سواءً بثلاثة من الأعوان كما زعم، أو بثلاثين أو بمائة كما بالغت بها تلك التقارير عن قصد، لا يمكن ان ينظر إليها بالشك أو الخوف العظيم. وأنّى (لياقو) أن يعرف بأنه ليس في وضع يمكّنه من إملاء شروط على حكومة أسكرها نيل الاستقلال وتباهت لأول مرة بأنها مالكة زمام الأمور ولتكن مهما تكن تلك الحكومة فلا شك في أنّ طلبه وهو مواطن كسائر المواطنين سحب قطعات الجيش العراقي والشرطة من مواضع معينة - كما صرح أكثر من مرة في كتابه - أمر لا تستسيغه معدة سلطة حاكمة لها ملء الحق في نشر قوات أمنها في أي مكان من البلاد. تأمل حديثه المتعالي هذا: «لم يتحقق ما وعدني به كولونيل ستافورد وميجر تومسن بسحب الجيش!! وبعد أيام من وصولنا الموصل أبلغت بأن الجيش والشرطة ما زالوا في مواضعهم ولذلك قصدت ستافورد وسألته: ما سبب بقاء الجيش حتى هذه الدقيقة؟

ويمضي (ياقو) إلى أبعد من هذا فيقول: « بعد ساعة رأيت عشرين حاملة محملة بالجنود تدخل طريق (كوري كاڤانا) فتركتها وهي تهم بولوج منعطفات (قتتارا) فأغلقت مدخل الرابية عليهم وضربت عليهم حصاراً من الخلف ولما أيقنوا بأنهم سيقعون في الأسر لاذوا بالفرار باتجاه سواراتوكا!!».

ويقول في موضع آخر: «عندما كانت الأفكار تتناهبني رأيت القوات العسكرية وقد دخلت قرية (كور جوانا) وأنها احتلت (كذا!) أيضاً قرية (دبادا) فجمعت القوات التي كانت بإمرتي وقمنا باحتلال الجبل الواقع بين قريتي (بروشكا) ويگيرا وتهيأنا لصد هجومهم».

بل ويمضي (ياقو) إلى أبعد من هذا عندما يسجل محضر لقائه بالمقدم ستافورد واستجوابه عن السبب في عدم «انسحاب الجيش حتى هذه الدقيقة؟» وأن يقترح مكاناً أنسب للتمارين العسكرية من المناطق التي يحتلها حالياً، معتبراً ذلك «استفزازاً».

بدا الآن (ياقو) ضابط الليفي السابق شخصاً آخر يختلف تماماً عن الصورة التي رسمها (هاملتون) له. انقلاب داخلي تحقق خلال فترة قصيرة لا تزيد عن ثلاثة أشهر. كان حديثه مع هاملتون حديث رجل ركبته المخاوف والهموم من مستقبل غامض فيه رصانة ومنطق نابعين عن عقل سليم. إلاّ أنه الآن يبدو رجلاً معانداً يواجه السلطة بكاملها ويتحدث من فم البندقية (على الأقل كما صورته الحكومة).

كيف تم الانقلاب؟

ومن هو المسؤول عنه؟

وعلى من تقع تبعات هذه المسؤولية ونتائجها؟

سأترك الحكم للقارئ بعد إيضاح وجهة نظري.

فعلت السلطة الكثير لبناء شخصية هامة لها خطرها ومحور تدور حوله الأحداث من هذا الانسان البسيط السليم النية.

(ياقو) ابن رئيس قبيلة آشورية بين عدة أبناء وهو بوجود أبيه وبحسب التقاليد العشائرية لا يتمتع بمركز يزيد كثيراً عن أي فردٍ من أفراد قبيلته ومن التنطع القول إن أهميته في الأحداث جاءت عن هذا السبيل وأبوه في قيد الحياة وهناك شقيق آخر يكبره سناً وقد يكون هو المرشح لرئاسة القبيلة عند وفاة الوالد. من ناحية أخرى كان هناك أكثر من عشرين ضابطاً آشورياً في الليفي يساوونه رتبة وبعضهم يرتفع عنه فمن المستبعد جداً أن يأتي خطره من هاتين الجهتين أو أن يكون لهما أي أثر ظاهر أو خفي في دفعه إلى مركز الأحداث.

(ياقو) الآن يقوم بجولات صحبة مرافقين وكلهم مسلح، يتنقل بين القرى الآشورية لأغراض ومقاصد لا يحاول إخفاءها ولم يكن بالعسير على السلطة معرفتها. كانت باختصار لرص الصفوف وراء البطريرك ولبناء رأي عام بين الآشوريين يرمي إلى وحدة الكلمة، والوقوف في وجه مشاريع حكومية لإسكانهم لا يجدونها صالحة.

كان من السهولة وحسن الرأي أن يعتبر الموظفون الإداريون تلك الجولات والاجتماعات مثل سائر الجولات والزيارات التى يقوم بها اغوات الكرد وزعماؤهم

بأتباع وحاشية مدججة بالسلاح تاركين الحبل (لياقو) على الغارب متربصين به ويعمل غير قانوني قد يبدر منه فيؤخذ به ويكون للسلطة إذ ذاك ملء الحق في إجراءات تتخذ بحقه كأي مواطن عراقي تجاوز حرياته الدستورية ووقع تحت طائلة القانون إلا أن (ياقو) لم يرتكب عملاً يستوجب التعقيبات القانونية. وليس هناك جريمة في مجرد الانتقال من موضع آخر تستوجب أخذ تعهد منه بحسن السلوك.

حكومة يملك موظفوها أي قدر من حسن السياسة والذكاء تفضل في مسألة (ياقو) أن تتجاهله وتتجاهل حركته والقصد منها واضح - إلى أن يتيح لها قانونها فرصة إيقاع ضربتها به دون أن تتوقع لوماً أو مؤاخذة ادبية.

أي شخص غير (ياقو) وفي الموقف الذي اتخذه لنفسه ستنتابه الخيلاء ويتملكه شعور بالزهو والأهمية ويتوهم في نفسه القدرة على كل شيء عندما يجد نشاطه السلمي هذا قد أحدث القلق المقصود عند الموظفين. وسيركبه الغرور عندما يجد ثلاثة من الموظفين البريطانيين المسؤولين ينشدون الاجتماع به والتفاوض معه لإقناعه بتقديم الترضية المعنوية التى تصر عليها الحكومة والشهادة على نواياه الحسنة بالتوقيع على تعهد بحسن السلوك.

يرى (ياقو) نفسه فجأة وهو يعامل كما يعامل أي شيخ من شيوخ العشائر العربية الكبار أو واحداً من زعماء الكرد الثائرين. إلاّ أنه وعلينا أن نقر بالواقع لم يركب رأسه في هذا الموقف بالذات وكان الحق إلى جانبه عندما احتج على طلب أخذ تعهد منه باعتباره إجراء غير قانوني ببساطة من عبارته «أنا لست متعطشاً للقتل ولم أقم ضد السلطة ولم أرتكب عملاً مخالفاً للقانون لأوقع على مثل هذا التعهد، عندما كنتُ في الجبال وبرفقتي رجال مسلحون، اخترت أن أتركهم وأجيء إليكم بمفردي أفلا يكفي هذا للتدليل على صدق نيتي وعلى عدم وجود ضرورة لتقديم التعهد؟»

وأخال أن هذا الرجل القبلي كان يجد في طلب التعهد منه إهانة شخصية تحط من قدره وشرفه. ولم يكن يدري (ربما في حينه) أن تعهدات مماثلة كثيرة أخذت من قبليين عرب وكرد في الماضي لتحترق بإطلاقة بندقية واحدة. فضلاً عن أنه إجراء غير قانوني لم يرسمه القانون إلا في أحوال معينة لا تدخل فيها حالته هو ولا يرتب أي تبعة قانونية وأن الحكومات تلجأ إليه عادة كإجراء معنوي تأكيداً لمظهر السلطة لا غير.

مع هذا قبل (ياقو) التوقيع مقترحاً صيغةً في ٢٤ من حزيران رفضها متصرف

الموصل. وآل به الأمر أخيراً إلى توقيع التعهد الذي اقترحه عليه ستافورد[٥] ولم يحدث أثراً في سلوك ياقو ولا تأثيراً على الأحداث التالية ومما لا شك فيه أن السلطة كانت مدركةً هذا تماماً.

لكن ما الذي جعل (ياقو) ورفيقه (لوقو) ينكلان عن الوعد الذي قطعاه بالذهاب إلى بغداد وإقناع البطريرك كما زعما؟

---

(٥) رفض المتصرف هذا التعهد الذي بعث به إليه:

(١) إني أعطي هذا التعهد بأن يكون عملي وسلوكي جيداً كما كان حتى الآن. إلا إذا اتهمت كذباً في المستقبل كما اتهمت في الوقت الحاضر.

(٢) سأطيع أوامر الحكومة واحترم القرارات القانونية التي أبلغ بها من قبل موظفي الحكومة بشرط أن لا تكون جائرة أو ضد مصلحة شعبي.

(٣) في عين الوقت الذي يتم فيه الاتفاق بين غبطة البطريرك والحكومة بخصوص الطلبات التى قدمها الشعب وحث مار شمعون على المطالبة بها فأنا مستعد لأجيء إلى الموصل بل أيضاً إلى بغداد.

(٤) سآمر جماعتي بالتفرق حالما تسحب القوات الحكومية.

(٥) الكاهن (پانفيل) سيكون ضامناً لكل ما قلته في هذا السند.

(توقيع) ياقو مالك إسماعيل

صورة: إلى وزير الداخلية. إلى غبطة البطريرك. إلى قائمقام دهوك.

إلا أنه وقع التعهد الذي صاغته الحكومة في الموصل بضمانة المبشر پانفيل Rev. Panfil: وهذا هو:

إني الموقع أدناه (ياقو مالك إسماعيل) أعطيت هذا التعهد الذي طلب مني وفق المادة ٤٣ من نظام دعاوى العشائر وبضمان قدره مائتا دينار عراقي وأعلن ضماني لصحة ذلك لمدة سنة واحدة بحسب الشروط الآتية:

١- التعهد بحسن السلوك والمحافظة على النظام واحترام القانون وبأن لا أذيع أخباراً ضارة بمصلحة الحكومة بين قبيلة تياري العليا أو أي عشيرة أخرى.

٢- أن أطيع أوامر الحكومة وتعليماتها وأحترم كل الأوامر الموافقة للقانون التي يصدرها إليّ موظفو الحكومة.

٣- أن أحضر بشخصي بناء على طلب متصرف اللواء أو أي سلطة حكومية أخرى.

٤- أن لا أجمع بعد الآن الرجال المسلحين أو غير المسلحين من أفراد عشيرتي لغرض غير قانوني أو بدون سبب من الأسباب وجيه من الناحية القانونية.

أضمن ياقو أفندي ابن مالك إسماعيل بقبول وتطبيق هذا التعهد وأتعهد أن أدفع الضمان المذكور أعلاه وقدره مائتا دينار عراقي إذا أخل (ياقو) المذكور بأي شرط من شروط التعهد.

٥ تموز ١٩٣٣ — توقيع ياقو والقس جون بانفيل

محلة جوبة العكيدات- الموصل

خبن (ستافورد) المسألة خبناً فأنهى الموضوع بعبارة: «وبدلاً من أن يقصدا بغداد ذهبا إلى سورية» غير مكلف نفسه وربما عن قصد بشرح الأسباب لنكول ياقو عن وعده. إلاّ أنه خرج عن صمته بشكل ما في خطبة له ألقاها على أعضاء الجمعية الملكية الآسيوية ونشرت في مجلتها. قال فيها:

«وزير الداخلية وافق على شروط قدوم (ياقو). إلا أن الواقع هو أن الحكومة كانت قد اعتزمت فرض غرامة مالية على الآشوريين وكمية من البندقيات وهذا يعني تعرض الآشوريين إلى خطر عظيم. فما كانوا يخشونه ويذعرون له هو تجريدهم من سلاحهم. وسيقاومون ولن ينزلوا عنه بغير سفك الدماء. وقد وجب عليّ أن أقول رأيي هذا فقد أعطيت (ياقو) عهداً لا يمكن التنصل منه. وقد أصررت وبقيت على رأيي. . .».

و(ياقو) كغيره من الآشوريين كان على علم بهذا على أنه لم يكن وكغيره أيضاً يجهل أن السلطة كانت تعمل منذ زمن بعيد على شقّ وحدتهم بنارين: الأحقاد القديمة واستغلال ضيق الأفق ومحدودية استيعاب الحيل التي يعزوها الجبلي لسكان السهل. وفي الاجتماع الذي جرى عقده في دار المتصرفية اتضح للجميع مدى النجاح الذي أصابته الحكومة في سعيها هذا خلال السنوات المنصرمة. ولست أدري هل أدرك عقلاء الموظفين العراقيين قبل أن تقع الواقعة مغبة هذه السياسة التركية الحمقاء، ومردودها الخطير على دولة حديثة أقيمت على أسس ديمقراطية عصرية؟

هناك دليل أو اثنان على الأقل يثبتان نية الحكومة في تعميق أسباب الانقسام. فالاجتماع الذي تم عقده وأدّى (بياقو) إلى النكول عن عهده كما أتصور، كان قد تقرّر عقده في شهر كانون الثاني فتأخر عقده حتى تموز وهو وقت متأخر جداً تبلور فيه الانقسام وتسعرت الأحقاد فتم بعدما تصاعد الشعور العدائي إزاء الحكومة باحتجاز البطريرك.

يعلل (ياقو) عدوله عن الذهاب إلى بغداد في كتابه:

«دعانا ستافورد وتومسن أنا ومار يوسف ومالك أندريوس ومالك لوقو إلى المتصرفية وطلبا منا الذهاب إلى بغداد لإقناع مار شمعون للتوقيع على ما طلبه منه وزير الداخلية. فابتدر مار يوسف بالقول: أنا رجل دين لم أتدخل من المبدأ في أمور قومية ولا أريد التدخل الآن. وقال مالك أندريوس: في كل من (لوقو وياقو) الكفاية. . .

قلت لنفسي إنها حيلة أخرى. . . وهي أيضاً مثل غيرها من الوعود الماضية ونيتهم إرسالنا إلى سجن الناصرية. لأنهم يعلمون جيداً أن البطريرك هو صاحب الأمر والكلمة الأخيرة ونحن مأمورون ولا تأثير لنا عليه».

وهو تعليل لا يخلو من المنطق بحالة الشك المتبادل وبوجود السوابق عليه. فقد كان جزءاً رئيساً من أسلوب التعامل التركي مع الثائرين القائمين بوجه السلطة العثمانية، موغلاً في القدم برهن في كثير من الأحيان على جدواه. يتم استدعاء «المشاغبين» إلى العاصمة ليقتلوا هناك أو تضيع آثارهم أو ينفوا إلى مكان قصي من الإمبراطورية[٦].

لكن ما الذي حمل ياقو ولوقو على توريط أبناء جلدتهما بعبور دجلة إلى سورية؟

في الأربعينات وأوائل الخمسينات وجدت عدداً من الآشوريين الذين عبروا معهما وبإثرهما وخاضوا معركة (الديره بون) ونجوا بشكل ما من عمليات التعقيب المميتة في شعاب جبل بيخير، فلم أجد لأي منهم كلمة طيبة يقولها بحق (ياقو) وصاحبه (لوقو) واكتفى بعضهم بالقول إنه أوقع أبناء جلدته في ورطة عظيمة. ووقف آخرون عند حد اللعنة، وخرج بعضهم عن طوره فلعنهما.

على أني وجدت بين ناشئة من الآشوريين الكتاب بدءاً بأوائل النصف الثاني من قرننا هذا من يضع (ياقو) في مصاف الأبطال والوطنيين الخالدين وينزهه عما عزاه إليه أولئك المحاربون المسنون من كبرياء وقصر نظر وتهور. وهذا جيل أغرق تطلعاته القومية وآماله في آلام الماضي ونكباته ممتزجة بهموم الحاضر وغموض المستقبل فكان بحاجة إلى رمزٍ بطولي يستوحي منه القوة والعزم على خوض معركة حريته وحقوقه

---

(٦) أقرب الأمثلة في تركيا العثمانية آل بدرخان في أواسط القرن التاسع عشر الذين جرى إبعادهم إلى جزيرة في البحر المتوسط، ومحمد باشا أمير رواندوز (كور) الذي قتل بعد وصوله. والشريف حسين ملك الحجاز الذي قضى عشرين عاماً محتجزاً في استنبول هو وأبناؤه. والفريق محمد باشا الداغستاني الذي نفي إلى بغداد، ومدحت باشا الذي قتل حنقاً بعد نفيه إلى مكة. وفي الدولة العراقية كان نفي الشيخ محمود إلى بغداد، وشيوخ بارزان إلى الجنوب (الناصرية والديوانية) وعدد من شيوخ الفرات الأوسط إلى كردستان. وقد قامت الحكومة العراقية بأمانة تستحق الإعجاب بتطبيق هذا الإجراء أيضاً على عدد من مقدمي ورؤساء الآشوريين الذين لم تشأ إسقاط الجنسية عنهم فأصدرت في السادس من آب أمراً بإلقاء القبض على كلٍ من مالك أندريوس الجيلي، وصخريا ابن القس إيشاي وإسكندروس كشتو، وملكيصاداق شليمون ابن مالك إسماعيل التياري ومالك ساوا ورده، وگيورگيس حجي، والقس إسحق ابن القس رمانا وأرسلوا مخفورين إلى الناصرية بقرار إبعاد صادر من وزير الداخلية.

القومية فأساء الاختيار في نظري، ولم يكن لي مندوحة والحالة هذه من الاطلاع على ما أورده هو نفسه من تعاليل لمغامرته السورية. ولقصور باعي عن اللغة السريانية فقد استعنت (بداود) ذي الفضل الكبير مع مؤلفي هذا ليترجم لي حرفياً الجزء الخامس من كتابه حول الظروف التي دعته إلى الخروج وكيفية لحاق البقية الكبرى به. وهذه هي القصة كما رواها:

«. . . في الساعة الثالثة من فجر اليوم التالي غادرنا الموصل سراً معقبين الطريق المؤدية إلى سميل وبلغنا قرية (بوصريا) حيث تسكن عشيرة (تخوما) ولحق بنا في اليوم التالي شقيقي شليمون والرئيس هرمز يونان من التخوما. وروينا لمالك يونان رئيس التخوما والقس گورگيس وبريخا دبيت سامانو ما جرى بيننا وبين السلطة ومعارضينا وبأننا لم نفهم شيئاً رغم الاجتماعات والمداولات سوى أنهم لا يعترفون بسلطة البطريرك وأنهم ينوون سوقنا إلى سجن الناصرية. وقد تأكد لدينا أن السلطة بزرعها الشقاق والفرقة بين الآشوريين قد توفرت لديها الفرصة لا لإنزال العقاب بنا نحن الاثنين بل للقضاء على شعبنا برمته. والسبب هو أن الآشوريين كانوا في العام الماضي قد ترددوا في دخول الخدمة العسكرية لبريطانيا (!) ولذلك عدلنا عن الذهاب إلى بغداد وجئنا إليكم ونحن الآن بنظر السلطة العراقية خائنان يستحقان العقاب ولهذا بات من المستحيل أن نبقى هنا ونقدم تبريراً للسلطة للتضييق عليكم فقد رأينا أن نتوجه إلى سورية لنلتقي بالمسؤلين هناك ونحاول قبولكم لاجئين في تلك البلاد. فإن حالفنا التوفيق فسنكتب لكم باللحاق بنا. وإن أخفقنا في مسعانا فما عليكم إلاّ الخضوع والاستسلام والعيش مثل إخوانكم الآخرين.

وفي الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم التالي انطلقنا إلى الحدود السورية عن طريق فيشخابور وكنا خمسة: أنا وبنيامين مروگل من تياري العليا ومالك لوقو ومگو وموشي من التخوما. واصلنا السير ليلاً وشققنا طريقنا بصعوبة من خلال أرض تنتشر فوقها الأشواك، وعند تباشير الفجر بلغنا مقبرة تقوم في وسطها شجرة ضخمة تدعى (مرگه سور) وتقع عند قاعدة الجبل على بعد أربعة كيلومترات شرق قرية (ديره بون) ومكثنا هناك بعيدين عن الأنظار طوال ذلك اليوم. وعبرنا دجلة ليلاً من موضع في أسفل فيشخابور وعلى مسافة كيلومترين منها بكلك مصنوع من جلد المعز يسير بالتجديف.

وبلغنا صباح اليوم التالي مقرّ القوة الفرنسية التي كانت بإمرة الملازم (كوترش)

المعسكرة شمال قرية (خانكي). وهي نقطة حراسة حدود تقع فوق تل يلي النهر مباشرة.

شرحنا للضابط أسباب مغادرتنا العراق. وحملتنا سيارة إلى قرية (ديرك) في اليوم عينه، وقابلنا الكابتن لاريست آمر القوات الفرنسية في تلك المنطقة وبعد أن أفهمناه بأسباب مغادرتنا العراق قال إني سأبلغ المندوب السامي (في النص «السفير») في بيروت ببرقية عاجلة وسأبلغكم بالنتيجة عند تسلمي الجواب.

في عين الوقت وفي أثناء وجودنا هناك كان ميجر تومسن ينتظر منا أخباراً معتقداً بأننا في بغداد. إلاّ أن الشرطة على الحدود في فيشخابور أبلغته فيما بعد أن ياقو ولوقو بصحبة ثلاثة آخرين قد وصلوا سورية.

وفي ١٧ تموز كتب مالك (لوقو) رسالة للقس گيورگيس من (بوصريا) جاء فيها: انتظروا حتى ورود جواب السفير (المندوب السامي) الفرنسي من بيروت. ونحن لا ندري ماذا سيكون القرار أسيقبل لجوءنا أم سيرفض. ولذلك نطلب منكم المحافظة على الهدوء ولا تتحركوا. وانتظروا رسالة ثانية منا.

وبدلاً من ان ينتظر القس المذكور كما نصحناه فإنه أبلغ العشائر بوجوب ترك العراق. وفي ١٩ من تموز دخل الحدود السورية ٩٠٠ مسلح فأوقفتهم السلطات الفرنسية في (خانكي).

طلبنا من القس گيورگيس ومن رؤساء العشائر الآخرين. ما الذي حملكم على تجاهل تحذيرنا ولماذا لم تنتظروا رسالتنا الثانية؟ فأجابوا بمجرد أن ذاع نبأ عبوركم إلى سورية بدأ رجال الدين العراقيين في الجوامع بتحريض الأهالي وإثارتهم ضدنا. وإن القوات العراقية والأهلين تحركوا لقطع الطريق علينا. وبدأت السلطات في عين الوقت باختلاق الحجج للتهجم والتحريض ضد الفريق المؤيد لمار شمعون كما انكشف بطلان الادعاء القذر حول اتهام شليمون ابن مالك إسماعيل والقس إسحق رمانا وخادم البطريركية برمي منزل أحد قادة الجيش العراقي بالموصل بالحجارة إنه حجة لإعلان الحرب علينا. وتأكدوا أننا خلال مسيرتنا إلى هنا لم نتعرض حتى لبستانٍ واحد.

وفي ٢٥ من تموز ١٩٣٣ بعثت بتوقيعي (إلى جانب أحد عشر توقيعاً) برقية إلى وزير الداخلية ببغداد كالآتي[٧]:

---

(٧) الموقعون بحسب الترتيب: ياقو مالك إسماعيل (تياري العليا)، شماشا إسماعيل (لثون)، مالك =

نرجو من معاليكم أن لا تتصدوا لإخواننا الراغبين في اللحاق بنا تطبيقاً لما قيل لنا في الموصل أثناء الاجتماع الرسمي السياسي في العاشر من هذا الشهر بأن كل من يريد الخروج من البلاد فهو حر حسبما قال وكيل المتصرف. هذا ولتكونوا على ثقة بأننا لا نية لنا في القتال إلا إذا أرغمنا عليه. . .

[بضعة أسطر يصف فيها محاولة الكاپتن سارگن مفتش شرطة الموصل الفاشلة في لقائه].

في ذلك اليوم تسلمنا جواباً من كابتن لاريست الفرنسي ينبئنا بقرار قبولنا لاجئين ويقول: عليكم قبل دخول الحدود السورية أن تقوم كل عشيرة بتسليم بندقياتها. وكان التخوما أول من سلم السلاح.

وعبر الكابتن المشار إليه نهر دجلة باتجاه قرية فيشخابور للقاء (مكي بگ) قائمقام دهوك. وبعد عودته أصدر أمراً قاطعاً بوجوب عودتنا من حيث أتينا لأن «(مكي بگ) أخبرني بأن السلطات العراقية ترغب أن تعودوا إلى العراق وأنها لا تنوي سوءاً بكم وعليكم أن تعودوا من حيث أتيتم لأننا غير مستعدين لإساءة علاقاتنا مع بريطانيا بسبب ألف رجل منكم لا بل من أجل خمسة آلاف فرنسي. فأجبته: أقول مع الأسف إن مكي بگ لايصدق فيما يزعم ولا ثقة لنا بأقوال السلطات العراقية».

[هنا يعود للكلام عن الكابتن (سارگن) الذي يعزو إليه منصب مدير الشرطة العام لسبب ما لا أدريه]:

«وحين وجدنا أنه يتعذر قبولنا في سورية لوجود بعض الاتفاقيات والقوانين بين بريطانيا وفرنسا، طلبنا نحن الأربعة: لوقو شليمون وايشوع دقليتا وشليمون شقيقي وأنا اللجوء بحماية السلطات الفرنسية المنتدبة على سورية. . .».

لم يكن (ياقو) والآخرون الذين حثوا أبناء جلدتهم وهيأوا أذهانهم على ترك العراق وطنهم الام - يدركون ساعتها سبب العطف الذي تحظى به محنة الآشوريين عند الحكومة الفرنسية ولا الغرض الذي تستبطنه ضجة الإعلام الفرنسي وصراخ المندوب

= لوقو (تخوما)، ايشوع القس عوديشو (ماربيشو)، مالك بيتو (تخوما)، ريس ورده شكرو (هلمون)، ريس اسحق (شامزون)، مالك ورده (ديزن)، مالك مروگل (تياري دوان)، رئيس ايشوع (قرية بلاني)، مالك سليمان برورعليا، يوشيا ايشوع (أربيل). [راجع آخر السيرة]

الفرنسي في أبهاء مقر عصبة الأمم منبهاً إلى ما يخبئه القدر للأقليات العراقية بعد انتهاء حكم الانتداب.

وبعين المستوى ما كان باستطاعة (ياقو) أن يدرك الفرق الجسيم بين هذه المساندة والتعاطف الزائفين وبين مدى الاستعداد لفتح الحدود السورية بوجه الآلاف من الآشوريين. فكان الأمران بنظره متلازمين وما عليه إلاّ أن يذهب بنفسه على رأس وفد يفاجئ به السلطات الفرنسية «ربما» ليضعها أمام الأمر الواقع وعندها سيتم استقبالهم ولن تقوم عقبة في هذا السبيل نكاية بالبريطانيين إن لم يكن لأي شيء آخر. وكل هذا مستخلص من برقيته المؤرخة في ٢٥ تموز التي بعث بها إلى وزير الداخلية العراقي وقد أدرجنا نصها نقلاً عن كتابه.

هذا ما وقع أو هو أقرب الواقع لما وقع. وليس هناك من سبيل للقبول بزعم (ياقو) - الذي جاء متأخراً أكثر من ثلاثين عاماً - بأنه هو ورفاقه حذروا إخوانهم من الحركة نحو الحدود قبل أن يصلهم تأكيد بقبول لجوئهم من السلطات الفرنسية. إنها محاولة ساذجة لاستنقاذ نفسه من مسؤولية توريط ألف وتسعمائة آشوري مسلح انتهت بحمام دم.

وياقو كغيره من الجبلين القبليين البسطاء الذين لم يتعودوا الكذب عادة، وإن لجأوا إليه لم يحسنوه ويعجزون عن إحكامه. لكنهم مولعون بالمبالغة لذلك ظل رغم تقدم العمر وبعد بقائه بين مجتمع حضري راقٍ طوال ثلاثين سنة عاجزاً عن تقديم تعليل ما لدوره ينجيه من حكم التاريخ، ومن مسؤوليته الخطيرة في تسهيل سبيل المخطط الدموي الذي رسمته حكومة بغداد للآشوريين، وقد وضع (ياقو) الدليل بأيدينا على جريمته فيما كتبه هو نفسه في مذكراته كما سأبينه وشيكاً[٨].

مبدئياً نقول إن أولئك الذين زينوا للآشوريين مغادرة تربة الوطن الجماعية للاستقرار في أرض غريبة قاموا بعمل مضاد للمصلحة القومية، أدت مضاعفاته فيما بعد إلى نزوح

(٨) أسعده الحظ في أن يخرج هو وأسرته والأقربون سليمين من عواقب عمله. وأبى أن يخلد للسكينة واستغل النكبة ليبني من شخصه اسطورة بسبب اشتباك الديره بون الذي صوره لمن لا يعرف الحقيقة معركة تاريخية وليسمو بها ويرفعها إلى مصاف معارك آشوربانيپال وسنحاريب وسرجون دون أن يدري كم كان هذا ضاراً بمصالح شعبه وسمعة الآشوريين عامة. وسمح لنفسه بإضافة رتبة جنرال إلى اسمه دون أن يتصدى لتكذيبها على مروجيها. فالرتبة الأخيرة التي وصلها في الليڤي كانت رتبة نقيب (رابي تريما).

مستمر دائم إلى مختلف البلدان. إن النزوح الجماعي عن تربة الوطن لا يجد له مبرراً إلا بوجود تهديد حقيقي بعملية إبادة سكانية جماعية ونحن لا نستطيع قط الادعاء بأن هذا ما كان يضمره حكام بغداد وضباط الجيش العراقي. كانوا فحسب وكما تبيّن فيما بعد قد رسموا لعملية تأديب شبيهة بتلك التي مارسوها من قبل ومن بعد، ضد الانتفاضات الكردية والعربية. وفي الموضوع الآشوري قد يكون ما أضمره الحكام والضباط العسكريون متسماً بطابع أكثر دموية وقسوة مبعثهما الحقد والضغينة. والآشوريون أنفسهم ماكانوا يتوقعون إبادة جماعية، فجانب كبير منهم كان يقف إلى صف الحكومة ويحظى برعايتها بعد أن جاهر بعدائه «لحزب البطريرك» والآخرون النازحون تركوا أهلهم وذويهم خلفهم بشعورٍ أكيد منهم أنهم لا يتعرضون لمضايقة أو أذىً. وكذلك بدليل أنهم قطعوا مسافة تزيد عن ثمانين كيلومترا بجماعات صغيرة وكبيرة دون أن تعترضهم قوات الحكومة المترصدة ودون أن تلجئهم الضرورة إلى اشتباك واحد.

وبعكس (ياقو) وصحبه، فقد قاوم مار شمعون وأسرته قرار إسقاط الجنسية عنه وإخراجه من العراق مقاومة ضارية رن صداها أرجاء أوروپا، في حين طلب ياقو والأربعة الآخرون قبولهم لاجئين سياسيين فأجيب طلبهم. ثم سهل لهم أمر التحاق عائلاتهم بهم.

قد يقال وبكثير من المنطق أن (ياقو) كان يخشى فعلاً على حريته كما قال. وربما كان يخشى من مصير شبيه بما لقي ضحايا بيخير وسميل. إلا أن قراره بالمسير إلى سورية جاء قبل ذلك بوقتٍ طويل وحين كانت مساعٍ ظاهرها توفيقي وسلمي تبذل لأجل احتواء الأمر. ولو كانت السلطة فعلاً تضمر مذبحة للآشوريين فمما لا شك فيه أنها وبعد قيامها كانت عاجزةً أمام صيحة الاستنكار العالمية أن تنال ظِفْراً واحداً من أيّ آشوري أو تخضعه إلى إجراءات عقابية. حتى أن حكومة بغداد خرجت عن عادتها في إعلان حالة الطوارئ عند كل انفجار أو قيام مسلح بل أسرعت أمام الضغط العالمي بإلغاء قرارات الإبعاد عن أولئك الذين أبعدتهم إلى الناصرية.

وبعين المنطق لا أرى أن يحمل (مار شمعون) وآل بيته مسؤولية المسيرة إلى سورية رغم ما ادعته الأوساط الحكومية بأن ذلك تم بالتنسيق مع البطريرك، كما دل عليه سلوكه في الاحتجاج على نزع الجنسية عنه وعن أسرته وسوقهم مرغمين إلى ديار المنفى. (وياقو) نفسه رغم ادعاءاته الضخمة وتعاليله الخاصة للأحداث لم ينوّه قط في مذكراته بأن النزوح إلى سورية جرى بالتنسيق مع البطريرك أو بأمرٍ منه.

وفي رأيي أن هذا الأمر بالذات وما تلاه من عواقب كان السبب في الجفاء الذي آل بالأخير إلى القطيعة بين (ياقو) وبين مار شمعون.

بقيتُ حتى أواخر الأربعينات متردداً في إشراك (ياقو) وتحميله مسؤولية مهما صغرت لما حصل حتى أني كنت أنفر من تعليق (مالك خوشابا) زعيم التياري السفلى وخصم ياقو والبطريرك العنيد عند استذكاره تلك الأحداث. وأذكر مرة في مجلس ضمني وإياه بين مجالس عدة أنه خرج عن صمت جليدي أثر عنه وعلا صوته الغليظ الخشن الراعش ملوحاً بكفيه البالغي الضخامة غير باخلٍ على (ياقو) بما اعتلج في نفسه من حنق وقد اعتبره العقل المدبر لعملية النزوح الجماعية إلى سورية وما أدت إليه من الاشتباك الدموي في الديره بون الخ

إلا أن (ياقو) يجد في ذلك الاشتباك ما يدعوه إلى الفخر بنفسه باعتباره نصراً لقيادته ونتيجة لتاكتيكه العسكري فيقول:

«في عين الليلة أي بعد المعركة، عدت إلى قرية (خانكي) لإعداد خطة جديدة لسحب المقاتلين من مواقع معينة ومطاردة الجيش العراقي المنهزم، وعندما بلغت القربة سمعت أن (لوقو) قد أصيب بجراح، وأن السلطات الفرنسية جردت الآخرين من أسلحتهم ونقلتهم إلى قرية (ديرك) ثم ألقت القبض علينا وأخذونا سيراً على القدم زهاء أربعة أيام ووضعونا في معسكر أقيم للاجئين يبعد عن (الحسكة) كيلومتراً واحداً بحراسة رعيل من الخيالة الفرنسيين. . .

وفي شهر آذار ١٩٣٤ نقلونا للسكن في قرية (مار) الواقعة جنوب شرق دمشق بمسافة اربعين كيلومتراً. ثم عادوا ونقلونا إلى محافظة الجزيرة ووضعونا في مخيم كبير يقع شرق نهر الخابور قريباً من قرية (تل تمر) وفي أثناء ذلك جاء (ميجر تومسن) من العراق وحاول اللقاء بي فرفضت مقابلته، فاستدعاني القومندان (دوتريه) القائد العسكري لمنطقة الحسكة وحاول إقناعي برؤيته فشرحت له أسباب امتناعي. وفي أوائل شهر تشرين الأول من السنة نفسها وصلت قافلة من العراق تحمل نساءنا وأطفالنا وأقاربنا. ولم يتم وصول بقيتهم إلينا إلاّ في شهر حزيران ١٩٣٦».

* * *

بتمادي الأيام وبالمزيد من تتبعاتي الوثائقية بدأت أشارك خوشابا والآخرين من المحاربين القدماء وجهة نظرهم في هذا الرجل وفي عمليته الهوجاء ولم أخف رأيي

الأخير الذي كونته في أي مناسبة بحث حول النكبة الآشورية.

وبعد ستة وثلاثين عاماً مرت على المأساة، شاءت الصدف العجيبة أن يتم لقائي ياقو في ظروف استثنائية لا يمكنني إغفالها هنا.

في شهر من أشهر صيف العام ١٩٦٩ أبلغني السيد إدريس البارزاني نجل (ملا مصطفى) ونحن في كردستان المحررة، بأن (ياقو) ابن مالك إسماعيل قد حل عندهم ضيفاً مع شاب آشوري وقد قدما من الولايات المتحدة - فيما بعد علمت أن مرافقه هو سنخيرو أندريوس أو سام أندروز كما أطلق هو على نفسه وهو عضو في اللجنة التنفيذية للاتحاد الآشوري العالمي.

كان حزب البعث الحاكم آنذاك قد ورث الحركة الكردية التحررية المسلحة من جملة ما ورثه من الحكم الذي أسقطه في العام ١٩٦٨، وكانت الحرب الدائرة قد سلخت أكثر من سبع سنوات بين اشتباكات وهدن ومعارك شاركت فيها المجتمعات الآشورية المتواجدة في كردستان، وأصاب قراها السهم الوافر من الخراب والدمار بنتيجة القصف الجوي وقتال الأنصار. وإلى هذه الحركة اتجهت أنظار الحركة القومية الآشورية بمنظماتها الجديدة السياسية في الولايات المتحدة، فبدأت علاقات جانبية واتصالات وارتأت المنظمات بالأخير أن يكون لها تعاون وتواجد في الحركة الوطنية الكردية. ووقع الاختيار كما يبدو على (مالك ياقو) لتمثيلها في زيارة لملا مصطفى البارزاني نظراً لأواصر من صداقة تاريخية نشأت في أواخر العهد العثماني بنتيجة مأثرة لإسماعيل والد ياقو وزعيم التياري العليا في حفظ حياة الشيخ عبد السلام البارزاني أخ ملا مصطفى بإخفائه عن أعين السلطات العثمانية التي كانت تتعقبه في العام ١٩١٠[٩].

---

(٩) هناك ثلاث روايات لحكاية استجارة الشيخ عبدالسلام بالآشوريين. أولاها ما جاء في كتاب (بارزان وحركة الوعي القومي الكردي: لمؤلفة پيرَش) الص ١٠٧-١٠٨: «... واستضافه بطريرك الآشوريين مار شمعون بنيامين ردحاً من الزمن وكان والي (وان) مكلفاً بالبحث عنه وتعقيبه فأرسل قوة من الجندرمة إلى دار البطريرك في عاصمته قرية (قدشانس) وأخذ آمر القوة يتحدث إلى البطريرك بشأن مهمته قائلاً إن والي (وان) أرسلنا بعد أن بلغتنا أنباء عن وجود الشيخ عبدالسلام في ضيافتكم وأنا أطلب تسليمه بأمر الوالي. انكر مار شمعون وجوده بقسم فريد في بابه ينم عن ذكاء وألمعية في تفادي الكذب بقوله أقسم لكم بهذا الإنجيل أني أراه بقدر ما تراه أنت لا أكثر ولا أقل. وكان قسمه صحيحاً فقد كان الشيخ جالساً بين الحضور بزي آشوري وكلاهما يشاهدانه. وقع ذلك في العام ١٩٠٩.

وهناك رواية ثانية لسرما أخت البطريرك (المرجع السالف ص ٥٨) قالت إنه في العام ١٩١٠ =

وقد سبق أنه جرت بيني وبين (إدريس) أحاديث حول تاريخ الآشوريين الحديث الدامي. فوجدته لعجبي ينتحي بي جانباً قبل دخول مجلس البارزاني راجياً تحاشي إغضاب (ياقو) بأي حديث عن الماضي. فطمأنته بأن المقام لا يتسع لهذا ولا موجب للقلق من جانبي فلا مناسبة هناك أبداً ومن الحمق أن تستذكر في أول لقاء أحداث جر عليها النسيان ذيوله[١٠] وفي مثل هذا الموقف خصوصاً.

وبدأ البارزاني كلامه بي مما أخجلني وأربكني، وقصده كما أدركت في الحال أن يثبت للقادمين أنه ينظر إلى مسيحيي كردستان وآشورييها عين نظرته إلى مسلميها. وقد أسلمتني افتتاحيته المقصودة إلى نوع من الخدر فأبقتني ساكتاً طوال الجلسة التي دامت ساعتين. وفي خلالها طرح القادمان تصوراتهما وإمكان الجالية الآشورية في دار الغربة وبمجهود الاتحاد العالمي الآشوري تشكيل كتيبة آشورية صرفة تقاتل العدو إلى جانب البيشمركه ويقوم الاتحاد بتزويدها بالمعدات والمساعدات المالية والعينية على أن يستقل بتعيين قائدها وضباطها وأن تتضمن المطالب الكردية السياسية في حالة النصر والموفقية ما يؤمن طموحات الآشوريين القومية في العراق. وأذكر أن البارزاني أجاب بقوله: لقد عشنا معاً قروناً طويلة، وهذه كردستان أمامكم تخيروا أي بقعة فيها واحكموا أنفسكم بأنفسكم.

وتم الاتفاق على اختيار لجنة تنسيق. وكان آخر حديث مجاملة صدر من (ياقو) قوله للبارزاني:

- إن شاء الله عندما يتحرر شعبانا سنبني لنا أنت وأنا قصرين في نينوى.

= التجأ شيخ بارزان وأسرته إلى قبيلة التخوما هرباً من الأتراك فأمنهم التخوما ورفضوا تسليمهم للترك الذين جاؤوا للقبض عليه.

أما الرواية الثالثة فقد قصها علي ادريس البارزاني نقلاً عن والده قال إن الشيخ عبدالسلام لجأ إلى زعيم التياري العليا (إسماعيل أغا) والد ياقو فأخفاه بين نساء الدار مدة طويلة حتى يئس الأتراك من الظفر به. وإن القسم الذي عزاه (بيرَش) إلى مار شمعون آغا كان (إسماعيل) صاحبه وقد جرى في مجلسه.

والروايات كلها تتفق في أجزاء ولا تنفي قيام الأطراف الثلاثة بالتستر على الشيخ عبدالسلام فقد بقي زهاء سنتين يتنقل متخفياً في أرجاء حكاري الجنوبية مواطن العشائر الآشورية.

(١٠) الحضور خلافاً للبارزاني وولديه إدريس ومسعود، هم الدكتور محمود عثمان ومحمد محمود عبد الرحمن عضوا المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني وكاهن كلداني نسيت اسمه لم يعد في عداد الأحياء، وفرنسو حريري.

فردّ البارزاني بعد لحظة من الصمت باسماً:

- لم يعد يا ياقو من العمر ما يكفي لبناء القصور.

ذلكم هو (ياقو) بعينه لم يحدث فيه كرور السنين وتراكم التجارب أي تبديل فيه.

* * *

ثم تعاقبت الأحداث إثر تلك الزيارة بسرعة فائقة لتؤدي مما أدت إلى اتفاق الحادي عشر من آذار ١٩٧٠ بين حكام بغداد والحركة الوطنية الكردية ولم يعد هناك من سببٍ لوضع اقتراح الوفد الآشوري موضع تطبيق على الأقل بالنسبة إليهم.

بدأ الحكام الجدد باتباع سياسة انفتاح وتهدئة لكل قطاع من قطاعات المجتمع العراقي توسلاً إلى تحكيم قبضتهم وإرساء قواعد حكمهم بإزالة الآثار السيئة والجراح العميقة التي خلفها حكمهم قبل خمس سنين. وتوجهوا إلى الكرد والحركة المسلحة بعروضٍ يتعذر رفضها. ثم انثنوا إلى الآشوريين فأغرقوهم «بإنعاماتهم» ومظاهر الكرم السياسي(١١).

أحيا البعثيون التكارتة أسماء تاريخية محببة إلى قلوب الآشوريين. فغيروا اسم محافظة الموصل وسموها (نينوى). واستبدلوا اسم محافظة الحلة باسم (بابل). وأصدروا قانوناً سموه بقانون العفو عن القائمين بحركة آب ١٩٣٣ وأعادوا بموجبه الجنسية العراقية إلى من أسقطت عنه. وامتدت دعوة البطريرك لزيارة العراق والبقاء إلى (ياقو) نفسه في السنة عينها (١٩٧٠) فلم يتردد.

وعلى أثر ذلك صدر من مجلس قيادة الثورة المرسوم الذي أباح التمتع بالحقوق

---

(١١) كان معظم القائمين بانقلابي ١٧ و ٣٠ من تموز من أهالي بلدة تكريت. ومن الجديد بالذكر أن أهل هذه البلدة والقرى المحيطة بها كانت بقية منهم إلى ما قبل ستة قرون من المسيحيين الآشوريين الذي اعتنقوا الإسلام تدريجياً وامتزجوا بالعرب الوافدين وبالكرد والترك في القرن الحادي عشر، وإلى حدود القرن الثالث عشر كانت البلدة (وهي بالأصل قلعة فارسية) كرسياً لرئيس أساقفة (متروپوليتان) كنيسة الشرق وهي الكنيسة الآشورية ثم اليعقوبية. وقد شاهدت كما شاهد غيري في الخمسينات خرائب أكثر من كنيستين فيها وما أدري هل أبقى عليهما التكارتة الحكام أم أزالوها. ويقطع معظم المؤرخين وكثير من العراقيين بأن تلك القبائل التى ينتسب إليها حكام بغداد الحاليون والمتوفون هي ذات أصل آشوري أو أصل مختلط. ويبدو هذا الأصل العرقي في محافظة أهالي تكريت على بعض التقاليد والعادات المسيحية وعلى اللهجة العربية التى تميز نطقهم بها وهي قريبة جداً من لهجة المسيحيين الموصليين.

الثقافية للمسيحيين العراقيين[١٢].

---

(١٢) هذا هو نص القرار: قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة في ١٦ من أيار ١٩٧٢:
(أ) منح الحقوق الثقافية للمواطنين الناطقين باللغة السريانية من الآثوريين والسريان والكلدان وفقاً لما يلي:
١": تكون اللغة السريانية لغة التعليم في كافة المدارس الابتدائية التى غالبية تلاميذها من الناطقين بهذه اللغة ويعتبر تعليم اللغة العربية إلزامياً في هذه المدارس.
٢": تدرس اللغة السريانية في المدارس المتوسطة والثانوية التى غالبية تلاميذها من الناطقين بهذه اللغة وتعتبر اللغة العربية لغة التعليم في هذه المدارس.
٣": تدرس السريانية في كلية الآداب بجامعة بغداد كإحدى اللغات القديمة.
٤": استحداث برامج خاصة باللغة السريانية في إذاعة الجمهورية العراقية ومحطتي تلفزيون كركوك ونينوى.
٥": اصدار مجلة شهرية باللغة السريانية من قبل وزارة الإعلام.
٦": إنشاء جمعية للأدباء والكتاب والمترجمين الناطقين باللغة السريانية وضمان تمثيلهم في الاتحادات والجمعيات الأدبية والثقافية في القطر.
٧- مساعدة المؤلفين والكتاب والمترجمين الناطقين باللغة السريانية مادياً ومعنوياً بطبع ونشر إنتاجهم الثقافي والأدبي.
٨- تمكين المواطنين الناطقين باللغة السريانية من فتح النوادي الثقافية والفنية وتشكيل الفرق الفنية والمسرحية لإحياء وتطوير التراث والفنون الشعبية.
(ب) ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ويتولى الوزراء تنفيذه.

والواقع هو أنّ هذا القرار ماهو إلا تفصيل لواحدٍ من حقوق كثيرة أخرى سياسية وإدارية تضمنها التعهد الدولي الذي وقعته الدولة العراقية لحماية الأقليات في العراق وكان توقيعه شرطاً أساسياً لإنهاء الانتداب عليه وقبوله عضواً في عصبة الأمم. تجد نص هذا التعهد في باب النصوص.
رغم الصدى العميق الذي أحدثته هذه الالتفاتة عند المسيحيين والآشوريين منهم بصورة خاصة فإنه لم يكن ذا فائدة عملية تذكر ففي المدن الكبرى حيث يتركز المسيحيون والآشوريون الآن بعد أن قضت الحرب الطويلة في كردستان إلى جانب التدابير العسكرية والقمعية الوقائية - لن تجد أية مدرسة ذات أكثرية مسيحية لا في بغداد ولا الموصل ولا كركوك. وتم بالتدريج وأد النشاط الثقافي بإخضاع القليل الذي سمح به إلى الرقابة الحكومية ولاسيما النشرات الدورية التي سلمت إدارتها وتحريرها لأعضاء في الحزب الحاكم ولم يعمل على تدريس اللغة السريانية في الجامعات كلغة شعب عراقي يتكلمها بل كلغة قديمة يختارها المعهد أو الفرد مثلما تدرس اللاتينية واليونانية في المعاهد العليا ذات الاختصاص في الغرب.
مما لا شك فيه أن النظام تعمد اختيار كلمة (منح الحقوق) في قراره بدلاً من وضع التعبير السليم الواقعي كقوله (إقرار الحقوق) أو أي تعبير آخر يدل على أن هذه الحقوق الطبيعية الأزلية ليست منحة أو هدية يتفضل عليها حكم على شعب. وما هذا إلا دليل على أن الحكم الذي =

بعد أن فشلت بغداد في إقناع مار شمعون بالبقاء في العراق وجهت اهتمامها (بياقو) وكانت قد علمت بصلاته وزياراته لكردستان المحررة وبمقترحاته نيابة عن المنظمات الآشورية في المهجر - وعلى الأغلب عن طريق مرافقه (سام أندروز) الذي اتهمه الاتحاد العالمي الآشوري بالعمالة لبغداد وقرر طرده إثر محاكمة حزبية.

وفي شهر شباط ١٩٧٢ لبّى ياقو دعوة الحكومة وأعقب زيارته بزياراتٍ ورتّب له لقاء مع أحمد حسن التكريتي رئيس الجمهورية وأخذت له صور بالمناسبة. كان المسيحيون والآشوريون بنوع خاص يعيشون أيام أعراس في الواقع لا فكرة لهم عما يخبئ لهم حكام بغداد وراء هذه الأقنعة الزاهية.

واجتمع (ياقو) مرات بالنائب (صدام حسين) وبكثير من المسؤولين. وبقيت وقائع هذه الاجتماعات غير معروفة الا بقدر ما سمح (ياقو) لنفسه بالكلام عنها.

ومما قاله لزائريه أنه كان يفاوض في سبيل إقامة وحدةٍ إدارية ذات حكم ذاتي في أحد أقضية دهوك. وأشيع أن بغداد بذلت للآشوريين بمساعيه وعوداً غامضة ضخمة. إلا أن ما حصل في الواقع هو أن السلطات أغرقته بالأموال والأماني الشخصية وأبدت استعدادها للاعتراف به ولو بشكل غير رسمي زعيماً للآشوريين في العراق وفي المهجر تتعامل معهم عن طريقه بعد يأسها من تجنيد مار شمعون بإقناعه بالإقامة في العراق.

فسافر إلى الولايات المتحدة ثم عاد إلى العراق في ٢٦ من شهر شباط ١٩٧٣ على رأس وفد مؤلف من الجمعيات الآشورية وحلوا ضيوفاً على نفقة الحكومة. وتم خلال اجتماعات طرح مشاريع لم يكشف عنها بخصوص القضية الآشورية. إلا أن أحد المطلعين ذكر لي أنها كانت بجملتها ترمي إلى بذل مساع معينة لبسط نوعٍ من الهيمنة على تلك الجمعيات والأحزاب وتوجيهها سياسياً وفق أهداف النظام ومصالحه.

كما ذكر لي أن السلطة حاولت استغلال (ياقو) في العمل على تجنيد أبناء جلدته لخدمة النظام ومن بين العروض التي قدمت له تسليح القرى والقصبات الآشورية المتاخمة لكردستان والمتداخلة منها. إلا أن هذا العرض بالذات لم يكتب له الخروج إلى حيز العمل وربما لم يكن هذا يستقيم ورأيه الخاص وينسجم مع علاقات تقليدية طيبة أشرنا إليها سابقاً، وربما لأن آشوريي اليوم كانوا يختلفون تماماً عن آشوريي

= «منح» قد احتفظ لنفسه بحق استرداد تلك المنحة كلاً أو جزءاً عندما يشاء. وأنا لا أدري كيف غفل المثقفون المسيحيون في العراق وما أكثرهم وقبلوا بهذه الصياغة المعية في حينه!

١٩٣٣، فهم الآن مستقرون حضريون نالوا من الثقافة والعلم نصيباً كبيراً وبلغوا درجة عالية من الوعي القومي والسياسي فبات من الصعب أن يقادوا من أنوفهم أو أن يتلقوا الأوامر، وقد وجدوا ووجد هو أيضاً بالنتيجة أن ذلك سيؤدي إلى وضعه على خط مواجهة مع الكرد بل هو مظهر عداء مكشوف للحركة القومية الكردية من شأنه أن يقضي على الحلف التقليدي ووحدة المصير.

توفرت لدى القيادة الكردية معلومات أكيدة عن المجهودات التى كان يبذلها حكام بغداد بعد اتفاق ١١ آذار مباشرة لإبعاد الأقليات المسيحية عن الحركة الكردية وقد تكشفت هذه المجهودات في ١٩٧٣ وما بعدها عندما اقترب أجل تنفيذ أهم شروط الاتفاق وهو تطبيق الحكم الذاتي. ولما كان الطرف الحكومي يتوقع مقاومة كردية لأي مشروع يقدمه قد تؤدي إلى صدام مسلح جديد فقد حاول إضعاف جبهته ولم تكن هذه الإجراءات التي أقدم عليها النظام للتقرب من الأقليات الكلداثورية خصوصاً إلا جزء من تلك الخطة، ومن جملتها مغازلة (ياقو) ومحاولة جره إلى خندق الحكومة واستغلال اسمه وقد نجح النظام في حمله هو وولديه (زيا) و (داود) على البقاء في العراق ولم يبخل عليهم بالمال.

إلا أن الزمان كما قلنا تغير والجيل الجديد لا يعترف بالزعامات القديمة، ولا يحتفظ عن أحداث ١٩٣٣ إلا بذكرى مؤلمة ممضة قليلة التأثير على المسار الفكري والوعي السياسي الحديث الذي لا يجد فيه ذوو الشهرة وأصحاب الأسماء اللامعة موضعاً.

وإذا كان (ياقو) وولداه قد حاولا فعلاً القيام بما طلبه النظام منهما فلا شك في أن الفشل كان حليفهما. وإن لم نكن نملك دليلاً على قبول (ياقو) مبدئياً التعاون مع السلطة في تأليف قوة آشورية أو اتخاذه خطوات عملية. إلا أن هناك تأكيدات موثقة على نشاط ولديه زيا وداود (قاتل البطريرك) وخيبتهما في هذا الباب. وتوفي (ياقو) بالسكتة القلبية في بغداد بتاريخ ٢٥ من كانون الثاني ١٩٧٤[١٣].

---

(١٣) محسن دزئي، من (أحداث عاصرتها): «قبل سفري بيوم واحد سمعت أن الزعيم الآشوري مالك ياقو الذي كان يسكن كندا موجود في بغداد وهو يرقد في مدينة الطب للعلاج، ورأيت وأنا مسافر إلى أوتاوا كسفير (أن أزوره بحكم سكناه السابق في كندا) فذهبت حاملاً له باقة كبيرة من الأزهار ووجدت حارسين خارج باب غرفته من منتسبي الأمن العراقي. وقد حاولا =

وأشاع بعض أولئك الذين كانوا يحرصون على سمعة الرجل أنه مات مسموماً لرفضه التعاون مع السلطة، وهو أمر أستبعده كثيراً وقد وجدته في لقاء لي أخير به في العام ١٩٧٣ ببيروت - عند الأسقف (نرساي) وهو يزمع السفر إلى بغداد - تعباً عليلاً يشكو المرض.

لقد وجهت إليه الجاليات والمثقفون الكرد والآشوريون في حينه انتقادات كثيرة على بقائه في حمى النظام. وإن كان لأبناء جلدته حق في هذا الانتقاد فأنا لا أرى وجه حق للكرد في انتقاد أي آشوري أو مسيحي لعين الموقف الذي كانت الحركة الكردية بزعامة الحزب الديمقراطي الكردستاني تقفه من التعاون مع النظام وبوجود أعضاء له في الحكومة.

ومع هذا كله فقد تعرضت «بطولاته» الماضية، وهالة المجد التي نسجها البسطاء له، إلى تقويم جديد وإعادة نظر، كما سئل هو وولداه وبعض أعوانه عن مبالغ كبيرة سلمت لهم.

مع هذا كله فالذي يبدو لي أن صاحب السيرة رجل مخلص في اهتمامه بمستقبل أمته قدر إخلاصه لنفسه. وإنه كان لفترة معينة مستعداً للتضحية في سبيلها بنفسه والتطويح بمستقبله بأسلوبه الخاص ووفق تفكيره المحدود القبلي وباندفاع من طبعه

= منعي من الدخول إلا أني أوضحت لهما بأني سفير العراق في كندا ففسحا لي المجال دون السؤال عن اسمي أو هويتي وظنا أني أحد كبار البعثيين. فدخلت على مالك ياقو وسلمت عليه وعرفته بنفسي فظن هو أيضاً أنني من البعثيين. وكان رجلاً مسناً متعباً لذلك ظل متمدداً على فراشه وقال لي بلغة عربية ركيكة وبعض الجمل الإنكليزية إنه جال المنطقة الشمالية كلها على الأقدام من زاخو إلى الحدود الإيرانية وأنه يعرف المنطقة شبراً شبراً وأنه قادر على محاربة الثورة الكردية والبارزاني ويطلب نقل هذا الرأي للمسؤولين!! ضحكت من ذلك القول. وبعد تبادل كلمات المجاملة تمنيت له الشفاء وتركته، وعدت إلى الفندق الذي كنت أقيم فيه. وعصر ذلك اليوم حضر الفندق السيد (زيّا) نجل مالك ياقو وكنت أعرفه معرفة بسيطة كوني قد التقيت به مرة أو مرتين في بعض المناسبات. بعد السلام والترحيب به اعتذر عما قاله والده، وقال بأنه لم يعرفني وأنه رجل مسنّ ومريض وأكّد بأنه من غير الممكن الإساءة إلى العلاقات الأخوية بين الكرد والآشوريين فابتسمت وأيّدته في قوله، وقلت إنني نسيت الموضوع. وأنا أعلم بأن هذا الكلام قد صدر عن والده بسبب مرضه وكبر سنه ولأنه لم يعرفني. وقد حررت رسالة إلى البارزاني حول ذلك اللقاء وموقف السيد زيا ورأيي الخاص. وعلمت فيما بعد بأن مالك ياقو ونجله زيّا قد غادرا بغداد بعد رفضهما طلبات النظام بالتعاون معه.» (محسن دزئي: أحداث عاصرتها، ج٢، الص ٢٤٤-٢٤٥، أربيل ٢٠٠٢)

الحار ودمه السريع الغليان مع شجاعة وإقدام تبلغ حدود التهور والتسرع شهد له بهما كل من عرفه عن كثب وزامله. لقد بلغ به التسرع والتهور شأواً قصياً في تلك المغامرة السورية التى زوّدت مثلث (رشيد عالي - حكمت - بكر صدقي) الأسود وغوغاء بغداد والموصل بالحجة المنشودة لمباشرة مذابحهم وهو ما لا يمكن اغتفاره له مطلقاً.

* * *

استدراك: على الصحيفة (٢٢٩٢) من هذه السيرة عثرنا على رسالة في أوراق عصبة الأمم والوثائق الخاصة بالآشوريين مؤرخة في ٢٣ تموز ١٩٣٣ بعين مآل البرقية أو الرسالة المؤرخة في ٢٥ تموز. وهذه صورتها وترجمتها:

٢٣ تموز ١٩٣٣: بالقرب من خانكي   إلى وزير الداخلية. بغداد

يا صاحب المعالي

بنتيجة الاجتماع في الموصل شُرحت لنا سياسة الحكومة العراقية بخصوص الإسكان والبطريرك. قال المتصرف بكل صراحة ووضوح: «أولئك الذين لا يوافقون على هذه السياسة هم أحرار في أن يهاجروا من العراق» وبناء على هذا جئنا إلى الحدود ونرجو من الحكومة العراقية أن لا تقطع الطريق على أولئك الذين يريدون اللحاق بنا.

الموقعون:

ياقو (مالك إسماعيل)،
مالك بيتو، لوقو شليمون،
مالك مروگي، توما مخمورا،
يوشيا ايشو، مالك سليم،
رئيس ميخائيل

إيدي ك.
سكرتيرية الهجرة الآشورية

[Copy.] July 23rd, 1933.
Near Khaniq.

Minister of Interior,
Baghdad.

Excellency,

As a result of Mosul meeting the Iraqi Government policy was explained to us both regarding settlement and Patriarch.

Mutasarrif openly said " those unsatisfied with this policy are free to do emigrate from Iraq ". Accordingly we have come to the frontier and we request the Iraqi Government not to block the road to those who want to join us.

We got no intention to fight unless forced.

(Signed) Yacob Malik Ismail; Malik Baito; Luko Shlimun; Malik Warda; Rais Kellu; Rais Ishaq; Malik Marogi; Tooma-D. Makhmoora; Yoshia Esho; Malik Salim; Shamasha Ismail; Rais Mikhail.

Edi K.,
Secretary of the Assyrian Emigration.

لورنس العرب في ثورة الحجاز

[توماس إدورد لورنس]

T. E. Lawrence of Arabia

(١٩٣٥-١٨٨٨)

ولد لورنس في تريمادك من أعمال ويلز، إلا أن أسرته استقرت في أكسفورد ودرس في «كلية يسوع» بتلك الجامعة ثم وبتوسط من هوگارث الأركيولوجي المعروف دخل كلية المجدلية في الجامعة نفسها، وزار الشرق الأوسط لأول مرة في العام ١٩٠٩ في سفرة إلى سورية وفلسطين بهدف دراسة فن العمارة في العهد الصليبي. وبوساطة من الدكتور هوگارث فاز بمنحة سفرية مجانية من كلية المجدلية عاونته على الانضمام إلى حملة استكشافية في موقع «كركميش» الأثري على نهر الفرات. وبقي يتردد بين بين خلال ١٩١١-١٩١٤ ثم انضم إلى بعثة الآثاري الشهير مكتشف قبور مدينة أور فيما بعد السرّ (ليونارد وولي) لارتياد الجزء الشمالي من صحراء سيناء في العام ١٩١٤ ثم خلفه في رئاسة البعثة النقيب نيوكمب وزامله لورنس أيضاً. هذه في الواقع عملية تغطية للغرض الأصلي وهو الحصول على معلومات عسكرية لوزارة الحرب عن الجانب التركي للحدود مع مصر. أوقفت الحرب العظمى العمل وعاد لورنس ليعمل في قسم الخرائط في وزارة الحرب. وعندما تأسس المكتب العربي في القاهرة برئاسة هوگارث أسرع لورنس لينضم إليه ويعمل معه. والمكتب العربي كان في الواقع مركز تجسس وجمع معلومات ثم أنيط به الإشراف على ثورة شريف مكة. لم يكن لورنس بادئ ذي بدءٍ عضواً بارزاً في منظمة المكتب العربي بل كان عضواً ثانوياً صغيراً كلّف بمهمات صغيرة تتعلق بالمسح وتظيم الخرائط. إلا أن ما يدعى بـ(النشرة العربية) كانت من بنات أفكاره، كان يطبع من كل عدد ستاً وعشرين نسخة وهي سرية، نوّه في أول عدد منها وتاريخه السادس من حزيران ١٩١٦ بشيء حول الحجاز مشيراً إلى مشاكل توحيد العرب حتى لغرض القيام بثورة. ومما قاله:

«كلما كان هناك اجتماع لقبائل عربية ما يلبث أن ينشب بينهم الخلاف. ولمعرفة الترك بهذا الضعف فقد كانوا يسكتون ولا يقدمون على أمر

ويتربصون ويراقبون بل ويتنحون جانباً بتوقع أكيد أن العرب القبليين ما يلبثون أن يختصموا فيما بينهم أو أن يتفرقوا على الأقل».

ويشير العدد السادس الصادر في ٢٣ حزيران ١٩١٦ إلى أن الثورة التي أعلنها الشريف حسين لم تحقق إلا نجاحاً متواضعاً، بل حتى هذا النجاح الصغير فإن الفضل فيه يعود للبريطانيين فالترك الذين كانوا على الساحل وقعوا بين قطع الأسطول البريطاني وبين البدو العرب فاحتموا وراء الأسوار والجدران ثم اضطروا إلى الاستسلام بعد نفاد القوت والماء لأن الآبار التي يمتارون منها كانت خارج الأسوار، وقال الأسرى الذين استسلموا في جدة إن القذائف من الجو ومن البحر هي التي استولت على الميناء.

وتحدث لورنس في العدد الثاني والثلاثين الصادر في أواخر تشرين الثاني عن القيمة القتالية لرجال شريف مكة فقال:

«كجنود لا فائدة ترجى منهم، إنهم محض عشائريين غير مدربين لا يملكون مدفعية أو رشاشات يفضلون العرض الروائي في المعارك الحربية ولا يمكن جمعهم في وحدة دائمة فعالة لأي فترة من الزمن مهما قصرت إلا بدفع المال والجرايات العسكرية والأرزاق لهم، فهي التي تجتذبهم. . .».

ثم يستطرد ليقول:

«في اعتقادي أن سرية تركية واحدة مخندقة بشكل صحيح في أرض مستوية قادرة على دحر كل جيوش الشريف. فقيمة القبائل هي الدفاع فحسب ومجال نشاطها هو حرب عصابات لا أكثر. إنهم فرديون إلى أقصى حد لا يخضعون إلى قيادة ولا يمكن ترويضهم للقتال صفاً واحداً والتعاون بعضهم مع بعض. من المستحيل أن تجعل من هؤلاء قوة نظامية».

ولذلك قنع لورنس من مداخلته التالية منهم وعندما أصبح ضابط ارتباط لفيصل بن حسين بعمليات صغيرة تخريبية لا أكثر إلا أن ذلك سيأتي بحثه فيما بعد. والآن:

كيف انفتح باب الشهرة للورنس؟

في شهر أيلول ١٩١٦ كانت تقارير الاستخبارات الواردة إلى المكتب العربي في القاهرة تشير إلى أن ثورة الحجاز تسرع بخطى حثيثة إلى الانهيار بل بأسرع مما كان متوقعاً. اتخذت إجراءات عدة وسمعت آراء كثيرة حول معاونتها للوقوف على قدميها ومنعها من الانهيار، فارتؤي إناطة هذه المهمة بإرسال (ستورز) لدراسة الوضع في الحجاز مصطحباً معه كلاً من عزيز علي المصري ولورنس الشاب البالغ من العمر

ثمانية وعشرين عاماً. (قيل انه رُفض عند تقدمه للتطوع في الجيش لضآلة جسمه وكان يبدو ابن التاسعة عشرة أو العشرين). وكما ذكرت آنفاً بدا ضائعاً في مجموعة موظفي المكتب العربي التي كانت تضم أعضاء في مجلس العموم وأصحاب ملايين وحملة ألقاب وأرستقراطيين. كان في الدرجة السفلى في سلم أعضاء المكتب العربي. فانتشله ستورز من زاويته باختياره لمرافقته وفيها بدأ ذيوع اسمه[1]. وفي جدّة التقى بالأمير عبدالله بن الحسين فأحدث عنده انطباعاً جيداً وراق له وصادفت آراؤه هوى في نفسه إلى الحد الذي صحبه لملاقاة أبيه وأخوته ولاسيما الأمير فيصل.

زار فيصل زيارة خاصة وقرر في ذات نفسه أن هذا الأمير الذي بهرته شخصيته يجب أن يكون القائد الميداني للثورة الحجازية.

وكان ثمة مصدر لشهرته آخر تأتت من اتفاقه في الرأي مع المكتب العربي والسلطة البريطانية السياسية في مصر والسودان على وجوب إبعاد الفرنسيين قدر المستطاع عن شؤون الشرق الأوسط والحيلولة دون تدخلهم في شؤون الجزيرة العربية وعلى الأقل إشراكهم في عملية إنقاذ ثورة الشريف حسين التي تحتضر.

كان هناك خيار للمشروع الفرنسي في عملية الإنقاذ اقترحه لورنس على الجنرال ريجنالد وينگيت، وهو المشروع الذي عرف باسم مشروع بريمون[2] في استخدام

---

(١) كان قد عمل كتلميذ أركيولوجي عند هوگارث في المتحف الأشمولي فأخذه معه عندما نسب لرئاسة المكتب العربي ومنح رتبة ملازم ثان وقتية وبوظيفة مترجم وتم نقله من وزارة الحرب إلى دائرة الشرق الأوسط ليقوم بعين العمل أي مسح وتنظيم الخرائط وما شاكل ذلك من أعمال داخل المكتب.

(٢) أيدت تقارير الاستخبارات البريطانية في القاهرة مآل ثورة الحجاز المحزن إلى الانهيار، ورأى (سايكس) إرسال نجدات عسكرية إلى الحسين فوراً فلم يؤخذ برأيه ورفضت هيئة الأركان العامة نقل جنود إلى ذلك الميدان أو بذل أي مجهود لتحويل بعض القطعات من الجبهة الغربية ثم اهتدى البريطانيون إلى فكرة إرسال مئات قليلة من أسرى الحرب من الهند أو ميسوپوتاميا للحسين. لكن وتبعاً لنداء (مكماهون) لفرنسا، وافقت الحكومة الفرنسية في نهاية صيف ١٩١٦ على إرسال حملة عسكرية مع بعثة لدراسة الموقف في الحجاز وكان برئاسة الكولونيل (أدورد بريمون) الذي رافقته حملة تعدادها ٩٨٣ جندياً و٤٢ ضابطاً من العسكريين والخبراء المحترفين جمعوا من مسلحي المستعمرات. وهذا ما حمل البريطانيين على تعزيز أسطولهم الحربي في البحر الاحمر وإرسال وجبة أخرى من الجنود لتعزيز موقع ممثلهم العسكري الكولونيل ولسن C.F. Wilson. وفكر بريمون من جهته في زيادة عدد الحملة. فقد كان الأمير عبدالله يخشى فعلاً أن يقوم الأتراك بالهجوم والاستيلاء على مواقعهم بين مكة والمدينة.

القوات الفرنسية والحليفة لتقوم بمهمات الشريف التي فشل دونها.

وكتب لورنس في نشرته وبتقرير له أن رجال القبائل الخاضعة لأوامر شريف مكة لا يمكن استخدامها إلاّ بمثابة قوات غير نظامية في حرب عصابات يخطط لها ويقودها بريطانيون. إن هذه الفكرة أساساً لم تكن من بنات أفكار (لورنس) فقد سبق (عزيز علي المصري) ان تبناها وهو الذي أوحى له بها أثناء وجودهما معاً في الحجاز بمعيّة (ستورز) وألحّ لورنس بأن يكون فيصل قائداً لتلك الفصائل والعصابات القبائلية. وبهذه بات يمكن إخراج الفرنسيين من الموضوع ولم ينس (لورنس) نفسه في هذه الخطّة فقد اقترح لنفسه منصب ضابط الارتباط الوحيد بين المكتب العربي وبين فيصل.

وقعت مقترحات لورنس وقعاً طيباً عند المكتب العربي عندما وجد أنه استطاع بمدة قصيرة جداً أن يلفت إليه نظر أبناء الشريف حسين وتحبيذهم وجوده كحلقة صلة. بعد عشرين عاماً يكتب الجنرال وينگيت لزميل له مدعياً أنه «وليس ذاك القميء المسكين لورنس الذي دفع بالحركة العربية إلى الامام ودعمها وأنه هو صاحب فكرة استخدام العرب في حرب عصابات»[3]. مع هذا فإن المكتب على أية حال لم يكن يرى في حرب العصابات أي جدوى، إلاّ أنه لم تكن هناك قوات بريطانية نظامية يمكن الاستغناء عنها لشنّ حرب نظامية في جزيرة العرب.

أجل سارع المكتب بالموافقة مسروراً على اقتراح لورنس واعتباراً من هنا بدأ نجمه في صعود، ومقامه بالارتفاع.

ترك لورنس القاهرة في ٢٥ من تشرين الثاني ١٩١٦. ليوجد مع فيصل في أواخر تلك السنة وقد جاء ومعه مقدار كبير من الذهب لشراء ولاء القبائل العربية[4] إلا أن شتاء وربيع العام ١٩١٧ لم يحملا أيّ نبأ عن نجاح.

لم يكن للإدارة البريطانية المدنية في القاهرة اتصال كبير بلورنس ضابط ارتباطهم هذا وفي ربيع ١٩١٧ انقطعت أخباره عنهم وابتلعته الصحراء ولم تعر الإدارة (المكتب) أي اهتمام باختفائه ولم تحاول السؤال عنه كذلك. لم يكن المكتب مهتماً بما يفعل فيصل بعد فقدانها الثقة التامة بثورة الحسين.

---

(٣) المتحف العسكري الإمبراطوري «أوراق ت. ي. لورنس» - Imperial War Museum - Lawrance Papers - 69148

(٤) بريتون كوپر بوش: بريطانيا الهندية والعرب ١٩١٤-١٩٢١ Briton Cooper Busch: Britain India and the Arabs 1914-1921. كاليفورنيا: ص١٢١.

وقد اتضح فيما بعد أن لورنس ذهب إلى (الشيخ عودة أبو تايه) وهو زعيم قبائلي مقاتل لاتحاد قبائل في شمال الجزيرة، ونجح بشرائه بمبلغ عشرة آلاف پاون سترليني بهدف حمله على الهجوم واحتلال (العقبة) وهي ميناء خامل صغير يقع على رأس شبه جزيرة سيناء الجنوبي في فم خليج بلغ من ضيقه أن الأسطول البريطاني كان يحجم عن دخوله خوفاً من بطاريات مدفعية الساحل العدوّة. وكانت حامية الميناء الصغيرة لا تتجاوز مئات قليلة. وقد خططت قبائل (أبو تايه) الانقضاض عليها من الخلف واحتلاله بعملية مباغتة.

(أبو تايه) هو الذي قاد المعركة. إلاّ أن لورنس كان معه. في السادس من تموز ١٩١٧ وبهجمة مباغتة احتلت المدينة وأسر كلّ أفراد الحامية. ورغم مشاق السفر تمكن لورنس من الوصول إلى السويس حيث مقر القيادة البريطانية قاطعاً صحراء سيناء طولاً لإبلاغ القاهرة بسقوط العقبة الأمر الذي أحدث ضجّة عظيمة وارتفع قدر (لورنس) في عين القيادة العامة وقتما تسلم الجنرال (اللنبي) القيادة فمنح لورنس رتبة رائد.

كان في لورنس فضائل كثيرة. إلاّ أن الأمانة والصدق لم يكونا منها[٥]. في أحيان كثيرة كان يتحدث من وحي الخيال أو من اللاشعور بأمور كوقائع ثابتة لا يأتيها ريب. فقبل سقوط العقبة بأشهر قلائل بعث برسالة للجنرال كلايتون تتضمن وقائع خيالية تماماً عن حملة ادعى بأنه قادها بنفسه[٦]. ها هو الآن يملك مأثرة حقيقية شخصية يعلنها ويبالغ في تفاصيلها. إذ كان يترك سامعيه يعتقدون بأنه كان صاحب الدور الرئيس فيها.

احتلال العقبة كان نهاية لدوره الأول البالغ تسعة أشهر من العمر بوصفه بطلاً حربياً. في حين لم يسمع باسم (الشيخ عودة أبو تايه) زعيم الحويطات يجري على لسان أي بريطاني.

---

(٥) دزموند ستيوارت. تي. اي. لورنس ط. نيويورك ١٩٧٧ الص ١٦٦-١٦٨ Desmond Stewart: T. E. Lawrance.

(٦) قبل بضع سنوات (ربما في ١٩٩٥) قام فريق تلفزيوني بالتحقق عملياً من إمكان وصول لورنس إلى مقر القيادة في السويس، بالمدة التي حددها (أربعة ايام) ليزف نبأ احتلال العقبة. فتبين للطاقم التلفزيوني بعد فحص وثائق وقيامهم فعلاً بالرحلة موقعياً بأنه كان يكذب وقد اقتضى له عشرة أو أحد عشر يوماً لقطع المسافة على الأقل. فأبعد عمداً موعد سقوطها ليبدو ضارباً رقماً قياسياً في قطع الصحراء. ولم يكن ثم وسائل لمعرفة تاريخ السقوط الحقيقي من غير فم لورنس بالذات!!

وكائن من كان ذاك الذي خطط وأقدم على احتلال العقبة فإنه قلب ثورة الحجاز المتقوقعة على نفسها حتى ذلك الحين إلى ثورة حقيقية بوجود الحامية التركية في مكة، وهذا النجاح جعل الأسطول البريطاني قادراً على نقل البدو العرب إلى فلسطين. ولأول مرة صار بإمكان بدو الحسين بلوغ ميدان القتال الفعلي حيث يواجه البريطانيون القوات التركية. إذ استطاع لورنس إقناع الجنرال اللنبي بإمكان العرب غير النظاميين مساعدة القوات البريطانية في الحملة التي ستستهدف الاستيلاء على فلسطين وسورية كما استطاع من جهة أخرى الحصول على موافقة فيصل في هذا[٧].

وهكذا كان. ففي الوقت الذي راحت قوات أللنبي تنحدر من غزة وبئر سبع أخذت قوات فيصل التي اشتد عودها بما انضوى تحت لوائه من المتطوعين السوريين. فبدأت تقضّ مضاجع الأتراك على الجناح الأيمن وارتفع قدر لورنس الذي رقي إلى رتبة عقيد وصار يتمتع بشعبيّة كبيرة جداً ومعها يأتي الحسد والغيرة بطبيعة الحال. بهذا الدافع كما أعتقد علق الكولونيل بريمون الذي كان في الحجاز وقتذاك: «إن لورنس يمثل مائتي ألف پاون سترليني». على أن المبلغ كان أكثر مما قدره بريمون بكثير. فعند نهاية الحرب كانت ثورة الحجاز العربية قد كلّفت الخزينة البريطانية أكثر من خمسين ضعفاً لهذا المبلغ. لم تعرف جزيرة العرب ثراء وغنى كذلك الذي نثره لورنس فوق رمالها. هذه الثروة عاونت لا على ضمان الولاء العشائري فقط بل غيرّت من مظهر شاب إنكليزي تابع ضئيل الشأن فقد ضاق قمطر ثيابه ليغدو ما فيه أكثر فخامة ورواءً مما يرتديه أمراء العرب كفيصل وعبدالله. وكان يهوى تصويره بهذا الزيّ. بعد نصف قرنٍ من الزمن سئل شيخ بدوي معمّر:

- أتعرف لورنس؟

---

(٧) الوثائق العامة للمكتب الوثيقة تي. يو ١٧-١٨ Kew, 882, Vol 18 Decument T. U. 17-18 نقول بلغ من مبلغ اعتماد الحكومة البريطانية على لورنس وثقته بها أنها وفي ٢٦ نيسان سنة ١٩١٧ عندما نفدت أرزاق الجنرال طاونزد في حصار الكوت خولت وزارة الحرب في لندن كلاً من لورنس والنقيب (أوبري هربرت) بمفاوضات الاستسلام. وكلاهما كان من موظفي المكتب العربي. وثانيهما عضو في مجلس العموم وصديق للأتراك معروف جداً قبل الحرب. فرحلا إلى ميسوپوتاميا ليعرضا مليوناً من الپاونات لفك الحصار. إلاّ أن لورنس وصاحبه عرضا ضعف هذا المبلغ وهما في غاية الخجل ورفض أنور باشا هذا العرض وبدا مستمتعاً للغاية بإذلال البريطانيين.

- أجاب البدوي: أجل أبو الذهب[٨].

كان مجرد العثور على طريقة أمينة لإيصال هذه المبالغ من الذهب بسلامة إلى (لورنس) مشكلة تَعِبَ المكتب العربي في حلّها. في ذلك الحين لم يكن بالإمكان الاعتماد على كثير من الناس بهذه المبالغ الطائلة. وفي القاهرة كان (وندهام ديد) رئيس الاستخبارات يقضي مساء كل سبت وحده ليعبئ الذهب في صناديق ذخيرة وليراقبها وهي تحمل على الجمال إلى لورنس عبر الصحراء.

ولم تضار سمعة لورنس عند القيادة العسكرية عندما كلفت فرقته من قبل (أللنبي) شخصياً بتفجير جسرٍ قوسي عالٍ لغرض قطع اتصال السكة الحديد بالقوات التركية المتحشدّة في أورشليم القدس. فشل لورنس وبقي الجسر قائماً، ومع أنه انحى على نفسه باللائمة وأتبعها تأنيباً (كتابه أعمدة الحكمة السبعة) لإخفاقه في إنجاز عملٍ كبير عهد به إليه إلاّ أن أللنبي لم يظهر استياءه بل دعاه للمشاركة في الاحتفال بدخول دمشق بوصفه ضابط ركن الجنرال كلايتون في ١١ من كانون الأول ١٩١٧.

وبالحديث عن «أعمدة الحكمة السبعة» وجدنا لورنس يزعم بأن (كتشنر) وتلاميذه وتابعيه كانوا يؤمنون من البداية بالقومية العربية، حين أثبت الواقع أنهم كانوا بدل هذا يؤمنون بالخلافة وبأن شريف مكة قادر على الظفر بها لهم!!

* * *

دمشق كانت واحدة من أكبر مدن الشرق الأوسط، وعندما دخلها البريطانيون كان عدد سكانها يناهز ثلاثمائة ألف. عند احتلالها كان ثم تناقض في الأوامر، ومن ضمن ذلك الأوامر الموجهة من الجنرال أللنبي إلى الجنرال الأسترالي (هنري شوڤال) فمما نصت عليه تلك الأوامر هو الإبقاء على الإدارة التركية في المدنية. و«إذا سبب لك

---

(٨) ديفيد هولدن وريچارد جونز: بيت آل سعود: قيام وسقوط أقوى أسرة حاكمة في العالم العربي: نيويورك ١٩٨١. ص٥٣. David Holden, and Richard Jones: The House of Saud; The Rise and Fall of the Most Powerful Dynesty in the Arab World.

نقول: بغضّ النظر عن بعض القبائل التي كانت ذات أدوار موسمية متقطعة. كان جيش فيصل يتألف من حوالي ١٠٠٠ بدوي، و٢٥٠٠ جندي أسير من الجيش التركي - وكان من توقعات القيادة البريطانية أن أسرى الحرب هؤلاء سيحولون قوات فيصل إلى جيش نظامي. لكن كانوا مصدر خيبة عظيمة من الأول. وفي نهاية ١٩١٧ أبلغ ممثل لوزارة الخارجية الأميريكية في القاهرة أن جيش فيصل عجز تماماً عن الخضوع إلى النظام والضبط The High Walls of Jerusalim أسوار أورشليم العالمية. تأليف ساندرس. [سقط مني تاريخ النشر].

فيصل أي مشكلة فعليك معالجتها عن طريق لورنس»[٩].

وكان فيصل إذ ذاك بعيداً عن دمشق بمسيرة ثلاثة أيام. في حين راحت الخيالة النيوزيلاندية تطارد فلول الجيش العثماني المنحلّ في الضواحي لأنها بلّغت بعدم دخول المدينة وأن تقتصر عمليات المطاردة حولها.

لكن تحرير دمشق لم يجر وفق المخطط الذي وضعه المقر العام خاصّة وأن الإدارة العثمانية هربت مع بقايا موظفي الحكومة وعندها قررت قيادة الخيالة دخول المدينة. وتم استقبالها بصورة رسمية. في حين كان الجنرال شوڤال يبحث عن لورنس (بوصفه ضابط ارتباط بقوة فيصل) كان لورنس إذ ذاك مشغولاً مع فيصل بجمع أفراد من بعض العشائر البدوية والجنود المنهزمين من الجيش العثماني ليدخل بهم فيصل المدينة دخول الظافرين خلافاً لأوامر أللنبي المشددة. وعندما طلب (شوڤال) من لورنس تقديم حاكم دمشق الجديد الذي قام هو ونوري السعيد بتعيينه، صاح به شوڤال:

- هذا كذب وسخفٌ والوالي هو تركي.

- أجاب لورنس: الوالي التركي هرب وهذا هو الذي اختاره الأهلون ولا علاقة لنا باختياره.

وكان طبعاً يكذب لكن شوڤال صدّقه على مضض رغم معرفته أنه من المستحيل معرفة رغبة الاهالي في تلك الظروف. ولم يسعه إلاّ الموافقة على تثبيت المرشح. لكن هذا الشخص المعيّن كان مكروهاً من أهل دمشق وقد عيّن لأنه من مشايعي فيصل ضد رغبة الأهالي. وسرعان ما عمت الفوضى المدينة وعندها اضطر شوڤال إلى دخول المدينة بقواته وكاد زمام السلطة يفلت عند وصول قوات فيصل مشارف المدينة ودخلت طلائعها المدينة وكانت لا تتجاوز المئات القليلة.

في الثالث من تشرين الأول اقترح لورنس على (شوڤال) أن تدخل قوات فيصل بشكل استعراضي وبكل مظاهر القوات الظافرة فوافق (شوڤال) متأنفاً وكتب يقول: «لما لم يكن لفيصل أيّ فضل في عملية فتح دمشق، فإن دخول قواته بهذا الشكل المقترح عليّ لم يرق لي كثيراً. لكني وجدت إلاّ ضرر فيه ولذلك سمحت به»[١٠].

---

(٩) أوراق المكتب العربي الوثيقة رقم ٣٦٧٥٧ F. O. 882. Vol 24.

(١٠) أوراق أللنبي. مركز الشرق الأوسط. أكسفورد DS 244-4.

وشاع الغضب في نفس (أللنبي) وشعر بضرورة عقد اجتماع، وأرسل بطلب الجنرال شوفال ولورنس وفيصل والفرنسيين. وكان لورنس المترجم. وبحسب المحضر الذي دوّنه (شوفال) توجه إلى فيصل وقال له:

- إن فرنسا ستكون في سورية، إن سورية ستوضع تحت حماية فرنسا. وإنّ (فيصل) سيقوم نيابة عن أبيه بإدارة سورية ناقصاً لبنان وفلسطين - لكن تحت الوصاية الفرنسية ودعمها المالي. وأن مجال النفوذ العربي سيمتد ويقتصر على داخلية سورية فحسب وأنه (أي فيصل) لا علاقة له بلبنان مطلقاً وعليه أن يقبل بوجود ضابط ارتباط فرنسي فوراً يعمل مع لورنس الذي سيقدم له كل معاونة.

اعترض فيصل بأشد ما يمكن وقال إنه لا يعرف شيئاً عن مسألة فرنسا وعلاقتها بهذا الشأن وإنه مستعد لقبول المساعدة البريطانية وقد فهم من المشاور الذي أرسله (أللنبي) بان سيكون للعرب كلّ سورية وبضمنها لبنان، باستثناء فلسطين. وأن بلاداً من دون ميناء بحري لا تروق له، وهو يرفض قبول ضابط ارتباط فرنسي.

عندها التفت (أللنبي) إلى لورنس وقال بصرامة:

- لكن لا بُدّ أنك أخبرته بأن الفرنسيين سيبسطون حمايتهم على سورية؟

أجاب لورنس:

- كلا يا سيدي فأنا لا أعرف شيئاً حول هذا.

قال أللنبي محتداً:

- لكنك تعلم على وجه اليقين بأن فيصل لن يكون له أية علاقة بلبنان؟

أجاب لورنس:

- كلا يا سيدي، أنا لا أعرف شيئاً عن هذا [كان فيصل قدر رفع علمه على بيروت آنذاك ثم اضطر إلى انزاله بنزول القوات الفرنسية]. بعد مناقشات قليلة قال (أللنبي) لفيصل إنه وباعتباره القائد العام وإن فيصلاً الذي هو برتبة فريق تحت إمرته عليه أن يطيع الأوامر الصادرة منه. وعليه أن يقبل بالوضع الراهن حتى تتمّ تسوية الأمور نهائياً بعد الحرب. فوافق فيصل وترك الاجتماع(١١).

لم يكن لورنس وفيصل صادقين مع أللنبي فقد سبق لهما أن علما بالشروط المتفق عليها وكانت مطابقة لاتفاق سايكس پيكو سازانوف. وكلاهما يعرفها جيداً.

---

(١١) المرجع السالف.

لأسباب شخصية بحتة إلى جانب الدواعي السياسية ظلّ لورنس يصرّ على الادعاء بأن قوات فيصل دخلت المدينة أولاً وبذل هو وغيره مجهوداً كبيراً في غاية من الرياء والكذب بحيث خدع كثيراً من المؤرخين كحقيقة ودخل سجلّ التاريخ كواحد من المسلمات التي لا يأتيها ريب وأنّ خيالة شوڤال هي التي دخلت المدينة قبل كلّ أحدٍ. لورنس كان يدري بأن كذبته هذه ستنكشف إن لم يكن اليوم ففي الغد، لذلك في مطلع العشرينات عندما اقترح صديقه الشاعر والقصصي (روبرت گروڤز) الذي كان يكتب سيرته أن يعيد النظر في تقويم ما دوّنه لورنس حول تحرير دمشق في كتابه «أعمدة الحكمة السبعة» حذّره لورنس بقوله:

«كنت أسير فوق طبقة رقيقة من الجمد «thin ice» عندما كتبت الفصل الخاص بدمشق. وكل من ينقل عني ما كتبته فسيجد نفسه في عين الحالة أو إن لم يتوخ الحذر فكتابي هذا مليء بأنصاف الحقائق»[١٢].

* * *

من مفارقات الدهر العجيبة أن تلتقي قلة معلومات تشرشل عن الشرق الأوسط بخيال وأكاذيب لورنس الذي خدع هذا السياسي الملهم بالدعاية والشهرة الكاذبة التي أنالته إياها الصدف العجيبة. فعمل تشرشل على ضمّه إلى دائرته الخاصة بوظيفة مستشار مفسحاً له المجال ليؤثر تأثيراً إيجابياً رائعاً (وهذا من عجائب التاريخ) على كل الإجراءات السياسية التي اتخذتها بريطانيا في الشرق الاوسط. وهذه خلاصة ما حصل:

بدا لورنس بسبب ما سنذكره عنه بعد قليل من أبرز نقاد سياسة إنگلترا في العراق الجديد، وهي السياسة التي كان يرسمها تشرشل ويشرف على تطبيقها بوصفه وزيراً للمستعمرات. كتب لورنس في صيف العام ١٩٢٠، على أثر الثورة العراقية ما حمل البريطانيين على تأليف حكومة وإيداع جزء من سلطات الانتداب إليها.

كتب عن العراق مثلاً مقالاً في جريدة «الصندي تايمس» في ٢١ تموز ١٩٢٠ جاء فيه:

«إن حكومتنا هي أسوأ من نظام الحكم التركي القديم. لديها أربعة عشر ألفاً من المجندين المحليين وهي تقتل من العرب ما معدّله مائتين في السنة

---

(١٢) رسالة Robert Groves: T. E. Lawrance to his Biographer نيويورك ١٩٣٨ ص١٠٤ (رسالة من لورنس إلى كاتب سيرته).

الواحدة، بمحاولة محافظتها على الأمن، ونحن نحتفظ بتسعين ألفاً من الجنود هناك مع طائرات ومصفحات وزوارق حربية وقطارات مسلحة وقد قتلنا نحو عشرة آلاف من العرب خلال الثورة في هذا الصيف. وليس ثم أملٌ في المحافظة على مثل هذا المعدّل. إنها بلاد فقيرة قليلة السكان»[١٣].

لورنس الضابط الصغير في المكتب العربي يغدو الآن من المشاهير العالميين، كما كتبت عنه دائرة المعارف البريطانية وخصّته بمائتين واثنين وعشرين سطراً (في طبعة ١٩٦٦). والفضل في هذا التكريم العظيم يعود إلى جهود أمريكي يدعي (توماس لويل Thomas Lowell). كان هذا فتى في حدود الخامسة والعشرين يزاول صناعة المرسح والعرض الروائي السينماتوغرافي وهو من أبناء ولاية أوهايو ومن صنف المبتدئين بالصنعة. كان في حينه يجوب أنحاء أمريكا الشمالية بحثاً عن الشهرة والفن والمغامرات. كان قد اشتغل جانبياً في مهنة تعليم الخطابة الجماهيرية في (برنستون) فاجتمع له مبلغ من المال تمكن بفضله في العام ١٩١٧ من السفر إلى إنكلترا، ومنها إلى الشرق الأوسط بصحبة مصور فتوغرافي لتعقيب مجرى الحرب بحثاً عن قصّة يمكن بيعها مشوبة بالخيال والطابع المحلي الملوّن.

وتشاء المقادير أن يلتقي بلورنس وهو في ثيابه العربية المقصبة الفخمة: زبون، وعباءة وعقال، وحزام يتوسطه خنجر ذو مقبض عاجي الخ فقرر أن يجعل منه بطل قصة روائية مشحونة بالرؤى والألوان كان على وشك الشروع في كتابتها حول العرب من أتباع الشريف حسين وفيصل والدور الذي يضطلعان به في الحرب ضدّ العثمانيين وكان في نيته أن تغدو هذه الرواية أصلاً لعرضٍ تمثيلي على المرسح، فيه تتمّ تضحية الواقع في سبيل الاستمتاع والتسلية. وكان على توماس لويل أن يصور (لورنس) بوصفه ملهماً وقائداً لثورة عربيّة قوضت صرح الإمبراطورية العثمانية.

والعرض الذي أقدم عليه كان عبارة عن محاضرة وتعليق معززين بالصور الفوتوغرافية. متخذاً لها العنوان المثير للاهتمام «الحملة الصليبية الأخيرة The Last Grusade». اتخذ لعرضها قاعة سنترازي بنيويورك في آذار (مارس) ١٩١٩ بدعم من جريدة گلوب Globe النيويوركية.

بعد بضعة أسابيع انتقل (لويل) بعرضه إلى (ماديسون سكوير) القديم بقاعة

(١٣) أوراق لورنس ص٣١٦ Lawrance Papers.

الاجتماعيات العامة واسعة الأرجاء التي تكفي لاستيعاب المتفرجين الكثير من الذين كان يأمل بأنهم سيتقاطرون لمشاهدة عرضه.

بعدها قام منتج مرسحي إنكليزي باستقدام العرض إلى لندن حيث تمّ عرضه في أكبر القاعات. عرض في دار الاوپرا الملكية في كوڤنت گاردن وفي قاعة (ألبرت هول) وكان تحفة نادرة من تحف الخداع والتهريج حققت أرباحاً طائلة في عالم تجارة المرسح. ودام العرض في لندن ستة أشهر وشاهده حوالي مليون شخص.

وانتقل (لويل) بها من لندن ليدور في أرجاء الدنيا ولتجعل منه غنياً وشهيراً. وخلقت من لورنس كما أسلفنا بطلاً عالمياً خدع حتى كاتب قصته في هذه الموسوعة العالمية.

بعد مرور بضع سنوات أقدم (لويل) على تأليف كتاب عنوانه «مع لورنس في جزيرة العرب» بنى هيكله على التمثيلية نفسها مكرراً القصة التي كان يرويها آلاف المرات للملايين من الناس في العالم. كانت رواية ممتعة للغاية رواية خيال صرف رائع حافلة بالأكاذيب الفاضحة عن وقائع لورنس ومنجزاته السياسية العظيمة.

مع أن (لورنس) نفسه كان خجلاً من فجاجة رواية لويل أثناء عرضها في لندن. إلا أنه بدأ يسبح في موجاتها الملونة الباهرة وكان كثيراً ما يأتي من أكسفورد إلى لندن أثناء عرضها ليشاهدها وقد فضحته زوج (لويل) عندما كانت تشير إليه للمتفرجين لخمس مرات على الأقل في مناسبات مختلفة وسببت له «احمراراً قرمزياً في وجهه وضحك وسط ارتباكه ثم ترك العرض مسرعاً مهطعاً»

مع هذا صدّق الجمهور رواية (توماس لويل) إلى درجة أنه عندما اختاره تشرشل مستشاراً له (١٩٢١-١٩٢٢). كسفت شمسه شمس المستشارين الآخرين زملائه وتعاظمت شهرته ونقل الخيال فيها إلى تاريخ. وفي السنوات التالية قدّر له أن يعزو لنفسه كثيراً من المنجزات التي حققها تشرتشل مما يستحقه وما لا يستحقه.

إلا أن تأثيره غير المباشر على سياسة الشرق الأوسط لا يمكن نكرانه فكل رواياته وتفصيلاته حول وقائع الثورة العربية والنهضة العربية أخذ بها تشرتشل كمسلمات لا يداخلها غشّ أو ريب وآمن بها دون أن يداخله شك فيها وكان فقيراً في مثل هذه الشؤون كما أسلفنا عندما ظهرت للوجود في العام ١٩١٦. كان تشرتشل يجهل المقدار الذي بلغته مبالغات لورنس ومعاوني (لويد جورج) عن دور عرب فيصل في ربح

الحرب وكان مستعداً أبداً لقبول وجهة نظر لورنس وطروحه التي تقول إن البريطانيين مدينون لفيصل ورجاله بدين كبير.

ولنذكر أن (لويل) في الرواية التي ألفها بعنوان (مع لورنس في جزيرة العرب) زعم أن النشرة العربية التي كان يصدرها المكتب العربي بإشراف لورنس صدر منها أربعة أعداد فقط. في حين بلغ الصادر منها ستة وعشرين ثم إن قوات فيصل الثلاثة آلاف والخمسمائة مضافاً إليها بضعة آلاف أخرى بإمرة أخويه أثناء الحرب أصبحت عند (لويل) جيشاً قوامه مائتا ألف مقاتل.

ودفع الكاتب إلى الظلّ كلّ مَنْ عَمِلَ لورنس معهم كالجنرال كتشز، والجنرال وينگيت، والجنرال كلايتون وهوگارث وداوني وستورز وجويس ويونگ وسايكس وغيرهم من الشخصيات التي خلفت آثارها في تاريخ إنگلترا والشرق الأوسط. فبدأ لورنس وكأنه هو وبمفرده قدح زناد الثورة العربية وقادها مقدمة للملأ وهو في صحراء سيناء ينفخ في نارها وحده منذ شباط ١٩١٦، في حين كان لورنس يجلس وراء مكتبه في القاهرة كميةً مهملة لا يعبأ به أحد ولا يجتذب اهتمام أحد حتى أتيحت له عينا أمير عربي لتقع عليه وتكون سبباً في إظهار نبوغه وعبقرياته.

شاءت إرادة لورنس أن ينسى نفسه وأن ينساه الناس. ففي شهر آب ١٩٢٢ سجل نفسه جندياً باسم [جون هيوم روس] في القوة الجوية الملكية RAF. وفي ١٩٢٣ سُرّح من الخدمة على أثر قيام صحيفة لندنية بفضح شخصه وطبيعة العمل الذي يزاوله. وبعدها تطوع باسم (ت. ي. شو) في فيلق الدبابات الملكي في دورسيت، ثم نقل إلى القوة الجوية في ١٩٢٥ وبقي في سلك الخدمة حتى آذار ١٩٣٥. وفي ١٣ من أيار من السنة عينها لقي مصرعه بحادث اصطدام دراجته البخارية بعد ستة أيام متأثراً بجراحه.

وثائق وبيانات، مذكرات، شهادات، مراسلات

الخطّ الهمايوني الصادر في ١٨٥٦

أنا عبدالمجيد ابن السلطان محمود - سلطان السلاطين ملك الملوك مانح التيجان للملوك ظلّ الله على الأرض، حامي حمى الدين، مجير أعظم أمراء المسلمين ملجأ أكبر ملوك الترك حامي حمى الإسلام والمسلمين مبيد الكفرة والملحدين سلطان البرّين، خاقان البحرين، ملك المشرقين والمغربين، خادم الحرمين الشريفين، ملك الروملي والأناضول وبلاد الكرمان وبلاد الروم ودياربكر وكردستان ودمشق وحلب والقاهرة ومكة والمدينة والقدس وكل البلاد العربية واليمن. وأنا السلطان عبدالمجيد ابن السلطان محمود خان ابن السلطان عبدالحميد خان. شاءت إرادتي السنية إصدار هذا الخط الهمايوني:

لما كان من أقدم افكاري الخيرية السلطانية، ضمان سعادة أحوال صنوف تبعتي الشاهانية التي هي وديعة الباري في يدي المؤيدة الملكانية واستكمالها من كل جهة ينظر إليها ولله الحمد وبكثرة وافرة، ومن ثمار هممي الشاهانية المخصوصة التي ظهرت في هذا الباب منذ يوم جلوسي الهمايوني المقرون باليمن، فقد أخذ أعمار ملكنا وثروة ملتنا بالازدياد بصورة مطردة. إلا أنه لما كانت عدالتي السلطانية تتطلب تحديد وتأكيد «التنظيمات الخيرية» التي توفقت في وضعها وتأسيسها لحدّ الآن لإبلاغ الحالة الموافقة لشأن دولتنا العليّة واللائقة للموضع العالي المهم الذي حازته بحقٍ بين الشعوب المتمدنة إلى درجة الكمال. لاسيما الآن حيث تضاعف ذلك بعناية الله تعالى تأكيد الحقوق السنية لدولتي العلية في الخارج. وبتأثير المساعي الجمعية التي انبعثت من جمعية تبعتي الشاهانية وهمة ومعاونة نواب الدول المفخمة الخيرة التي هي معنا باتفاق محكم وببالغ من الإخلاص على ما يجعل عهدنا هذا بداية زمان مقرون بالخير لدولتنا العليّة. ومن مقتضى إرادة مراحمي المعتادة الملوكانية كان ضرورياً أن ترتقي مرحلة بعد مرحلة في الداخل الأسباب والوسائل اللازمة لتزايد قوة سلطنتي السنية

وتمكينها، لضمان سعادة الأحوال كاملة من كلّ وجه لجميع طبقات تبعتي الشاهانية المرتبطة بعضها ببعض بالروابط القلبية الوطنية، والمتساوين في نظر عدالة رحمتي الملكانية.

وبناءً على ما تقدم فقد أصدرت إرادتي السلطانية العادلة بلزوم تطبيق الإجراءات التالية:

بما أنّ الضمانات التي صدر العهد لها والإنعام بها من طرفي السلطاني الإشراف تطميناً للنفوس والأموال وحفظاً للناموس بحق جميع تبعتي من أي دين أو مذهب وبدون استثناء، وكما تقرر ذلك بموجب خطيّ الهمايوني السابق في «گل خانة» وها أن تأكيدها وتأييدها قد جرى هنا بالتنظيمات الخيرية، فإنه يجب اتخاذ التدابير الفعالة لأجل إخراجها بأسرها إلى حيّز العمل. وأما بخصوص الامتيازات والإعفاءات الروحانية جميعها التي منحها أجدادي العظام أو أحسنوا بها في السنوات الأخيرة إلى طائفة المسيحيين وبقية التبعية غير المسلمة الموجودة ضمن حدود مملكتي المحروسة الشاهانية. فقد صار تقريرها وإبقاؤها كما كانت أيضاً. ولكن يلزم الآن أن تتمّ المبادرة إلى رؤية امتيازات كلّ طائفة من المسيحيين والتبعة غير المسلمة ورعاية امتيازاتهم الحالية - خلال مهلة معينة، وأن تجري المذاكرة في إصلاحاتها التي حتمتها الظروف الحالية. ودعت إليها أسباب التمدن والمعرفة المكتسبة. ويتمّ ذلك بمجالس خاصّة تشكل في البطرك خانات بإرادتي واستحساني الملوكي، تحت نظارة بابنا العالي ويصير التوفيق بمنح الترخيص والسلطة اللتين تفضل بإعطائهما حضرة ساكن الجنان السلطان الفاتح محمد خان الثاني من خلفائه العظام إلى البطاركة وأساقفة المسيحيين للحالة وللموقع الجديد الذي أمنته لهم فتوّتي السلطانية ومن بعد أن يجري الإصلاح في أسلوب انتخاب البطاركة المعمول به والحالة هي أن يصير أيضاً تثبيت الأصول في نصبهم وتعيينهم طول حياتهم تطبيقاً لأحكام براءة البطريركية العليا بالشكل الصحيح التام. ويقتضي حين نصب البطريرك أو المطران والمرخص والاپسقوبس والحاخام أن يؤدوا القسم طبق الشكل الذي يتم الاتفاق عليه بين بابنا العالي وبين رؤساء الطوائف الروحانيين المختلفة. ثم يغير منح الامتيازات والعائدات التي تعطى إلى الرهبان بأي صورة واسم كان - وبالكلية. وأن يخصص عرضها بالتعيين للبطاركة ورؤساء الطوائف. وكذلك تعيين رواتب إلى باقي الرهبان وعلى وجه العدل والقسطاس نظراً إلى درجة رتبهم وأهمية مناصبهم وبحسب القرارات التي ستصدر بعد الآن لتحال إدارة

المصالح الملّية المختصة بحماية المسيحيين وبقية التبعة غير المسلمة، إلى حسن محافظة مجلس مؤلف من أعضاء ينتخبون من بين رهبان وكهنة وعوام كلّ طائفة، بدون أن يحصل توريث سكنته إلى أرزاق وأموال الروحانيين المنقولة منها وغير المنقولة. وأن لا تحصل أية موانع في تعمير وترميم الأماكن المخصصة لإقامة الشعائر الدينية والعبادات في المدن والقصبات والقرى لجميع أهاليها الذين هم على مذهب واحد. ولا في سائر محلات أعمالهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر، فتكون بحالتها الأصلية ولا يمسّها تغيير، أما إذا اقتضى الأمر تجديد مثل هذه المحلات - فينبغي بعد أن يقررها البطريرك أو رؤساء الملة أن تعرض مرة واحدة على بابنا العالي صورة رسمها، ليتم قبولها ويؤمر بإجرائها بموجب صدور إرادتي السنية الملكية أو أن تتبيّن اعتراضات قد ترد في هذا الباب خلال مدة معينة إذا وجد في محل ما، طائفة من أهل مذهب واحد منفردين أي غير مختلطين بآخرين. فلا يقيدوا بنوع ما عدا إجراء الخصوصيات المتعلقة بالعبادة في ذلك المحل ظاهراً وعلناً. أما في المدن والقصبات والقرى التي يسكنها خليط من طوائف مختلفة الأديان فيكون لكل طائفة الحق في تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومدارسها ومقابرها باتباع الأصول السابق ذكرها، في الحي أو المحلة التي تشغلها أشغال سكنى متى دعت الحاجة إلى إقامة أبنية جديدة أو يلزم تجديدها، وحيتئذ ينبغي أن يقدم بطاركتها أو مجموع أساقفتها طلباً بالإجازة اللازمة من جانب دولتنا العلية. فتصدر الإجازة عندما لا يكون هناك موانع ملوكية من جانب دولتنا العلية. إن المعاملات التي تجري بهذا الخصوص تكون مجانية ولا يستوفى عنها رسوم من قبل الحكومة. وينبغي أن تتخذ التدابير القوية اللازمة لتأمين حرية من هم على مذهب واحد لممارسة شعائر مذهبهم مهما بلغ عددهم. وينبغي أن تمحى وتزال زوالاً أبدياً من القيود والسجلات الرسمية والمحررات الديوانية كل التعابير والألفاظ والتمييزات التي تشير إلى تدني طائفة أو صنف من تبعة سلطتي عن صنف آخر، بسبب المذهب أو اللسان أو القومية، ويمنع قانوناً استخدام أي تعريف أو وصف أو اصطلاح موجب للعار أو الشين أو مخل بالناموس سواء في هذا فيما بين الأهالي أو من جانب الموظفين والمأمورين.

ولما كانت ممارسة فرائض كلّ دين ومذهب في ممالكي المحروسة قائمة بكامل الحريّة. فينبغي أن لا يمنع أحدٌ أصلاً من تبعتي الشاهانية من إجراء شعائر ديانته وأن لا يلاقي نظير ذلك اضطهاداً أو أذى ولا يجبر أحدٌ على ترك دينه أو مذهبه.

أما انتخاب ونصب مأمور سلطتي السنية وموظفها فهو مبسوطٌ بنيّتي وإرادتي الملوكانية، وإن جميع تبعة دولتي العلية من أية ملة كانوا سوف يقبلون في وظائف الدولة ومأمورياتها ويستخدمون في إدارتها طبق الأنظمة المرعية بحق العموم وبحسب أهليتهم وقابليتهم فهؤلاء الذين هم من تبعيتي السنية السلطانية سوف يقبلون جميعاً عند استيفاء الشروط المعينة للقبول، سواء بخصوص السنّ أم الاختبارات المقررة في الأنظمة الموضوعة للمدارس بدون فرق ذلك فإن لكلّ طائفة معترف بها الحق في إنشاء مدارس ملية لتلقين المعارف أو الحرف أو الصنائع. لكن يجب أن يكون أصول التدريس في المدارس العامة واختيار معلميها، تحت نظارة وتفتيش مجلس معارف مختلط ينصب أعضاؤه من طرفي الشاهاني.

وبخصوص الدعاوى القضائية التي تحصل بين المسلمين والمسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة، تجاريةً كانت أم جنائية، فإنها تحال إلى دواوين مختلطة. إن المجالس التي تعقدها هذه الدواوين لسماع الدعوى، يجب أن تكون علنيّة بمواجهة المدعي والمدعى عليه والشهود الذين يؤتي بهم الذين ينبغي أن يصادقوا على الشهادات المدلى بها ويوثقوها باليمين الذي يحلفونه وفق عقيدتهم ومذهبهم وأن يوقعوا عليها. أمّا الدعاوى المتعلقة بالحقوق العادية فينظر فيها بحسب الشرع والنظام أمام الوالي أو قاضي البلدة في مجالس الولايات والألوية المختلطة. وأن تكون هذه المحاكمات الواقعة في هذه المحاكم والمجالس علنية أيضاً.

وأما الدعوى الشخصية كالتي تتعلق بالإرث بين شخصين من المسيحيين أو بقية التبعة غير المسلمة، فإن شاء أصحاب الدعاوى فإنها تحال لترى من قبل البطريرك والرؤساء الروحانيين والمجالس. ومن الضروري تشريع قوانين لأصول المرافعات التي تجري في المحاكم والدواوين المختلطة بمقتضى القوانين الجزائية والقوانين المتعلقة بالتجارة - بأسرع ما يمكن وبعد تقنينها وضبطها وتدوينها يتم نشرها وتعلن تراجم لها باللغات الشائعة في ممالكي المحروسة الشاهانية. وأن يباشر خلال فترة قصيرة بعملية إصلاح بقدر الأمان في جميع السجون الخاصة بحبس وتوقيف المجرمين والمتهمين والمحكوم عليهم بالعقوبات الجزائية. مع إصلاح أصول الحسبية في جميع الأماكن لضمان الحقوق الإنسانية وتوفير أسباب العدالة. وعليه تبطل في جميع الأحوال كلّ العقوبات الجسمانية (التعذيب) وكلّ الاعتداءات البدنية مما يجري في السجون على المحبوسين باستثناء ما قررته الأنظمة الانضباطية المقررة من جانب سلطتي السنية، وما

يحصل منها خلاف ذلك، فيتم زجرها ومنعها بكل حزمٍ وشدة ويتمّ التوبيخ والمعاملة الصارمة للمأمورين الذين يأمرون بها وللأشخاص الذين ينفذونها فعلاً. ويسوقون إلى القضاء لينالوا عقابهم وفق قانون الجزاء.

وينبغي أن يجري النظام في أمور الضبطية (الشرطة) في ديار سلطنتي السنية وسائر الولايات والبلدان والقرى - بما يتم به المحافظة على الأمن، وضمان فعاليتها وطاعتها للقوانين والنظامات بصورة صحيحة ومكينة وحماية ممتلكات وأرواح جميع تبعتي الملوكية الآمنين وأن يجبى الويركو وباقي التكاليف على قدم المساواة، وكذلك تلزم المساواة في الحقوق في تقليد الوظائف فينبغي أن يكون المسيحيون وباقي التبعية غير المسلمة أن يطيعوا القرار الأخير الصادر بالمساهمة بالقرعة (الحصبة) العسكرية مثل المسلمين وتجري بحقهم أيضاً الأصول المتبعة في الإعفاء من الخدمة الفعلية بدفع البدل أو بمبالغ نقدية. ويتم سن التشريعات اللازمة بخصوص الخدمة العسكرية من التبعة غير المسلمين في مختلف صنوف العسكر. وتنشر هذه النظم وتعلق، في أقرب وقت ممكن. وكذلك يجب توضيح مسألة انتخاب أعضاء مجالس الإدارة في الولايات والألوية (الإيالات والمتصرفيات) من المسلمين والمسيحيين وغيرهم، بشكل واضح لا لبس فيه كما يتمّ معالجة الوسائل والصلاحيات في إصلاح الأنظمة بخصوص تأليف وتركيب هذه المجالس لضمان ظهور الآراء الصحيحة النافعة. لتكون دولتي العلمية على دراية ومعرفة بنتائج الآراء وما تتوصل إليه من الأحكام والقرارات الصحيحة بعد المناقشة وتقليب وجوه الرأي.

وبما أن القوانين الحالية بخصوص معاملات بيع الأملاك والتصرف في العقارات هي متساوية بالنظر إلى جميع تبعتي الملوكانية فيجب أن تعمل أنظمة العلاقات بين سلطنتي السنية وبين الدول الأجنبية بهذا الخصوص بأن يعطى الحق للأجانب في التصرف بأملاكهم وفق قوانين دولتي العلية وتطبيقاً للأنظمة البلدية وخضوعهم إلى عين الأعباء والتكاليف المطلوبة والمفروضة فيها على الأهالي والمواطنين. وأما (الويركو) والتكاليف المكلفة بها تبعة سلطنتي السنية فبما أنها تجبى على قدم المساواة وبدون اعتبار للطبقات والمذاهب فيجب أن تحصل المذاكرة والمطالعة بغية اتخاذ التدابير السريعة لإصلاح الخلل وسوء الاستعمال المتوقع في استيفاء وتسلم هذه الضرائب والأعشار بالخصوص. وأن تتم جباية (الويركو) على دفعات وبخط مستقيم وتؤخذ بهذه الوسيلة إذا كانت ممكنة بدلاً من الأصول المتبعة في التزام تحصل إيرادات دولتي

العلية. وما دام هذا الأصول متبعاً الآن، فينبغي أن يمتنع مأمورو دولتي العليّة وأعضاء المجالس الإدارية من أخذ تعهدات بالتزام تحصيل مثل هذه التكاليف. وإنما يوضع الالتزام بالمزايدة العلنية، ويمنع الذين جاء ذكرهم من أن يكون له حصة في تلك الالتزامات. وإلا تعرض الفاعل إلى المؤاخذة القانونية والعقاب.

ويجب أن يتمّ تعيين تلك التكاليف والضرائب المحلية تعييناً دقيقاً بحيث لا ينهض كاهل المحصل منهم ولا توقع الخلل في الإنتاج والمحاصيل ولا تعرقل سبيل التجارة المحلية قدر الإمكان. وإن (الويركو) المخصوص الذي سيصار إلى وضعه وتأسيسه في الإيالات والسناجق يضمّ إلى المبالغ المناسبة التي ستخصص وتعين للإفادة منها في شق الطرق والمسالك التي سيصار إلى تأسيسها براً وبحراً. ولما كان قد شرع أخيراً نظام خاص بتنظيم وإدارة (دفتردارية) الدخل والخرج، (إيرادات ومصروفات) سلطنتي السنية سنوياً، فينبغي التقيد بأحكامه تقيداً تاماً وتتم المباشرة بتسوية لور الرواتب والمشاهيرات الخاصة بالوظائف ونجلب مخصوصاً من طرف جلالة مقام وكالتي المطلقة رؤساء كل طائفة والمأمور المعين لها من طرفي الإشراف الشاهاني. ليكونوا حاضرين في المجلس العالي عند المذاكرة في الأمور العائدة والمتعلقة بعموم تبعة سلطنتي السنية. وهؤلاء المأمورون (الموظفون) يعينون لفترة سنة واحدة فقط وقبل ممارستهم شؤون مأمورياتهم يجري تحليفهم اليمين وعلى أعضاء المجلس العالي أن يتبادلوا الرأي. ويناقشون في اجتماعاتهم المعتدة التي هي في غاية الأهمية والخطورة. بكل نزاهة ويبدون مطالعاتهم من دون تحيزّ وأن يتم ذلك في جوّ خال من الكدر والنزاع بسبب ذلك.

كذلك تجري أحكام القوانين الوضعية بخصوص ارتكاب الجرائم وأعمال الفساد والظلم تطبيقاً للأصول الشرعية وتسري على جميع تبعة سلطنتي السنية من أي طائفة كانوا أو في أية مأمورية تقلدوها.

ويصير تصحيح أصول سكة (نقد) دولتي العلية. ويعمل أمور هي أساسية في شؤون المالية كتأسيس المصارف (البانكات) وتخصيص رأس المال المقتضي لها، والتي هي مصدر ثروة ممالكي المحروسة الشاهانية. كما يتم إزالة العراقيل لها التي تحول دون توسيع الزراعة والتجارة وتوفير التسهيلات لها. ويجب إيلاء العناية بالمعارف والعلوم والاستفادة من أوروبا في هذا السبيل كما يعمل لأجل الاستفادة من إنعام النظر والتدقيق.

وأنت أيها الصدر الأعظم الممدوح الخصال المشار إليه. أنت أعلن وأشِعْ فرماني

هذا الجليل القدر الملوكاني العنوان حسب منطوقه في دار السعادة، وفي كلّ طرف من أطراف ممالكي الشاهانية، وابذل جل المهمة بإجراء الخصوصات المشرحة فيه. والعمل على استكمال الأسباب اللازمة والوسائل الفعالة لتكون أحكام الفرمان الجليلة موضوع تنفيذ ورعاية على الدوام. وبها اعملوا وعلى الأعمال وعلى دغراي الشريعة اعتمدوا.

شباط ١٨٥٦

تذييل

ظلّ مار شمعون إيشاي يشير في رسائله المتبادلة مع وزير الداخلية في حزيران وتموز ١٩٣٣ إلى «سلطته الزمنية» التي أقرّ له بها الخلفاء العباسيون وخانات المغول ومن بعدهم سلاطين آل عثمان ينوه بها بشكل غامض دون محاولة منه لشرحها وتوضيح ما يقصده من ادعائه الذي يبدو أنه حصره بما جاء في الخطّ الهمايوني بدليل التنويه بالامتيازات التي تمتع بها أسلافه في أيام العثمانيين. وهي امتيازات لم يستمدها السلطان عبدالمجيد وإنما أثبتها فحسب كما ذكر هو صراحةً. بقوله إنها كانت قيد الممارسة والتطبيق منذ عهد جدّه الأعلى محمد الفاتح. استمر تأكيدها واحترامها من قبل السلاطين المتعاقبين يمارسها إلى جانب البطريرك الآشوري بطاركة المارونيين والأقباط وبطريرك الأرثدكس والقسطنطينية واليونان. وبطريرك الأرمن وغيرهم من بطاركة الطوائف المسيحية الأخرى المستحدثة، فضلاً عن حاخامي الطائفة اليهودية. وكل ما حصل في العام ١٨٥٦ أن السلطان عبدالمجيد صاحب الإصلاحات الشهيرة عمد إلى تدوينها ووضعها حصراً في فرمانه هذا.

لم يستشهد مار شمعون إيشاي بهذه الوثيقة التاريخية بل لا نجد إشارة إليها. وأغلب الظنّ أنه لا هو ولا مستشاروه الذين كانوا يساعدونه في كتابة مذكراته ومراسلاته كانوا يدرون بها. فمع أن السلطان عبدالمجيد كما رأينا يأمر صدره الأعظم (رئيس وزرائه) بلزوم ترجمة «خطّه الهمايوني» هذا إلى جميع اللغات التي تتكلمها شعوب الإمبراطورية وإعلانها ونشرها على العموم في كل أنحاء البلاد. إلاّ أن ذلك لم يتمّ كما يبدو على مستوى شعبي وبقي الخطّ الهمايوني متداولاً بين موظفي الدولة ودوائرها والجهات المسؤولة عن تطبيقه لاسيما القسم الثاني الخاص بالإصلاحات الإدارية والمالية والقضائية والضرائبية.

وأستبعد كثيراً أن يكون رشيد عالي الگيلاني وزير داخلية حكمت سليمان على جهلٍ بالخط الهمايوني وقد اقتبسا كثيراً منه واستوحياه عند سن القوانين المتعلقة بالطوائف غير المسلمة في العراق. ولا يداخلني شك كبير أيضاً في أنهما كانا يدركان تماماً ما يقصده مار شمعون ايشاي من تعبير «السلطة الزمنية» التي وردت في رسائله

وأنها لا تخرج عما كان لأسلافه من سلطة أثبتها «الخطّ الهمايوني» فحسب ولم يوجدها لأنها كانت موجودة مثلما ذكر البطريرك. إلاّ أن وزارة الگيلاني أبت إلاّ أن تفسرّ العبارة وكأن البطريرك يريد مشاركة الحكومة في ممارسة سلطة على أبناء قومه أو أنه يطلب نوعاً من الحكم الذاتي أو الاستقلال الإداري لنفسه.

* * *

في مصر بقي الجزء الخاص من الخط الهمايوني بالتعامل مع الأماكن الدينية المسيحية القانون العثماني الوحيد المطبق في البلاد حتى كتابة هذه الأسطر. وفي العام ١٩٣٤ ولم يمرّ على حوادث آب ١٩٣٣ غير بضعة أشهر قام محمود القربي باشا وكيل وزارة الداخلية باستخلاص شروط عشرة من ذلك الفرمان ينبغي التقيد بها عند اصدار التصريح ببناء أو ترميم أو تجديد بناء دينيّ مسيحي في مصر. وهذه هي:

أولاً: هل أن الأرض المرغوب بناء كنيسة عليها هي من أرض الفضاء (خالية) أو الزراعة وهل هي مملوكة للمطالب أم لا؟ (يجب أن تكون الملكية ثابتة مؤلفة بمستندات صحيحة).

ثانياً: ما هي مقادير أبعاد البقعة المراد بناء كنيسة عليها - عن المسجد والأضرحة الموجودة بالناحية؟

ثالثاً: إن كانت الأرض خالية فهل هي في وسط أماكن المسلمين أم المسيحيين؟

رابعاً: إذا كانت بين مساكن المسلمين فهل لا يوجد مانع من بنائها؟

خامساً: هل يوجد للطائفة المذكورة كنيسة بهذه البلدة خلاف المطلوب بناؤها؟

سادساً: إن لم يكن بها كنائس في مقدار المسافة بين البلد وبين أقرب كنيسة لهذه الطائفة بالبلدة المجاورة.

سابعاً: ما هو عدد أفراد الطائفة المذكورة الموجودين بهذه البلدة؟

ثامناً: إذا تبين أن المكان المراد بناء كنيسة عليه قريب من جسور النيل والترع والمنافع العامة لمصلحة الريّ، فيؤخذ رأي تفتيش الرّي، وإذا كانت بالقرب من خطوط السكة الحديد ومبانيها فيؤخذ رأي المصلحة المختّصة.

تاسعاً: يعمل محضر رسمي عن التحريات ويبيّن فيه ما يجاور الموضع المراد انشاء الكنيسة عليها من المحلات السارية عليها لائحة المحلات العمومية والمسافة بين تلك النقطة وكل محلّ من هذا القبيل ويبعث به إلى الوزارة.

عاشراً: يجب على الطالب أن يقدم مع طلبه رسماً عملياً بمقاس واحد في الألف يوقع

عليه من الرئيس الديني العام للطائفة ومن المهندس الذي له خبرة عن الموقع المراد بناء الكنيسة فيه. على الجهة المتوسطة بالتحريات أن تتحقق من صحتها وأن تؤشر عليها بذلك وتقدمها مع أوراق التحريات.

مصير الرئاسة الروحية للآشوريين (الوراثة)

كانت في أدنى وضعها بوفاة مار شمعون بولص العشرون. ووقفت على أربعة أساقفة هناك وهم:

«الأسقف (المطران) مار يوسپ حنانيشو (رسم في ١٩١٩ بعد وفاة عمه أثناء المسيرة إلى بعقوبة). ومار سرجيس جيلو، ومار يوالاها (الذي كانت قد علقت سلطته). ومار طيماثاؤس أسقف ملابار - الهند الذي كان موجوداً وقتذاك.

كانت هناك فرصة لعملية انتخاب للبطريرك بصورة شرعية ضماناً لقيام قائد قوي جديد للآشوريين. لكن وبانتهاز فرصة غياب سرما في إنكلترا واحتلال معسكر بعقوبة، أقدم أهالي قوچانس (قدشانس) وبعض الجبليين الآخرين على خطوة سريعة:

كان داود شقيق البطريرك المتوفى متزوجاً من شقيقة للمطران يوالاها. فأقدم الخال على رسامة ابن أخته (ايشاي) الحادي والعشرين بطريركاً في ٢٠ حزيران ١٩٢٠. وبناءً على قول زيا أخ مار شمعون للروحاني الأنگليكاني ومؤلف كتاب [مهد البشرية: الحياة في شرق كردستان]: إن هذه الخطوة اتخذت لأن الشعب أرغمنا على ذلك. ولربما لأن أسرة مار شمعون كانت مترددة في التعاون.

وتذكر روانا دمار شمعون لويگرام:

قال مار بولص العشرون قبل موته: لا تدعوا الناس يرسمون أي واحد من عائلتنا بطريركاً. وفي ذلك الوقت لم يكن هناك في بعقوبة غير خال وأم البطريرك إيشاي. وعندما جاء الرؤساء لاختيار البطريرك الجديد حصلت توسلات ووساطات حامية باختيار بطريركاً من عائلة أخرى. إلا أنهم عدلوا عن ذلك وقالوا إنه سيحصل شغب واضطراب كبيران بين الناس في حالة إقدامهم على ذلك. وتركت الأم الاجتماع وذهبت إلى خيمة أخرى وبدأت تبكي. لقد شبعت الأسرة من قيامها بإنتاج البطاركة (راجع Glastonbury Bulletin 65 (Nov. 1982) الص ١٥٥-١٥٦).

إلا أن الرسامة كانت على أية حال عملاً حزبياً من قبل أولئك الذين كانوا

يحرصون على إبقاء التعاقب الوراثي البطريركي لكنيسة الشرق لكن الشقاق تضخم واتسع لاسيما جماعة آغا بطرس. على أنّ (ويگرام) المارّ ذكره وأحد المدافعين الكبار القليلين عن الآشوريين وكان مشرفاً على شؤونهم وإليه يرجعون بالمشورة - كان يرى الوراثة البطريركية في تلك الفترة من الزمن أفضل نقطة استقطاب للوحدة الآشورية ولذلك أوصى بإبعاد آغا بطرس الذي توفّي في باريس في كانون الثاني ١٩٣١. وبهذا ثبت الأمر للبطريرك المنتخب باسم البطريرك مار شمعون (ايشاي) الحادي والعشرين.

نص التصريح والتعهد الدولي
الذي قدّمه العراق إلى مجلس عصبة الأمم

كما وضعته لجنة الإعداد له من قبل مجلس النواب في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٢ بخصوص حماية حقوق الأقليات والطوائف الدينية والعنصريات في البلاد العراقية

المادة الأولى

يُعترف بالشروط الواردة في هذا الفصل كقوانين أساسية في العراق، فلا يجوز أن يناقض هذه الشروط أو يعارضها أي قانون، أو نظام، أو عمل رسمي، كما أنه لا يجوز أن يتغلب عليها أي قانون أو نظام أو عمل رسمي لا الآن ولا في المستقبل.

المادة الثانية

١- يُمنح جميع سكان العراق حماية الحياة، والحرية، حماية تامة وكاملة، من غير تمييز بسبب المولد أو الجنسية أو اللغة أو العنصر أو الدين.

٢- يكون لجميع سكان العراق الحق في أن يمارسوا بحرية في الأماكن العامة أو الخاصة شعائر كل إيمان أو دين أو عقيدة، مما لا يكون منافياً للنظام العام والأخلاق الحسنة.

المادة الثالثة

يُعتبر جميع الرعايا العثمانيين المقيمين في العراق في تاريخ ٦ آب ١٩٢٤ أنهم اكتسبوا في ذلك التاريخ الجنسية العراقية، دون الجنسية العثمانية، وفقاً للمادة ٣٠ من معاهدة الصلح المعقودة في لوزان، وبموجب الشروط الموضوعة في قانون الجنسية العراقية المؤرخ ٩ تشرين الأول ١٩٢٤.

المادة الرابعة

١- يكون جميع الرعايا العراقيين متساوين أمام القانون، ويتمتعون بعين الحقوق

المدنية والسياسية، من دون تمييز في العنصر أو اللغة أو الدين.

٢- يتضمن نظام الانتخابات تمثيلاً عادلاً للأقليات العنصرية والدينية واللغوية في العراق.

٣- الاختلاف في العنصر أو اللغة أو الدين لا يخل بحق أي من الرعايا العراقيين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، كالقبول في الوظائف العامة والمناصب ورتب الشرف أو ممارسة المهن والصناعات المختلفة.

٤- لا يوضع قيد ما على حرية استعمال أي من الرعايا العراقيين لأية لغة في العلاقات الخصوصية أو في التجارة أو في أمور الدين أو في الصحافة أو النشريات من جميع الأنواع أو في الاجتماعات العامة.

٥- مع جعل الحكومة العراقية «اللغة العربية» لغة رسمية، ومع التدابير الخاصة التي ستتخذها الحكومة العراقية بشأن استعمال اللغتين الكردية والتركية، تلك التدابير المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا التصريح، يعطى الرعايا العراقيون الذين لغتهم غير اللغة الرسمية تسهيلات مناسبة لاستعمال لغتهم شفاهاً وكتابة أمام المحاكم.

المادة الخامسة

الرعايا العراقيون الذين ينتمون إلى أقليات عنصرية أو دينية أو لغوية يتمتعون قانوناً وفعلاً بعين المعاملة والأمان اللذين يتمتع بهما سائر الرعايا العراقيين. ويكون لهم بوجه خاص عين الحق في أن يحفظوا ويديروا ويراقبوا على نفقتهم، أو أن يؤسسوا في المستقبل، معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ومدارس وغير ذلك من المؤسسات التهذيبية مع حق استعمال لغتهم الخاصة وممارسة دينهم فيها بحرية.

المادة السادسة

توافق الحكومة العراقية على أن تتخذ بحق الأقليات، غير المسلمة، فيما يتعلق بقانونها العائلي وأحوالها الشخصية، كل التدابير التي تسمح بتنظيم هذه الأمور وفقاً لعادات وعرف الطوائف التي تنتمي إليها هذه الأقليات.

توافي الحكومة العراقية مجلس عصبة الأمم بمعلومات عن الطريقة التي تم بها تنفيذ هذه التدابير.

المادة السابعة

١- تتعهد الحكومة العراقية بأن تمنح الحماية والتسهيلات والإجازة التامة إلى الكنائس ومعابد اليهود (التوراة) والمقابر والمؤسسات الدينية الأخرى، والأعمال الخيرية والأوقاف العائدة إلى طوائف الأقليات الدينية الموجودة في العراق.

٢- يكون لجميع هذه الطوائف الحق في أن تؤسس، في المناطق الإدارية المهمة، مجالس لها صلاحية إدارة الأوقاف والهبات الخيرية، ويكون لهذه المجالس سلطة معالجة جباية الواردات الناتجة في تلك الأوقاف والهبات، وإنفاقها وفقاً لرغائب الواقف أو الواهب، أو للعادة المستقرة بين الطائفة. يجب أن تقوم هذه الطوائف بمراقبة أموال الأيتام وفقاً للقانون وتوضع هذه المجالس تحت إشراف الحكومة.

٣- لن ترفض الحكومة العراقية، من أجل تأسيس معاهد دينية أو خيرية جديدة، أية من التسهيلات الضرورية التي تضمن للمعاهد من ذلك النوع الموجودة الآن.

المادة الثامنة

١- تمنح الحكومة العراقية فيما يتعلق بالتعليم العام في المدن والمناطق التي يقيم فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين الذين لغتهم غير اللغة الرسمية، تسهيلات مناسبة لأجل تأمين تلقين العلم في المدارس الابتدائية لأبناء هؤلاء الرعايا العراقيين بلغتهم الخاصة، ولا يمنع هذا الشرط الحكومة العراقية من أن تجعل تعليم اللغة العربية في المدارس المذكورة إجبارياً.

٢- في المدن والجهات التي يكون فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين ممن ينتمون إلى الأقليات العنصرية أو الدينية أو اللغوية، يؤمن لهذه الأقليات نصيب عادل من حيث التمتع بما قد يرصد من الأموال العامة بموجب ميزانية الدولة أو البلديات، أو غيرها من الميزانيات، للمقاصد التهذيبية أو الدينية أو الخيرية، ومن حيث استعمال الأموال المذكورة.

المادة التاسعة

١- توافق الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الرسمية في الأقضية التي يسود فيها العنصر الكردي، من ألوية الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية، اللغة الكردية بجانب اللغة العربية.

أما في قضاءي كفري وكركوك من لواء كركوك، حيث قسم كبير من السكان هم

من العنصر التركماني، فتكون اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية إما الكردية وإما التركية.

٢- توافق الحكومة العراقية على أن الموظفين في الأقضية المذكورة يجب أن يكونوا، ما لم تكن هناك أسباب وجيهة، واقفين على اللغة الكردية أو اللغة التركية، حسبما تقتضي الحال.

٣- إن مقياس انتقاء الموظفين للأقضية المذكورة، وإن كان الكفاءة ومعرفة اللغة قبل العنصر، كما هي الحال في سائر أنحاء العراق، فإن الحكومة توافق على أن ينتقى الموظفون، كما هي الحالة إلى الآن، وعلى قدر الإمكان من بين الرعايا العراقيين الذين أصلهم من تلك الأقضية.

المادة العاشرة

إن الشروط الواردة في المواد المتقدمة من هذا التصريح تشكل بقدر ما لها مساس بالأشخاص المنتمين إلى الأقليات العنصرية أو الدينية أو اللغوية تعهدات ذات شأن دولي وتوضع تحت ضمانة جمعية الأمم ولا يجري أي تعديل فيها إلا بموافقة أكثرية مجلس عصبة الأمم.

لكل عضو من أعضاء الجمعية ممثل في المجلس حق إلفات نظر المجلس إلى خرق أو خطر أي خرق لهذه الشروط، وعندئذ للمجلس أن يتخذ من الإجراءات ويصدر من الإيعازات ما يراه لائقاً ومؤثراً بالنظر إلى الظروف.

كل اختلاف في الرأي مما يعود إلى مسائل قانونية أو واقعية ينشأ عن هذه المواد بين العراق وأي عضو من أعضاء العصبة، الممثل في المجلس، يعتبر اختلافاً ذا صبغة دولية وفقاً للمادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الأمم. وكل اختلاف من هذا القبيل يُحال، إذا طلب الفريق الآخر، إلى محكمة العدل الدولية الدائمة. يكون قرار المحكمة الدائمة غير قابل للاستئناف وتكون له قوة وفعل قرار صادر بموجب المادة ١٣ من العهد.

حادث كركوك
١٩٢٤

لفهم وتقويم ما حصل، أرى من الضروري ايضاح الوضع الإداري أو الاجتماعي والمشاعر التي كانت تسود أهالي المدينة في تلك الفترة وعلاقتها وتأثيرها فيما وقع فعلاً.

التنظيم الإداري للواء كركوك ومركزه كان إذذاك يختلف عن كيفية إدارة بقية الألوية العراقية كما كان يختلف عن السليمانية أيضاً فمع أنه لم يضمّ رسمياً إلى مملكة فيْصل، إلاّ أنه كان يدار وكأنه ضُمّ إليها فعلاً باستثناء استعمال اللغة التركية إذ إنه لم يكن قاصراً على الشؤون الرسمية المحلية بل تعدّاه إلى المراسلات مع حكومة بغداد. والمدينة يقطنها كرد وتركمان وأقلية مسيحية فحسب ولم يكن فيها عربي واحدٌ وكلّ موظفي المدينة هم من أهلها وقد كانت في العهد العثماني أشبه بمعمل لإنتاج الموظفين العثمانيين لا ينضب معينه ولم يرفع العلم العراقي على صواري البنايات الرسميّة بعد. لذلك كان (المتصرف) وهو المسؤول الأعلى عن الإدارة والممثل لوزراء بغداد كلهّم ينقل أوامرهم إلى القائمقامين ومدراء النواحي والموظفين الآخرين. وكانت السلطة الفعلية في الواقع حتى نهاية الانتداب تقريباً بيد المندوب السامي البريطاني الذي يتدخل تدخلاً مباشراً في كل شيء، لاسيما فيما يتعلق بالوضع السياسي الكردي. وهو يتصل مباشرة بالموظفين البريطانيين (المفتش الإداري، مدير الشرطة الخ) وظلّ أهالي كركوك لا يعدّون أنفسهم مواطنين عراقيين عملاً.

ثمّ بدأت الحال تتجه بالتدريج إلى احترام سلطة بغداد بعد توقيع تركيا معاهدة لوزان في ١٥ أيلول ١٩٢٣، التي وافقت فيها على إحالة النزاع على ولاية الموصل بما فيها كركوك إلى عصبة الأمم كما بات في حكم الواقع أن بريطانيا ستتمسّك بالولاية وتحتفظ بها للعراق رغم كلّ شيء.

وكان ثمّ حقدٌ دفين يكنّه أكراد المدينة لهؤلاء الدخلاء الذين كانوا يستخدمون بين آن وآخر ومنذ العام ١٩١٩ لقمع الثورات الكردية التي قادها الشيخ محمود البرزنجي. فضلاً عن غضب التركمانِ الجائح وهم الذين تعوّدوا وجود الحاميات العثمانية منذ الفتح العثماني: وليس هؤلاء الآشوريون بالنظر إلى العنصرين والحالة هذه غير أدوات قمْع بيد البريطانيين من أي وجه نظرتَ إلى وجودهم.

لم يكن أهالي كركوك يضيعون أي فرصة في توجيه العبارات الجارحة لجنود الليڤي أو تشييعهم بالسباب والشتائم حيثما مروا وأين وجدوا. وبدأ الحقد المتبادل يعمل في نفوس الطرفين ولم يكن يحتاج إلى كثيرٍ من إرهاصٍ للانفجار.

ويبدو ان السلطة البريطانية التي كانت تقبض على زمام الأمور لم تشعر بحقيقة الوضع إلاّ بعد فوات الأوان.

في الثاني من أيار ١٩٢٤ وصل كركوك الفوج الثاني من الليڤي الآشوري مع ذويهم. وقد بدأ العمل بإقامة معسكر لهم في چمچمال تمهيداً للعمليات العسكرية المقررة ضدّ (الشيخ محمود البرزنجي). وفي غضون اليومين التاليين تمّ نقل نصف الفوج إلى ذلك المعسكر ولم يبق في كركوك غير سريتين مع الأسر الآشورية.

وربما خيل للأهالي أن أولئك الذين كانوا يمقتونهم ويوجهون إليهم إهاناتهم هذه أسهل هدفاً. فقد زادت جرأتهم عليهم فجأة وتضاعف قارص الكلام الذي كان يوجّه إلى أفرادهم.

«والسّباب» الذي نوه به بيان مدير المطبوعات - وسيأتي نصه - لم يكن سباباً بالمعنى المعروف بل استفزازاً مقصوداً. إذ تبين من التحقيق الذي تلا الحادث أن الأهلين كانوا يستخدمون تلك العبارات القبيحة المنتقاة التي يغلي لها دم أي شرقي أو عشائري فلا يسعه السكوت عنها وإلاّ عُيّر وحقّر ورمي بالجبن. فلا يقوى على التحكم في أعمق غرائزه الهمجية. أخذ الأهالي يتهددون ويتوعدون الليڤي بما سيفعلون بنسائهم عندما يتركون المدينة بالقول والإشارات وكان كبار الليڤي يعرفون التركية والكردية.

ففي الساعة ٩,٣٠ من صباح ٤ أيار وقعت مشادة في السوق وعاد إلى الثكنة جنديّ آشوري وقد أُشبع ضرباً وأصيب بجراح إثر جدال حول سعر حاجةٍ من أحد الدكاكين. فأرسل ضابط آشوري (قائد خمسين) مع الشرطي الانضباط بأوامر تقضي

بإخلاء السوق من الجنود. كما صدر في الوقت نفسه أمر لبقية الفوج بالتجمع والخروج إلى ساحة العرضات. وفي الوقت نفسه وصل النقيب (كراودون) مدير الشرطة وخرج هو والنقيب (كنگ) آمر إحدى السريتين إلى ساحة العرض. وما إن وصلا حتى أقبل آمر الفصيل والشرطي الانضباط برفقة جنديين جريحين أشبعا وهما أعزلان ضرباً وإهانةً. وأفادا بأن السوق تمّ إجلاؤه من الجنود وذكر الجريحان (سجلت أقوالهما في محاضر التحقيق) بأنهما أصيبا من الخلف بضربات من هراوات ثقيلة، وعصي مرصّصة وأنهما أُسمعاً الكثير من قارص الكلام أثناء الاعتداء، مثل: ستذهبون إلى القتال عما قليل وسنفعل كذا بنسائكم (مصحوبة بالإشارات المتفقة مع القول بالأيدي والأعضاء الأخرى) ذهب نصفكم إلى چمچمال والآن ماعدنا نخشاكم»

تُرى كم من هذا الزعم من الحقيقة؟

في ساحة العرض وأثناء التجمع أوضح النقيبان القادمان للرجال بأن هناك شغباً قد وقع في السوق. وأن اصحاب الدكاكين الذين سببوا ذلك سيلقى القبض عليهم ويحاكمون. وانهم ممنوعون من النزول إلى السوق في ذلك اليوم. كما ذكرا أنه ستوضع نقطة حراسة ودورية شرطة في الجسر. وبعدها أعطي أمر الانصراف.

كان على الجنود أن يمروا في طريقهم عائدين بأحد المقاهي وفجأة وعلى أثر تحرش روّاد المقهى بالجنود المارين، اقتحم هؤلاء المقهى وراحوا يحطمون الكراسي على رؤوس الموجودين فيه، وخفت عصبة صغيرة مسلحة بالعصي تتوجه إلى الجسر للالتحام مع الرجال فحاول الشرطة وضباطهم صدّهم لكن بعضهم استطاع الإفلات وتمكّن من الجسر، وعندما تعرضوا للنار وقع منهم قتلى وتفرق الآخرون. وتعرضت نقطة حراسة الليڤي على الجهة الغربية من الجسر للنار أيضاً فهرع بقية الليڤي إلى الثكنة وخرجوا منها بأسلحتهم ورشاشات ليعززوا جانب رفاقهم وراحوا يطلقون النار في الشوارع وبدأ الرمي من جميع الجهات وتساقط القتلى.

تمكن النقيب (كنك) من القبض على من تمكن منهم وعاد بهم إلى القلعة. وهناك نزع أسلحتهم ووضعهم تحت الحراسة في إسطبلات الخيالة. إلاّ أن فريقاً آخر اتجه إلى الجسر وعبره واحتل بناية بارزة تعرف باسم (بيت توما) وأخذ أفرادها مواضع في سطوحها وأنشأوا يتبادلون إطلاق النار.

أرسلت برقية لآمر فوج الليڤي الذي كان في بغداد فخفّ مسرعاً بطائرة وقام بنشر سيارات مصفحة في المدينة. في حين أخطر النقيب (فراي) في المطار فتوجه إلى أفراد

الليفي المعتصمين (ببيت توما) ووصلها تحت وابل من النار التي كانت تطلق من المنازل القريبة من مركز الشرطة وأمكنه أن يجمع من الليفي ما قدر بثمانين بينهم ثلاثة ضباط ويعود بهم إلى القلعة. واستمر إطلاق النار في أرجاء المدينة وسقط من الجنود الليفي خمسة قتلى وموظف مدني عربي معهم. وأحصي عدد القتلى من أهالي كركوك بخمسين وبحوالي ستين جريحاً.

بعد أن نزعت أسلحة الجند الليفي وأودعوا السجن قامت جمهرة من أهالي كركوك بعملية انتقامية دموية في الحيّ القديم الذي تقطنه الأقلية الكلدآشورية فنهبت عشرات من دورهم وقُتل ما يتراوح بين عشرةٍ وثلاثة عشر. وهرب حوالي مائة منهم واحتموا بالقلعة.

أوّل ردّ فعل رسمي كان البيان الذي صدر بتوقيع المندوب السامي السر هنري دوبس وهذا نصه:

«تأثرت كثيراً للأحداث المفجعة التي وقعت بالأمس. لقد شرع في نقل الجنود الآشوريين من كركوك إلى منطقة بعيدة وسيجري التحقيق فوراً من قبل ضباط بريطانيين سيختارون لهذه الغاية وإني أعدكم بأننا لن نقصّر في فرض العقاب الصارم مع كلّ من تثبت إدانته وسيتم صرف التعويضات للمتضررين.

في ٥ أيار ١٩٢٤ (هنري دوبس)

أصدره بعد وصوله إلى كركوك بوقتٍ وجيز.

تمّ اخلاء الجنود الليفي في اليوم التالي. ونقل جوّاً في مساء الرابع من أيار فصيل من حملة بندقيات لواء أنسكلينگ البريطاني لمباشرة عمل الدوريات وحفظ الأمن.

في الوقت نفسه أسرع المندوب السامي فأقال (فتاح باشا)[1] التركماني متصرف اللواء وعين في محلّه رئيس البلدية الكردي (عبدالمجيد اليعقوبي). واعتقل عدد من التركمان للاشتباه بأنهم كانوا وراء التحريض وإهاجة الخواطر ضدّ الآشوريين، ثم أُطلق سراحهم فيما بعد.

وفي بغداد حاولت الحكومة الإفادة من الحادث سياسياً لتقوية مركزها في اللواء. فعقد مجلس الوزراء جلسة خاصة ترأسها الملك فيصل في ٩ من أيار وقرر:

---

(١) ضابط عثماني سابق برتبة أمير آلاي (عميد). وهو صاحب معامل فتاح باشا المشهورة في بغداد لإنتاج البطانيات والأقمشة.

أولاً: مفاتحة المندوب السامي في أمر تشكيل قوات محلية تقوم مقام قوات الليڤي في العراق، على أن يكون ذلك بصورة تدريجية خلال السنة المالية الحالية.

ثانياً: جعل إدارة كركوك مثل إدارة بقية الألوية (أي إلحاقها بحكومة بغداد).

ثالثاً: تخصيص ثلاثين ألف روبية لصرفها تعويضاً للمتضررين.

وبعدها بيومين صدر بيان رسمي من الحكومة بتوقيع مدير المطبوعات هذا نصه:

«نعلن بما لا مزيد عليه من الأسف أن سريتين من الليڤي الآثوري في كركوك قد هاج هائجهم في اليوم الرابع من أيار فضاعت بسببه عدة نفوس من الأهلين والليڤي وكان سببَ الهياج نزاعٌ في سوق كركوك على سعر بعض الأشياء بين جنديين وبعض الباعة. ثم التجأ الجنديان إلى الثكنة ولما وصلا إليها أخبرا رفاقهما بما لحقهما من الإهانة. ولما علم الضباط البريطانيون بهياج الليڤي استعرضوا الجنود عزلاً من السلاح وأخبروهم أن الباعة سيعاقبون على ذلك. ثم صرفوهم بعد أن هدأ تأثرهم.

وكان من سوء الطالع أن الليڤي بعد انصرافهم من الاستعراض مروا بمقهى ويظهر أنهم تبادلوا السباب مع من كان فيها من الناس فهجم الليڤي على أولئك الرجال ثم اندفعوا إلى المدينة فمنعتهم الشرطة من اجتياز الجسر فعادوا إلى الثكنة واختطفوا أسلحتهم ورجعوا إلى الجسر وعبروه إلى مدينة كركوك رغماً من معارضة الشرطة ولم يكن بالإمكان ردعهم إلاّ بعد وقت طويل وأسفر اصطدامهم مع أهل البلدة عن قتل عدة نفوس. ولما تمكن ضباطهم من جمعهم وتنفيذ الأمر عليهم، أخرجوا من كركوك إلى چمچمال. وأرسلت جنود بريطانية بالطيارة لحفظ الأمن فيها. وفي اليوم التالي توجّه فخامة المعتمد السامي إلى كركوك بالطيارة. وبعد إجراء التحقيقات نشر بلاغاً على أهل كركوك يعرب فيه عن أسفه لما حدث ووعد بإجراء التحقيقات الكاملة وبذل الجهد لمعرفة المجرمين وعقابهم والتعويض لمن لحقته خسارة. والتحقيقات جارية الآن في كركوك. والحكومة العراقية مهتمة كذلك باتخاذ أفضل التدابير لمحاكمة المجرمين بموجب القانون العراقي.

١١ أيار ١٩٢٤ — مدير المطبوعات

والملاحظ أن البيان لم يختلف بخطوطه العريضة عن التفاصيل التي استقيناها من مصادر موثوقة عدة.

شكلت هيئة تحقيق عسكرية من ضباط بريطانيين وأوقف بنتيجة التحقيق اثنا عشر جندياً وثلاثة ضباط أحيلوا إلى محكمة عسكرية. فبرّئ الضباط واثنان من الجنود. وحكم على تسعةٍ بالسجن لمدد مختلفة وأرسلوا إلى سجن بغداد.

وبعد مرور سنتين ونيّف وبناء على وساطة المندوب السامي صدرت إرادة ملكية بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٢٦ بالعفو عنهم ونُشر بيان بالأسباب المبررة لصدور العفو هذا نصّه:

إن الحكومة العراقية استندت إلى الأسباب التالية لإصدار العفو:

١- إن الجرائم التي ارتكبوها كانت وليدة تهيج وقتي ساقهم رأساً إلى تلك الجرائم.

٢- كونهم غرباء في هذا القطر الذي هاجروا إليه تخلصاً من المصائب التي انتابتهم ليعيشوا تحت حماية الحكومة العراقية اعتماداً على حسن معاملتها ومساعدتها لمن كان مثلهم، وقد تنقلوا من بلاد شتى وقاسوا الأمرين فهم مستحقون للعطف الملكي وعفوه.

٣- مرور هذه المدة غير اليسيرة مع وقوع الحادثة وزوال نتائجها وتأثيراتها من الأذهان لا يصح معها بقاء هؤلاء المسجونين في السجن حتى تنقضي الأحكام الصادرة عليهم لمدة طويلة.

٤- بقاء عائلاتهم في حالة يرثى لها واحتياجها إليهم في أمر المعيشة.

٥- لما كان العفو مقيداً بشروط مهمة فإنهم سوف لا يتمتعون بالحرية بمعنى الكلمة وإنهم سيكونون بمثابة المحجور عليهم في محل معين وهذا مما يسهل العفو عنهم![٢]

(٢) قررت السلطات وضعهم تحت الإقامة الجبرية للمدة المتبقاة من محكومياتهم وعينت لذلك قرية (المائي) الواقعة شمال غرب مدينة العمادية.

البرقيات المتبادلة بين الملك فيصل وحكومته في بغداد أثناء زيارته الرسمية للندن

(من فيصل إلى) علي جودت بك (رئيس الديوان الملكي) - البلاط الملكي بغداد

علمت أن في نية الوزارة ترك مركزها «أي الاستقالة» بسبب قضية مار شمعون! خبروني بالتفاصيل، ولا تقدم على أي عمل قبل تلقي الأمر.

أوستاند ١٩ حزيران ١٩٣٣ فيصل

رد رئيس الديوان الملكي على برقية الملك بهذا الجواب:

بغداد في ٢٠ حزيران ١٩٣٣ العدد ط/١٩٦

جلالة الملك فيصل قصر بكنهام - لندن

إن عدم توقيع المار شمعون على الكتاب التعهدي، وطلبه السلطة الزمنية، وإصراره على العودة، وتوجيهه بعض العبارات التي اعتبرها وزير الداخلية مهينة، اضطرت وزير الداخلية على منعه من الذهاب إلى الموصل، أو توقيفه وسوقه إلى المحاكمة إذا ذهب. يدعي وكيل سفير بريطانية في العراق بأن الإجراءات القانونية ضد المار شمعون وإن كانت محقة بأنها تسبب ثورة وعليه أراد وزير الداخلية الاستقالة.

الوزارة تؤيده، ولكنها لم تقرر أي شيء. المسألة رهن المعالجة. لم نخبر جلالتكم لعدم إزعاجكم قبل حصول نتيجة. كونوا مطمئنين بأننا سوف لا نقدم على أي عمل قبل إخبار جلالتكم وتلقي الأمر. التفاصيل في البريد الآتي.

رئيس الديوان الملكي

لم يقتنع الملك فيصل بالتفاصيل الواردة في برقية رئيس ديوانه فرد عليها بما يلي:

لندن العدد ٤٤ التاريخ ٢٣/٦/١٩٣٣

من فيصل إلى رئيس الديوان - بغداد

لدينا من الأعمال ما هو أهم من قضية مار شمعون، عليكم أن تحفظوا اعتدالكم

مهما كلفكم الأمر. التفصيل في بريد وزير المالية.

أجاب رئيس الديوان على هذا التحذير بهذا الجواب:

صاحب الجلالة الملك فيصل قصر بكنهام - لندن

عدل وزير الداخلية اليوم صباحاً عن الاستقالة، وأصر على توقيف المار شمعون إذا غادر بغداد بدون أن يعطي التعهد، وعليه وعد وكيل سفير بريطانيا في العراق بأن يحمله على عدم مغادرة بغداد إذا لم يوقع على التعهد.

الرقم ط/١٩٧ التاريخ ٢٤/٦/١٩٣٣ رئيس الديوان الملكي

وعلى أثر ذلك بعث الملك فيصل هذه البرقية:

رئيس الوزراء بغداد ٢٣/٦/١٩٣٣

إن توقيف المار شمعون سيحدث ضجة في الصحف هنا، مما يخرب علينا الجو الصافي والموقع الممتاز الذي حصلنا عليه، وبالنتيجة سيهدم كل آمالنا بالموفقية في المسائل الكبرى التي بدأنا نعالجها، عالجوا الأمر بحكمة وصبر. وأبقوا جميع الإجراءات التي يجب أن نقوم بها، لحين عودتي. متفق مع الوزراء على ما جاء.

فيصل

ردّ رئيس الوزراء:

صاحب الجلالة الملك فيصل لندن الرقم ٢٣٩٠

التاريخ ٢٤/٦/١٩٣٣

لما كان رجوع المار شمعون إلى الموصل بدون التعهد سيؤدي إلى اضطرابات تخل بالأمن، وتعرقل مشروع الإسكان، فقد اتفق وزير الداخلية مع مستشاره على إبقائه هنا فبلغه الوزير بالبقاء. منذ مدة نعالج الأمر بكل ما يمكن من الصبر والحكمة، ومع هذا لا نقدم على اتخاذ الإجراءات ضده إلا إذا أراد الذهاب بدون التعهد، لما هو محقق من وقوع الفتنة، ولاضطرار الوزارة على حفظ الأمن، خاصة بعد أن ظهر من معاضدة ياقو مع مائتين من أعوانه العصيان المسلح مجتمعين بصورة مستمرة على طريق دهوك - عمادية، ورفضه إعطاء التعهد لحفظ السلام. بعد اتفاق وزير الداخلية ومستشاره بوشر في الإجراءات ضد ياقو وأعوانهم لحملهم على ترك العصيان.

رشيد عالي

جواب فيصل:

خارجية بغداد ٢٥/٦/١٩٣٣

إننا نلاحظ أن إبقاء المار شمعون مدة أكثر في بغداد يسبب ازدياد تهيج الأقلية الآثورية وإكثار الدعاية ضد العراق. إذا اختل الأمن بسبب ذهاب المار شمعون إلى مصيفه، فالحكومة غير عاجزة عن تأديبه. أما إذا أجبر على البقاء في بغداد وتوسع العصيان الذي تشيرون إليه، فالحكومة تكون ضعيفة خارجياً، لذلك لا يجب أن تعطى قيمة كبيرة لذهابه إلى مصيفه من ناحية الأمن، بل من المهم ملاحظة الجهة الخارجية مع اتخاذ جميع التدابير لقمع كل حركة يأتي بها بعد ذهابه. وعليه بلّغوه شفهياً أن الحكومة لا تغير سياستها نحو الآثوريين، وتنتظر منه أن يبرهن على إخلاصه بالذهاب إلى محله ودعوة العاصين للإخلاد إلى السكينة، وإذا صدر منه أي عمل خلاف ذلك فالحكومة تكون معذورة باتخاذ ما تراه من أسباب بشأنه. زملاؤكم الثلاثة (أي ياسين الهاشمي ورستم حيدر ونوري السعيد) متفقون معنا، وكذلك نحن على اتفاق مع بريطانيا على معالجة القضية بهذه الصورة في الظروف الحاضرة.

فيصل

جواب الحكومة:

الرقم ٢٤٤٧ التاريخ ٢٦ حزيران ١٩٣٣

اجتمع أصحاب الفخامة والمعالي الوزراء في ديوان رئاسة الوزراء، وبعد الاطلاع على برقية صاحب الجلالة الواردة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ حزيران سنة ١٩٣٣ قرروا الإجابة عليها بالبرقية التالية:

جواباً لبرقية جلالتكم ٢٥ حزيران. نرى مع الوزراء أن رجوع المار شمعون إلى الموصل بدون التعهد، خاصة بعد قيام معاضده ياقو وأعوانه بالعصيان المسلح، واضطراب الأحوال في الشمال، مما يضعف مركز الحكومة ويشجع العصاة ويوسع الاضطراب، ويسبب ازدياد التأثير السيّئ في نفوس الأكراد والآثوريين الموالين للحكومة، بل عواقب وخيمة للبلاد. تبليغ المار شمعون بالرجوع إلى الموصل وطلبنا منه دعوة العاصين للسكون، يعتبر اعترافاً منا بسلطته الزمنية وبعجز الحكومة الذي لا يلتئم مع المصلحة العامة. إعادة الأحوال إلى السكينة لا يحصل إلا باتخاذ الإجراءات الحازمة ضد العصاة. تقوية الوضع في الداخل ضروري لسلامة البلاد. لا اختلاف بيننا

وبين المستشار ووكيل السفير. الرأي العام المتهيج من وضعية المار شمعون وأعوانه بدأ يهدأ من اتخاذ الإجراءات. لم يقع لحد الآن أي اصطدام. لا زلنا نعالج القضية بالحكمة، ولا نلجأ إلى استعمال السلاح قبل إقدام العصاة عليه. متخذون التدابير اللازمة لحمل العصاة على ترك العصيان. وضعنا قوي. لا يوجد ما يستوجب القلق. كونوا مطمئنين تماماً.

رشيد عالي

[عن تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤]

كتاب حزب الإخاء الوطني المعارض إلى رئيس الحكومة رشيد عالي الكيلاني

حول الأسلوب الذي يجب اتباعه في معالجة «التمرد» الآشوري.

ارسلت نسخة منه إلى مقر العصبة

الرقم ٤١٩ بدون تاريخ

إلى رئيس الوزراء

يا صاحب الفخامة

تشغل قضية «التيارية[1]» الحيز الأكبر من بال الرأي العام، بتطورها لتغدو في المستقبل أكبر كارثة تنزل بازدهار البلاد سواء أسكنوا معاً أو أسكنوا متفرقين.

والمعلوم أن هؤلاء لم يدخلوا البلاد ليعيشوا بدعة ورفاء، وإنما دخلوا بنيات أخرى. وقد تسببوا في حوادث مؤسفة في الموصل وكركوك مما يدل على أنهم مصدر خطر كبير في كل وقت وكل مكان.

ليس ثمّ بلاد في العالم كالعراق أقدم على مثل هذه الغلطة الفظيعة كالتي أقدمنا عليها. أمّنا لهم أراضي للسكن والاستقرار. وصادقنا على صرف الآلاف من الدنانير لأغراض زراعية لهم وسمحنا لهم باجتناء خيرات بلادنا ورغم كل ذلك فقد تركوا البلاد أي أنهم عبروا الحدود بمجموعة بلغت ألفاً وثلاثمائة مسلّح وهم مستمرون في عبور الحدود. لم يكتفوا بهذا بل هددوا الآخرين، وهم يخططون للقيام بعصيان حقيقي. وقد قرّ عليه قرارهم وانكشف أمرهم في أنهم فقراء لا يملكون مالاً في الوقت الحاضر وهم غير متمكنين مالياً. فماذا سيكون سلوكهم نحو الحكومة لو تحسنت اوضاعهم مادياً وتعليمياً؟

---

(١) عُرفت القضية الآشورية باسم (التيارية) وهي أكبر قبائلهم والمقصود هنا الآشوريون كافةً.

علينا أن نوصي بأن أي علاج لهذا المرض هو قيام الحكومة بطردهم فوراً من البلاد بغضّ النظر عن عصبة الأمم وبدون إعطاء أي اعتذار لهذا العمل فهذا يؤدي إلى زوال حالة القلق، والإخلال بالأمن العام في البلاد.

التوقيع

الأمين العام للحزب الوطني

كتاب وزير الخارجية العراقي
إلى عصبة الأمم بشأن وقائع آب ١٩٣٣

6 A. 6012. 429

[وصل الكتاب في ١ أيلول ١٩٣٣]

إلى أمين السر العام: بغداد في ٢٠/ ٨/ ١٩٣٣

عصبة الأمم- جنيف رقم ٧٨٥٩

تعقيباً لبرقيتنا في ٦ من آب ١٩٣٣

إن الثورة المسلحة التى أقدم عليها أنصار مار شمعون بهدف إلحاق الدمار التام بقواتنا المسلحة ثم المباشرة بمذبحة عامة للجزء المسالم الوادع من العراق، قد تم إخمادها خلال أسبوع واحد من قيامها بفضل التدابير الفورية التى اتخذتها الحكومة.

خلال العمليات العسكرية لم تسجل حادثة واحدة حول قيام القوات النظامية أو المجندين من الميليشيات الحكومية باعتداءٍ على القرى وعلى السكان رجالاً أو نساءً أو أطفالاً وانحصرت الخسائر من الجانبين بالمقاتلين من المتمردين ومن القوات الحكومية.

وأقدم المتمردون على تشويه جثث القتلى والجرحى، وأشعلوا النار في جثث الضباط. وفتكوا بعدد من النساء والأطفال.

الأغلبية الساحقة من الآشوريين ساندت الحكومة ضد المتمردين من أتباع مار شمعون كما قدمت مساعدات فعالة سواء بالتطورع في سلك الشرطة أو اضطلاعهم بمهمة المحافظة على النظام في مناطقهم. وهناك سبعمائة منهم ما زالوا في سلك القوات الحكومية يخدمون بإخلاص.

وقعت سرقات في قرى تعود للمتمردين وغيرهم ممن التحق بالعصابات الخارجة على القانون بعد أن تركتها العائلات التي كانت فيها والتجأت إلى أقرب مركز إداري.

إلا أن الحكومة اتخذت التدابير الفورية لوقف هذه الأعمال واستعادت معظم المنهوبات وأرجعتها إلى أصحابها. ودفعت تعويضات عن الأشياء القليلة التي لم تتمكن من استعادتها. وقتل اثنان من المعتدين أثناء مطاردتهم وأحيل المقبوض عليهم إلى التحقيق.

الآن تم تأسيس مخافر الشرطة في القرى لإشاعة الثقة والطمأنينة بين سكانها وتشجيعهم للعودة إليها. كما شكلت لجان إغاثة بالتعاون مع خبير الإسكان الرائد (تومسن) بغية توفير الغذاء والمأوى للاجئين أو لإعادتهم إلى بيوتهم.

اتخذت إجراءات التحقيق بحق مشعلي نار الفتنة وبحق زعماء المسؤولين عن العصيان المسلح. والحكومة تقوم بتحقيق حول المزاعم القائلة بحصول اعتداءات وأعمال لا قانونية لا مبرر لها.

الحكومة العراقية تحتج بشدة على الدعايات المضللة التى تشجعها جهات تقصد تشويه الحقائق وإخفاء الوقائع بهدف الإساءة إلى سمعة العراق.

أعيد الأمن إلى نصابه وانسحبت القوات المسلحة إلى مقراتها الدائمة. التقارير التفصيلية ستقدم إليكم خلال فترة مناسبة.

وزارة الخارجية

توفيق السويدي والقضية الآشورية في عصبة الأمم

(مقتبس من مذكراته المطبوعة الصادرة في ١٩٦٨)

عند مجيئي إلى بغداد (من طهران)، فهمت أن وجودي في عصبة الأمم ضروري خلال شهر كانون الثاني ١٩٣٤، لأن قضية الآثوريين ستعرض على لجنة الآثوريين الخاصة المؤلفة في عصبة الأمم، وأصرّت الوزارة عليّ بأن أسافر في أقرب فرصة ممكنة و بلغتُ جنيف في ٣٠ كانون الأول ١٩٣٣. وكانت مهمة العراق في لجنة الآثوريين الدولية من أصعب المهام وأشقها لأن الأعضاء الذين كانوا يمثلون الدول فيها وهم معينون من قبل مجلس العصبة للنظر في مشكلة الآثوريين - كانوا هؤلاء الأعضاء يفكرون في وادٍ بينما كنا نفكر والآثوريين معاً في وادٍ آخر.

فالآثوريون في العراق كانوا قد أتوا البلاد على أمل أن يؤسسوا لأنفسهم وطناً قومياً فيه فيعيدوا مجد أجدادهم الآشوريين في شمال العراق وتساعدهم في مهمتهم هذه الدولة البريطانية المنتدبة فيكونوا نقطة ارتكاز خطيرة في السياسة الاستعمارية لتجعل منهم نوافذ مفتوحة لمراقبة جميع الأعمال في إيران وتركيا والعراق وسورية وهكذا يصبحون أحسن ملجأ لسياسة التوجيه والإفساد في الشرق الأوسط وأخبث وكر للدسائس الأجنبية. ومن سوء حظهم أنهم كانوا مستعجلين في تحقيق مطالبهم لأن خبرتهم في الحياة كانت على ما يظهر قليلة جداً. فإن معظمهم كانوا بسطاء ونفعيين لا يفقهون شيئاً كثيراً من مقتضيات الزمن أو من دقائق السياسة وعندما وجدوا أنفسهم مستندين إلى قوة بريطانيا اعتقدوا أن مطالبهم أصبحت قاب قوسين من التحقيق فطاشوا وغلبت عليهم النعرة والغطرسة وصاروا يستفزون الناس بأعمالهم الإرهابية وسلوكهم القاسي وإهاناتهم العلنية التى كانوا يوجهونها إلى أهل البلاد.

وبينما كانوا يأملون استعجال تحقيق مطالبهم أصبحوا معرّضين إلى خطر ضياع مراكزهم ومساكنهم وملاجئهم في البلاد فأصابتهم ضربة قاصمة قاضية وأزيلوا عن البلاد وهربوا مشتتين إلى سورية بعد ما قضي على الباقين منهم قضاء مبرماً.

وكانت أبواقهم في الخارج قوية ويسمع صوتها هنا وهناك، وخصوصاً لدى الشعب البريطاني - لأن مار شمعون رئيسهم كان ممن حصلوا على الحظوة لدى رئيس أساقفة كانتربري الدكتور (لانغ). إن هذا الحبر الشيخ كان يمد المار شمعون ذلك الشاب الغرّ بشتى المساعدات والحمايات والمحاباة وغير ذلك مستعيناً بما له من مكانة عظيمة في بلاده إنكلترا فأثر في الحكومة البريطانية تأثيراً كبيراً فطلبت أن تؤلف لجنة خاصة أسموها (لجنة الآثوريين) للنظر في شؤونهم وفي تأمين ملاجئ أو مساكن لهم في بلاد أخرى غير العراق ولكن مسؤولية الصرف والإنفاق أريد أن يتحملها العراق الذي كان وضعه الاقتصادي قاسياً جداً كذلك وضعه السياسي.

وقد تحمل العراق ما استطاع تحمله ورفض ما استطاع رفضه منها. ففي هذه اللجنة كان وضعنا حرجاً وكنا نجابه بأسئلةٍ واستيضاحات نضحك منها في قرارة أنفسنا لما فيها من سخافات وبلاهات ولكننا كنا نجيب عنها بكل لباقة لنتخلص من كثير من المآزق.

كان يسأل هؤلاء عما إذا كان يتاح لهؤلاء المهاجرين ان يستحموا كل يوم بماء ساخن وهل توجد أحواض للحمامات لدى كل عائلة وما مقدار الكلورين الذي كان يؤمن لكل فردٍ منهم لتعقيم مياه الغسل وغير ذلك من الأسئلة الموجهة فكنا نجيب عليها بأننا نعامل هؤلاء الآثوريين كما نعامل أهل البلاد الأصليين، فإذا كان لهؤلاء ما يؤمن لهم العيش الرغيد أو وسائل الراحة والاستحمام اليومي أو غير ذلك فنحن لا نقتصر في ذلك عنهم.

وكانت أشد الأعضاء قسوةً في التدقيق والإحراج إمراة تمثل (النرويج) فكانت تهاجمنا بشراسة وتطلب منّا أن نعمل المستحيل لهؤلاء المنكوبين وكنا نداريها ونسعى لإقناعها بشتى الوسائل حتى قيض الله لنا ما أنقذنا من شرور هؤلاء الآثوريين، إذ طلبوا أن يهاجروا فوراً إلى أي محل يريدون أو ينطلقوا من خيامهم ويتفرقوا في البلاد. فوافقنا على ذلك وكلفنا هذا الأمر مقداراً كبيراً من المال حتى أن الكثيرين منهم أرادوا الالتحاق بإخوانهم وأقاربهم الساكنين في سورية فسمحنا لهم وهكذا قمنا بتسوية هذه المعضلة تسوية موافقة للمصلحة العراقية وكانت جميع النفقات التى تكبّدها العراق من جراء هذه المشكلة ما يقارب المليون دينار.

حقيقة الموقف في جنوب العراق
أثناء قيام المشكلة الآشورية

[سفّه الأستاذ خلدون الحصري الرأي الذي أدلى به المؤرخ (إيلي خضوري) في السبب الذي حمل حكومة رشيد عالي الگيلاني على توجيه الرأي العام العراقي توجيهاً حاقداً ضد الآشوريين. إذ قال: «إن الشيعة في الجنوب كادوا يكونون في ثورة معلنة ضد الحكومة في صيف العام ١٩٣٣، ولذلك من أجل تحويل الاهتمام بها إلى جهة أخرى وتوحيد كلمة المسلمين ضدّ غير المسلمين فقد بنت خطتها المتضمنة إنزال ضربة صاعقة بهم». ونفى الأستاذ خلدون ساطع الحصري أن يكون الجنوب الشيعي كما صوره (خضوري) كذلك وحاول إثبات خطل التعليل.

في حين يذكر ستافورد في كتابه ما يتفق ووجهة نظر (خضوري) استناداً إلى حديث له مع رئيس وزراء سابق هو (ناجي شوكت) الذي وصفه بأنه أرجح الساسة العراقيين عقلاً، فقد التقاه (انظر الباب المعني) في الموصل أثناء مروره بها قاصداً استنبول في أواخر حزيران. وفي معرض حديث شرح له خطورة الموقف في الشمال أجاب (ناجي شوكت):

«هذا شيء، والخطر الحقيقي هو الاضطرابات الشيعية. فلعلك لا تدري أن لواءين من ألوية الفرات الأوسط هي الآن بلا حكومة أصلاً واللواء الثالث (الديوانية) مشلول الإدارة رغم أن متصرفه من أكفأ الموظفين».

فأين هي الحقيقة وما هو واقع ما كان يحصل في ذلك الحين جنوب العراق؟

لإدراك ذلك أنقل ما جاء عن تلك الفترة في كتابٍ اعتمد الأستاذ الحصري على آراء مؤلفه كثيراً ومن دون تعليق تاركاً للقارئ الحكم.]

النص

في شباط ١٩٣٣ ظهر في أسواق بغداد كتيّب عنوانه «العروبة في الميزان» لمؤلفه (عبدالرزاق الحصّان) تعرّض فيه إلى الشيعة العراقيين بقوله إنهم ليسوا عرباً وإنما من بقايا الفرس الساسانيين. واتهم بعض المدرسين والعلماء الشيعة بالولاء للفرس. وقد وقع الكتاب في يد أحد الأدباء الشيعة فانتقده بمقال عنيف. فإذا بالخواطر تهيج في جنوب العراق وعلى طول الفرات ورغبة من الحكومة في إطفاء نار الفتنة قدمت (عبدالرزاق الحصّان) إلى المحاكمة وحكم عليه بالسجن. إلا أن مستغلي الحادث لم يسقط في يدهم وبدأت برقيات الاستنكار تترى على الحكومة ووقعت في النجف وكربلاء والحلة والكاظمية حوادث عنف عديدة. أضربت النجف أياماً وأغلقت الأسواق وعطلت الأعمال فيها وسرى ذلك إلى مدينتي الحلة والديوانية وتوجه (محمود أديب) متصرف كربلاء بصحبة القائمقام (جعفر حمندي) مع قوة من الشرطة وبأيديهم البندقيات. ولم ينقذ الموظفين المذكورين غير تدخل الشيخ (محمد الحسين آل كاشف الغطاء) الذي خرج إلى الصحن فوراً وشرع يهدئ في الناس حتى سري عنهم وفتحت الاسواق في جميع المدن المضربة. بعد أن كاد هذا الاعتصاب يسري إلى قبائل الفرات وينقلب إلى ثورة شعبية عارمة».

على أن (الحسني) حاول الكثير في عرضه من أجل تلطيف الصورة الحقيقية لكونه شيعياً يحاذر ان يبدو منحازاً فألقى بسبك الإيضاح على عاتق الشيخ (آل كاشف الغطاء) نفسه فكتب رسالة له يسأله فيها عن مجهوده الشخصي في إطفاء «الفتنة». ذاك المجهود الذي استحق عليه العالم الديني الشهير شكر الملك فيصل «الشخصي في حينه» ولم يضنّ الحسني على قرائه بنص الرسالة فأدرجها في حاشية كتابه وهذه هي:

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزي...

«وردني كتابك بخصوص كتابنا من المرحوم (فيصل) على أثر إطفائنا بتوفيقه تعالى ثائرة فتنة (الحصّان) التي أضربت النجف فيها أربعة أو خمسة أيام وعطلت الأعمال وأغلقت الأسواق وسرى إلى لواء الحلة والديوانية وجميع ضواحيها وكان (فيصل) متهيئاً للسفر إلى لندن فلم يستطع النزوح عن العراق وهو في أشد الاضطراب وكان متصرف كربلاء (محمود أديب) والقائمقام

(سيد جعفر حمندي). فتوجه المتصرف مع رشاشتين وما عنده من الشرطة إلى النجف لقمع الفتنة وإطفاء الثائرة، فازداد هياج النجفيين وحاصروه هو والشرطة في السراي يريدون الفتك به فاستغاث (السيد محمد علي) و(الجزائري) وغيرهم، فلم تهدأ الجماهير بل زاد حماسهم وهوساتهم حول السراي بأسلحتهم النارية. وكنت محتجباً في داري وأمرت أن لا يفتح الباب لأحدٍ. فتسلقوا الجدران من بيوت الجيران (حمندي) و(عبدالرزاق شمسه) وبقية الموظفين يبكون بكاء الثواكل ويصرخون: «احقن الدماء فليس لنا سواك وإلا فسنقتل جميعاً ويعود جيش الاحتلال في الحال».
فخرجت إلى «الصحن» ظهراً ووقفت في مرتفع وأمرت الناس بالهدوء فتراجعت الجماهير عن السراي ووعدتهم أن أصعد المنبر فسكنوا وامتلأ الصحن عصراً واستمرت الخطبة إلى غروب الشمس وما إن انحدرت من المنبر حتى فتحت الأسواق وعادت المياه إلى مجاريها وجاءني (محمود أديب) شاكراً ورجع إلى كربلاء وصحبه. وكتب لي الملك فيصل كتاباً مفصلاً يشكرني فيه وسافر بعد يوم أو يومين وقد مضى على الحادثة عشرون سنة تحقيقاً وكنت محتفظاً بالكتاب ولا أدري أين وضعته وإني أترقب حصول فرصةٍ للبحث عنه.

صفر ١٣٧٢

(التوقيع)

لكن الموضوع لم يسدل عليه الستار. إذ ما مضى على ذلك أسابيع قليلة حتى أصدر السيد (محمد صادق الصدر) كتابه «الشريعة». وعلى أثره هاجت خواطر أهل السنة وبدأت معركة صحفية كادت تنزل إلى الشارع واضطر السيد (جعفر أبو التمن) - وكان قد أبعد نفسه عن الحزب الوطني الذي يترأسه - إلى نشر بيان مطول في ٢٨ من تموز ١٩٣٣ يناشد فيه الأطراف المعنية التحلي بالتسامح ويحرص على رصّ الصفوف ومما قاله فيه:

«العراق الآن في أشد الحاجة إلى جمع الكلمة وتوحيد الصفوف ليزيح عنه ولو بعض الشيء ما أصابه من جور وإجحاف وفي طلائع الشتات يلوح في أفق الطرق لتعكير الصفو على أبنائه ومن ورائها شبح مخوف يحاول تمزيق شمل الوحدة لا سمح الله...».

إلا أن الخواطر لم تهجع. ومن آثار تلك العاصفة أن بعض الأدباء والمحامين والمعلمين والمدرسين في الجنوب أرادوا إحياء ذكرى ثورة العشرين في الثلاثين من حزيران ١٩٣٣ فألفوا لجنةً لهذا الغرض وتقرر أن يجري الاجتماع في بلدة (الرميثة) التي دوّت فيها الطلقة الأولى إيذاناً بالثورة. وبدأت اللجنة تتصل بكثير من الزعماء الشيعة وبشيوخ العشائر لدفعهم إلى المشاركة فشعرت حكومة (رشيد عالي) بالخطر الشديد المحدق فقد نما إلى جهات الأمن بأن الاجتماع سيستخدم لإبقاء ثورة مسلحة فبذلت جهوداً كبيرة لإحباط هذا الاحتفال واستخدمت الموالين لها من الرؤساء وشيوخ العشائر في الجنوب وحرضتهم على الاجتماع واستنكار مثل هذا الاجتماع. واتصل المتصرفون والقائمقامون وضباط الشرطة المحلية بأنصار الحكومة وحملوهم على توقيع عرائض يستنكرون فيها عقد الاجتماع. فأصدرت الحكومة قراراً بمنعه. إلا أن أعضاء اللجنة وجمهوراً من الأهالي قصدوا بلدة الرميثة في ذلك اليوم وهم مصرون على عقد الاجتماع وحشدت الحكومة قوات من الشرطة ووقع شجار عنيف بين القادمين وبين أنصار الحكومة أطلقت خلاله عدة عيارات نارية.

* * *

وبعد عشرة أشهر بدأت انتفاضات الجنوب الدامية المتتالية...

نصوص البيانات الرسمية التي صدرت من الحكومة العراقية بمناسبة الأزمة الآشورية

(وهي بتوقيع ملاحظ المطبوعات وكان في حينه بمثابة ناطق رسمي باسم الحكومة. وقد غير عنوان وظيفته بعد بضع سنوات عندما ألغيت دائرته وصارت مديرية عامة فبات يُعرف بمدير الدعاية العام)

-١-

بيان مؤرخ في ١ من آب ١٩٣٣

ليس بخافٍ أن الحكومة كانت وماتزال تبدي مساعداتها وبكل الطرق الممكنة إلى الآثوريين بغية إسكانهم وترفيه أحوالهم آملة أن يكونوا رعايا مخلصين لهذه البلاد يشعرون بالواجب نحوها كسائر العراقيين. ولتحقيق هذا الغرض فقد أعفتهم من دفع الضرائب وأسكنتهم في قرى عديدة ومدت لهم يد المعاونة كلما رأت لزوماً لذلك. كما أنه ليس هناك شك في أنها قامت بكل تعهداتها تجاه عصبة الأمم وأكبر دليل على ذلك استخدامها خبيراً لدرس مشروع الإسكان ورفع التوصيات اللازمة إلى الحكومة حوله. ولهذه الغاية سبق أن خصصت مبالغ لا يستهان بها. إلا أنه رغماً عن كل هذا أخذ المار شمعون يعرقل مشروع الإسكان ويطالب بأشياء غير معقولة ومخالفة لأحكام قوانين البلاد ولقرار عصبة الأمم نفسها كاعتباره ذا سلطة زمنية لا يمكنه التخلص منها. ولما رأت الحكومة أن بقاءه في الموصل مما يعرقل مشروع الإسكان ويخل بالأمن العام جلبته (كذا) إلى بغداد وأفهمته بأنها لا تساعده (كذا) على الرجوع إلى الموصل إلا إذا أعطى تعهداً بأنه سيحافظ على السلام ولا يتصدى لأية حركة من شأنها عرقلة مشروع الإسكان وأن يرجع عن طلباته غير القانونية ويطيع أوامر الحكومة. وحيث إنه لا يقبل بذلك رأت الحكومة لزوماً لإبقائه في بغداد استناداً لحكم القانون المختص[١].

(١) لم يذكر البيان اسماً لقانون يصح أن يتعلل به لاحتجاز مار شمعون. هناك ثلاثة قوانين إجرائية تبرر تقييد الحرية في ذلك الحين وليس بينها ما يمكن الاستناد إليه في هذه الحالة فكل من =

إلا أن الأمر لم يقف عند هذا الحد بل إن أعوان المار شمعون تصدوا فعلاً وهم مسلحون للإخلال بالأمن العام وذلك باجتماعهم قبل مدة قصيرة في محل معين وتمردهم على الحكومة وتوعدهم الآثوريين الموالين لها[٢]. وكان اجتماعهم هذا برئاسة المدعو (ياقو بن إسماعيل) فاضطرت الحكومة إلى سوق القوة اللازمة لتأديبهم وأرجعت الأمور إلى مجراها الاعتيادي بعد أن خضع المتمردون وقدموا دخالتهم للحكومة وتعهدوا بإطاعتها وعدم الاخلال بالسلام. وعلى أثر ذلك رأت الحكومة من الضروري أن تجمع رؤساء الآثوريين وتفهمهم بقرار عصبة الأمم المتحدة بشأن الآثوريين وبسياستها نحوهم. فأحضر جميع هؤلاء الرؤساء في الموصل وأوضحت لهم هذه الأمور كلها من قبل المتصرف وخبير الإسكان. وقد أعطوا التعهدات اللازمة بخضوعهم لأوامر الحكومة وانقيادهم لها[٣]، إلا أن أعوان المار شمعون بالرغم من ذلك كله، أعادوا الكرة قبل أيام قلائل واجتمعوا مسلحين في جبل (بوسيريان) ولما رأوا أن الحكومة محتاطة للطوارئ وأن قواتها كافية لقمع أي تمردٍ وكافلة للمحافظة على النظام، عبروا الحدود العراقية ودخلوا المنطقة السورية وكان عددهم ١٣٥٠ رجلاً مسلحاً. ولما كان عملهم هذا مخالفاً للقوانين من كل الوجوه علاوة على أنه وقع بدون علم الحكومة وإذنها قررت الحكومة أن لا تقبلهم مرة أخرى في العراق. أما إذا أظهروا ندمهم وأرادوا الرجوع فلا تمكنهم من ذلك إلا بعد تجريدهم من السلاح محافظة على الأمن العام وعبرةً لغيرهم ممن قد تسول لهم أنفسهم القيام بأعمال مماثلة.

= قانون «أصول المحاكمات الجزائية» و«قانون العقوبات البغدادي» مرهون تطبيقهما بالجهاز القضائي حصراً وبوجود تهمة أو ظنة بجرم معين و«نظام دعاوى العشائر» الذي كان سائداً لا يجيز الاحتجاز بل بموجب أمر توقيف صادر من وزير الداخلية أو المتصرف أو أي موظف إداري مخوّل تبين فيه التهمة بصورة صريحة نافية للجهالة بصدد عمل معين. وبموجب هذه القوانين الثلاثة يقتضي إجراء مرافعة وكان مار شمعون كما تدل المراسلات الرسمية قد استدعي إلى العاصمة للمداولة فحسب لذلك كان احتجازه ومنعه من السفر لا يتفق مع أي قانون نافذ المفعول آنذاك.

(٢) الحكومات كسلطة عليا تترفع عادة عن استخدام أمثال كلمة موالين وغير موالين بخصوص رعاياها ومواطنيها. وفي إصرار الحكومة العراقية على استخدام هذا التعبير ذكرى مؤلمة للسياسة التي كان ولاة العثمانيين يستخدمونها عادة لإحداث التفرقة باستمالة فريقٍ من الناس واستعدائه على الفريق الآخر.

(٣) من النصوص التي سبقت يتضح أن ما كتب هنا مخالف للحقيقة فقد أعلن جانب من المجتمعين مخالفتهم بعريضة رفعت للمتصرف بعد الاجتماع مباشرة.

وتنفيذاً لهذا ساقت الحكومة حالاً القوة اللازمة من الجيش والشرطة إلى جهات العبور من لواء الموصل. ولما رجع قسم منهم إلى الضفة العراقية من نهر فيشخابور بسلاحهم أنذرهم الجيش بلزوم ترك السلاح غير أنهم لم يلتفتوا إلى ذلك وبدأوا يقاومونه بالسلاح فاضطروا إلى الرجوع خائبين. وفي الوقت نفسه طلبت الحكومة من القائم بأعمال الحكومة الفرنسية في بغداد أن يعلم حكومته بلزوم تنفيذ أحكام اتفاقية حسن الجوار الموجودة بين الدولتين والتي تقضي بضرورة تبعيد مثل هؤلاء الآثوريين عن منطقة الحدود العراقية وتجريدهم من السلاح لأنهم ليسوا من العشائر المعتادة على التنقل. وبعد أن جرت المفاوضات اللازمة في هذا الشأن قامت الحكومة الفرنسية بما طلب منها فجردتهم من السلاح وأبعدتهم عن الحدود إلى الأماكن النائية داخل المنطقة السورية.

إن هذه الحادثة تمت بهذه النتيجة الحسنة بفضل الله تعالى وبمؤازرة الشعب العراقي النجيب. ومع كل هذا فإن الحكومة لم تزل محتاطة للأمر ومتخذة كل التدابير الضرورية للضرب على أيدي كل من يتصدى للإخلال بالأمن العام حسب ما يقتضيه الواجب تأميناً لمصالح البلاد العامة.

ملاحظ المطبوعات

-٢-

بيان مؤرخ في ٤ من آب
إلحاقاً بالبيان المؤرخ في ١ آب ١٩٣٣

إن ترك بعض الآثوريين الأراضي العراقية بدون إذن من الحكومة ودخولهم مسلحين في الأراضي السورية بدون إذن أيضاً من الحكومة السورية قد سبب شيئاً من الانزعاج. وقد بلغ الحكومة العراقية في نية بعض الآثوريين الاقتداء بالنازحين، لذلك فهي ترغب في أن تعلن بكل وضوح بأنها لا تسمح بأيّ وجه من الوجوه بالعودة إلى العراق للآثوريين الذين يغادرون على هذه الصورة وبدون إذنٍ منها. ومع هذا فهي عازمة على الاستمرار في سياستها بشأن إسكان الآثوريين على شرط أن يحافظوا على السلوك المرضي كسائر العراقيين وأن يتعاونوا مع موظفي الحكومة أينما وجدوا.

ملاحظ المطبوعات

-٣-

بيان مؤرخ في ٥ من آب ١٩٣٣

تصدّى أمس ليلاً ثلثمائة أو أكثر من (التياريين) الذين لم يجرّدوا من السلاح على عبور دجلة والدخول في الأراضي العراقية بحجة تسليم سلاحهم وهاجموا الربايا الأمامية من المعسكر، وبعد مصادمة دامت عدة ساعات صدوا اليوم على أعقابهم تاركين وراءهم عدداً غير قليل من القتلى. وتوالي طلائع القوة مطاردة المتفرقين.

وكيل ملاحظ المطبوعات

-٤-

بيان مؤرخ في ٦ من آب ١٩٣٣

تحقق أمس أن العصاة الآثوريين الذين تصادموا مع وحدات الجيش العراقي يتجاوزون الألف وأن جميع أسلحتهم أعيدت إليهم من السلطات المحلية قبل عبورهم إلى الحدود العراقية وقد اشتركوا في وقائع ٤ و٥ من الشهر الحالي. وإن الجيش والشرطة مستمرة في تعقيب الآثوريين المشتتين.

وكيل ملاحظ المطبوعات

-٥-

بيان مؤرخ في ١٠ من آب ١٩٣٣

لقد تحقق في الأيام الأخيرة أن عدداً يربو على الخمسمائة من الآثوريين المتمردين التجأوا إلى سورية بعد مصادمات (٥ آب) وأن الباقين قد تسربوا إلى الشرق معتصمين بالجبال أو ملتجئين إلى القوات التي طاردتهم. وقد تم تجريد ٢٥٠ من الملتجئين إلى تاريخ أمس. فالحكومة تعتبر أن الحركات قد دخلت الآن في دورها الاعتيادي وانحصرت في مطاردة شرطةٍ لأشقياء لا يتجاوز عددهم الأربعمائة. وقد أنذر هؤلاء الشقاة بالتسليم وعيّن لقبول النادمين مدة ٤٨ ساعة وتترقب قبول الحكومة دخالتهم.

ملاحظ المطبوعات

-٦-

بيان مؤرخ في ١٢ من آب ١٩٣٣

اضطر معظم الآثوريين المشتتين الذين نوه عنهم في البيان الرسمي المؤرخ في ١٠ الجاري، للاتجاه إلى قوى الحكومة وإلى بعض القرى. أما النزر اليسير المتبقي فهو مختف عن الأنظار ولا يخشى منه إخلال بالنظام. تعتبر الحكومة أن الحركات التأديبية التي قامت بها قوات الجيش والشرطة قد تكللت بالقضاء نهائياً على حركة التمرد وستتخذ التدابير اللازمة لإنزال العقاب الصارم بالمسببين لسفك الدماء بتحريضهم المتمردين على فعلتهم النكراء وللحيلولة دون وقوع مثل هذه الحركات في المستقبل. وسوف لا تنشر الحكومة بيانات يومية بعد هذا التاريخ عن العصبة.

إن الوزارة وجدت مؤازرة الشعب العراقي النبيل بجميع طبقاته وفي مختلف أطوار هذه القضية ما يجعلها تتقدم بكل سرور لتسجيل فخرها وشكرها على ذلك. وخاصة على ما ظهر في أفراد الشعب من الحرص الشديد للذود عن كرامة البلاد والاهتمام التام لحفظ الهدوء والسكينة والسهر الدائم على حماية أرواح الأبرياء من (شيوخ ونساء وأطفال) في القرى والدساكر الكائنة في منطقة الحركات. إن الحكومة تنوه بهذه المفخرة التي كانت ولم تزل من شيمة العراقيين الأنجاب في كل العصور والأدوار.

ملاحظ المطبوعات

(الإنذار الذي وجة للآثوريين باللغة السريانية- القي عليهم بالطائرة- وقد جاء ذكره في بيان ملاحظ المطبوعات الخامس)

إلى العصاة الآثوريين

تعلن الحكومة بهذا أنها:

أولاً: تمهلكم الحكومة ستين ساعة تبتدئ من الساعة الثانية عشرة أي بعد السبت المصادف ١١ من شهر آب الحالي لتعرضوا على السلطات خلال هذه المدة دخالتكم بشرط تسليم سلاحكم إلى أقرب مركز حكومي أو المعسكرات العسكرية أو الشرطة.

ثانياً: ستتوقف إجراءات قوات الدولة التأديبية ضدكم خلال الستين ساعة المارة الذكر.

ثالثاً: إذا فاتت هذه المدة ولم تعرضوا خلالها الخضوع والطاعة وتسلموا أسلحتكم إلى السلطات المذكورة في الفقرة الأولى فسوف تستأنف قوات الدولة المسلحة مطاردتكم حتماً وتنكل بكم أشد التنكيل.

رابعاً: فانتهزوا هذه الفرصة الثمينة واقبلوا النصيحة كي لا يحل بكم الندم.

١٠ آب، خليل عزمي / وكيل متصرف الموصل

في اليوم التالي نشر توضيح للبيان الإنذاري السالف هذا نصه:

توضيحاً للبيان المنشور عليكم بالأمس بواسطة الطيارة والوسائط الأخرى نطمئنكم بأن الذي يسلم نفسه وسلاحه يكون آمناً على نفسه ويرخص فوراً إلى قريته بكامل الحرية.

خليل عزمي

وكيل متصرف لواء الموصل

تعقيب

ذكر لي مصدر موثوق - كما تشير ملحوظاتي - بأن هذه البيانات كانت تعرض أولاً على رئيس الوزراء قبل نشرها

وهذا هو نص برقيتين أشار إليهما تقرير وزارة الخارجية المرفوع إلى الأمين العام لعصبة الأمم وجهتا إلى القائم بالأعمال الفرنسي في بغداد من وزارة الخارجية على شكل رسالتين فبعث بهما بدوره برقياً إلى المندوب السامي الفرنسي في بيروت.

التاريخ ٢٣ تموز ١٩٣٣ سيدي القائم بالأعمال: الرقم ٦٨٣٣

تأييداً للمحادثة الشفوية التى جرت بيننا أمس: لي الشرف أن أخبركم بأني علمت مؤخراً أن قسماً كبيراً من الآثوريين الذين يقارب عددهم الألف والثلاثمائة نسمة المنتسبين إلى عشائر التخوما والتياري في قضاءي دهوك والعمادية وغيرهم من الآثوريين قد نزحوا في ٢١ الجاري من منطقة فيشخابور (شكلة) إلى الأرضي السورية وأنهم يقيمون الآن في (كلي جلي) وربما أن هؤلاء من العشائر غير المعتادة على التنقل وحيث إنهم دخلوا سورية بدون إخبار الحكومة العراقية والحصول على إذن منها بذلك كما تقضي به المادة الخامسة من الاتفاقية المنعقدة بين العراق وسورية لتنظيم أمور عشائر الحدود أرجو التفضل بالتوسط لدى السلطات السورية لاتخاذ التدابير اللازمة

عملاً بالمادة السادسة من الاتفاقية المذكورة لتجريدهم من السلاح وتأمين بقائهم في منطقة بعيدة عن الحدود منعاً لإتيانهم ما يخل بالأمن وإنبائي بالنتيجة.

عن وزير الخارجية

[توقيع]

وزارة الخارجية

التاريخ ٢٧ تموز ١٩٣٣

الرقم٦٩٧٣

سيدي القائم بالأعمال

كان لي الشرف في أن بيّنت لكم في كتابي المرقم ٦٨٣٣ والمؤرخ في ٢٣ تموز ١٩٣٣ حول التفضل بالتوسط لدى السلطات السورية لاتخاذ التدابير اللازمة عملاً بالمادة السادسة من الاتفاقية المؤقتة المنعقدة بين العراق وسورية لتنظيم أمور عشائر الحدود، لتجريد النازحين إلى البلاد السورية من الآثوريين من السلاح وتأمين بقائهم في منطقة بعيدة عن الحدود منعاً لإتيانهم بما يخل بالأمن. ولكني أود أن أحيطكم علماً بأن هؤلاء الآثوريين لم يزالوا مخيمين في الضفة اليمنى من دجلة أمام الحدود العراقية وأنهم هيأوا المتاريس وغايتهم مواجهة القوات العراقية بالقوة في حالة منعها عبور رفقائهم فإذا لم يبعد هؤلاء النازحين من الحدود ويجردوا من أسلحتهم فقد يؤدي الأمر إلى سفك الدماء الأمر الذي لا تودّ الحكومة العراقية وقوعه إلاّ إذا اضطرت إلى ذلك حفظاً للأمن. وعليه فإن عدم قيام السلطات السورية بما تحتمه عليها أحكام الاتفاقية المشار إليها من إبعاد هؤلاء من الحدود وتجريدهم من السلاح رغم سبق طلبنا ذلك منذ أربعة أيام مما جئت بهذا التأكيد مكرراً طلب حكومتي الآنف الذكر باتخاذ التدابير السريعة لإبعاد هؤلاء عن الحدود وتجريدهم من السلاح استناداً إلى نصوص الاتفاقية راجين إعلامنا بما يتم بهذا الشأن.

عن وزير الخارجية

[توقيع]

نموذج للاضطهاد الفكري الديني

للعراقيين المثقفين غير المسلمين بحجة «الكفر» بالدين

«الدكتور مجيد خدوري العراقي المغترب في الولايات المتحدة: من المؤرخين الثقاة وأصحاب المؤلفات الثمينة في تاريخ العراق السياسي: «العراق المستقل»، «العراق الجمهوري» وكتب أخرى عديدة في السياسة والاجتماع باللغتين العربية والإنكليزية وقد ترجم من الأخيره بعضها، نشأت بيني وبينه أو قل تجددت معرفة وعلاقة حميمة وصرنا نتبادل الرسائل مع الكتب التي نؤلفها وتخرجها المطابع لنا. في إحدى هذه الرسائل لم ينس أن يبثني إعجابه بكتاب ألفته قبل أربع سنوات عنوانه «آراء محظورة في شؤون عراقية معاصرة» وهذه هي عبارته فيه:

«أعجبني كثيراً كتاب [آراء محظورة] لأنك تناولت فيه بعض مشاكل العراق الداخلية المعقدة، وبعض مشاكل الأكراد والسعودية وأنا بطبيعة الحال أتفق معك في الآراء والنقد لأوضاع العراق الداخلية. فلما كنت في العراق جرت أحاديث كثيرة مع إخواننا حول مواضيع الديمقراطية والطائفية والوحدة العربية وغير ذلك. كنتُ أنا وبعض الإخوان ننتقد كثيراً نظام الحكم والطائفية ولكن رجالات العراق والقادة كان موقفهم على الأكثر سلبياً.

ربما تتذكر أنت (كيف أتذكر!) حين كنتُ مدرساً في ثانوية الموصل في السنوات بين ١٩٣٢ و١٩٣٥ واجهنا أنا وبعض المدرسين الآخرين مقاومة عناصر رجعية أثارت ضدنا مشاكل دينية (مسلم - مسيحي) بينما كنا نحن ندعو إلى التمسك بالقومية والديمقراطية التي تجمع كافة المواطنين بصرف النظر عن الدين الذي هو شيء شخصي. لكن [حبيب العبيدي] (مفتي الموصل) كان يبعث عرائض إلى الديوان الملكي في بغداد ضدّ المدرسين المسيحيين ويتهمهم بالكفر والطعن بالإسلام وغير ذلك. كان مدير ثانوية الموصل أولاً محي الدين يوسف، ثم درويش المقدادي. كان محي الدين

يدافع عنّا. ولما جاء درويش المقدادي لم يتمكن من الدفاع عن مدرسيه لأنه كان فلسطينياً يدعو إلى الوحدة العربية ويريد عضد المفتي الذي لم يكن من دعاتها...

كان درويش المقدادي يلبس الكلاش برجليه (وهو حذاء من صنع محلي) وبحث الطلاب على تشجيع المصنوعات الوطنية. وكنا نحن معه في الدعوة إلى تشجيع المصنوعات الوطنية، لكن درويش كان يدخن السيگار الأجنبي وهو من المصنوعات الأجنبية، في حين كان في الموصل معمل للسگاير حسبما أتذكر (أو في بغداد) وقد لفتنا النظر إلى ذلك».

* * *

ويتحدث الدكتور في رسالة أخرى مؤرخة في العشرين من آب ١٩٩٧ عن السيد حبيب العبيدي (ورد ذكره في أكثر من موضع من كتابنا) فيقول عن قصيدة هجاء بحقه أرسلتها إليه:

«قرأت قصيدة الهجاء لمفتي الموصل حبيب أفندي العبيدي كرّم الله وجهه (أعوذ بالله) قرأتها مراراً لأعيد إلى ذاكرتي ما كان يفعله ضد شباب أرادوا أن يفيدوا الوطن بينما كان يدعو إلى عودته إلى الوراء لئلا يماشي تطور الحضارة إلى أمام.

كان الحاج حبيب أفندي في الأستانة قبل الحرب العالمية الأولى يؤيد جمعية الاتحاد والترقي التركية، بينما كان الضباط العرب في الأستانة يدعون إلى استقلال البلاد العربية. وكان فيصل (ملك العراق فيما بعد) عضواً في البرلمان العثماني ممثلاً للبلاد العربية ويسعى مع العرب لاستقلالهم. أمّا العبيدي فقد كان يؤيد الأتراك ضدّ الجمعيات العربية التي تؤيد الحركة العربية. لذلك، حين اعتلى فيصل عرش العراق وتألفت الحكومة العراقية، عاد حبيب افندي إلى الموصل وكان يؤمل أن يعينه الملك عضواً في مجلس الأعيان ورغم سعيه إلى ذلك فإن فيصل رفض، ولم يحصل مفتي الموصل على العضوية بل حصل عليها بطريرك الكلدان.

وقد زار جناب مفتي الموصل بغداد أكثر من مرة وحاول مقابلة الملك فيصل. والذي أعلمه بنفسي أني رأيته مرّة في الديوان الملكي حين كنتُ أنا في زيارة هناك. وسألت رئيس الديوان هل حصّل المفتي مقابلة الملك؟ والذي علمته

في ذلك الحين أن المقابلة التي أرادها لم تتم.

أما القصيدة التي أشرتُ إليها[1] فهي مفهمة بعبارات تنطق بالحق عن محاسن (عفواً مفاسد) شاعر الحدباء. إنكم وإخوانكم تستحقون على نظمها درجة دكتوراه شرفٍ في الأدب وإني أهنئكم على دقة وصفكم وشجاعتكم في مبارزتكم معه».

وختم الدكتور خدوري رسالته بالملاحظة التالية: تجد طيّه نصّ عريضة العبيدي إلى الملك ومقالات أخرى موجهة إلى وزارة المعارف عن (مجيد عبدالله) وعني في مجلتي الهداية والكفاح).

سأقوم بنشر معظم ما أرسل إليّ الدكتور مع أصله مصوراً في الصحائف التالية:

احتجاج علماء الموصل على إهانة الدين

لا يجوز شرعاً إهمال عرائضنا الناصعة البرهان على وجوب حماية الدين الحنيف والقرآن الكريم بعقوبة المفترين عليهما على رحلة التدريس الرسمي كما لا يجوز شرعاً سكوتنا عن ذاك الاهمال مهما كانت الحال لأن السكوت والاهمال دليل الرضا نعوذ بالله. حافظوا القرآن كما تحفظون القانون. حافظوا دين الدولة الرسمي من كيد العابثين حبيب العبيدي مفتي الموصل الجوادي محمد صالح. الخليفة السيد محمد علي عبدالله النعمة الجوادي أحمد أمين الفتوى السابق مصطفى إبراهيم حقي على النعيمي الصوفي عبدالله. الدوحي أحمد فخري. الدوحي عثمان. توفيق الصميدي. صالح بزاز. ال السويدي محمد. الجراح أحمد آل الخياط يعقوب ال عرب محمد، بشير صقال.

أنقل هنا مبدئياً صورة البرقية الموجهة إلى الملك والمنشورة في مجلة الهداية وهي المجلة التي تصدرها جمعية الهداية الإسلامية في بغداد ويقوم على رئاسة تحريرها [محمد كمال الدين الطائي] في عدد يوم الأحد الثالث من محرم ١٣٥٤-١٩٣٥.

---

(١) القصيدة هي من نظم الدكتور الصديق المأسوف عليه: أكرم فاضل الصيدلي وعنوانها «مفتي المريخ» وهذا مطلعها:

مفتي المريخ ما هذا الهراء؟	خير شيء لك صمت واختفاء
عـورة أنـت بـلا سـتـر فـيـا	معشر الإسلام هاتوه غطاء
خرف الشيخ فلا حول ولا	كم بهذا الهذر آذى وأساء

احتجاج علماء الموصل(١)

على اهانة الدين

لايجوز شرعاً اهمال عرائضنا الناصعة البرهان على وجوب حماية الدين الحنيف والقرآن الكريم بعقوبة المفترين عليهما على رحلة التدريس الرسمي كما لا يجوز شرعاً سكوتنا عن ذلك الاهمال مهما كانت الحال لان السكوت والاهمال دليل الرضا نعوذ بالله حافظوا القرآن كما تحافظون القانون حافظوا دين الدولة الرسمي من كيد العابثين.. حبيب العبيدي مفتي الموصل الجوادي محمد صالح . الخليفة السيد محمد على عبد الله النعمة الجوادي احمد امين الفتوى السابق مصطفى ابراهيم حقي على النعيمي الصوفي عبد الله . الدوحي احمد فخرى . الدوحي عثمان . توفيق العبيدى . صالح بزاز . ال الرويدى محمد . الجراح احمد ال الخياط يعقوب ال عرب محمد ، بشير صقال ،

---

(١) الهداية كان علماء الموصل الاعلام قد قدموا عريضتين لحضرة صاحب الجلالة ملكنا المفدى ايده الله واعزه بتاريخ ٢٨ حزيران و ٤ ايلول من هذه السنة احتجوا فيهما على مدرسي علم الاجتماع والتاريخ الاسلامي في ثانوية الموصل وهما مسيحيان طعنا في الدين الاسلامي والقرآن الكريم وقد وردتنا مساء امس هذه البرقية مع صورة العريضتين ومقال للاستاذ مفتي الموصل السيد حبيب العبيدى ننشرها في الجزء القادم

وعلقت المجلة بهذا كما يلاحظ من الصورة:

«الهداية: كان علماء الموصل الأعلام قد قدموا عريضتين لحضرة صاحب الجلالة ملكنا المفدي أيده الله وأعزه بتاريخ ٢٨ حزيران و ٤ أيلول من هذه السنة احتجوا فيها على مدرسي علم الاجتماع والتاريخ الإسلامي في ثانوية الموصل وهما مسيحيان طعنا في الدين الإسلامي والقرآن الكريم. وقد وردتنا مساء أمس هذه البرقية مع صورة العريضتين. ومقال للأستاذ مفتي الموصل السيد حبيب العبيدي ننشرها في الجزء القادم.

ونشرت الهداية في الجزء (١٨٠) المؤرخ في ٣ محرم ١٣٥٤هـ=١٩٣٥ مقالاً بعنوان (أين أنت يا وزارة المعارف):

«إن مدرس الاجتماع مجيد خدوري في المدرسة الثانوية المركزية الذي ذكرنا في أعداد الهداية والكفاح تصديه إلى الطعن في الدين والنيل من عصبيّة الملّة العربية، ونبهنا أفكار المسؤولين إلى إقصائه عن منصة التدريس التي اتخذها أداة للدس عن طريق العلم وباسم الآراء الحرة.

نورد اليوم نصّ مايلقيه على الطلاب من المحاضرات التي حشاها بدسائس التفريق بين عناصر الأمة العراقية، وإثارة الحزازات بين أبنائها ليوقع بينهم العداوة والبغضاء، لتمهيد السبيل أمام الأجنبي وليتغلغل بين الصفوف ويقضي على وحدة الأفكار والجهود لمقاومته وصد عاديته. فلتقرأ وزارة المعارف هذا ولتنظر في إنقاذ البلاد من هذا الشرّ المستطير وتطهر بيئة العلم من هذه النزعات الخبيثة الفتاكة بالدين الإسلامي والملة العربية القومية العراقية.

«وإليك ما جاء في صفحة ٧٤ تحت عنوان العناصر الجنسية: لا غرو أنه يوجد في العراق عناصر غير عربية كالأكراد والتركمان والآشوريين واليهود والايزيدية والفرس. وسنقصر كلامنا عن الأكراد والآثوريين فقط. إذ إن الأكراد عدا اختلافهم في الجنس يتكلمون أيضاً لغة غير عربية ونبحث عن الآثوريين لصلتهم بدولة أجنبية أو لأنهم أثاروا مشكلة سياسية داخلية ستشغل العراق مدة لحلها. أما العناصر الأخرى فهي تتكلم العربية وعددها قليل، الأمر الذي لا يجعل وجودها عاملاً يخلق مشاكل للحكومة العراقية. وأكثر هذه العناصر تتمثل تدريجياً لتصبح جزءاً من الأمة العراقية.

في المجالس والاندية

اين انت

يا وزارة المعارف؟!

... في الاجتماع [illegible] في المدرسة الثانوية المركزية [illegible] الشهداء [illegible] والكفاح تصديه الى الطعن في [illegible] من عصبية الملة العربية ونبهنا افكار المسؤولين [illegible] منصة التدريس التي اتخذها اداة للدس عن طريق [illegible] الآراء الحرة !!!

.. [illegible] نص ما يلقيه على الطلاب من المحاضرات التي حشاها [illegible] التفريق بين عناصر الامة العراقية و اثارة الحزازات [illegible] ليوقع بينهم العداوة والبغضاء لتمهيد السبيل امام [illegible] وبث الخلل بين الصفوف ويقضي على وحدة الافكار والجهود [illegible] وبعد عادته فلتقرأ وزارة المعارف هذا ولتنظر في انقاذ البلاد من هذا الشر المستطير وتطهر بيئة العلم من هذه النزعات الخبيثة الفتاكة بالدين الاسلامي والملة العربية القومية العراقية...

والآن ما جاء في صفحة ٧٤ تحت عنوان العناصر الجنسية :

لا غرو انه يوجد فيه (العراق) عناصر غير عربية كالاكراد والتركمان والآثوريين واليهود واليزيدية والفرس وسنقتصر كلامنا عن الاكراد والآثوريين فقط اذ ان الاكراد مع اختلافهم في الجنس يشكلون [illegible] [illegible] الآثوريين [illegible] [illegible] داخلية تشغل العراق [illegible] الاخرى [illegible] العربية وعندما

قليل الامر الذي لا يحمل وجودهم عملا يخلق مشاكل للحكومة العراقية و[illegible] هذه العناصر تحتاج الى [illegible] لتصبح جزءا من الامة العراقية .

المسألة الكردية .

يعد عدد الاكراد في العراق [illegible] [illegible] معاهدة سيفر (معاهدة الصلح مع تركيا المعقودة في سنة ١٩٢٠) المجال للاكراد لتأليف دولة كردية مستقلة في جنوب تركيا وفي شمال العراق اذا قدم الاكراد طلب ذلك الى مجلس عصبة الامم خلال ستة اشهر من تاريخ التوقيع على المعاهدة . واذا وافقت العصبة على ذلك فان الدول لا تعارض في تنفيذ هذا المشروع وقد خيبت كل ذلك قبل تأسيس الحكومة الوطنية في العراق الا ان فوز مصطفى كمال باشا ادى الى الغاء معاهدة سيفر ومشروع تأسيس الدولة الكردية معا وفي سنة ١٩٢٣ عقدت معاهدة صلح جديدة مع تركيا في لوزان التي لا تعترف بتأسيس هذه الدولة الكردية وكان المندوب السامي البريطاني في العراق اثناء هذه المدة قد جعل المنطقة الكردية تحت ادارته مباشرة بالرغم من تأسيس الحكومة الوطنية في العراق وكان المقيم الانكليزي في السليمانية يتبع في ادارته سياسة شبيهة بالحكم الذاتي ويشجع في الوقت نفسه الشعور الكردي . ولم تنقل ادارة المنطقة الكردية الى الحكومة العراقية حتى حزيران سنة ١٩٢٤ وقد اقترحت لجنة عصبة الامم التي اخذت على عاتقها درس قضية النزاع بين العراق وتركيا على ولاية الموصل ان تبقى العراق على ان يعين موظفون من الاكراد لادارة منطقتهم والقضاء والتعليم وان تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في كل هذه الامور وبناء على ذلك فقد اعترف بكيان [illegible] المنطقة الكردية وسارت الحكومة العراقية على هذه السياسة ولو انها لم تتبع نفسها كما جاء في التقرير ...

«المسألة الكردية

يبلغ عدد الأكراد في العراق نحو نصف مليون. لقد فسحت معاهدة سيفر (معاهدة الصلح مع تركيا الممضاة في سنة ١٩٢٠ المجال للأكراد لتأليف دولة كردية مستقلة في جنوب تركيا وفي شمال العراق إذا قدم الأكراد طلباً بذلك إلى مجلس عصبة الأمم خلال ستة اشهر من تاريخ التوقيع على المعاهدة) وإذا وافقت العصبة على ذلك فإن الدول لا تعارض في تنفيذ هذا المشروع وقد حدث كل ذلك قبل تأسيس الحكومة الوطنية في العراق. إلاّ أن فوز مصطفى كمال باشا أدّى إلى إلغاء معاهدة سيفر ومشروع تأسيس الدولة الكردية معاً. وفي سنة ١٩٢٣ عقدت معاهدة صلح جديدة مع تركيا في (لوزان) التي لا تعترف بتأسيس هذه الدولة الكردية وكان المندوب السامي البريطاني في العراق أثناء هذه المدة قد جعل المنطقة الكردية تحت إدارته مباشرة بالرغم من تأسيس الحكومة الوطنية في العراق. وكان المقيم الإنكليزي في السليمانية يتبع في إدارته سياسة شبيهة بالحكم الذاتي ومشجعاً في الوقت نفسه الشعور الكردي، ولم تنقل إدارة المنطقة الكردية إلى الحكومة العراقية حتى حزيران ١٩٢٤. وقد اقترحت لجنة عصبة الأمم التي أخذت على عاتقها درس قضية النزاع بين العراق وتركيا على ولاية الموصل أن تبقى للعراق على أن يعين موظفون من الأكراد لإدارة منطقتهم وللقضاء والتعليم وأن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في كل هذه الأمور وبناء على ذلك فقد اعترف بكيان خاص للمنطقة الكردية وسارت الحكومة العراقية على هذه السياسة ولو أنها لم تقيد نفسها.

هذه هي الفقرة التي كان يراها علماء الدين المسلمون الأعلام مهددة للأصالة الإسلامية وناشرةً بذور التفرقة العنصرية وتعريضاً بالقومية العربية. (تراجع صورة المقال)

وكتبت جريدة الهداية:

«كانت هذه الصحيفة أوّل من نادى بإقصاء الزمرة الملحدة التي استولت على كراسي التدريس في المدارس الإسلامية وحذرت من تفشى إلحادهم وانتشار مفاسدهم ولكن الحكومة وقفت في ذلك وقفة المتساهل تجاه هذا الأمر الشائن الذي تنبعث منه الأوباء الناخرة في أخلاق الأمة وعقائدها. كأنها -

الحكومة- لا تعلم أن الشرارة إذا تركت أكلت ما حولها وأصبحت جذوة تبعث الخشية وتعارك سبل المكافحة فيستعصي القضاء عليها وكذلك كان شأن هؤلاء الملاحدة، فإن الهداية أرادت أن تقضي على حركتهم في مهدها وعلى شجرتهم في بذرتها. ولكنها لم تجد أذناً لإهابتها، ولا صدى لندائها فكانت نتيجة هذا الذي انتشر في المدارس من الإلحاد المقيت والتشنيع على صاحب الرسالة الإسلامية سيد الأنبياء والعظماء محمد صلى الله عليه وسلم. فإن هؤلاء الأغرار وجدوا في سكوت الحكومة إرخاء لأعنتهم ورضاءً بتضليلهم ومعونة لهم في هتكهم حرمات الدين وتوهين مكارمه وثلب قادته والنيل منه»

«وقد وجدنا ألدّهم خصومة للإسلام ونبيه، وأجهدهم في كفاح العقائد الإسلامية وأنشطهم على النيل من مكارم الأخلاق التي أنها (من لو كان المسيح حياً لآمن به) المدرس في الثانوية المركزية [مجيد خدوري] المسيحي فإنه ما زال يعلن بين التلاميذ المسلمين والمدرسين المسلمين بصلافة ما فوتها صلافة [أن محمد رجل وأن سقراط أفاد العالم أكثر منه وأن تعاليمه أحسن من تعاليم محمد] ثم يقول (إن الله ليس بموجود) وقد ناقشه بذلك جماعة من أفاضل المدرسين وأفهموه أنه على خطأ في فكره وضلال في أمره. لكنه لم يرعَوِ عن غيه ولم يرتدع عن سخافته. وكيف يرتدع وهو سائر على خطة مفروض عليه تطبيقها من قبل أسياده المضللين الذين آلوا على أنفسهم أن لا يدعو للإسلام قلباً خافقاً ولا جنباً قائماً ولا دماً جارياً وليست القضية واقفة عند هذا الحدّ وإنما يتعاون عليها هذا الواهن وأمثاله في بغداد والبصرة والموصل وفي أكثر المدن العراقية.

ولا نعلم ما السياسة التي سارت عليها وزارة المعارف في تعيين أكثرية المدرسين في المدارس العالمية في بغداد والبصرة والموصل من المسيحيين، أهي من متممات وضعنا الحاضر أم ماذا؟!! الجواب عند وزارة المعارف فأين أنت يا وزارة المعارف؟

ملاحظة: إزاء هذا الضغط من رجال الدين اضطرت وزارة المعارف إلى نقل الأستاذين مجيد خدوري ومجيد عبدالله من ثانوية الموصل. أولهما إلى ثانوية بغداد المركزية وثانيهما إلى ثانوية البصرة.

مرسوم مكافحة الآراء الهدامة في المدارس

استناداً إلى الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الأساسي، وبناء على ما عرضه وزيرا الداخلية والمعارف ووافق عليه مجلس الوزراء أمرنا بوضع المرسوم الآتي:

المادة الأولى: ممنوع على هيئات التدريس في الكليات والمعاهد العلمية والمدارس وموظفيها على اختلاف أنواعها ودرجاتها سواء أكانت حكومية أم أهلية أم أجنبية ما يأتي:

أ- بثّ الدعايات السياسية بين الطلاب.

ب- تحريض الطلاب على مخالفة أحكام القوانين والأنظمة.

ج- حضّ الطلاب على الإضراب داخل الكليات والمعاهد العلمية أو خارجها.

المادة الثانية: تعتبر هيئات التدريس في الكليات والمعاهد العلمية والمدارس وموظفوها مسؤولين جميعاً عن الأعمال الممنوعة المبينة في المادة الأولى من هذا المرسوم لغرض المادة الرابعة ما لم يُظهر الموظف أو الهيئة أو الشخص الذي قام في أمر بثها أو تحريض الطلاب أو حضهم عليها.

المادة الثالثة: لمجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير المختص أن يفصل الموظفين أو الهيئات التدريسية للمدة التي يقررها إذا ثبت عليهم إحدى الأعمال المبينة في المادة الأولى من هذا المرسوم إذا ثبت إهمالهم أو تقصيرهم في إظهار مرتكبي إحدى الأعمال الواردة في المادة المذكورة.

المادة الرابعة: يحرم الموظفون وهيئات التدريس الذين يفصلون وفق المادة السابعة من هذا المرسوم من حقوقهم التقاعدية سواء أكانوا يستحقون إكرامية أو راتباً تقاعدياً خلال مدة هذا الفصل على أن يعطى لورثتهم راتب التقاعد والإكرامية إذا وقعت وفاتهم قبل انتهاء مدة الفصل.

المادة الخامسة: ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة السادسة: على وزراء الدولة تنفيذ هذا المرسوم الذي يجب عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماعه القادم.

كتب ببغداد في ٦ من ربيع الثاني ٣٦٨ واليوم الخامس من شهر شباط ١٩٤٩

ملاحظاتنا: صدر هذا المرسوم في عهد وزارة نوري السعيد العاشرة، وكان كل من نجيب الراوي وزيراً للمعارف ونوري السعيد وزيراً للداخلية بالوكالة وألغي المرسوم في العام ١٩٥٥.

قراءات وتعليقات متفرقة لجانب من «الإنجازات العروبية»

التي حققها حزب البعث العربي الاشتراكي في نظام الحكم إثر انقلاب الثامن من شباط، الذي يسفيه ثورة

أقوال للسيد هاني الفكيكي أحد أقطاب النظام مقتبسة من كتابه [أوكار الهزيمة. تجربتي في حزب البعث]

قال في الصحيفة (٢٥٨): كنا نتردد على مراكز أعتقال الشيوعيين وعلى قصر النهاية مركز التحقيق الرئيس. وكنا نعلم أن الاعترافات لم تكن فحسب بسبب تعاون (هادي هاشم) وغيره معنا بل أيضاً بسبب التعذيب الذي كان يمارس على المعتقلين وبزعم أنَّ القيادة القطرية لم تعط أمراً بالتعذيب، إلاّ أنها لم تعترض عليه ولم تشجبه إلاّ في فترةٍ متأخرة بعد أن كشفت جميع تنظيمات الحزب الشيوعي وبعد أن تصاعدت الحملة ضدنا محلياً وعربياً ودولياً. كان التعذيب يجري بأكثر أشكاله بدائية وثأرية. وفي بعض الأحيان لم يكن بقصد انتزاع مزيد من المعلومات بقدر ما كان تكراراً ثأرياً للتعذيب الذي تعرضت له القوى القومية في ١٩٧٩. وفي ذلك التعذيب كانوا يستخدمون العصي والأنابيب المطاطية والتهديد بالقتل عن طريق عصب أعين (عيني) المتهم وإخراجه إلى الساحة لتنفيذ حكم الإعدام ثم يطلقون في الهواء بضعة عيارات نارية لحمل الآخرين على الاعتراف وقد سمعت قصصاً عن التعليق بالمراوح السقفية وغيرها من الأساليب التي ربما استخدمت ولم نكن على بيّنة فيها...

[يعود هنا لينزّه قيادة البعث فيقول] إن أعضاء القيادة القطرية من دون استثناء لم يشاركوا أو يمارسوا أي تعذيب! لكنه يستدرك ليقول] إن حياة الشخص المعتقل كانت ملكاً مشاعاً لكل من يطلبها. فمثلاً سمح المسؤول عن المعتقل لنفسه «بتسليم أكثر من عشرين معتقلاً دون علم القيادة ودون أيّ مبرر إلى زمرة الضباط البعثيين وغير البعثيين

حيث نفذوا بهم حكم الإعدام» (لا يقول الفكيكي إنهم قتلوهم من دون تهمة ومحاكمة) ويستتلي (الفكيكي) قائلاً:

بسبب هذه البدائية في التعذيب والقتل الكيفي خيّم على المعتقلين شعور عميق بالهلع والقلق وضاعت عليهم مقاييس التحقيق ومعايره فقد خضع المعترف وغير المعترف، القائد والعضو العادي، المتصدي بالسلاح والقابع في داره، للقوة نفسها في التعذيب والإيذاء وكان الموت أقرب للجميع من حبل الوريد.

وفي الصحيفة ٢٧٦ من كتابه هذا يدين نفسه وحزبه فيقول:

«بالرغم من عدم مشاركتي في تعذيب أي من المتهمين أو المعتقلين، لا أذكر أني استنكرتُ التعذيب أو أدنته. وكنت كغيري من (ثوريي!) ذلك الزمان أرى أن حماية الثورة والحزب فوق أي اعتبار آخر. وأن إذلال الخصم وإبادته هما من صميم العقيدة وأساليب الحزم الثوري».

ويأتي في (ص: ٢٧٩) إلى التفصيل في حادث مشين ينمّ عن وحشية طُبع عليها عبدالسلام محمد عارف رئيس الجمهورية وأحمد حسن التكريتي رئيس وزرائه المعينين:

«أصرّ العسكريون في مجلس قيادة الثورة بعد محاولة معسكر الرشيد الشيوعية وفي مقدمتهم (عارف) و (البكر) على إعدام ٤٥٠ ضابطاً قاسمياً وشيوعياً، بذريعة تواطئهم مع (حسن سريع) ورفاقه ومشاركتهم في الحركة المسلّحة ضد الثورة. فضلاً عن أنّ إبقاءهم على قيد الحياة سيُغرى الآخرين بالتآمر. وقف جميع أعضاء القيادة المدنيون ضد هذا التوجه الخطير... غير أن ذلك لم يكن كافياً لإطفاء لهيب الثأر المتأجج في نفوس شركائنا في السلطة. وفجأة اندفع إلى داخل قاعة الاجتماع العميد الركن عبدالغني الراوي وقدّم إلى (عارف) وريقات ما أن أطلع عليها حتى هتف: ها هم (الشيخ قاسم القيسي) والمفتي (نجم الدين الواعظ) و (السيد محسن الحكيم) قد أفتوا بجواز قتل الشيوعيين، فماذا تنتظرون بعد؟

لم نر تلك الوريقات وما كتب فيها غير أننا رفضنا الأمر و... تأزم الموقف وهدد (عارف) بترك الاجتماع ثم غادر القاعة لأداء فريضة الصلاة وانتهزنا غيابه للضغط على (البكر) ونجحنا... واتفقنا مع حمدي عبدالمجيد على ملازمة (البكر) والمبيت في القصر الجمهوري إذا لزم الأمر وتحركنا بسرعة

لتهريب هؤلاء الضباط المعتقلين خوف أن يتكرر ما حدث سابقاً في قصر النهاية. خصوصاً ان (عبدالسلام) طلب إلى (عبدالغني الراوي) عند مغادرتنا القاعة التحضير لإعدام ١٥٠ ضابطاً شيوعياً، الأمر الذي رفضه (عبدالغني) بسبب قلة العدد وتواضعه!...

وبعد التداول مع حازم (جواد) وعلي (صالح السعدي) تقرر تهريب الضباط المعتقلين إلى سجن السلمان في تلك الليلة إن أمكن. وتمتّ تهيئة ما توافر من عربات السكك الحديد. وبسبب الحرّ الشديد وقلة الماء وصعوبة التنفس في عربات الشحن (شحن الحيوانات) توفي أحد المعتقلين وعاني الآخرون عذاباً شديداً. ولو عرف هؤلاء المسافرون سِرّ القطار الذي أسرى بهم ليلاً إلى (نقرة السلمان) لبحثوا له عن اسم آخر غير (قطار) الموت».

ويختم الفكيكي (ص٣٧٢) كتابه بهذه العبارة، لا ندري كم ستنفعه في تحديد مسؤوليته أمام التاريخ أو جزائه أمام ديّانه:

[اللافت أن الفكر القومي الراهن ما يزال أسير الانفعال وردود الفعل، تفصله عن وعي المستقبل واستشراف متطلباته لا عقلانية وتقليدية ساطعتان مما يجعله معيناً نظرياً سخياً للاستبداد والدكتاتورية.

لقد عشت وسط هذين: الاستبداد والدكتاتورية. مرةً كنت فصيلاً في معسكر ضحاياها. ومرة كنت جزءاً من معسكر أصحابها. مرّةً كنت ضحية ومرة كنت جلاداً. وحين أنظر الآن إلى أبنائي وقد صاروا شباناً وشابات، أعرف أني متأكد من أمرٍ واحد وهو أنني لا أريد أن يكرروا هذه السيرة التي كتبتها].

أقوال لطالب شبيب

لا تجد في اعترافات هذا المسؤول البعثي الكبير الحادّ الذكاء كزميله الأول أي اعتذار أو شعور بالندم على انتمائيته السياسية خلافاً لزميله الفكيكي الذي حرّم على نسله سلوك هذا المسلك فضلاً عن إعلان ندمه وتبكيت ضميره أكثر من مرّة. في روايتهما الأحداث تراهما يتفقان مرة ويختلفان مرة. إلاّ أنهما حاولا إنقاذ المئات من قتول جماعية انتواها للقاسميين والشيوعيين المربع العسكري [عارف والبكر، وعماش والراوي].

بدأ شبيب بفضح انتهاكات الحرس القومي وجرائمه (الص ١٦٦-١٧٢) قال:

«تحولت مجموعات الحرس القومي تدريجاً من حماية الأمن السياسي والاجتماعي (كذا!) إلى إزعاج الناس بالتدخل المباشر في شؤونهم وفي شؤون الإدارة والتسيير الحكومي الذي سبب الارتباك والاحتكاك مع السلطات الحكومية وتعرضوا للهيئات الدبلوماسية وأخضعوا سيارات السفراء للتفتيش كما لو كانت تعود لمواطنين عاديين وأجبروهم على النزول من سياراتهم وتفتيش جيوبهم وأجسادهم. وكان جهاز الحرس عندما أنشئ محدود العدد محدد المهمات وسليم القيادة ثم فُتحت أبوابه لمن هبَّ ودبَّ فأصبح من الحرس كل لابس ومسلّح حتى لو لم تكن لديه مؤهلات أو أدنى فكرة عن أهداف مؤسسه».

وعبارة «كل من هبّ ودبّ» تشمل طبعاً المجرمين العاديين خريجي السجون والمتسكين وتجار المخدرات ومتعاطيها والحرامية والنشالين والشواذ جنسياً وغيرهم من سقط متاع المجتمع، أناس جاؤوا من أحط طبقاته. ولم تقتصر ممارساتهم على بغداد وحدها بل تجاوزتها إلى المدن الأخرى. وكانت تصلنا ممارسات أفراده الفوضوية المضحكة المبكية بصورة متأخرة أي بعد خراب البصرة كما يقول المثل...

ويضرب مثلاً لتلك الممارسات ننقله هنا باختصار. قال:

«وزير البلديات محمود شيت خطاب المعروف لدينا بكفاءته وأمانته وصراحته جاء إلى مقر حازم جواد وكأنه خرج توّاً من غرفة إسعاف وتضميد برؤوس معصوبة وأيدٍ وأرجل وأقدام مجبرة. كان منظرهم أشبه بتظاهرة أثارت استغرابنا. فسألنا الوزير عنهم فقال إنهم رؤساء البلديات الذين وافقتم على تعيينهم، قام الحرس القومي بضربهم تأديباً لهم وطلبوا منهم أن لا يعودوا إلى مراكز عملهم لأن قيادات الحرس المحلية قد اختارت بنفسها رؤساء بلديات غيرهم. وأصبح روتينياً أن يدخل الحارس القومي إلى المحكمة ويمدّ يده إلى قفص الاتهام ليخرج منه من يشاء من المتهمين ويترك خلفه القاضي مندهشاً... هكذا بدأنا نشعر بأن الدولة التي نقودها أخذت تتفكك بفعل الأضرار التي يلحقها بها جهازٌ محسوب عليها وعلى الحزب الحاكم نفسه فكانت هناك دولتان ومرجعيتان يقع في الإحراج أمامهما حتى الحكام الفعليون... وعند انعقاد المؤتمر القطري الاستثنائي لم يطرح أحدٌ في المؤتمر أية ملاحظة حول مستقبل الحرس القومي. ولو كنا نرغب في حلّه

لأذعنا ذلك مباشرة خصوصاً بعد أن أعلنت وحداته التمرد علينا. . . إننا لم نضمر العداوة للحرس القومي ولم نرغب بغير الإصلاح».

ويتحدث الشبيب أيضاً في الصحيفة ١٧٥ عن لجان التحقيق في بغداد وخارجها فيقول:

«في الأسبوع الأول للثورة، قرر المجلس الوطني لقيادة الثورة تشكيل لجنة عليا من مسؤولين في الحزب لديهم معرفة تنظيمية وسياسية بتركيبة الحزب الشيوعي وأساليب العمل السري المعتمدة وذلك بعد تكاثر عدد المعتقلين الشيوعيين ولعدم وجود لجان متخصصة تكفي للنظر في قضاياهم. . .

«. . . وكان بين المكلفين بهذه اللجنة أعضاء في قيادة فرع بغداد وشعبها كـ(نجاد الصافي) و(أبو طالب الهاشمي) و(مدحت إبراهيم جمعة) و(أحمد العزاوي) و(بهاء شبيب) [شقيق المؤلف]. و(عمار علوش). ثم التحق بهم (ناظم گزار) و(صدام حسين التكريتي) و(عبدالكريم الشيخلي) واستطاعت هذه اللجنة في فترة قصيرة كشف الحجم الحقيقي للتنظيم العسكري للحزب. ولو كنّا قد عرفنا مدى سعته وامتداده قبل الثورة لفكرنا ألف مرة قبل الإقدام عليها. إذ بلغ عدد منتسبيه بين القادة والضباط ونواب الضباط وضباط الصفّ ما يتجاوز الألفين. .

«. . . وأشهد أن الحرس القومي والجهاز الحزبي كانا ديناميكيين وقاما بدورهما في التعقيب والحماية والتحقيق بكفاءة عالية وحذاقة تعادل أو تفوق حذاقة الشيوعيين وأجهزتهم الخاصة. . . وأرى أن أجهزة صدام حسين قد استفادت كثيراً من تراكم الخبرة فتعلمت كيف يمكن حكم الشعب غصباً عنه بواسطة إيجاد جهاز خاص منظم يفهم آلية المعارضة ويعيش أفراده داخل المجتمع ويخدم الدولة وهو منفصل عنها بنفس الوقت وبذلك يمكن الإطاحة بالخصم وتقليص مدى حركته وتدميره».

وللشبيب رواية تختلف عن رواية الفكيكي حول قتل الضباط العشرين فقد أبى الفكيكي الإشارة بالأسماء والتفاصيل. وكلاهما كان يروي رواية أخرى لو بقي الآن في عداد الأحياء. قال (ص١٧٦):

«استغل صالح مهدي عماش فرصة غيابنا أنا والسعدي في القاهرة لمحادثات

الوحدة فذهب إلى قصر النهاية ومعتقل أو غريب ومعتقلات التحقيق الأخرى وطلب تسليمه حوالي عشرين شيوعياً معتقلاً بينهم ١٨ من المتعاونين المزدوجي الولاء، وأمر بإعدامهم. وبعد تنفيذ الاعدام ذهب إلى مجلس قيادة الثورة وحصل على قرار بالمصادقة على قتلهم رغم معارضة حازم جواد ومحسن الشيخ راضي وحميد خلخال وهاني الفكيكي وآخرين. إن جميع الأحكام التي صادق عليها المجلس الوطني لقيادة الثورة جاءت بعد التنفيذ أي بعد أن صارت أمراً واقعاً مفروضاً». وذكر في الصفحة ١٧٨ إن اللجان المنوه بها وحدها مسؤولة عن التصفية الجسدية للخصوم السياسيين «إنما حصلت أعمال فردية كثيرة خصوصاً في الأيام الأولى ولم نكن نعرف بها، وساهم بها طلاب ثأر أو أشخاص ينتمون لحركات قومية وناصرية وكان أسوأها مجزرة نفذها صالح مهدي عماش في الضباط المعتقلين في معسكر الرشيد وأعمال قتل قيادة الحزب الشيوعي التي لم نكن بحاجة إليها».

وفي الصحيفة ١٩٠ نجده يستدرك لينفي علاقة الفترة الأولى من حكم البعث بالفترة الثانية له (حكم البكر - صدام) فيقول عنها:

«لا يمكن إرجاع قسوتها ضدّ الأحزاب الوطنية والقومية والإسلامية المعارضة إلى أفعال سابقة ارتكبت ضد انصار الحكومة الحاضرة التي انتهجت منذ العام ١٩٦٨ وحتى الآن (١٩٩٩) نهجاً ثابتاً يؤكد وجود سياسة تصفية إرهابية معدّة سلفاً ليس فقط ضد الشيوعيين بل وضدّ وجود كلّ فكر وتنظيم في المجتمع العراقي. لا شيء يسمح به إن لم يكن تحت مظلة من أو تدبير السلطة التي ربطت بين الانتماء للوطن والولاء لها ولحزبها. وكما نعلم فإن أحداً لم ينج من الإرهاب الدموي حتى البعثيون أنفسهم. أما صدام حسين فقد خطط شخصياً ونفذ نظرية حكم الحزب الواحد، الحزب الخاضع لهيمنة فردية مطلقة ووسيلة لتحقيق خططه هي الإرهاب المطلق والظلم المطلق وخنق الرأي العام تماماً».

الاعتذار عن صرامة التصفية الجسدية

تجده كالفكيكي يلتمس الأعذار لصرامة التصفية الجسدية في الأيام الأولى بسبب المقاومة المسلحة التي أبداها الشارع وبعض أحياء مدينة بغداد وبانكشاف التنظيم

الشيوعي الواسع داخل الجيش. فيصف تلك التصفيات بالمخالفات! وبكل بساطة يقول (ص١٩٢):

«ورغم عدم تخويل أي جهة أو أي شخص حقّ الإعدام والقتل بعد انصرام اليوم الأول حيث أنهت فرق الإنذار مهماتها في الساعات الأولى، كقتل جلال جعفر الأوقاتي (قائد القوة الجوية) ومحاولات فاشلة ضدّ سعيد مطر والمهداوي وماجد أمين وعبدالكريم قاسم وغيرهم، إلاّ أن استمرار هذا النهج يُعد مخالفة! أمّا الإعدامات التي كانت تصدر بقرار من مجلس قيادة الثورة فقد أوقفت نهائياً ولم نوافق بعد مرور الأسابيع الأولى على اقتراحات الإعدام من أي جهة كانت غير أن أمراً موازياً حَلّ محلّ تلك القرارات. وبدأ يجري في الأقبية والمعتقلات السرية بإدارة رجال معوجين أمثال عمار علوش وناظم گزار وعبدالكريم الشيخلي وصدام التكريتي وسعدون شاكر وخالد طبره، وأسماء أخرى معروفة. وبدأ الإرهاب يمارس بطرق أخرى دون علم وتوجيه القيادة القطرية. والحقيقة هي أني لا أدري لحدّ الآن هل كان علي صالح السعدي ومحسن الشيخ راضي يعلمان بما يجري؟ لكننا نسمع عن جثث تطفو على سطح دجلة ونتساءل عمن يقوم بذلك».

ويستطرد قائلاً:

«لم تكن أجهزة التعذيب قادرة على الاستمرار لولا الخلافات التي بدأت تتفاقم وتحطم وحدة الموقف داخل قيادة الحزب وتجعلها غير قادرة على ردع تلك العناصر الدموية التي اعتادت ان تحصل على دعم وإسناد بعض الضباط وأهمهم من حيث المركز والفعالية: صالح عمّاش وطاهر يحيى التكريتي ورشيد مصلح التكريتي وبدرجة أقل أحمد حسن البكر. وهؤلاء وغيرهم جهزوا مراكز التعذيب الرئيسية في بغداد بالمال والسلاح دون علمنا. وكنا نسمع بين آنٍ وآخر ولكن من دون أن يقدم أحدٌ وثائق أو أدلة رسمية. وكان صالح مهدي عماش وزير الدفاع يستغل الفرصة في كل مرّة نسافر فيها إلى خارج البلاد فيقوم بإعدام مجموعة جديدة من الشيوعيين ولم يسلم منه حتى النادمون والمعترفون مع أجهزة التحقيق ويقوم بعد ذلك بإحراج مجلس قيادة الثورة للمصادقة على أعماله... من جانبي ومنذ البداية لم أسهم بالقتل أو التعذيب وصرحت بضرورة التمييز بين الفكر والممارسة (!!!) وقد صوّتُ

باستمرار وبلا تردد ضدّ قرارات الإعدام وكان ذلك موقفاً مبدئياً. . . وأنا أشهد أن علي السعدي وجميع أعضاء القطرية وكلهم مدنيون وقفوا بإخلاص ضد قرارات الإعدام».

لكنهم لم يمنعوها ولم يعاقبوا مرتكبيها. ولم ينشروا اعتراضهم ببيانات داخلية حزبيّة. فضمنوا الاستمرارية والشرعية.

«. . . وأمّا حوادث الإعدام الفوضوية (ص١٩٣) وبشكل خاص مجزرة معسكر الرشيد ضدّ ضباط لم تكن سمعتهم سيئة، فقد تمت بأمر من صالح مهدي عماش وبحضور علي صالح السعدي. إذ جيء بهؤلاء في الليلة الثانية للثورة وجرى ضربهم وإهانتهم وإدانتهم بأعمال مختلفة ثم قتلهم. ولم نكن حينذاك في حالة اجتماع لنقرر أو نصادق على تلك الأحكام التي نفذت. ولكننا عندما سمعنا بما حصل لم نعلق ولم نعترض. واكتفيتُ شخصياً بعدم التصويت. وأسدل الستار على هذه القضية بعد أن أصدرنا في اليوم التالي أحكاماً رسمية باعدام هؤلاء القتلى وغيرهم. إنني لا أكشف سِرّاً بأن عبدالسلام عارف أراد إلحاق الأذى بأكبر عدد ممكن من الشيوعيين ولكن باسم حزب البعث. وعلى سبيل المثال كانت محاكم عبدالكريم قاسم قد حكمت على ٣٧ شيوعياً بالاعدام بسبب تورطهم بأعمال قتل في الموصل وكركوك - لكن (قاسم) يضع كعادته تلك الأحكام في الدرج ولا ينفذها على قاعدة (عفا الله عمّا سلف) التي اشتهر بها ليس مع الشيوعيين بل مع كل الذين صدرت بهم أحكام الموت بمن فيهم من حاولوا اغتياله ورجال العهد الملكي. لكن عبدالسلام وبعد تسليمنا السلطة نبش الأمر وجاء بملفهم إلى مجلس الثورة وطلب الإذن بتنفيذ الحكم بهم قائلاً: هذه الأحكام لم تصدر عنكم. . .».

ويقول في الصحيفة ١٩٩:

«أبلغنا صباح أحد الأيام بأن عدداً من قادة الحزب الشيوعي قد ماتوا! فغطينا نحن مع الأسف ذلك بقرارات رسمية إذ قال تقرير الطبيب الشرعي وهو بعثي اسمه صادق حميد (علوش) انهم ماتوا بالسكتة القلبية لأنهم ظلوا حتى الصباح معلقين وأرجلهم مرتفعة قليلاً عن الأرض وهذا يؤدي بعد فترة من الزمن إلى السكتة القلبية».

قصة مؤثرة يرويها

تتعلق بعنصر قيادي يدعى (حسن عوينه) فيقول: «كنتُ قبل السفر للقاهرة أي بعد الثورة بأيام قد زرت قصر النهاية وهو اسم أطلقه (قاسم) على هذا القصر الملكي الذي تحول إلى معتقل. وقد تمسك الناس بعد ذلك بهذا الاسم. فرأيت حسن عوينه في حالة يرثى لها وأمرت بالكف عن التحقيق (يقصد التعذيب) معه ومعالجته حتى عودتنا من السفر كي تتاح فرصة محاورته حول ما قيل عن ترؤسه فرق الاغتيال التي زعموا أنها كانت تستهدف قيادة حزب البعث.

جلست أمامه وكان بعض أعضاء قيادة الحرس وفرع بغداد ما زالوا يحققون معه. قلت له: لماذا لا تعترف. أجاب: أنا عقائدي ومقتنع بمبادئي ولا يمكن أن أخون رفاقي ومبادئي. قلتُ: إن هؤلاء سيلحقون بك الأذى وربما تقتل. فقام من مجلسه وكان يرتدي ملابسه الداخلية فقط وسحب لباسه الداخلي وأراني ظهره وقفاه الممزقين وقال: سيفعلون أكثر من هذا فأنا أصبحت لا أشعر بقسوة التعذيب مهما كان نوعه».

لم يعلق شبيب بشيء ولم يحل دون الاستمرار وفاضت روح عوينة بعد أيام. كل ما كان يفعله المدنيون القياديون هو رفض التصديق على قرارات الإعدام والتصويت ضدّها.

وينقل الدكتور (علي كريم سعيد) المُعلّق على ذاكرة (طالب شبيب) في حاشية الصحيفة ١٩١ مقتبساً من كتاب [مذكرات سياسي عراقي] صدر عن دار الزهراء للاعلام العربي في بيروت دون أن يذكر تاريخ طباعته. وأثبت للمؤلف اسم (أحمد رائف) وهو الاسم المستعار الذي اتخذه حردان عبدالغفار التكريتي لنفسه وقد اغتاله البعثيون في الكويت العام ١٩٧٠...

لم يقع هذا الكتاب بيد كاتب هذه السطور. لكنه يذكر أن كراسة تمثل القسم الأول من مذكرات معزوة لحردان وقعت بيدي وأنا في ديار المنفى بإيران - في أوائل الثمانينات. لا أذكر منها سوى قصة تنكّر أحمد حسن البكر وحردان بثياب بدوية وذهابهما معاً إلى مرقد العباس في كربلاء والقسم معاً بقبره على أن يخلص أحدهما للآخر ولا يغدر به! وقد عرتني الدهشة عندما قرأت حكاية مماثلة أوردها الدكتور علي كريم سعيد هذه المرّة بين أحمد حسن البكر وصدام وفيما كان أحمد هو الغادر في الحكاية الأولى يؤكد كاتب الحاشية (صحيفة ٣٥٦) أنه كان المغدور به. وأن القَسَمَ لم

يُخلف في النجف «أزاح صدام البكر بأنْ سقاه جرعات صغيرة لكنها قاتلة رغم قسم الإخلاص لبعضها عند مرقد الإمام أبي حنيفة النعمان!»

من بعض ما أثبته في دفاتر ملحوظاتي
[لم يسبق نشره]

كنت أفكر دائماً وأنا أفكر بصدد مناقشة ذاتية في منطقية بعض الأمثال السائرة على ألسُن الخاص والعام ومدى انطباقها على المناسبة التي تذكر فيها عند الاستشهاد بها. وكنت لا أملك نفسي من الوقوف حائراً في تفسير منطقية المثل الشائع في اللغة العربية «وشرّ البلية ما يضحك» وبأي مناسبة قيل. وهل كان قائله يسيطر على قواه العقلية. لكني ما عدت هازئاً ولا حائراً به بعد تسجيلي بعض الفظائع التي ارتكبها البعثيون بعد أن زيّن تسجيلها لي جانبها المضحك.

ضمتني غرفة الموت في صيف وشتاء العام ١٩٦٣ بالصديق المرحوم العميد (حسن عبود) آمر اللواء الخامس المعيّن في الموصل بعد محاولة الشواف الانقلابية وهو شاعر وأديب. وجرت بيننا أحاديث وتبادلنا الحكايات ومما حدثني به وقائع معينة للأيام التي قضاها في قصر النهاية. قال إنهم (أي المعتقلين) كانوا يعرضون يومياً على قوافل المتفرجين والزائرين وطلاب الثأر والمتشفين أو لمجرد التسلية كما تعرض الحيوانات المفترسة في أقفاصها أو عبيد القرون البائدة الماضية في سوق النخاسة. علّهم يجدون بين تلك الكتل المحطمة من يطفئون به نار ثاراتهم. ذات يوم وقف أمامي شخص موصلي لم يسبق لي معرفة به إلا أنه كان يلقى احتراماً والتفاتاً خاصاً من مرافقه الحارس القومي. قال موجهاً الكلام لي: آأنت حسن عبود الذي كان اسمه يدوي في طول البلاد وعرضها؟ كيف شاءت الأقدار أن ألقاك وأنت في هذه الحالة المزرية وما كنت أحلم يوماً بمقابلتك في أيام عزك. أنت اليوم جالس على البلاط والله لو قلت للناس ذلك لما صدّقوني ولذلك وجب عليّ أن آخذ منك تذكاراً لأثبت لهم رؤيتك. قال حسن عبود: قلت له أنا لا أملك شيئاً أعطيكه. قال: بلى سنقلع ضرساً من أضراسك الآن. ونودي فجيء بكلابة مما يستعمل في دكاكين الحدادة وأمسك بي اثنان من الحرس القومي وجاء خبير في صناعة التعذيب وقلع لي ضرساً، وسال الدم غزيراً وجيء بمضمّد. وخرج الزائر الكريم بغنيمته.

هزلية تلعفر الماساوية

هذه بلدة تركمانية خالصة تقريباً كان عدد نفوسها في ١٩٥٩ يبلغ خمسة وثلاثين ألفاً تقريباً وتقع على مسافة سبعين ميلاً شمال غربي الموصل. عرف سكانها بأنهم راضون وسعداء بعهد قاسم ولذلك وجد بعض الموظفين الغرباء اليساريين فرصتهم في تشكيل خلية ناشطة شيوعية زادت من إقبال التلعفريين على إظهار ولائهم للحكم الجديد طلاباً وتجاراً وبدالين وانتهازيين بغية التقرب من السلطة المحلية. كانت جريمتها الكبرى أيام محاولة الشواف الانقلابية الفاشلة أن اعترض فريق منهم سبيل هروب جماعة من الضباط وهم في طريقهم إلى سورية وجيء بهم مقيدين إلى تلعفر ومنها بناءً على أمر اللجنة المحلية للحزب تمّ تسفيرهم إلى الموصل حيث لقي بعضهم حتفه.

ووضع اسم هذه البلدة في أوّل قائمة الحواضر التي يجب أن يلقى عليها درس.

ما إن أعلن البعثيون انتهاء المقاومة واستتاب الأمر لهم في العاصمة حتى أرسلوا إلى معاون شرطتها وفداً مسلحاً مع أمرٍ بإلقاء القبض على ألفٍ واحدٍ من الذكور من دون ذكر أسماء أو عناوين أو جريمة معينة مسندة إليهم أو تهمة ما ترشده إلى عملية انتقاء. وطُلب منه أن يوضعوا في السجن إلى حين صدور تعليمات بشأن مصيرهم.

وجد معاون الشرطة نفسه في مأزق، فطلب من حكام بغداد الجدد إيضاحات، إلاّ أن أولئك الحكام شددوا على تطبيق الأمر الأول بعين العدد بلاد زيادة أو نقصان.

فما كان منه إلا أن جمع أفراد شرطته وأمرهم بالقبض على كلّ ذكر بالغ تقع أيديهم عليه. كان كمثل حمّى تعصف برأس ضابط الشرطة [الياس سباعي]. وتفرقت القوة التي ما كانت تزيد عن سبعين أو مائة شرطي للقيام بهذه المهمة. لكن سرعان ما تبين استحالة تنفيذ هذا الأمر فقد كان الكل أصدقاء وجيران وأقرباء. والمأمورون الحكوميون المكلفون يعرفون بأن هؤلاء الذين كُلّفوا بإلقاء القبض عليهم أبرياء لا ذنب لهم. وكانت فصيلة البعث المسلحة المرسلة تنتظر تنفيذ الأمر بصبر وعزم.

- اذهبوا إلى المساجد (كان في البلدة أربعة) وقفوا عند كلّ باب واعتقلوا كل مصلٍ يدخل وجيئوا به ولا تسألوا عن الاسم والكنية فهذا غير مطلوب وربما كانت أسماء مغلوطة عند الفحص- لا تسجلوا اسماً واحداً.

الآن أصبح أفراد الشرطة يملكون أوامر واضحة فانطلقوا لتنفيذها وما هي ساعة إلاّ والساحة المقابلة لمركز الشرطة قد غصت بما يزيد عن ألفي معتقل. وكان بينهم (الحاج

ملا جميل) وهو كبير رجال الدين في البلدة - المعترف به رسمياً ومن جملة وظائفة إصدار الفتاوى.

وألقى الياس سباعي ضابط الشرطة وهو في غرفته نظرة إلى الخارج فحمي فيه غضب مفاجئ شبيه بحمّى دماغية. أو ربما كان يريد أن يظهره لوفد البعث ولاءً مفاجئاً. فخرج يصيح وهو يسرّح بصره الزائغ في الجمع الحاشد.

- أنتم شيوعيون. هل تعلمون؟ أنتم تتحايلون وتخفون شيوعيتكم بالذهاب إلى المساجد والصلاة فيها. حتى كلابكم شيوعية. وأنا الآن بصرف النظر عن أوامر حكومتنا وباعتباري مسؤولاً عن الأمن والنظام أصدرت الآن أمراً باعتقالكم جميعاً أنتم وكلابكم.

ثم استدار نحو الشرطة وقال:

- اقبضوا على الجميع وأوثقوا كتافهم

ثم توجه إلى حجي ملا جميل وقال له:

- وأنت أشدّ احمراراً من الجميع، إني لأعجب كيف خدعت هؤلاء طوال الوقت بالتظاهر بالتقوى والصلاح ومخافة الله. خذوه إلى الإسطبل القريب وضعوا رأسه مع عمامته في واحدة من المعالف ولا تتركوه إلا بعد أن يأكل حفنة من الشعير.

سحب الملا جميل الشيخ الطاعن في السنّ إلى مربط الخيل. وبعد انقضاء نصف ساعة بدأ يظهر على ضابط الشرطة علائم الخبال إذ صار يصدر أوامر لا معنى لها ويهرف ويهذي وراحت تتزايد حتى بلغت آمره في الموصل فاضطر إلى اقتياده للفحص الطبي في مستشفى الأمراض العصبية ببغداد.

وتمكن الملا جميل من النجاة من عقوبة مربط الخيل لمدة قصيرة سمحت له بلف نسخته من القرآن الكريم بسجادة صلاته ولجوئه إلى أقرب كهف في جبل سنجار القريب ناجياً من حكم بالسجن المؤبد الغيابي الذي أصدره بحقه المجلس العسكري العرفي في الموصل.

كانت جريمته التي حكم بها هي إصداره فتوى أثناء محاولة الشواف الانقلابية عندما وجه بعض سكان البلدة سؤالاً إليه يتضمن فتواه في هل يباح لهم كسر صيامهم في رمضان الآتي أثناء قيامهم بالدفاع عن أنفسهم ومقتناهم ضد القبائل العربية من شمّر مهيأة للهجوم على البلدة وكان زعماؤها قد شاركوا الشواف في قيامه على حكم قاسم.

كانت فتوى ملا جميل: نعم يحق لهم كسر صيامهم.

موقف آخر مسلٍ في بلدة القوش

هي الأخرى بلدة قد يقرب تعداد نفوسها نفوس نظيرتها الأخرى التي ورد ذكرها إلا أنها تقع في حريم كردستان على بعد حوالي عشرين كيلومتراً جنوب دهوك وأهلها مسيحيون.

بعد استئناف القتال ألقي القبض على الفلاح (متيّ ككّا الالقوشي) مع بغله بتهمة مساندة الثوار الكرد بنقل الأرزاق إليهم، تم إصدار مذكرة قبض واحدة على الاثنين. والبغل وإن لم يكن من الحيوانات الناطقة فهو من الآكلة ويحتاج إلى علف. أرغم صاحبه وهو موقوف على الإنفاق. ولعله بعد زمن ضاق ذرعاً بالعبء أو ربما نفد ما لديه من مال فقدم عريضة للحكم العسكري بالموصل طالباً إطلاق سراح بغله لعدم توفر أدلة تثبت تعاونه مع الثوار أو شموله برعاية حيوانات الحكومة حتى انتهاء محاكمته.

صاحب الحكاية وهو الرجل نفسه لم يخبرني بأيّ قدر نجحت محاولته في إنقاذ بغله من التلف جوعاً بعد أن نال هو نفسه حكماً ثقيلاً. بعد أن مرّ طبعاً بدورة تعذيب أفقدته نصف طاقم أسنانه وشلّت إحدى ذراعيه.

وروى لي أحد السجناء الذين كانوا معتقلين في المستاريوم (الملعب الرياضي في بغداد) قال استطاعت أختي وعمرها ستّ سنوات الانسلال أثناء الزيارة بين صفوف المعتقلين وهم بالألوف ثم خرجت وعادت إلى البيت وهي تشكو مزاحمة أشياء غريبة مزعجة في جسدها الأمر الذي حمل الأهل على البحث عن سبب ذلك ولدهشتهم وجدوا في طيات ثيابها عشرات بل عشرينات من قصاصات ورق معلقة بدبابيس وكلاليب في كل قصاصة عنوان يطلب فيه المعتقل الاتصال بأهله لإخبارهم بأن ولدهم ما زال في قيد الحياة وهو في المعتقل.

وروى لي أحد المحكومين وقد نسيت أيهم أنه في ٨ من تموز ١٩٦٣ حكم المجلس العرفي العسكري الثاني في القضية المرقمة ١١٧٠-١٩٦٢ بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات على كل من صبحي عبدالله وحكمت صاموئيل إلياس وإبراهيم مفيد الدين وشهاب ذياب جواد بتهمة توزيع نشرات تدعو إلى إحلال السلام في كردستان.

صاح بهم رئيس المحكمة.

- قسماً بهذا القرآن أمامي إذا شتمتم ملا مصطفى البارزاني ووافقتم بأنه عميل وخائن ستذهبون إلى أهلكم اليوم أحراراً وسأحكم ببراءتكم.

طبيعة البشر، كم تقبل التغيير؟

كلما تعترض قراءاتي ما دوّن عن فترة حكم البعثيين، سواء أبقلم قادتهم الكبار أو المتعاونين معهم أو ضحايا حكمهم، وكلما تمثل لي نتيجة ما عانيته، وما قصّ علي وما قرأته من المجازر والمناحات التي أقيمت على ضحاياهم لاحت لي وجاهة مقولة (مانيلا هوريا) بشكل ما لا أستطيع المجادلة فيه:

«من عادتنا أن نقول: عاد من الحرب وقد تغيّر تماماً. أو إن موت زوجته بدّله تبديلاً كاملاً. أو التقيت صدفة بكابوس بعد الأزمة التي عاناها فلم أعرفه إذ أصبح إنساناً آخر. كل هذا خطأ فالإنسان لا يتغير أبداً وليس في العالم ما يستطيع تغييره والتجربة في العمق لا تنجح في إبدال جوهره هذا الجوهر النهائي. وكل ما في الأمر أنّ الإنسان يتقدم به العمر ويشيخ فيحكم على الأشياء بمشقة أكثر ويتصرف بعد أزمة يتعرض لها أو معرفة يكتسبها بحكمة أوفر. والأوهام تتساقط كأنها الريش الذي لا جدوى فيه فيغدو المرء أكثر تعقلاً أو أكثر جنوناً».

وأظنني كنتُ أطبّق هذا عندما حثني صديق العمر المرحوم سليم الفخري في العام ١٩٨٩ وأنا في لندن على زيارة شريكه هاني الفكيكي في دار ترجمة وثائق للزبائن. فقلت: أليس هو من قادة الثامن من شباط . فأجاب بالإيجاب. وعقب قائلاً: إنه يختلف عنهم.

قلت: أنتم الشيوعيون و الذين ربوا على الخط الشيوعي لا ترون بأساً من التعامل سياسياً مع من يسير معكم جزءاً من الطريق. وبالنسبة لي وأنا لا أدين بعقيدتك إن هاني الفكيكي كان مسؤولاً مسؤولية تضامنية على زجي والآلاف أمثالي في السجون. وكان مسؤولاً عن بقائي في غرفة الموت ثلاث سنين وستة أشهر فبأي وجه تريدني مقابلته ومصافحته والجلوس معه.

بعدها بسنة واحدة أصدر الفكيكي كتابه الموسوم «أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي». وعندما قرأته تذكرت قول (هوريا).

الخاتمة

شئتُ أم أبيتُ، فللقارئ أو الباحث حريته بطبيعة الحال في أخذ ما يقتنع به من آرائي وحكاياتي التي بسطتها في الكتاب (وهي في أحيان غير قليلة تختلف عما قرأه وتنقض ما سمعه) وله أن يرفض أيضاً ما لا يستقيم منه ومزاجه وذوقه وما ينبو عن السبيل الفكري التي سلكها مبدئياً. على أن المهم في استقبال كتابي هو التجرد عن العاطفة الجائشة والحزازات والانفعالات الطارئة التي تأخذ بالمرء أحياناً دون إرادة منه فلا أنجو من لعنة أو شتيمة. ولا أنال منه رحمة أو ثناءً حُرمت من الأخيرة ونجوت من الأولى وأنا تحت أطباق الثرى.

يقيناً إني ما شعرتُ في أثناء التأليف بابتعادي عن جادة المنطق، كما إني لم أعمد إلى إخفاء وتغطية ما أراه صحيحاً أو حقيقياً وأهلاً للتدوين ولم أتردد في سلوك السبل التي فضلتها رغم علمي بأني لن أنجو. وركنت إلى الصراحة وبلغت فيها أحياناً حَدّ القسوة والفظاظة، وجانبت التخفيف من وقع ما أرويه بل بحثت عنه واطّلبته اطّلاباً وأنا مجدّ في التعرية وكشف الأكاذيب وهتك الستر عما تم إخفاؤه عمداً أو غفلةً أو جهلاً عن أبناء الشعوب الناطقة بالعربية، تعزيزاً لوجهة نظري. وبفضل ما اهتديت إليه من المراجع والمظانّ وما تعقبته في الصحف العالمية طوال سنوات من المتابعة والقراءة، ومنها ما كان عسيراً وقوعه بأيدي الباحثين والمؤرخين الشرق أوسطيين. ولم أقتصد كثيراً في الرجوع إلى مصادر شرق أوسطية لكتّاب بالعربية. وفتحت باب الاجتهاد والمضاهاة بين الأقوال للتمييز بين من يصدق في مقاله وبين من يجانب الحقيقة متمثلاً بالحديث النبوي الكريم: «للمجتهد إنْ أصاب أجران، وإنْ أخطأ أجرٌ».

إن مؤلف هذا الكتاب قارئ شرهٌ وإلى أبعد حدود الشراهة يكاد لا يسلم منه كتاب وقع بيده. فضلاً عن ذلك فإنه يتمتع بذاكرةٍ جيدة، يصفها أصدقاؤه بأنها ذاكرة عجيبة وهم بطبيعة الحال يبالغون في وصف ما حباني الله به من قابلية ولاسيما أولئك الذين

يتابعون منتوج قلمي. وأنا في الواقع في حيرة من هذه الظاهرة (الشاذة) تراني أعجب من نفسي بما أتذكر من روايات ونصوص وتواريخ على هامش حياتي أيام الصبا والشباب لاستخدمه بشيء من البراعة في مشاريعي الكتابية. وتدركني الحيرة وينعقل لساني وأفتقد التعليل عندما لا أستطيع أن أتذكر ماذا كانت وجبة غدائي يوم الأول من أمس مثلاً.

وأنا أكاد أنفض يدي من هذا السَّفْر الذي سلبني أعواماً طوالاً من حياتي - لا تراني أخاطب أولئك الذين يؤمنون بصدق نيتي وإخلاصي في ما أكتب قَدْرَ ما أخاطب أولئك الذين يشكون فيهما ويرتابون في الغرض من إثبات هذا النص أو إيراد تلك الحكاية، سيما تلك التي لا تستقيم مع ما كانوا وما برحوا وما انفكوا يؤمنون به أو ما أقنعوا أنفسهم حيناً طويلاً من الزمن بأصالته وصوابه. أنا على يقين وبعد أن تيسر لي زرع قليل من الشك في نفوسهم، انهم سيتصرون على الخطأ وسيهتدون إلى الصواب طال الزمان بهم أو قصر. وأتمنى أن لا تحفّ بهذا الانتصار معاناة، فكثيراً ما يكون درب الوصول إلى الحقيقة عسيراً وصعباً كتلك المعاناة التي اجتازها واحدٌ من المسلمين الأوائل في الاهتداء إلى الإسلام - كما رواها صاحب السيرة النبوية

قال ابن هشام إنّ «عمرو بن الجموح» أحد سراة بني سلمة وأشرافهم نَحَتَ لنفسه صنماً من خشب أطلق عليه اسم «مناة» واتخذه إلهاً يعبده فكان ابنه «مَعاذ» وأصحاب له قد أسلموا، يأتون إليه ليلاً فيرفعونه ويحملونه ويقذفون به ورأسه منكوسٌ في حفرة أُعِدّت لرمي الأقذار والنفايات. فيجيء (عمرو) ليجده بعد بحث طويل فيرفعه ويغسله ويطيبه ويقيمه في موضعه. فيأتي ابنه مع رفاقه ليلاً، فيرفعونه ويفعلون به مثل ما فعلوا بالأوّل فيعود صاحبه لينتشله وينظفه ويعيده إلى موضعه. وتكررت العملية عدة مرات حتى ضاق صدر (عمرو) فجاء بسيفه وعلّقه في عنق الصنم وقال يخاطبه: «أنا لا أعلم من يفعل بك هذا، فإن كان بك خيرٌ فدافع عن نفسك بهذا السيف» إلاّ أن الفتيان جاؤوا كالعادة ليلاً فنزعوا السيف عنه وحملوه وألقوه منكوساً في بئر بعد أن ربطوا به كلباً ميتاً والنتيجة أن عمرو بن الجموح كفر بما كان يعبد وأشهر إسلامه.

وأعود لأستنجد بذاكرتي لأذكّر بمضارّ الانحياز والانحراف الذهني بل بمقدار الغباء والجهل الذي يمكن أن ينحدر إليه المرء، فقبل واحد وأربعين عاماً وعلى أثر انقلاب الثامن من شباط البعثي، وجدت نفسي متهماً أجيب عن تهمة خيالية أمام المجلس العرفي العسكري في الموصل هذا المجلس المؤلف من خمسة أعضاء (بينهم

قاضيان مدنيان) فضلاً عن هيئة الادعاء العسكري وقد أعيتهم الحيل في العثور على الوصف الذي يخلعون عليّ في قرار الإدانة بعد أن تأكد لديهم أني لست عضواً في الحزب الشيوعي، ولا صلة بعيدة أو قريبة لي ببقية الشيوعيين الذين أحاكم معهم ووجدوا بعد طول بحث طويل أن يسندوا إليّ تهمة الشعوبية وورد ذلك في قرارهم من فرط جهل بأن تهمة الشعوبية (إن كانت من قبيل التهم المعاقب عليها) لا يمكن أن تلصق بمسيحي أو بإنسان يدين بغير الإسلام!!

* * *

أخيراً إن كان لي ما أتمناه، وقد حكمت الصدف بأن يصدر الكتاب والعراق يقف على مفترق طرق ومستقبله في الديمقراطية والحياة الحرّة الكريمة مرهون بما يستطيع أبناؤه الطيبون العمل لها. أقول: جلّ ما أتمناه أن يكون مرجعاً مفيداً، ومشعلاً ينير الطريق للقائمين على إعداد المناهج الدراسية الجديدة للناشئة الجديدة من طلاب المدارس في قسم التاريخ والاجتماع. مع تحذير شديد من وقوعهم في أخطاء أسلافهم في تمجيد ما يجب التنديد به، وتعظيم ما يستوجب الاستهانة به. وإظهار زيف دعاة القومية وسقطاتهم بله جرائمهم بحقها، وإبراز متاهات تلك الفكرة وكيفية وقوعها بأيدي طلاب المجد والانتهازيين والعملاء وأيتام الأجنبي والجهلة وأنصاف المتعلمين وما إلى هؤلاء من مرتزقة وقد فضحناهم جميعاً وتعقّبنا أدوارهم المخزية وجرائمهم الشنعاء التي قضت على آلاف مؤلفة من البشر.

* * *

وحصيلة هذا الصراع الدموي الأناني صاحب الشعارات المزيّفة من أجل تحقيق الوحدة العربية؟

ماذا كان من أمره وماذا نرى منه في يومنا هذا؟

ماذا سنذكر منه وماذا سنُسْقِط؟

ما سنذكر أقل من القليل وماهو بالسرّ. يكاد لا يمرّ أسبوع إلا ونشاهد في جهاز التلفزة أو نقرأ في الصحيفة الأولى من جريدة عربية طرفاً من ذيول تلك النتائج التي تمخض بها النضال القومي في سبيل الوحدة. تمثيلية نموذجية تتكرر فصولها وتصيب بعضهم بالملل والسخط وبعضهم بالغثيان، يراها ملايين من الناس. إلا أنّ زعماء الدول الناطقة بالعربية يرون من الوقاحة وعدم اللياقة أن يتطرق إليها مؤرخ أو أن يسجلها كاتب في أثرٍ له. من فصولها تلك اللقاءات «الرسمية» وغير الرسمية

ومؤتمراتهم الخطيرة المنفردة والجماعية (تحت خيمة الجامعة)، وأمين سرّ الجامعة تراه يقفز بين العواصم لاهثاً والعرق يتصبّب من جبينه ليقنع هذا الرئيس بالحضور وذلك الغاضب الثائر بالمصالحة مع غريمه، ويفاوض مجاهداً في إيجاد مَنْ يرضى بأنْ تجتمع قمة الدول العربية في بلاده. وتتوالى التصريحات لتقتلها تصريحاتٌ تالية. وفي أثناء ذلك تتواصل برقيات المجاملة والنداءات التلفونية بالتهاني بالمناسبات السعيدة والمواساة في ظروف الحزن وعند وقوع الكوارث والنكبات، وقد أتقنوا هذا الفن إلى حدٍّ بعيد مثلما أتقنوا فن الاستقبال على أدقّ قواعد البروتوكول، وبكامل العدة من السجاجيد الحمر التي تُفرش ابتداءً من مدرج الطائرة إلى منصة التحية وحرس الشرف والنشيد الوطني. ويهرع أحدهما إلى الآخر ليأخذه بالأحضان وليطبع على كلّ سنتمتر من وجنة صاحبه القبلات الحارة والباردة (بحسب الظروف). وفي الوقت الذي يلهج سائرهم بنجاح وفائدة التضامن العربي في معالجة مشاكل المنطقة والتأثير على توجيه السياسة العالمية، تراهم يحرصون كل الحرص على حدود بلادهم مع جيرانهم الأشقاء وتُساق الجيوش وتُطلق الإنذارات ويُبقي الفريقان قواتهما على شفا الاشتباك عندما يريد هذا أنْ يستحوذ على شبرٍ واحد أو يثار بدل ذلك نزاعٌ دولي تتدخل فيه محكمة العدل الدولية أو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وينسى الجميع بأنّ تلك الحدود كلّها تقريباً كان قد رسمها الاستعمار والإمپريالية، وأنها كما يقول عنها القوميون الوحدويون حدودٌ مصطنعة[1].

---

(١) الكويت وجيرانها Kuwait And Its Nieghbours بقلم الكابتن دكسن H.R.P. Dickson لندن ١٩٦٨، الص ٢٧٢-٢٧٥ [يروي النقيب ديكسن قصة رسم الحدود بين الكويت وبين المملكة السعودية في مؤتمر العقير ودور السر پيرسي كوكس المندوب السامي للعراق آنذاك في رسمها، وكان ديكسن من مرافقيه وترجمانه وحضر مؤتمر العقير الذي تمت فيه صفقة مصادرة ١٠٠٠٠٠ كيلومتر مربع من الكويت وضمه إلى السعودية ترضيةً لملكها]. قال في كتابه ما نصّه: «في اليوم السادس ضاق صدر السر پيرسي بموقف ابن سعود المتعنّت الذي كان يريد رسم حدود قبائلية لا حدوداً دولية رسمية. ولم يكن السر پيرسي يحسن العربية فتوليتُ الترجمة ولاحظتُ بكلّ دهشة كيف يقوم موظف بريطاني بتأنيب صاحب الجلالة سلطان نجد كأنّه معلّمٌ يؤنّب تلميذاً معانداً. قال له بكلّ صرامة:
- أنا الذي أقرر تخطيط الحدود وإلى أين تمتد.
فأسرع ابن السعود وهو يكاد يذوب قائلاً إنّ فخامته هو في مقام أمّه وأبيه اللذين جاءا به إلى الوجود فانتشله من مكانه المتوضع وأصعده إلى مقامه الحالي وأنّه مستعد للتنازل عن معظم =

أجل لم يقم عندي أي شك في أن ما تضمنه كتاب هذا قد لا يكون مقبولاً من جهات معيّنة وقد تحتفي به جهات أخرى وتراه متنفساً لما كانت تشعر به من أمدٍ طويل وتخشى التحدث به. هناك أوساط عربية تكره أن تذكّر بماضٍ أو موقفٍ معيّن، وتمسحها مسحاً من كتب التاريخ والدراسات والمناهج المدرسية أو تكسوها حللاً وتعمل فيها تبرجاً. ماكنت أستطيع وأنا بصدد الكتابة في تاريخ الشرق الأوسط العربي الإغضاء عن كلّ شيء رغم انّي حاولت طيّ كثير من الغسيل القذر فلم يحالفني النجاح وأخطأني الحظ. أردتُ أنْ أمزق ستار المظاهر التي يعشقها زعماء العرب عشق الواله المستهام ففشلتُ لأنّي لا أستطيع تجاهل مصادري ولا نتائج جهود المنقّبين الباحثين عن الحقيقة وإلاّ عُددتُ بين أولئك الذين انتقدتهم وإليك واقعةً أخرى لكيفية تعامل رؤساء هذه الدول إزاء المظاهر وكيفية حرصهم عليها، وهي من ذيول غزو الكويت[٢].

= مملكته أو كلّها إذا أمره السر پيرسي. عندئذ أمسك المندوب السامي بقلمٍ أحمر ورسم على خارطة الجزيرة العربية الحدود الدولية ابتداءً من الخليج حتى شرقي الأردن.

وفي عصر ذلك اليوم طلب ابن سعود لقاءً بالسر پيرسي على انفراد فرافقته للترجمة إلى مضيف ابن سعود الرحيب وكان يقف وحده ولا أحدَ معه، وابتدر المندوب السامي قائلاً:
- يا أخي حرمتوني من نصف مملكتي والأفضل أن تأخذوها كلّها وتسمحوا لي بالتنازل.
وانحدرت الدموع من عينيه فجأة، وكان منظراً فريداً في بابه عندما أسرع السر پيرسي يباريه في التمثيل واصطناع التأثر العاطفي إذ تقدّم منه وأمسك بيديه وراح يجاريه في البكاء ورأيتُ الدموع تسيل على الخدود حيناً. لم يكن أحد في الخيمة سوانا وأنا أشهد الله على ما رأيت بدقة وأمانة.
انتهى المشهد التمثيلي البارع وقال السر پيرسي:
- يا طويل العمر إني أعرف حقيقة مشاعرك معرفة جيدة وأمينة لذلك فأنا أطلق يدك في ثلثي أراضي الكويت، إني أعطيكها ولا أدري كيف سيكون وقع هذه الضربة القتّالة على ابن الصباح.]

(٢) في ١٩٩١ بعد هزيمة صدام في الكويت، عقد مؤتمر بيروت للمعارضة العراقية والدعوة رسمياً من سورية إلاّ أنّ عقده تمّ في عاصمة دولة أخرى (لبنان) وبأموال السعودية. فبعد الهزيمة ونيران انتفاضة جنوب العراق ما زالت مستعرة رأى عدد من الدول العربية أنّ الوقت قد أزف للنظر في مستقبل العراق السياسي متوهمين بأنّ الدكتاتور العراقي يعيش ساعاته الأخيرة، إلاّ أنّ رئيس المخابرات السعودي الذي كان يسميه بعض المعارضين استخفافاً بـ(أبو تركي) شعر بعجزٍ أو ربما آثر أنْ لا يعقد هذا الاجتماع بكل تعقيداته في الرياض ورأى أن يوكل المهمة للسوريين باعتبارهم يحتفظون بأفضل الصلات مع المعارضة، إلاّ أنّه شدّد عليهم بلزوم دعوة أشخاصٍ معيّنين ينتمون إليه ودفع لقاء ذلك لنظيره مدير المخابرات السوري ٢٧٠٠٠٠٠٠ دولار لتغطية =

أنا لا أعدّ نفسي من أولئك الذين يسعون إلى تغطية الشمس بغربال بمحاولة حرف الوقائع عن مسارها الحقيقي. إنها نكبة الدول الناطقة بالعربية ولعنةٌ لازمتها من أول صياغةٍ لكيانها. أنا لا أستطيع مثلاً إغفال النكبة العظيمة التي حلّت بهذا القطر الصغير المسالم الموادع[3]. لقد تحدّثتُ في فصول الكتاب عن الخلافات على الحدود وغير الحدود بين الدول الناطقة بالعربية التي كاد يفضي بعضها إلى نزاعٍ مسلّح ومعظمها تلك التي كان يصفُ زعماؤها أنفسهم بالتقدميين أو الاشتراكيين الوحدويين.

إلى هذا المصير الذي آلت إليه قضية القومية العربية و«رسالتها الخالدة» وبهذه الصورة كانت مجاهدة أنبيائها للوصول بها إلى هذه المرحلة، أريد تناسي الجرائم الكبرى التي ارتكبوها خلال محاولة بيعها في سوق السياسة العالمي، وعلى شعوبها والمتحمسين لها من دون أيّ درجة من النجاح. راحتْ زعامات تلك الدول اليوم - حتى تلك التي تمسكتْ بشعار العروبة زيفاً ومجاملة - تبحث عن مصائرها وتبني كياناتها بأنظمة حكمٍ خاصة غير متطلعة إلى الوراء أو إلى الأمام بهدف النسج على منوال جارتها أو شقيقتها العربية، فلا يبدو لنا قطُّ احتمال تقاربٍ «روحي» أو «سياسي» والكلّ يعدو وراء مصلحته وحدها ولا يتطلّع بأيّ درجةٍ من الحنان أو الشفقة على مآل غيره.

كان هذا القصدَ الرئيس من تأليف كتابي.

٢٥ - ٦- ٢٠٠٢

جرجيس فتح الله

= النفقات ووجد السوريون أنّ المبلغ أكبر بكثير من صرفه على ضيافة المعارضين فاحتفظوا لأنفسهم بالقسم الأكبر منه ودفعوا الباقي (بالعملة السورية) للمعارضين ليقوموا بتسديد أثمان بطائق السفر وأجور الفنادق وغيرها من المصاريف [راجع كتاب أندرو وپاتريك كوكبرن Andrew And Patrick Cockburn الموسوم «خارج من الرماد Out of Ashes» ط هاربر وكولون ٢٠٠٠، الص ٤٦-٤٧.

(٣) بلغت ثقة السعودية بنظام بعث العراق حداً أنّ مديرية مخابراتها فقدتْ كلَّ اهتمام بمتابعة ما يجري في العراق، وكانت عند قيام الغزو للكويت بدرجةٍ من الجهل بحيث إنّ القائمة التي كانوا يحتفظون بها لقادة المعارضين العراقيين تضمّنتْ أسماء شخصيات طواها الردى منذ أمدٍ بعيد وانّ الضابط المسؤول عن مكتب العراق في تلك المديرية وهو برتبة عميد بلغ به جهله بشؤون العراق أنّه تساءل متشككاً مرةً وهو في معرض حديثٍ له: «هل الأكراد مسلمون؟». [كوكبرن، المرجع السالف، الص ٤٦-٤٧].

فهرس الأعلام

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ل)

(ي)

فهرس البلدان والأماكن والمواضع

(ب)

(ح)

(ر)

(ز)

(س)

(ق)

(ك)

(م)

(ن)

فهرس مواضيع الكتاب

الجزء الأول
مخاض عسير

الجزء الثاني
سبل ملتوية

الجزء الثالث
انقلابات ودكتاتوريات عسكرية

بالانتماءات الطائفية والمذهبية في القيادات. وزارة البيطار. إرغامه على الاستقالة. السوريون يضيقون ذرعاً بممارسات السلطة. اللجوء إلى العنف. صدامات دموية في (حمص) ومحاكمات عسكرية. اشتباكات في (بانياس). قتال ضار في (حماه). المدافع توجه مقذوفاتها نحو المساجد. تظاهرات عنيفة صاخبة. محاكمات عسكرية. التأميم. مراسيم متلاحقة تشل الحياة الاقتصادية تماماً. صراع بعثي قيادي داخلي تعذر احتواؤه. استقالة أخرى لوزارة البيطار. وزارة أمين الحافظ. اليمين واليسار في القيادة. إضراب شامل ضد إجراءات البعث الاقتصادية ومقاومة عمليات التأميم. ظهور أمين الحافظ وصلاح جديد ويوسف زعيّن. تعيين الأخيرين في المجلس الرئاسي. عفلق: الحزب أصبح مجرد عصابة. صراع بين (الحافظ وجديد). التجسس الإسرائيلي وإلياهو كوهين وتورط قياديين بعثيين معه. محاولة الخلاص من التفسخ الإداري. ظهور حافظ الأسد، محاولته رأب الصدع. الخلاف الداخلي يؤدي إلى مواجهة. معركة عنيفة في دمشق والهجوم على منزل أمين الحافظ. الانقلاب يوصف بالحركة التصحيحية. إيقاف العمل بالدستور. مؤتمر قطري. اتفاقية اقتصادية مع الاتحاد السوفياتي. سليم حاطوم على رأس مؤامرة فاشلة. الدستور المصري السادس المؤقت. أحوال الأقلية القبطية. التفرقة الطائفية

وضع الجزائر الخاص في إطار الاستعمار الفرنسي. الاستيطان الأجنبي. وضع الجزائريين البائس بالمقارنة مع المستوطنين الفرنسيين وغيرهم. البرلمان الفرنسي يرفض مقترحات (فرحات عباس) بمنح حكم ذاتي للجزائر. تظاهرات سطيف واشتباكات مع القوات الفرنسية وضحايا. دخول ديغول في الصورة بصورة مفاجئة. جبهة التحرير الوطنية الجزائرية، بيانها الأول، تغلغلها بين الجماهير. إجراءات عقابية في الجزائر. مذابح تشرين الثاني ١٩٥٤. هجمات موضعية لمقاتلي الجبهة. اعتقال خمسة من قياديي الجبهة (أحمد ابن بللا وجماعته). المعونات المصرية. تدخل عبدالناصر. عمليات فدائية. اشتباكات في كل أنحاء البلاد. فوز الجنرال ديغول. فرض دستور جديد لفرنسا – الجمهورية الخامسة. رحلته إلى الجزائر وخطبته واستقباله. قيام المستوطنين المسلحين. مرحلة جديدة من النضال الجزائري. مؤامرات المستوطنين بالاتفاق مع قيادات الجيش الفرنسي المرابط. مكايد ومعارضات الساسة الفرنسيين في باريس. مفاجأة ديغول الكبرى. كانون الثاني ١٩٦٠. انقلاب قادة الجيش مع المستوطنين. الجبهة تقف إلى جانب ديغول. مفاوضات إيفيان. المعاهدة. جبهة مضادة رجعية في وجه تحقيق تقرير المصير المقترح. استفتاء عام على مستقبل الجزائر. اتفاق وقف إطلاق

الشيوعي ومطاردة فلوله. محجوب وحكومة الائتلاف الوطني. انقلاب جعفر النميري وتشكيل مجلس قيادة الثورة وإذاعة البيان الأول. الاتجاه نحو (ج.ع.م). حكومة برئاسة النميري. دكتاتورية عسكرية سافرة. تمخضات واضطراب في اليمن الجنوبي. عبدالناصر يقوم بزيارة لصنعاء. استمرار الحرب الأهلية. عبدالناصر يعد بإخراج البريطانيين من اليمن الجنوبي بعد تصريح بريطانيا بنيتها في ترك البلاد. اتفاق تنسيق مع مصر كخطوة أولى نحو الوحدة الكاملة. قيام «الاتحاد العربي اليمني» تقليداً للاتحاد الاشتراكي المصري. حل الحزب الجمهوري. بقاء القوات المصرية. التعزيزات العسكرية السوڤياتية للرئيس السلاّل. تقديم السعودية دلائل تشير إلى استخدام القوات المصرية الغاز السام أثناء قتالها القوات الملكية. مؤتمر القمة. ليبيا تعوض مصر والأردن عن خسائرهما في حرب الأيام الستة. التفوق العسكري الجمهوري والمساعدات السوڤياتية. مصر تنظم وتنشط الأعمال الإرهابية في الجنوب اليمني. حزبان ثوريان متنافسان على السلطة بعد خروج بريطانيا. نزاع على السلطة (قحطان الشعبي) رئيساً لجبهة التحرير الوطني. الاستقلال. تسليم السلطة. ولادة جمهورية اليمن الجنوبي الشعبية. معونة بريطانيا المالية لليمن الجنوبي. الشعبي رئيساً للجمهورية الجديدة

استقلال ليبيا في ١٩٥١ وإعلانها ملكية دستورية. المؤتمر الوطني وشعارات عربية موالية لمصر. معاهدتان مع بريطانيا والولايات المتحدة تضمنان قواعد عسكرية لهما مبعث قلق لمصر. موقف الملك السنوسي العصيب. مؤامرة لإزاحته طبخت في السفارة المصرية. مظاهرات طلابية عنيفة في ١٩٦٤ بشعارات عربية. وجوب اتباع سياسة عبدالناصر. التدخل الناصري السافر. القوات الليبية المسلحة. قوام الجيش وتدريبه. مفهوم القومية العربية وتحريم عقد أي رابطة صداقة مع دول الغرب مهما كانت ضرورية. الضباط الصغار يحتمون وراء أمثلة هذه الشعارات. القيام بالانقلاب. ليس بين القائمين به من يحمل رتبة نقيب، كلهم ملازمون أطلقوا على أنفسهم اسم «الضباط الوحدويون الأحرار». علاقتهم مع مصر. البيان الأول في الأول من أيلول ١٩٦٩. مجلس قيادة الثورة. الملازم الأول معمر القذافي يرفع إلى رتبة عقيد. إلقاء القبض على رجال الحكومة. إعلان قيام «الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية». بيانات متلاحقة بتوقيع مجلس قيادة الثورة. تأليف الحكومة يعهد بها إلى سليمان المغربي أحد اللاجئين الليبيين إلى مصر. إحالات على التقاعد. اعتقالات بالجملة. توثيق الصلة بـ(ج.ع.م) التي كانت أول من اعترف بالنظام الجديد. بيانات بوجوب قلب

والأيديولوجيات. عبدالناصر ودّع حلم الوحدة قبل وفاته. تفاصيل عن الأسباب التي عجّلت بوفاته ومرضه. انطباعات شخصية لكاتب هذه السطور، مقالة جرّت على المؤلف متاعب. النظام العراقي يتجاهل نبأ الوفاة وما عقّب ذلك. استعراض وجيز لمداخلته في إطاحة الأنظمة العربية. قيادته المصريين إلى مشاريعه الاقتصادية والسياسية وأزمات النظام بسبب ذلك. محاكمة تعقيب. تعليق لمنيف الرزاز بالمناسبة. نسبة النجاح في تطبيق اشتراكية لم تقع موقعاً حسناً عند العالم الشيوعي والسوفيات بصورة خاصة. مجازفة فاشلة أكسبته عداءً وأضعفت من مركز الزعامة التي ادعاها لنفسه. الصحف المؤممة والصحافيون المؤممون، فشل تام في تحقيق نوع من التفاهم أو وحدة التيارات السياسية لدى الشعب المصري على الأقل. آراؤه في الميزان. كتابه في فلسفة الثورة. أجهزة الأمن والمخابرات، البدعة الناصرية والوسيلة الفعالة للقضاء على المعارضة باستعمال أسلوب التعذيب البدني والنفسي. قسوته ضد معارضيه. موقفه من الإخوان المسلمين بنوع خاص. محاولته إنشاء صناعة عسكرية متقدمة بجمع العلماء والخبراء النازيين السابقين. الثمن الذي كان يتقاضاه من الولايات المتحدة لقاء سكوته عن إسرائيل. الأحزاب القومية بصورة عامة. افتقارها الدائم إلى الجماهيرية والشعبية وإلى زعيم لا يمكن توجيه طعن بخلقه. تعدد القيادات. الخلافات الأيديولوجية الخاطئة والمحاولات اليائسة. الغول الذي خلقته تلك المحاولات قبل أن تلفظ دعوة الوحدة آخر أنفاسها. الإرهاب في البلاد الناطقة بالعربية

الجزء الرابع
المأساة الآشورية

الجزء الخامس

أشخاص ذوو أدوار في الدراما. وثائق. مراسلات. بيانات وتصريحات ذات طابع عمومي

هذا الكتاب

فكرة القومية العربية، ومراحل تطوّرها إلى مذاهب ومناهج وفلسفة، وحكاية ما أنجزته وحققته للأمم والشعوب الناطقة بالعربية من نجاح أو ما لقيته من فشل في ميادين التطبيق والحياة، ومقدار تأثيرها على تقدّم الحضارة أو عرقلته لها، ما أغنت به القيم الروحية والمادية وما ألحقته من ضرر أو أصابها من خسار لنفسها أو لغيرها من الشعوب المجاورة، أو ما ظفرت به من كسب بمبادرات مفكريها وقادتها وزعمائها، هي بالأصل التاريخ العام الحقيقي الذي يزوّد التاريخين السياسي والاجتماعي بمادّتيهما.

إنّ ما يسجّله التاريخ لإرهاصات الحياة أفراداً وأقواماً سيبقى أبداً خالداً بمحاسنه وقبائحه. إنه لمن الخطورة الكبرى محاولة إلباس القبيح رداء الجمال وتحرّي الأعذار لمن لا يستقيم له عذر.

